T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KÜTÜPHANESİ MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1156

شرح الغنية لامام ابن ملك للهواري
وهو المشهور بالأعمى والتجيبر

RAĞIP P.
Ka. N.
1316

1425

1418

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم يسر وتمم بخير يا كريم

الحمد لله الذي ارسل الينا اشرف الرسل باشرف لسان، وانطقنا بالكلام المشهود له
بكل احسان، نحمده حمدا نتوالى على مر الزمان، ونشهد ان لا اله الا الله شهادة نظفر
بها يوم الفزع بكل امان، ونشهد ان محمدا عبده ورسوله المخصوص بكل فصاحة وبيان،
صلى الله عليه وعلى اله واصحابه ما جرى قلم في طي بنان **اما بعد** فان علم العربية من الكلام
بمنزلة الملح من الطعام، جعلها الله اشرف الالسن المتكلم بها في الايام، واختاره لكتابه المنزل
على اشرف الانام، وجعله لسان اهل الجنة في دار المقام، ومدحه تعالى بلسان عربي مبين
وناهيك بهذا المقام، فوجب على من اراد ان يكون من اهل التحقيق، ويسلك في فهم السنة
والكتاب واضح الطريق، ان يلازم طلابه من علمه، ويجعله دليلا بين يدي فهمه، لانه من يتكلم في
تفسير معاني السنة والكتاب، وهو غير محقق لعلم العربية فقد تكلم بغير الصواب، اذ لا يفهم
مقصود المخاطب من جهل لغة الخطاب، وانما الالفاظ بين الناظر والمعاني بمنزلة الحجاب، وبسبب
عدم التحقيق في علم العربية زلت في فهم الكتاب والسنة اقدام رجال، ففهموا عن الله ورسوله
ما ليس بصحيح فهووا في مهواة كل ضلال، نسال الله تعالى ان يعصمنا من الزلل، وان يسلك بنا
خلال العلم السالمة من الخلل، وقد وقع ببالي ان اقيد على الالفية الموسومة بالخلاصة
للامام ابي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي تقييدا يطلق عقالها، ويسهل للناظر بين نوالها
ويفتح للمتاملين مقفلها، ويحل للمشتغلين مشكلها، لما رايت من اصغاء الناس اليها واعتكافهم
عليها، وهي مع ذلك قد عسر عليهم مرامها، وتقضي الايام ولا يفض لهم ختامها، فما زالت شواغل
الزمان تصرفني عن ذلك الغرض، وتحول بيني وبينه بما يجره من العرض، الى ان ساعدني الدهر
ببلوغ المقصود، ومن الله تعالى علي بمجاورته صلى الله عليه وسلم بنجاز الموعود، فتفرغت من
الشواغل، وتخليت عن العارض والشاغل، ووجدت السبيل الى ما كنت احدث به النفس من
التقييد على هذا الكتاب، راجيا من الله في ذلك الجزيل الثواب، فشرعت قاصدا طريق البيان والحل
غير مشغب على الناظر بزيادة النقل، سائلا من الله نجاح الامل، متوسلا برسوله صلى الله
عليه وسلم في صلاح العمل، والله تعالى هو المستعان وعليه التعويل، وهو حسبي ونعم الوكيل

فصل في نبذ من الكلام على ما يحتاج اليه من الخطبة اعلم ان المصنف رحمه الله لم يذكر في
خطبته شرطا تتوقف شيء من فهم الكتاب عليه تحتاج الى تفسيره والاشارة اليه وانما المحتاج

الايام

الى الكلام فيه تعبيره اولا بلفظ قال فعبر بالفعل الماضي فان كان وضع هذه الخطبة
بعد تمام الالفية فلا اشكال اذ المقول كان قد مضى وحصل وان كان وضعها عند
شروعه في نظم الالفية توجه الكلام على ذلك فيقول كان من حقه ان يعبر بالفعل
المستقبل اذ القول لم يقع كما فعل ابو زكريا يحيى بن معط قبله فعبر بالفعل المستقبل
فلم يكن عليه اشكال واما المصنف فتعبيره بالماضي ليس فيه بدع فقد فعله غيره من
المصنفين فاوقعوا الماضي مكان المستقبل وذلك جائز في الكلام على وجوه منها ان
ان يتفال لحصول قصده ومنها ان ينبه به على قوة رجائه كما تقول من اشر حصول القصد
ومقاربته حصل القصد ان شاء الله تعالى او يكون على وجه الاجابة لمن قال افعل فيقول قد
فعلت بمعنى ان الامتثال مني لامرك متحقق في حكم الواقع ومنها ان يكون ذلك في الامر
المقطوع بوقوعه كما قال الله تعالى اتى امر الله فلا تستعجلوه اذ وقوع الامر المشار اليه متحقق
لا شك فيه فاذا كان وضع الماضي مكان المستقبل بهذا الاعتبار وما اشبهه فقد عد من
نكت المعاني ومحاسن العبارات وقد عرف المصنف رحمه الله باسمه فقال قال محمد ثم نبه على
المعرفة التي يعرف بها بين الناس فقال هو ابن مالك واعلم ان المصنف هو محمد بن عبد الله
بن عبد الله بن مالك واشتهر بين الناس بابن مالك ونسبه طائي وكان جياني الدار
وجيان مدينة من مدن الاندلس وبها كان مولده في سنة ثمان وتسعين وخمسمائة ثم
دخل الى الحجاز واستقر بالشام وتنقل في بلادها وسكن حلب وحماة ثم انتهى اخرا الى دمشق
وبها توفي رحمه الله وكانت وفاته لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان سنة اثنين وسبعين
وستمائة ودفن بصالحية دمشق وكان رحمه الله اماما في علم العربية واللغة قد احرز فيهما قصب
السبق واشتهر بهما اشتهار البدر في الافق لم يكن يجارى في هذا المضمار ولا اطلع احد ما اطلع
عليه فيهما من الاسرار، ولقد احيا من علمي العربية واللغة رسوما دارسة، واظهر معالم طامسة
وجمع منهما ما تفرق، وحقق ما لم يكن طرق في ذلك ولا حقق، هذا مع اخذه من كل فن بنصيب
ورميه الى غرض الورع بسهم مصيب، بجمع العلم والعمل، واشتهر بكثرة علمه وحمله، ولم يزل رحمه الله
معتكفا على الاشتغال والاشغال، معرضا عما عدا العلم من الاشغال، خرج من الدنيا ولم
تتعلق باعراضها، ولا صرف نفسه الى اغراضها، ولما ورد من الاندلس واستقر بالشام
انتقل الى مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه هكذا ذكر بعض من عرفه فالله اعلم بصحة ذلك

وسببه وذكر الشيخ ابو حيان انه بحث عن شيوخه في العربية فلم يجد له شيخا مشهورا يعتمد عليه ويرجع في حل مشكلات هذا العلم اليه الا ان بعض تلامذته ذكر انه قال رأيت على ثابت بن الخيار بجيان وحضرت في حلقة ابي علي الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يوما ولم يكن ثابت بن الخيار من ائمة النحويين وانما كان من ائمة المقريين قال وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة لانه انما اخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه والذي ذكرناه هو ملخص ما ذكره الشيخ ابو حيان في التعريف به بعد الاقرار له بكثرة ما جمع من نوادر هذا العلم ونخبه وله في هذا العلم تصانيف جامعة للمسايل لكنها على الناظر بعيدة الوسايل تطالب بالذهن الثاقب لفسر معانيها وتشد عند احتجاب معانيها لا يكسب المجد ثمرات اجتلائه لمن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا ومع هذا فانها كثيرة الافاده موسومة بالاجاده ليست لمن هو من هذا العلم في درجة ابتدائه ولكنها للمتوسط يترقى بها الى درجة انتهائه وقد بدأ المصنف رحمه الله بحمد الله اقتداء بالحديث الصحيح المقتضي ان كل امر ذي بال ينبغي ان يبدا فيه بحمد الله ليكون ذلك وسيلة لتمامه ونجح مرامه والى هذا اشار في الحديث بقوله فهو اجذم ونجاح

وقد فسره في الرواية الاخرى فهو اقطع ثم اتبع ذلك بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله اذ الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم قد وردا ايضا استحباب جعلها في اول الدعا واخره وان اخلاء اول الدعا منها سبب لعدم الاجابة ثم قال رحمه الله

واستعين الله في الفيه مقاصد النحو بها محويه

ذكر ان هذه الارجوزة الفيه هذا ان قلنا البيت الابيات مشطورة وهو الذي يدل عليه كلام المصنف واما ان قلنا بالشطر فيكون كل نصف بيتا مستقلا فيكون الارجوزة الفين ولكن المصنف قد نص على انها الفيه فوجب ان يحمل على عدم الشطر وهو الاصل واما قوله مقاصد النحو بها محويه فلا شك انها قد حوت اكثر مقاصد النحو وعلى هذا ينبغي ان يحمل كلامه لان ما فات البيت فله حكمه وهذه الالفيه خلاصة ما في ارجوزته الكبيرة المسماة بالكافية الشافية ولهذا سمى به هذه الخلاصة وقد اشار الى ذلك في اخر هذا الكتاب حيث قال احصى من الكافية الخلاصه وليس في الخطبة ما يحتمل الكلام عن هذا مع قصد الاختصار فلنشرع في الكلام على اول ابواب هذا العلم والله هو الموفق للسداد

والملهم

والملهم للرشاد وبه نستعين وعليه نعتمد وبتوفيقه نتمسك واليه نستند قال

الكلام وما يتألف منه

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

هذا البيت تكلم فيه على مسئلتين الاولى تبيين الكلام المصطلح عليه عند النحويين مع ما يحتاج اليه من التمثيل المسئلة الثانية انواع الكلام اما الاولى فاعلم ان الكلام ينطلق في اللغة على جميع ما دل على الكلام النفسي فالاشارة كلام لانها تدل على ما في النفس وكذلك الكتابة والكلمات الملفوظ بها ايضا كلام لانها عبارة عما في النفس وهي اقوى الادلة وقد ورد ذلك الاخطل في قوله ان الكلام لفي الفواد وانما جعل اللسان على الفواد دليلا وفي هذا البيت دليل على ان الكلام في الحقيقة هو الكلام النفسي ثم ان اهل العربية اصطلحوا على ان الكلام نوع مخصوص بالالفاظ حسب ما تبين وكلامهم في هذا العلم على ذلك النوع المخصوص والى هذا اشار المصنف بقوله كلامنا يعني كلامنا معشر النحويين واعلم ان الكلام المصطلح عليه عندهم هو اللفظ المركب المفيد بالوضع فاشترطوا فيه اربعة شروط الاول ان يكون لفظا الثاني ان يكون مركبا واقل ما يمكن التركيب من لفظين الثالث ان يكون مفيدا ويعنون بالافادة ما يحسن السكوت عليه بان يكون فيه محكوم به ومحكوم عليه وهو معنى قولهم خبر ومخبر عنه وانما تعتبر الفائدة باعتبار السامع الرابع ان يكون بالوضع ومعنى الوضع ان يكون بقصد من المتكلم لافادة السامع وقيل ان معنى الوضع ان يكون دلالة اللفظ بجهة وضع الواضع له على ذلك المعنى لا بجهة العقل كدلالة الكلام على ان المتكلم محكوم عليه بالحياة فهذه الدلالة انما هي من جهة العقل فاحترزت بالشرط الاول وهو ان يكون لفظا من الكتابة والاشارة وحديث النفس العاري عن الالفاظ واحترزت بالتركيب من اللفظ المفرد لانه وان كان لفظا فانه لا يعطي فائدة يحسن السكوت عليها لان ذلك لا يتصور الا في التركيب اذ المراد خبر ومخبر عنه فلا بد من لفظ يدل على الخبر ولفظ يدل على المخبر عنه واحترزت بالافادة مما لا فائدة فيه كقولنا السما فوقنا والارض تحتنا لان هذا امر معروف بالضرورة فلا يحصل به للسامع زيادة فائدة على ما كان عنده ومن الناس من جعل هذا كلاما لانه راى انه خبر ومخبر عنه وكون السامع عالما بذلك لا يخرجه عن كونه مفيدا فيكون المحترز على هذا من قولنا زيد زيد لان هذا وان كان لفظا مركبا فهو خال عن الفائدة اذ لم يقد خبرا عن مخبر عنه وهذا ليس بكلام باتفاق واحترزوا بقولهم

بالوضع من كلام الساهي والنايم ونحوهما ممن يتكلم وهو غير قاصد الى التكلم به ومن الناس من
راى ايضا ان كلام الساهي والنايم اذا اشتمل على خبر ومخبر عنه كان كلاما كما لو قال النايم مفيد ام البخل مذموم
والكرم محمود لان هذا كلام مفيد وان لم نقصده هو ويكون التحرز بقولهم بالوضع عند هذا
القايل من الدلاله العقليه التي لم يقصدها الواضع عند اصل الوضع والى شرط اللفظ والافادة
اشار المصنف بقوله لفظ مفيد فاما شرط التركيب فهو داخل في قوله مفيد اذ الافادة المصطلح
عليها لا تكون الا في مركب ونعني بالمركب تركيب اسناد واعلم ان تراكيب الكلام كلها لا يصح
منها الا تركيبان الاسم مع الاسم وهو المبتدا والخبر والاسم مع الفعل وهو الفعل والفاعل
مثال الاسم مع الاسم زيد قايم ومثال الاسم مع الفعل قام زيد واما قولهم يا زيد في النداء
فهو كلام مستقل فذهب بعضهم الى ان الحرف مع الاسم يكون كلاما في هذا الموضع المخصوص وقال
بعضهم ان الحرف مع الاسم لا يصح منه كلام في موضع من المواضع وانما صح الكلام من الحرف مع
الاسم هنا لان الحرف نايب عن الفعل فالتركيب في الحقيقه انما هو من الفعل مع الاسم اذ التقدير
في قولنا يا زيد نادیت زيدا وهو الصحيح واعلم ان احد جزئي المركب المشتمل على الاسناد قد
يكون ملفوظا به كالامثله التي تقدمت وقد يكون في قوة الملفوظ به كقولك اخرج فان الجزء الثاني
هنا هو الضمير المستتر وهو انت فهو في قوة الملفوظ به وان لم يكن ملفوظا به حقيقه ولهذا مثل
المصنف الكلام بقوله استقم لينبه على ان احد جزئي المركب قد يكون مقدرا الا ملفوظا به واختار
هذا المثال الذي به يرتفع الاشكال عن المبتدي لئلا يتوهم ان هذا لفظ واحد ليس بكلام فنبه هو
على ان مثل هذا كلام اذ اللفظ الثاني في حكم الملفوظ به واسقط المصنف الشرط الرابع في الكلام
وهو قولهم بالوضع لانه شرط يختلف فيه والى المراد فيه كما قدمنا واما المسله الثانيه من مسايل
البيت وهو تنويع الكلم فاعلم ان الكلم اسم جنس واحده كلمه واسم الجنس هو الذي بينه وبين مفرده
التا كنبقه ونبق وتمره وتمر واسم الجنس يندرج تحته انواع فلفظ التمر يندرج تحته صيحاني وبرني
وغيرهما من انواع التمر فالنوع بعض المندرج تحت الجنس وقد جعل المصنف الكلم يتنوع الى اسم
وفعل وحرف والى هذا اشار بقوله واسم وفعل ثم حرف الكلم فالكلم مبتدا وقوله اسم وفعل ثم حرف
خبره تقدم الخبر واخر المبتدا فتقدير كلامه والكلم اسم وفعل ثم حرف واعلم ان الجنس لا يصح ان
يخبر عنه الا بجميع انواعه لان الخبر لا بد ان يكون مساويا للمبتدا او اعم منه فلو اخبرت ببعض
الانواع لكنت قد اخبرت عن المبتدا بما هو اخص منه فتلخص من هذا ان المصنف لما اخبر عن الكلم

الخبر يكون اعم من المبتدا او مساويا

بالاسم والفعل والحرف دل على انها جميع انواعه لا زايد عليها اذ لو ترك نوعا غيرها لما صح
الاخبار والدليل على ان القسمه منحصره في الانواع الثلاث ان اللفظ الذي ينطق به ان لم
يدل على معنى فلا كلام فيه اذ هو مهمل غير معتبر وان دل على معنى فلا يخلو اما ان يكون ذلك
المعنى في نفسه او في غيره فان كان في غيره فهو الحرف وان كان في نفسه فاما ان يقترن بزمن
معين او لا يقترن فان اقترن بالزمان فهو الفعل وان لم يقترن فهو الاسم وادات القسمه
العقليه في هذه الاقسام الثلاثه دل على نفي قسم رابع فاذا تقرر هذا فمعنى البيت ان الكلام
المصطلح عليه عند النحويين هو اللفظ المفيد مثاله استقم وان الكلم يتنوع الى اسم وفعل
وحرف فان قيل لم عطف ثم الحرف فقط فالجواب انما اراد ان يخالف بين الفعل والحرف
في اداة العطف ليكون ذلك دليلا على تفاوت بعدهما عن الاسم فعطف الفعل بالواو التي لا
تقتضي ترتيبا ولا مهله اذ الفعل مشارك للاسم في احد وصفيه وهو الاخبار به وفي انه يكون
احد جزئي الكلام والحرف مباين للاسم من كل الجهات اذ لا يشاركه في الاخبار به ولا الاخبار عنه
ولا يكون جزءا من الكلام فعطفه بثم التي تقتضي الترتيب والمهله ليدل على تفاوت درجته في البعد
وانه لا مشاركه بينه وبين الاسم والفعل واعلم ان المصنف لم يحد الكلمه وقد ذكر ابنه لها حدا
فقال لفظ بالقوه او بالفعل مستقل دال بجملته على معنى بالوضع فقوله لفظ يخرج بما ليس بلفظ
كالكتابه والاشاره وقوله بالقوه ليدخل الضمير في قولهم زيد قام لانه كلمه وان كان غير ملفوظ به
بالفعل لكنه ملفوظ به بالقوه وقوله مستقل يخرج بعض الفضلات فانها لفظ دال على معنى
وهو كون اللفظ اسم فاعل وليست مع هذا كلمه لانها غير مستقله اي لا ينطق بها وحدها فاخرجها
هي واشباهها بقوله مستقل وقوله دال المراد به كلما هو دال سواء بقيت دلالته كرجل وزال كاحد
جزئي المضاف والمضاف اليه اذا سمي به فان عبد الله اذا سميت به رجلا صار المجموع يدل على
ذات الرجل وزالت دلاله عبد التي كان مستقلا بها قبل التسميه ولذلك الجزء الثاني وكل واحد
منهما مع هذا كلمه لان المعتبر حصول الدلاله سواء بقيت او ذهبت وقوله بجملته يخرج ما يدل
جزؤه كغلام زيد فانه لا يدل على المعنى بجملته بل كل واحد من جزئيه يدل على جزء معناه فلا
يقال للمجموع كلمه بل كل واحد من الجزئين كلمه وقوله بالوضع اخرج به ما له دلاله عقليه وليس
له دلاله وضعيه كقولك ديز مقلوب زيد فانه ليس له دلاله وضعيه واذا تكلم المتكلم
به دل على حياته بالعقل اذ لا يكون المتكلم الا من حي ولا يعد هذا كلمه لان الدلاله ليست وضعيه

حد الكلمه
ملفوظ به

قوله رحمه الله **واحده كلمة والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم** نبه في هذا البيت
على أن واحد الكلم كلمة فالضمير في قوله واحده عايد الى الكلم في اخر البيت المتقدم وذكر الضمير
لان الكلم اسم جنس والغالب على اسم الجنس التذكير ولو انث لجاز الا انه قليل ثم نبه على ان القول
يعم الكلمة والكلم والكلام فيصح اطلاقه على كل واحد منها والى هذا اشار بقوله والقول عم
سمي قولا والكلم ايضا يسمى قولا والكلمة ايضا تسمى قولا ثم نبه على ان الكلمة قد يقصد بها معنى
الكلام والى هذا اشار بقوله وكلمة بها كلام قد يؤم ومعنى يؤم يقصد فتقدير كلامه والكلمة
قد يؤم بها الكلام اي يقصد فمثال اطلاق الكلمة على الكلام قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة
قالها شاعر كلمة لبيد الا كل شي ما خلا الله باطل اراد قوله وهذا الاطلاق انما هو لغوي لا
باصطلاح النحويين ويوخذ من قول المصنف ان الكلمة يقال فيها كلمة بسكون اللام لان قوله وكلمة
بها كلام لا يصح الوزن الا بسكون اللام واما الكاف فيجوز فيها الكسر والفتح مع سكون اللام فان
كسرت اللام فتحت الكاف فقط فتحصل من هذا ان في الكلمة ثلاث لغات كلمة بفتح الكاف وكسر اللام
وكلمة بفتح الكاف وكسرها مع سكون اللام استعمل منها المصنف في البيت لغتين فتح الكاف وكسر اللام
وهي الاصل واللغة الفصيحة وذلك في قوله واحده كلمة واستعمل احدى اللغتين الباقيتين والثالثة
في قوله وكلمة ويحتمل انه اراد كسر الكاف وفتحها واذ قد تقرر معنى البيتين بقي ما تقدم ان
الكلام اقل ما يكون كلمتين وان الكلم اقل ما يكون ثلاث كلمات لانه اسم جنس واسم الجنس جار مجرى الجمع
واقل الجمع ثلاث كلمات فما جرى مجراه والكلام لا يكون الا مفيدا والكلم قد يكون مفيدا وغير مفيد فحصل
الفرق بينهما بعدد الالفاظ وعدم اشتراط الافادة فعلى هذا يكون الكلام اعم من الكلم باعتبار
الى عدد الالفاظ لان الكلام يطلق على اللفظين وعلى الثلاث فما فوقها والكلم لا يطلق الا على الثلاث
فما فوقها فهو اخص ويكون الكلم اعم من الكلام ايضا باعتبار الافادة وعدمها لان الكلام لا يطلق
الا على المفيد والكلم يطلق على المفيد وغير المفيد وما كان يطلق لوله اوسع فهو اعم فحصل من هذا
ان بين الكلم والكلام خصوصا من وجه وعموما من وجه فقد يجتمعان في محل واحد وقد يفترقان
فاذا قلنا زيد عند عمرو فهذا كلام لانه مفيد وكلم لانه ثلاث كلمات واذا قلنا زيد قائم فهذا كلام
وليس بكلم لانه لفظان فقط واذا قلنا زيد زيد زيد ثلاث مرات فهو كلم وليس بكلام لانه غير مفيد
وقد يعدمان معا نحو زيد زيد فهذا ليس بكلام لعدم الفايدة ولا بكلم لانه اقل من ثلاث كلمات
فاعلم ذلك قوله **بالجر والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييز حصل** لما فرغ من انواع

لغطس

صدق الحس على الواحد

الاطلاق لغوي يقصد من جانب الكلام ايضا

كما صاحب المصباح

الكلم وما يتعلق بذلك شرع في التفريق بين هذه الانواع بعلامات يميز بعضها عن بعض فبدا
بالاسم لانه الاشرف وعدل عن الحد واعلم ان حد الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن
بزمان معين لذلك المعنى واما علامته فذكر منها المصنف في البيت الاول خمس علامات وهي
الجر والتنوين والندا وال المعرفة والاسناد واليه اشار بقوله بالجر والتنوين والندا وال ومسند
فالعلامة الاولى الجر كقولك مررت بزيد والثانية التنوين والمراد تنوين التمكين كقولك زيد وما
جرى مجراه من التنوينات التي لا تكون الا في الاسما والثالثة الندا كقولك يا زيد والرابعة ال
كقولك الغلام والخامسة المسند واعلم انهم اختلفوا في المسند فمنهم من جعله المحكوم به وهو
الخبر فعلى هذا يكون قول المصنف ومسند اسم مفعول على وجهه فيكون تقدير كلامه وحصل
التمييز للاسم بمسند يستند اليه اي يخبر عنه كقولك زيد قائم فقائم هو المسند الى زيد على هذا
القول وهو الخبر عنه فمعناهما واحد ومنهم من ذهب الى ان المسند هو المحكوم عليه وهو الفاعل
او المبتدا وهما اسمان والشي لا يكون علامة لنفسه فتعين ان يكون المسند في قول المصنف على هذا
اسم مفعول وضع موضع المصدر فيكون التقدير واسناد اليه اي اخبار عنه لانه لا يخبر الا عن
الاسم وقوله للاسم متعلق بحصل فتقدير الكلام وحصل للاسم تمييز بالجر والتنوين والندا وال
واسناد اليه وحذف اليه من قوله ومسند للعلم به ويحتمل عندي ان يكون لفظ مسند يتعلق به
المجرور الذي هو قوله للاسم فان اعملنا فيه حصل كان متصله مسند محذوفة عايده على الاسم وان
علقنا الاسم بمسند كان معمول حصل محذوفا تقديره حصل له والابين تعلقه بحصل قوله

بتا فعلت واتت ويا افعلي ونون اقبلن فعل ينجلي

لما فرغ من ذكر علامات الاسم شرع في علامات الفعل فذكر ان الفعل يتميز بتا المتكلم وتا المخاطب
سواء كان المخاطب مذكرا او مونثا واحدا او اثنين او جماعة والى هذا اشار بقوله بتا فعلت ويحتمل ان يريد
تا المتكلم ان كانت التا مضمومة او تا المخاطب ان كانت مفتوحة او المخاطبة ان كانت مكسورة وكلام
المصنف محتمل لذلك كله ثم ذكر علامة ثانية وهي تا المونث التي تكون علامة لتانيث الفاعل
مثل قامت هند والى هذا اشار المصنف بقوله واتت وهو على تقدير مضاف تقديره
وتا اتت واعلم ان تا التانيث على قسمين قسم يختص بالفعل الماضي وهي هذه التا الساكنة
التي ذكرنا وقسم يختص بالاسما وهي التا المتحركة الفارقة بين المذكر والمونث كقائم وقائمة
وضارب وضاربة فهذه التا لا تكون الا في الاسما ثم ذكر المصنف علامة ثالثة اشار اليها بقوله

وبا افعلي تقصر اليا للضروره وافعلي فعل امر واليا في اخره ضمير الفاعل وهي التي ارادها المصنف
وهذه اليا لا تكون الا في الافعال وهي ضمير الواحده المخاطبه نحو اذهبي وانت يا هند تذهبين
فلا يكون الا في الافعال وانما تقع في الامر للواحده المخاطبه والمضارع المسند لها كما مثلنا
ثم ذكر المصنف علامه رابعه وهي نون التاكيد المشدده والبها اشار بقوله ونون اقبلن
ومن علامات الفعل ايضا نون التاكيد المخففه والتي ذكر المصنف هي المشدده وهي فرع على المخففه
فاستغنى عن الاصل بالفرع ولا يحتمل انه اراد الخفيفه لانه ان خففنا نون اقبلن انكسر البيت فهذه
اربع علامات للفعل ثم قال فعل ينجلي يعني يظهر بتقدير كلامه والفعل ينجلي بتا فعلت وبتا اتت
وبيا افعلي وبنون اقبلن ففعل مبتدا وينجلي خبره وبتا الى اخر المعطوفات متعلق بينجلي والمسوغ
للابتدا بفعل كونه وقع موقع التفصيل لانه سبق ان الكلام يتفصل للاسم والفعل والحرف
ومنه قول امرئ القيس • اذا ما بكا من خلفها انصرفت له • بشق وشق عندنا لم يحول •
فسوغ الابتدا بشق انه وقع في معرض التفصيل واعلم ان العلامات المذكوره
للاسما والافعال كثيره اكتفى منها المصنف بما ذكر اذ ذكرتها تشعب على المبتدي وستظهر بعد
هذا من تصاريف الكلم على الاسما والافعال في ابواب العربيه ان شا الله تعالى واعلم انه لا
يشترط اجتماع العلامات في الاسم وحينئذ يقال له اسم ولا اجتماعها في الفعل وحينئذ يقال
له فعل بل قبوله علامه واحده يكفي سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشم
لما فرغ من علامات الاسما والافعال اخذ في تبيين الحرف فذكر ان الحرف هو ما سوى الاسم والفعل
لان الاقسام اذا بينت حتى لم يبق منها الا واحد علم ان ذلك الواحد هو غير الاقسام المبينه بالعلامات
المذكوره والى هذا اشار بقوله سواهما الحرف يعني سوى الاسم والفعل فسواهما مبتدا والحرف
خبره ويحتمل ان يكون الحرف مبتدا موخرا وسواهما خبره فيكون التقدير والحرف سواهما ثم مثل الحرف
بقوله هل وفي ولم ثلاثتها مثل للحرف فهل حرف لا يعمل شيا وفي حرف يعمل الجر ولم حرف يعمل
الجزم فمثل بثلاثه انواع من الحروف ثم شرع في تفصيل الافعال فذكر ان الفعل المضارع هو
الذي يقع بعد لم واليه اشار بقوله فعل مضارع يلي لم مثل ذلك بقوله كيشم ويشم فعل
مضارع من شم الرائحه يشمها فلما قبل دخول لم عليه علم انه مضارع وفي عجز هذا البيت
فايده الا وهي ان الفعل المضارع يتميز بدخول لم عليه والشاعر ان لم لا يليها الا الفعل المضارع
اذ لو وليها غيره لما صح ان يكون علامه له اذ لا يحتمل ان الواقع بعدها هو ذلك الغير فلم يتعين

الفعل المضارع بدخولها واعلم ان الفعل المضارع اذا وقع بعد لم انصرف معناه للمضي ونفي لفظه
على ما كان وزعم الجزولي عكس هذا وقال الفعل الواقع بعد لم هو فعل ماض انصرف لفظه للمضارع
ونفي معناه للمضي على ما كان وهو قول نادر وماضي الافعال بالتا مز وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم
هذا البيت تمم فيه ما بقي من تفصيل الافعال وذلك انه ذكر في عجز البيت الذي قبل هذا ان من الافعال
فعلا يسمى مضارعا ومميزه بدخول لم عليه ثم انتقل في اول هذا البيت الى تمييز الماضي من الافعال
فذكر انه يتميز بدخول التا والى هذا اشار بقوله وماضي الافعال بالتا مز فماضي مفعول مقدم لقوله
مز وهو فعل امر من ماز يميز ويحتمل التا التي ذكرها ان يكون تا التانيث الساكنه مثل قامت وخرجت
فانها مختصه بالماضي ويحتمل ان يريد تا المتكلم والمخاطب فانها ايضا من خواص الماضي فعلى اي
ذلك حملت كلامه صح ويحتمل ان يريد الاطلاق في ذلك فيكون مراده ميز الماضي باحدى التاات
اما تا التانيث الساكنه او تا المتكلم او تا المخاطب فحاصل مقتضى كلامه ان من الافعال فعلا
يسمى ماضيا ويتميز بالتا على نحو ما تقدم ثم انتقل الى تمييز فعل الامر فذكر ان العلامه له امران
ان يفهم منه الامر وان يقبل نون التوكيد والى هذا اشار بقوله وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم
يعني ان فهم منه امر وسم فعل امر من وسمت الشي اسمه اي جعلت له علامه وفعل الامر مفعول لقوله
سم فتقدير البيت وميز ماضي الافعال بالتا وسم فعل الامر بنون التوكيد بشرط ان يفهم معنى الامر
منه واعلم ان نون التاكيد وفهم معنى الامر لا بد من اجتماعهما الا ان وجدت نون التاكيد ولم توجد
معنى الامر فلا يسمى فعل امر كقوله والله لتخرجن فنون التاكيد هنا موجوده ولا يسمى تخرجن فعل امر لان
معنى الامر فيه غير موجود فتبين لك ان نون التاكيد لا يكفي وحدها في تمييز فعل الامر وكذلك لو وجد
معنى الامر ولم يقبل النون كما سياتي في البيت الذي بعد هذا فلذلك شرط المصنف في دلالة نون
التاكيد فهم الامر فقال بالنون فعل الامر ان امر فهم وقد تحصل لك من مقتضى كلام المصنف في تفصيل الافعال
انها ثلاثه احدها الفعل المضارع سمي بذلك لمضارعته للاسما كما سياتي الكلام على ذلك عند الكلام على
اعرابه وهو يحتمل للحال وللاستقبال كيقوم ويخرج ويعرف بصلاحيته دخول حروف ابتني في اوله
زايده الثاني الفعل الماضي كقام وقعد الثالث فعل الامر كاذهب وانطلق وهو للاستقبال
ولا ينصرف عنه بوجه بخلاف الماضي والمضارع فان الماضي قد ينصرف عن معناه الى الحال والى
الاستقبال وقد ينصرف المضارع للمضي ويخلص للحال والاستقبال قوله رحمه الله

والامر ان لم يك للنون محل • فيه هو اسم نحو صه وحيهل

هذا التنبيه المصنف على ما اشرنا اليه من قبل من ان فهم معنى الامر من الفعل لا يكفي في الدلاله
على كونه فعل امر حتى يكون مع ذلك قابلا لنون التاكيد والى هذا اشار بقوله والامر ان لم يك للنون
محل فيه نحو واللفظ المفهوم منه الامر ان لم يكن فيه محل لقبول النون فليس بفعل امر وانما هو اسم فعل
ومثل ذلك بصه ومعناه اسكت وحيهل ومعناه اقبل فهذان اللفظان وما اشبههما وان
فهم منهما الامر فليسا بفعل امر لانهما لا يقبلان نون التاكيد فلا يصح ان يقال صهن ولا حيهلن
وانما هذان واشباههما اسما وضعت داله على فعل الامر والله الموفق قوله رحمه الله

المعرب والمبني

والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني

لما فرغ من تقسيم الافعال اخذ في تقسيم الاسما وانما بدا بتقسيم الافعال لانها اقل تقسيما من الاسما فبدا بالاقل ليتفرغ للاكثر وهي الاسما لان تقاسيمها بحسب وجوه شتى من الاعراب والبنا والافراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتانيث والتذكير والفاعلية والمفعولية والاضافة وغير ذلك مما سيظهر في ابواب العربية وعادتهم الابتدا بالقليل ثم الاشتغال بالكثير فسلك المصنف مسلك الناس في ذلك ووضع هذا الفصل الى اخره لما اعرب من الاسما وما بني اعلم ان الاعراب في الاسما اصل وهو في الافعال فرع فلا يتكلم على اعراب الافعال الا بعد الكلام على اعراب الاسما لان اعراب ما هو معرب من الافعال انما هو بالشبه للاسما واما الحروف فلا اعراب فيها فتحصل من هذا ان الحروف كلها مبنية وان الافعال اصلها البنا ولكن اعرب منها الفعل المضارع لاجل شبهه للاسما فالبنا فيها اصل والاعراب فرع والاسما اصلها الاعراب وقد بني بعضها لشبهه بالحرف فالاعراب فيها اصل والبنا فرع وقد اشار المصنف في هذا البيت الى ان الاسم منه معرب ومنه مبني وسكن البا في قوله مبني تخفيفا ليصح له النظم واعلم ان ما جا على اصله لا يحتاج الى تعليل لان جريان الاسما على اصولها هو المعروف فاذا خرج الشي عن اصله سئل عن علة خروجه فاذا جات الاسما معربة لم يسال عن سبب اعرابها لانه الاصل واذا جات مبنية يسال عن علة ذلك لان البنا فيها فرع فلاجل ذلك احتاج المصنف ان يبين علة البنا في الاسما وذكر ان علة البنا فيها هو الشبه المقرب من الحروف والى هذا اشار بقوله لشبه من الحروف مدني ومعنى مدني مقرب وهو صفة لقوله لشبه فمعنى البيت ان الاسم منه قسم معرب ومنه قسم مبني لاجل شبه مدن من الحروف فاللام في قوله لشبه للتعليل والشبه المذكور يكون بوجوه فصلها المصنف

فيما بعد قوله كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا والمعنوي في متى وفي هنا لما فرغ من ذكر الشبه المدني من الحروف الموجب لبنا الاسم شرع يذكر وجوه الشبه مفصلة فذكر في هذا البيت وجهين الاول الشبه بالحرف في وضعه والثاني الشبه بالحرف في معناه فاعلم ان وضع الحرف هو ان يكون على حرف ككاف الجر ولامه او على حرفين كمن وعن ووضع الاسما اقل ما يكون على ثلاثة احرف فاذا جا الاسم على حرف واحد كالتا او على حرفين كالضمير في قوله جئتنا وهو النون والالف بعدها وجب بناؤه لخروجه عن وضعه وشبهه بالحروف في وضعها والى هذا اشار المصنف بقوله كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ويعني باسمي جئتنا التا من قوله جئت والاسم الثاني قوله نا لانهما اسمان ضميران فالاسم الاول وهو التا المخاطب فاعل والاسم الثاني وهو نا مفعول وهو ضمير المتكلم والاول جا على حرف واحد والثاني على حرفين وكلاهما من اوضاع الحروف فان اعترض علينا بيد ودم وقيل هذان اسمان قد جا كل واحد منهما على حرفين مع انهما معربان فلم لم يبنيا وقد اشبها وضع الحرف فالجواب ان هذين وان كانا في اللفظ على حرفين فاصلهما ثلاثة احرف اذ الاصل يدي ودمي فهذا الشبه غير مقرب من الحروف لانه شبه عارض ومن نحو هذا احترز المصنف بقوله مدني في اخر البيت الذي قبل هذا وانما الشبه المعتبر ان يكون وضع الاسم في اصله على حرف واحد او على حرفين كما مثل المصنف في قوله اسمي جئتنا واعلم ان الشبه المعنوي للحرف هو ان يتضمن الاسم معنى الحرف كمتى فانه اسم استفهام متضمن معنى همزة الاستفهام وهي حرف ولذلك جميع اسما الاستفهام مبنية ومن الشبه للحرف في معناه ايضا هنا وهي اشارة الى المكان ولذلك ما اشبهها من اسما الاشارة لانها متضمنة الاشارة التي هي من معاني الحروف وان لم يوضع لها حرف يدل على معناها لكن كان من حقها ان يوضع لها اداة حرفية فجاءت اسما الاشارة متضمنة لما كان حقه ان يكون عليه بحرف هذا هو مذهب المصنف واما جمهور النحويين فجعلوا اسما الاشارة مبنية لشبهها بالحرف في الافتقار لانها مفتقرة الى المشار اليه كافتقار الحروف الى غيرها وقد اشار المصنف الى الشبه المعنوي والى مثله بقوله والمعنوي في متى وفي هنا فمعنى البيت بجملته ان الشبه المدني من الحروف يكون كشبه الاسما للحروف في وضعها ومثل ذلك بالاسمين الواقعين في جئتنا وهما التا ونا وكشبه الاسما للحروف في معناها ومثل ذلك بمتى وبهنا فحصل في البيت من انواع الشبه شبهان الشبه الوضعي والشبه المعنوي

داخلهم

الاسم

مدلولها

واعلم ان الشبه لا يعتبر الا اذا لم يعارضه معارض يقوى جانب الاعراب كما جرى في اي الاستفهاميه والشرطيه فانها قد اعربا ولم يعتبر كون الاستفهاميه قد تضمنت معنى همزة الاستفهام وهي حرف ولا كون اي الشرطيه قد تضمنت معنى ان الشرطيه وهي حرف لان الشبه الحاصل قد عارضه اضافه اي فالغي الشبه واعربتا لتقوى جانب الاعراب بالاضافه والله اعلم قوله رحمه الله

وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار اصلا

هذا البيت ذكر فيه المصنف ما بقي من وجوه الشبه الموجب لبنا الاسم فجمع في البيت وجهين الاول ان يكون الاسم نايبا عن الفعل بشرط ان لا يوثر في الاسم النايب غيره اي لا يعمل فيه غيره والى هذا اشار بقوله وكنيابة عن الفعل بلا تأثر يعني ويكون الشبه للحرف ايضا بنيابة الاسم عن الفعل اذا لم يكن الاسم النايب يوثر فيه غيره وهذا هو المقصود من قوله بلا تأثر وانما كان هذا موجبا لشبه الحرف لان الاسم اذا ناب عن الفعل كصه ومه بمعنى اسكت واكفف وهلم بمعنى اقبل كان هذا الاسم النايب حينئذ يعمل عمل الفعل من رفع الفاعل ونصب المفعول ان كان نايبا عن متعد فهو كصه رافع لضمير المخاطب ولا يوثر في هذه الاسماء غيرها يعني لا يعمل فيها شي اي لا يكون فاعله ولا مفعوله ولا مضافا اليه ولا يكون لها محل من الاعراب فصارت كالحروف لان الحروف تعمل في غيرها ولا يعمل غيرها فيها ولا محل لها من الاعراب فلما حصل شبهها بالحروف بسبب نيابتها عن الفعل فعملت عمله وامتنع من عمل غيرها فيها بنيت فلو ناب عن الفعل وعمل غيرها فيها لم تبن لزوال شبه الحرف كقولك ضربا زيدا لانه وان كان نايبا عن اضرب فهو معرب لان غيره قد عمل فيه فانتصب على المصدر بفعل مقدر فصار عاملا معمولا فخالف الحرف لان الحرف انما يكون عاملا لا معمولا فبطل الشبه الموجب للبنا فوجب ان يجري الاسم على اصله من الاعراب وعن مثل هذا احترز المصنف بقوله بلا تأثر فتحصل من هذا ان النيابة عن الفعل لا توجب الشبه للحرف الا اذا لم يوثر في الاسم النايب غيره واما الوجه الثاني من وجهي الشبه المذكورين في هذا البيت فهو الافتقار الى الغير لان الحروف مفتقرة الى غيرها في بيان معناها فاي اسم اشبهها في الافتقار الى غيره بني وشرط ان يكون الافتقار افتقارا موصلا لا يعارضه موجب اعراب ونعني بالمتاصل ان يكون الاسم في اصل وضعه بني على الافتقار كالموصولات فانها بنيت باصل وضعها على ان الجملة الصلة كالجزء منها فلا يتم الفائدة الا به والى الشبه في الافتقار وكونه بشرط ان يكون

موصلا اشار المصنف بقوله وكافتقار اصلا واحترز بقوله اصلا عن مثل فوق وتحت وذو التي بمعنى صاحب لان هذه وان كانت مفتقرة الى المضاف اليه اذ لا تستعمل الا مضافه فذلك فيها افتقار عارض غير موصل لانها اسماء مستقله وانما الزمت الاضافه لانهم جاوا بها وسيله الى الوصف باسما الاجناس ومعناها صاحب فهي دون اضافه تعطي معنى صاحب وهو المعنى الذي وضعت له ولكنهم استعملوها مضافه لزياده غرض خارج عن اصل معناها وهي تخصيص صاحب باسم الجنس الذي اضيف له واضافه الشي الى ما يخصصه لا يعد افتقارا اصليا الا ترى انك رجلا اذا اردنا ان نخصصه اضفناه ولا نعد ذلك افتقارا وعلى هذا يحمل كلما الزم الاضافه فينفصل عن الموصولات واشباهها مما يعد افتقاره موصلا فيحصل من هذا ان معنى البيت بجملته ويكون الشبه ايضا كالنيابه عن الفعل بشرط ان لا يوثر في النايب غيره وكالشبه للحرف في الافتقار الموصل فان قيل فالموصولات كالذي ثم قد افتقر للصله افتقارا موصلا وصارت لازمه لجمله الصله كما يلازم الحرف الجمل فلم اعرب اللذان واي اذا لم يحد فصدر صلتها فالجواب انا لما قررنا ان هذا الافتقار الموصل انما يعتبر حيث لم يعارضه مقتضي الاعراب وقد عارضه في اللذان التثنيه وهي من مقتضيات الاعراب فالغينا الشبه عندها واعربناها وكذلك اي لما عارضتها الاضافه التي هي من سوابق الاعراب الغينا الشبه فيها واعربناها والله الموفق قوله رحمه الله

ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما

هذا البيت ذكر فيه ما هو معرب من الاسما باق على اصله فقال ومعرب الاسما هو الذي سلم من شبه الحرف يعني الشبه المتقدم على اختلاف وجوهه ثم مثل المعرب بارض وهو اسم مفرد معرب وسما وهو على وزن هدى لغه في اسم وهو ايضا معرب هذا ان ضبطناه بضم السين وهو انسب من جهة التمثيل فانه يكون قد مثل بالمفرد الصحيح والمفرد المقصور وخلص من ضرورة قصر الممدود وان فتحت السين كان المراد سما وقصره للضروره ويكون انسب من جهه النظير لان السما نظير الارض والاول عندي اولى وبالله العصمه قوله رحمه الله

وفعل امر ومضي بنيا واعربوا مضارعا ان عريا

من نون توكيد مباشر ومن نون اناث كيرعن من فتن

هذا البيت ذكر فيهما المصنف ما بني من الافعال وما اعرب فذكر ان الامر والماضي من الافعا

باصلها صح

اصل في لازم الاضافه

تعمل صح

مبنيان وان المضارع معرب فقط والى بنا الامر والماضي اشار بقوله وفعل امر ومضي
بنيا والى اعراب المضارع اشار بقوله واعربوا مضارعا ان عريا واشترط في اعراب
المضارع ان يكون متعريا عن نون التاكيد سواء خفيفة او شديدة ومن نون جماعة النسوة
والى هذا الشرط اشار في اخر هذا البيت بقوله ان عريا يعني الفعل المضارع وتمم الشرط
في البيت الثاني فقال من نون توكيد مباشر ومن نون اناث فقوله من نون توكيد في
اول البيت الثاني متعلق بقوله عريا في اخر البيت الاول واطلق نون التاكيد فلم يعين
الخفيفة ولا الشديدة ليدخلا معا وشرط في نون التاكيد ان تكون مباشرة كقولك والله ليخرجن
وهذا مبني باتفاق من القائلين بالبنا لان النون مباشرة للفظ الفعل واما قولك لا تتبعن والله
ليخرجان فنون التاكيد هنا غير مباشرة للفظ الفعل لانه قد فصل بينها وبين لفظ الفعل الف
التثنية التي هي ضمير الفاعل فمثل هذا عند المصنف معرب ومنه يحترز بقوله مباشر وهذا
انما جرى على مذهبه واما جمهور النحويين فلا يفرقون بين نون التاكيد المباشرة وغير المباشرة
ولكن ما اتت فهي عندهم موجبة للبنا واما نون جماعة النسا فقد مثلها المصنف
بقوله يرعن من فتن فالضمير في قوله يرعن ضمير جماعة النسوة وهو ضمير الفاعل والفعل
معها مبني على السكون فتلخص من هذين البيتين ان الافعال الثلاثة لا يعرب منها الا المضارع
بشرط ان يتعرى عن نون التاكيد المباشرة في مذهب المصنف ومطلقا في مذهب الغير وعن
نون جماعة النسوة وانما اشترط في اعراب الفعل المضارع تعريه عن هذين النونين لان
الفعل المضارع انما اعرب لشبهه بالاسما فالبنا اصله والاعراب فيه عارض فاذا جا ما
يقوي الاصل ضعف الشبه الفرعي ووجب العود الى البنا الذي هو الاصل ونون التاكيد
ونون جماعة النسوة مختصان بالافعال فيقويان جانب الفعلية ويضعف معهما شبه
الاسم فلذلك لا يعرب الفعل المضارع الا اذا عري عنهما واما شبه الفعل المضارع
للاسما فهو من جهتي العموم والخصوص لان لفظ الفعل المضارع اذا جرد عن القراين
يعم الحال والاستقبال كما ان الاسم كرجل اذا تعرى عن القراين عم كل رجل فاذا ادخلنا
عليه ما يخصصه من الالف واللام او الصفة او غير ذلك من المخصصات تخصص بمعين
وكذلك الفعل المضارع اذا اقترن به قرينة استقبال تخصص بالاستقبال او قرينة حال
تخصص بالحال فظهر من ذلك ان المضارع يعم كما تعم الاسما ويخص كما تخص الاسما فلما حصل

هذا

بهذا الشبه بينه وبين الاسم اعرب للشبه ما لم تعارضه نون التاكيد او نون جماعة
النسوة كما قدمناه فتحصل من هذين البيتين ومن البيت المتقدم قبلهما ان المعرب من
الاسما هو الذي لم يشبه الحرف وهو المسمى عندهم بالمتمكن وان المعرب من الافعال هو
الفعل المضارع العاري من النونين وانما سمي مضارعا لشبهه بالاسم والمضارعة
هي المشابهة ويسمى ايضا المبهم لان معناه عند التجرد عن القراين مبهم بين الحال والاستقبال

بلغ مقابله

قوله رحمه الله **وكل حرف مستحق للبنا والاصل في المبني ان يسكنا** لما تكلم على حال
الاسما والافعال في حكم الاعراب والبنا وفرغ من ذلك اخذ يتكلم في حكم الحروف فذكر ان
جميعها مستحقة للبنا والى ذلك اشار بقوله وكل حرف مستحق للبنا فلا شي من الحروف
معرب وانما استحقت الحروف البنا لان الاعراب انما هو موضوع لتبيين معاني الفاعلية
والمفعولية والاضافة والحروف لا يكون فيها شي من ذلك فلا تستحق الاعراب ثم شرع المصنف
في عجز البيت يبين حال البنا فذكر ان اصل كل مبني ان يكون مسكنا والى هذا اشار بقوله والاصل
في المبني ان يسكنا وهذا البيت من ابيات السهلة المستحسنة والله الموفق قوله رحمه الله

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين امس حيث والساكن كم

لما ذكر في البيت الذي قبل هذا ان الاصل في المبني السكون شرع في هذا البيت يبين ان المبني قد
يجي على الفتح وعلى الكسر وعلى الضم وقد تحصل من قوله في البيت المتقدم ان الاصل السكون ما
ينبه على ان المبني على حركة فرع فيحتاج الى السوال عن سبب ذلك ثم شرع في عجز البيت يمثل ما
جا من المبني على هذه الحركات وما جا منه على السكون فقوله اين راجع الى قوله ومنه ذو
فتح وقوله امس راجع الى قوله وذو كسر وقوله حيث راجع الى قوله وضم ثم ذكر انه مثال

القاب البنا

المسكن وهو الاصل ثم فتحصل لك من هذا ان القاب البنا اربعة فتح وكسر وضم وسكون وفي
البيت اللف والنشر بين المثل والممثل فيما سوى المسكن فرد الاول الى الاول والثاني الى الثاني
والثالث الى الثالث **والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا** لما ذكر فيما تقدم
القاب البنا ذكر هنا القاب الاعراب فذكر ان النصب والرفع يكونان اعرابا في الاسم والفعل
والى هذا اشار بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل فالرفع مفعول مقدم بقوله
اجعلن والنون في اجعلن نون التاكيد الخفيفة وتقدير الكلام واجعلن الرفع والنصب اعرابا
في الاسم والفعل ثم مثل ذلك بقوله لن اهابا وهذا المثال غير كاف في مقصوده فانه مثل لنا

النصب في الفعل المضارع ولا نظهر من ذلك اشتراك الاسم والفعل في النصب وسكت عن مثال
الرفع وذا نحمه ان ناتي بمثال للرفع في الاسم والفعل كزيد يقوم حتى يظهر اشتراكهما في الرفع
وناتي بمثال للنصب في الاسما كضربت زيدا وبمثال له في الفعل المضارع حتى يظهر اشتراكهما في
النصب فاتى بواحد وهو مثال النصب في الفعل المضارع وترك ثلاثه ولا يلزمه التمثيل لكن
بعد ان شرع في التمثيل بقوله لن اهابا ان نحمه ان يستوفي التمثيل وبالله العصمه قوله

والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بان ينجزما

هذا البيت ذكر فيه بقيه القاب الاعراب فذكر ان الاسم مختص بالجر من القاب الاعراب كما
قد خصصت الافعال بالجزم لان عوامل الجر مختصه بالدخول على الاسما فوجب ان يختص بها اثرها
وهو الجر وعوامل الجزم مختصه بالدخول على الافعال فوجب ان يختص بها اثرها وهو الجزم
فتحصل من هذا البيت ومن الذي قبله ان القاب الاعراب رفع ونصب مشتركان في الاسما
والافعال وجر مختص بالاسما وجزم مختص بالافعال فالقابه اذا اربعه كما ان القاب البنا
اربعه وقد تقدم بيانها والقاب البنا والقاب الاعراب واحده في الصوره ولكن الفرق
بينهما من وجهين الاول ان القاب البنا لا تتغير باختلاف العوامل والقاب الاعراب تتغير
باختلاف العوامل عليها والوجه الثاني انهم اصطلحوا على تسميه الضمه في الاعراب رفعا وفي البنا
ضما ولا يقولون للضم في البنا رفعا ولا للرفع في الاعراب ضما واصطلحوا على تسميه الفتح في الاعراب
نصبا وفي البنا فتحا وعلى تسميه الكسر في الاعراب جرا وفي البنا كسرا وعلى تسميه السكون في الاعراب
جزما وفي البنا سكونا او وقفا ولا يطلق لقب من القاب الاعراب في موضع البنا ولا لقب
من القاب البنا في موضع الاعراب كما بينا في الرفع لتحصل المعرفه بالتسميه والتعبير

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر

لما ذكر القاب الاعراب وذكر انها رفع ونصب وجر وجزم شرع في هذا البيت يذكر بما يكون
هذه الالقاب فذكر ان الرفع يكون بالضم والى هذا اشار بقوله فارفع بضم وذكر ان النصب
يكون بالفتح والى هذا اشار بقوله وانصبن فتحا والنون في انصبن نون التوكيد الخفيفه
وفتحا مصدر وضع موضع الحال والتقدير وانصبن في حال كونك فاتحا ثم ذكر ان الجر يكون
بالكسر والى هذا اشار بقوله وجر كسرا واعراب كسرا كاعراب فتحا قبله ثم مثل الالقاب الثلاثه
بقوله ذكر الله عبده يسر فذكر مبتدا وهو مثال الرفع بالضمه والله مجرور بالاضافه وهو مثال بلغ

الجر بالكسر وعبده مفعول بذكر لانه مصدر يعمل عمل الفعل والهاء في عبده راجعه الى الله
وعبده هو مثال النصب بالفتح والى هنا حصل له الغرض من تمثيل الالقاب الثلاثه المذكوره
قبل ثم قال يسر وهو فعل مضارع والفاعل ضمير يعود على ذكر الله والجمله من الفعل والفاعل خبر
المبتدا الذي هو ذكر وفي يسر فايده وهو تمثيل الرفع بالضمه في الفعل المضارع وبهذا البيت
من جهة امثلته والجزم بتسكين وغير ما ذكر ينوب نحو جا اخو بني نمر لما ذكر باي شي
يكون الرفع والنصب والجر بقي عليه باي شي يكون الجزم فنبه في هذا البيت على ان الجزم يكون
بالسكون والى هذا اشار بقوله واجزم بتسكين ثم ذكر ان غير ما ذكر من علامات الرفع والنصب
والجر والجزم انما يكون بالنيابه عن ما ذكر من الحركات والى هذا اشار بقوله وغير ما ذكر
ينوب يعني وغير ما ذكر من الحركات والغير هو الواو والالف واليا والنون فانها تنوب
عن الحركات في الاعراب ثم مثل بعض هذه الحروف بقوله جا اخو بني نمر فقوله جا اصله جاء
وقصره لضروره النظم وقوله اخو فاعل جا والواو فيه علامه الرفع بالنيابه عن الضمه
وبني مضاف اليه والياء فيه علامه الجر بالنيابه عن الكسره ونمر مضاف اليه وليس من المثال
في شي وانما هو تتميم لما حصل في المثال لتمثيل الواو ونيابته عن الضمه وتمثيل اليا بالنيابه عن
الكسره وبقي تمثيل الالف كقولك جا الزيدان فالالف علامه الرفع وتمثيل النون نحو يفعلان
فالنون علامه الرفع وكان الجزم يكون باذهاب الحركه وهو المعبر عنه بالسكون فكذلك
يكون بحذف الحرف كقولك لم يغز لم يرم لم يخش فتحصل من هذا ان كلما اعرب بالحركه فهو
اصل وكلما اعرب بالحرف فهو فرع وسنفصل ذلك كله في موضعه ان شا الله تعالى قوله

فارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بيا ما من الاسما اصف

هذا البيت ذكر فيه ما اعرب بالحروف فقال ان الرفع يكون بالواو والى هذا اشار بقوله
وارفع بواو وان النصب يكون بالالف والى هذا اشار بقوله وانصبن بالالف وان الجر
يكون باليا والى هذا اشار بقوله واجرر بيا ثم قال ما من الاسما اصف فما اسم موصول
وهو مفعول تنازع فيه الافعال الثلاثه وهي ارفع وانصب واجرر وتقدير الكلام ارفع
ما اصف لك من الاسما بالواو وانصبها بالالف واجررها باليا فاي الافعال اعملته في
ما كان المفعول من الاخرين محذوفا فان اعملت فيه الاول كان التقدير ما ذكرنا وان اعملنا
فيه الاخير وهو الاجود يكون التقدير فارفع بالواو ما اصف لك من الاسما وانصب بالالف

ما اصف من الاسما واحرسا ما اصف من الاسما وقصر الاسما في البيت ضروره قوله

من ذاك ذو ان صحبة ابانا والفم حيث الميم منه بانا

لما وعد في البيت المتقدم بانه يصف اسما يرفع بالواو وينصب بالالف ويجر باليا شرع في هذا البيت يصف ما وعد بوصفه من الاسما ومعنى الوصف في هذا الموضع الذكر فذكر ان من ذلك الاسما ذو اذا كان بمعنى صاحب ولذلك اشار بقوله من ذاك ذو ان ابان معنى الصحبه ومعنى ابان اظهر فصحبه في البيت مفعول بابان قدم على فعله فان تقديره ان ابان صحبة واحترز بقوله ان صحبة ابانا من ذو اذا لم يكن بمعنى صاحب ثم قال والفم حيث الميم منه بانا يعني ومن ذلك ايضا الفم حيث بانت منه الميم اي زالت منه وانما شرط زوال الميم لانه اذا كانت فيه اعرب بالحركات تقول هذا فم ورايت فما ومررت بفم فاذا زالت منه الميم اعرب بالحروف وهو مراد المصنف فاحتاج الى ان يشترط زوال الميم قوله

اب اخ حم كذاك وهن والنقص في هذا الاخير احسن

هذا البيت ذكر فيه ما بقي من الاسما التي وعد بوصفها فقال اب اخ حم وهن ذكر في هذا البيت اربعه اسما وفي البيت المتقدم اسمين فهي سته اسما وهي التي يلقبها النحويون الاسما السته انما تعرب هذه الاسما بالحروف اذا اضيفت الى غير يا المتكلم ولم تكن مصغره ثم قال المصنف والنقص في هذا الاخير احسن يعني بالنقص النقص بحذف ما ... كيد ودم وعنى بالاخير هن لانه الاخير في كلامه فالنقص مبتدا واحسن خبره حاصل كلامه ان النقص في هن احسن من الاعراب بالحروف اذا كان منقوصا فاذا اعرب بالحركات فتقول هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك كما تقول هذه يدك ورايت يدك ومررت بيدك فان اعربته بالحروف وهو غير الاحسن تقول هذا هنوك ورايت هناك بالالف ومررت بهنيك باليا واعلم ان الحم هو كل من كان من اقارب الزوج كالاخ والاب وغيرهما واما اقارب الزوجه فهم الاختان والصهر يطلق على الفريقين اما الهن فهو الشي المكروه ذكره وقال الجوهري يراد به شي وقد يطلق ويراد به ذكر الرجل ومن ذلك قولهم من يطل هن ابيه ينتطق به يعني من يكثر نسل ابيه يطولا ينتطق به اي يستند به في النصره والحمايه فكنى بطول الهن عن كثره النسل كما قال الشاعر

ولو شاء ربي كان ايرا بيكم طويلا كاير الحارث بن سدوس

اراد بطول الاير كثره الولد يذكر ان الحارث بن سدوس كان له احد عشر ولدا ذكرا وقد يطلق الهن ويراد به الشي الحقير قال الشاعر

الصحبه ابانا يعني من الاسما التي يرفع بالواو وينصب بالالف ويجر باليا ذو ...

الله اعطاك فضلا مذ خصصت به على هن وهن فيما مضى وهن يعني على ادوام هم بالنسبه اليك صغار يحتقرون وانما اكثرنا القول في هن لانها كلمه مشكله تطلق على معان وكل احد يفسره بحسب ما اطلع عليه

وفي اب وتاليه يندر وقصرها من نقصهن اشهر

لما ذكر ان النقص في هن احسن ذكر في هذا البيت ان في اب وتاليه نادر والى هذا اشار بقوله وفي اب وتاليه يندر يعني يندر النقص وتاليه اب هما اخ وحم فهذه الثلاثه الاسما النقص فيها نادر ثم ذكر ان قصر هذه الثلاثه اشهر من نقصها والى هذا اشار بقوله وقصرها من نقصهن اشهر يعني قصر اب وتاليه واراد بقصرها ان يعرب اعراب المقصور بالالف في كل الاحوال والحركات مقدره في الالف وعلى هذا جاء قول الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها الاول اسم ان والثاني معطوف عليه وهو منصوب والثالث مضاف اليه وكان حقه لو اراد الاعراب بالحروف ان يقول وابا ابيها فلما قال وابا اباها علمنا ان الكسره مقدره في الالف كالمقصور وغايتاها في البيت مفعول بلغا وهي تثنيه وكان حقه ان يقول غايتيها اذ هو منصوب ولكنه جاء بالالف على لغه من يعرب التثنيه في كل حال بالالف فالحاصل من كلام المصنف ان ابا وتاليه وهما اخ وحم فيها ثلاث لغات اشهرها الاعراب بالحروف وثانيها ان يعامل معامله المقصور بالالف في كل حال وثالثها ان يجري على النقص كيد ودم فيعرب بالحركات وهو ادون الوجوه فنقصها ماخوذ من قوله وفي اب وتاليه يندر يعني النقص والقصر ماخوذ من قوله وقصرها من نقصهن اشهر وفيه ايضا بيان ان القصر اشهر من النقص والاعراب بالحروف ماخوذ من البيت الاول وهو قوله وارفع بواو واما هن فلم يذكر المصنف فيه الا لغتين الاعراب بالحروف والنقص وقد ذكر غيره فيه القصر لكنه قليل والله اعلم قوله رحمه الله

وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا كجا اخو ابيك ذا اعتلا

لما فرغ من عد السته الاسما ولغاتها الجاريه فيها اخذ يتكلم في شرط اعرابها فذكر ان اعرابها بالحروف بشرط الاضافه الى غير يا المتكلم والى هذا اشار بقوله وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا يعني بذا الاعراب الاعراب بالحروف فالضمير في قوله ان يضفن عائد الى الاسما المذكوره وقصر اليا للضروره وادخل الالف واللام فيها للعهد ثم مثل اعراب هذه الاسما في حال الضافه الى غير يا المتكلم رفعا وجرا ونصبا بقوله جا اخو ابيك ذا اعتلا فقصر جا للضروره ولحو فاعل مرفوع بالواو ومضاف الى الظاهر وهو ابيك فحصل في اخو مثال الرفع بالواو وابيك مضاف اليه فيها

مجرور بالياء تحصل فيه مثال الجر وهو مضاف الى مضمر مخاطب وذا بمعنى صاحب منصوبة
على الحال من اخوك وعلامة النصب فيها الالف تحصل فيها مثال النصب بالالف وهي مضافة
الى الظاهر الذي هو اعتلا بالمد لكن قصره الناظم ضرورة فتقدير الكلام جا اخو ابيك صاحب
اعتلاء وتعلم من هذا المثال ان هذه الاسما الستة تضاف الى الظاهر والى المضمر فانه جاء
بعضها مضافا الى الظاهر وبعضها مضافا الى المضمر يدل على جواز الامرين الا ذو فانه
لا يجوز اضافتها الى المضمر وسياتي الكلام عليها فاشتمل هذا البيت على ان شرط اعراب هذه
الاسما الاضافة الى غير يا المتكلم وعلى تمثيل اعرابها في الرفع والنصب والجر اعلم ان المصنف ذكر
من شرط اعرابها بالحروف الاضافة الى غير يا المتكلم وفاته ان لا تكون مصغرة لانها اذا صغرت
اعربت بالحركات كما اذا اردت تقول جاني ابيك ورايت ابيك ومررت بابيك وفاته ايضا شرط
الافراد الذي هو في مقابلة التثنية والجمع لانها لو ثنيت اعربت اعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء
نصبا وجرا ولو جمعت جمع تكسير اعربت بالحركات تقول جاني اباوك ورايت اباءك ومررت
بآبائك وشرطوا ايضا ان لا تكون منسوبة الى يا النسبة نحو ابوي واخوي فانها حينئذ تعرب بالحركات
واعلم ان جميع هذه الاسما يجوز افرادها عن الاضافة الا ذو فانها لو افردت بقيت على حرف
واحد وذلك ممتنع في الاسما اما فوك فانهم لما افردوه عوضوا من واوه ميما لتصلح للافراد
وتسلم من بقائه على حرف واحد لان الواو ساكنة تذهب عند التقا الساكنين فعوضوا منها
حرفا صحيحا لا يسقطه التنوين وليس لنا ان نفعل ذلك في ذو لان هذا التعويض انما هو مقصور
على السماع فسمع في فوك ولم يسمع في ذو ولا يجوز الجمع بين الميم والاضافة في فم الا في شذوذ
جا من ذلك يصبح ظمآن وفي البحر فمه روي يصبح ظمان بالبا الموحدة من اصبح فيكون ظمان منصوبا
على الحال وروي يصبح باليا المثناة فيكون ظمان على هذا مرفوع ويكون التقدير يصبح انا ظمان
وفي البحر فمه واعلم ان هذه الاسما ايضا يجوز اضافتها الى الظاهر والى المضمر الا ذو فانها لا تضاف
الى المضمر الا شذوذا **بالالف ارفع المثنى وكلا　　اذا بمضمر مضافا وصلا** لما فرغ من
اعراب الاسما الستة المعربة بالحروف شرع في الكلام على التثنية وما جرى مجراها مما اعرب
بالحروف فذكر ان التثنية في الرفع تكون بالالف ويجري مجراها كلا والى ذلك اشار بقوله
بالالف ارفع المثنى وكلا واشترط في اعراب كلا كالتثنية ان تكون مضافا الى المضمر والى ذلك اشار
بقوله اذا بمضمر مضافا وصلا يعني يعرب كلا بالالف في الرفع كالمثنى اذا وصل بضمير مضاف

فالضمير

فالضمير في قوله وصلا عائد على كلا ويؤخذ من اعادة هذا الضمير مفردا ان كلا ليست تثنية
حقيقية اذ لو كانت حقيقية لما صح اعادة الضمير المفرد على لفظها واعلم ان كلا اذا لم تضف
الى الضمير اعربت كالمقصور بالالف في كل حال والحركات مقدرة في الالف تقول جاني كلا اخويك
ورايت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك وانما اعربت مع الضمير كالتثنية ومع الظاهر كالمفرد
المقصور لان التثنية فرع عن الافراد والاضمار فرع عن الاظهار فجعل حكم الفرع الذي هو
التثنية مع الاضافة الى الضمير الذي هو فرع واعربت بالحركات التي هي الاصل مع الاضافة
الى الظاهر الذي هو اصل مناسبة بين الحالين واعلم ان لفظ كلا مفرد ومعناه مثنى فان
اعدت الضمير باعتبار المعنى ثنيت وان اعدته باعتبار اللفظ افردت قال الله تعالى كلتا الجنتين
آتت اكلها **كلتا كذاك اثنان واثنتان　　كابنين وابنتين يجريان** لما تكلم على
كلا في البيت المتقدم ذكر في اول هذا البيت ان كلتا كذلك في الحكم فكلتا في قوله مبتدا وكذلك
جار ومجرور في موضع الخبر وهي مؤنث كلا تقول جاني كلا الرجلين وكلتا المراتين ثم ذكر ان اثنين
واثنتين يجريان كابنين وابنتين فيرفعان بالالف والى هذا اشار بقوله واثنان واثنتان كابنين
وابنتين يجريان فاثنان مبتدا واثنتان معطوف عليه ويجريان خبر المبتدا وكابنين وابنتين متعلق
بيجريان وتقدير الكلام واثنان واثنتان يجريان كابنين وابنتين قوله رحمه الله تعالى

وتخلف اليا في جميعها الالف　　جرا ونصبا بعد فتح قد الف

لما ذكر في البيتين المتقدمين ان التثنية ترفع بالالف وما جرى مجراها من كلا وكلتا واثنين
واثنتين شرع في هذا البيت يذكر حكمها في النصب والجر فذكر ان جميع ما تقدم ينصب ويجر باليا
والى ذلك اشار بقوله وتخلف اليا في جميعها الالف يعني وتكون اليا في النصب والجر خلفا من الالف
في الرفع بمعنى ان اليا تكون علامة اعراب في النصب والجر كما كانت الالف علامة في الرفع والضمير في
جميعها عائد الى المثنى وما جرى مجراه مما ذكر وقوله بعد فتح قد الف يعني وتخلف اليا الالف
في النصب والجر بعد فتح قد الف في الرفع بمعنى انك اذا اردت ان تنصب التثنية او تجرها ازلت
الف الرفع واتيت باليا فجعلتها مكان الالف بعد الفتحة التي كانت مالوفة قبل الالف في
الرفع بالالف فتقول الزيدين بعد قولك الزيدان فتغير الالف باليا ولا تغير فتحة الدال

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب　　سالم جمع عامر ومذنب

لما فرغ من التثنية وما جرى مجراها وهي القسم الثاني مما يعرب بالحروف شرع في هذا البيت في ذكر

القسم الثالث من ذلك وهو جمع المذكر السالم فذكر انه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء فاشار
الى الرفع بقوله وارفع بواو والى الجر والنصب بقوله وبيا اجرر وانصب وقصر اليا للضرورة واصل
الكلام واجرر وانصب بياء ثم ذكر ان هذا الحكم لسالم جمع عامر ومذنب والى هذا اشار بقوله المذكر صح
سالم جمع عامر ومذنب فنص على ان المقصود بهذا الحكم الجمع السالم واكتفى في ذكر التذكير
بالمثال فيعلم من عامر ومذنب ان المقصود جمع المذكر لانهما مذكران ومثل بمثالين احدهما اسم
علم مذكر خال من التاء عاقل غير مركب وهذه شروط الاسم اذا جمع جمع المذكر السالم ومثل بمذنب
وهو صفة لعاقل مذكر عارية من تاء التانيث وهذه شروط الصفة اذا جمعت جمع المذكر
السالم فجمع في المثالين نوعي المجموع جمع المذكر السالم لانه اما اسم واما صفة ونبه على الشروط
بالنوعين وقوله في البيت سالم مفعول تنازع فيه الافعال المتقدمة في صدر البيت فاعطاه لمن
منها وهذا البيت من حسان الاسام وشبه ذين وبه عشرونا وبابه الحق والاهلونا لما
مثل في اخر البيت المتقدم بعامر ومذنب ذكر انهما غير مقصودين على هذا الحكم بل يماثلهما
في ذلك مع ما اشبههما والى ذلك اشار بقوله وشبه ذين فالاشارة بذين الى عامر ومذنب
وتقدير الكلام عامر ومذنب وشبههما ثم ذكر انه الحق بسالم جمع المذكر في حكم الاعراب المتقدم
عشرون وبابه من عقود العدد كثلاثين واربعين الى تسعين وذكر ايضا انه الحق به اهلون
وهو جمع مذكر على غير قياس لان اهلا اسم غير علم فلم يكن حقه ان يجمع جمع المذكر السالم لان
شرط الاسم في ذلك ان يكون علما وليس بصفة لانهم قد اجروه مجرى الاسماء فقالوا جاني الاهل ورايت
الاهل ومررت بالاهل قال الله تعالى فاسر باهلك فاولوه العوامل والصفات لا تلي العوامل
فليس بصفة عندهم اذ قد ثبت له حكم الاسم فجمعه جمع المذكر السالم على غير قياس فهو ملحق
بجمع المذكر السالم في الاعراب والضمير في قوله به في هذا البيت عائد على سالم جمع في البيت المتقدم

اولو وعالمون عليونا وارضون شذ والسنونا

هذا البيت ذكر فيه اشياء مما الحق بجمع المذكر السالم ايضا وهو اولو وهو لفظ جرى مجرى المذكر
السالم في الاعراب ولا مفرد له من لفظه تقول هم اولو مال اي اصحاب مال فمفرده في المعنى ذو
ثم ذكر ايضا عالمون وضبطه بفتح اللام ولا يصح كسر اللام لانه حينئذ يكون جمع عالم وهو جمع
مذكر حقيقة فلا يكون من الملحق بل هو نفسه جمع المذكر السالم وانما المراد هنا عالمون بفتحها جمع عالم صح
وهو كل موجود مما سوى الله تعالى ثم ذكر ايضا عليون ومفرده علي وهو مختلف في معناه

فقيل هو اسم مكان فيكون قد فات شرط العقل فلا يصح ان يجمع جمع مذكر سالم
فيكون قد اجري مجرى المذكر السالم في الاعراب وليس بجمع مذكر سالم حقيقة وقيل
هو اسم ملك فعلى هذا يكون جمع مذكر سالم حقيقة ويكون تقدير الاية ان كتاب الابرار
لفي عليين على حذف مضاف اي لفي حفظ عليين او في كتاب عليين يريد جمع ملائكة اسم كل
واحد منهم علي ثم ذكر ايضا ان جمع ارض على ارضون جمع مذكر سالم شاذ والى هذا
اشار بقوله وارضون شذ فارضون مبتدا وشذ فعل وفاعل في موضع الخبر وهو جمع ارض
فليس بعاقل ولا مذكر فحقه ان لا يجمع جمع مذكر سالم ولكنهم اجروه مجراه في الصورة
والاعراب جبرا لما فيه من نقص تاء التانيث لان حق كل مونث ان تكون فيه علامة التانيث
وحركوا الراء في الجمع فقالوا ارضون بفتح الراء والاصل سكونها لانه جمع ارض تنبيها بهذا
القدر من التغيير على انه ليس بجمع سلامة حقيقة ثم ذكر ايضا ان سنون شاذ كما شذ ورد
ارضون فتقدير الكلام والسنون شذ فحذف شذ من الثاني لدلالة شذ الاول عليه
وهو جمع سنة وفات فيه العقل والتذكير والعلمية من شروط جمع المذكر السالم فكان
حقها ان لا يجمع كذلك ولكنهم اجروه مجرى جمع المذكر السالم في الصورة والاعراب جبرا
لحذف لامها لان اصلها سنهة بالهاء او سنوة بالواو فحذفت اللام التي هي الهاء او الواو وعلى
القولين قوله وبابه ومثل حين قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يطرد قوله وبابه
معطوف على سنون في اخر البيت المتقدم فالمراد السنون وبابه مما جرى مجرى المذكر السالم
ه ورين جمع ارة للطابر المعروف وحرين وهو جمع حرة وهي ارض ذات حجارة سود وقد
قيل في جمعها ايضا احرون بهمزة مفتوحة زادوها تغييرا موذنا بانه ليس بجمع سلامة حقيقة
ومن ذلك ثبون جمع ثبة وقلون جمع قلة بضم القاف وتخفيف اللام للعبة يلعب بها وقياس
هذا الجمع الشاذ ان يكسر اوله ان كان المفرد مفتوح الاول كخففا سنة او مكسورا كمائة فنقول
في جمعه مئين وسنين بكسر اولهما وان كان المفرد مفتوح الاول مشددا كحرة بقي على فتحه فتقول
حرون بالفتح وان كان المفرد مضموما كقلة فلك في الجمع وجهان الكسر والضم فتقول قلون
وقلون هذا حكم باب سنين ثم ذكر المصنف ان هذا الجمع الشاذ قد يعرب اعرابا حين يعني
بلزوم الياء واجراء الحركات على النون فتقول هذه سنين بضم النون ورايت سنينا بفتحها
وحينئذ في سنين بكسر النون وكلها منونة ان كان منصرفا ومن اعرب هذا الاعراب لا يسقط النون

في الاضافة والى هذا الاعراب اشار بقوله ومثل حين قد يرد ذا الباب يريد بقوله ذا
الباب باب سنين ونحوه بقوله قد يرد على ان هذا قليل ثم قال ان هذا عند قوم مقيس
لا موقوف على سماع والى هذا اشار بقوله وهو عند قوم يطرد بقوله وهو يعود على
اعراب سنين نحو حين المفهوم من مقتضى كلامه وقد ورد من ذلك في الحديث قوله عليه
السلام اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف روي بكسر النون الثانية منونا ثم قال

ونون مجموع وما به التحق   فافتح وقل من بكسره نطق

ذكر في هذا البيت ان نون جمع المذكر السالم وما التحق به يعني في الاعراب مما تقدم ذكره
واشباهه تكون مفتوحة والى هذا اشار بقوله فافتح ثم ذكر ان قليلا من الناس
ينطقون بها مكسورة والى هذا اشار بقوله وقل من بكسره نطق ونون مجموع مفعول
مقدم بقوله فافتح ومن يكسرها فاعل بقل والضمير في بكسرها عائد الى نون المجموع قوله

ونون ما ثني والملحق به   بعكس ذاك استعملوه فانتبه

لما فرغ من حكم نون الجمع ذكر حكم نون التثنية وما الحق بها نحو اثنين وما اشبه ذلك
نص على انهم يستعملونها بعكس نون الجمع والى هذا اشار بقوله ونون ما ثني والملحق به
بعكس ذاك استعملوه يعني بعكس نون الجمع فتكون الكثير في نون التثنية الكسر والقليل فيها
الفتح وقوله فانتبه حشو ونون ما ثني يحتمل ان تكون مبتدأ خبره الجملة من قوله استعملوه
ويحتمل ان تكون منصوبا على المفعولية بفعل مقدر يدل عليه استعملوه لان المسألة
من باب الاشتغال والضمير في قوله والملحق به عائد على قوله ونون ما ثني قوله

وما بتا وألف قد جمعا   يكسر في الجر وفي النصب معا

لما فرغ من الاقسام الثلاثة من الاسماء المعربة بالحروف وهي الستة الاسماء والتثنية وجمع المذكر
السالم وما الحق بها شرع في هذا البيت يذكر حكم جمع المونث السالم وهو المجموع بالالف
والتاء كمسلمات وزينبات والى هذا اشار بقوله وما بتا والف قد جمعا ثم ذكر حكمه فقال
يكسر في الجر وفي النصب معا فالضمير في قوله يكسر عائد على ما من قوله وما بتا والف وما مبتدأ
موصول وجمعا صلتها تتعلق به من قوله بتا والفصلة لما ويكسر خبر المبتدأ الذي هو ما
ومعا نصب على الحال من النصب والجر يعني في حال اجتماعهما على هذا الحكم وقصرتنا للضرورة
والحاصل من البيت ان جمع المونث السالم يعرب بالكسرة في النصب وفي الجر وسكت عن الرفع

لانه

لانه جار على اصل القاعدة من الرفع بالضم ولو خرج عن الاصل لنبه عليه قوله رحمه الله

كذا أولات والذي اسما قد جعل   كاذرعات فيه ذا ايضا قبل

ذكر في هذا البيت ان اولات تجري مجرى جمع المونث السالم في الاعراب فترفع بالضمة وتجر وتنصب
بالكسرة وأولات هو مونث أولو ومفرده ذات ليس له مفرد من لفظه كما تقدم في أولو ثم ذكر
ان الذي جعل اسما علما من جمع المونث السالم يعرب في حال التسمية اعراب جمع المونث السالم
ومثله باذرعات وهو اسم لموضع مخصوص فلك ان تعربها باعراب جمع المونث فتقول هذه
اذرعات بالضم ورايت اذرعات بالكسر ومررت باذرعات بالكسر ايضا فقوله والذي مبتدأ
واسما مفعول لجعل مقدم وقوله فيه ذا ايضا قبل جملة في موضع خبر الذي والاشارة بذا
الى اعراب جمع المونث السالم وقبل فعل لم يسم فاعله والضمير المستتر فيه عائد على ذا والضمير في
قوله فيه عائد الى الذي وقوله اسما اراد به العلم فتقدير الكلام والذي جعل اسما علما كما جعل
اذرعات قبل فيه هذا الاعراب واعلم ان مسألة اذرعات فيها ثلاثة وجوه ذكر منها المصنف واحدا
وهو اعرابه اعراب المونث السالم منونا في كل الاحوال وتكون التنوين تنوين المقابلة لنون الجمع
وهذا هو الوجه المشهور ولم ينبه المصنف على حكم التنوين ولكن هذا هو مراده الوجه الثاني
ان يعرب اعراب جمع المونث السالم الا انه من غير تنوين وهذا المذهب منقول عن البصريين الوجه الثالث
ان يعرب اعراب المفرد الذي لا ينصرف ويخرج عن حكم الجمع فتقول هذه اذرعات بالضم من غير تنوين
ورايت اذرعات بفتح التاء من غير تنوين ومررت باذرعات بفتح التاء من غير تنوين ايضا وهذا الوجه
عن الكوفيين ويلزمهم ان يقفوا بالهاء لانه عندهم مفرد وتاء المفرد تبدل في الوقف هاء قوله

وجر بالفتحة ما لا ينصرف   ما لم يضف او يك بعد ال ردف

هذا البيت ذكر فيه اعراب ما لا ينصرف فبين انه يجر بالفتحة والى ذلك اشار بقوله وجر
بالفتحة ما لا ينصرف ثم ذكر ان جره بالفتحة انما يكون بشرط ان لا يضاف وان لا يدخل عليه
الالف واللام والى شرط عدم الاضافة اشار بقوله ما لم يضف والى شرط عدم الالف واللام
اشار بقوله او يك بعد ال ردف فتقدير الكلام ما لم يضف وما لم يكن ردف بعد ال
وقوله ردف فعل ماض بمعنى اردفته فالحاصل من البيت ان الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة
الا اذا اضيف كقولك مررت بمساجدكم فيكسر حينئذ في الجر وكذلك اذا دخل عليه الالف
واللام كقولك صليت في المساجد وسكت المصنف عن اعرابه في النصب والرفع لانه جار على الاصل

من النصب بالفتحة والرفع بالضمة **واجعل لنحو يفعلان النونا   رفعا وتدعين وتسألونا**
لما فرغ المصنف من اعراب الاسما اشتغل يتكلم في اعراب الافعال فشرع في هذا البيت في ذكر الامثلة
الخمسة من الفعل وانما كانت خمسة لان مرادنا الفعل الذي اسند الى ضمير مرفوع بارز متصل
وهو اما ضمير اثنين سواء كانا مذكرين او مونثين وهما على نوعين بحسب الغيبة والخطاب
فيقول في الغيبة يفعلان بالياء وفي الخطاب تفعلان بالتاء فهذان مثالان وان كان الفعل مسندا
الى ضمير جماعة المذكرين فهو ايضا للغيبة واما للخطاب فيقول في الغيبة يفعلون وفي الخطاب
تفعلون وهذان مثالان ايضا فصارت اربعة امثلة ولا مدخل هنا لضمير جمع المونث لان
الفعل معه يكون مبنيا فلم يبق الا ضمير المفرد فان كان مذكرا فلا مدخل له هنا لانه يكون اما
مستترا وشرطنا في هذا الباب بروزه واما منفصلا وشرطنا هنا ان يكون متصلا فتعين
ضمير الواحدة المخاطبة كانت يا هند تقومين واما ضمير الغايبة فلا يصلح فصارت بهذا
خمسة امثلة لجميعها ترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذف النون والى هذا اشار المصنف
بقوله واجعل لنحو يفعلان النونا رفعا فبين ان رفعها بالنون ونبه على المثالين المسندين
الى ضمير التثنية بحسب الغيبة والخطاب بقوله يفعلان واطلق ولم يعين ليدخل المثالين
واشار الى ضمير الواحدة المخاطبة بقوله تدعين واشار الى المثالين المسندين الى ضمير جماعة
المذكرين بقوله وتسألونا ولم يعين غيبة ولا خطابا ليدخل المثالان فالامثلة الخمسة ماخوذة
من تمثيله **وحذفها للجزم والنصب سمه   كلم تكوني لترومي مظلمه** لما ذكر في البيت
المتقدم ان هذه الامثلة ترفع بالنون ذكر في هذا البيت انها تنصب وتجزم بحذف النون
فالضمير في قوله وحذفها عايد الى النون في البيت المتقدم وحذفها مبتدا وسمه خبره والسمة
العلامة فتقدير الكلام وحذف النون علامة في النصب والجزم يعني في الامثلة الخمسة المتقدمة
ثم مثل النصب والجزم بقوله كلم تكوني لترومي مظلمه فتكوني مجزوم بلم كان اصله تكونين فحذفت النون
للجزم وترومي منصوب بان المضمرة كان اصله ترومين فحذفت النون للنصب واللام الداخلة
على ترومي لام كي فانتصب ترومي بان المضمرة بعد لام كي ومثل المصنف النصب والجزم في
مثال واحد وهو مثال للواحدة المخاطبة واما مثال ذلك في يفعلون فكقوله تعالى فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا واما مثالها في يفعلان فكقولك الزيدان لم يذهبا ولن يذهبا
وسم معتلا من الاسما ما   كالمصطفى والمرتقي مكارما

هذا

هذا البيت ذكر فيه المعتل من الاسما وهو الذي يكون اخره الف ساكنة والى ذلك اشار المصنف
بقوله كالمصطفى او يا ساكنة قبلها كسرة والى ذلك اشار بقوله والمرتقي ويسمى الاول مقصورا
والثاني منقوصا هذان القسمان هما الموجودان في الاسماء من المعتل واما ما اخره واو ساكنة
قبلها ضمة فذلك غير موجود في الاسما وانما يوجد مثال ذلك في الافعال كيغزو وما من قوله ما
كالمصطفى مفعول لسمه وهو موصول وكالمصطفى جار ومجرور في موضع الصلة وقوله مكارما
منصوب على التمييز وجمعه باعتبار الانواع اذا اعتبرت فيه الانواع جاز ان يجمع تقول زيد كرم (والتمييز صح)
اباء وهذان القسمان اللذان ذكرهما المصنف من المعتل جا بهما ليذكر احكام اعرابهما قوله
فالاول الاعراب فيه قدرا   جميعه وهو الذي قد قصرا
ذكر في هذا البيت اعراب المقصور فذكر ان الاعراب فيه يكون مقدرا رفعا ونصبا وجرا
فلا يظهر في اخره في الظاهر وانما يظهر بالتقدير فتقول هذه العصا ورايت العصا ومررت
وضربت بالعصا فقوله فالاول يعني به الاول من المثالين اللذين ذكرهما في البيت المتقدم
وهو المصطفى ثم اشار الى تقدير الاعراب فيه جميعه فقال الاعراب فيه قدرا (جميعه) اي جميع الاعراب
ثم نبه على ان هذا النوع يسمى المقصور فقال وهو الذي قد قصر فقوله وهو عايد الى قوله
فالاول **والثان منقوص ونصبه ظهر   ورفعه ينوى كذا ايضا يجر**
ذكر في هذا البيت حكم المثال الثاني وذكر انه يسمى المنقوص والى ذلك اشار بقوله والثان منقوص
بحذف الياء وهي لغة ثم ذكر ان النصب يكون فيه ظاهرا تقول رايت القاضي بنصب اليا
والى هذا اشار بقوله ونصبه ظهر ثم ذكر ان الرفع فيه يكون مقدرا والى هذا اشار
بقوله ورفعه ينوى اي يقدر ثم ذكر ان جره يكون بالتقدير كرفعه والى ذلك اشار بقوله
كذا ايضا يجر فالاشارة بذا لحكم الرفع وايضا مصدر ومعناه عودا من اض يئيض اذا
عاد فتحصل من هذا البيت والذي قبله ان المقصور كالمصطفى يقدر فيه جميع الاعراب
لان الالف لا تقبل الحركة فالتقدير هنا لاجل التعذر فتمتنع الحركة سواء كانت ثقيلة
او خفيفة وان المنقوص كالمرتقي يقدر فيه الرفع والجر وتظهر النصب لان اليا قابلة
للحركة ولكنه استثقل حركة الرفع وحركة الجر لثقل الضمة والكسر فقدرتا ولم تظهرا
وظهر النصب لخفة الفتحة فالتقدير في المنقوص استثقال وفي المقصور تعذر قوله
واي فعل اخر منه الف   او واو او يا فمعتلا عرف

لما فرغ من معتل الاسما شرع في معتل الافعال فذكر ان كل فعل اخره الف او واو او يا فانه يعرف
بالمعتل فالى المعتل بالالف اشار بقوله واي فعل اخر منه الف والى المعتل بالواو اشار بقوله او
واو والى المعتل بالياء اشار بقوله او يا فحصل في الفعل اقسام المعتل الثلاثة يخشى ويغزو ويرمي
وحروف العلة هي الواو والياء والالف وتسمى ايضا حروف المد واللين قوله رحمه الله

فالالف انو فيه غير الجزم   وابد نصب ما كيدعو يرمي

لما ذكر في البيت المتقدم انواع الفعل المعتل الاخر شرع يذكر حكم كل نوع في الاعراب فذكر في
هذا البيت حكم ما اخره الف فبين ان الرفع يقدر فيه فتقول زيد يخشى فعلامة الرفع الضمة
المقدرة في الالف وكذلك النصب فتقول زيد لن يخشى فالفتحة مقدرة في الالف والى هذا اشار
بقوله فالالف انو فيه غير الجزم فقوله انو يعني قدر وغير الجزم هو الرفع والنصب اذ ليس في الفعل
غير الثلاثة وقد استثنى الجزم فبقي اثنان ثم شرع في عجز البيت فذكر حكم ما اخره واو او ياء فذكر
ان النصب يظهر فيهما ومثلهما بقوله يغزو ويرمي فتقول لن يغزو زيد فتظهر الفتحة وكذلك لن يرمي

والرفع فيهما انو واحذف جازما   ثلاثهن تقض حكما لازما

شرع في هذا البيت يذكر بقية حكم يغزو ويرمي وما بقي من حكم يخشى فذكر ان الرفع يقدر فيهما
والى ذلك اشار بقوله والرفع فيهما انو اي قدر فالضمير من قوله فيهما عائد الى يغزو ويرمي في
اخر البيت المتقدم وههنا فرغ حكم الاقسام الثلاثة المعتلة من الفعل في الرفع والنصب وبقي
حكم الثلاثة في الجزم فبينه في بقية البيت فقال واحذف جازما ثلاثهن يعني واحذف حرف
العلة في حال الجزم وثلاثهن مفعول لجازما ويحتمل ان يكون مفعولا باحذف والمنه على تقدير حذف
مضاف فيكون التقدير واحذف اخر ثلاثهن في حال الجزم ويعني بثلاثهن المعتل بالالف والواو
والياء وقوله تقض فعل مضارع مجزوم في جواب الامر الذي هو واحذف يعني انك اذا فعلت ما
ذكرت لك في الجزم تقض بذلك حكما لازما وتقض الى اخر البيت حشو ولكنه جاء به على وجه تحسين
اذ ليس يخلو من معنى

تقول في الجزم لم يخش ولم يغز ولم يرم بحذف الالف والواو والياء صح

النكرة والمعرفة

هذا الباب وضعه
للنكرة والمعرفة وما يتعلق بهما واعلم ان النكرة هي الاصل اذ النكرة يندرج تحتها كل معرفة لان
النكرة اسم لشيء وكل موجود يندرج تحتها واذا اطلقت المعرفة لم تندرج تحتها النكرة لان
المعرفة انما تطلق على شيء معين وايضا فالاصل جريان الاشياء على العموم قوله رحمه الله

نكرة قابل ال مؤثرا   او واقع موقع ما قد ذكرا

بدا اولا بالنكرة لانها الاصل كما قررنا وفسر النكرة بانها كل اسم يقبل ال بشرط ان يكون مؤثرة فيه
للتعريف فمثال قابل ال قولك غلام وفرس وما اشبه ذلك فانه يقبل التعريف بال فتقول الغلام
والفرس وهي ههنا مؤثرة الا ترى انها لما دخلته عرفته بعد ان كان منكرا فاثرت فيه التعريف
ومثال ما يدخله ال ولا تؤثر فيه العلم الذي تكون الالف واللام فيه للمح الصفة كالعباس والحارث
فانهما معرفتان بالعلمية والالف واللام لم تؤثر فيه تعريفا فمن هذا احترز المصنف بقوله مؤثرا
ثم ذكر ان الواقع موقع ما يقبل ال له حكمه ولذلك اشار بقوله او واقع موقع ما قد ذكرا فقوله
ما قد ذكرا يعني به قابل ال المذكور في صدر البيت وقوله او واقع يعني به ذو التي بمعنى صاحب
لانها وان كان لفظها لا يقبل الالف واللام فانها واقعة موقع صاحب وهو قابل الالف واللام
فلها حكمه واما اعراب البيت فنكرة مبتدا وصح الابتدا بالنكرة لانها في معرض التفصيل
للنكرة والمعرفة وخبره قابل ال الى اخر البيت ويكون قابل ال مبتدا ونكرة خبر مقدم فيكون التقدير
قابل ال مؤثرا او واقع موقعه نكرة مؤثرا حال من ال وقوله او واقع معطوف على قوله قابل
ال وموقع ظرف ولا يحسن جعله مصدرا لان المعنى ان يقع في محله لا ان يقع وقوعا كوقوعه
اذ لو كان كذلك لدخلته الالف واللام بنفسه

وغيره معرفة كهم وذي   وهند وابني والغلام والذي

لما بين النكرة شرع في هذا البيت يذكر المعرفة فقال وغيره يعني وغير ما ذكر من النكرة معرفة ثم
مثل المعرفة بالمضمر كهم فنبه بذلك على ان جميع الضمائر معارف ثم مثل بذي وهو اسم اشارة للمؤنثة
الواحدة فنبه على ان جميع الاشارات معرفة ثم مثل بهند وهي اسم علم فدل على ان الاعلام معرفة
ومنع صرف هند هو احد الوجهين فيها وليس بضرورة ثم مثل بابني مضافا الى ياء المتكلم فدل على
ان المضاف يتعرف بالمضاف اليه اذا كان المضاف اليه معرفة كما في المثال لان ياء المتكلم ضمير وقد تقدم
ان الضمائر معرفة وسياتي في باب الاضافة تبيين الاضافة التي يعرف ان شاء الله تعالى ثم مثل
بالغلام وهو معرف بالالف واللام فدل على ان ما دخله الالف واللام مؤثرا فيه فهو معرفة
ثم مثل بالذي وهو اسم موصول فدل على ان الموصولات معارف فتحصل من كلامه ان
المعارف ستة اقسام الضمائر والاشارات والاعلام والمضاف الى معرفة والمعرف بالالف
واللام والموصولات وذكروا قسما سابعا وهي النكرة المقصودة في باب النداء وهي في التحقيق
راجعة الى المضمرات لانها انما تعرف لوقوعها موقع مضمر الخطاب فلهذا المصنف كان ينبغي
له ان يذكره لانه ترك افراد هذا القسم بنفسه وقوله مردود بما ذكرناه من رده الى المضمر

اذ لو كان النداء معرفا لعرف في كل موضع ونحن نجد بعض المنادى منكرا والله اعلم قوله رحمه الله

فما لذي غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير

لما فرغ من اقسام المعارف شرع يتكلم على كل واحد منها واول ما ذكره عند ذكر المعارف
الضمير فبدا في هذا البيت الكلام عليه فذكر ان الضمير هو ما كان لذي غيبة او حضور يعني ما
دل على غائب وحاضر والى ضمير الغائب اشار بقوله فما لذي غيبة والى ضمير الحاضر اشار بقوله
او حضور ومثل الحاضر بانت والغائب بقوله وهو فالمثال الاخير راجع الى الاول وهو الغائب
والمثال الاول راجع الى الاخير وهو الحاضر وهذا نوع من اللف والنشر فلذا انت يا سيدنا وابت
نظائرها لكان يذكر النظائر الاول للاول والثاني للثاني هكذا الى ان ينقضي وكان يذكرها على
العكس فجعل المصنف فجعل الاخير من النظائر للاول من المنظر والاول من النظائر للاخير من المنظر
هذا وعلى قوله تعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه الاية وما من قوله ما لذي غيبة مفعول
مقدم بقوله سم والتقدير سم بالضمير ما هو لذي غيبة او حضور واعلم ان الضمائر لانه
اقسام ما دل على متكلم كانا او مخاطب كانت او غائب فهو نص المصنف على الغائب وادرج
المتكلم والمخاطب في الحاضر لان كل واحد منهما يطلق عليه حاضر لكنه مثل المخاطب بقوله انت ولم يمثل
للمتكلم وكان حقه ان يمثل الى ان تمثيله للمخاطب وحده يوهم ان الحاضر هو المخاطب فقط قوله

وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا

اعلم ان الضمائر تنقسم الى متصل ومنفصل فلما فرغ المصنف من بيان حقيقة الضمير شرع في
تقسيمه الى المتصل والمنفصل فبين في هذا البيت المتصل من الضمائر فذكر ان المتصل منها هو
الذي لا يكون مبتدا ولا يقع بعد الا في حال الاختيار والى انه لا يكون مبتدا اشار بقوله ما
لا يبتدا يعني به والى انه لا يقع بعد الا في الاختيار اشار بقوله ولا يلي الا اختيارا ابدا يعني
لا يلي لفظة الا التي هي للاستثناء على وجه الاختيار فلا تقول ما رايت الاك تعني الا اياك الا
ان يكون في ضرورة الشعر فمن ذلك قول الشاعر وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار
وكان حقه ان يقول الا اياك فوقع بعد الا ضميرا متصلا ولكنه لما وقع بعدها الكاف وهي
ضمير متصل على وجه من الضروره وقد ارتكبه المولدون وصنعوه كثيرا قال الشريف الرضي
لما غدا الترب يعطوا من ارحلنا ما كان يبهم دليل القلب الاك وقول المصنف وذو اتصال
مبتدا ومعناه صاحب اتصال وخبره قوله ما لا يبتدا الى اخر البيت والضمير في قوله منه عائد الى

الضمير

الضمير في البيت المتقدم كاليا والكاف من ابني اكرمك واليا والها من سليه ما ملك
ذكر في البيت المتقدم الضمير المتصل ومثله في هذا البيت باربعة مثل الاول ضمير خفض للمتكلم
والثاني ضمير نصب للمخاطب والثالث ضمير رفع للواحدة المخاطبة والرابع ضمير نصب غائب
تمثيله في المتكلم والمخاطب والغائب وجا به مجرورا ومنصوبا ومرفوعا فالى المخفوض المتكلم
والمنصوب المخاطب اشار بقوله كاليا والكاف من ابني اكرمك فيا ابني ضمير المتكلم وهو مخفوض
بالاضافه والكاف من اكرمك ضمير مخاطب منصوب على المفعوليه والى ضمير الرفع المخاطب وضمير
النصب الغائب اشار بقوله واليا والها من سليه ما ملك فاليا في سليه ضمير مخاطبة مرفوع
بالفاعليه والها ضمير غائب منصوب بالمفعوليه وكل هذه الضماير الاربعه الممثل بها
في البيت ضماير متصله اذ لا يصح ان يبتدا بواحد منها في الكلام والله اعلم قوله رحمه الله

وكل مضمر له البنا يجب ولفظ ما جر كلفظ ما نصب

هذا البيت ذكر في صدره ان كل مضمر حكمه البنا فلا يعرب شي من المضمرات والى هذا اشار
بقوله وكل مضمر له البنا يجب ولفظ البنا في البيت ممدود وقصره للضروره وبنا المضمر يحتمل
ان يكون عنده لتضمنه معنى الخطاب والتكلم والغيبه وهي من المعاني التي كان حقها ان يدل
عليها بالحروف كما تقدم في فصل المعرب والمبني في بنا الاشاره ويحتمل ان يكون بناه عنده
لاستغنايها بصيغها عن اعرابها لان لها اذ للضمير الرفع صيغه تخصه وكذلك لضمير النصب
وان اشتبهت صيغ المجرور والمنصوب فقد اشتبهت لفتحة في النصب والجر فيما لا ينصرف
ولذلك الكسره في جمع المونث وهذا هو الظاهر لانه عقب هذا بالكلام في المتفق من صيغ الضماير
والمختلف فذكر في عجز البيت ان لفظ المضمر المجرور كلفظ المضمر المنصوب الا ترى انك تقول غلامي
فالياء ضمير مجرور وتقول اكرمني فالياء ضمير منصوب ولفظ المجرور والمنصوب واحد وتقول بنا
واكرمنا فنا مجرور مع البا منصوب مع اكرمنا واللفظ واحد وتقول بك واكرمك فوقعت
الكاف فيهما الضمير جر وضمير نصب وكذلك تقول له واكرمه فوقعت الهاء فيهما ضمير جر ونصب

للرفع والنصب وجر نا صلح كاعرف بنا فاننا نلنا المنح

لما ذكر في عجز البيت المتقدم ان ضمير الجر وضمير النصب يستوي لفظهما نبهك في هذا البيت على ان
الضماير منها ما يستوي لفظه في حالة الرفع والنصب والجر وهو نا والى هذا اشار بقوله للرفع
والنصب وجر نا صلح فنا مبتدا وخبره صلح الفعل والفاعل وقوله للرفع وما عطف عليه متعلق

يصلح بتقدير الكلام وما يصلح للرفع والنصب والجر مثاله في محل الجر مجرورا في قولنا بنا ومنصوبا
في قوله فإننا ومرفوعا في قوله نلنا فقد تبين لك استواء لفظة نا مع الجر والنصب والرفع
والمخرج جمع مخرج وهي المخطئة **والألف والواو والنون لما غاب وغيره كقاما واعلما** ذكر
في هذا البيت أن الألف والواو والنون من الضمائر يصلح للغائب وغيره يعني وغير الغائب وغير
الغائب هو المتكلم والمخاطب فالألف والواو والنون لا تصلح للمتكلم وإنما تصلح للمخاطب ولو قال
للغائب والمخاطب كان صحيحا وخلص مما في قوله وغيره من توهم صلاحيتها للمتكلم ولكنه اكتفى في
تعيين المخاطب بالمثال الذي مثله وذلك لا خلطه وقد مثل بقوله قاما واعلما صلاحية الألف
للغائب في قوله قاما وصلاحيتها للمخاطب في قوله اعلما فهي في المثال الأول ضمير اثنين غائبين وفي المثال
الثاني ضمير اثنين مخاطبين وترك تمثيل الواو والنون فمثال الواو للغائب الزيدون ضربوا ومثالها
للمخاطب اضربوا ومثال نون الغائب الهندات قمن ومثالها للمخاطب يا هندات قمن إذا أمرتهن
بالقيام **ومن ضمير الرفع ما يستتر كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر** نبه في هذا
البيت على أن ضمير الرفع يكون مستترا ويكون بارزا وإلى هذا أشار بقوله ومن ضمير الرفع ما يستتر
ويؤخذ من هذا أن لهم قسما مرفوعا غير مستتر وأيضا فإنه عين الاستتار وخصه بالمرفوع فدل
على أن المنصوب والمجرور لا يكون مستترا ومعنى الاستتار أن يكون الضمير ليس له في لفظ العامل
الذي اتصل به أثر يعني أنه لا ينطق للضمير بلفظ كقولك زيد يضرب ففي يضرب ضمير يعود على زيد
وليس في لفظة يضرب أثر يدل عليه وإنما هو معروف بالنية ومهما نطقت به صار بارزا واعلم
أن الاستتار على قسمين قسم واجب وقسم جائز فالواجب في أربعة مواضع مثلها المصنف فالأول
صيغة الأمر للواحد المذكر وإليه أشار بقوله كافعل فلا يجوز أن يكون الضمير بارزا الثاني الفعل
المضارع الواقع في أوله الهمزة للمتكلم وإلى هذا أشار المصنف بقوله أوافق وهو مجزوم في جواب
قوله افعل الثالث الفعل المضارع الواقع في أوله نون المتكلم وإلى هذا أشار بقوله نغتبط
وهو بدل من أوافق ولا يجوز أن يكون مجزوما مثله وهو بدل شيء من شيء لأنه إذا اغتبط بفعله
فقد وافقه فهما راجعان إلى معنى واحد الرابع الفعل المضارع الواقع في أوله تاء الخطاب للواحد
المذكر وإليه أشار المصنف بقوله إذ تشكر فهذه المثل الأربعة وما أشبهها لا يجوز إبراز
الضمير فيها ولا يجوز أن يكون فاعلها ظاهرا والله أعلم بالصواب قوله رحمه الله

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت والفروع لا تشتبه

لما فرغ من الكلام على الضمير المتصل وما يتعلق به من صيغه وعدد لك شرع في هذا البيت
يتكلم على الضمير المنفصل فذكر أن المرتفع المنفصل من الضمائر أنا يعني للمتكلم الواحد مذكرا كان
أو مؤنثا ثم ذكر هو يعني للغائب الواحد وأنت يعني للمخاطب فيحصل من كلامه أن المنفصل
يكون للمتكلم والغائب والمخاطب وقد مثل من كل نوع مثالا واعلم أن المتكلم قد يكون واحدا
فيعبر عنه بأنا وهو الأصل وقد يكون معه غيره فيعبر عنه بنحن وهو فرع لأن الواحد أصل والغائب
قد يكون واحدا مذكرا فيعبر عنه بهو كما ذكر المصنف وقد يكون واحدة مؤنثة فيعبر عنها بهي والمؤنث
فرع وقد يكون اثنين فيعبر عنهما بهما سواء كانا مذكرين أو مؤنثين وقد يكون جماعة مذكرين
فيعبر عنهم بلفظ هم وقد يكن مؤنثات فيعبر عنهن بلفظ هن والمخاطب قد يكون واحدا مذكرا
فيعبر عنه بأنت مفتوح التاء كما ذكر المصنف وهو الأصل ثم يتفرع عنه الواحدة المؤنثة فيقال
أنتِ بكسر التاء الاثنان فيقال أنتما ذكرين كانا أو أنثيين ثم الجماعة الذكور فيقال أنتم ثم المؤنثات
فيقال أنتن فهذه اثنا عشر ضميرا مرفوعة منفصلة اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب
ذكر المصنف منها الثلاثة الأصول وهو المفرد المتكلم وإليه أشار بأنا والمفرد المذكر الغائب
وإليه أشار بهو والمفرد المذكر المخاطب وإليه أشار بأنت والتسعة الباقية فروع رآها المصنف
بينة غير مشتبهة فاكتفى بذكر الأصول وإلى هذا أشار بقوله والفروع لا تشتبه يعني فروع
هذه الأصول الثلاثة التي ذكرتها من الضمير المرفوع المنفصل والله أعلم قوله رحمه الله

وذو انتصاب في انفصال جعلا إياي والتفريع ليس مشكلا

لما فرغ من بيان المرفوع المنفصل شرع في المنصوب المنفصل وإلى هذا أشار بقوله وذو انتصا
في انفصال جعلا ثم ذكر منه إياي وهو الأصل لأنه للمتكلم الواحد سواء كان مذكرا أو مؤنثا ثم
قال والتفريع ليس مشكلا يعني والتفريع على هذا الأصل الذي ذكرت لك من المنصوب المنفصل
ليس هو مشكلا إذ القاعدة معلومة من أنه لفظان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب
كما مر في المرفوع المنفصل فذكر المصنف إياي للمتكلم الواحد فإن كان أكثر قلت إيانا فهذان
اللفظان للمتكلم والياء الأخيرة في إياي والنا في إيانا حرفان والباقي منهما هو الضمير ثم خمسة
للمخاطب وهي إياك بفتح الكاف للواحد المذكر وبكسر الكاف للواحدة المؤنثة وإياكما للاثنين
ذكرين كانا أو أنثيين وإياكم للجماعة المذكرين وإياكن للجماعة المؤنثات والضمير في الجميع هو لفظة
إيا وما زاد على ذلك فهو حرف خطاب بحسب الأفراد مذكرا أو مؤنثا وكذلك في التثنية والجمع

ثم خمسة للغائب فللواحد المذكر إياه وللأنثى إياها وللاثنين مذكرين ومؤنثين إياهما
وللجماعة الذكور إياهم وللجماعة الإناث إياهن فهذه اثنا عشر ضميرا منفصلة منصوبة
واستقريناها من البيت المتقدم مثل ما قدم مرفوعه منفصلة فصار الجميع أربعة وعشرين ضميرا
مرفوعا ومنصوبا وأما المجرور فلا يكون إلا متصلا فعلى هذا تكون الضماير المنفصلة ستة وثلثين
ضميرا اثنا عشر مرفوعا واثنا عشر منصوبا واثنا عشر مجرورا والمنفصل حينئذ اثنان للمتكلم وخمسة
للمخاطب وخمسة للغائب هكذا في مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فأما المرفوع المتصل فالتاء
للمتكلم المفرد مذكرا كان أو مؤنثا إذا تعقبه تكون مضمومة فإن زاد عليه فهنا هذان اللفظان
للمتكلم ثم خمسة للمخاطب قمت بفتح التاء للمذكر وبكسرها للمؤنثة وقمتما للاثنين مذكرين أو مؤنثين
وقمتم للجماعة الذكور وقمتن للجماعة الإناث ثم خمسة للغائب قام للواحد المذكر والضمير مستتر
وللمؤنثة قامت وللاثنين المذكرين قاما وللمؤنثين قامتا وهذه التاء هي التاء الساكنة حركت لما
دخل عليها ألف التثنية فهي الألف التي في قاما بعينها ولا نعدهما ضميرين إذ لم ترد الإعلامه التأنيث وعدهما
السلى ضميرين وليس ببين وكذلك القول في المفرد والمفردة أعني أن التاء في قامت علامة التأنيث
وليست من الضمير في شيء وإنما كان ضمير المفردة مخالفا ضمير المفرد لاختلاف لفظهما ولاخفا باختلاف
لفظة هي ولفظة هو ثم لجماعة الذكور قاموا ثم لجماعة الإناث قمن وقد بين لك المصنف فيما تقدم أن
الألف والواو والنون صالحة للغائب كما فعلنا هاهنا فهذه اثنا عشر ضميرا مرفوعة متصلة وأما
المنصوب المتصل فللمتكلم الواحد الياء مذكرا كان أو مؤنثا فتقول أكرمني فإن زاد عليه أكرمنا فهذا
الميم فهذان لفظان للمتكلم ثم للمخاطب خمسة للواحد المذكر أكرمك بفتح الكاف وللأنثى بكسرها
وللاثنين مذكرين ومؤنثين أكرمكما ولجماعة الذكور أكرمكم ولجماعة الإناث أكرمكن وللغائب خمسة
أكرمه للمذكر وأكرمها للمؤنثة وأكرمهما للاثنين مذكرين ومؤنثين وأكرمهم لجماعة الذكور وأكرمهن
لجماعة الإناث فهذه اثنا عشر ضميرا متصلا منصوبة وأما المجرور فلفظه كلفظ المنصوب
لا فرق بينهما إلا العامل فتقول في المجرور للمتكلم بي بنا وللمخاطب بك بك بكما بكم بكن وللغائب
به بها بهما بهم بهن فهذه ضماير الجر المتصلة اثنا عشر ضميرا ولفظها كلفظ المنصوب وقد
نبه المصنف على ذلك عند الكلام على المتصل حيث قال ولفظ ما جر كلفظ ما نصب فالضماير
ستة وثلاثون باعتبار التفريع في الإعراب وأما باعتبار اللفظ فهي ثلاثة وعشرون إذ تسقط
الاثنا عشر التي للجر لاتحاد لفظها بلفظ المنصوب وتسقط أيضا من الرفع لما زاد على الواحد من

المرفوع المتصل

المنصوب المتصل

المجرور المتصل

التنويع

المتكلم

المتكلم لأن لفظه واحد في الرفع والنصب والجر وقد نبه المصنف على ذلك بقوله للرفع
والنصب وجر نا صلح فتسقط ثلاثة عشر لفظا فقد رأينا أن مجموع الضماير بحسب اختلاف
الإعراب ستون ضميرا ستة وثلثون متصلة وأربعة وعشرون منفصلة وهي بحسب
الألفاظ سبعة وأربعون إذ تسقط منها الثلاثة عشر لفظا التي بينا إسقاطها من
المتصل وأما ياء افعلي وتفعلين فهي ضمير زايد على الستين لأنها مرفوعة ولم تتقدم لنا
في المرفوع المتصل ياء لكن لا تزيد في عدد الألفاظ إذ لفظها كلفظ ضمير الواحد المتكلم
المنصوب والمجرور فهذه مجموع الضماير أحد وستون ضميرا بحسب اختلاف الإعراب
وبحسب اختلاف الألفاظ سبعة وأربعون وإن نظرت بحسب المعنى فقد قسم جعلناه
اثني عشر ضميرا فهو في الحقيقة ثمانية عشر لأن المتكلم في المعنى إما واحد مذكرا ومؤنثا أو
اثنان مذكران أو مؤنثان أو جمع مذكر أو مؤنث فهذه ستة للمتكلم وكذلك المخاطب وكذلك
الغائب صار ثمانية عشر نضربها في خمسة بحسب الرفع والنصب والجر في الاتصال وبحسب
الرفع والنصب في الانفصال صار المجموع تسعين والياء في افعلي وتفعلين تتمة إحدى وتسعين
وإن اعتبرنا كون الألف والواو والنون تصلح للغائب والمخاطب كما تقدم زاد ثلاثة فتصير أربعة
وتسعين ضميرا **وفي اختيار لا يجي المنفصل** **إذا تأتى أن يجي المتصل** لما فرغ المصنف من
الكلام على المتصل والمنفصل شرع في هذا البيت يبين أن المنفصل لا يؤتى به في حالة الاختيار إلا
إذا تعذر المتصل فيستفيد من كلامه أنه يجوز في الضرورة أن يؤتى بالمنفصل في موضع يتأتى فيه
حصول المتصل وعلى ذلك نبه المصنف بقوله وفي اختيار لا يجي واستفيد أيضا من كلامه أن
المنفصل فرع عن المتصل لأنه إذا أمكن الأصل لا يعدل عنه إلى الفرع فلما علمنا أن المنفصل لا يؤتى به إلا
عند تعذر المتصل علمنا أنه فرع إذ هذه حالة الفرع مع الأصل قوله رحمه الله

وصل أو افصل هاء سلنيه وما **أشبهه في كنته الخلف انتمى**

لما فرغ من ذكر المتصل والمنفصل أخذ يتكلم فيما يجوز انفصاله وما لا يجوز وينبغي لك أن تعلم أولا
أن الضماير أخصها المتكلم ثم المخاطب أعم منه ثم الغائب أعم من المخاطب وإذا عرفت هذا
فتقول إذا اجتمع ضميران نظر فيهما إلى أمرين إلى الخصوص والإعراب فإن كان الأول أخص وكان
منصوبا أو مجرورا جاز لك في الثاني من الضميرين الاتصال والانفصال وإلى هذا أشار المصنف
بقوله وصل أو افصل هاء سلنيه وما أشبهه يعني أن الهاء من سلنيه يجوز أيضا لها

الضماير بحسب الإعراب ستون

بحسب الألفاظ سبعة وأربعون

بحسب المعنى تسعون وأربعة زائدة

مثل الضماير

وانفصالها لحصول الشرطين وهو خصوص الاول ونصبه لان ضمير المتكلم اخص من الغائب
واما نصب الاول فبين لان الياء مفعول فيجوز لك ان تقول سلنيه باتصال الهاء وسلني اياه
بانفصالها وكذلك لو كان الاول مجرورا كقولك هند عجبت من منعكها ومن منعك اياها فالهاء في منعكها
وفيك يجوز فيها الاتصال والانفصال لان الاول الذي هو الكاف اخص من الثاني الذي هو
الهاء والكاف مجرور بالاضافة فحصل الشرطان فتقول عجبت من منعكها ومنعك اياها فان
انخرم احد الشرطين فلا يخلو من ان ينخرم شرط الخصوص او شرط النصب والجر فان انخرم شرط
الخصوص مثل سألته اياك تعين الفصل لان الاول هنا وان كان منصوبا فليس باخص فيجب انفصال
الثاني بلا خلاف وان انخرم شرط النصب والجر مثل سألتنيه يجب اتصال الثاني بغير خلاف لان
الاول وان كان اخص من الثاني فقد انخرم شرط النصب والجر لانه مرفوع فلا يجوز في الثاني الا الاتصال
وان كان ذلك في كان واخواتها ففيه خلاف وقد نبه المصنف على ذلك بقوله في كنته الخلف
انتمى يعني في كنت وبابها وقوله انتمى انتسب لاهل العلم يقال انتميت الى بني تميم اى انتسبت
اليهم وبيان هذه المسئلة انك اذا قلت كنته فالضمير الاول اخص من الثاني الا انه انخرم فيه
شرط النصب والجر لانه اسم كان فهو مرفوع فكان حق الثاني ان يتصل ولا يجوز فيه الانفصال
لكنهم في هذا الباب وجدوا الهاء خبرا والخبر من حقه الانفصال فجوزوا ان ينفصل الضمير هاهنا
ولكن الاتصال فيه الفصيح وبه جاء الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث
ابن صياد لعمر رضي الله عنه ان لم يكنه فلا خير لك في قتله وان يكنه فلن تسلط عليه ونقل سيبويه
عليه نصه لسيبويه وقال ابو الاسود الدؤلي شعرا ◦ دع الخمر يشربها الغواة فانني ◦
رأيت اخاها مغنيا عن مكانها ◦ فان لم يكنها او تكنه فانه ◦ اخوها غذته امه بلبانها
فقد تبين لك كثرة الاتصال في النثر والنظم وقد جاء الانفصال قال عمر بن ابي ربيعة
لئن كان اياه لقد حال بعدنا ◦ عن العهد والانسان قد يتغير ◦ واما في النثر فلم يات
الانفصال في باب كان الا في الاستثناء في قولهم ليس اياك ولا يكون اياك ولا يكون
الاتصال في هذا من الاستثناء الا في الضرورة انشد وانشد مثل اذ ذهب القوم الكرام ليسي
فان حقه ان يقول ليس اياي فوصله لضرورة النظم قوله رحمه الله تعالى

كذاك خلتنيه واتصالا ◦ اختار غيري اختار الانفصالا

هذا البيت اشار فيه الى ان الضميرين اذا اجتمعا في باب خلت وهو باب ظن جرى في انفصال

الثاني

الثاني واتصاله الخلاف كما في باب كنته ولذلك اشار بقوله كذاك خلتنيه وليس التشبيه
في باب كان الا في مجرد الخلف لا في الضميرين لانهما في باب كان مرفوع ومنصوب والضميران
في خلتنيه منصوبان فالتشبيه لم يكن الا في مجرد الخلف واعلم ان خلتنيه وما اشبهه في
باب ظن مثل سلنيه المتقدم الذكر لان الاول منصوب اخص من الثاني فقد حصل الشرطان
في جواز الاتصال والانفصال فكان حقهما ان يكونا على حكم سلنيه الا انه عرض في باب ظن
عارض وهو كون الثاني خبرا في الاصل والخبر لاحظ له في الاتصال كما قدمنا فبعضهم راعى
جانب الخبرية فاختار الانفصال وبعضهم اختار الاتصال لوروده في الكلام الفصيح ولقلة
ورود الانفصال وقد نبه المصنف على انه ممن اختار الاتصال واشار الى ذلك بقوله
واتصالا اختار واشار الى ان غيره يختار الانفصال بقوله غيري اختار الانفصالا فانفصالا
مفعول مقدم باختار وغيري مبتدا وخبره اختار وما بعده واعلم ان تشبيه مسئلة خلتنيه
انما هو بكنته المذكور في اخر البيت المتقدم لان الخلاف فيهما سواء من جهة قوة ترجيح الاتصال
وكون الضمير الثاني في خلتنيه خبرا كما هو في كنته واما رد التشبيه لسلنيه فليس بين لعدم
ما ذكرناه من ترجيح الاتصال وعدم كون الثاني خبرا في سلنيه واما شواهد الاتصال
في خلتنيه فهي كثيرة في الكلام الفصيح وبه ورد القران قال الله اذ يريكهم الله في منامك
قليلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم واما شواهد الانفصال فلا تكاد توجد ومنه قول
الشاعر ◦ اخي حسبتك اياه وقد ملئت ◦ ارجاء صدرك بالاضغان والاحن ◦

وقدم الاخص في اتصال ◦ وقدمن ما شئت في انفصال

هذا البيت نبه فيه المصنف على قاعدتين الاولى انه لا يتاتى لك الاتصال الا بتقدم الاخص
من الضميرين وسواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا فاذا حصل لك تقدم الاخص ساغ
الاتصال والى هذا اشار بقوله وقدم الاخص في اتصال الا انه اذا تقدم الاخص تارة
يلزم الاتصال اذا كان الاول مرفوعا كقولك ضربته وتارة لا يلزم اذا كان الضمير منصوبا
او مجرورا كما تقدم ولم يحص متعلقه والمصنف لم يشر الى لزوم الاتصال ولا الى عدمه
بل اطلق ان الاتصال لا يصح الا مع تقدم الاخص وهو اطلاق صحيح واما القاعدة الثانية
فهي انك اذا اردت الانفصال قدمت اي الضميرين شئت الاخص او الاعم والى هذا اشار
بقوله وقدمن ما شئت في انفصال يعني ما شئت من الاخص او الاعم لكن اذا قدمت الاعم كان

الانفصال ولهذا كقوله سألته إياك وإذا قدمت الأخص كان الانفصال جائزاً كقولك
أعطيتكه يجوز الانفصال والاتصال كما تقدم والله أعلم بالصواب قوله رحمه الله

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا وقد يبيح الغيب فيه وصلا

لما فرغ من الكلام على الضميرين المختلفي الرتبة شرع في الكلام على الضميرين المتحدي الرتبة
ونعني باتحاد الرتبة أن يكونا ضميري متكلم أو ضميري مخاطب أو ضميري غائب وباختلاف الرتبة أن
يكون أحدهما من الخطاب والآخر من الغيبة أو أحدهما من التكلم والآخر من الخطاب أو الغيبة
فإذا اتحدت رتبتهما تساويا في الخصوص والعموم ووجب انفصال الثاني منهما كقولك سألتك
إياك فيفصل لأنهما ضميرا خطاب فاتحدت رتبتهما وبعضهم يجوز الاتصال إذا كانا ضميري غائب
وهو قليل وإلى لزوم الانفصال مع اتحاد الرتبة أشار المصنف بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا
وإلى جواز الاتصال فيه بشرط الغيبة أشار بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا ونبه بقد على
قلته وأنشد المخلس بن لقيط ❊ وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة ❊ لضغمهماها يقرع العظم نابها
فوصل مع اتحاد الضميرين في الرتبة لأنهما ضميرا غائب ولو فصل لكان الوجه المعروف والضمير
الأول مجرور بإضافة المصدر إليه وهو في الأصل مفعول بالمصدر والضمير الثاني مفعول ثان
وفاعل المصدر محذوف لأن فاعل المصدر يجوز حذفه وذلك من خواص المصدر قوله

وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية وليسي قد نظم

شرع في هذا البيت يتكلم على حكم ياء المتكلم من الضمائر ويتكلم في هذا البيت على دخولها في
الفعل فبين أنها يلزمها نون الوقاية لتكون حائلة بينها وبين الفعل نفسه من الكسر ولذلك
سميت نون الوقاية لأنها وقت الفعل من كسر آخره لو باشر ياء المتكلم لأنها ياء ساكنة لا يصح
قبلها إلا الكسر ولو أدخلتها على الفعل بأن تقول ضربي فأدخلوا بينهما النون ليقع الكسر
فيها ويسلم آخر الفعل فقالوا ضربني وإلى لزوم نون الوقاية مع ياء المتكلم في الفعل أشار
بقوله وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية فقوله يا النفس هي ياء المتكلم وقصر ياء
للضرورة ثم نبه في عجز البيت على أن ياء المتكلم قد ولي الفعل من غير نون وقاية وذلك في
النظم وإليه أشار بقوله وليسي قد نظم والإشارة بقوله ليسي إلى قول الشاعر إذ ذهب
القوم الكرام ليسي فإن قيل فلم لم يدخلوا ياء المتكلم على الفعل ويكسروا ما قبلها كما فعلوا
ذلك مع ياء ضمير الواحدة المخاطبة فقالوا تفعلين وافعلي فالجواب عن ذلك بأمرين الأول

أن ياء تفعلين وافعلي فاعل فلم يروا أن يلزموه الفصل بينه وبين فعله بالنون والثاني
أن ياء المتكلم ياء مجروره لكثرة المباشرة للأسماء والحروف فكرهوا ولايتها للفعل وكسر آخر
الفعل لأجلها إذ تشبهوها بكسرة الجر بخلاف ياء افعلي فإنها لا تباشر الأسماء والحروف
ولا تكون في محل جر فلم يجعل الكسرة قبلها بمنزلة الكسرة قبل ياء المتكلم في شبه الجر قوله

وليتني فشا وليتي ندرا ومع لعل اعكس وكن مخيرا
في الباقيات واضطرارا خففا مني وعني بعض من قد سلفا

لما فرغ من حكم ياء المتكلم إذا دخل على الفعل أخذ يتكلم في حكم دخولها فيما ألحق بالفعل وهو
إن وأخواتها فجعلها على ثلاثة أقسام القسم الأول ليت فالفصيح فيه إلحاق نون الوقاية
وشذ عدم إلحاقها وإلى هذا أشار المصنف بقوله وليتني فشا وليتي ندرا وبإلحاق النون جاء
القرآن قال الله تعالى يا ليتني كنت معهم وجاء عدم إلحاق النون في الشعر أنشد وأمن ذلك
لمنية جابر إذ قال ليتي ❊ أصادفه وأفقد بعض مالي ❊ فأسقط النون وهو شاذ القسم
الثاني لعل وهو بعكس ليت فعدم النون فيها هو الكثير كقوله تعالى لعلي أطلع وقوله لعلي أبلغ
الأسباب وإلحاق النون فيها لا يجيء إلا في ضرورة الشعر كقوله فقلت أعيراني القدوم لعلني
أخط به قبراً لأبيض ماجد ❊ فأعيراني في البيت فعل أمر من أعار يعير بمعنى طلب العارية خاطب
به اثنين فتبين من هذا أن لعل بعكس ليت وإلى هذا أشار المصنف بقوله ومع لعل اعكس يعني
اعكس حكم ليت فاجعل عدم النون هو الفصيح الكثير وإلحاقها هو القليل الشاذ القسم الثالث
إن وأن وكأن ولكن فأنت في هذه الأربعة بالخيار في إلحاق النون وعدمها وإلى هذا أشار
بقوله في آخر البيت وكن مخيراً ثم قال في أول البيت الثاني في الباقيات يعني الباقيات بعد ليت ولعل
وهي الأربعة المذكورة وقوله في الباقيات في أول البيت متعلق بقوله مخيراً في آخر البيت الذي
قبله يعني مخيراً في إلحاق النون وعدمها ويحتمل أن يكون مخيراً بفتح الياء فيكون اسم مفعول أو بكسرها
فيكون اسم فاعل والضابط في هذه الأقسام الثلاثة رجحان شبه الفعل بحيث ترجح كان
إلحاق النون الكثير كليت وحيث ترجح جانب الحرفية كان عدم النون الكثير كلعل لأنهم وجدوها تعلق
ما بعدها بما قبلها كحروف الجر كقولك تب لعلك تفلح وحيث تساوى جانب الفعلية والحرفية كنت
مخيراً في إلحاق النون وعدمها كالأربعة الباقية ثم شرع في بقية هذا البيت يذكر ياء المتكلم
إذا جرت بالحروف أو بالأسماء واعلم أنها إذا جرت بالحروف لا يلحق معها نون الوقاية إلا مع مني

وعنى ولا تسقط الا فى الضروره والى شذوذ اسقاطها اشار المصنف بقوله واضطرارا خففا
منى وعنى بعض من سلفا وبعض من قد سلف فاعل خفف وعنى بالتخفيف عدم النون اذا
نص على ان عدم النون شاذ تعين ان الحاقها هو الكثير المشهور فى الحرفين المذكورين وقد نطق
المصنف بمنى مخففه فى البيت وعنى مشدده لان الوزن لا يستقيم الا بذلك وايضا ففى
التشديد تمثيل لالحاق النون وفى التخفيف تمثيل لاسقاطها ومن الشواهد على تخفيفها قول
الشاعر ٭ ايها السايل عنهم وعنى ٭ لست من قيس ولا قيس منى ٭ قوله رحمه الله

وفى لدنى لدنى قل وفى   قدنى وقطنى الحذف ايضا قد يفى

لما ذكر فى البيت المتقدم حكم ياء المتكلم اذا جرت بالحروف عقبه فى هذا البيت بحكمها اذا جرت بالاسما
واعلم ان ياء المتكلم اذا كانت مجروره بالاسما لم يلحق معها نون الوقايه الا فى الثلاثه الالفاظ
المذكوره فى هذا البيت وهى لدن والحاق النون فيها هو الفصيح وعدم النون قليل والى
هذا اشار المصنف بقوله وفى لدنى لدنى قل فاتى بها والا مشدده والتشديد انما هو مع
الحاق النون واتى بها ثانيا مخففه والتخفيف انما هو مع عدم النون واعتمد على ضبط ذلك
بالوزن اذ لا يصح الوزن للبيت الا بذلك واما اللفظان الثانى والثالث فهما قدنى وقطنى بمعنى
حسبى فالحكم فيهما بعكس لدن فعدم النون اكثر من الحاقها والى هذا اشار بقوله وفى قدنى
وقطنى الحذف ايضا قد يفى فالحذف مبتدا تقدم خبره فى الجار والمجرور وهو قوله فى قدنى
ومعنى قوله قد يفى قد يكثر يقول وفى الشى بضم الواو وكسر الفا وفيا اى كثر نص عليه الجوهرى
وانما حملناه على هذا المعنى ليفهم كثرة الحذف اذ هو المعروف من كلامهم وهو مقتضى قول
المصنف فى التسهيل وكلام ابنه فى شرح الخلاصه واراد المصنف بقد من قوله قد يفى التحقيق
كقوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه فالمعنى ان علمه بما انتم عليه محقق وهكذا اراد المصنف فقصد
بقد يفى ان الحذف فى قدنى وقطنى محقق الوفى اى الكثره فدل بذلك على ان الحذف هو اللغه الفصيحه
وبالجمله فلفظه مشكل وقد عرفت الحكم مما نصينا عليه ويحتمل ان يضبط قوله قد يفى بنون
مضمومه مبنى لما لم يسم فاعله من نفيت الشى ضد اثبته فيكون المعنى وفى قدنى وقطنى
قد ينفى الحذف ايضا ويكون قد للتقليل فيكون اثبات الحذف هو الكثير ونفيه هو القليل
كما نصينا عليه واما الشاهد على عدم النون فلم نزد لك شاهد على قطنى قوله صلى الله عليه
وسلم قط قط بعزتك وكرمك وروى قطى بكسر الطاء وياء بعدها وروى بالكسر من غير ياء فيكون

مخففه وحذف ياء المتكلم جائز لدلاله الكسر عليها وروى قط بسكون الطاء
ايضا وروى قطنى بالحاق النون وروى قط منونا فى الحديث ايضا فهذه خمس
روايات واما الشاهد على الحاق النون فى قطنى فاحدى الروايات فى الحديث ومن
ذلك قول الشاعر امتلا الحوض وقال قطنى مهلا رويدا قد ملات بطنى واما
الشاهد على الحاق النون وعدمها فى قدنى فقد جمعهما الشاعر فى بيت قدنى من نصر الخبيبين
قدى

العلم

اسم يعين المسمى مطلقا   علمه كجعفر وخرنقا
وقرن وعدن ولاحق   وشذقم وهيلة وواشق

هذا الفصل وضعه المصنف للكلام على العلم واعلم ان العلم هو الاسم الموضوع لتعيين
المسمى من غير قرينه تدل على ذلك فى اللفظ والى هذا اشار المصنف بقوله اسم يعين
المسمى مطلقا علمه فعلمه مبتدا واسم خبره فتقدير الكلام علمه اسم يعين المسمى والهاء عايده
الى الاسم لانه نطق به متقدما وهو منقسم على تقسيم الاسما والى الشخص المفهوم من
قوله بعد هذا ووضعوا لبعض الاجناس علم وهذا عندى احسن وعنى بقوله مطلقا
من غير قرينه تحرزا به من ساير المعارف غير العلم كالرجل فانه عين المسمى لكن بقرينه وهى
الالف واللام وكذلك المعرف بالاضافه تعين بقرينة الاضافه وكذلك الموصول تعين بالصله
واسم الاشاره تعين بالمشار اليه والمضمر بمفسره واما العلم فلا قرينه فيه وانما عين المسمى
بقصد الواضع فان قيل يلزمك ان الشمس علم لانه يسماها ولكن معين فالجواب ان الواضع
لم يقصد التعيين وانما وضع لفظ الشمس لهذه وما اشبهها ان لو وجد لها مثل وهو ممكن
ولهذا جعل الاصوليون معنى الشمس كليا ثم مثل المصنف العلم بجعفر وهو اسم رجل وخرنق
وهو اسم امراه ولذلك منعه الصرف لاجل العلميه والتانيث ثم مثل فى البيت الثانى
بامثله الاول قرن وهو اسم قبيله ثم عدن وهو اسم بلد بساحل اليمن ثم لاحق وهو اسم
فرس مشهور بين العرب ثم شذقم وهو اسم جمل ثم هيلة وهو اسم شاه ثم واشق وهو اسم
كلب وقصد المصنف بكثره هذه المثل واختلاف انواع مسمياتها التنبيه على ان الاعلام
انما توضع لافراد الاناسى وقبايلهم ومن جرى مجراهم من العقلا وما وما يالفه الناس
ويحوزونه من البلدان والخيل والجمال والشياه والكلاب وما اشبه ذلك واما الوحوش

النافرة في القفار فلا توضع الاعلام لاشخاصها وانما توضع لاجناسها كما سياتي قوله

واسما اتى وكنية ولقبا   واخرن ذا ان سواه صحبا

هذا البيت ذكر فيه المصنف انواع العلم وختمه بحكم اللقب اذا صحب غيره واعلم ان العلم يكون اسما كزيد وكنية وهي ما كان في اوله اب او ام فما كان في اوله اب فهو كنية الرجال كابي عبد الله وابي محمد وما كان في اوله ام فهو من كنا النساء كام حبيبة وام خالد ويكون ايضا لقبا وهو ما وضع لتشريف المسمى او تحقيره فمثاله في التشريف شمس الدين وبدر الدين وما اشبههما ومثاله في التحقير انف الناقة وما اشبه ذلك ويكون اللقب مفردا ومضافا ولا يكون الكنية الا مضافة فحصل من هذا ان العلم يطلق على ثلاثة انواع والى هذا اشار بقوله واسما اتى وكنية ولقبا يعني اتى العلم ثم ذكر في عجز البيت ان اللقب اذا صحب سواه اخر فتقول هذا زيد شمس الدين وكذلك اذا صحب الكنية فتقول هذا ابو عبد الله بدر الدين فتوخر اللقب والى هذا اشار بقوله واخرن ذا ان سواه صحبا فالاشارة بذا الى اللقب وهو مفعول باخرن وسواه مفعول بصحب فالتقدير واخر اللقب ان صحب سواه وسواه اعم من ان يكون اسما او كنية فافهم ما كان اخر اللقب عندنا مثلنا والله اعلم قوله

وان يكونا مفردين فاضف   حتما والا اتبع الذي ردف

الضمير في قوله يكونا راجع الى اللقب وسواه يعني فان كان اللقب والاسم او اللقب والكنية مفردين فاضف يعني فاضف الاول الى الثاني ويعني بالافراد هنا ما ليس بمركب فتقول هذا سعيد كرز فتضيف سعيد الذي هو الاسم الى كرز الذي هو اللقب هذا مذهب البصريين ونقل الكوفيون فيه الاضافة كالبصريين وزادوا الاتباع على البدل وعطف البيان وزادوا القطع ايضا نصبا على المفعولية باضمار فعل ورفعا على انه خبر مبتدا ثم تكلم في عجز البيت على حكمهما اذا لم يكونا مفردين بذكر ان حكمهما الاتباع والى هذا اشار بقوله والا اتبع الذي ردف يعني وان لم يكونا معا مفردين فاتبع الاخر الاول ومعنى ردف اي جاء ردفه يعني بعده وسواء كانا مركبين او احدهما مركبا والاخر مفردا لان المصنف رتب الاتباع على نفي الافراد عنهما فمهما كان احدهما مركبا فقد انتفى ذلك فتقول هذا سعيد انف الناقة فتتبع لان اللقب مركب وان كان الاسم مفردا وتقول هذا عبد الله كرز فتتبع لان الاسم مركب وان كان اللقب مفردا وتقول هذا غلام زيد انف الناقة فتتبع لان الاسم واللقب مركبان والله اعلم قوله

ومنه منقول كفضل واسد   وذو ارتجال كسعاد وادد

هذا البيت شرع فيه بتقسيم العلم بحسب النقل والارتجال واعلم ان العلم ان كان مستعملا قبل التسمية في معنى اخر ثم نقل منه وسمي به كفضل فانه في الاصل مصدر ثم نقل فسمي به رجل معين واسد كان مستعملا للحيوان المفترس فنقل وسمي به الرجل المعين فهذا وما اشبهه علما منقولا والى هذا اشار بقوله ومنه منقول كفضل واسد يعني ومن العلم ثم تكلم في عجز البيت على القسم الثاني وهو المرتجل وحده بانه العلم الذي لم يستعمل قبل التسمية به في معنى اخر عكس المنقول وذلك مثل سعاد في اسم امراة وادد في اسم رجل فهذان الاسمان لم يكونا مستعملين قبل التسمية في معنى اخر وقد اشار المصنف الى المرتجل ومثله بقوله وذو ارتجال كسعاد وادد يعني ومن العلم ذو ارتجال واذا تقرر لك هذان القسمان فاعلم ان المنقول يكون عن اشيا مختلفة فقد يكون عن مصدر كالفضل وعن صفة كالصعب بن جثامة وعن فعل ماض كشمر لاسم فرس وبذر لاسم ماء وقد يكون عن فعل مضارع كيزيد اذا لم يسم به وبالضمير المستتر في الفعل المضارع فيكون نقل الاسم عن الجملة لان الفعل والضمير فعل وفاعل وهو جملة وعلى ذلك جاء قولهم نبئت اخوالي بني يزيد   ظلما علينا لهم فديد   فيزيد هنا جملة محكية لان التسمية وقعت بالفعل والفاعل ولذا ضم الدال وان كان مضافا اليه

وجملة وما بمزج ركبا   ذا ان بغير ويه تم اعربا

ذكر المصنف في البيت المتقدم قسمين من العلم وهو المنقول والمرتجل وذكر في هذا البيت قسمين وهما الجملة والمركب تركيب مزج والى هذا اشار بقوله وجملة وما بمزج ركبا اراد ومن العلم جملة ومنه ما ركب تركيب مزج فجملة مبتدا وخبره محذوف تقديره ومنه وما موصولة وركب وما تعلق به صلتها وهي مبتدا وخبرها محذوف مثل قوله جملة فمثال العلم اذا كان جملة برق نحره وتابط شرا وشاب قرناها وهي اسماء رجال من العرب سمي كل واحد منهم بجملة والحكم في العلم اذا كان جملة ان يحكى كما هي ولا تغير في رفع ولا نصب ولا في جر واما المركب تركيب مزج فهو ان يجعل اللفظين كاللفظ الواحد وتضعهما علما على شي واحد فيصير كل واحد من اللفظين بمنزلة الحرف من الكلمة وحكمه ان يبنى وسطه على الفتح وهو اخر اللفظة الاولى كاللام من بعلبك الا ان يكون اخر الكلمة الاولى ياء فيبنى على السكون على الصحيح كالياء في معدي كرب ويعرب اخره اعراب غير المنصرف للتركيب والعلمية هذا هو الوجه المشهور فيه وبناوه لغة واعرابه

اعراب المضاف لعبد الله ايضا لغة مثلا اذا لم يكن تمامه صوتا فان كان تمامه صوتا كسيبويه فانه بني على المشهور ولم ينبه المصنف على حكم الجملة ونبه على حكم المركب من نحو سح والى ذلك اشار بقوله ذا ان بغير ويه تم اعربا فالاشارة بقوله ذا الى قوله وما بمزج ركبا فتقدير كلامه وما بمزج ركبا ان تم بغير ويه اعرب فيفهم من كلامه انه اذا تم بويه بني وانما بني لان الاصوات لاحظ لها في الاعراب وويه صوت فلا حظ له في الاعراب لان الاعراب انما يكون لما له دلالة وضعية ويكون محكوما ومحكوما عليه والاصوات انما دلالتها طبيعية لم يرد بها هذا المعنى من جعلها محكوما ومحكوما عليه قوله

وشاع في الاعلام ذو الاضافه   كعبد شمس وابي قحافه

هذا البيت ذكر فيه قسما خامسا من اقسام العلم وهو ما كان ذا اضافة اي صاحب اضافة كعبد الله وعبد الرحمن وجميع كنى الرجال والنساء فذكر ان مثل هذا القسم في الاعلام شايع وكثير في كلامهم ومثل بعبد شمس وابي قحافة فعبد شمس اسم وابو قحافة كنية والله اعلم قوله

ووضعوا لبعض الاجناس علم   كعلم الاشخاص لفظا وهو عم

لما فرغ من الكلام على علم الشخص وهو الموضوع للافراد المقصود معرفتها بالتعيين شرع يتكلم في علم الجنس وهو الموضوع للجنس بجملته من غير تخصيص لاحد من افراده وانما يفعل ذلك في الاجناس التي لا غرض في معرفة افرادها على التعيين كاجناس الحيوان التي لا تخالط الانسان فلا فائدة في معرفة افرادها وانما المقصود معرفة اجناسها ليتميز بعضها من بعض وقد اشار المصنف الى وضع علم الجنس بقوله ووضعوا لبعض الاجناس علم فقال لبعض الاجناس لينبه على انه لم يضعوا علما لكل الاجناس وانما ذلك موقوف على السماع فحيث سمع عن العرب اسم دال على الجنس وقد عاملوه معاملة العلم في عدم دخول الالف واللام ومنع الصرف اذا اجتمعت معه علة اخرى حكم بانه علم عندهم واتبع في ذلك السماع ولم يقل في كل جنس انه علم وقال المصنف في علم الاشخاص لفظا لينبه على ان علم الجنس كعلم الشخص في لفظه حيث لا يقبل الالف واللام الى غير ذلك من احكام العلم اللفظية ثم قال وهو عم لينبه على انه مخالف لعلم الشخص في المعنى لان علم الشخص موضوع لواحد معين فهو خاص به وعلم الجنس موضوع لمجموع افراد الجنس فهو عام فيها فتقدير كلام المصنف وعلم الجنس كعلم الشخص في اللفظ وهو عام في المعنى مخالف لعلم الشخص من جهة المعنى **من ذاك ام عريط للعقرب   وهكذا ثعالة للثعلب**

ومثله برة للمبره   كذا فجار علم للفجره

لما فرغ من بيان علم الجنس شرع يمثله فذكر في هذا البيت مثالين موضوعين على اجناس واقعة على اشخاص ومثل في البيت الثاني بعلمي جنس واقعين على جنسين من اجناس المعاني فنبه بذلك على ان علم الجنس يكون في الاشخاص ويكون في المعاني فمثاله في الاشخاص ما ذكره في هذا البيت الاول وهو ام عريط لجنس العقرب كما فسره وثعالة لجنس الثعلب كما فسره ايضا ومثاله في المعاني ما ذكره في البيت الثاني من قوله برة وهي اسم للمبرة كما فسره بقوله للمبره ثم ذكر مثالا ثانيا وهو فجار علم للفجرة فهذان علمان وضعا لاجناس المعاني فهو لا يفارقه برة بمعنى المبرة ولا يقربها فجار بمعنى الفجرة والله اعلم

اسم الاشاره

هذا الفصل تكلم فيه على اسما الاشارة واعلم ان المشار اليه اما واحد مذكرا واثنان او جماعة وكذلك فهي ستة وكل واحد من الستة قريب ومتوسط وبعيد فهذه ثلاثة في ستة ثمانية عشر هذا حال المشار اليه ثم المخاطب باسم الاشارة قد يكون ايضا واحدا مذكرا او مؤنثا او اثنين مذكرين او مؤنثين او جماعة ذكورا او اناثا فهي ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة فتضرب ثمانية عشر في ستة يصير المجموع مائة وثمانية هذه مسايل الاشارة وسنبينها من كلام المصنف ان شاء الله تعالى **بذا لمفرد مذكر اشر   بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر** ذكر في هذا البيت مسالتين من مسايل المشار اليه الاولى الاشارة الى الواحد المذكر وقد نبه على ذلك بقوله بذا لمفرد مذكر اشر فذكر له لفظا واحدا وهو ذا والمسالة الثانية الاشارة الى الواحدة المؤنثة فذكر انه يشار اليها باربعة الفاظ بذي بكسر الذال وياء بعدها وذه بالهاء الساكنة وتي بكسر التاء وياء بعدها وتا بفتح التاء والف بعدها ويجوز ان يقال ته بكسر التاء والهاء الساكنة ولم يذكره المصنف قوله **وذان تان للمثنى المرتفع   وفي سواه ذين تين اذكر تطع** لما فرغ من الكلام على الواحد المذكر والواحدة المؤنثة تكلم في هذا البيت على الاثنين المذكرين والمؤنثين فقال ذان يعني للمذكر وتان يعني للمؤنث في حال التثنية فيهما اذا كانا مرفوعين ونبه على ذلك بقوله للمثنى المرتفع يعني المثنى من المذكر والمؤنث المرتفع ثم ذكر في عجز البيت حكم غير المرتفع واشار الى ذلك بقوله وفي سواه ذين تين اذكر تطع قوله وفي سواه اي سوى الرفع وهو النصب والجر فذكر انهما يكونان في النصب والجر بالياء ولم ينبه على ذلك الا بالمثال وتطع فعل مضارع مجزوم في جواب الامر وهو اذكر ومعنى كلامه ان ذكرتهما في سوى الرفع كما مثلت لك تطع النحويين وقد تقرر

كلامه ان اسم الاشارة اذا كان للمثنى اجرى كالتثنية في الاعراب وليس بتثنية في الحقيقة
وانما اجرى عليه حكم التثنية هذا هو الصحيح ولو كان تثنية حقيقة لا بد لتا لقدام انك
تقول ذانان وتان وكان يقال فيتان وذيين فيقلب الفه يا في التثنية والله اعلم قوله

وبأولى اشر لجمع مطلقا والمد اولى ولدى البعد انطقا
بالكاف حرفا دون لام او معه واللام ان قدمت ها ممتنعه

هذان البيتان بين فيهما المصنف الاسم الذي يشار به الى الجماعة وما فيه من اللغات وبين حكم
اسم الاشارة اذا قصد به البعيد وحكم دخول ها التنبيه على اسم الاشارة فبين ان الاسم
الذي يشار به الى الجماعة من ذكور او اناث هو اولى والى ذلك اشار بقوله وباولى اشر لجمع مطلقا
ويعني بمطلقا سواء كانوا ذكورا او اناثا فلا فرق بين الاشارة الى جماعة الذكور والاناث في اللفظ
ثم ذكر ان اولى واولا الاولى فيها المد ويجوز فيها القصر واكثر ما يشار باولا الى العقلاء وقد يشار
بها الى غيرهم قال الشاعر ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام
فاشار الى الايام باولئك وذم في البيت مضموم الدال لانه فعل امر من ذم ثم ذكر المصنف انك اذا
اشرت الى البعيد الحقت اسم الاشارة كاف الخطاب فتقول ذاك وذانك واولئك والى ذلك
اشار بقوله ولدى البعد انطقا بالكاف فقوله في اول البيت الثاني متعلق بانطقا
في اخر البيت الاول وهو فعل امر لحقته النون الخفيفة فصار انطقن ثم وقف عليه فابدل من
النون الفا واعلم ان هذه الكاف الملحقة في اسم الاشارة حرف وهي تدل على حال المخاطب
في الغالب وقد لا تدل عليه كقوله تعالى في سورة المجادلة ذلك خير لكم واطهر وقد اشار الى
حرفية هذه الكاف بقوله بالكاف حرفا وهو منصوب على الحال يعني بالكاف في حال كونها
حرفا ثم نبه بقوله دون لام او معه على ان هذه الكاف قد تاتي معها اللام مثل ذلك
وتلك واولالك وقد تاتي بدون لام ثم نبه في عجز البيت الثاني ان هذه اللام يمتنع الحاقها
اذا دخل في اول اسم الاشارة هاء التنبيه فلا يجوز ان تقول هاذالك واما الحاق ها
مع الكاف من غير لام فهو قليل ولم ينبه عليه المصنف ومن ذلك قول الشاعر
رايت بني غبراء لا ينكرونني ولا اهل هذاك الطراف الممدد قول المصنف واللام ان قدمت
ها ممتنعه اي اللام ممتنعة ان تقدمت هاء التنبيه وليس قوله ان قدمت تحرزا من
تاخيرها اذ لا يكون موخرة اصلا فلا يحتاج التحرز هذا الامر بتقدمها وانما يلحق في اول

ثم

اسم الاشارة واعلم ان المصنف خير في الكاف واللام مع الكاف اذا لم تكن ها التنبيه واطلق
فظاهره انه لا يكون في المفرد والمثنى والمجموع وليس هذا بصحيح لان الحاق اللام في المثنى لا يجوز
فاعرف ذلك واذ قد علمت ما ذكره المصنف في اسما الاشارة الى هاهنا فالماخوذ من كلامه ان
اصول اسماء الاشارة بحسب المشار اليه ستة واحد للمذكر وهو ذا وواحد للمؤنث وهو ذي
وما سار له ولفظ للمثنى المذكر وهو ذان ولفظ للمثنى المؤنث وهو تان ولفظ لجماعة الذكور
وهو اولا ويشاركهم فيه جماعة الاناث فهو في المعنى اثنان وفي اللفظ واحد فاذا اخذنا هذه
الالفاظ بحسب المشار اليه فهي ستة والظاهر من كلامه ان اسما الاشارة لا يكون الا للقريب او
بعد فان لحقت الكاف كانت للبعد وان لم تلحقها فهي للقريب فتصير الستة اثني عشر بحسب القرب
والبعد وعند الجمهور اثبات منزلة متوسطة بين القرب والبعد فعلى مذهب الجمهور
تصير الستة ثمانية عشر لزيادة مرتبة التوسط عندهم ويكون اللام هي الدالة على البعد في
المفرد والجماعة وتشديد النون في التثنية والكاف دون ذلك دالة على التوسط في الجميع فاذا
خلا من الكاف واللام وتشديد النون في التثنية كان للمرتبة القربة وهذه الثمانية عشر مسئلة
على مذهب الجمهور والاثنا عشر على مذهب المصنف اذا لحقتها كاف الخطاب تنوعت على
ستة انواع بحسب افراد المخاطب وتثنيته وجمعه والتذكير والتانيث في الثلاثة فتصير
كل مسئلة بحسب الخطاب ستة فتقول ذاك اذا كان المخاطب مذكرا مفردا وذاك بكسر الكاف
اذا كان مؤنثا وذاكما اذا كانا مذكرين ومثله اذا كانا مؤنثين والاختلاف في المعنى وذاكم اذا كانوا
جماعة ذكور وذاكن اذا كن جماعة اناث وهكذا تفعل في كل مسئلة فتصير مائة وثمانية كما
وردنا في اول الفصل وعلى مذهب المصنف تسقط منها لسقوط مرتبة التوسط فهي عنده اثنان وسبعون

وبهنا او ههنا اشر الى داني المكان وبه الكاف صلا
في البعد او بثم فه او هنا او بهنالك انطقن او هنا

هذان البيتان شرع فيهما المصنف يتكلم على الاسم الذي يشار به الى المكان قريبا وبعيدا واعلم
ان المكان يشار اليه بهنا اذا كان قريبا وان شئت ادخلت ها التنبيه فتقول ههنا وقد
اشار المصنف الى ما ذكرناه بقوله وبهنا او ههنا اشر الى داني المكان وقوله ههنا ذو
هاء التنبيه وقوله او ههنا يعني مع ها التنبيه وقوله داني المكان اي قريب المكان ثم اشتغل
يتكلم على الاشارة الى المكان البعيد فقال وبه الكاف صلا في البعد يعني انك اذا اردت ان

يشير الى المكان البعيد الحقيقي كاف الخطاب فالضمير في قوله وبه عائد الى هنا وقوله
صلا اصله صلن بالنون الخفيفة ثم ابدلت الفا وقوله في البعد في اول البيت الثاني
متعلق بصلا في اخر البيت الاول فتحصل من هذا انك اذا اردت ان تشير الى المكان البعيد
قلت هناك ثم ذكر المصنف الفاظا اخر يشار بها الى البعيد ايضا فقال او بثم فه يعني او انطق
بثم اذا اردت ان تشير الى البعيد ثم قال او هنا يعني واشر الى المكان البعيد بهنا بفتح
الهاء وتشديد النون ثم قال او بهنالك انطقن يعني او انطق بهنالك في البعيد فتجمع بين
الكاف واللام ثم قال او هنا بكسر الهاء وتشديد النون فتحصل في الاشارة الى المكان
البعيد من ان تقول هناك بالكاف او ثم بغير كاف او هنا بفتح الهاء او هنالك او هنا
بكسر الهاء والله الموفق **الموصول** هذا الفصل وضعه
المصنف للكلام على الموصولات وتسمى الاسماء النواقص ونقصانها من لانها في نفسها
غير تامة وانما تتم بالصلة ولذلك جعلت مع صلتها كالشي الواحد قوله رحمه الله

موصول الاسماء الذي الانثى التي ... واليا اذا ما ثنيا لا تثبت
بل ما تليه اوله العلامه ... والنون ان تشدد فلا ملامه

ذكر في صدر البيت الاول ان الذي يقع على الواحد المذكر وان التي تقع على الواحدة المؤنثة والى
ذلك اشار بقوله موصول الاسماء الذي الانثى التي فقوله موصول مبتدا مضاف الى الاسماء ولا
يستقيم وزن البيت الا بنقل حركة همزة الاسماء الى اللام فتصير اللام محركة بالفتح وبعدها
وتذهب الهمزة وهذا هو المصطلح عليه بنقل الهمزة عندهم والذي وما بعده الى
اخر الموصولات خبر المبتدا ولما قال ان للانثى التي تعين ان الذي للمذكر ثم ذكر في عجز البيت
ان يا الذي والتي اذا ثنيا لا تثبت فالضمير في قوله ثنيا عائد الى الذي والتي وما زائدة والياء
مقصورة للضرورة وهي مفعول بقوله لا تثبت فتقدير الكلام لا تثبت الياء في الذي والتي
اذا ثنيا ثم ذكر في صدر البيت الثاني انك اذا ثنيتها الحقت العلامة بعد الحرف الذي كان الياء
تليه وهو الذال من الذي والتاء من التي ولهذا اشار بقوله بل ما تليه اوله العلامة يعني
بل الحرف الذي تليه الياء الحق العلامة بعده فتقول اللذان واللتان في الرفع واللذين
واللتين في النصب والجر ثم ذكر انك اذا شددت النون من اللذان واللتان فلا ملامة عليك

والنون من ذين وتين شددا ... ايضا وتعويض بذاك قصدا

ذكر المصنف في هذا البيت مسئلة من مسائل الاشارة وهي ان ذين المشار به الى المثنى
وتين قد شددت نونهما كما شددت نون اللذين واللتين ثم ذكر ان تشديد النون عندهم
عوض مما حذفوه من الياء في الذي والتي والالف في ذا وتا في التثنية وهذا جار على مذهب
من ان النون لم تشدد لتدل على البعد في المشار اليه المثنى والجمهور يرون انها انما شددت
دليلا على البعد او قصد بها المعنيان التعويض والبعد وما ذكره المصنف من ان التشديد
عوض لا يستقيم لانه لو كان عوضا للزم في كل حال وهي انما شددت في بعض الاحوال فدل ذلك
على انها دليل على شي يفارق فاذا وجد شددت النون واذا عدم خففت النون فجعلها
دليلا على البعد هو المناسب لان البعد حاله لا تثبت والله اعلم قوله رحمه الله

جمع الذي الالى الذين مطلقا ... وبعضهم بالواو رفعا نطقا

ذكر في هذا البيت ان الذي جمعه الالى والذين وحذف واو العطف وجعل الالى والذين
جمعا ليس على جهة الاصطلاح اذ الاصطلاح لا يطلق الا على ما يطلق عليه المفرد والذي يطلق على
من يعقل وعلى من لا يعقل والالى والذين لا يطلقان الا على من يعقل فليسا جمع حقيقة وانما
هما اسما جمع وقوله مطلقا يعني انك تقول الذين بالياء مطلقا في الرفع والنصب والجر فهو على
هذا مبني وهو الصحيح المشهور من كلامهم ثم ذكر المصنف ان بعض العرب ينطق بالواو فيه في
حالة الرفع فيجرونه مجرى المذكر السالم في الصورة لانهم يرون انه جمع حقيقة ولا معرب بل هو
يجري مجرى المعرب والبعض الذي اشار اليهم المصنف هم بنو هذيل وقيل بنو عقيل قال
الشاعر نحن اللذون صبحوا الصباحا ... يوم النخيل غارة ملحاحا فقال اللذون بالواو وهو خبر
مبتدا

باللات واللاء التي قد جمعا ... واللاء كالذين نزرا وقعا

لما ذكر جمع الذي في البيت المتقدم ذكر في هذا البيت جمع التي فذكر لها جمعين وهما اللاتي واللاء
ويجوز في اللاء حذف الياء بعد الهمزة وعدمها وجاء ايضا في جمعها اللواتي ولم يذكره المصنف
وكلاهما يطلق على من يعقل وعلى ما لا يعقل كما انطلق التي عليهما فتقدير كلام المصنف لفظ
التي قد جمع باللاتي واللاء ثم ذكر في عجز البيت ان اللاء قد تقع كالذين نزرا يعني قد يستعمل بمعنى
الذين قليلا ومن ذلك قول الشاعر فما اباؤنا بامن منه ... علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
فاللاء التي صفة لاباؤنا وهم مذكرون ولا يصح اطلاق اللاء على المذكر فتعين ان يكون
هنا بمعنى الذين والى مثل هذا اشار المصنف بقوله واللاء كالذين نزرا وقعا وقد استعملت

الاولى بمعنى اللاتى فاجمع المعاد له بينهما قال الشاعر ؛ فاما الاولى فيسكن غور تهامة ؛ فكل فتاة
تترك الحجل اقصما ؛ فاوقع هنا الاولى بمعنى اللاتى لانه باصله لا يستعمل الا لمذكور وههنا استعمله
للنسا فاجراه كاللاتى بدليل قوله يسكن وكل فتاة والحجل بفتح الحا وكسرها الخلخال والاقصم
بالصاد هو المنقسم نصفين وهو بالصاد المهملة والقاف والله اعلم قوله رحمه الله

ومن وما وال تساوى ما ذكر … وهكذا ذو عند طيء شهر

لما فرغ المصنف من الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما ذكر فى هذا البيت ذو فى لغة طى مثل
من وما وال فى مساواتها لما ذكر من الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما وقوله عند طى شهر
يعنى ان عندهم وجها غير مشهور يعنى عدم استعمالها لمن وما وال ومعنى المساواة
التى ذكر ان كل واحد من الموصولات الاربعة يستعمل بمعنى الذى والتى وبمعنى اللذين واللتين
وبمعنى الذين واللاتى واللفظ واحد فتقول اعجبنى من قام تريد الذى قام واعجبنى من قامت
تريد التى قامت واعجبنى من قاما تريد اللذان قاما ومن قاما تريد اللتان قاما واعجبنى
من قاموا تريد الذين قاموا ومن قمن تريد اللواتى قمن ويعاد عليها الضمير بحسب اللفظ وبحسب
المعنى فاذا اعدت بحسب اللفظ افردت وذكرته وان كان المعنى المراد بخلاف ذلك وان
اعتبرت المعنى اعدت الضمير بحسبه كما رايت فى المثل التى مثلنا بها ومن ذلك قوله تعالى ومن
يقنت منكن لله ورسوله فاعاد ضمير جماعة الاناث بحسب المعنى وقال تعالى ومنهم من
يستمعون فاعاد ضمير جماعة المذكور باعتبار معناها ولا تطلق من الا على من يعقل اما
حقيقة واما تغليبا مثل قوله تعالى ولله يسجد من فى السموات ومن فى الارض ولا شك ان فى الارض
العقلا وغيرهم ولكنه غلب العقلا فاطلق عليهم من وكذلك قوله تعالى والله خلق كل دابة من ما
فمنهم من يمشى والمخلوق منه العاقل وغير العاقل فغلب العقلا واجرى التفصيل على حكمهم فقال
فمنهم من يمشى على بطنه الى اخر الاية واما ما فهى مثل من فى اطلاقها بمعنى الذى والتى وتثنيتهما
وجمعهما الا انها لا تطلق الا على ما لا يعقل ولا تطلق على من يعقل الا شذوذا فى جملة ما لا
يعقل لقوله تعالى ولله يسجد ما فى السموات وما فى الارض فاطلقها على مجموع ما فى الارض
وهم عقلا وغير عقلا فادرج العقلا فى جملة ما لا يعقل وكذلك قوله تعالى يخلق الله ما يشا
وقد تطلق على صفة من يعقل لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النسا وقد تطلق على المبهم الذى
لا يعرف اعاقل هو ام لا لمن راى شبحا من بعيد لا يعلم اشجر هو ام بشر فقال الكهل يا شيخ ما رايت

فيصح

فيصح ههنا الاطلاق بما لان المرئى لا يدرى اعاقل هو ام لا واما ال فتطلق بمعنى الذى
والتى وتثنيتهما وجمعهما فتقول انت القائم اى الذى قام وهند القائمة اى التى قامت
والرجلان القائمان اى اللذان قاما والمراتان القائمتان اى اللتان قامتا والرجال القائمون
اى الذين قاموا والنسا القائمات اى اللاتى قمن وتبين لك اطلاقها على ما اطلقت عليه من
وما وشرط فى اعادة الضمير عليها بحسب المعنى كما مثلنا لك واما ذو فى لغة طى فهى
ايضا تطلق على ما انطلقت عليه من وما وال من معنى الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما
فتقول زيد ذو اكرمك اى الذى اكرمك وتطلق بمعنى التى لقول الشاعر فان الما ما ابى وجدى
وبئرى ذو حفرت وذو طويت ؛ اى التى حفرت والتى طويت وتطلق بمعنى اللذين فتقول
جا الرجلان ذو اكرماك اى اللذان اكرماك وبمعنى اللتين فتقول جات المراتان ذو اكرمتاك
اى اللتان اكرمتاك كما ذكر المصنف فيها لغة بافرادها وتثنيتها وجمعها وتانيثها
وتذكيرها فتقول ذو للمذكر وذات للمونث وذوا للاثنين وذواتا للاثنتين وذوو للذكور
وذوات للاناث وقد حكى بعضهم اعرابها قال الشاعر فاما كرام موسرون لقيتهم ؛ فحسبى
من ذى عندهم ما كفانيا ؛ اراد من الذى عندهم وجرها بالياء كما تجر ذو التى بمعنى صاحب
والمشهور عدم اعرابها فى كل حال مفردة كانت وغير ذلك والله اعلم قوله رحمه الله

وكالتى ايضا لديهم ذات … وموضع اللاتى اتى ذوات

نبه المصنف فى صدر هذا البيت على انه قد تونث فيقال فيها ذات فتطلق على المونث
مثل التى ونبه فى عجز البيت على انها قد تجمع مونثة فيقال ذوات فتستعمل موضع اللاتى

ومثل ماذا بعد ما استفهام … او من اذا لم تلغ فى الكلام

نبه فى هذا البيت على ان ذا تستعمل بمعنى ما الموصولة فتكون بمعنى الذى والتى لكن بشرط
ان تقع بعد ما او من الاستفهاميتين وبشرط عدم الغائها فقوله ومثل ما ذا يعنى
ومثل ما الموصولة لفظة ذا فى الاستعمال اذا وقعت بعد ما التى للاستفهام او من التى
للاستفهام وقوله اذا لم تلغ فى الكلام يعنى انما تستعمل ذا بمعنى ما الموصولة اذا لم تلغ يعنى
اذا لم تلغ ذا ومعنى الالغا ان تجعل ذا زائدة فتقول ما ذا انفقته اى ما انفقت وذا زائدة
ومن استعملها بمعنى ما يكون التقدير ما الذى انفقته فعلى المعنى الاول هو زيادة ذا
يكون ما مبتدا وانفقته جملة فى موضع الخبر وعلى المعنى الثانى وهو استعمال ذا بمعنى

ما الموصولة يكون انفقه صلة ذا وذا وصلتها خبر ما وأما إذا لم تأت بعد ما ومن
الاستفهاميتين فلا تستعمل بمعنى ما الموصولة عند البصريين وأجاز الكوفيون استعمالها
وأنشدوا على ذلك ۝ عدس ما لعباد عليك إمارة ۝ أمنت وهذا تحملين طليق ۝ فزعموا
أن المعنى والذي تحملين طليق فاستعملوها بمعنى ما الموصولة الجارية بمعنى الذي وليس
قبلها ما الاستفهامية ولا من والبصريون يمنعون ذلك ويرون أن ذا اسم إشارة
في البيت بمعنى هذا وهو مبتدأ وطليق خبره وتحملين في موضع الحال ويجعله الكوفيون
صلة ذا وعدس في البيت بسكون السين وهي كلمة يزجر بها البغل والشاعر يخاطب بغلته
في البيت ويزجرها بهذه الكلمة وقد جاء عدس اسما للبغل بنفسه سمي بالكلمة التي يزجر بها قال
الشاعر ۝ إذا حملت بزتي على عدس ۝ على الذي بين الحمار والفرس ۝ فلا أبالي من غدا ومن جلس ۝ أراد
بالذي بين الحمار والفرس البغل **وكلها يلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتملة** لما فرغ المصنف
من تعداد الموصولات وتبيين معانيها شرع في هذا البيت يذكر حكم صلتها فقوله وكلها
يعني وكل ما ذكرت من الموصولات يلزم بعده صلة تتم بها لأن الموصولات لا تتم إلا بصلاتها
ثم ذكر أن تلك الصلة تكون مشتملة على ضمير لائق بالموصول ويعني بلائق مطابق له في إفراده
وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه فقوله مشتملة صفة لصلة وعلى ضمير متعلق بمشتملة فالتقدير
صلة مشتملة على ضمير لائق **وجملة أو شبهها الذي وصل به كمن عندي الذي ابنه كفل** لما ذكر في
البيت المتقدم الصلة لم يبين أي شيء تكون الصلة فبين في هذا البيت أن الصلة جملة أو شبه جملة
فتقدير كلامه والذي وصل به الموصول جملة أو شبه جملة فالذي مبتدأ وجملة خبر مقدم وبه
عائد على الذي وأطلق الجملة ولم يخصها باسمية ولا فعلية لأن كل واحدة منهما صالحة للصلة وقوله
وشبهها يعني به الظرف والمجرور ثم مثل بمثال يشتمل على الصلة بالظرف وهو قوله عندي ومثال
يشتمل على الصلة بالجملة الاسمية وهو الذي ابنه كفل فقوله من مبتدأ وعندي ظرف في موضع
الصلة والذي وصلته خبر من وابنه مبتدأ وكفل فعل لم يسم فاعله وفيه ضمير مرفوع بالنائب
عن الفاعل والجملة من الفعل والضمير خبر ابنه وابنه وخبره صلة الذي والعائد على الذي
الضمير المخفوض في قوله ابنه فحصل من تمثيل المصنف مثال الظرف إذا كان صلة ومثال
الجملة الاسمية وأما الجملة الفعلية فمثالها أعجبني الذي قام أبوه ومثال المجرور مررت بالذي
في الدار والظرف والمجرور في الصلة متعلقان باستقر المحذوف ولا يجوز ظهوره والشرط في الصلة

أن يكون معهوده فإذا قلت أعجبني الذي قام يكون القيام عندك معهودا معروفا وإلا لم يصلح
وقد تقع الصلة في حكم المعهود لقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم واعلم أن الجملة الطلبية
لا تصح أن تكون صلة كقوله اضرب لأن المطلوب غير حاصل فلا يكون معهودا لأن من شرط المعهود
الحصول قوله **وصفة صريحة صلة أل وكونها بمعرب الأفعال قل** لما فرغ المصنف
من الصلة بالجملة وشبهها أخذ يتكلم في الصلة بالصفة وذلك مخصوص بأل من الموصولات
ولذلك أشار بقوله وصفة صريحة صلة أل وقوله صريحة يعني صفة خالصة فلا يجوز أن توصل
أل بصفة قد غلبت عليها الاسمية كأبطح وأجرع اسمان لمكانين وكان أصلهما صفتين
ولكن غلبت عليهما الاسمية لهذين المكانين فصارت الصفة فيهما صفة غير خالصة ثم قال
وكونها بمعرب الأفعال قل يعني وكون الصلة لأل بمعرب الأفعال يعني الفعل المضارع قليل في
كلامهم فكونها مبتدأ وقل فعل وفاعل في موضع الخبر والضمير في قل عائد على كونها ومثال مجيء
الصلة لأل فعلا معربا قول الشاعر ۝ ما أنت بالحكم الترضى حكومته ۝ ولا الأصيل ولا ذي الرأي
والجدل ۝ فقوله الترضى يريد الذي ترضى فأوقع المضارع صلة أل لأنه مشبه بالصفة ومع هذا فوقوع
صلة أل فعلا كأنه عند المصنف **أي كما وأعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف**
هذا البيت ذكر فيه المصنف أيا وهي التي بقيت له من الموصولات وإنما أخرها وأفردها لأنها
قد انفردت عن الموصولات بالإعراب في غالب أحوالها لأن شبهها بالحروف عارضته الإضافة
فنفته على الأصل من الإعراب وقد تقدم الكلام عليها في فصل المعرب والمبني فقول المصنف
أي كما يعني أن أيا تستعمل كما في إطلاقها على المفرد والمثنى والمجموع مذكرا كان أو مؤنثا
ولفظها لا يتغير فتقول أمرر بأيهم قام وبأيهم قامت وبأيهم قاما وبأيهم قامتا وبأيهم قاموا وبأيهن
وربما ألحقها التاء فيقال أمرر بأيتهم قامت ثم تكلم المصنف على إعرابها فقال وأعربت ما لم تضف
وصدر وصلها ضمير انحذف فشرط في إعرابها عدم الإضافة الواقعة في حال أن يكون صدر صلتها
ضميرا محذوفا كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد فبنيت لأنها هنا قد أضيفت
في حال أن صدر صلتها ضمير محذوف التقدير أيهم هو أشد ومن ذلك قول الشاعر ۝ إذا ما لقيت
بني مالك ۝ فسلم على أيهم أفضل ۝ فبناها لأن التقدير أيهم هو أفضل فصدر الصلة محذوف
والواو في قول المصنف وصدر وصلها واو الحال ويعني بوصلها صلتها فالحاصل من
كلامه أن أيا إذا لم تضف فهي معربة وكذلك لو أضيف وصدر صلتها غير محذوف كقولك

مررت بأيهم هو أفضل فتعرب ههنا وإن كانت مضافة لأن صدر الصلة غير محذوف
وكذلك إذا حذف صدر صلتها ولم تكن مضافة كقولك مررت بأيٍّ أفضل فتعرب ههنا
وإن كان صدر الصلة محذوفا فالفقد للإضافة مع حذف صدر الصلة لا يوجب البناء إلا مع الإضافة
والإضافة أيضا لا يوجب البناء إلا مع حذف صدر الصلة والله أعلم قوله

وبعضهم أعرب مطلقا وفي ذا الحذف أيا غير أي يقتفي

صدر هذا البيت من تمام حكم أي ذكر فيه أن بعض العرب تعرب أيا مطلقا سواء أضيفت
أو لم تضف حذف صدر صلتها أو لم يحذف ثم ذكر أن غير أي من الموصولات يقتفي أيا أي
تتبعها في ذا الحذف بشرط أن تطول الصلة وهذا الشرط يذكره في البيت بعد هذا وذا
إشارة إلى حذف الضمير العائد من الصلة فقوله في ذا الحذف متعلق بيقتفي وأيا الأول
مفعول بيقتفي وغير أي مبتدأ وخبره يقتفي فتقدير الكلام وغير أي يقتفي أيا في هذا الحذف
وعنى بغير أي غيرها من الموصولات وسيأتي حكم حذف العائد من الصلة في غير أي مفصلا
ثم بعد هذا إن شاء الله تعالى إن يستطل وصل وإن لم يستطل فالحذف نزر وأبوا أن يختزل

إن صلح الباقي لوصل مكمل والحذف عندهم كثير منجلي
في عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف كمن نرجو يهب

ذكر المصنف في هذه الأبيات تفصيل حكم الحذف للعائد في غير أي فقوله إن يستطل
وصل شرط في قوله يقتفي في آخر البيت المتقدم يعني أن غير أي يقتفي أيا في حذف العائد
إن يستطل وصل يعني إذا طالت الصلة ثم ذكر أنها إن لم يستطل الصلة فحذف العائد نزر
أي قليل فتحصل من هذا أنه إذا طالت الصلة كان حذف العائد كثيرا وإن لم تطل الصلة كان
حذف العائد قليلا ثم قال وأبوا أن يختزل يعني أبوا أن تقتطع العائد أي يحذف العائد
ثم تمم الكلام في صدر البيت الثاني فقال إن صلح الباقي لوصل مكمل يعني امتنع النحويون
أن يحذفوا العائد إن كان الباقي بعد حذفه يصلح أن يكون صلة مكملة وذلك في مثل قولك
أعجبني من هو في الدار فلا يجوز أن يحذف هو ههنا لأنه إن حذفته صلح الباقي الذي هو
في الدار لأن يكون صلة مكملة لأنك قد علمت مما تقدم أن الصلة تكون ظرفا أو مجرورا فلو
حذفت هو استقل في الدار بالصلة ولم يوجد دليل على المحذوف وضابط هذا أن تقول إذا
كان الضمير المبتدأ الذي تريد حذفه قد أخبر عنه بمفرد جاز حذفه لأن المفرد لا يصلح أن

يكون صلة كقولك أعجبني من هو قائم فلو حذفت هو بقي الكلام أعجبني من قائم وقائم
وحده لا يصلح أن يكون صلة لأن شرط الصلة أن تكون جملة فبقي الكلام مفتقرا إلى المحذوف
فههنا يجوز الحذف من الصلة وهذا الذي قررناه كله إنما هو في الضمير المرفوع المبتدأ وأما
العائد إذا كان فاعلا فلا يحذف أصلا ثم شرع المصنف يتكلم على الضمير المنصوب فقال والحذف
عندهم كثير منجلي يعني في الضمير المنصوب المتصل وقد نبه على ذلك في أول البيت الذي بعد
هذا وهو قوله في عائد متصل إن انتصب فقوله في عائد في أول البيت متعلق بمنجلي في آخر
البيت المتقدم ثم شرط في انتصابه أن يكون بفعل أو وصف ثم مثل انتصابه بالفعل بقوله
كمن نرجو يهب فمن مبتدأ موصول ونرجو فعل مضارع والفاعل به ضمير المتكلم والجملة صلة
من والعائد ضمير منصوب تقديره من نرجوه فحذف وهو منصوب بالفعل وقوله يهب
فعل وفاعل في موضع الخبر لمن وأما مثال النصب للعائد بالصفة فلم يذكره المصنف ومنه
قول الشاعر • في المعقب البغي أهل البغي ما نهى امرأ حازما أن يظلما • فالألف واللام في المعقب
موصولة وعائدها ضمير منصوب محذوف تقديره في الذي يعقبه البغي وهو منصوب
بالصفة التي هي معقب والبغي الأول فاعل بالصفة وأهل مفعول بالصفة أيضا والبغي الثاني
مضاف إليه وقوله ما مبتدأ خبره في الجار والمجرور المتقدم ومعنى البيت في عاقبة البغي لأهله
ما ينهى الحازم أن يظلم أحدا لأنه يعلم أن الله تعالى يعاقبه عليه ويجزيه بمثل فعله كما رأى معاقبته
للظالمين وهذا البيت من بحر البسيط واعلم أن حذف العائد المنصوب بالصفة قليل

كذاك حذف ما بوصف خفضا كأنت قاض بعد أمر من قضى

هذا البيت نبه فيه على جواز حذف العائد المخفوض بالصفة وشبهه بالمنصوب بالصفة
وإلى هذا أشار بقوله كذاك حذف ما بوصف خفضا يعني وكالمنصوب بالصفة في جواز الحذف
حكم ما خفض بالصفة ثم مثله بقوله كأنت قاض بعد أمر من قضى أشار إلى الآية الكريمة وهو
قوله تعالى فاقض ما أنت قاض فلما لم يتسع له في النظم قال كأنت قاض الواقع بعد أمر من قضى
يريد فاقض ليفهم الآية فقوله تعالى فاقض ما أنت قاض ما موصولة في موضع نصب
وهو مفعول باقض وأنت قاض مبتدأ وخبر في موضع صلة ما والعائد ضمير مخفوض
بالصفة التي هي قاض والتقدير فاقض ما أنت قاضيه والله أعلم قوله رحمه الله

كذا الذي جر بما الموصول جر كمر بالذي مررت فهو بر

هذا البيت ذكر فيه نوعا اخر من العايد المجرور الجائز الحذف وهو كل عايد مجرور جر بحرف
جر به الموصول بعينه بشرط استواء العاملين اللذين تعلق بهما المجروران لفظا ومعنى اعنى
الموصول والعايد ولم ينبه المصنف على هذا الشرط فاطلق في موضع التقييد فظاهر كلامه
ان كل عايد يجر بحرف جر به الموصول جاز حذفه سواء اتحد المتعلق او لم يتحد وهذا الاطلاق
غير صحيح بل لا بد من اتحاد المتعلقين كما ذكرت لك فقوله كذا يعني وكذا المجرور المتقدم
في جواز الحذف هو المجرور بحرف جر به الموصول ما الاولى مبتدا خبرها كذا وارادها هنا
العايد وجر الاولى صلة ما وهو بضم الجيم وما الثانية موصولة اراد بها الحرف الذي جر به
الموصول والموصول مفعول لجر المتاخر وهو بفتح الجيم والفاعل ضمير يعود على ما الثانية
فتقدير كلامه هذا الذي جر بما جر الموصول يعني كذا العايد الذي جر بحرف جر ذلك الحرف
الموصول وفي صدر هذا البيت من التعقيد ما لا يخفى عليك ثم مثل ذلك بقوله كمر بالذي
مررت فهو بر فمر فعل امر وبالذي جار ومجرور متعلق بمر ومررت فعل وفاعل في موضع الصلة
للذي والتا تحتمل ان تكون للمخاطب فتفتح او للمتكلم فتضم والعايد محذوف وقوله فهو
بر مبتدا وخبر لا مدخل لهما في المثال وانما هما تتميم لهذا البيت فتقدير الكلام مر بالذي
مررت به فحذف به وهو العايد لانه قد جر بالبا التي جرت الموصول وبه وبالذي تعلقا
بفعلين وهما مرت ومر متفقين في اللفظ والمعنى فحصل الشرطان وهما ان الذي جر به الموصول
جر به العايد والذي تعلقت به البا الجارة للموصول مثل الفعل الذي تعلقت به البا الجارة للعايد
لفظا ومعنى فلو انخرم احد الشرطين لم يجز حذف العايد فلو قلت ذهبت الى الذي ذهبت به
لم يجز حذف العايد لانه مجرور بحرف غير الذي جر به الموصول وان اتحد الفعلان ولذلك لو
قلت زهدت في الذي طمعت فيه لم يجز الحذف الا في شذوذ لان الفعلين يختلفان وان اتحد
الجار للموصول والعايد ومن شذوذ الحذف في مثل هذا قول الشاعر • وان لساني شهدة
يشتفى بها • وهو على من صبه الله علقم • التقدير وهو على من صبه الله عليه فحذف العايد
مع ان الذي تعلق به على الجارة للموصول وهو كان يخالف لما تعلق به على الجارة للعايد
وهو صبه وهو في البيت مشدد الواو ضرورة اذ لا يستقيم الوزن الا به والله اعلم

المعرف باداة التعريف

هذا الفصل وضعه المصنف للكلام على اداة التعريف وهي ال واختلف سيبويه والخليل فمذهب

سيبويه ان المعرف هي اللام فقط وجي بها ساكنة مبالغة في خفتها والحق بها الف الوصل
ليصح الابتداء بها ومذهب الخليل ان الكلمتها هي اداة التعريف واحتج عن سقوط الالف
في الوصل بانها لما كثر دورها في الكلام خففوها باسقاط الفها في الوصل وان كانت الف
قطع كما خففوا الفعل كل التي هي فعل امر حذفوا الفه التي هي فا الفعل لكثرة دوره في الكلام لان
اصله اوكل بهمزتين كوزن اخرج ثم خففوه فقالوا كل وله نظاير في الكلام لكثرة موضعها
التعريف ومذهب سيبويه ارجح من جهة ان سقوط الالف اصل في الف الوصل فمن ادعى ذلك
في الف القطع فهو مدع للفرع ما للاصل والقول بالاصل ارجح ومذهب الخليل ارجح من جهة ان
دعوى الزيادة للالف خلاف الاصل فدعوى اصليتها ارجح واعلم ان الالف واللام تكون للعهد
فيما تقدم له ذكر كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او فيما سبق
به علم وان لم يتقدم له ذكر فانه معلوم معين وغير العهدية تكون للجنس كقولك الرجل اعطه
درهما والمراة اعطها نصفا اي كل فرد من افراد الرجال اعطه درهما ولكل النسا وتعرف هذا
القسم بصلاحية كل حقيقة موضع الالف واللام والقسم الثاني ما اريد به حصا نص الجنس
كقولك انت الرجل كرما بمعنى انت الشامل لما في جنس الرجال من الكرم وتعرف هذا القسم بصلاحية
كل بمجوز والقسم الثالث ان يراد بها حقيقة الجنس من حيث هو كقوله تعالى وجعلنا من
الماء كل شي حي وتعرف هذا النوع بان كل لا تصلح كل في موضع الالف واللام لا حقيقة ولا مجازا
لان جعل كل شي حي هو من حقيقة الما من حيث هي لا من كل ما واذا علمت ان الالف واللام عهدية
وجنسية فكلما يعرض لك في الالف واللام فهو راجع اما الى العهد واما الى الجنس والله اعلم

الحرف تعريف او اللام فقط ‏ ‏ فنمط عرفت قل فيه النمط

ذكر المصنف في هذا البيت ان الالف واللام هي حرف التعريف واللام وحدها فاشار بالاول
الى مذهب الخليل وبالثاني الى مذهب سيبويه وقدم مذهب الخليل لانه الراجح عنده ثم مثل
تعريف النكرة فقال اذا اردت ان تعرف نمطا قل فيه النمط بالالف واللام ‏ ‏ قوله رحمه الله

وقد تزاد لازما كاللاتي ‏ ‏ والان والذين ثم اللات

هذا البيت ذكر فيه المصنف ان الالف واللام قد تاتي زايدة لا زمة الزيادة ومعنى الزيادة
انها لا تفيد تعريفا ومعنى اللزوم انها لا تفارق الذي زيدت فيه ومثل زيادتها لازمة
باللاتي من الموصولات لان اللاتي معرفة بالصلة وال لم تفد فيها تعريفا فهي زايدة لازمة لا

يصح ان يقول الاتى من غير الف ولام ومثل ايضا بالان والالف واللام فيه زائده لانه معرف
باداه التعريف المضمنه فيه ولذلك بنى ومثل ايضا بالذين والقول فيه كالقول في اللاتي ومثل
ايضا باللات وكذلك القول فيه **ولاضطرار كبنات الاوبر كذا وطبت النفس يا قيس السرى** هذا
البيت ذكر فيه المصنف زياده الالف واللام ضروره فلا تكون لازمه ومثل ذلك ببنات الاوبر
اشار بذلك الى قول الشاعر ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر
اراد بنات اوبر وزاد الالف واللام ضروره وبنات اوبر نوع من الكماة ردى والعساقل
ايضا ضرب من الكماه ثم مثل بمثال ثان وهو قوله طبت النفس يا قيس اشاره الى قول الشاعر
رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو اراد وطبت نفسا
فزاد الالف واللام لضروره الشعر ولا حاجة اليها اذ نفسا تمييز والتمييز لا يعرف والسرى في اخر
البيت يسكون اليا وهو صفه لقيس ومعناه السيد جا به تتميما للبيت وهو حشو حسن قوله

وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا

لما ذكر المصنف القسمين المتقدمين من زياده الالف واللام لازمه وغير لازمه من غير افاده
معنى شرع يذكر قسمين اخرين مما زيدت فيه الالف واللام ايضا لازمه وغير لازمه لكنه
لمعنى فذكر في هذا البيت زيادتها غير لازمه للمح الصفه فقوله وبعض الاعلام عليه دخلا
يعني دخل الالف واللام وقوله للمح ما قد كان عنه نقلا يعني دخل عليه الالف واللام للمح الصفه
التي قد كان الاسم نقل عنها حين سمي به ونبه بقوله بعض الاعلام على ان هذا النوع من الالف
واللام انما يكون في بعض الاعلام كالحارث والعباس اصله حارث وعباس فهو في الاصل صفه
اسم فاعل من حرث واسم فاعل من عبس ثم سمي به فصار علما ونقل عن الصفه ثم دخلت عليه
الالف واللام للمح ما كان في اصله من الصفه التي نقل عنها وهذه الالف واللام غير لازمه فيجوز
ان يقول عباس والعباس وكذلك ما اشبهه وانما يدخل الالف واللام اذا اريد التنبيه على انه
كان صفه في الاصل وانما جعلت زائده لانها لا حظ لها في التعريف لانه اسم معرف بالعلميه
وقد يكون العلم الذي يدخل عليه الالف واللام للمح الصفة مصدرا في الاصل كالفضل اذ المصادر
قد تقع صفات كرجل خصم وعدل وقد يكون في الاصل اسم عين كالنعمان فانه في الاصل اسم للدم
ثم سمي به رجل ولمح فيه الصفه اذ ربما اجريت اسما الاعيان مجرى الصفات فيقول مررت برجل اسد
اي ذو شجاعه **كالفضل والحارث والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان** هذا البيت مثل فيه

المصنف الالف واللام التي للمح الصفه المذكوره في البيت المتقدم بمثلها اولا بالفضل وهو في
الاصل مصدر وثانيها بالحارث وهو في الاصل اسم فاعل وثالثها بالنعمان وهو في الاصل اسم
عين كما نبهنا عليه في البيت المتقدم فاستوفى بالمثل الثلاثه اقسام العلم التي يدخل عليه الالف واللام
للمح الصفه وبيَّن بذلك ان اصله قد يكون مصدرا وصفه واسم عين ونبه في بقيه البيت على
ان الالف واللام ذكرها وحذفها سواء فقوله ذا اشاره الى الالف واللام والضمير في قوله
وحذفه عايد الى ذا وسيان خبر عن المبتدا الذي هو قوله فذكر ذا قوله رحمه الله

وقد يصير علما بالغلبه مضاف او مصحوب ال كالعقبه

مقصوده في هذا البيت ذكر القسم الثاني من الالف واللام الذي زيد لمعنى زياده لازمه في الاكثر
واستدعى ذلك في ذكر الاسم الذي يصير علما بالغلبه اذ بذكر ذلك تتبين الالف واللام التي للغلبه
وهي المقصوده في البيت فقوله وقد يصير علما بالغلبه يعني وقد يصير الاسم علما بغلبه اللفظ
عليه ثم نبه في عجز البيت على ان غلبه اللفظ قد يكون في حال كون ذلك اللفظ مضافا او مصحوبا بال
فقوله مضاف نبه به على ابن عمر وابن الزبير وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم فان هؤلا
غلبت عليهم الاضافه الى ابائهم حتى عرفوا بها معرفه الاعلام وان كان لهم اخوه غيرهم لكن عبد الله
من اولاد عمر رضي الله عنه اشتهر حتى صار اذا قيل ابن عمر لا يفهم غيره من اخوته وكذلك عبد الله
بن مسعود اذا قيل ابن مسعود لا يفهم غيره من اخوته وكذلك عبد الله بن الزبير اذا ذكرت ابن الزبير
لا يفهم غيره وكذلك عبد الله بن عباس اذا قيل ابن عباس لا يفهم غيره وقوله او مصحوب ال مثله
بالعقبه فان هذا الاسم قد غلب عليها من دون ساير العقبات المعروفه وذلك كسمع عرف
المتخاطبين فاذا اطلق لا يراد غير تلك العقبه المعروفه عندهم وصارت الالف واللام كالجزء من
اللفظ فانها ثابته فيه في حال الغلبه ولا حظ لها في التعريف لان المعرف هو العلميه
وكذلك النجم للثريا من دون ساير النجوم والدبران والثريا ايضا من الكواكب كالصعق
من اسما الرجال غلب على ذلك الرجل حتى صار علما وهو خويلد بن نوفل وهذه الالف واللام
التي للغلبه لازمه اللفظ ولا تحذف الا في القليل وسياتي التنبيه عليه في اللاتي وهذا
هو الفرق بينها وبين التي للمح الصفه فان تلك انت مخير في اثباتها وحذفها وهذه لازمه كما تبين

وحذف ال ذي ان تناد او تضف اوجب وفي غيرهما قد تنحذف

اشار بقوله ذي الى الالف واللام التي للغلبه وحكم بان حذفها واجب في الندا والاضافه

يعني علامة وحذف ال التي للغلبة اوجبه ان نادتنا واضف فنقول في الندا يا رحمن
والاصل الرحمن فيحذف الالف واللام اذ لا يجمع بينهما وبين الندا الا في لفظ الله خاصة
ومثال ذلك في الاضافة عجبت من صعق لم يريد الصعق وهو الرجل المذكور قبل فيحذف
الالف واللام عند الاضافة اذ لا يجمع بينهما ولذلك اذا اردت ان يضيف الاعشى يقول
اعشاكم ولذلك يقول في النابغة نابغة ذبيان ومثل هذا قول الشاعر • الا ابلغ بني خلف
رسولا • احقًا ان اخطلكم هجاني • اراد الاخطل فحذف منه الالف واللام في الندا والاضافة
واجب هاهنا عند المصنف واما في غير الندا والاضافة فلا يحذف الا قليلا والى هذا اشار بقوله
وفي غيرهما قد ينحذف يعني وفي غير الندا والاضافة فقد يحذف ال المذكوره واذا دخل قد ليُنبه
على القلة قوله رحمه الله **الابتداء** هذا الفصل هو اول الكلام
في المرفوعات وتقديم المصنف المبتدا دليل على انه الاصل عنده في المرفوعات ويحتاج في
هذا الباب الى معرفة امرين المبتدا والابتدا فاما المبتدا فهو اسم مجرد عن العوامل اللفظية   حد المبتدا
غير الزايدة مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر فقولنا اسم يشمل ما كان اسما حقيقة
كزيد قائم وما يصير اسما بالتاويل كقوله تعالى وان تصوموا خير لكم فان تحرف لانها مع الفعل
في تاويل المصدر فالتقدير صيامكم خير لكم وقولنا مجرد عن العوامل اللفظية يحترز من اسم كان
وان واخواتهما والمفعول الاول من باب ظن واخواتها فانها اسما مخبر عنها لكنها لم تتجرد عن
العوامل اللفظية وشرط اللفظية يحترز عن المعنوية لان المبتدا عامله معنوي وقولنا غير
الزايدة يحترز من مثل الباء في بحسبك زيد فان بحسبك مبتدا وان دخلت عليه الباء وهي
عامل لفظي لكنها لا يعتبر لزيادتها وقولنا مخبر عنه يحترز من الاسم قبل التركيب فانه اسم مجرد عن
العوامل اللفظية ولا يقال له مبتدا لانه غير مخبر عنه وقولنا او وصف معطوف على قولنا
اسم في اول الحد والمراد ان المبتدا اسم مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر ليدخل قولنا
اقائم الزيدان فان قائم وصف وهو مبتدا وقد رفع الزيدان على انه فاعل وهو مكتفى به
عن الخبر وهذا الذي يقول النحويون فيه فاعل سد مسد الخبر وسياتي الكلام على هذا واما
الابتدا فهو حال المبتدا التي استحق بها ان يكون مبتدا والله اعلم قوله رحمه الله

مبتدا زيد وعاذر خبر   ان قلت زيد عاذر من اعتذر

هذا البيت مثل به المصنف المبتدا والخبر فقال ان قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدا

والى

والى هذا اشار بقوله مبتدا زيد يعني في المثال الذي ذكره وعاذر خبر المبتدا ومن مفعول
بعاذر واعتذر فعل ماض وفاعله ضمير يعود على من والجملة من الفعل والفاعل صلة
من وليس في هذا البيت سوى المثال واعرابه والنفي يمثل المبتدا عن حده وفي هذا ما
فيه من التقصير في البيان ولا عذر لمن قدر على الوفا فقصر والله اعلم قوله رحمه الله

واول مبتدا والثاني   فاعل اغنى في اسار ذان

لما مثل في البيت المتقدم المبتدا اذا كان اسما ذكر في هذا البيت مثالا للمبتدا اذا كان صفة
ليُنبه بالمثالين على ان المبتدا يكون اسما ويكون صفة والمثال في هذا البيت هو قوله اسار
ذان فسار مبتدا وذان فاعل اغنى به عن الخبر والى هذا اشار بقوله فاول مبتدا يريد
سار والثاني فاعل اغنى يريد ذان وقوله اغنى يعني عن الخبر وذان اسم اشارة للاثنين

وقس وكاستفهام النفي وقد   يجوز نحو فائز اولو الرشد

لما مثل لك المبتدا اذا كان وصفا في البيت المتقدم قال لك في هذا البيت وقس يعني على ذلك
المثال فكل ما كان مثله فاجره مجراه في الاعراب ثم قال وكاستفهام النفي يريد ان النفي
كالاستفهام في وقوع الوصف بعده مبتدا رافعا للفاعل واعلم انه يشترط في الوصف   استفهام
اذا رفع الفاعل ان يتقدمه استفهام كما في قوله اسار ذان او نفي كقولك ما قائم الزيدان
او الاعتماد على ذي خبر كقولك زيد قائم ابواه او على ذي حال كقولك جا ضاحكا زيدا وعلى ذي
وصف كقولك مررت برجل عالم ابوه ولم ينبه المصنف على شي من ذلك الا بالمثال على الاستفهام
في قوله اسار ذان ونبه على النفي بالنص في قوله وكاستفهام النفي ثم قال في بقية البيت ان
الوصف قد يقع مبتدا رافعا للفاعل الساد مسد الخبر من غير استفهام ولا نفي والى ذلك
اشار بقوله وقد يجوز يعني قولك وقد يجوز تنبيه على قلة ذلك ومثله بفائز اولو الرشد ففائز
مبتدا واولو فاعل سد مسد الخبر ولم يعتمد الوصف الذي هو فائز على استفهام ولا نفي
ومنه قول الشاعر • خبير بنو لهب فلا تك ملغيا • مقالة لهبي اذا الطير مرت • فرفع خبير
بالابتدا ورفع به الفاعل الذي هو بنو مع انه لم يتقدمه ما يعتمد عليه من نفي واستفهام
او غيرهما ومثل هذا قليل فيحفظ وان كان جايزا في بعض اللغات ولا يجوز ان يكون الفاعل مبتدا
والصفة خبرا مقدما وسنبين ذلك في البيت الاتي ان شا الله تعالى قوله رحمه الله

والثان مبتدا وذا الوصف خبر   ان في سوى الافراد طبقا استقر

لأنه في البيت المتقدم على أن يشمل أسار ذان يعرب الوصف فيه مبتدأ والثاني فاعل
سد مسد الخبر ونبه في هذا البيت على أنه إن تطابق الوصف مع ما بعده في غير الإفراد أعرب
الثاني مبتدأ وأعرب الوصف خبرًا مقدمًا وإلى إعراب الثاني مبتدأ أشار بقوله والثاني مبتدا
وأبدل همزة مبتدأ ألفًا تسهيلًا ليستقيم له الوزن ثم سقطت الألف لالتقائها مع
التنوين وإلى إعراب الوصف خبرًا مقدمًا أشار بقوله وذا الوصف خبر يعني وهذا الوصف خبر
فذا مبتدأ والوصف صفة له وخبر خبر المبتدأ ثم بين في آخر البيت أن هذا الإعراب المعبر إنما يكون
إذا كان الوصف مطابقًا لما بعده في سوى الإفراد ويعني بسوى الإفراد التثنية والجمع فالفاعل
باستقر ضمير يعود على الوصف وطبقًا منصوب على التمييز أو حال وتقدير الكلام يعرب
الوصف هذا الإعراب الذي ذكرت لك إن استقر الوصف مطابقًا في سوى الإفراد وإن جعلنا
طبقًا تمييزًا كان مميزًا من الفاعل فيكون التقدير إن استقر طبق الوصف في غير الإفراد
ويحتمل أن يكون طبق مرفوعًا بالفاعلية بفعل مقدر والفاعل باستقر ضمير يعود على طبق
فيكون تقدير الكلام على هذا إن استقر طبق في سوى الإفراد استقر وخص ذلك في سوى الإفراد
لأن الوصف لو طابق ما بعده في الإفراد جاز الوجهان أعني أن يكون الوصف مبتدأ وأن
يكون خبرًا مقدمًا فأراد المصنف النص على ما يتعين أن يكون فيه الوصف خبرًا مقدمًا فخص
ذلك بغير الإفراد وهو التثنية والجمع فإذا قلت أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون تعين
أن يكون الوصف في المسألتين خبرًا مقدمًا ولا يجوز أن يكون مبتدأ رافعًا للثاني بالفاعلية
لأنه يكون بمنزلة الفعل والفعل إذا تقدم على فاعله وحّد ولم يثن ولم يجمع وإن كان الفاعل
مثنى أو مجموعًا فلا يجوز أن يكون الزيدان فاعلًا في أقائمان الزيدان كما لا يجوز أن يقول يقوما الزيدان
وكذلك الكلام في أقائمون الزيدون فلا يجوز أن الزيدون فاعلًا كما لا يجوز أن تقول يقومون الزيدون
إلا على لغة أكلوني البراغيث فلو اختلف الوصف وما بعده بأن يكون الوصف مفردًا والثاني
مثنى أو مجموعًا تعين أن يكون الوصف مبتدأ والثاني فاعلًا كما في قوله أسار ذان في البيت
المتقدم ولا يجوز أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا والثاني مبتدأ لعدم مطابقة الخبر المبتدأ إذ
لا يجوز أن يكون مثنى أو مجموعًا والخبر مفرد وضابط هذه المسألة في تقديم الوصف أن الوصف
إن خالف ما بعده بأن كان مفردًا وما بعده مثنى أو مجموعًا تعين أن يكون مبتدأ وما بعده
فاعل سد مسد الخبر ولا يجوز أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا وإن طابق الوصف مع ما بعده

فان

فإن كانت المطابقة في الإفراد جاز أن يكون الوصف مبتدأ وخبرًا مقدمًا وإن تطابقا في غير الإفراد
تعين أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا ورفعوا مبتدأ بالابتدا   كذاك رفع خبر بالمبتدا   هذا البيت
نبه فيه على الرافع للمبتدأ والخبر اعلم أن النحويين اختلفوا في ذلك فمنهم من جعل الابتداء
هو الرافع للمبتدأ والمبتدأ هو الرافع للخبر فيكون على هذا عامل الخبر لفظيًا وعامل المبتدأ
معنويًا ومنهم من ذهب إلى أن الابتداء رفع المبتدأ والخبر فيكون عاملهما معًا معنويًا
وضعف هذا القول بأن العامل اللفظي على قوته لا يعمل رفعين فكيف يعملهما الابتداء الذي
هو معنوي والقولان للبصريين وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ
فيكون عاملهما معًا لفظيًا ويرد ذلك بأن الخبر يرفع الفاعل في نحو زيد قائم فيلزم على هذا
أن يكون قد عمل رفعين في الفاعل والمبتدأ وذلك لا يقوى عليه الفعل الذي هو أقوى العوامل
فكيف المشبه به واختار المصنف القول الأول وهو قول الجمهور فأشار إلى أن الابتداء هو الرافع
للمبتدأ بقوله ورفعوا مبتدأ بالابتدا وقصر الابتدا للضرورة وأشار إلى أن رافع الخبر هو المبتدأ
بقوله كذاك رفع خبر بالمبتدا فالتشبيه بقوله كذاك في الرفع لا في الرافع لأن رافع المبتدأ
عنده خلاف رافع الخبر ولا يصح التشبيه في ذلك وسهل همزة المبتدأ في آخر البيت لاستقامة النظم

والخبر الجزء المتم الفائده   كالله بر والأيادي شاهده

هذا البيت عرف فيه خبر المبتدأ فذكر أنه الجزء المتم للفائدة فإذا قلت زيد قائم فقائم هو
الخبر لأنه جزء الكلام الذي به تمت فائدته فالألف واللام في قوله والخبر للعهد ثم مثل الخبر بقوله
بر وشاهده من قوله الله بر والأيادي شاهده والخبر في كلا المثالين مفرد   قوله رحمه الله

ومفردًا يأتي ويأتي جمله   حاوية معنى الذي سيقت له

لما فرغ من تعريف الخبر شرع في تقسيمه فذكر أن الخبر يأتي مفردًا ويأتي جملة فمثاله مفردًا زيد قائم
ومثاله جملة زيد قام أبوه ثم شرط في الجملة أن تكون حاوية معنى الذي سيقت له يعني بالذي سيقت
له المبتدأ لأنها إنما سيقت لأجل المبتدأ فقوله حاوية صفة لجملة ومراده باحتوائها معنى ما
سيقت له التنبيه على الرابط بين الجملة والمبتدأ واعلم أن كل جملة تقع خبرًا فلا بد فيها من
رابط بينها وبين المبتدأ وإلا تنافر الكلام ولا يصح أن تقول زيد قام عمرو إذ ليس في الجملة رابط بينها
وبين المبتدأ   وإن تكن إياه معنى اكتفى   بها كنطقي الله حسبي وكفى   اعلم أن الرابط
بين المبتدأ والخبر يكون أحد أشياء إما ضميرًا منطوقًا به في الجملة كقولك زيد قام أبوه أو مقدرًا نحو

قولك السمن منوان بدرهم اي منوان منه فحذف مثل هذا الحذف الرابط لانه معلوم مقرر وكذلك
قولهم البر قفيزان بدرهم اي قفيزان منه واما اعادة لفظ المبتدأ في الجملة كقوله تعالى الحاقة
ما الحاقة واما ان تكون الجملة هي نفس المبتدأ كقولك الذي قوله لا حول ولا قوة الا بالله وقولي
حسبي الله وقد نبه المصنف على هذا الاخير بقوله في هذا البيت وان تكن اياه معنى اكتفى
بها يعني وان تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى اكتفى بها ولم يحتج لها الى ضمير رابط ثم مثل المصنف
بقوله نطقي الله حسبي فنطقي مبتدأ والله مبتدأ ثان وحسبي خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر
المبتدأ الاول ولم يحتج الى ضمير يعود الى المبتدأ لان الله حسبي هو عين المنطوق به فالجملة
هي المبتدأ في المعنى وقوله وكفى فعل ماض والفاعل فيه ضمير يعود على الله   قوله رحمه الله

والمفرد الجامد فارغ وان   يشتق فهو ذو ضمير مستكن

لما فرغ من الخبر اذا كان جملة شرع يتكلم عليه اذا كان مفردا فذكر ان المفرد قسمان جامد ومشتق
فما كان جامدا فهو فارغ من الضمير اي خال وما كان مشتقا فهو متحمل للضمير والى فراغ الجامد
من الضمير اشار بقوله والمفرد الجامد فارغ يعني من الضمير والى تحمل المشتق الضمير اشار بقوله
وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن اي صاحب ضمير ومستكن صفة لضمير وهو اسم فاعل من استكن
وهو استفعل من كن في البيت اذا اختبأ فيه فمثال الخبر المفرد الجامد قولك زيد اخوك فاخوك خبر
مفرد جامد لا ضمير فيه ومثال المشتق زيد قائم ففي قائم ضمير يجب استتاره   قوله

وابرزنه مطلقا حيث تلا   ما ليس معناه له محصلا

تكلم المصنف في هذا البيت على الضمير الرابط اين يجب ابرازه فقال وابرزنه مطلقا اي سواء خيف
اللبس او لم يخف ثم قال حيث تلا يعني حيث تلا الخبر ثم قال ما ليس معناه له محصلا يعني اذا تلا الخبر
مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ اي واقعا منه ففاعل تلا ضمير الخبر وما مفعول
تلا وعني به المبتدأ ومعناه اسم ليس والضمير في معناه عائد الى الخبر والضمير في له عائد على ما
ومحصلا خبر ليس وليس الى اخر البيت صلة ما ومثال ذلك اذا خيف اللبس قولنا زيد عمرو ضاربه
هو فزيد مبتدأ وعمرو مبتدأ ثان وضاربه خبر عن عمرو وقد تلا هذا الخبر عمرو وليس معناه
صادرا من عمرو وانما الضارب زيد وفي ضارب ضميران احدهما الهاء وهو مخفوض بالاضافة
عائد الى عمرو والاخر فاعل وهو عائد الى زيد وقد كان حقه ان يستتر ولكن لما تلا الخبر مبتدأ
ليس معنى الخبر صادرا من ذلك المبتدأ احتيج الى ابراز الضمير وهو قولنا هو وقد كان حقه ان يستكن

في ضارب حتى يستتر كما قدمنا ولكنا ابرزناه لما خفنا ان يلتبس على السامع فيعتقد ان
عمرا هو الضارب ومثاله اذا لم يخف اللبس زيد الفرس راكبه هو فراكبه خبر عن الفرس ومعنى
هذا الخبر ليس صادرا عن الفرس وانما الراكب زيد وقد ابرزنا الضمير مع امن اللبس اذ لا يتوهم
احد ان الفرس يكون راكبا ولكن اردنا ان يجري الخبر الجاري على غير من هو له على طريقة واحدة
وهذا مذهب البصريين لا يختلفون في ذلك وذهب الكوفيون الى ابراز ذلك مع خوف اللبس
واستتاره عند امن اللبس وان جرى الوصف على غير من هو له ويشهد لهم بذلك قول الشاعر
قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت   بكنه ذلك عدنان وقحطان   وموضع الشاهد بانوها
وهو جمع بان والهاء عائدة على ذرى وفي بانوها ضمير مرفوع بالفاعلية عائد الى القوم فكان
حقه على مذهب البصريين ان يبرز لان بانوها قد جرى على ذرى وليس لها وانما البانون هم
القوم فكان حقه ان يقول بانوها هم ورأى الكوفيون ان اللبس ههنا مرتفع فلا حاجة لابراز
الضمير اذ لا يتوهم ان تكون الذرى هي البانية وهي جمع ذروة والذروة اعلى الشيء وهي المبنية
والبانون هم القوم ولا يخفى ذلك فقد امن اللبس والبصريون يجعلون استتار الضمير ههنا شاذا
لا يقاس عليه ومذهب البصريين اقيس بدليل حذف الهمزة من نكرم وتكرم ويكرم اذ الاصل نؤكرم
ولا موجب لحذف الهمزة ههنا وانما كان الموجب في أؤكرم اذ يستثقل اجتماع الهمزتين فارادوا
ان يكون الجميع محلا واحدا فحذفوها مع جميع حروف المضارعة وان لم يكن الموجب الا في واحد
وهذا نظير ما فعله البصريون في طرد القاعدة في ابراز الضمير حيث الوصف جار على غير من هو له مطلقا
ولهذا نظائر كثيرة يشهد بصحتها القياس في ذلك والله الموفق للصواب   قوله رحمه الله تعالى

واخبروا بظرف او بحرف جر   ناوين معنى كائن او استقر

لما ذكر المصنف ان الخبر يكون مفردا وجملة وذكر حكمهما في الرابط اتبع ذلك بمسئلة يحتمل ان يكون
الخبر جملة ومفردا وهي ان الخبر قد يكون ظرفا او مجرورا والى هذا اشار بقوله واخبروا بظرف او
بحرف جر فمثال الاخبار بالظرف زيد عندك ومثال الاخبار بالمجرور الحمد لله وانما يصح الاخبار
بهما لانهما متعلقان بما يصلح خبرا عن المبتدأ فاذا قلت زيد في الدار وعندك كان التقدير
زيد مستقر في الدار ومستقر عندك فمستقر صالح للاخبار به عن زيد وفي الدار وعندك
متعلق به ولكن حذف واقيم الظرف والمجرور مقامه ولا يجوز اظهاره وقد اشار المصنف الى
ان الظرف والمجرور اذا كانا خبرا تعلقا بمحذوف وهو قوله ناوين معنى كائن او استقر فنبه بقوله

ثابت يعني مقدر بين وهو حال من الضمير في قوله واخبروا بظرف كائنا واستقر تنبيه على
ان لك ان تقدر ايهما شئت اما معنى الكون او معنى الاستقرار وقال كائنا وهو اسم فاعل وقال
ثانيا استقر وهو فعل ماض تنبيها على انه يجوز تعلق الظرف والمجرور في الخبر بمستقر او كائن
فيكون الخبر مفردا او باستقر او كان فيكون الخبر جملة والاول اولى لان الظرف والمجرور قد يقع
في موضع لا يصلح فيه الفعل كقوله تعالى اذا لهم مكر في اياتنا لان اذا هنا للمفاجاة ولا يصح ان
يقع بعد اذا التي للمفاجاة فعل فتعين ان يكون المقدر اذا مستقر لهم مكر وكذلك بعد اما بفتح
الهمزة كقولك اما في الدار فزيد فيتعين هنا ان يكون المقدر اما مستقر في الدار فزيد ولا
يجوز تقدير استقر لانه لا يفصل بين اما وبين الفا بفعل الا ان يكون الفعل شرطا مع عدم ذكر
المشروط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم ففصل بين اما وبين الفا بفعل
الشرط دون ذكر المشروط فتبين من هذا رجحان تقدير اسم الفاعل اذ هو الصالح في كل موضع

ولا يكون اسم زمان خبرا   عن جثة وان يفد فاخبرا

هذا البيت نبه فيه المصنف على مسالة تتعلق بما في البيت المتقدم وذلك انه لما ذكر قبل ان الخبر
يكون ظرفا والظرف يكون زمانا ومكانا فمقتضى كلامه في البيت المتقدم ان كل مبتدا يصح الاخبار
عنه بظرف الزمان جثة كان او غيرها وليس كذلك فاحتاج الى تقييده فذكر في هذا البيت ان ظرف
الزمان لا يكون خبرا عن جثة وانما يكون خبرا عن المعاني فتقول سفرنا يوم الخميس واجتماعنا غدا
لان السفر والاجتماع معنيان ولا يصح ان تقول زيد غدا هذه هي القاعدة وذهب المصنف الى
ان ظرف الزمان قد يخبر به عن الجثة اذا حصلت الفايدة ونبه على ذلك بقوله وان يفد فاخبرا اي
وان تفد الخبر عن الجثة بظرف الزمان فاخبر به وذلك اصله فاخبرن بنون التوكيد الخفيفة فلما
وقف عليها ابدلها الفا ومثال ظرف الزمان اذا وقع خبرا عن جثة مفيدا قولهم الرطب في تموز
فقد حصل ههنا الفايدة لان الرطب صار ههنا بمنزلة اسم المعنى لانه يقع في وقت دون
وقت وهذا عند الجمهور على حذف مضاف تقديره دخول الرطب او مجي الرطب في تموز
وكذلك يتاول ما جاء من نحو هذا كقولهم الهلال الليلة اي ظهور الهلال الليلة قوله

ولا يجوز الابتدا بالنكره   ما لم تفد كعند زيد نمره
وهل فتى فيكم فما خل لنا   ورجل من الكرام عندنا
ورغبة في الخير خير وعمل   بر يزين وليقس ما لم يقل

اعلم ان شرط المبتدا ان يكون معرفة لانه مخبر عنه اذ لا يفيد الاخبار الا اذا كان عن معين
معروف فلو وقع نكرة لكان مجهولا والاخبار عن المجهول لا يفيد وقد اشار المصنف الى
هذا بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكره ثم قال ما لم تفد يعني ان الابتدا بالنكرة اذا افاد جاز
فتقدير كلامه ما لم تفد فلا يجوز وان افادت جاز وانما تاتي ذلك اذا تخصصت النكرة بوجه
من وجوه التخصيص حتى تفيد الاخبار عنها فمن وجوه التخصيص ان يتقدم الخبر في ظرف
واليه اشار بقوله عند زيد نمره فجعل المبتدا نكرة واخبر عنه بظرف مقدم لينبه على جواز
مثل هذا وكذلك لو تقدم الخبر في المجرور كقولك في الدار رجل واكتفى المصنف بالتمثيل للظرف عن
المجرور اذ حكمهما واحد ومن وجوه التخصيص ان تعتمد النكرة على استفهام وقد اشار اليه
المصنف بقوله وهل فتى فيكم ومنها ان تعتمد على نفي وقد اشار اليه بقوله فما خل لنا ومنها
ان تكون النكرة موصوفة كقوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك وقد اشار المصنف اليه
بقوله ورجل من الكرام عندنا فمن الكرام في موضع صفة لرجل ومنها ان يتعلق بالنكرة معمول
لها وقد اشار المصنف الى هذا بقوله ورغبة في الخير خير ففي الخير متعلق برغبة فساغ الابتدا
بها لتخصصها بما تعلق بها ومنها ان تقع النكرة مضافة الى نكرة فتتخصص وان لم تتعرف
وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وعمل بر يزين فعمل مضاف الى بر وهما نكرتان فحصل التخصيص
بالاضافة ثم قال المصنف وليقس ما لم يقل يعني وقس على هذا الذي قلت لك ما لم اقله لك
يريد انه حيث تخصصت النكرة بوجه غير الوجه الذي ذكرت لك جاز الابتدا بالنكرة قياسا على
ما ذكرته لك فمن الوجوه غير ما ذكر ان يكون في المبتدا معنى التفصيل كقول الشاعر • فيوم علينا
ويوم لنا • ويوم نساء ويوم نسر ومنها اذا كان في النكرة معنى الدعا كقوله تعالى ويل للمطففين
ومنها اذا كان في النكرة معنى التعجب كقوله عجب لزيد وعمت عموما شاملا كقوله تعالى
وكل نواط المن ومنها ان يكون الكلام في معنى كلام اخر كقولهم شر اهر ذا ناب فهذا الكلام
في معنى ما اهر ذا ناب الا شر وكذلك قولهم شي جاء بك اي ما جاء بك الا شي وكذلك اذا كان
المبتدا اسم شرط كقوله من يرمني ارمه وكذلك اذا كان المبتدا اسم استفهام فضابط هذا
حصول الفايدة فحيث حصلت الفايدة صح الابتدا بالنكرة وجميع ما يذكرونه مندرج
تحت هذا الشرط اعني حصول الفايدة اذ هو المقصود وهو الذي اشترطه سيبويه ولم
يتعرض لشي مما ذكروه لانه راى انه داخل تحت هذا الشرط والله اعلم قوله رحمه الله

والاصل في الاخبار ان تؤخرا   وجوزوا التقديم اذ لا ضررا

نبه المصنف في هذا البيت على رتبة الخبر ويفهم منه رتبة المبتدا فذكر ان الاصل في الاخبار
ان تؤخر فيفهم منه ان الاصل في المبتدا ان يتقدم ثم قال وجوزوا التقديم اذ لا ضررا اعني يجوز
تقديم الخبر على المبتدا اذا لم يكن ضرر في تقديمه والله اعلم   قوله رحمه الله

فامنعه حين يستوي الجزآن   عرفا ونكرا عادمي بيان

لما جعل جواز تقديم الخبر مرتبا على عدم الضرر في التقديم اخذ يتكلم على ذلك حيث يمتنع التقديم
للضرر الحاصل فيه فقال فامنعه حين يستوي الجزآن يعني فامنع التقديم ويعني بالجزين المبتدا
والخبر وقوله عرفا ونكرا يعني يستويان في التعريف والتنكير عرفا حال من الجزآن وهو مصدر
وقع موقع الحال ولهذا لم يثنه وان كان حالا من مثنى وقوله عادمي بيان يعني حين يستوي الجزان
في التعريف والتنكير في حال عدم البيان للمبتدا منهما والخبر فعادمي حال من الجزان ومثال استوائهما
في التعريف زيد اخوك فلا يجوز ههنا التقديم لانهما معرفتان فلو قدمنا وقلنا اخوك زيد
لم يعلم هل اخوك خبر قدم ام لا اذ هو صالح لان يكون مبتدا ومثال استوائهما في التنكير قولك
افضل منك افضل من زيد فلا يجوز ههنا ان يقدم الخبر لاستوائهما في التنكير فلو قدمنا الخبر
لم يعلم هل هو خبر مقدم ام لا اذ هو صالح للابتدا وليس اللفظ الاخر احق منه بذلك والضرر الحاصل
في التقديم في المثالين هو ما نبهنا عليه من جهل المبتدا والخبر عند التقديم فلو حصلت قرينة
بيانية جاز التقديم وان تساويا في التعريف والتنكير كقولك ابو يوسف ابو حنيفة يعني مثل
ابي حنيفة فهنا يجوز تقديم الخبر وان استويا في التعريف فتقول ابو حنيفة ابو يوسف لانك
تعلم ان المراد تشبيه ابي يوسف بابي حنيفة فابو حنيفة وان تقدم فمعلوم انه الخبر لانه
المشبه به فالقرينة مميزة سواء تقدم او تاخر لان القاعدة تشبيه الاضعف بالاقوى الا
ترى الى قول الشاعر حكت الغصون جمال قدك فانثنت * والفضل للمحكي لا للحاكي ومن مواضع
القرينة المبينة قول الشاعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا * بنوهن ابناء الرجال الاباعد فالمراد
بنو ابنائنا مثل بنينا فقدم الخبر لانه يعلم من المعنى ان المراد تشبيه بني ابنائهم ببنيهم فالخبر
معلوم سواء تقدم او تاخر وان استوى هو والمبتدا في التعريف   قوله رحمه الله

كذا اذا ما الفعل كان الخبرا   او قصد استعماله منحصرا

هذا البيت ذكر فيه المصنف نوعين من انواع الخبر الذي لا يجوز تقديمه الاول اذا كان الفعل خبرا

واليه

واليه اشار بقوله كذا اذا ما الفعل كان خبرا واطلق فمقتضى كلامه ان كل فعل وقع
خبرا يمتنع تقديمه وليس كذلك بل يشترط ان يكون المبتدا مفردا والفعل الواقع في الخبر
مسندا الى ضمير مرفوع متصل عائد الى المبتدا كقولك زيد قام فههنا لا يجوز تقديم الخبر لانك
لو قدمت فقلت قام زيد لتوهم ارتفاع زيد فاعلا بقام فيبطل كونه مبتدا فيحصل الضرر ببطلان
المعنى الاول من الابتدا فلو كان المبتدا مفردا والفعل الواقع في الخبر مسندا الى ظاهر جاز التقديم
كقولك زيد قام ابوه فلك ان تقول قام ابوه زيد فيعلم ان الجملة الخبر اذ المبتدا معلوم وان تاخر
فلا ضرر وكذلك لو كان المبتدا مثنى او مجموعا والفعل الواقع في الخبر مسند لضمير المبتدا نحو
اخواك قاما واخوتك قاموا فههنا ايضا يجوز التقديم فتقول قاما اخواك وقاموا اخوتك
اذ الفعل قد اخذ فاعله وهو ضمير التثنية والجمع فيعلم ان اخواك واخوتك مبتدا وان تاخر الا على
لغة اكلوني البراغيث فيكونان فاعلين فعلى هذه اللغة لا يجوز التقديم في مثل هذا وكذلك
لو كان الضمير منصوبا كزيد ضربته او منفصلا كزيد ما قام الا هو جاز تقديم جملة الخبر واما
النوع الثاني من النوعين المذكورين في البيت فهو اذا كان الخبر منحصرا فلا يجوز تقديمه ومعنى
الانحصار ههنا اذا قلت زيد كاتب وتوهم له الغير اخبارا غير ذلك كانه طبيب وشاعر ونحوهما
فتريد اثبات انحصار الخبر عنه في شي واحد وهو الكتابة مثلا فتقول انما زيد كاتب اي ليس له خبر من
الاخبار الا كونه كاتبا وكذلك لو اخبر عنه بشاعر مثلا وهو ليس كذلك فتريد تحصير الخبر
الذي هو ثابت له فتقول انما زيد ناثر اي ليس بشاعر ولا يلزم من انه شاعر ولا يجوز ههنا ان يقدم
الخبر على المثالين المذكورين لانك لو قدمته لتغير المعنى ويتوهم انحصار الخبر في المبتدا كما لو قلت
انما الكاتب زيد فيصير المعنى ان الكتابة منحصرة في زيد ولا يحسنها غيره ويحتمل ان يكون له
صفات غيرها وكان المعنى مع التاخير انه ليس صفة الا الكتابة ويحتمل ان يكون صفة لغيره
فقد تبين لك تغير المعنى مع التقديم وقد اشار المصنف الى هذا بقوله او قصد استعماله
منحصرا يعني او قصد استعمال الخبر منحصرا فلا يجوز تقديمه وسواء كان الحصر بانما او بالا
بعد النفي وذلك بين من اطلاق المصنف وقد شذ تقديم الخبر المحصور بالا بعد النفي في
قول الشاعر فيا رب هل الا بك النصر يرتجى * عليهم وهل الا عليك المعول فان الاصل
فيا رب هل النصر يرتجى الا بك وهل المعول الا عليك ونعم المولى ونعم النصير قوله

او كان مسندا لذي لام ابتدا   او لازم الصدر كمن لي منجدا

هذا البيت ذكر فيه المصنف ايضا نوعين من الخبر الذي لا يجوز تقديمه النوع الاول ان يكون
الخبر مسندا الى مبتدا دخل عليه لام الابتداء كقولك لزيد قائم فلا يجوز ان يقول قائم لزيد
لان لام الابتداء مستحقة للصدر فلا يتقدم عليها شي والى هذا اشار المصنف بقوله او كان
مسندا لذي لام ابتدا يعني وكان الخبر مسندا للمبتدا ذي لام ابتدا اي صاحب لام ابتدا وقصر
لفظه ابتدا للضرورة الثاني من النوعين المذكورين في البيت ان يكون الخبر مسندا لما لزم الصدر بنفسه
مثل ان يكون اسم استفهام او شرط فلا يجوز تقديم الخبر لان المبتدا حينئذ يكون مستحقا للصدر فلا يجوز
تقديم شي عليه وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله او لازم الصدر فقوله او لازم معطوف على
قوله لذي فهو مخفوض وتقدير كلامه او كان الخبر مسندا لذي لام ابتدا او للازم الصدر ثم مثل
لازم الصدر بقوله من لي منجدا فمن اسم استفهام مبتدا وهو من ادوات الصدور ولي جار ومجرور
في موضع الخبر ومنجدا منصوب على الحال فلا يجوز ان يتقدم الخبر فيقول لي منجدا من قوله

ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر

لما فرغ المصنف من الكلام على ما يمتنع فيه تقديم الخبر شرع يتكلم فيما يلزم فيه تقديم الخبر فذكر
مثالين الاول قوله عندي درهم وهي جملة من مبتدا وخبر المبتدا فيها نكرة وهو درهم والخبر عندي
وهو مقدم وبتقدم الخبر في الظرف ساغ الابتدا بالنكرة فلو اخر الخبر لم يصح ان يجعل الدرهم مبتدا
لانه نكرة ولا مسوغ له فوجب ان يتقدم الخبر ليصح الابتدا بالنكرة وهكذا كل موضع يكون الخبر
فيه ظرفا والمبتدا نكرة لا مسوغ للابتدا بها وجب تقديم الخبر ليسوغ الابتدا بالنكرة ثم ذكر
مثالا ثانيا وهو قوله لي وطر فوطر مبتدا نكرة وخبره لي الجار والمجرور وبتقديمه ساغ الابتدا
بالنكرة فوجب تقديمه كالخبر في المثال المتقدم اذ لو تاخر لبطل تسويغ الابتدا بالنكرة وقد
اشار المصنف الى لزوم تقديم الخبر في المثالين المذكورين بقوله ملتزم فيه تقدم الخبر يعني في نحو
هذين المثالين فنحو مبتدا وملتزم خبره وقال ونحو ليدخل المثالان المذكوران وما اشبههما مما
كان فيه تقديم الخبر مسوغا للابتدا وقوله تقدم مفعول لم يسم فاعله لملتزم لانه اسم مفعول وهو
بفتح الزاي كذا اذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر هذا البيت ذكر المصنف
فيه ايضا نوعا مما يلزم فيه تقديم الخبر وهو اذا عاد على الخبر مضمر من المبتدا كقولك عند زيد
غلامه فيلزم هنا التقديم لانك لو اخرت الخبر فقلت غلامه عند زيد لعاد الضمير الذي في غلامه
على ما بعده لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في مواضع ليس هذا منها وقد اشار المصنف الى ما ذكرنا

بقوله

بقوله كذا اذا عاد عليه مضمر البيت فقوله كذا اشارة الى ما في البيت المتقدم من المثالين المذكورين
يعني كذا الحكم اذا عاد على الخبر مضمر مما به عنه مبينا يخبر يعني من المبتدا والضمير في به عائد الى
الخبر ومبينا منصوب على الحال من الضمير في به وبه متعلق بيخبر وتقدير الكلام من المبتدا الذي يخبر
عنه بالخبر في حال كونه مبينا عنه كذا اذا يستوجب التصديرا كاين من علمته نصيرا هذا البيت
ذكر فيه ايضا نوعا اخر من الخبر اللازم التقدم وهو اذا كان من ادوات الصدور مثل ان يكون اسم
استفهام وقد اشار الى ذلك بقوله كذا اذا يستوجب التصديرا يعني كذلك الحكم في لزوم تقديم الخبر
اذا يستوجب الخبر التصدير ثم مثله بقوله كاين من علمته نصيرا فمن اسم موصول مبتدا واين خبر عنه
لازم التقديم لان لفظ اين هنا يراد بها الاستفهام وادوات الاستفهام لها صدر الكلام فلا
يجوز تاخير الخبر هنا وكذلك قولنا كيف زيد وكذلك لو اقترن بالخبر اداة الاستفهام كقولك افي
الدار زيد وخبر المحصور قدم ابدا كما لنا الا اتباع احمدا ذكر المصنف ايضا في هذا
البيت نوعا من الخبر اللازم التقدم وهو اذا كان الخبر محصورا والى هذا اشار بقوله وخبر المحصور
قدم ابدا الخبر مفعول مقدم بقوله قدم وتقدير كلامه قدم خبر المبتدا المحصور ابدا وابدا
منصوب على الحال ثم مثل المبتدا المحصور بقوله ما لنا الا اتباع احمد فالمبتدا ههنا هو
اتباع احمد وهو محصور بالا بعد نفي وحرف النفي هو ما ولنا هو الخبر فقدم لانه خبر
مبتدا محصور وعنى باحمد هنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وههنا انتهى كلام المصنف
في لزوم تاخر المبتدا او لزوم تقدمه فذكر في لزوم تاخره شروطا وفي لزوم تقدمه شروطا فاذا
عدمت تلك الشروط كنت بالخيار في تقديم الخبر وتاخيره الا ان الاصل تقديم المبتدا وتاخير
الخبر قوله وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد بعد من عندكما ذكر المصنف
في هذا البيت جواز حذف الخبر وانما يجوز اذا دل عليه دليل بحيث يكون معلوما وقد اشار
الى ذلك بقوله وحذف ما يعلم جائز يريد وحذف ما يعلم من الاخبار ثم مثله بقوله
زيد اذا قال قائل من عندكما يريد زيد عندنا فحذف الخبر الذي هو عندنا لانه
معلوم من قول السائل اذ الجواب يكون مطابقا للسؤال وما في قوله كما مصدرية وهي
مع الفعل بتاويل المصدر في التقدير كقولك زيد وقوله بعد من عندكما يعني بعد قول
السائل من عندكما وقد كان حقه ان يقول كما تقولان زيد لانه وقع السؤال خطابا
لمثنى فينبغي ان يكون المجيب مثنى ايضا لانه المسؤول لكن يحتمل ان يكون احد المسؤولين اجاب

وسكت الآخر **وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغني عنه إذ عرف** لما ذكر المصنف جواز حذف الخبر عقبه في هذا البيت بجواز حذف المبتدأ وهو جائز إذا دل عليه دليل وقد نبه المصنف على ذلك بقوله وفي جواب كيف زيد قل دنف يعني إذا سألك أحد كيف زيد فقل في جوابه دنف بريد زيد دنف فتحذف زيدًا وهو المبتدأ لأنه معلوم من السؤال وقد نبه المصنف على أنه إنما حذف لأنه معروف بقوله فزيد استغني عنه إذ عرف والحاصل من هذا البيت والذي قبله جواز حذف الخبر وحذف المبتدأ وقد يحذف الخبر والمبتدأ معًا كقوله تعالى واللائي لم يحضن أي فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدأ والخبر وكقوله تعالى فصبر جميل وهذا الذي تقدم كله حذف على جهة الجواز والله أعلم بالصواب قوله رحمه الله

وبعد لولا غالبًا حذف الخبر حتم وفي نص يمين ذا استقر

لما فرغ المصنف من الكلام على الحذف جوازًا أعقبه بالكلام على الحذف وجوبًا وشرع في هذا البيت يتكلم على حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا وجوبًا وفي حذف خبر المبتدأ الذي هو يمين بالنص واعلم أن المراد هنا بلولا التي تكون حرف امتناع وهي على قسمين قسم يمتنع فيه جوابها لمجرد وجود المبتدأ الواقع بعدها فإذا قلت لولا زيد لأعطيتك فمنع الإعطاء هو مجرد وجود زيد بنفسه وهذا القسم هو الغالب فيها وقسم يكون امتناع جوابها بالنسبة الخبر إلى المبتدأ الواقع بعدها وهذا القسم قليل فالقسم الأول يجب فيه حذف الخبر والقسم الثاني إن لم يدل دليل على الخبر أظهر وإن دل عليه دليل فأنت بالخيار هذه طريقة المصنف في هذا والجمهور يلتزمون حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا إلا مساعة مطلقًا فقول المصنف وبعد لولا غالبًا يعني وبعد المبتدأ الواقع بعد لولا وغالبًا إشارة إلى القسم الثالث في لولا كما بيناه وقوله حتم أي واجب فتقدير كلامه وحذف الخبر الواقع بعد لولا حتم في القسم الغالب منها وترك القسم الآخر وهو غير الغالب مسكوتًا عنه والمأخوذ من كلامه جواز إظهار الخبر في غير القسم الغالب حيث خص الوجوب بالقسم الغالب وهو مذهبه المنصوص في كتبه كقوله صلى الله عليه وسلم مخاطبًا لعائشة لولا قومك حديث عهدهم بكفر فأظهر الخبر وهو حديث عهدهم فالمصنف رحمه الله يرى أن إظهارها ههنا جائز مقيس إذ هو عنده من قسم لولا الذي ليس بغالب لأن امتناع الجواب مرتب على نسبة حداثة الكفر إلى القوم لا لنفس القوم ثم قال وفي نص يمين ذا استقر أشار بذا إلى حتم حذف الخبر وقال في نص

يمين ليحترز مما ليس بيمين بالنص كقولهم عهد الله لأتركن الشقد بر على عهد الله فحذف الخبر هنا جائز لا واجب وإنما يجب فيما هو يمين نصًا كقولك لعمر الله لأفعلن تقديره لعمر الله قسمي ولا يجوز إظهار الخبر هنا فلذلك عين المصنف بنص اليمين ليحترز مما ليس يمين بالنص كما مثلنا قبل ومعنى قوله استقر ثبت والضمير فيه يعود على ذا فتقدير كلامه وفي نص يمين استقر هذا الحكم قوله رحمه الله

وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع

هذا البيت ذكر فيه أيضًا موضعًا من المواضع التي يجب فيها حذف الخبر وهو ما إذا كان الخبر واقعًا بعد واو ويفهم منها معنى مع وإلى هذا أشار المصنف بقوله وبعد واو عينت مفهوم مع يعني يجب حذف الخبر بعد واو عينت مفهوم مع ومثله بقوله كل صانع وما صنع تقديره كل صانع وما صنع مقرونان فحذف الخبر وجوبًا للعلم به لأن الواو بمعنى مع نعطه تدل على ما سكت عنه فلا يجوز الجمع بين النائب والمنوب عنه وكذلك كل رجل وضيعته فلو كانت الواو يفهم الجمع ولا يفهم المعية لم يكن لها هذا الحكم في وجوب الحذف كقولك زيد وعمرو قائمان فلا يجوز حذف الخبر إذ لا دليل عليه فلهذا شرط المصنف في الواو مفهوم مع ويشهد لإظهار الخبر بعد الواو التي لا يفهم معنى مع قول الشاعر تمنوا لي الموت الذي يدرك الفتى وكل امرئ والموت يلتقيان فيلتقيان في موضع الخبر فأظهر مع وجود الواو ولأنها لا يفهم معنى مع وإنما المراد أن كل فتى يجتمع هو والموت قوله

وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد أضمرا

هذا البيت ذكر فيه المصنف أيضًا موضعًا من المواضع التي يجب فيها حذف الخبر وهو قبل حال لا يصلح أن يكون خبرًا عن المبتدأ الذي حذف خبره وإلى هذا أشار المصنف بقوله عن الذي خبره قد أضمرا يعني عن المبتدأ الذي خبره قد أضمر فقيد وجوب حذف الخبر بكون الحال لا يصلح خبرًا عن المبتدأ نبه بذلك على أنه إذا جاز أن يكون الحال خبرًا عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر ومن ذلك قول علي رضي الله عنه ونحن عصبة فنصب عصبة على الحال وحذف الخبر تقديره ونحن نكون عصبة أو نرى عصبة من رواية العين وهذا الحذف جائز فلو شئت أظهرت الخبر وحكى الأخفش زيد قائمًا فنصبه قائم على الحال والخبر محذوف جوازًا وكذا لك خرجت فإذا زيد جالسًا بنصب جالس قوله

كضربي العبد مسيئًا وأتم تبييني الحق منوطًا بالحكم

لما ذكر المصنف وجوب حذف الخبر قبل الحال التي لا تصلح أن تكون خبرًا مثله في هذا البيت المثال الأول قوله ضربي العبد مسيئًا فضربي مبتدأ والعبد مفعول بالمبتدأ لأنه مصدر ومسيئًا منصوب

على الحال من الضمير في كان المحذوفة في الخبر وتقدير الكلام ضربي العبد اذا كان مسيئا فهذه الجملة
المحذوفة هي الخبر وكان المحذوفة تامة ومسيئا حال من فاعلها وهو ضمير عائد على العبد
وسدت هذه الحال مسد الخبر المحذوف وحده وحوّلنا لان الحال لا تصلح ان تكون خبرا عن
المبتدا وانما جعلنا كان المحذوفة تامة ومسيئا حالا ولم نجعلها ناقصة والمسيء خبرها لان هذه
الحال لم تسمع من العرب معرفة في مثل هذا المكان فدل ذلك على انها عندهم حال لان التنكير لازم
الا في الحال ولو كانت خبرا لجاءت معرفة في بعض الاحيان وايضا فانها قد جاءت جملة وادخلوا
عليها الواو التي للحال ولو كانت خبرا لما فعلوا ذلك اذ لا يفصل بين الخبر وبين ذي الخبر بالواو
ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد التقدير اقرب ما
يكون العبد من ربه اذا كان وهو ساجد ومنع الفراء ان تكون هذه الحال فعلا مضارعا واجازه
سيبويه وانشد على ذلك قول الشاعر ورأي عيني الفتى اباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا
التقدير ورأي عيني الفتى اباك اذا كان يعطي الجزيل فوضع الحال السادة مسد الخبر للمبتدا الذي
هو رأي فعلا مضارعا وهو يعطي وعيني الفتى تثنية حذف نونها للاضافة واما المثال
الثاني مما مثل به المصنف هذه الحال فهو قوله واتم تبييني الحق منوطا بالحكم فاتم مبتدا وهو
افعل التفضيل من التمام وهو مضاف الى تبييني والحق مفعول بتبييني لانه مصدر ومنوطا
حال سدت مسد الخبر فالتقدير اتم تبييني الحق اذا كان منوطا بالحكم يعني اذا كان الشان
منوطا بالحكم واخبروا باثنين او باكثرا عن واحد كهم سراة شعرا هذا البيت ذكر فيه
المصنف ان المبتدا قد يخبر عنه بخبرين او باكثر فقوله واخبروا باثنين يعني بخبرين او باكثر يعني
باكثر من اثنين وقوله عن واحد يعني عن مبتدا واحد ثم مثل ذلك بقوله هم سراة شعرا فهم
مبتدا وسراة خبره ومعناه هم سادة شعرا وشعرا خبر ثان وقصره للضرورة هذا مثال
للخبرين ومثال الاكثر من اثنين قولك زيد كاتب شاعر رام شجاع فمهما كثرت صفاته جاز لك ان تخبر
بجميعها بالغة ما بلغت

كان واخواتها

هذا الفصل وضعه المصنف لكان واخواتها
وجاء به بعد الكلام على المبتدا والخبر لانها داخلة على المبتدا والخبر واعلم ان كان واخواتها
كان حقها ان لا تدخل على الجمل لانها افعال والافعال انما تنسب معانيها الى المفردات كقولك
قام زيد والدخول على الجمل انما هو للحروف كقولك هل زيد قائم وان عمرا منطلق ولكن العرب
اتسعت في كان واخواتها وادخلتها على الجمل لتفيد اقتران مضمون الجملة لما دلت عليه كان

من الزمان ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه ككان سيدا عمر بين المصنف في هذا
البيت ان كان ترفع المبتدا على انه اسم لها وتنصب الخبر على انه خبر لها والى هذا اشار بقوله
ترفع كان المبتدا اسما فكان فاعل ترفع لانه قد صيره في تاويل الاسم والمبتدا مفعول ترفع
وسهل همزته للضرورة فصارت الفا ثم سقطت لالتقاء الساكنين ولما الالف المسهلة عن
الهمزة وسين اسما اسم واسم منصوب على الحال والتقدير ترفع كان المبتدا في حال كونه اسما لها ويحتمل
ان يكون اسما ههنا تمييزا مفسرا لاي نوع من المرفوعات ونبه بقوله ترفع كان المبتدا على
انه لا يبقى على رفعه الاول كما ادعى بعضهم والى نصبها خبر المبتدا اشار بقوله والخبر تنصبه
ثم مثلها بقوله كان سيدا عمر فكان فعل ماض وسيدا خبر لكان مقدم وعمر اسمها والاصل
ان يتقدم اسمها ويتاخر خبرها ويجوز ان يتقدم الخبر كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل لان
اسمها مشبه بالفاعل وخبرها مشبه بالمفعول ومراده بعمر ههنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه واخبر عنه
بانه كان سيدا ولقد صدق

ككان ظل بات امسى اصبحا … اضحى وصار ليس زال برحا
فتئ وانفك وهذي الاربعه … لشبه نفي او لنفي متبعه

هذان البيتان عدد فيهما المصنف اخوات كان فذكر في البيت الاول احد عشر فعلا من اخوات كان
وذكر الثاني عشر في البيت الذي بعدهما وهو دام وحكم على هذه الافعال بانها ككان في رفع المبتدا
اسما لها ونصب خبره خبرا لها والى هذا اشار بقوله ككان ظل الى اخر ما عدد من الافعال وانا
اذكر لك معاني هذه الافعال في اصل وضعها فمعنى كان في اصل الوضع وجد وحدث ومعنى
ظل اقام بالنهار ومعنى بات اقام بالليل ومعنى اضحى دخل في الضحى ومعنى اصبح دخل في الصباح
ومعنى امسى دخل في المساء ومعنى صار تحول ومعنى ليس نفي الحال فاذا قلت ليس زيد قائما
فقد نفيت عنه القيام في الحال ولا يكون لنفي غير الحال الا بقرينة تدل عليه كقول الشاعر
وما مثله فيهم ولا كان قبله ، وليس يكون الدهر ما دام يذبل ، فنفت ليس المستقبل للقرينة
الدالة عليه لانه قد نفي اولا الحال والماضي فلم يبق الا المستقبل ويذبل اسم جبل معروف
ومعنى زال انفصل وكذلك برح وفتئ وانفك فهذه الاربعة معناها واحد ومعنى دام بقي
واستمر ثم ان العرب جعلت هذه الافعال بالنسبة الى معانيها كالحروف الموضوعة لمعنى فادخلوها
على الجمل كالحروف وعلقوا معانيها بمضمون الجمل الواقعة بعدها واعملوها العمل المذكور فاذا
قلت كان زيد قائما فتعلق معنى كان بنسبة القيام الى زيد اما على ان القيام وجد واستمر

ولم ينقطع كقوله تعالى وكان الله غفورا رحيما فهو تعالى لم يزل غفورا رحيما ولا يزال واما
على انه وجد ثم انقطع كقولك كان هذا الفقير غنيا واما على انه تجدد بعد ان لم يكن فيكون
بمعنى صار كقول الشاعر * بتيها قفر والمطي كانها * قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها * اي صارت فراخا واما عرضت هذه
المعاني في كان لانا قد قررنا ان معناها الوجود والحدوث والوجود قد يكون غير مسبوق بعدم
ولا منتهي الى عدم فيتصور فيتصور المعنى الاول وهو قوله تعالى وكان الله غفورا رحيما وقد
يكون الوجود منقطعا بعد ان حصل فيتصور المعنى الثاني وهو كقوله كان هذا الفقير غنيا
وان جاءت بمعناها الاخير وهو الحدوث كانت بمعنى صار وهو المعنى الثالث الممثل بقوله قطا
الحزن واما غيرها من هذه الافعال فمعناها على طريقة واحدة في تعلقه بمضمون الجملة ثم لما انتهى
المصنف الى انفك من هذه الافعال قال وهذي الاربعة لشبه نفي او لنفي متبعة اشار الى زال
وبرح وفتئ وانفك وذكر انها لا تاتي الا متبعة لنفي او شبه نفي اي لا تقع الا بعد النفي او شبهه
فمثال النفي ما زال زيد قائما ولا يزال زيد قائما وكذلك في الثلاثة البواقي وقد يكون حرف النفي محذوفا
ومعناه مرادا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واراد بشبه النفي النهي كقوله لا تزال
مواظبا للخير **ومثل كان دام مسبوقا بما** **كاعط ما دمت مصيبا درهما** ذكر المصنف
في هذا البيت حكم دام فذكر انها مثل كان في رفع الاسم ونصب الخبر وشرط في اعمالها مثل كان ان
يحي لفظها مسبوقا بما يريد بما المصدرية المقصود بها معنى ظرف الزمان ومثل ذلك بقوله
اعط ما دمت مصيبا درهما فاعط فعل امر وما مصدرية بمعنى ظرف الزمان ودام فعل ماض
وتا الضمير اسمها ومصيبا خبرها ودرهما مفعول بمصيبا لانه اسم فاعل فحصل في دام ههنا
شرط اعمالها وهو سبقها بما المصدرية الواقعة موقع ظرف الزمان فالتقدير اعط مدة دوام
اصابتك درهما فلو كانت ما مصدرية لا يراد بها الزمان كقولك علمت ما دمت مصلحا لزيد
اي دوام صحبتك لزيد رفعت الفاعل ولم يكن لها اسم ولا خبر لانها ههنا لا يراد بها معنى ظرف
الزمان ولذلك لو جاءت دام غير مسبوقة بما رفعت الفاعل فقط كقولك دام زيد عندنا
ولا يجوز ان يقع ما دام في اول الكلام لانها مع معنى المصدر ولا بد قبلها من شي يعمل في المصدر
بخلاف غيرها من هذه الافعال فانها تاتي في اول الكلام فقد تقرر ان هذه الافعال في العمل
على قسمين قسم يعمل بشرط وهو خمسة افعال اربعة منها بشرط تقدم النفي او شبهه وهي
ما زال وما برح وما فتئ وما انفك والفعل الخامس ما دام وشرطها تقدم ما المصدرية

الظرفية

الظرفيه والقسم الثاني ما عدا هذه الخمسة وعمله بغير شرط قوله رحمه الله

وغير ماض مثله قد عملا **ان كان غير الماض منه استعملا**

هذا البيت نبه فيه المصنف على ان هذه الافعال ترفع الاسم وتنصب الخبر هي وما تصرف
منها والى هذا اشار بقوله وغير ماض مثله قد عمل يعني غير الماضي المضارع والامر
والمصدر وجميع ما يتصرف من الماضي كاسم الفاعل واسم المفعول فلو يعمل مثله كان وكذا
ليس وذلك جميع ما يتصرف من كان وكذلك الحكم في البواقي والضمير في قوله مثله يعود على ماض
بتقدير الكلام وغير الماضي من هذه الافعال عمل مثل الماضي منها ثم قال ان كان غير الماضي
منه استعملا يعني ان كان غير الماضي من هذه الافعال مستعملا عند العرب يحترز بذلك من
ليس فانها لا يوجد منها غير الماضي واما غيرها من هذه الافعال فهو متصرف واختلفوا
في المصدر من كان الناقصة والظاهر من قول سيبويه انه وارد عاملا عملها وحذف المصنف
يا الماضي في عجز البيت وهو جائز لضرورة الوزن اذ الوزن لا يستقيم الا بذلك قوله

وفي جميعها توسط الخبر **اجز وكل سبقه دام حظر**

ذكر المصنف في صدر هذا البيت ان جميع الافعال يجوز توسط الخبر بينها وبين الاسم فتقدير
كلامه اجز في جميع هذه الافعال توسط الخبر كقولك كان قائما زيد وما زال محسنا بكر
لا خلاف في ذلك الا في قولهم ما دام فالمشهور توسط الخبر بينها وبين اسمها وقد نقل ابن
معط انه لا يجوز توسط خبر ما دام وهذا القول قد ذكره ابن خروف في شرح سيبويه
ثم ذكر المصنف في عجز البيت ان خبر ما دام لا يجوز سبقه عليها فلا تقال لا ازمك قائما ما دام
زيد على ان قائما خبر ما دام وقد اشار المصنف بقوله وكل الى عدم الخلاف في ذلك فمراده وكل
النحويين حظر واسبق خبر ما دام عليها ومعنى حظر منع وكل مبتدا وحظر جملة من فعل وفاعل
وسبق مفعول مقدم بحظر والهاء في سبقه عائد الى الخبر ودام مفعول بسبقه لانه مصدر
وصح ان يكون دام مفعولا لانه اوقعها في بيت الاسم اراد سبقه هذه الكلمة

كذاك سبق خبر ما النافيه **فجي بها متلوه لا تاليه**

هذا البيت ذكر فيه المصنف ان الخبر لا يسبق ما النافية لان ما النافية لها صدر الكلام
بخلاف غيرها من ادوات النفي وكل فعل من هذه الافعال يقترن بما فلا يجوز تقدم خبره على
ما فلا يجوز ان تقول قائما ما زال زيد ولا ضاحكا ما فتئ عمرو فلو نفيت الفعل بغير ما جاز

تقدم الخبر فتقول قائما لا يزال زيد واما توسط الخبر بين ما النافية وبين الفعل فجائز فتقول
ما قائما زال زيد فقول المصنف كذاك سبق خبر ما النافية اشار بذلك الى ما فى البيت
المتقدم من ان اهل النحو بين حظروا اى منعوا سبق خبر ما دام فبنه المصنف على انه كذلك الحكم
فى سبق خبر ما النافية فهاهنا مفعول سبق لانه مصدر وخبر مضاف اليه وهو فاعل اضيف
اليه المصدر فالتقدير لذلك حظروا ان يسبق خبر ما النافية وسبق هنا بنون خبر لانه
لا يستقيم الوزن الا به ولو اضفته الى ما لصح المعنى لكن يختل الوزن وقال ما النافية ولم يقل
الفعل المنفى بما لينبه على ما قدمناه من ان سبق الخبر على ما هو الممنوع لا على الفعل الذى
بعدها ثم قال فجى بها متلوه لا تاليه يريد واذ علمت انه لا يجوز سبق خبر ما النافية فجى بها
متلوه اى متبوعه لا تاليه اى لا تابعه والقصد حى بها مقدمة على الخبر لا موخره وعجز البيت
معلوم من صدره فلم يكن اليه حاجه **ومنع سبق خبر ليس اصطفى وذو تمام ما برفع يكتفى**
هذا البيت ذكر فيه المصنف ان ليس اصطفى منع سبق خبرها عليها فقوله ومنع مبتدا وسبق
مضاف اليه وهو مصدر اضيف الى فاعله وليس مفعول سبق لانه مصدر واصطفى فعل
ماض مبنى للمفعول واصله اصطفى بتحريك اليا ولكن المصنف سكنها للضروره فالتقدير ومنع
ان يسبق خبر ليس اصطفى اى اختير فالمختار عند المصنف ان لا يتقدم الخبر على ليس لانها لا
يتصرف فى نفسها فاولى ان لا يتصرف فى غيرها ومنهم من جوزه واستدل بقوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم لان يوم متعلق بمصروفا الذى هو خبر ليس وتقدم معمول
الخبر يدل على جواز تقدم الخبر اذ لو لم يجز تقديمه لما جاز تقدم معموله وتعين تنوين
خبر فى البيت وان صح المعنى مع اضافته الى ليس لكن يمنع من ذلك اختلال الوزن ثم ذكر فى
عجز البيت ان التام من هذه الافعال هو الذى يكتفى بمرفوع فقط ولا يحتاج الى خبر فقوله
ذو مبتدا وما موصوله وهى مع صلتها خبر المبتدا وبرفع متعلق بيكتفى فتقدير كلامه
وذو تمام هو الذى يكتفى بعمل رفع اذ هو الذى يكتفى بذى رفع اى بصاحب رفع فلا بد من حذف
مضاف على كلا التقديرين **وما سواه ناقص والنقص فى فتى ليس زال دايما قفى** اراد
بقوله وما سواه ناقص وما سوى الفعل الناقص يكتفى برفع ناقص يعنى بنقصه احتياجه
الى الخبر ولهذا سميت هذه الافعال نواقص لانها خالفت الافعال فى افتقارها الى المنصوب
ادسائر الافعال اذا اخذت المرفوع الذى هو الفاعل اكتفت وان جاء بعدها منصوب

يعنى المفعول كان فضله ثم نبه على ان من هذه الافعال ما يلزم النقص فقال والنقص
فى فتى ليس زال دايما قفى وذكر ان هذه الافعال الثلاثة دايما يجى ناقصه ومعنى قفى
اتبع وهو مبنى للمفعول وفى المفعول ضمير يعود على قوله والنقص والله الموفق قوله
ولا يلى العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا اتى او حرف جر
نبه فى هذا البيت على ان معمول الخبر لا يلى الفعل العامل فى الخبر الا اذا كان معمول الخبر ظرفا
او مجرورا فالعامل فى البيت مفعول يلى ومعمول فاعل به وظرفا منصوب على الحال من الضمير
فى اتى فتقدير كلامه ولا يلى الفعل العامل معمول خبره الا اذا اتى معمول الخبر ظرفا او حرف
جر ومثال ذلك ان تقول كان زيد آكلا طعامك فطعامك معمول لآكل الذى هو الخبر فلا يجوز
ان يتقدم معمول الخبر فتجعله يلى العامل فى الخبر وهو كان فيمتنع ان تقول كان طعامك زيد
آكلا فلو كان المعمول ظرفا او مجرورا فقولك كان زيد آكلا من طعامك او آكلا عندك جاز ان تقول
كان من طعامك زيد آكلا او كان عندك زيد آكلا وبالله العصمه قوله رحمه الله
ومضمر الشان اسما انو ان وقع موهم ما استبان انه امتنع
نبه المصنف فى هذا البيت على انه اى فعل من هذه الافعال وقع بعده ما توهم المنع يعنى رفع
الاسمين بعدها فانو ضمير الشان اسما له واجعل الاسمين المرفوعين مبتداء وخبرا فى موضع الخبر
فيصح الكلام فقوله ومضمر الشان اسما انو يعنى انوه اسما للفعل ان وقع بعده موهم ما استبان
انه امتنع والموهم عنى به ما تقدم منه لكن رفع الاسمين بعد الفعل كقولك كان زيد قائم برفع
زيد وقائم فهاهنا يتوهم السامع انك قد رفعت خبر كان وذلك ممتنع فقد استبان لك
شيء او هم المنع فانو ضمير الشان تجاه قول المصنف فتقول كان هو زيد قائم تريد به الشان او
الامر فتجعله اسم كان وتكون زيد قائم مبتدا وخبرا فى موضع خبر كان فيستقيم الكلام
ويزول موهم المنع فقوله موهم فاعل بوقع وما موصوله وصلته استبان وفاعله انه
امتنع فيكون التقدير ان وقع موهم الذى استبان انه امتنع ويحتمل ان يكون موهم منصوبا
على الحال والفاعل بوقع ضمير هو صاحب الحال والضمير راجع الى الكلام الواقع بعد الفعل
فيكون التقدير وانو ضمير الشان اسما ان وقع الكلام موهما ما استبان انه امتنع قوله
وقد تزاد كان فى حشو كما كان اصح علم من تقدما
هذا البيت ذكر فيه المصنف ان كان تزاد فى حشو الكلام ولجيئها بالحشو بين ما التعجبية

ونحل التعجب وقد سبقه المصنف بقوله ما اذا زاد اصبح علم من تقدم فالاصل ما اصبح علم من تقدم
وزاد كان بين ما واصبح الذي هو فعل التعجب فكان زائدة لا عمل لها ولا دلالة الا على الزمان
الماضي وكذلك تزاد بين المبتدا والخبر كقولك كان زيد قائم برفع قائم فكان زائدة بين
المبتدا والخبر وكذلك تزاد بين الجار والمجرور كقول الشاعر سراة بني ابي بكر تساموا على كان
المسومة العراب اراد المسومة فزاد كان بين حرف الجر والمجرور وربما لا تزاد الا بلفظ الماضي
كما في مثال المصنف وفيما ذكرناه من المثل هذا هو المشهور وقد تزاد قليلا بلفظ المضارع
في قول الشاعر انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل مراده انت ماجد فوقعت تكون
زائدة بين المبتدا والخبر ههنا ولا تزاد غير كان من اخواتها الا اصبح وامسى في شذوذ جاء
منه ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها التقدير ما ابردها وما ادفاها قوله

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر

نبه المصنف في هذا البيت على انهم يحذفون كان ويبقون خبرها وان ذلك بعد ان ولو كثير
مشتهر يعني بعد ان ولو الشرطيتين ويدل ذلك من قوله على عدم اشتهار حذفها بعد غير
ان ولو وهو المنقول عن النحويين فاما حذفها بعد لو فكقولك اعط ولو درهما التقدير
اعط ولو كان المعطى درهما ومنه قول الشاعر لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق
عنها السهل والجبل التقدير ولو كان ملكا فحذف كان واسمها وبقي خبرها واما حذفها
بعد ان فكقولهم المرء مجزي بعمله ان خيرا فخير وان شرا فشر يجوز نصب الخبرين ورفعهما ونصب
الاول ورفع الثاني وبالعكس ولك في الشرين فنصب الاول على حذف كان ونصب الثاني على
حذفها ايضا وعلى تقدير يجزى ورفع الاول على حذف كان وخبرها والمذكور هو اسمها
فيكون التقدير ان كان في عمله خير ورفع الثاني على حذف مبتدا فيكون التقدير فجزاؤه خير
واما حذفها بعد غير ان ولو الشرطيتين فقليل جدا وقد جاء بعد لدن انشده سيبويه
من لد شولا فالى اتلائها وقد جاء بعد ان الموصولة المخففة ومنه قول الشاعر اباخراشة
اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع ولذلك اما انت برا فاقترب واذا حذفت
بعد ان الموصولة المخففة كما ذكرنا عوض منها ما كما في المثالين المذكورين فقوله اما انت
في البيت الشاهد واما في البيت الآخر فيه بين ان وما فان موصولة وما عوض عن كان
وانت اسم كان وذا نفر خبرها وكذلك برا في المثال الآخر فالتقدير ان كنت ذا نفر وان كنت

برا فاقترب فالتاء المخاطب التي هي اسم كان لما حذفت كان انفصل التاء وصارت انت كما رايت في
المثال واعلم ان حذف كان وابقاء اسمها اقل من حذفها وابقاء خبرها وشاهده في
المثالين المذكورين فاذا انفرد هذا فكثير في بيت المصنف بالرفع خبر مبتدا محذوف التقدير
وحذفها بعد ان ولو كثير واشتهر خبر ثان ويحتمل ان يكون كثيرا منصوبا على الحال من
الضمير في اشتهر فيكون حالا مؤكدة فالتقدير على هذا وبعد ان ولو اشتهر الحذف كثيرا

وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب كمثل اما انت برا فاقترب

في هذا البيت ذكر فيه المصنف ان كان اذا حذفت بعد ان يعني الموصولة المخففة عوض عنها
ما ومثله بقوله اما انت برا فاقترب وقد مضى تقدير هذا المثال واعرابه في البيت المتقدم

ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم

نبه في هذا البيت على ان المضارع من كان اذا جزم حذفت نونه وذلك الحذف غير لازم فان
شئت ابقيت النون ساكنة وان شئت حذفتها والى حذف نون المضارع من كان في حالة الجزم اشار
بقوله ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون والى ان حذف النون غير لازم اشار بقوله وهو
حذف ما التزم يريد لم يلتزم كما في قولهم ما التزم نائبه ومثاله ان يك زيد محسنا اكرمه كان
الاصل يكون ثم لما دخل الجازم وهو ان سكنت النون للجزم فالتقت النون الساكنة والواو الساكنة
فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وصار يكن بغير واو ثم دار هذا اللفظ في كلامهم كثيرا فارادوا
تخفيفه فعاملوا النون معاملة حرف المد واللين فحذفوها كما يحذف في الجزم ولم يلتزموا هذا
الحذف وخيروا بينه وبين اثبات النون ولا يسوغ الحذف عند الجمهور الا اذا لم يكن بعد
النون ساكن فاما اذا كان بعدها ساكن فلا تحذف كقوله تعالى لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب
واجاز يونس حذفها وان كان بعدها ساكن وانشد عليه فان لم تك المراة ابدت وسامة فقد
ابدت المراة جبهة ضيغم **ما ولا وان المشبهات بليس** اعلم ان اهل الحجاز اعملوا ما
وان ولا من حروف النفي اعمال ليس لمشاركتها لليس في معناها من النفي اعمال ما الذين اعمال
ان ولا لم يجعل التميميون لهذه الثلاثة المذكورة عملا وهو القياس لانها حروف لا تختص
باسم ولا فعل والعامل من الحروف هو المختص لكن لغة الحجازيين افصح وبها جاء القرآن قال الله تعالى
ما هن امهاتهم وقال تعالى ما هذا بشرا اعمالها عند الحجازيين بشروط تذكر عند الكلام على ابيات
المصنف رحمه الله **اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقا النفي وترتيب زكن** ذكر المصنف في

هذا البيت انما أعملت إعمال ليس بشرط أن لا يقع بعدها إن زائدة وبشرط بقاء النفي وبشرط
ترتيب خبرها بعد اسمها فلا يتقدم قال في إعمال ما أشار بقوله إعمال ليس أعملت ما فإعمال منصوب
على المصدر التقدير أعملت ما إعمال ليس وقال أعملت مبنيا لما لم يسم فاعله ولم يذكر من هو
المعمل وظاهر كلامه إعمالها عند الجميع وليس كذلك وإنما المعملون لها الحجازيون وهو الذي أراد
ثم أخذ يذكر شروط إعمالها فقال دون إن أي يجيء دون زيادة إن بعدها كقول الشاعر
بني غدانة ما إن أنتم ذهب ۰ ولا صريف ولكن أنتم خزف ۰ فالتقدير ما أنتم ذهبا فإن زائدة ولأجل
هذا رفع ذهب ولم يعمل ما ثم نبه على الشرط الثاني فقال مع بقا النفي وقصرها للضرورة فتبين بقوله
أنه يشترط في إعمال ما بقاء النفي لأنه سبب تشبيهها بليس فإذا زال الشبه بطل العمل وإبطال
النفي منها يكون بوقوع إلا بعدها ولا انعماج وقد شذ إعمالها مع بطلان النفي بإلا في قول الشاعر
وما الدهر إلا منجنونا بأهله ۰ وما صاحب الحاجات إلا معذبا ۰ وكذلك قول مغلس بن لقيط
وما حق الذي يعثو نهارا ۰ ويسرق ليله إلا نكالا ۰ ثم أشار إلى الشرط الثالث فقال وترتيب
زكن ومعنى زكن علم ومراده بالترتيب أن يكون خبرها في رتبته من التأخير لأن حق الخبر أن يكون
مؤخرا عن الاسم فلو تقدم خبرها بطل عملها لأنها عامل ضعيف وأما قول الفرزدق رحمه الله
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ۰ إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر ۰ بنصب مثلهم مع التقدم
محمول على أنه صفة لبشر فلما تقدمت نصبت على الحال وبشر مبتدأ وخبره محذوف تقديره
وما مثلهم بشر موجود ولذلك لو تقدم معمول الخبر وسيتكلم عليه المصنف في البيت الذي بعد
هذا فتحصل من كلامه أن إعمال ما بلا شروط أن لا يزاد بعدها إن وأن لا يبطل النفي بإلا وأن لا يتقدم
خبرها ولا معمول خبرها **وسبق حرف جر أو ظرف كما ۰ بي أنت معنيا أجاز العلما** لما ذكر المصنف في
البيت المتقدم أن من شروط ما أن لا يتقدم خبرها ذكر في هذا البيت أنه أيضا لا يجوز تقديم
معمول خبرها إلا أن يكون المعمول حرف جر أو ظرفا ومثله بقوله بي أنت معنيا تقديره ما أنت
بي معنيا فبي متعلق بمعنيا وهو خبر ما وساغ تقدمه لأنه حرف جر فيقدر كلام المصنف
في البيت وسبق حرف جر أو ظرف إذا أن معمول خبر ما في هذا المثال أجاز العلما وقصر العلما
للضرورة فقوله وسبق في أول البيت مفعول مقدم بلحاظ التقدير وأجاز العلما سبق حرف
جر أو ظرف فيؤخذ من كلامه أنه إن لم يكن حرف جر أو ظرفا لم يجز سبقه وإن سبق بطل
عملها كقول الشاعر ۰ وقالوا تعرفها المنازل من منى ۰ وما كل من وافى منى أنا عارف ۰ فكل

منصوب

منصوب بعارف فلما قدمه رفع عارفا وأبطل إعمال ما فالتقدير وما أنا عارفا كل من يجوك
منا ومعنى قوله تعرفها المنازل من منى تعرفها في المنازل من منى فعدى الفعل بغير في وهو
ظرف الزمان يختص وتعدى الفعل إليه بغير في شذوذ والله أعلم قوله رحمه الله

ورفع معطوف بلكن أو ببل ۰ من بعد منصوب بما الزم حيث حل

الزم

نبه في هذا البيت أنك إذا عطفت بلكن أو ببل على المنصوب بما يعني الخبر رفع المعطوف حيث
حل وإلى هذا أشار بقوله الزم حيث حل فرفع في أول البيت منصوب بقوله الزم فالتقدير والزم
رفع معطوف بلكن أو ببل بعد منصوب بما حيث حل ومثال ذلك ما زيد قائما لكن قاعد وكذلك
قولك بل قاعد وإنما رفعوا بعد لكن وبل لمخالفتهما ما قبلهما في النفي والنصب على أن لا يكون إلا مع بقا
النفي فلا يصح أن يعطف على خبرها بالنصب إلا ما كان منفيا والله أعلم قوله رحمه الله

وبعد ما وليس جر البا الخبر ۰ وبعد لا ونفي كان قد يجر

ذكر في هذا البيت أن البا تجر الخبر بعد ما وليس يعني على وجه الزيادة فقوله جر فعل ماض والبا
فاعل وقصره للضرورة والخبر مفعول وبعد في أول البيت متعلق بقوله جر ثم قال وبعد لا ونفي
كان قد يجر يعني يجر الخبر بالبا فيتحصل من كلامه أن البا تزاد في خبر ما كقوله تعالى ما أنت بنعمة
ربك بمجنون وفي خبر ليس كقوله تعالى أليس الله بكاف عبده التقدير ما أنت بنعمة ربك مجنونا
وأليس الله كافيا عبده والبا زائدة للتأكيد وفي خبر لا المشبهة بليس كقول سواد بن قارب
فكن لي شفيعا يوم لا ذو قرابة ۰ بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ۰ فالبا في قوله بمغن زائدة في
خبر لا والتقدير يوم لا ذو قرابة مغنيا ومن ذلك قوله لا خير بخير بعده النار على من جعل البا
زائدة فيكون التقدير لا خير خيرا بعده النار ومنهم من جعل الباء هاهنا بمعنى في فيكون التقدير لا
خير في خير بعده النار وتزاد أيضا في خبر كان المنفية كقول الشاعر ۰ وإن مدت الأيدي
إلى الزاد لم أكن ۰ بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل ۰ والله الموفق بمنه وكرمه قوله رحمه الله

في النكرات أعملت كليس لا ۰ وقد تلي لات وإن ذا العملا

نبه المصنف في صدر هذا البيت على إعمال لا وإليه أشار بقوله في النكرات أعملت كليس لا فبين
أنها لا تعمل إلا في النكرات ومن إعمالها كليس قول الشاعر تعز فلا شيء على الأرض باقيا ۰ ولا وزر
مما قضى الله واقيا ۰ وقال الآخر من صد عن نيرانها ۰ فأنا ابن قيس لا براح ۰ فبراح اسم لا وحذف
الخبر وحذفه هو الأكثر ثم نبه في عجز البيت على أن لات وإن النافية قد يليان هذا العمل وتلي هو

كلام

فعل مضارع من وليت الشيء أي توليته وذا الجمل مفعول يلي والجمل صفة لذا فما لات هي
لا تدخل عليها ما النافية ولا تعمل إلا في لفظ الحين أو ما دل عليه الحين وهو قليل ويحذف اسمها
في الأكثر ويبقى الخبر وبه جاء قوله تعالى ولات حين مناص التقدير ولات الحين حين مناص فحذف
الاسم وقد قرئ ولات حين مناص بالرفع في الشاذ على حذف الخبر ولم يجمع بين اسمها وخبرها مذكورين
ومن إعمالها فيما يدل على الحين وليس بلفظه قول الشاعر ندم البغاة ولات ساعة مندم
والبغي مرتع مبتغيه وخيم ● أراد ولات حين مندم ● وقال الآخر طلبوا صلحنا ولات أوان
فأجبنا أن ليس حين بقاء ● فأوقع أوان موقع حين لأنه بمعناه والرواية أوان بكسر النون لأنه
مبني لانقطاعه عن الإضافة إذ التقدير ولات أوان صلح فبناه على الكسر تشبيها له بنزال ونونه
ضرورة وأما إن النافية فقل إعمالها إعمال ليس ومن ذلك قول الشاعر ● إن هو مستوليا على
أحد إلا على أضعف المجانين ● فنصب مستوليا على أنه خبر وعلى إعمالها جاءت قراءة سعيد بن
جبير في الشاذ إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف إن على أنها إن النافية
ورفع عبادا بالنصب على أنه خبرها **وما للات في سوى حين عمل وحذف ذي الرفع فشى والعكس قل**
هذا البيت نبه فيه المصنف على أمرين أحدهما أن لات لا تعمل إلا في حين إما لفظا أو معنى وقد
نبهنا عليه في البيت المتقدم والأمر الأول والثاني أن حذف المرفوع بعد لات فاش وإليه أشار
بقوله وحذف ذي الرفع فشى وأن حذف المنصوب قليل وإليه أشار بقوله والعكس قل وقد نبهنا على ذلك
وعلى ما بعده في البيت المتقدم

أفعال المقاربة

اعلم أن أفعال المقاربة ألحقت بكان في
رفع الاسم ونصب الخبر لأنها داخلة في الأصل على مبتدأ وخبر كما كان إلا أن أفعال المقاربة التزموا
أن يكون أخبارها أفعالا مضارعة فإذا كان الفعل الواقع في خبرها غير مقرون بأن كان ملحقه
بكان بلا إشكال وإذا كان الفعل مقرونا بأن فظاهر كلام سيبويه أنه في موضع المفعول بفعل
المفهوم من فعل المقاربة وقد جاء الخبر في بعض هذه الأفعال اسما تنبيها على الأصل كقول الشاعر
فأبت إلى فهم وما كدت آيبا ● ولقول الآخر أكثرت في العذل ملحا دائما ● لا تكثرن إني عسيت صائما ●
وقول الآخر عسى الغوير أبؤسا ● فأبؤسا اسم مقصور خبر لعسى وقد ندر الخبر جملة اسمية لقول
الشاعر وقد جعلت قلوص بني زياد ● من الأكوار مرتعها قريب ● فمرتعها قريب مبتدأ وخبر في
موضع خبر جعلت وأفعال المقاربة على ثلاثة أقسام قسم للمقاربة في الرجاء وإن كان الأمد بعيدا
وهو ثلاثة أفعال عسى وحرى بالحاء المهملة بمعنى عسى واخلولق وقسم للمقاربة بالامتداد وهو كاد

وكرب وأوشك وقسم للشروع في الفعل وهو أنشأ وطفق وجعل وأخذ وعلق وسنبينها
مفصلة إن شاء الله تعالى عند الكلام على أبيات المصنف رحمه الله قوله رحمه الله

ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر

شبه المصنف كاد وعسى في الإعمال ثم نبه بقوله لكن ندر غير مضارع لهذين خبر
على أن هذين الفعلين يعني كاد وعسى لا يجيء خبرهما غير فعل مضارع إلا نادرا وفي كلامه على أن
مجيء خبرهما فعلا مضارعا هو الكثير فيهما وفي غيرهما من أفعال المقاربة وأن مجيء الخبر غير مضارع
نادر في هذين الفعلين فقط وليس كذلك لأن قوله غير مضارع يشمل أن يجيء جملة اسمية
وقد قدمنا أنه قد يأتي الخبر جملة اسمية في قول الشاعر وقد جعلت قلوص بني زياد البيت
فيقال ندر الخبر غير مضارع في غير عسى وكاد اللهم إلا أن يريد المصنف بغير المضارع نحوه
اسما فقط فيصح له تقييد ذلك بعسى وكاد **وكونه بدون أن بعد عسى نزر وكاد الأمر فيه عكسا**
نبه المصنف في هذا البيت على أن مجيء خبر عسى بغير أن نزر وأن كاد بالعكس فمجيء أن في خبرها
نزر فأشار إلى ندور خبر عسى بغير أن بقوله وكونه بدون أن بعد عسى نزر يعني وكون الخبر
ونزر مرفوع خبر عن المبتدأ الذي هو وكونه وأشار إلى ندور خبر كاد بأن بقوله وكاد الأمر
فيه عكسا فمثال مجيء خبر عسى بغير أن قول الشاعر عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج
قريب ومثال مجيء كاد بأن قول الشاعر قد كاد من طول البلى أن يمحصا قوله رحمه الله

كعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما بأن متصلا

نبه في هذا البيت على أن حرى بالحاء المهملة كعسى يريد في عملها عمل كاد وفي معناها من أنها للمقاربة
في الرجاء والمراد أن حرى يأتي خبرها لا يعرى عن أن في كلامهم بخلاف عسى فإنه قد يرد خبرها
عاريا عن أن في القليل كما تقدم وإلى هذا أشار بقوله ولكن جعلا خبرها حتما بأن متصلا يعني
خبر حرى وأنكر الشيخ أبو حيان وجود حرى في هذه الأفعال وقال إنها وهم وقال لم أجد أحدا
من النحويين نقلها ولا من اللغويين وإنما الموجود في كتب اللغة حرى بهذا المعنى يقول هو حرى
بهذا الأمر أي حقيق به وهو مصدر وضع موضع الصفة وقد ذكره صاحب الفصيح في باب
ما جاء وصفا من المصادر ويقال فيه حري بكسر الراء فيكون وصفا لا مصدرا وكذلك هو حري
بتشديد الياء والشيخ أبو حيان رجل مطلع وابن مالك إمام في هذا الشأن ولكن الغلط لا
يؤمن على أحد ولو بلغ ما بلغ فالظاهر مع الشيخ أبي حيان والله أعلم بالصواب ولعل لابن مالك

مستندا غانعنا وهنا لحسن قول القايل لعل لها عذرا وانت تلوم وبالله الحمد قوله
والزموا اخلولق ان مثل حرى وبعد اوشك انتفا ان نزرا
ذكر المصنف في هذا البيت ان اخلولق مثل حرى في التزام ان في خبرها وان انتفاء ان من خبر
اوشك قليل فقوله والزموا اخلولق ان يعني الزموا خبر اخلولق ان وقوله وبعد اوشك
انتفا ان نزر يعني انتفا لفظ ان فانتفا مرفوع بالابتدا وخبره في الظرف الذي هو قوله وبعد
مقدر بكلامه وانتفا ان من الخبر نزر بعد اوشك فقوله اوشك زيد يفعل قليل والكثير مجي الخبر
بان كقول الشاعر ولو سيل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا قوله
ومثل كاد في الاصح كربا وترك ان مع ذي الشروع وجبا
ذكر المصنف في هذا البيت ان كرب مثل كاد في الاصح يعني ان مجي خبر كرب بغير ان مثل خبر كاد هو
الاصح ولم يذكر سيبويه غيره وقد جا خبر كرب بان منه قول الشاعر قد كربت وكربت ان تبورا
لما رايت نهشلا مبتورا ومثله قوله وقد كربت اعناقها ان تقطعا وهو نادر ولكن مجيها بغير
ان اكثر واصح مما ذكره المصنف وفي كرب لغتان فتح الرا وكسرها والفتح الكثير ذكر المصنف ان
ترك ان مع ذي الشروع اي الافعال التي هي للشروع في الفعل واجب فقوله ذي الشروع اي صاحب
الشروع من الافعال وجب فعل وفاعل في موضع الخبر للمبتدا الذي هو قوله وترك قوله
كانشا السايق يحدو وطفق كذا جعلت واخذت وعلق
لما ذكر المصنف في اخر البيت المتقدم حكم فعل الشروع عدد افعال الشروع في هذا البيت ومثلها فقال
كانشا السايق يعني وترك ان مع فعل الشروع واجب مثله قولك انشا السايق يحدو وذكر
انشا من افعال الشروع ثم ذكر طفق وعطفها على انشا ثم ذكر وقد مثل في انشا فقول
طفق السايق يحدو وفي طفق لغتان فتح الفا وكسرها والكسر الرديء وجاء القران ثم ذكر جعل
واخذ وعلق فعدد افعال الشروع خمسة وقال كذا جعلت الى اخره يعني وكذا هذه الافعال
الثلاثة في الحكم والتمثيل فيقول جعل السايق يحدو واخذ يحدو وطفق يحدو والخمسة بمعنى واحد عارية
الاخبار عن ان **واستعملوا مضارعا لاوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا** ذكر في هذا
البيت انهم لم يصرفوا من هذه الافعال الا كاد واوشك فبنوا منها مضارعا وزادوا
لاوشك فبنوا منها اسم فاعل فتبين بذلك ان غير هذين الفعلين من افعال المقاربة لا ينصرف
فلا يبنى منه مضارع ولا غيره وانما يقال جعل واخذ من جعل واخذ اللذين من غير افعال

المقاربة

المقاربة فاما مثال مضارع كاد فكثير كقوله تعالى يكاد زيتها يضيء يكاد البرق يخطف ابصارهم
لم يكد يراها واما مضارع اوشك فهو اكثر من ماضيها ومنه قول الشاعر يوشك من فر من
منيته في بعض غراته ان يوافقها واما مثال اسم الفاعل من اوشك فكقول الشاعر فموشكة
ارضنا ان تعود خلاف الانيس وحوشا يبابا والله اعلم بالصواب قوله رحمه الله
بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد غنى بان يفعل عن ثان فقد
هذا البيت نبه فيه المصنف على ان بعد عسى واخلولق واوشك قد يرد غنى اي استغناء بان
يفعل عن ثان فقد يعني عن الخبر وقوله اوشك يحتمل انه جار به على صيغة الامر ليصح له الوزن
من غير ادغام فهو بكسر الشين وسكون الكاف والظاهر انه اتى به على صيغة الماضي وادغم الكاف
في القاف فان الامر من اوشك وان سمع لم ينبه عليه المصنف في شي من كتبه فيما رايناه وقال
قد يرد منبها بقد على ان الاستغنا بان يفعل عن الخبر قليل بالنسبة الى ان لا يستغنى به وقوله
عن ثان متعلق بغنى ومثال ذلك عسى ان يجي زيد فان يجي اغنت عن ذكر الخبر وسدت مسد الاسم
والخبر والتقدير قرب مجي زيد لان الدنو بمعنى المقاربة المفهومة من عسى في الرجا قوله
وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا
نبه المصنف في هذا البيت على انه اذا ذكر اسم قبل عسى جاز ان تجردها عن الضمير العايد الى
الاسم المذكور وتجعل ان مع الفعل بعدها سادا مسد الاسم والخبر والى هذا اشار بقوله
وجردن عسى وجاز ان تضمر فيها وتجعل الضمير اسمها والى هذا اشار بقوله او ارفع مضمرا بها
يعني بعسى على انه اسمها فوقوع الاسم قبل عسى كقولك زيد عسى ان يقوم فان اضمرت قلت في
التثنية الزيدان عسيا ان يقوما وفي الجمع الزيدون عسوا ان يقوموا وان لم تضمر قلت
الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا في الافراد والتثنية والجمع سواء فيظهر
الفرق بين المسلكين في التثنية والجمع ولو وقع بعدها ان يفعل اسم ظاهر كقولك عسى ان يقوم
اخوك فلك ان تجعل اخوك اسم عسى وان يقوم في موضع الخبر مقدما ويكون الفاعل بيقوم ضميرا
يعود على اخوك لانه متقدم في الرتبة ولك ان تجعل اخوك فاعلا بيقوم وتجعل ان يقوم اخوك
سادا مسد الاسم والخبر ويظهر الفرق بين المسلكين في التثنية والجمع فان جعلت اخاك اسم
عسى قلت في التثنية عسى ان يقوما اخواك ففي يقوما ضمير التثنية وتقول في الجمع عسى ان يقوموا
اخوتك ففي يقوموا ضمير الجمع وان جعلت اخاك فاعلا بيقوم والجملة سادة مسد الاسم والخبر قلت

في التثنية عسى ان يقوما اخواك بغير ضمير تثنية وفي الجمع عسى ان يقوم اخوتك بغير ضمير جمع
والكلام على الطول وا وشك كالكلام على عسى لان الحكم في الثلاثة واحد في هذه المسئلة والتي قبلها

والفتح والكسر اجز في السين من — نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

هذا البيت نبه فيه المصنف على ان في عسى لغتين اذا لحقها الضمير ونونا ه اعني نون جماعة
النسوة ونون المتكلم ومن معه والى هذا اشار بقوله والفتح والكسر اجز في السين من نحو
عسى في نحو عسيت لننبه به على قولك الهندات عسين ونحو عسينا اذ اللغتان جاريتان
فيهما هي مع تاء الضمير نبه على ان انتقاء الفتح علم بمعنى اختيار الفتح والى هذا اشار
بقوله وانتقا الفتح زكن فقصر انتقا للضروره ومعنى زكن علم وقد قرى باللغتين في السبع بكسر
السين قراه نافع وقرا باقي السبعة بالفتح ولهذا جعله المصنف منتقى اي مختارا لانه قراه الجماعة
واللغتان فصيحتان

ان واخواتها

اعلم ان ان واخواتها حروف
اشبهت كان من جهة اللفظ والمعنى فشبهها من جهة اللفظ في فتح اخرها واسكان حشوها
وشبهها من جهة المعنى في انها تدخل على المبتدا والخبر فتؤثر في معنى النسبة بينهما كما
ان كان تؤثر في معنى الجملة فتصرفه الى الاقتران بالزمان الذي دلت عليه فاما ما تؤثر ان
واخواتها في معنى الجملة الواقعة بعدها فبحسب معنى كل واحد منها فاما ان فتوكد معنى
الجملة وتحققه وكذلك ان بالفتح واما كان فتصير المبتدا مشبها بالخبر واما لكن فتفيد في
الجملة استدراك ما توهم نفيه واما ليت فتفيد التمني فاذا قلت ليت زيدا حي فادلك
الحياة لزيد على جهة التمني ولو قلت زيد حي بغير ليت لكانت الحياة ثابتة فلما دخلت ليت
صارت الحياة متمنيا فقد ظهر لك تاثير ليت في معنى الجملة واما لعل فتفيد الترجي كقولك لعل
الله يرحمني والاشفاق كقولك لعل الاسد لقاني اذ مراده الاشفاق من لقاء الاسد ولا
يرجى هذا اذ لا يرجو احد لقاء الاسد وقد تكون لعل لمجرد التوقع من غير رجاء ولا اشفاق
وكذلك اذا عبرت عن ابتدار الوقوع في غير المكروه وعن الاشفاق في المكروه والتوقع لا
يفارقها في كل حال وقد اشربت معنى ليت فنصبت الفعل بعد الفاء في جوابها كقوله تعالى
فاطلع الى اله موسى على من قرا بالنصب وايضا فان هذه الحروف الستة كلها متضمنة
معنى الفعل من التاكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي فاعملوها اعمال
كان هكذا ذكر المصنف في شرح هذا الباب تحمل لها العمل تشبيها بكان كما قدمنا وذكرناها

ابن مم

انما جعلت تنصب الاسم وترفع الخبر لتكون بعكس كان التي هي اصلها في العمل فيفرق بين الاصل والفرع
والنحويون يطلقون الشبه لهذه الحروف بالافعال الماضية لما في لفظها من فتح الاخر ولما فيها
من معنى الفعل ويقولون انها اعملت اعمال الفعل الذي قدم مفعوله واخر الفاعل فرع وهذا
هو جادة كلام النحويين والمعروف من قولهم في اعمال ان واخواتها والله اعلم قوله رحمه الله

لان ان ليت لكن لعل — كان عكس ما لكان من عمل
كان زيدا عالم باني — كفو ولكن ابنه ذو ضغن

هذا الباب عدد فيها المصنف ان واخواتها وهي ستة اصلها ان المكسورة ولذلك خص
بادخال اللام في خبرها دون اخواتها كما صدر المصنف بذكرها ان لهذه الحروف عكس ما لكان
من عمل يعني نصب الاسم ورفع الخبر ثم مثل منها في البيت الثاني بثلاثة حروف الاول ان المكسورة
والى هذا اشار بقوله كان زيدا عالم الثاني ان المفتوحة واليها اشار بقوله باني كفو الثالث لكن
واليها اشار بقوله ولكن ابنه ذو ضغن وراى ان تمثيل البواقي بين فاما كان فكقولك كان زيدا
اسد واما ليت فكقولك ليت عمرا قائم واما لعل فكقولك لعل الله راحمنا واما كان فاصلها
عندهم كاف التشبيه وان المكسورة فالتقدير في قولهم كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد ثم قدم
كاف التشبيه وادخلت على ان ففتحت همزتها فصارت كان فجعلوها حرفا واحدا يدل على
التشبيه واما ليت فللتمني فيما يمكن عادة كقولك ليت لي مالا وفيما لا يمكن كليت الشباب
راجع واذا دخلت على ما يمكن عادة شرط ان يكون مما لا ترجوه ولا تطمع فيه ولو رجوته او طمعت
فيه قلت لعل وقد تدخل ليت على ما يمتنع عقلا كقولك ليت زيدا حي لانك تطلب وقوع بحثه
في زمان ماض وقد ثبت انه غير واقع فيه وكون الشيء واقعا غير واقع في زمن واحد ممتنع
عقلا وفي لعل لغات الاولى وهي الاصل لعل بعين مهملة الثانية عل باسقاط اللام الاولى الثالثة
لعن بنون مكان اللام الاخيرة وعين مهملة الرابعة عن باسقاط اللام الاولى ونون مكان الاخيرة
الخامسة لغن بغين معجمة السادسة غن باسقاط اللام من اللغة الخامسة السابعة لان
بهمزة مفتوحة متوسطة بين اللام والنون الثامنة ان باسقاط اللام من اللغة السابعة حكى
الخليل ائت السوق انك تشتري لنا شيئا اراد لعلك تشتري وعليه حمل بعضهم قوله تعالى
وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون عند من قرا بفتح الهمزة فيكون المعنى لعلها اذا جاءت لا يؤمنون

وراع ذا الترتيب الا في الذي — كليت فيها او هنا غير البذي

هذا البيت نبه فيه المصنف على انه يجب في هذه الحروف رعي الترتيب يعني جعل المنصوب مقدما والمرفوع مؤخرا ولا يجوز تقديم المرفوع على المنصوب فيها الا اذا كان المرفوع مجرورا وظرفا والى مراعاة الترتيب اشار بقوله وراع ذا الترتيب واشار بهذا الترتيب الى جواز ان لا يراعى الترتيب اذا كان المرفوع مجرورا وظرفا اشار بقوله الا في الذي كليت فيها او هنا غير البذي فان الاصل ليت غير البذي فيها او هنا فغير اسم ليت وهو منصوب وفيها خبرها وهو المرفوع فكان الاصل ان يراعى الترتيب ولا يقدم فيها على غير ولكنهم لما كان الخبر مجرورا وظرفا تسامحوا في التقديم لكثرة تصرفهم في المجرورات والظروف فجاز ان يقول ليت فيها غير البذي وليت هنا غير البذي لذا كل حرف من هذه الحروف الستة اذا كان خبره مجرورا او ظرفا جاز تقديمه على اسمه والى ذلك اشار بقوله كليت يعني ليت في ما اشبهها من اخواتها اذا كان خبرها مجرورا وظرفا فاشار الى المجرور بقوله فيها والى الظرف بقوله هنا والبذي هو الوقح

وهمز ان افتح لسد مصدر   مسدها وفي سوى ذاك اكسر

ذكر المصنف في هذا البيت الموضع الذي يفتح فيه همزة ان والموضع الذي يكسر فيه فنبه على انها تفتح اذا صح ان يسد المصدر مسدها يعني يصح وقوع المصدر في موضعها مع اسمها وخبرها كقولك عجبت انك قائم التقدير عجبت من قيامك فتفتح ان ههنا لان المصدر الذي هو قيامك قد سد مسدها والى هذا اشار بقوله وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها ثم قال وفي سوى ذاك اكسر يعني وفي سوى الموضع الذي يسد فيه المصدر مسدها اكسرها فحصل من هذا ان تفتح اذا صلح في مكانها المصدر وتكسر اذا لم يصلح في مكانها اعلم ان مواضع ان ثلاثة اقسام موضع يجب فيه كسرها وهو كل موضع يتعين فيه وقوع الجملة وموضع يجب فيه فتحها وهو كل موضع يتعين فيه وقوع المفرد يعني المصدر وموضع يجوز فيه كسرها وفتحها وهو كل موضع يصلح فيه وقوع الجملة ووقوع المفرد فتكسر بحسب وقوع الجملة وتفتح بحسب وقوع المفرد وقد نبه المصنف على الموضع الذي يتعين فيه فتحها وعلى الموضع الذي يتعين فيه كسرها في هذا البيت وسينبه على الموضع الذي يجوز فيه الامران بعد واخذ في تعداد مواضع كسرها

فاكسر في الابتدا وفي بدء صله   وحيث ان ليمين مكمله

لما ذكر المصنف الموضع الذي يكسر فيه ان على الجملة في صدر البيت المتقدم شرع يفصل المواضع التي تكسر فيها وهي ستة مواضع ذكرها في هذا البيت الاول من المواضع الاول اذا وقعت في الابتدا لان الموضع

متعين للجملة اذ هو محل الابتدا كقولك ان زيدا قائم والى هذا اشار بقوله فاكسر في الابتدا وقيد الابتدا للضرورة الثاني اذا وقعت في بدء صلة والى هذا اشار بقوله وفي بدء صلة كقولك جاني الذي انك تحبه وعين بدء الصلة تحرزا من ان تكون ان في غير بدء الصلة فانها تفتح كقولك جاني الذي عندك انه محسن فتفتح ان لانها ليست في بدء الصلة الثالث الموضع الذي يكون فيه ان جوابا للقسم والى هذا اشار بقوله وحيث ان ليمين مكملة وقال مكملة لينبه به على وقوعها جوابا لليمين لان القسم لا يتم الا بجوابه اذ به يتم ارتباطه كالشرط والمشروط ومراده هنا ان تقع ان في جواب القسم ويكون في خبرها اللام كقولك والله ان زيدا لقائم فمع اللام تتعين الكسر ولو خلت من القسم واما اذا لم يكن في خبرها اللام في جواب القسم تجوز الامران كما سينبه عليه بعد هذا فيتعين ان يحمل كلامه هنا على ارادة اللام في جواب القسم ولعله اشار بقوله مكملة الى دخول اللام في الجواب لان كمال الجواب انما هو عند اجتماع ان واللام اذ هو المشهور وبه جاء القران وافراد احدهما قليل بالنسبة الى اجتماعهما كما بين في باب القسم والله اعلم بالصواب قوله

او حكيت بالقول او حلت محل   حال كزرته واني ذو امل

هذا البيت ذكر فيه المصنف موضعين من المواضع التي يكسر فيها ان وهو اذا وقعت بعد القول مثل قال زيد انك قائم والى مثل هذا اشار بقوله او حكيت بالقول وقوله حكيت تحرز من القول الذي لا يكون حكاية للجملة ان وهو القول الواقع بمعنى الظن لان القول اذا اريد به الظن يجب بعده ان وذلك بشرط ان يكون فعل القول مضارعا لمخاطب ثم قد دخلت عليه اداة الاستفهام غير محكي به جملة ان كقولك لمن تخاطبه اتقول ان زيدا قائم فتفتح ان ههنا لان المراد اتظن فالمصدر صالح في موضعها وسيأتي الكلام في باب الظن على هذا ومعنى حكيت بالقول ان يعبر عنها وعن الجملة التي بعدها بالقول الثاني ان تقع في موضع الحال والى هذا اشار بقوله او حلت محل حال ومثل حلولها محل الحال بقوله كزرته واني ذو امل فالواو واو الحال والجملة بعدها في موضع الحال

وكسروا من بعد فعل علقا   باللام كاعلم انه لذو تقى

هذا البيت ذكر فيه المصنف ايضا موضعا من المواضع التي تكسر فيه ان وهو سادسها وذلك اذا وقعت بعد فعل من باب ظن ووقعت اللام في خبرها فعلق الفعل الواقع قبلها عن العمل باللام فتكسر حينئذ لان الجملة صارت منقطعة عن الفعل في اللفظ فصارت ان بهذا الاعتبار واقعة في ابتدا الكلام والى هذا اشار المصنف بقوله وكسروا من بعد فعل علقا باللام اراد بالفعل ظن واحدى اخواتها

وننبه على ذلك بالمثال وهو قوله كما علمت إياه وتقي فتبلا أعلم الذي هو من أبيات طي فلولا دخول اللام في الخبر لفتحت أن لأنها وليها بالمصدر المنتصب مكان مفعولي أعلم ومن أمثلة هذا قوله تعالى والله يعلم إنك لرسوله ومنه بيت الحماسة ألم تر إني وابن أسود ليلة لنسري إلى نارين يعلو سناهما

بعد إذا فجاءة أو قسم   لا لام بعده بوجهين نمي

لما فرغ المصنف من تعداد المواضع التي تكسر فيها أن شرع يذكر المواضع التي يجوز فيها كسرها وفتحها فذكر في هذا البيت أنها تكسر وتفتح بعد إذا الفجائية وإلى هذا أشار بقوله بعد إذا فجاءة وكذلك في جواب القسم إذا لم يكن في خبرها اللام وإلى ذلك أشار بقوله أو قسم لا لام بعده أراد بعد القسم فالتقدير والوجهان نميا بعد إذا المفاجأة وبعد قسم لا لام بعده يعني في خبر أن ومعنى نمي نقل وسكن الياء للضرورة وكان حقه أن يقول نميا بالألف لأن الفاعل ضمير تثنية إذ هو عائد على الوجهين ولكنه أفرد الضمير لأن مراده مجموع الوجهين نمي فأعاد الضمير على المحذوف وهو ظاهر المعنى ويحتمل أنه لم يفرد الضمير ولكنه لما سكن الياء التقت مع الألف الساكنة فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ولم يحذف الياء لأنه لو حذفها وترك الألف لاستدعى فتح الميم فكان يختلف عليه تحريك الروي ومثال وقوعها بعد إذا المفاجأة قولك خرجت فإذا إنك قائم فتكسر على أنها في موضع الابتداء وتفتح على أنها مؤولة بالمصدر ومثال وقوعها في القسم والله إنك كريم فتكسر وتفتح لعدم اللام ولو وقعت اللام في خبر أن تعين كسرها

مع تلو فا الجزا وذا يطرد   في نحو خير القول إني أحمد

هذا البيت ذكر فيه المصنف أيضا موضعين يجوز فيهما الكسر والفتح الأول إذا وقعت بعد فا الجزا وقد جاء القرآن بالوجهين ففتحت بعد فاء الجزاء في قوله عز وجل ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم وكسرت في قوله تعالى وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم وقد أشار إلى هذا بقوله مع تلو فا الجزا وقصر الفا والجزا للضرورة الموضع الثاني إذا وقعت خبرا عن قول وكان خبرها معنى قول وفاعل القول الذي هو خبر عنه وفاعل خبرها واحدا ستظهر لك في مثاله وإلى هذا أشار بقوله وذا يطرد في نحو خير القول إني أحمد وهذا يطرد يعني جواز الفتح والكسر ومثله خير القول خبر مبتدأ وهو قول في المعنى لأنه مضاف إلى القول وأن واسمها وخبرها في موضع خبر المبتدأ وخبر أن الفعل المضارع وهو أحمد والجملة قول من الأقوال وفاعل أحمد هو فاعل القول الذي هو المبتدأ فحصلت الشروط

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر   لام ابتداء نحو إني لوزر

نبه المصنف في هذا البيت على أن المكسورة يدخل في خبرها لام الابتداء ومثله بقوله إني لوزر والوزر هو المعين

وقد نبه المصنف على تخصيص دخول هذه اللام على خبر إن المكسورة بقوله وبعد ذات الكسر يعني بعد إن ذات الكسر فدل ذلك على أنه لا يجوز دخول اللام في خبر أن المفتوحة وهذه اللام تسمى لام الابتداء كما ذكر المصنف والمراد بها التأكيد والواقع بها المبالغة وكان حقها أن تكون مقدمة ولكن كرهوا الجمع بينها وبين أن إذ معناهما في التأكيد واحد فأخروها إلى الخبر ولدخولها شروط سيبينه المصنف عليها فيما بعد قوله رحمه الله

ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا   ولا من الأفعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كإن ذا   لقد سما على العدا مستحوذا

لما ذكر المصنف دخول اللام على خبر إن المكسورة وأطلق في البيت المتقدم نبه في البيت الأول على أنها لا تدخل على الخبر إلا إذا كان غير منفي وإلى هذا أشار بقوله ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا يعني لا يلي هذه اللام خبر منفي فذا مفعول يلي وما فاعل وسواء كان الخبر المنفي اسما أو فعلا ومثل دخولها على المنفي قول الشاعر وأعلم أن تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء فأدخل اللام على قوله لا متشابهان وهو منفي ثم نبه على أن هذه اللام لا تدخل أيضا على شيء من الأفعال كرضي وإليه أشار بقوله كرضيا يريد ما كان ماضيا متصرفا عاريا من قد واكتفى عن ذكر هذه الشروط الثلاثة بالمثال فلو كان غير متصرف لجاز دخول اللام عليه كقولك إن زيدا لعسى أن يقوم ولو كان غير ماض جاز أيضا وإن كان متصرفا كقولك إن زيدا ليقوم ولو وقع معه قد جاز أيضا وإن كان متصرفا ماضيا وإليه أشار بقوله وقد يليها مع قد يعني وقد يلي اللام الفعل الذي كرضي إذا كان معه قد ثم مثله بقوله كإن ذا لقد سما فأدخل اللام على سما وهو ماض متصرف لأجل وجود قد معه وقوله على العدا مستحوذا تتميم للبيت وعلى العدا متعلق بسما ومستحوذا حال من الضمير في سما والمستحوذ على الشيء هو المستولي عليه ومنه قوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله قوله رحمه الله

وتصحب الواسط معمول الخبر   والفصل واسما حل قبله الخبر

نبه في هذا البيت على أن هذه اللام قد تصحب غير الخبر وهي ثلاثة أشياء ذكرها في هذا البيت الأول معمول الخبر إذا كان متوسطا بين اسم إن وخبرها كقولك إن زيدا لطعامك آكل فطعامك معمول لآكل الذي هو الخبر وهو متوسط بين الاسم والخبر ودخلت عليه اللام وإليه أشار بقوله وتصحب الواسط معمول الخبر فالواسط مفعول تصحب ومعمول بدل منه أو حال فيكون

التقدير وتصحب اللام الواسط بين الاسم والخبر في حال كونه معمول الخبر والحال احسن لانها اسبق للمعنى المراد ثم نبه ايضا على ان اللام قد تدخل على الضمير الواقع فصلا بين الاسم والخبر كقوله تعالى ان هذا لهو القصص الحق التقدير ان هذا للقصص الحق وهو فصل زايد وقد حمل عليه اللام والى ذلك اشار بقوله والفصل ثم نبه ايضا على انها تدخل على الاسم اذا تقدم الخبر والى ذلك اشار بقوله واسما حل قبله الخبر وذلك لا يكون الا اذا كان الخبر ظرفا او مجرورا اذ لا يتقدم خبر ان الا اذا كان واحدا منهما ومن ذلك قوله تعالى ان علينا للهدى وان لنا للاخرة والاولى تقديره ان الهدى علينا وان الاخرة لنا فقدم الخبر وادخل اللام على الاسم ولو كان الاسم مقدما لم يجز دخول اللام عليه

ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها وقد يبقى العمل

نبه المصنف في هذا البيت ان ما اذا وصلت بهذه الحروف بطل اعمالها فذي اسم اشارة والحروف صفة له ومبطل خبر عن المبتدا الذي هو وصل واعمالها مفعول مبطل ثم نبه بقوله وقد يبقى العمل على ان العمل قد يبقى مع وصل هذه الحروف الا انه قليل ونبه على القلة بقد واطلق ذلك في جميعها فظاهر قوله انها على السواء وليس الامر كذلك اما في الخمسة غير ليت فلم يسمع فيها ابقاء العمل مع دخول ما الا في نقل غريب منه ما حكى ابن برهان ان الاخفش حكى انما زيدا قائم بنصب زيد وعزى مثل ذلك الى الكسائي واما ليت فالامر فيها جائز الا ان عدم الاعمال اكثر ومنه قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد وروي بنصب الحمام على الاعمال وبرفعه على ابطال العمل وانما جاز بقاء العمل في ليت لانها اذا وقعت بعدها ما استمرت على عدم وقوع الفعل بعدها فاختصاصها باق فمن اعمل راعى بقاء الاختصاص ومن لم يعمل راعى الكف بما واما الخمسة البواقي فانها اذا دخلت عليها ما وقع بعدها الفعل فزال الاختصاص بالاسما وهو سبب العمل فتعين ابطاله قوله رحمه الله

وجائز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا

هذا البيت نبه فيه على انه يجوز انك تعطف اسما مرفوعا على منصوب ان يريد على موضع منصوب ان يعني بالمنصوب اسم ان وذلك بعد ان تستكمل ان اسمها وخبرها كقولك ان زيدا قائم وعمرو فتعطف عمرو وهو مرفوع على موضع اسم ان اذ استكملت اسمها وخبرها وحكم العطف هنا ان عمرو مبتدا محذوف الخبر تقديره وعمرو كذلك ويجوز ان يكون وعمرو من عطف المفردات اذا جعلته معطوفا على الضمير في قائم فلو عطف عمرو بالرفع على موضع ان

واسمها

واسمها على ان يكون عطف مفرد على مفرد وجعلت خبر ان خبرا لهما لم يجز لما يؤدي اليه من اجتماع عاملين مختلفين يعني الابتدا وان على معمول واحد وهو خبر ان فان الابتدا يكون فيه عاملا من جهة كونه خبرا لعمرو وان عاملة فيه ايضا من جهة كونه خبرا لها فلا يجوز ذلك سواء اخرت عمرا عن خبر ان او قدمته اذ المانع واحد وانما يجوز العطف بالرفع على اسم ان بشرط التاخر عن خبر ان وان يكون خبر المعطوف محذوفا كما قدمنا وقد اجاز الكسائي العطف بالرفع على اسم ان قبل الخبر لانه يرى ان العامل واحد لان الرافع عنده لخبر ان هو الابتدا ووافقه الفرا على جواز العطف بالرفع قبل الخبر بشرط ان يكون اسم ان لا يظهر فيه الاعراب كقولك انك وزيد قائمان وجعل سيبويه ما ورد من مثل هذا غلطا فاذا تقرر هذا فكلما ورد عن العرب مما يوهم العطف على اسم ان بالرفع قبل الخبر محمول على ان خبر المعطوف او على ان الخبر الموجود خبر المعطوف وخبر ان محذوف ويدل على هذا الوجه الاخير قول الشاعر خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان فدنفان خبر المعطوف الذي هو وانتما لانه مثنى مثله ولا يصح ان يكون خبر ان لان اسمها مفرد فتعين ان يكون خبرها مفردا فيجعل محذوفا فدل هذا على صحة الوجه الذي ذكرناه وهو حسن والله اعلم بالصواب قوله

والحقت بان لكن وان من دون ليت ولعل وكان

نبه المصنف في هذا البيت على الحاق لكن وان المفتوحة بان المكسورة في العطف بالرفع بعد كمال الخبر لانها مثلها في عدم تغيير معنى الجملة وجعل ليت ولعل وكان مخالفة لها في ذلك لان هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بما فيها من التمني والترجي والتشبيه والى الحاق لكن وان اشار بقوله والحقت بان لكن وان من دون ليت ولعل وكان وليس مراده ان الخفيفة ولا ان الخفيفة بخصوصهما وانما خففهما ليستقيم الوزن ثم اذ ان وكان من حسنها الا بقيد تخفيف

وخففت ان فقل العمل وتلزم اللام اذا ما تهمل

نبه المصنف في هذا البيت على انه يجوز تخفيف ان واذا خففت قل عملها وكان الالغا اكثر والى جواز تخفيفها وقلة عملها مع التخفيف اشار بقوله وخففت ان فقل العمل يعني ان المكسورة بدليل ذكره لدخول اللام في خبرها اذ لا تدخل الا بعد المكسورة ثم نبه على انه اذا خففها لزمت اللام في خبرها اذا اهملتها يعني اهملتها من العمل وانما لزمتها اللام حالة الاهمال لانها قد خففت فخيف ان يتوهم انها ان النافية فادخلوا في الخبر اللام ليرتفع الوهم لان اللام لا تدخل بعد ان

والتكلف الفقر اللازم الموالي
اشار بقوله

الثانيه وتبين من تخفيفها لزوم اللام بان المخففه اذا اهملت انه اذا لم تهمل جاز لك ان تدخل
اللام وان لا تدخلها لان نصب الاسم ورفع الخبر يميزها عن ان النافيه وقد وردت في القران
معملة وغير معملة فمن اعمالها قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراءة من نصب كلا على الاعمال
ورفعه على الاهمال والقراءتان في السبع **وربما استغني عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا** نبه
المصنف في هذا البيت على انه قد يستغنى عن اللام مع الاهمال اذا ظهر ما اراده الناطق من المعنى معتمدا
عليه في رفع اللبس لظهور المعنى بقوله وربما اشار به الى قلة الاستغناء عن اللام في هذه الصور
المذكوره في البيت وقوله ان بدا اي ان ظهر ومعتمدا منصوب على الحال من ما الموصوله وهي فاعل
بدا ومعتمدا بفتح الميم لانه اسم مفعول والمعنى معتمدا عليه ومثال الاستغناء لظهور المعنى
قول الشاعر • انا ابن اباة الضيم من آل مالك • وان مالك كانت كرام المعادن • فان ههنا
خفيفه ملغاة وكان الواجب ان يدخل اللام في خبرها ولكنه لما ظهر المعنى الذي اراده الشاعر
من فخره بانتسابه الى مالك علم انه لا يريد نفي كرم المعادن عن مالك فاستغنى عن اللام اعتمادا على
ظهور المعنى **والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا** نبه المصنف في هذا
البيت على ان الفعل ان لم يكن من نواسخ الابتداء كظن واخواتها وكان واخواتها لم يوصل في الغالب
بان المخففه بقوله ان لم يك ناسخا يعني ان لم يكن من نواسخ الابتداء ومعنى تلفيه تجده ونبه
بقوله غالبا على ان الفعل اذا كان غير ناسخ قد يقع في القليل موصلا بان المخففه وذي اسم اشارة
صفة لان فالمراد ان هذه وموصلا اسم مفعول فهو بفتح الصاد ومعنى كونه موصلا بان اي واردا
بعدها متصلا بها والكثير في وقوع الفعل الناسخ ان يكون ماضيا فان كان مضارعا او غير ناسخ
ماضيا فهما قليلان في الوقوع بعد ان المخففه فمثال الناسخ المضارع قوله تعالى وان يكاد الذين
كفروا ليزلقونك بابصارهم ومثال الماضي غير الناسخ قول الشاعر • شلت يمينك ان قتلت لمسلما •
حلت عليك عقوبة المتعمد • واقل منهما ان يقع بعدها المضارع غير الناسخ نقل منه قوله
ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه • فالهاء في لهيه هاء السكت وفي نفسه ضمير راجع الى
قوله نفسك فتحصل من هذا ان الفعل الكثير الوقوع بعد ان المخففه هو الماضي اذا كان ناسخا
لقوله تعالى وان كادوا ليفتنونك وان كانت لكبيرة واطلق المصنف الفعل الناسخ ولم يفرق بين الماضي
والمضارع في الكثرة والقلة **وان تخفف ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد ان** لما فرغ
المصنف من الكلام على ان المكسورة تكلم على تخفيف ان المفتوحة فذكر انها اذا خففت كان اسمها ضميرا

مستكنا يعني مستترا من استكن في البيت اذا استتر فيه ويجعل خبرها جملة فالى جعل اسمها
ضميرا مستكنا اشار بقوله وان تخفف ان فاسمها استكن والى جعل خبرها جملة اشار بقوله
والخبر اجعل جملة من بعد ان يعني بعد ان المخففه مثال ذلك قول الشاعر في فتية كسيوف
الهند قد علموا • ان هالك كل من يحفى وينتعل • التقدير انه هالك كل من يحفى وينتعل فالضمير
محذوف وهو الذي عناه بقوله استكن لانه اذا حذف فقد استتر وهو بمعنى استكن وهالك
خبر مقدم للمبتدا الذي هو كل ويحتمل ان يكون هالك مبتدا وكل فاعل سد مسد الخبر والجملة خبر
ان وقد يذكر الضمير الذي هو اسم ان المخففه كقول الشاعر • لقد علم الضيف والمرملون اذا •
اغبر افق وهبت شمالا • بانك ربيع وغيث مريع • وانك هناك تكون الثمالا • فذكر الضمير الذي
هو اسم ان مع تخفيفها وجعل الخبر اسما مفردا لانه انما يجعل جملة اذا كان الضمير محذوفا وما ذكر
المصنف في البيت فانه انما ذكر جعل الخبر جملة بعد ذكره كون الضمير مستترا وهو المشهور وذكره شاهدا

وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالاحسن الفصل بقد ونفي او تنفيس ولو وقليل ذكر لو

الضمير في قوله وان يكن فعلا عائد الى الخبر فالمراد وان يكن خبر ان المفتوحة المخففة فعلا ولم يكن
ذلك الفعل دعاء ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن ان يفصل بينه وبين ان باحد اربعة اشيا
اما بقد واليه اشار بقوله فالاحسن الفصل بقد ومثاله قوله تعالى ان يا ابرهيم قد صدقت
الرويا ففصل صدقت عن ان بقد لانه غير دعاء وغير ممتنع التصرف واما ان يفصل بنفي وقد
نبه عليه بقوله او نفي ومثاله قوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا ففصل بين ان والفعل
بلا واما ان يفصل بتنفيس كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى ففصل بالسين واليه اشار بقوله
او تنفيس واما ان يفصل بلو مثل قوله فلما خر تبينت الجن ان لو كانوا الاية ففصل بين الفعل وان
بلو والى هذا اشار بقوله او لو ونبه على ان وقوع لو فصلا قليل وهو قوله وقليل ذكر لو وهذا
مضمون البيتين وقصر الدعا في البيت الاول للضروره والفاء في اول البيت الثاني جواب الشرط الذي هو
قوله وان يكن في اول البيت الاول واو في قوله او نفي في البيت الثاني من غير نقل واو والثانيه
لا بد من نقل حركة الهمزة فيها لاستقامة الوزن فلو كان الفعل دعاء او ممتنع التصرف لم يحتج
الى الفصل فمثال الدعا قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها بتخفيف ان وبها قرأ نافع
ومثال الفعل الممتنع التصرف قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم التقدير انه قد

غضب الله عليها وانه عسى ان يكون قد اقترب اجلهم والله اعلم قوله رحمه الله

وخففت كان ايضا فنوى منصوبها وثابتا ايضا روى

هذا البيت نبه فيه المصنف على انهم خففوا كان ايضا فنوى منصوبها يعني اسمها وقد روي ثابتا يعني مذكورا واصل نوى نوي تحركت اليا فسكنها لاستقامة الوزن ولذلك روى تميز ..
تخفيف كان مع كون اسمها منويا قوله تعالى كان لم تغن بالامس التقدير كانها لم تغن والخبر جملة ههنا ومثال ذكر اسمها قول الشاعر ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم على من رواه بنصب ظبية فيكون اسم كان المخففة فالتقدير كان ظبية تعطو ومنهم من رواه بخفض ظبية على زيادة ان وخفضها بالكاف فالتقدير كظبية ومنهم من رواه برفع ظبية على انه خبر كان فيكون الخبر مفردا لا جملة ومعنى توافينا تجيئنا ومقسم من قسامة الوجه وهو وضوءه واعلم ان كان اذا خففت يكون مثل ان في بقاء عملها واشتغال الغائها ولم ينبه المصنف عليه وبقا ان بجواز ذكر اسمها ظاهرا وقد نبه المصنف عليه بقوله وثابتا ايضا روي وتخالفها ايضا في ان خبرها يجي جملة كما في قوله تعالى كان لم تغن بالامس ومفردا كما في قول الشاعر كان ظبية البيت المتقدم على رواية رفع ظبية ولم ينبه المصنف عليه

لا التي لنفي الجنس ه

هذا الفصل يتكلم فيه المصنف على الكلام ولا النافية للجنس بان في العمل وحق لا ان لا تعمل لانها غير مختصة الا انهم اخرجوها عن الاصل فاعملوها اعمال ليس اذا كانت بمعناها في عدم استغراق الجنس وقد تقدم واعملوها اعمال ان اذا قصد بها استغراق الجنس لانها حينئذ للتاكيد النفي والمبالغة فيه كما ان ان لتاكيد الايجاب فحملت عليها وان كان الايجاب نقيض النفي لكن الشيء قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره لان النقيض اذا ذكر خطر نقيضه في الذهن وخطوره اشد من خطور النظير عند ذكر النظير واعلم ان استغراق الجنس وعدمه في لا هو بحسب استغراق الذي وقعت جوابا له فمن قال هل من رجل في الدار فسال عن المستغرقة للجنس اجبته بلا النافية للجنس فقلت لا رجل مستغرقا الجنس الرجال ومراده لا من رجل لان الجواب مطابق للسؤال ولهذا بني اسمها معها لتضمنه من والدليل على ذلك ان من جاءت مذكورة في قول الشاعر فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند ومن سال بغير من اجبته بلا التي لا تستغرق الجنس فهي اخت ليس ولذلك لم يبن اسمها اذ لم تتضمن من قوله رحمه الله

عمل ان اجعل للا في نكره مفردة جاءتك او مكرره

ذكر المصنف في هذا البيت ان لا تعمل عمل ان في اسم نكرة ثم نبه على انها تعمل عمل ان سواء كانت مفردة اي مذكورة مرة واحدة كقولك لا رجل في الدار او مكررة كقولك لا حول ولا قوة الا بالله فتحصل من هذا البيت ان لا تنصب الاسم وترفع الخبر كان وانه اذا كان الاسم الذي بعدها معرفة لم تعمل لانه قد قيد عملها بالنكرة ومراده لا التي لنفي الجنس كما قدمنا وان لم ينبه عليه وشرط في اسمها ان يكون نكرة واهمل شرطا اخر وهو ان لا تفصل بينه وبين لا كقولك لا لنا غلام ولا جارية قوله رحمه الله

فانصب بها مضافا او مضارعه وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه

ذكر المصنف في هذا البيت ان لا تنصب الاسم اذا كان مضافا كقولك لا غلام رجل عندنا او مضارعا له يعني مضارعا للمضاف كقولك لا افضل منك في الزمان ومعنى المضارع للمضاف ان يتعلق بالاسم شي يكون من تمامه كمنك بالنسبة الى افضل في المثال وكالمفعول بالنسبة الى الاسم العامل فيه ثم نبه على انك اذا اتيت بالاسم اتيت بعده بالخبر مرفوعا والى هذا اشار بقوله وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه والاشارة بقوله ذاك الى الاسم فالحاصل من هذا ان اسمها اذا كان مضافا او مضارعا للمضاف اعرب بالنصب وان كان منفردا عن الاضافة بني وسينبه عليه المصنف بعد هذا واما الخبر فيعرب بالرفع من غير فرق بين الاضافة ولا غيرها ولذلك اطلق المصنف ولم يقيد رفعه بشي قوله رحمه الله

وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة والثان اجعلا
مرفوعا او منصوبا او مركبا وان رفعت اولا لا تنصبا

ذكر المصنف في هذين البيتين بناء اسم لا اذا كان منفردا عن الاضافة وحكم المعطوف على اسم لا اذا كررت لا وكان الاسم المعطوف نكرة فقوله وركب المفرد يعني وركب الاسم المفرد عن الاضافة مع لا فاتحا له يعني بانيا له على الفتح ومثله بقوله لا حول ولا قوة فحول وقوة مركبان مع لا مبنيان على الفتح لانهما مفردان عن الاضافة كما شرط وسبب بنائهما تضمن من كما تقدم في اول الفصل وقوله فاتحا يريد اذا كان غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة مذكرا فلو كان مثنى او مجموعا لزم اليا والنون فتقول لا غلامين في الدار ولا مبغضين لك فلو كان جمع مؤنث لزم الفتح وهو المختار وقد جاء مكسورا وشاهدهما قول الشاعر لا سابغات ولا جاواء باسلة تقي المنون لدى استيفاء آجال فقوله سابغات يعني الدروع وقوله ولا جاواء وهو بجيم مفتوحة بعدها همزة ساكنة ثم واو بعدها الف ثم همزة وهي الفرس الاسمر وقوله باسلة يعني

شذ بك روي بفتح سابغات على المختار وبكسره ولا تنوين على الوجهين لانه مبني وقوله
والثاني اجعلا الاصل اجعلن بالنون الخفيفة ثم ابدلها الفا لما وقف عليها وحذف ياء الثاني
لاستقامة الوزن وحذف مثل هذه الياء جائز في النثر والنظم وعني بالثاني المعطوف على اسم لا
بعد تكرارها ثم ذكر لك ان الثاني الذي هو معطوف يجعله مرفوعا او منصوبا او مركبا يعني مع
الثانية فيكون مبنيا على الفتح وسيأتي ذلك في المثال الذي ذكره وهو لا حول ولا قوة الا بالله فحول هو اسم
لا وهو الاول والغرض انه مبني لانه مفرد عن الاضافة منفصل من والثاني الذي هو قوة لك ان تجعله
مرفوعا كما ذكر لك اما على الغاء الثانية فيكون قوة مبتدأ او على جعلها زائدة فيكون معطوفا على
موضع لا الاولى واسمها واما ان تجعل قوة منصوبا كما ذكر لك ايضا فيكون لا الثانية زائدة وهو
معطوف على اسم لا الاولى لانه منصوب ولكنه بني او تجعل قوة مركبا مع لا الثانية كما قال فيكون
لا الثانية مستقلة بنفسها كالاولى فهذه ثلاثة وجوه في الثاني الذي هو قوة مع بناء الاول
الذي هو حول ثم ذكر المصنف وجهين اخرين نبه عليهما بقوله وان رفعت اولا لا تنصبا يعني
فاذا رفعت الاول الذي هو حول لا تنصب الثاني فبقي لك مع رفع الاول من الوجوه الثلاثة وجها
واحدا وهو النصب فلا وجه له فبقي وجهان وهو التركيب والرفع فصار في لا حول ولا قوة
خمسة وجوه وقوله لا تنصبا اصله لا تنصبن بالنون الخفيفة ثم ابدلها الفا في الوقف ومرفوعا
في اول البيت الثاني منصوب بأجعلا في اخر البيت المتقدم والله الموفق قوله رحمه الله

ومفردا نعتا لمبني يلي فافتح او انصبن او ارفع تعدل

نبه المصنف في هذا البيت على ان الاسم المفرد يعني عن الاضافة اذا وقع نعتا لمبني يعني بالمبني
اسم لا وكان المفرد يلي المبني تحرزا من ان يكون بينهما فصل جاز فيه ثلاثة اوجه الفتح والنصب والرفع
الفتح على بنائه مع اسم لا والنصب على جريانه على لفظ اسم لا لانه منصوب والرفع على الموضع
ومثال ذلك لا رجل صالحا في الدار فصالحا هو المفرد وهو نعت للمبني الذي هو رجل وقد ولي المبني
فلك ان تقول صالح بالفتح مركبا مع رجل ولك ان تقول صالحا بالنصب جريا على لفظ رجل لانه منصوب
لولا البناء ولك ان ترفع على موضع اسم لا لانه موضع رفع وقول المصنف تعدل مجزوم في جواب
الامر وهو افتح وكسر للقافية **وغير ما يلي وغير المفرد لا تبن وانصبه او الرفع اقصد**
نبهك في هذا البيت على ان نعت اسم لا ان كان مفصولا منه ومن الاسم كقولك لا غلام لنا صالحا
في الدار او غير مفرد كقولك لا رجل حسنا وجهه في الدار فانصبه ان شئت او ارفع على نحو ما ذكر

قبل فالى النعت المفصول اشار بقوله وغير ما يلي والى المضاف اشار بقوله وغير المفرد والى
امتناع البناء مع الفصل والاضافة اشار بقوله لا تبن والى جواز النصب والرفع اشار بقوله
وانصبه او الرفع اقصد فغير في البيت الاول منصوب بقوله لا تبن والرفع منصوب بقوله اقصد

والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى

نبهك في هذا البيت على ان المعطوف ان لم تتكرر لا فهو كحكم النعت المفصول لان الواو فصل بين
المعطوف والمعطوف عليه فله حكم النعت المفصول من امتناع البناء كما تقدم وجواز الرفع
والنصب والى هذا اشار بقوله احكم له بما للنعت ذي الفصل يعني النعت صاحب الفصل وقوله
انتمى اي انتسب فتقدير كلامه احكم للمعطوف بما انتمى للنعت المفصول تحرز بقوله ان لم تتكرر لا
من الوجوه الخمسة الناشئة مع تكرار لا في الكلام كما تقدم في لا حول ولا قوة فمثال العطف الذي
لم تتكرر فيه لا قولك لا رجل وامرأة في الدار فلك في امرأة النصب على اسم لا والرفع على الموضع قوله

واعط لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام

نبهك في هذا البيت على ان لا مع همزة الاستفهام تعطي ما كانت تستحقه قبل دخول الهمزة من العمل
كقول الشاعر الا اطعان الا فرسان عادية الا تجشؤكم حول التنانير فطعان اسم لا الاولى
وفرسان اسم لا الثانية فاعمل لا مع دخول همزة الاستفهام عليها هذا اذا كان المراد بهمزة الاستفهام
التوبيخ والتقرير وكذلك لو كان لمجرد الاستفهام كقول الشاعر الا اصطبار لسلمى ام لها جلد
اذا الاقي الذي لاقاه امثالي الا ان ذلك مع التوبيخ والتقرير اكثر وقد يجي الا بمعنى التمني فيبقى
عمل لا فيمتنع الغاؤها ... تابع اسمها مرفوعا على الموضع لئن ورودها بمعنى التمني
قول الشاعر الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأت يد الغفلات فقوله عمر مبني على
الفتح لانه اسم لا ويقال عمر بضم الميم وسكونها وهو هنا بالتسكين اذ عليه الوزن ويرأب
معناه يصلح واثأت معناه افسدت فلو كانت الا بمعنى العرض خرجت عن حكم لا وتعين وقوع
الفعل بعدها ومهما جاء بعدها الاسم قدر قبله فعل هكذا ذكر سيبويه في قول الشاعر
الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت التقدير الا ترونني رجلا فرجلا على هذا
منصوب وقد روي مرفوعا على الابتداء او مجرورا على حذف من وابقاء عملها فالتقدير الا
هل من رجل ذكر الروايات الثلاث الجوهري ومحصلة بكسر الصاد لانها اسم فاعل من حصل
والمراد بها المرأة التي تحصل تراب المعدن من ذهب وغيره اي تخلصه واراد بقوله تبيت تفعل ذلك

وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع سقوطه ظهر

نبهك في هذا البيت على انه قد شاع عندهم في هذا الباب اسقاط الخبر بشرط ان يعلم والى هذا الشرط اشار بقوله اذا المراد مع سقوطه ظهر يعني مع سقوط الخبر واذا في قوله اذا المراد بفتح الدال لا يستقيم المعنى الا عليه ومثال حذف الخبر قوله تعالى قالوا لا ضير انا الى ربنا منقلبون فحذف الخبر للعلم به ومثال ذكر الخبر قول الشاعر وردتها رهم حرفا معرفة ولا الوم من الولدان مصبوح وذكر الخبر الذي هو مصبوح لانه لو حذفه لم يعلم فاذا علم الخبر التزم بنو تميم والطائيون حذفه حذفه ولنا عند الحجازيين الحذف وعليه نبه المصنف بقوله وشاع اي وجاز عندهم ذكره

ظن واخواتها هذا الفصل ذكر فيه المصنف حكم ظن واخواتها وهي افعال تدخل على المبتدا والخبر بعد اخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين وتنسخ حكم الابتدا ولهذا ذكرها المصنف عقب ان واخواتها لكونها من نواسخ الابتدا وهذه الافعال على ثلاثة اقسام قسم يفيد ثبوت المفعول الثاني للاول يقينا وهي علم ورأى شرطهما المذكور بعد وكذلك وجد والفى ودرى وتعلم بشرط كونه فعل امر وقسم ثان يفيد رجحان ثبوت المفعول الثاني للاول وهو ظن وحسب وخال وزعم وعد وحجى بحاء مهملة وجيم وهب بشرط ان يكون فعل امر وجعل وقسم ثالث يفيد تحويل المفعول الاول الى الثاني وهو صير وما جاء في معناها من اصار وجعل بهذا المعنى لا بمعنى التي في القسم الثاني ووهب بهذا المعنى ورد وترك وتخذ واتخذ اداة ان الجميع بمعنى صير وقد يجي رأى من القسم الاول بمعنى القسم الثاني وقد يجي ظن وحسب وخال من القسم الثاني بمعنى القسم الاول والله المرشد قوله

انصب بفعل القلب جزءي ابتدا اعني رأى خال علمت وجدا

نبهك المصنف في هذا البيت على ان افعال القلوب تنصب جزءي الابتدا اعني المبتدا والخبر ثم شرع بعد ذلك في بيان افعال القلوب فذكرها في عجز البيت اربعة وكانه لما ذكر افعال القلوب قدر سائلا يقول له ما تعني بافعال القلوب فقال اعني رأى واخواتها وعددها الى اخرها وسماها افعال القلوب لانها تتعلق بالقلب دون الجوارح وذلك شرط في عملها ولذلك اذا كانت من فعل غير القلب لم تعمل هذا العمل كرأيت اذا اريد بها رؤية العين كما سياتي فاما رأى فيشترط فيها ان تكون من رؤية القلب المراد بها العلم فلو كانت من رؤية العين او من ضربته فاصبت رئته او من الرأي لم تعمل هذا العمل اعني نصب المبتدا والخبر فاما لها اداة ان

عالمه رايت زيدا كريما تريد علمت زيدا كريما واما خال فيشترط فيها ان تكون بمعنى الظن الذي هو قسيم العلم وهو رجحان احد الطرفين كقولك خلت زيدا قائما تعني ظننت زيدا قائما والمعنى ان قيامه ارجح عندك من عدم قيامه فلو كانت خال بغير هذا المعنى لم تعمل العمل المقصود في هذا الباب كما اذا كانت بمعنى تكبر واطلع الى البرق واما علمت فكقولك علمت زيدا قائما بمعنى تيقنت قيامه فلو اردت بعلم معنى عرفت او انه صار اعلم اي مشقوق الشفة العليا خرجت عن هذا الباب واما وجد فكقولك وجدت زيدا كريما بمعنى علمته فلو اريد بوجد غير معنى علم خرجت عن هذا الباب كما اذا كانت بمعنى حزنت وغضبت واصبت مالا اي سرا او وجدت الضالة واما علم

ظن حسبت وزعمت مع عد حجا دري وجعل اللذ كاعتقد

ذكر في هذا البيت سبعة افعال من افعال المقاربة ومع في البيت بتحريك العين اذ لا يستقيم الوزن الا بذلك وهي اللغة الكثيرة فيها وعد اصله التشديد ولكن خففه لمناسبة القافية الاخرة وذلك جائز ولو لم يخففها لجمع بين القافية المترادف والمتدارك وهو لا يجوز واللذ بسكون الذال لغة في الذي وبها استقام الوزن فاما ظن فكقولك ظننت زيدا قائما وقد تقدم معنى الظن في البيت المتقدم فلو كان ظننت بمعنى اتهم خرجت من هذا الباب واما حسبت فكقولك حسبت زيدا قائما بمعنى ظننت زيدا قائما فلو جاء حسبت بمعنى صار احسب اي ذا شقرة او ذا حمرة وبياض كالابرص خرجت عن هذا الباب ومن شواهد حسبت بمعنى ظننت قول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذاما وحميرا وحسبت بكسر السين فقياس مضارعها الحسب بفتحها وقد جاء بكسر السين وهو مما ندر واما زعم فكقول الشاعر فان تزعميني كنت اجهل فيكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل اراد فان تظنيني فلو جاءت بغير معنى الظن خرجت عن هذا الباب كما اذا جاءت بمعنى كفل او سمن او هزل او قال ونحوه مما ليس من معنى الظن واما عد فكقول الشاعر لا اعد الاقتار عدما ولكن فقد من قد فقدته الاعدام اراد لا اظن فلو جاءت بمعنى العدد الذي هو من الحساب خرجت عن باب ظن واما حجا فمثاله قول الشاعر قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات اراد احجو اظن انشد هذا البيت الازهري فلو جاء حجى بمعنى غلب في المحاجاة يعني استخراج الاحجية او بمعنى قصد وردا واقام وبخل خرجت عن هذا الباب واما درى فكقول الشاعر دريت الوفي العهد يا عمرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد اراد علمت وفاء العهد ودريت في البيت مبني لما لم يسم فاعله والاكثر في استعمال درى ان يكون

معداه بالبا كقولك دريت بما صنعت فاذا دخلت عليها همزة التعدية تعدت الى مفعولين احدهما بحرف الجر كقوله تعالى ولا ادريكم به واما جعل فقيدها المصنف بمعنى اعتقد والى ذلك اشار بقوله وجعل اللذ كاعتقد اراد جعل الذى بمعنى اعتقد وهى من القسم الثانى بهذا المعنى ومثالها قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فلو خرجت عن معنى الاعتقاد فان جاءت بمعنى التصيير فهى من القسم الثالث وسيأتى الكلام فيه وان جاءت بمعنى خلق او شرع او القى او الحدث او العلم خرجت عن هذا الباب **وهب تعلم والتى كصيرا ايضا بها انصب مبتدا وخبرا** ذكر فى هذا البيت بقية افعال القلوب فنص على هب وتعلم وهما فعلا امر لا يعملان عمل هذا الباب الا بشرط كونهما امرين فان لم يكونا امرين خرجا عن هذا الباب فمثال هب قول الشاعر فقلت اجرنى ابا خالد • والا فهبنى امرأ هالكا • يريد فظنى ومثال تعلم قوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها • فبالغ بلطف فى التحيل والمكر • اراد اعلم ثم قال والتى كصيرا اراد والافعال التى كصير ايضا انصب بها المبتدا والخبر كما نصبتهما بالافعال المتقدمة والافعال التى بمعنى صير هى القسم الثالث وقد عددنا افعاله فى اول الفصل واستغنى بالقانون الذى ذكره عن النص عليها وهو ان كل فعل فيه معنى التصيير ينصب المبتدا والخبر **وخص بالتعليق والالغاء ما من قبل هب والامر هب قد الزما** هذا البيت نبه فيه المصنف على التعليق والالغاء فى هذا الباب وذكر ان المخصوص بهما هو ما ذكره من قبل هب من الافعال وهى احد عشر فعلا والى هذا اشار بقوله وخص بالتعليق والالغاء ما من قبل هب يعنى ما هو من قبل هب من الافعال ثم نبه على ان هب لزم الامر وقد نبهنا على ذلك عند ذكر المصنف لها ومعنى التعليق هو ان يقع بعد احد هذه الافعال ما له صدر الكلام فيعلق الفعل اى يرتفع عن الفعل فى لفظ ما بعد اداة الصدر اذ لا يعمل ما قبلها فيما بعدها لفظا فيكون الفعل غير عامل فى اللفظ عاملا فى المعنى واما الالغاء فهو ابطال عمل الفعل لفظا ومعنى وذلك اذا ضعف الفعل بتأخره عن المفعولين كقولك زيد قائم ظننت فيرجع الى الاصل من المبتدا والخبر وكذلك لو توسط الفعل بينهما كقولك زيد ظننت قائم وسيأتى الكلام على هذا بعد ولا يبقى من هذه الافعال ما لا يدخله التعليق والالغاء الا هب وتعلم لان المصنف نص على ذلك فيما قبل هب فبقى هى وما بعدها وهو تعلم **كذا تعلم ولغير الماض من سواهما اجعل كل ماله زكن** نبه المصنف فى هذا البيت على ان تعلم مثل هب فى لزومها الامر فى هذا الباب ثم نبه على ان جميع افعال هذا الباب غير هب وتعلم يجعل لغير ماضيها ما للماضى منها من العمل فيستوى ظن ويظن وظن بمعنى الامر وظنا

يعنى المصدر وظان يعنى اسم الفاعل وكذلك اسم المفعول وكذلك جميعها ولهذا اشار المصنف بقوله ولغير الماض من سواهما اجعل كل ماله زكن اراد بسواهما اى سوى هب وتعلم وقوله زكن معناه علم وحذف يا الماضى لاستقامة الوزن وهو جائز من غير ضرورة قوله

وجوز الالغاء لا فى الابتدا وانو ضمير الشان او لام ابتدا
فى موهم الغاء ما تقدما والتزم التعليق قبل نفى ما
وان ولا لام ابتداء او قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم

لما نبه المصنف فيما مضى على جواز الالغاء والتعليق شرع فى هذه الابيات الثلاثة يبين احكام الالغاء والتعليق فذكر ان الالغاء يجوز الا اذا كان الفعل فى ابتداء الكلام والمفعولان بعده والى هذا اشار بقوله وجوز الالغاء لا فى الابتدا يريد وجوز الالغاء فى الفعل الا فى حالة وقوعه فى الابتدا ويفهم من كلامه انه اذا كان متوسطا او متأخرا جاز الالغاء والاعمال وظاهر كلامه التساوى فى ذلك وفيه تفصيل اما اذا كان متأخرا فالالغاء احسن كقولك زيد قائم ظننت وان كان متوسطا فالالغاء والاعمال على التساوى وذكر ابن معط فى الالفية ان الاعمال هو المشهور مع التوسط واما اذا اكد الفعل بالمصدر مع توسطه فان الالغاء يقبح كقولك زيدا ظننت ظنا قائما فالاعمال اولى وشاهد الالغاء مع التأخر قول الشاعر آت الموت تعلمون فلا • يرهبكم من لظى الحرب اضطرام فآت الموت هما المبتدا والخبر وتأخر عنهما الفعل وهو تعلمون فالغى وهذا البيت من الخفيف وآت فى اوله اسم فاعل من اتى بمعنى جاء وشاهد الالغاء مع التوسط قول الشاعر ابالاراجيز يا ابن اللؤم توعدنى وفى الاراجيز خلت اللؤم والخور فالمبتدا هو اللؤم والخبر هو بالاراجيز وتوسط بينهما خلت فالغى واللؤم فى البيت بضم اللام لانه من لآمة الطبع لا من اللوم الذى هو ضد الحمد ثم نبه المصنف على انه متى وقع الفعل فى الابتدا فوجدت الجزءين مرفوعين بعده وتوهمت ان الفعل ملغى فاعلم ان الغاءه مع كونه فى الابتدا لا يصح فصحح الكلام بتقدير ضمير الشان فيكون الضمير مفعولا والمبتدا والخبر فى موضع المفعول الثانى فيزول توهم الالغاء او قدر لام الابتداء فيكون الفعل معلقا بها لا ملغى وعليه قول الشاعر كذاك ادبت حتى صار من خلقى • انى رأيت ملاك الشيمة الادب • فملاك والادب مبتدا وخبر بعد رأيت المتقدم فلا يتوهم الالغاء وقدر ضمير الشان فتقول رأيته يعنى ضمير الامر والشان او قدر لام الابتداء فيكون التقدير لملاك الشيمة الادب والى هذا اشار المصنف بقوله وانو ضمير الشان او لام ابتدا فى موهم الغاء ما تقدما يعنى فى كلام موهم الغاء فعل تقدم فالالغا

مفعول يتوهم وقوله في توهم متعلق بقوله وانو في البيت المقدم ثم ذكر انك تلزم التعليق
للفعل في هذا الباب قبل النفي بما وان ولا والى هذا اشار بقوله والزم التعليق قبل نفي ما
وان ولا فاضاف النفي لما لانه من فعلها وعطف عليها ان ولا وكذلك ايضا تلتزم التعليق
قبل لام الابتدا ظاهرة في الكثير ومقدره في القليل كما في مثال الشيخ الادب في الشاهد المتقدم
على احد التقديرين ولذلك يلزم التعليق قبل لام القسم وقبل الاستفهام وقد نبه المصنف على
اللام بقوله لام ابتداء او قسم الى اخر البيت فلام ابتدا مبتدا وقوله او قسم معطوف على ابتدا
والتقدير لام ابتداء او لام قسم وكذا الجار والمجرور في موضع الخبر للمبتداء الذي هو لام ابتداء
والاشارة بذا الى ما وان ولا يعني ولام الابتدا ولام القسم كمثل ما ولا وان في لزوم التعليق
قبلها ولا تجعل لام ابتداء معطوفا على لا باسقاط حرف العطف لفساد المعنى فان
التقدير حينئذ يكون قبل نفي ما وان ولا وقبل نفي لام الابتدا والقسم ولا نفي في لام
الابتدا والقسم وقوله والاستفهام مبتدا وذا بعده مبتدا والختم فعل ماض وفاعله
ضمير يعود على ذا والجملة في موضع خبر ذا وذا وخبره خبر المبتدا الذي هو الاستفهام
والاشارة بذا الى لزوم التعليق فالتقدير والاستفهام الختم له هذا يعني لزوم التعليق
مثله فمثال التعليق بما النافية قوله تعالى لقد علمت ما هولاء ينطقون ومثال التعليق بان
النافية قوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا ومثال التعليق بلا النافية قولك حسبت لا يقوم
زيد وهو من امثلة كتاب الاصول لابن السراج ومثال التعليق بلام الابتدا ظننت لزيد
منطلق ومثال التعليق بلام القسم قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة
من خلاق ومثال التعليق بادوات الاستفهام علمت ازيد منطلق وعلمت من ابوك
واذا علقت هذه الافعال وقعت بعدها الجملة الاسمية والفعلية فتامل ذلك من
المثل المذكوره وقد يعلق غير هذه الافعال اذا كان بينه وبينها مناسبة اما بالتقارب
في المعنى واما بكونه نقيضا لها لان النقيض يحمل على نقيضه فمن ذلك نسيت لانها مناقض
لعلمت ومنه قول الشاعر ٭ ومن انتم انا نسينا من انتم ٭ وريحكم من اي ريح الاعاصر
تعلق نسينا من الاستفهامية والاصل من انتم ولكن الشاعر نقل حركة الهمزة في انتم الى
نون من واسقط الهمزة ليستقيم الوزن والنقل جائز في الكلام وهو مذهب ورش من القراء
وهذا البيت انشده سيبويه لعلم عرفان وظن تهمه تعديه لواحد ملتزمه هذا البيت

نبه فيه المصنف على ان العلم اذا كان بمعنى العرفان والظن بمعنى التهمة تعدى الى مفعول
واحد فتقدير كلامه تعديته لواحد ملتزمه للعلم الواقع بمعنى العرفان والظن الواقع بمعنى
التهمه فتعديه مبتدا وساغ الابتداء به وان كان نكره لوصفه بالمجرور الذي هو قوله لواحد
وملتزمه خبر المبتدا وقوله لعلم متعلق بملتزمه ويحتمل ان يكون ملتزمه صفة لتعديه وتعديه
مبتداء خبره في الجار والمجرور قبله وهو لعلم عرفان والله الموفق وبه العصمه قوله
ولرأي الرؤيا انم ما لعلما ٭ طالب مفعولين من قبل انتمى
نبه المصنف في هذا البيت على ان راى التي بمعنى الرويا في النوم يجرى مجرى علم في نصب مفعولين
لانهما متماثلان في المعنى حيث الرويا في النوم ادراك بالباطن كما هو العلم واضاف راى الى الرويا
اضافة تخصيص يريد لراى المختصه برويا النوم وقوله انم ما لعلما اى اقصد ما للعلم من الحكم
في حال كونك طالب مفعولين لعلم وتحرز من علم التي بمعنى العرفان فانها لا تطلب الا مفعولا واحدا
فيكون طالب على هذا التقدير حالا من الضمير في انم فالعامل فيه انم ويحتمل ان يكون حالا من علم
فيكون التقدير انم ما لعلم في حال كون علم يطلب مفعولين فيكون العامل فيه على هذا انتمى والمعنى
على كلا التقديرين واحد وقوله انتمى اى انتسب وقوله ولراى متعلق بقوله انم وما في قوله
ما العلم مفعول بانم وقوله لعلم متعلق بانتمى ومن قبل ايضا متعلق بانتمى والتقدير فانم لراى التي
بمعنى الرويا في النوم ما انتمى لعلم من قبل في حال كون علم يطلب مفعولين او في حال كونك تطلب
مفعولين لعلم على حسب ما تقدم من الوجهين المحتملين في صاحب الحال وهذا البيت من ابيات
المعقده ولا تجز هنا بلا دليل ٭ سقوط مفعولين او مفعول نبه في هذا البيت على
انه لا يجوز لك في هذا الباب ان تحذف المفعولين او احدهما بغير دليل يدل على المحذوف ولفظ
المصنف بين والمفهوم من كلامه انه اذا كان على الحذف دليل جاز لك ان تحذف المفعولين كقوله
تعالى اين شركاي الذين كنتم تزعمون التقدير الذين تزعمونهم شركا فحذف المفعولان لدلالة الذين
شركاي عليهما وكذلك اذا افاد الكلام دونهما مثل ان تقيد الظن بظرف كقولك ظننت يوم
الجمعه اذ مرادك ان الظن وقع منك في هذا اليوم وهو حاصل من كلامك فلا احتياج لذكر
المظنون اذ لا غرض فيه ولذلك لو كان المراد به العموم كقوله تعالى انهم الا يظنون اذ المراد
وقوع الظن منهم عموما اى انهم يتكلمون في الاشيا عن غير علم ويعتمدون فيها على الظن في
موضع العلم الا ان ظنهم بالنظر الى شي مخصوص واما حذف احد المفعولين فلا تكلموا نحذفه

لفظا ومعنى لغير دليل وهو الذى يسمى الاقتصار لغير دليل فهذا لا يجوز واما ان يحذف لفظا وانت تريده معنى وفى الكلام ما يدل عليه وهو الذى يسمى الاختصار ويسمونه ايضا الاقتصار لدليل فهذا جائز عند المصنف كما هو المفهوم من كلامه فى هذا البيت حيث جعل عدم الجواز مقيدا بعدم الدليل فيقتضى حصول الجواز مع الدليل اى الدليل على المحذوف وقد اقتدى المصنف فى ذلك بكثير من النحويين ومنهم من منع هذا وهم ايضا جماعة كثيرون واحتجوا بان كلا المفعولين فى هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة الفعل العامل ومن جهة كونه خبرا فى الاصل فيمتنع حذفه ولو دل عليه دليل ويقولون انما جاز حذف خبر المبتدا لانه مطلوب من جهة واحدة ولهذا الذى قالوه منتقض بخبر كان لانه يحذف اتفاقا مع كونه مطلوبا من الجهتين قوله

وكتظن اجعل تقول ان ولى … مستفهما به ولم ينفصل

بغير ظرف او كظرف او عمل … وان ببعض ذى فصلت يحتمل

نبه المصنف على ان القول يجرى بمعنى الظن فينصب جزئى الجملة بعده والى هذا اشار بقوله وكتظن اجعل تقول وشرط فى جعل القول بمعنى الظن شروطا الاول ان يكون القول مضارعا الثانى ان يكون مخاطبا ولم ينص على هذين الشرطين ولكنهما يوخذان من مثاله استئناسا الثالث ان يلى اداة من ادوات الاستفهام والى هذا اشار بقوله ان ولى مستفهما به يعنى ان ولى القول اداة مستفهما بها فمستفهما بفتح الهاء لانه اسم مفعول الشرط الرابع ان لا ينفصل القول عن اداة الاستفهام بغير ظرف ومجرور ومفعول القول والى هذا اشار بقوله ولم ينفصل بغير ظرف او كظرف او عمل يعنى بقوله او كظرف المجرور ويعنى بقوله او عمل المفعول فاوقع عملا موقع معمول ووقوع المصدر موضع اسم المفعول كثير والمقصود ان يعلم ان مراده بالعمل ههنا المفعول واما من لفظه فلا يحصل لك ذلك الا بتكلف فمثال الفصل بالظرف والمجرور بين ومثال الفصل بمعمول قولك اانما تقول زيدا فقد فصل بين اداة الاستفهام والقول بقائم وجاز ذلك لانه المفعول الثانى من مفعولى القول الذى بمعنى الظن وقد تقدم عليه ولذلك شرط خامس اهمله المصنف وهو ان لا يتعدى القول باللام ثم نبه على انه اذا وقع الفصل باحد الثلاثة المذكوره اعنى الظرف وشبه الظرف الذى هو المجرور والمعمول المعنى بقوله او عمل احتمل ذلك اى اجيز فالاشاره بقوله ذى الى الثلاثه المذكوره وقوله ببعض ذى اى بواحد منها فمثال اجراء القول بمعنى الظن قول الشاعر متى تقول القلوص الرواسما يحملن ام قاسم وقاسما فتقول بمعنى تظن لانه قد استوفى الشروط كلها

فالاستفهام قد تقدمه وهو متى وهو يليه فلا فاصل بينهما والقول فعل مضارع لمخاطب به متعد بنفسه فوجب جعله بمعنى الظن واستصحبه المفعولان بعده فلحذ بهما القلص والرواسم صفة له والثانى هو قوله يحملن الجملة ونعت فى موضع المفعول الثانى واذا استوفى القول هذه الشروط المذكوره كنت مخيرا بين نصب المفعولين بعده وبين ان لا ينصب فيجرى على اصل القول فى ان الجملة بعده تبقى على حالها محكية فى موضع نصب بالقول قوله

واجرى القول كظن مطلقا … عند سليم نحو قل ذا مشفقا

لما ذكر المصنف فيما تقدم ان القول لا يعمل اعمال الظن الا بشروط نبه فى هذا البيت على ان بنى سليم يجرون القول بمعنى الظن من غير شرط فينصبون مفعولين بعده والى هذا اشار بقوله واجرى القول كظن مطلقا يعنى مطلقا من غير شرط ثم مثل ذلك بقوله قل ذا مشفقا اى ظن هذا مشفقا فذا ومشفقا منصوبان بقل على لغة سليم

أعلم وأرى

الى ثلاثة رأى وعلما … عدوا اذا صارا ارى واعلما

هذا البيت نبه فيه المصنف على ان راى بمعنى التى من رؤية القلب وعلم التى بمعنى اليقين الناصبين للمفعولين اذا دخل عليهما همزة التعدية تعديا الى ثلاثة مفاعيل وقد نبه على ان ذلك انما يكون بدخول الهمزة عليهما بقوله اذا صارا ارى واعلم يعنى اذا زيدت فيهما همزة التعدية وذلك مثل قولك أريت زيدا عمرا منطلقا واعلمت زيدا بكرا كريما فالثانى والثالث من المفاعيل فيهما المفعولان فى الاصل والاول كان فاعلا قبل دخول الهمزة فلما دخلت صار مفعولا وبيان ذلك انك اذا قلت راى زيد عمرا منطلقا ان زيد فاعلا لانه الذى راى بنفسه فاذا قلت اريت زيدا عمرا منطلقا صار زيد مفعولا وانت فاعل لانك انت الذى جعلته يرى وهذه القاعده فى الفعل الثلاثى اذا دخلت عليه الهمزة صار فاعله مفعولا فان لم يكن له قبل مفعول تعدى الى واحد وهو الفاعل فى الاصل كقولك اخرجت زيدا وان كان له مفعول قبل صار يتعدى الى مفعولين وان كان يتعدى الى مفعولين قبل فيتعدى بعد الى ثلاثه كما فى ارى واعلم قوله

وما لمفعولى علمت مطلقا … للثان والثالث ايضا حققا

نبه المصنف على ان ارى واعلم يتعديان الى ثلاثة مفاعيل بدخول الهمزة تكلم فى هذا البيت على حكم هذه المفاعيل الثلاثة فذكر ان ما لمفعولى علمت من الحكم يعنى قبل دخول الهمزة يجعل للثانى والثالث من مفاعيلها بعد دخول الهمزة عليها وقوله مطلقا يعنى فى جميع الاحكام المتقدمه

من الاقتصار على احدهما وحذفهما مع دليل عليهما ومن التعليق والالغا وهما بالنسبة الى
الاول والثاني من مفعولي يسوت بالنسبة الى الاول فيهما غيره قوله حقفا فعل ماض لم يسم فاعله
وهو متعلق قوله للثاني وما من قوله وما المفعولي علمت مطلقا اسم موصول مفعول ثالم يسم فاعله
حققا فالتقدير حققا للثاني والثالث ما المفعولي علمت مطلقا وليس مراده تخصيص هذا الحكم
بعلمت بل ارى يشاركها في ذلك وجميع الافعال المتعديه الى ثلاثه كما سنذكره فعلم في البيت كالمثال

وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا

لما تقدم الكلام على ارى واعلم المتعديتين الى اثنين قبل دخول الهمزه لحقه تكلم عليهما اذا تعديا
لواحد قبل دخول الهمزه كراى اذا كانت من رويه العين وعلم اذا كانت بمعنى العرفان فذكر انهما
اذا تعديا لواحد بلا همز يوصلا به الى اثنين فالضمير في قوله وان تعديا يعود الى راى وعلم والضمير في
قوله به يعود الى الهمز

والثاني منهما كثاني اثني كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا

لما تكلم على الثاني
والثالث من مفاعيل ارى واعلم المتعديه الى اثنين قبل الهمزه تكلم ههنا على الثاني من مفعوليهما اذا
تعديا قبل الهمزه لواحد فذكر ان الثاني منهما كالثاني من مفعولي كسا فقوله والثاني منهما يعني
والمفعول الثاني من ارى وعلم المتعديتين لواحد قبل الهمزه كالثاني من الاثنين في باب كسا وبهمزه
لحاله على غير معلوم لان باب كسا لم يبينه الى الان وقوله في عجز البيت فهو به في كل حكم ذو ائتسا
يعني به المفعول الثاني من راى وعلم المذكورين وقوله به يعني الثاني من مفعولي كسا فالتقدير
فالثاني من مفعولي راى وعلم ذو ائتسا اي صاحب اقتدا بالثاني من مفعولي كسا في كل حال فيحذف
كما يحذف الثاني من مفعولي كسا اختصارا واقتصارا وهو غير الاول كما ان الثاني من مفعولي كسا غير
الاول وهذا ايضا للضروره

وكارى السابق نبا اخبرا حدث انبا وكذاك خبرا

لما ذكر ان ارى
واعلم تتعديان الى ثلاثه مفاعيل بدخول الهمزه نبه في هذا البيت على ان من الافعال افعالا تضمنت
معنى ارى المتعديه بالهمزه الى ثلاثه مفاعيل فتعدت مثلها لمشابهتها لها في المعنى لا بدخول الهمزه
عليها ولا بتضعيف اذ الهمزه في بعضها غير موجوده والتي فيها الهمزه هي انبا واخبر لم يوجدا
مخففين هكذا بغير همزه حتى يقول ان الهمزه دخلت عليها فتعدت الى ثلاثه ولا نقول انه خاليه عن
الهمزه وهي حدث ونبا وخبر تعدت الى ثلاثه بالتضعيف اذ هو منزله الهمزه في التعديه لانا
لم نجد هذه الافعال نطق بها مخففه بهذا المعنى فنقول لما ضعف تعدت الى ثلاثه بل التعديه
في هذه الخمسه تضمن معنى ارى ولم يثبت سيبويه من هذه الافعال مع ارى واعلم الا انبا

المشدده

المشدده والشاهد عليها قول النابغه نبئت زرعه والسفاهه كاسمها يهدي الي غرائب
الاشعار فالتاء في نبئت مفعول اول اقيم مقام الفاعل لان نبئت مبني للمفعول وزرعه
المفعول الثاني ويهدي الي جمله في موضع المفعول الثالث والسفاهه كاسمها جمله من
مبتدا وخبر وقعت اعتراضا بين المفعول الثاني والثالث وزرعه اسم رجل وهو زرعه بن عمرو
والحق ابو علي الفارسي انبا بالهمزه وعليه قول الشاعر وانبئت قيسا ولم ابله كما زعموا خير اهل
اليمن والحق اخبر وخبر وحدث والشاهد على اخبر بالهمز قول الشاعر ما ذا عليك اذا اخبرتني
دنفا وغاب بعلك يوما ان تعوديني فاخبرت مبني للمفعول والتاء المفعول الاول وهو
النائب عن الفاعل والياء المفعول الثاني ودنفا الثالث والشاهد على خبر من غيرهم قول
الشاعر وخبرت سوداء الغميم مريضه فاقبلت من اهلي بمصر اعودها فخبرت مبني للمفعول
والتاء المفعول الاول وهو نائب عن الفاعل وسوداء مفعول ثاني ومريضه مفعول ثالث والشاهد
على حدث قول الشاعر او منعتم ما تسالون فمن حدثتموه له علينا الولاء العلاء فحدثتموه
مبني للمفعول وضمير الخطاب المفعول الاول وهو نائب الفاعل والهاء مفعول ثان وله علينا
العلاء جمله في موضع المفعول الثالث ونصف البيت على الدال الاولى من حدثتموه لان الدال فيه مشدده
وهي دالان في الحقيقه اذ المشدده في الوزن حرفان والبيت من البحر

قوله

الفاعل

اعلم ان العامل الذي يرتفع به الفاعل هو الفعل الوارد
على طريقه فعل او يفعل كضرب يضرب ويعني بقولنا على طريقه فعل او يفعل انه يسند الى من
فعله في الماضي او يفعله في المستقبل تحرزا من ان يجي الفعل على طريقه فعل او يفعل كقولك ضرب زيد
ويضرب فقد اسندت ههنا الفعل الذي هو ضرب لمن فعل به واسندت يضرب لمن يفعل به وهو زيد
لانه مضروب لا ضارب فمثل هذا الافعال فاعل وانما هو مفعول لم يسم فاعله واسما الفاعلين
كضارب وما اشبهها من الصفات كحسن والمصادر تجري مجرى الفعل الوارد على طريقه
فعل او يفعل بحسب المراد بها من الزمان الماضي وغيره فيرتفع الفاعل بعدها الا ان المصادر
لا يلزم ذكر فاعلها ظاهرا ولا مضمرا واسماء المفعولين كمضروب وما جرى مجرى الفعل الوارد
على طريقه فعل به او يفعل به على حسب المراد بها من المضي وغيره فالمرفوع بها مفعول لم يسم
فاعله ولا يعرب فاعلا واذا تقرر هذا فقول الفاعل هو اسم او في تاويله اسند اليه فعل
متقدم او شبهه على طريقه فعل او يفعل فقولنا اسم خرج به الافعال والحروف لانها لا تكون

الفاعل

حد الفاعل

فاعله وقولنا او في تاويله ليدخل الحروف الموصوله لانها وان لم تكن اسما فهي في تاويل الاسم
فتقع فاعلا كقولك اعجبني انك قائم فالتقدير اعجبني قيامك وقولنا اسند اليه فعل تحرز مما
اسند اليه اسم جامد كقولهم كان ثوبك وذهب مالك فان الثوب والمال ههنا اسمان قد اسند
اليهما الا ان المسند اليهما ليس بفعل ولا شبهه وقولنا مقدم تحرز من زيد قام فان زيد
وان كان اسما قد اسند اليه فعل وهو قام فلا يعرب فاعلا لان الفعل غير مقدم وقولنا او
شبهه ليدخل اسم الفاعلين والصفات المشبهة بها والمصادر وقولنا على طريقة فعل او
يفعل ليخرج ما كان على طريقة فعل به او يفعل به نحو ضرب ويضرب المبنيان للمفعول ليخرج اسم المفعول
كمضروب **الفاعل الذي كمرعي اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى** هذا الشـ عرف فيه
المصنف الفاعل ونفى عن تعريفه بالمثل ومثله لك بثلاثة امثلة الاول اتى زيد والثاني منيرا
وجهه والثالث نعم الفتى الا ان مقصوده من تعريف الفاعل حاصل من المثالين الاولين ولذلك
قال كمرعي اتى زيد منيرا وجهه فثنى مرعي لانه اراد زيدا ووجهه المرفوعين في المثالين الاولين ولو
اراد معهما الفاعل المذكور في المثال الثالث لجمع فقال كمرعي بكسر العين بصيغة الجمع ولعله كذلك
فاذا علمت هذا فالمثالان المذكوران يوخذ منهما جميع ما ذكرنا من القيود في الحد المتقدم ونبه على
ان الفاعل هو اسم بتمثيله بزيد ووجهه وهما اسمان وفائدته ما هو في تاويل الاسم ونبه على ان
الفاعل هو الذي يسند اليه فعل بقوله اتى وعلى انه قد يسند اليه شبه فعل بقوله منيرا
وقدم اتى على زيد ومنيرا على وجهه منبها على ان الفعل وشبهه يكون مقدما على الفاعل
ونبه على شرط كون الفعل المسند الى الفاعل على طريقة فعل او يفعل بقوله اتى وبقوله منيرا
فاتى على طريقة فعل لانه ماض مسند لمن فعله لا لمن فعل به ومنيرا على طريقة يفعل لانه حال
مسند لمن يفعله لا لمن يفعل به فهذه جميع القيود التي ذكرناها في الفاعل لم يفت منها الا
الفاعل الذي هو في تاويل الاسم واما قوله نعم الفتى فجاء به لزيادة فائدة وهو ان المرفوع بعد
نعم فاعل والتنبيه على ان نعم من الافعال لان بعضهم قد جعلها حرفا ومنيرا منصوب على الحال
من زيد **وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر** هذا الشـ نبه فيه المصنف
على ان الفاعل محله بعد الفعل فيتقدم لازما والفاعل بعد الفعل وهذا القيد مفهوم من
المثل في الشـ المتقدم ولكنه خصه بالنص عليه هنا لانه يختلف فيه اذ الكوفيون لا يشترطون
تقديم الفعل فيقولون في زيد قام ان زيدا فاعل بقام المتاخر فنص المصنف على تاخير الفاعل عن

الفعل لدفع توهم مذهب الكوفيين ويترتب عليه المسئله المذكوره في باقي البيت وهي انه ان ظهر
الفاعل بعد الفعل فهو ذاك والى الاشارة بقوله فان ظهر فهو وان لم يظهر جعل ضميرا مستترا
في الفعل والى هذا اشار بقوله والا فضمير استتر يعني وان لم يظهر الفاعل بعد الفعل فهو ضمير مستتر
كقولك زيد قام فان الفاعل ههنا لم يظهر بعد الفعل فيجعل ضميرا مستترا اي قام عائد الى زيد ولا
يجعل الفاعل زيدا الظاهر مقدما للمذهب الكوفيين وقوله فهو بسكون الهاء لاجل استقامة الوزن
وهو مبتدا خبره مقدر وتقديره فهو ذاك يعني بذلك الظاهر وقوله استتر يريد اذا كان الفاعل
مفردا واما اذا كان مثنى او جمعا فان الضمير يبرز كقولك الزيدان قاما والزيدون قاموا الا
ان يريد بقوله فان ظهر يعني بان ذكر الفاعل سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا فيدخل ضمير التثنيه
والجمع لانهما مذكوران في اللفظ ولا يبقى الا الضمير المفرد وهو مستتر كما ذكر فلا يحتاج كلامه الى
تقييد على هذا **وجرد الفعل اذا ما اسندا لاثنين او جمع كفاز الشهدا** هذا الشـ نبه
فيه على ان الفعل اذا اسند لمثنى او مجموع جرد عن الضمير فالى تجريده عن الضمير اشار بقوله وجرد
الفعل اذا ما اسندا لاثنين او جمع اراد اذا اسند وما زائدة وذلك مطرد فيها بعد اذا ومثل
تجريد الفعل عن الضمير اذا اسند الى الجمع بقوله فاز الشهدا وقصر الشهداء للضرورة ولو لم تجرد لقلت
فازوا الشهداء وهي لغة اكلوني البراغيث الا ان اللغة المشهورة هي التي ذكرها المصنف واما مثال
تجريده مع التثنيه فكقولك قام الزيدان **وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند**
هذا الشـ نبه فيه المصنف على لغة اكلوني البراغيث ونبه على قلتها بقوله وقد ومثلها بسعدا
وسعدوا يريد اذا اسند الى المثنى الظاهر كقولك سعدا اخواك يكون الالف علامة التثنيه او الى
الظاهر المجموع كسعدوا اخوتك فالواو علامة الجمع والفاعل فيهما هو اخواك واخوتك وقد نبه في
عجز الشـ على ان مراده بالمثالين المذكورين اذا كان الفاعل معهما ظاهرا مثنى او مجموعا وهو معنى قوله
والفعل للظاهر بعد مسند فالواو والالف فالتقدير لهذين المثالين في حال ان الفعل مسند للظاهر
بعد فعلى هذه اللغة لا يجرد الفعل عن علامة التثنيه والجمع اذا اسند الى مثنى او مجموع ظاهر وقد
جاءت هذه اللغة في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة
بالنهار الحديث **ويرفع الفاعل فعل اضمرا كمثل زيد في جواب من قرا** نبه في هذا الشـ على
انه قد يرفع الفاعل بفعل مضمر اي مقدر ومثله بزيد اذا وقع جوابا للسائل بمن قرا فتقول له
زيد تريد قرا زيد وساغ حذفه لدلالة كلام السائل عليه واذا تقرر لك ان الفعل الذي يرفع الفاعل

قد يحذف مع الا لا دلالة عليه فاعلم ان حذفه يكون واجبا وجائزا فيحذف وجوبا اذا فسره فعل بعده
لان الفعل المفسر نائب عن المحذوف فلا يجمع بين النائب والمنوب عنه وذلك كالفعل الذي يرفع به
الفاعل في باب الاستغال نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاجره ويحذف جوازا اذا
دلت عليه قرينة ولو كانت فعلا قبله من لفظه كما في المثال الذي ذكره المصنف لانه وان كان قرا في
المثال من لفظ الفعل المحذوف فهو مقدم عليه وانما لزم الحذف اذا كان الفعل المفسر متاخرا كما ذكرنا

وتاء تانيث تلي الماضي اذا ... كان لانثى كابت هند الاذى

نبه في هذا البيت على ان تاء التانيث تلي الفعل الماضي اذا كان الفعل لانثى ومثله بقوله ابت هند الاذى
فابت فعل ماض وليته تاء التانيث لكونه فعل انثى واما الفعل فانه لا يونث ولكن يلحقه التا دلالة
على تانيث فاعله وهند في البيت ممنوع من الصرف وهو احد الوجهين في الثلاثي المونث الساكن
الوسط وقوله الماضي قيد به الفعل الذي يلحقه تاء التانيث ليخرج المضارع والامر فانهما لا يلحقهما تا
التانيث لو كان الفاعل مونثا وكان نحو قوله الماضي ان تحرك ياؤه بالفتح لانه مفعول تلي والمنقوص
تظهر فيه النصب ولكنه جرى على اللغة القليلة في تقدير النصب في المنقوص والله الموفق قوله

وانما تلزم فعل مضمر ... متصل او مفهم ذات حر

لما ذكر المصنف ان تاء التانيث تلحق الفعل الماضي لاجل تانيث الفاعل نبه في هذا البيت على انها لا تجب
الا اذا كان الفعل مسندا الى ضمير متصل والى الظاهر يفهم منه ذات فرج والى لزومها مع الضمير
المتصل اشار بقوله وانما تلزم فعل مضمر متصل واطلق فلم يعين ضمير المونث الحقيقي ولا غير الحقيقي لان
التا تجب مع ضمير المونث كيف كان والى الظاهر المفهوم منه ذات الفرج اشار بقوله او مفهم ذات
حر اذا وظاهر مفهم ذات فرج لان الحر هو فرج المراة واصله حرح الا انهم حذفوا الحا تخفيفا
ويدل على ان اصله الحا قول الشاعر اني اقود جملا ممرحا ذا قبة مملوة احراحا فاحراح جمع
حرح واعلم ان التانيث الحقيقي عندهم هو تانيث كل ذات فرج من العقلا وغيرهم قوله

وقد يبيح الفصل ترك التا في ... نحو اتى القاضي بنت الواقف

لما ذكر المصنف وجوب الحاق التا مع ضمير المونث المتصل ومع الظاهر المونث الحقيقي نبه في
هذا البيت على ان لزوم التا مع الحقيقي انما يكون مع عدم الفصل بينه وبين الفعل فان فصل بينهما
جاز ترك التاء والى هذا اشار بقوله وقد يبيح الفصل ترك التاء ونبه بقوله وقد على ان ترك
التا مع الفصل قليل وان جاز ومثل تركها مع الفصل بقوله اتى القاضي بنت الواقف فالقاضي مفعول

سال اسناد الفعل الى ضمير حقيقي قول هند قامت وسال غير الحقيقي الشمس طلعت وقوله متصل احترز عما اذا فصل بين الضمير وبين الفعل فصل لقول هند ما قام الا هي فانه لا يلزم فيه التا ... غنيل

فصل بين الفاعل الذي هو مونث وبين الفعل الذي هو اتى فساغ ترك التاء لوجود الفصل قوله

والحذف مع فصل بالا فضلا ... كما زكى الا فتاة ابن العلا

لما نبه المصنف فيما تقدم على ان حذف التا مع الفصل قليل وكان ذلك يحتاج الى تقييد نقيده في
هذا البيت ونبه على ان الفصل اذا كان بالا كان حذف التا مفضلا على اثباتها ومثل بقوله ما زكى
الا فتاة ابن العلا فحذف التا في المثال على الافضل ولذلك يكون الحذف افضل اذا كان الفعل مسندا الى
الجنس وسياتي والحذف قد ياتي بلا فصل ... ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع نبه في هذا
البيت على ان حذف التاء قد يشذ مع عدم الفصل فيقول قال فلانة بغير تاء مثل به سيبويه وقد
نبه على قلته وشذوذه بقوله قد وقد نبه ايضا على ان الحذف قد يشذ مع ضمير المونث غير
الحقيقي في الشعر فالمراد بقوله ذي المجاز ضميرما تانيثه مجازي اي غير حقيقي واشار بقوله في شعر
الى قول الشاعر فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها كان حقه ان يقول ابقلت
بحذف التاء للضرورة واعلم انه يجري مجرى تاء التانيث اللاحقة للفعل الماضي التا التي في الفعل المضارع
المسند الى الغايبة المونثة بحيث يلزم التا في الفعل الماضي يلزم هذه وحيث لا يلزم تلك لا يلزم هذه

والتا مع جمع سوى السالم من ... مذكر كالتا مع احدى اللبن

نبه في هذا البيت على ان تاء التانيث اذا كان الفاعل جمعا غير سالم مذكر يجري في الحكم مجراها مع
المونث غير الحقيقي فلا تلزم والى هذا اشار بقوله كالتا مع احدى اللبن واحدى اللبن هي لبنة وهي مفرد
مونث غير حقيقي فكما يسوغ لك ان تقول انكسرت اللبنة وانكسر اللبنة بالتا وعدمها كذلك يسوغ لك
ان تقول قالت النسوة كذا وقال النسوة بغير تاء وقد جاء باسقاط التا في قوله تعالى وقال نسوة
في المدينة واستثنى المصنف جمع المذكر السالم فبقي جمع التكسير وجمع المونث السالم مستويين
في اجرايهما مجرى المونث غير الحقيقي فاما وجه ادخال التا فيهما فبين لانه جمع المونث السالم وتانيث
جمع التكسير ان كان جمع مونث مثل كواعب وان كان جمع مذكر رجال فتانيثه باعتبار الجماعة
وستبينه واما عدم التا فانهم راعوا لفظ جمع وهو مذكر واعلم ان جمع التكسير من الذكور
يجوز ان يدخل التا في فعله باعتبار الجماعة فيقول قامت الرجال وهو مفهوم من كلام المصنف لانه
اطلق الجمع ولم يعين مذكرا ولا مونثا فدل على ان كل جمع غير جمع المذكر السالم الذي استثناه يجري
مجرى اللبنة في جواز التا وعدمها واما جمع المذكر السالم فاستثناه المصنف لانه وان امكن فيه لحظ
الجماعة المسوغة للتا فلم يرد وان جمعوا بين علامتين متنافيتين اعني التا المقتضية للتانيث

وسلامة الواحد المقتضية للتذكير مع الواو والنون ولذلك لما تغير بناء الواحد في السنين
سوغوا دخول التاء في فعله فقالوا قامت البنون والله المستعان قوله رحمه الله

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين

هذا البيت نبه فيه على ان الفعل اذا اسند الى جنس المؤنث الحقيقي استحسن سقوط
تاء التانيث مع الفعل لان المقصود الجنس ولفظ الجنس مذكر في الغالب فاشار الى استحسان
حذف التاء مع جنس المؤنث الحقيقي بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا فالفتاة
ههنا المراد منها الجنس ولذلك ساغ سقوط التاء ولو الحقتها لجاز باعتبار المعنى الا ان
حذفها احسن واشار الى توجيه سقوط التاء بقوله لان قصد الجنس فيه بين يعني في المثال المذكور
وما اشبهه والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا نبه في هذا
البيت على ان الاصل في الفاعل ان يكون متصلا يعني بفعله فيكون مقدما على المفعول وان الاصل
في المفعول ان ينفصل يعني عن فعله فيكون موخرا عن الفاعل فمراده باتصال الفاعل تقديمه
على المفعول وبانفصال المفعول تاخيره عن الفاعل وقد يجوز خروج كل واحد منهما عن اصله
وقد يلزم ثبوت كل واحد منهما على اصله كما سننبه عليه والله الموفق قوله رحمه الله

وقد يجا بخلاف الاصل وقد يجي المفعول قبل الفعل

لما ذكر في البيت المتقدم ان الاصل في الفاعل ان يكون متصلا بفعله وفي المفعول ان يكون منفصلا
والمراد بالاتصال والانفصال هو التقدم والتاخر ذكر في صدر هذا البيت انه قد يجا بخلاف
الاصل فيجي المفعول قبل الفاعل واليه اشار بقوله وقد يجا بخلاف الاصل وذلك نحو قولك ضرب
عمرا زيد ثم نبه في عجز البيت على انه قد يتقدم المفعول على نفس الفعل واليه اشار بقوله وقد
يجي المفعول قبل الفعل ونبه على القلة بقد في المسئلتين وذلك كما اذا قلت عمرا ضربت زيد ومن
ذلك قوله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة ثم انه سهل يجي من الهمز لاستقامة الوزن

واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر

نبه في هذا البيت على الموضع الذي يلزم فيه تاخير المفعول فذكر موضعين الاول اذا لم يظهر
في الفاعل والمفعول الاعراب ولم يكن هناك قرينة تميز الفاعل عن المفعول فتحفظ عليهما رتبتهما
ليعلم ان المقدم هو الفاعل وان الموخر هو المفعول كقولك زار موسى عيسى فلو لا حفظ رتبتهما لم
يعلم الفاعل من المفعول اذ الاعراب لم يظهر ولا قرينة فلو دل اكل موسى الكمثرى لجاز لك تقديم المفعول

وان لم يظهر الاعراب لدلالة القرينة على ان موسى لا يكون الا اكلا والكمثرى لا يكون الا ماكولا
والى لزوم تاخير المفعول مع خوف اللبس اشار بقوله واخر المفعول ان لبس حذر يعني ان خيف
والموضع الثاني هو اذا كان الفاعل ضميرا ولم يقصد انحصاره والى هذا اشار بقوله او اضمر الفاعل
غير منحصر فغير منصوب على الحال من الفاعل يريد او اضمر الفاعل في حال كونه غير منحصر فلو اضمر
وهو مقصود به الحصر للزم تاخيره كقولك زيد ما ضرب عمرو الا هو لكن هذا الحكم المصنف بقوله
غير منحصر ومثال اضمار الفاعل غير منحصر ضربت زيدا فيجب تاخير المفعول لان الفاعل ضمير غير منحصر

وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر

هذا البيت نبه فيه المصنف على قاعدة كلية وهي ان ما حصر بالا وبانما وجب تاخيره سواء
كان الفاعل والمفعول فان قصدت حصر الفاعل وجب تاخيره وتقديم المفعول كقولك ما ضرب
زيدا الا عمرو وانما ضرب زيدا عمرو وان قصدت حصر المفعول اخرته كقولك ما ضرب زيد الا عمرا
وانما ضرب زيد عمرا ثم نبه في عجز البيت على انه قد يجوز تقديم المحصور اذا ظهر القصد من كونه
فاعلا محصورا او مفعولا محصورا وهذا هو المراد من قوله وقد يسبق ان قصد ظهر يريد وقد
يسبق المحصور ان ظهر القصد وهذا تنبيه على مذهب الكسائي فانه يقول بتقدم المحصور
اذا كان بالا ولا يجيزه اذا كان بانما فسوغ المصنف مذهبه الا انه قيده بالقلة بدليل قوله
وقد يسبق وفي كلام المصنف اطلاق لانه يقتضي جواز تقديم المحصور سواء كان بالا او بانما وليس
كذلك بل ذلك مخصوص بالا كما قدمنا واعلم ان الكسائي يجيز تقديم المحصور ايهما كان فاعلا ومفعولا
ووافقه ابن الانباري في المفعول دون الفاعل وانشد ابن الانباري على تقديم المفعول مع كونه
محصورا قول الشاعر • تزودت من ليلى بتكليم ساعة • فما زاد الا ضعف ما بي كلامها • التقدير فما زاد
كلامها الا ضعف ما بي فقدم المحصور لظهور المعنى والله اعلم بالصواب قوله رحمه الله

وشاع نحو خاف ربه عمر وشذ نحو زان نوره الشجر

هذا البيت نبه فيه على انه اذا اتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل جاز تاخير الفاعل وعود
الضمير عليه وان كان موخرا الا انه مقدم في الرتبة وكان ذلك سائغا في الكلام ولم يمثله المصنف
على هذه الصورة الا بالمثال فعمر فاعل وربه مفعول والضمير في ربه عايد على عمر وساغ ذلك
لانه مقدم في الرتبة واصل الكلام خاف عمر ربه والمعنى بعمر ههنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لانه
الاولى ان ينسب اليه خوف ربه وقد نبه المصنف على كثرة هذه الصورة في الكلام بقوله وشاع

نحو خاف ربه عمر لم ينبهك في عجز البيت على قوله صوره زان نوره الشجر لان نوره فاعل والشجر
مفعول والها في نوره عايد الى الشجر فعاد الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز عند
جمهور النحويين وخالف المصنف جمهورهم بتجويزه على وجه القلة واتبع في ذلك ابا الفتح بن جني
ولا حجة لهما فيما ورد عن العرب في ذلك لانه في الشعر فيحمل على الضرورة ولا ينقض به القاعدة
فمما ورد قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم • جزاء الكلاب العاويات وقد فعل •
فعاد الضمير من قوله ربه على عدي وهو مفعول موخر وهذا وامثاله ضرورة ولم يرد منه
شي في النثر فيجب ههنا تاخير الفاعل وبه جاء القران قال الله واذ ابتلى ابرهيم ربه بكلمات
فانهن ويتلخص من كلامه على حكم الفاعل والمفعول في التقدم والتاخر ان المفعول يجب تاخيره
اذا خيف اللبس او كان الفاعل ضميرا غير محصور وان الفاعل يجب تاخيره اذا كان منحصرا
او كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول ونقل تقديمه على مذهب المصنف وابن جني
وسكت المصنف عن موضع ثالث يجب فيه تاخير الفاعل وهو ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا
والفاعل ظاهرا فاذا عدمت شروط تاخير المفعول وجوبا وشروط تاخير الفاعل وجوبا جاز
لك التقدم والتاخر الا ان تقدم الفاعل اولى لانه الاصل

النايب عن الفاعل

هذا الفصل تكلم فيه المصنف على النايب عن الفاعل اذا حذف واعلم ان كل فعل لا بد له من
فاعل ولا يجوز حذف الفاعل الا اذا اقيم له نايب والاحق بالنيابة له الاقرب اليه فاذا وجد المفعول
به لم يقم غيره فان لم يوجد اقيم غيره من معمولات الفعل حسبما ياتي وحذف الفاعل في هذا الباب
اما للتعظيم فيجل عن الذكر واما للتحقير فيخاف ذكره واما للجهل به او غير ذلك من الاغراض كالخوف
عليه عند ذكره وما اشبهه **ينوب مفعول به عن فاعل فيما له كنيل خير نايل** نبهك في هذا
البيت على انه ينوب المفعول به عن الفاعل اذا كان الفاعل محذوفا والمفعول به موجودا فان لم
يوجد المفعول به ينب غيره كما نبهنا عليه ثم نبهك في عجز البيت على الوجه الذي فيه تكون النيابة
فقال فيما له يعني فيما للفاعل من رفع ورتبة تقدم وغير ذلك مما يستحقه الفاعل ثم مثل
حذف الفاعل ونيابة المفعول عنه بقوله نيل خير نايل كان الاصل نال زيد خيرا نايل فحذف
زيد الذي هو الفاعل وناب عنه خير الذي هو المفعول به فرفع كالفاعل قوله رحمه الله

فاول الفعل اضممن والمتصل بالاخر اكسر في مضي كوصل

نبهك في هذا البيت على انك اذا حذفت الفاعل تضم اول الفعل وتكسر الحرف المتصل بالاخر

منه فالى الضم اوله اشار بقوله فاول الفعل اضممن والى كسر ما قبل الاخر اشار بقوله والمتصل
بالاخر اكسر وقوله في مضي قيد في كسر المتصل بالاخر لا في ضم الاول لانك تضم الاول سوا كان ماضيا
او مضارعا والمتصل بالاخر لا تكسر الا في الماضي ومثله بوصل وهو فعل ماض حذف فاعله فضم اوله
وكسر ما قبل اخره **واجعله من مضارع منفتحا كينتحي المقول فيه ينتحى** الضمير في قوله واجعله عايد
الى الحرف المتصل بالاخر فمراده واجعل الحرف المتصل بالاخر من الفعل المضارع منفتحا اذا حذف
فاعله ومثله بينتحي فاخره هو والحرف الذي قبلها هو الحا فاذا حذفت فاعله فتحت الحا
وضممت اليا في اوله فتقول ينتحى وقد نبهك على ذلك بقوله المقول فيه ينتحى يريد اذا حذف فاعله

والثاني التالي تا المطاوعه كالاول اجعله بلا منازعه

نبهك في هذا البيت على ان الحرف الثاني من الفعل الواقع بعد تا المطاوعة حكمه حكم الاول في ضمه
كقولك دحرجته فتدحرج وقومته فتقوم وما اشبهه من افعال المطاوعة فاذا حذفت فاعله
ضممت الثاني فتقول تدحرج بضم التا والدال فتضم الثاني كما تضم الاول ولذلك تقوم بضم القاف والتا
وكذلك الحكم في كل فعل في اوله تا المطاوعة وقوله بلا منازعة اشارة الى انه لا خلاف في ذلك وانما تضم
الثاني من فعل المطاوعة مع الاول لانه لو بقي مفتوحا لالتبس بالفعل المضارع المبني للفاعل
فقوله الثاني في اول البيت مفعول من باب الاشتغال فهو منصوب بفعل مقدر تقديره واجعل الثاني
والتالي صفة له فتفتح اليا فيهما ومعنى التالي التابع فتقديره كلامه واجعل الحرف الثاني التابع
لتا المطاوعة مثل الاول وقصر تا المطاوعة ضرورة اذ لا يستقيم الوزن في البيت الا بذلك قوله

وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلي

نبهك في هذا البيت على ان ثالث الفعل الذي يكون همز الوصل في اوله يجعل مثل الاول في الضم ومثله
باستحلي الاصل استحليته فلما حذف الفاعل ضم الف الوصل في اوله وضم الثالث وهو التا وانما
ضمت التا مع الاول لانه لو لم تضم لالتبس بفعل الامر في بعض احواله وذلك في مثل استخرج فانك لو لم
تضم التا واتصل بالفعل جاز بحيث تسقط الالف المضمومة ووقف على الفعل لصار امر الحو فاستخرج
بفتح التا وكسر الرا وسكون الجيم وهو ولفظ الامر سوا وكذلك استحلي لو فتحت التا وسقطت
الالف في الوصل مع كسر اللام ووقفت على اليا فسكنتها صار كلفظ الامر للمونث سوا واعلم ان
قوله وثالث الذي تعين ان يكون بغير الف ولام مضافا الى الذي والمراد بالذي الفعل لانك لو
عرفت الثالث بالالف واللام لكان الذي صفة له فيكون معنى الكلام والحرف الثالث الذي بهمز

الوصل والثالث لا يكون بهمز الوصل وانما همز الوصل يكون في الاول قوله رحمه الله

واكسر واشمم فا ثلاثي اعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل

هذا البيت نبهك فيه على ان في الفعل الثلاثي المعتل العين ثلاث لغات سواء كانت العين واوا كقال او ياء كباع فاللغة الاولى ان تكسر الفاء منه لان الاصل ان تضمها وتكسر ما قبل الاخر فتقول في باع بُيِع بضم الباء وكسر الياء فاستثقلوا الكسرة على الياء التي هي العين فطرحوا ضم الباء التي هي الفاء والقوا عليها كسرة الياء فسكنت الياء بعدها فصار بيع وهي اللغة الكثيرة ولذلك العمل في قال سواء الا ان الواو تقلب ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة فتصير قيل مثل بيع اللغة الثانية ان تشم الضم في الفاء مع النطق بها مكسورة والاشمام تنبيه على ان الاصل في الفاء كان الضم وقد قرئ بالاشمام في السبع في قيل وغيض وحيل بينهم وسيق اللغة الثالثة ان تبقى الفاء مضمومة وتزيل حركة الواو في قول فتصير قول وحركة الياء في بيع فتقلب الياء واوا لوقوعها ساكنة بعد ضمة فتصير بوع وقد اشار المصنف الى اللغتين في فاء الثلاثي المعتل العين بقوله واكسر او اشمم فا ثلاثي اعل عينا تقديره اعل عينه تعيينا في الاصل فاعل ثم نصب على التمييز وقصر قوله فا ثلاثي للضرورة ونقل حركة همزة اشمم اليه لذلك ليستقيم الوزن واشار الى اللغة الثالثة بقوله وضم جا كبوع يعني وضم جاء في الفاء مع سكون العين قوله فاحتمل يعني فلجيء وقصر همز جاء ضرورة ويشهد لهذه اللغة الثالثة قول الشاعر • حوكت على نولين اذ تحاك • تختبط الشوك ولا تشاك • ولو جرى على اللغة الفصيحة لقال حيكت وهذا شاهد على هذه اللغة فيما اصله الواو ويشهد لهذه اللغة فيما اصله الياء قول الشاعر • ليت وهل ينفع شيئا ليت • ليت شبابا بوع فاشتريت •

وان بشكل خيف لبس يجتنب وما لباع قد يرى لنحو حب

لما ذكر في البيت المتقدم ان في الثلاثي المعتل العين ثلاث لغات نبهك في هذا البيت على ان تلك اللغات الثلاث انما تجوز مع امن اللبس فان عرض بسببه لبس اجتنب والى هذا اشار بقوله وان بشكل خيف لبس يجتنب يعني وان بشكل من اشكال اللغات المتقدمة خيف حصول لبس اجتنب ذلك الشكل وبيان ذلك في مثل خاف فان هذا الفعل اذا اسند الى تاء الضمير قلت خفت بكسر الخاء فلو حذف فاعله وبنيته للمفعول واجريته على لغة الكسر لقلت خفت كلفظه اذا اسند للفاعل ولا يدرى اهو مبني للفاعل او للمفعول نظرا للبس من جهة شكل الكسر في الاول وهو احدى اللغات فوجب ان يجتنب هذا الشكل وتقال خفت بضم الخاء ليعلم انه مبني للمفعول وعكس هذا في طال اي فصله

فاذا بنيته للمفعول قلت طلت بكسر الطاء وامتنعت لغة الضم لانك لو ضممته لالتبس بطلت المسند الى الفاعل من الطول ضد القصر ثم نبهك في عجز البيت على ان ما لباع من اللغات قد يرى لمثل حب من الثلاثي المضاعف يعني ما لباع من اللغات الثلاث اذا بني للمفعول فتقول حب بكسر الحاء كما تقول بيع وحب كما تقول بوع واشمام كسر الحاء كما تشمها في بيع وكذلك نظائره من المضاعف الثلاثي كشد ودب

وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي

نبهك في هذا البيت على ان ما لفا باع من اللغات الثلاث اذا بني للمفعول حاصل لما تليه العين في اختير وانقيد وشبههما فالعين هي الياء في اختير وانقيد وما تليه العين هي التاء والقاف منهما فقوله لما العين تلي يعني لما تليه العين فيجوز لك في التاء والقاف منهما اذا بنيا للمفعول الكسر والضم والاشمام كما في فا باع وكذلك كل ما اشبههما من كل فعل معتل على افتعل كاختار او انفعل كانقاد وقد نبه المصنف على ان المراد هذان الفعلان وما اشبههما بقوله وشبه ينجلي ومعنى ينجلي يظهر وهو فعل مضارع فاعله ضمير يعود الى قوله وما في اول البيت وهو مبتدا خبره الجملة من قوله ينجلي في اخر البيت وقصر الفا من قوله فا باع ضرورة قوله

وقابل من ظرف او من مصدر او حرف جر بنيابة حري

ولا ينوب بعض هذي ان وجد في اللفظ مفعول به وقد يرد

نبهك في البيت الاول على ان القابل للنيابة من ظرف ومصدر او حرف جر حري بالنيابة عن الفاعل ومعنى حري حقيق وقوله قابل مبتدا خبره حري وسوغ الابتداء به وان كان نكرة لانه مخصص بالمجرور بعده والقابل للنيابة من الظرف والمصادر هو ما كان متصرفا وهو الذي يصح ان تتسلط عليه العوامل فيكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وغير المتصرف هو الذي يلزم حالة واحدة كاذ وعند في الظروف لان اذ لا يكون الا ظرفا وكذلك عند وان دخلت عليها من في بعض الاحوال فذلك عندهم ليس متصرفا لان التصرف هو ان يقبل جميع العوامل وعند لا يقبل الا من ومثال غير المتصرف من المصادر سبحان ومعاذ فلا تصح نيابة غير المتصرف من الظروف والمصادر عن الفاعل لان اسناد الفعل الى الظروف والمصادر نائبة عن الفاعل مجاز واذا كان لا يقبلان اسناد الفعل اليهما بالاصل حقيقة لعدم التصرف فلا يقبلانه ايضا مجازا عند النيابة به عن الفاعل هكذا ذكروا وفيه نظر فانه قد يصح اطلاق الشيء مجازا حيث لا يصح اطلاقه حقيقة واعلم ان شرط القابلية انما اراده المصنف من الظرف والمصدر لان منهما ما هو قابل وغير قابل

واما المجرور فانه قابل للنيابة على كل حال فلا يحتاج فيه الى هذا الشرط واعلم انه يشترط ايضا
في الظرف والمصدر ان يكونا مختصين وحينئذ تصح نيابتهما فان لم يكونا مختصين فلا بد
من تقييد الفعل بمعمول اخر لتحصل الفائدة فمثال الظرف المختص ضُرب يومُ الجمعة فيوم نائب
عن الفاعل وصحت نيابته لانه مختص باضافته الى الجمعة ومثال المصدر المختص ضُرب ضربٌ شديد
فضربٌ مرفوع نائب عن الفاعل وصحت نيابته لانه مختص حيث جاء موصوفا بشديد ومثال
نيابة غير المختص مع تقييد الفعل بمعمول اخر قولك سِير بزيد يومان فيومان نائب عن
الفاعل وهو ظرف غير مختص ولكن صحت نيابته لتقييد الفعل بالمجرور وهو بزيد فان خلا
الظرف والمصدر عن الاختصاص وعن تقييد الفعل بشيء اخر لم تصح نيابة واحد منهما كقولك
سِير حينٌ ولا تصح نيابته لانه غير مختص والفعل غير مقيد ولذلك ضُرب ضربٌ ويدخل شرط
التصرف وشرط الاختصاص وما قام مقام الاختصاص من تقييد الفعل بمعمول تحت قول المصنف
وقابل اذ القابلية لا تحصل الا بالجميع وقوله او حرف جر يعني به الجار والمجرور ثم نبهك في البيت الثاني
على ان نيابة الظرف والمصدر والمجرور انما تكون اذا لم يوجد في اللفظ مفعول به فاذا وجد
مفعول به فلا تصح نيابة غيره معه وقد اشار الى ذلك بقوله ولا ينوب بعض هذي ان وجد
في اللفظ مفعول به يعني بعض هذه الثلاثة المتقدمة ثم اشار بقوله وقد يرد الى انه قد يرد نيابة
بعض الثلاثة المذكورة مع وجود المفعول به فيدل على قراءة ابي جعفر في السادس ليُجزى قوما
بما كانوا يكسبون فنصب قوما وجعل بما كانوا يكسبون نائبا عن الفاعل مع وجود المفعول
الذي هو قوما وقد جاء منه في النظم قول الشاعر • وانما يُرضي المنيبَ ربَّه • ما دام معنيا بذكرٍ قلبَه
يُرضي بضم الياء والمنيب فاعل وربَّه مفعول يرضي ومعنيا خبر ما دام وهو اسم مفعول واسم
المفعول بمنزلة الفعل الذي لم يسم فاعله فقوله بذكر نائب عن الفاعل وقلبه منصوب على المفعول
يعني نيب المجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الذي هو قلبه ومثل هذا شاذ وقد نبه المصنف
على قلته بقوله وقد **وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسى فيما التباسه امن** نبهك في
هذا البيت على انهم اتفقوا على انه قد ينوب المفعول الثاني من باب كسى عن الفاعل اذا امن اللبس
مثال الموضع الذي لا يكون فيه اللبس كُسي زيدا جبةٌ فههنا لا لبس اذ الجبة معلوم انها ملبوسة
سواء رفعت او لم ترفع بخلاف قولك اعطي عمرا بشرٌ فان ههنا كل واحد منهما يمكن ان يكون معطى
لصاحبه فيقع اللبس بالرفع للثاني ومراده بباب كسى ما كان المفعول الثاني فيه غير الاول

وحذف

وحذف ياء الثاني لاستقامة الوزن وحذف مثل هذه جائز نظما ونثرا قوله رحمه الله

في باب ظن وأرى المنع اشتهر ولا أرى منعا إذا القصد ظهر

لما نبهك في البيت المتقدم على ان المفعول الثاني اذا كان غير الاول صحت نيابته ان امن اللبس
نبهك في هذا البيت على ان المفعول الثاني اذا كان نفس الاول وما جرى مجرى الذي هو نفس الاول
اعني الثاني في باب ارى المتعدية الى ثلاثة اشتهر منع نيابته والى هذا اشار بقوله في باب ظن
وارى المنع اشتهر فنبه بباب ظن على ما هو المفعول الثاني فيه نفس الاول ونبه بارى على
ما هو المفعول الثاني فيه يجري مجرى الاول وان لم يكن نفسه ولكنه لما كان رأى بالاصل مفعولا
الثاني نفس الاول وجعل المفعول الثاني منها بعد تعديتها الى ثلاثة كمفعولها الثاني قبل التعدية
الى ثلاثة في الحكم فاستويا في اشتهار منع نيابتهما عن الفاعل لان الثاني في هذا الباب خبر فلو انبناه
عن الفاعل لصار مخبرا عنه والخبر لا يكون مخبرا عنه هذا وجه المنع ومنهم من ذهب الى الجواز واختاره
المصنف اذا امن اللبس واليه اشار بقوله ولا ارى منعا اذا القصد ظهر يعني اذا كان القصد ظاهرا
ولم يحصل في ذلك لبس وسكت المصنف عن المفعول الثالث في باب ارى المتعدية الى ثلاثة فدل ذلك
على انه لا يصح نيابته وقد حكى ابن هشام الخضراوي وابن المصنف الاتفاق على ذلك وقد اجاز
بعضهم ان لم يلتبس نحو اُعلم زيدا كبشه سمينٌ والله الموفق للصواب قوله رحمه الله

وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا

نبهك في هذا البيت على انه اذا انيب عن الفاعل احد المفعولين او المفاعيل كان ما سوى النائب
عن الفاعل مما تعلق بالفعل منصوبا محقق النصب فقوله بالرافع يريد به الفعل وقوله النصب
مبتدا وخبره له ومحققا منصوب على الحال من المبتدا او من الضمير في استقر الذي يتعلق
به له والجملة من المبتدا والخبر في موضع خبر المبتدا الذي هو ما في قوله وما سوى قوله

اشتغال العامل عن المعمول

هذا الفصل تكلم فيه على الاشتغال وحقيقة هذا الباب ان يتقدم على الفعل اسم
ظاهر وقد اشتغل الفعل المتاخر عن العمل فيه بالعمل في ضميره كقولك زيدا ضربته فزيدا هو
الاسم المتقدم وضربته هو الفعل المتاخر وقد نصب الضمير العائد الى الاسم المتقدم
اعني زيدا ولولا اشتغاله بالضمير لتسلط على زيد فنصبه كقولك زيدا ضربت من غير ضمير
يعود الى زيد فيتعين هنا نصب زيد بضربت المتاخر ولا يجوز رفعه لان الفعل يطلبه منصوبا

وليس له ضمير يشتغل به عنه فاذا اشتغل عنه بالضمير كان لك في الاسم المتقدم الرفع على
الابتدا والنصب على المفعول بفعل مقدر مماثل الفعل المتاخر لفظا ومعنى ان كان الفعل
المتاخر لو باشر الاسم المتقدم عمل فيه بنفسه فان كان اذا باشره لم يعمل فيه الا بواسطه
حرف الجر قدر الفعل الناصب للاسم المتقدم مماثلا للفعل المتاخر في المعنى لا في اللفظ كقولك
زيدا مررت به فزيدا هنا لو سلط عليه مررت لم يعمل فيه بنفسه لانه لا يجوز ان تقول مررت
زيدا وانما تقول مررت بزيد فيحتاج الى تقدير فعل من معنى مررت ينصب زيدا بنفسه
فيقدر جاوزت زيدا وسوف ياتي تفصيل الباب من كلام المصنف ان شا الله تعالى قوله

ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل
فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافق لما قد ظهرا

نبهك في البيت الاول على ان مضمر الاسم السابق اذا اشتغل الفعل المتاخر بنصبه له لفظا او
محلا يعني باللفظ ان ينصبه بنفسه ويعني بالمحل ان ينصبه بواسطة حرف الجر كقولك زيدا
مررت به والى هذا كله اشار بقوله ان مضمر اسم سابق الى اخر البيت وقوله فعلا مفعول مقدم
بشغل والتقدير ان مضمر اسم سابق شغل فعلا والضمير في قوله عنه عايد الى قوله اسم سابق
والضمير في قوله لفظه عايد الى قوله ان مضمر اسم فتقدير كلامه ان مضمر اسم شغل فعلا عن
نصب الاسم السابق بنصبه او نصب محله وقد بينا المراد بالمحل ثم نبهك في البيت الثاني
على الحكم اذا حصل اشتغال الفعل عن الاسم السابق وذلك ان الاسم السابق بنصبه بفعل
مضمر يحتم الاضمار فلا يجوز اظهاره وان ذلك الفعل المضمر يكون موافقا للفعل المظهر واطلق
الموافقه لانها طورا تكون في اللفظ والمعنى وطورا تكون في المعنى فقط بحسب تعدي الفعل
الى الضمير جاريا في اول الفصل ولا ترد قوله حتما الى نصب الاسم لانه لا يحتم نصبه الا في
مواضع تذكر وانما قوله حتما راجع الى اضمار الفعل المقدر وبالله العصمه قوله رحمه الله

والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما

اعلم ان الاسم السابق في هذا الباب على خمسه اقسام قسم يجب نصبه وقسم يجب رفعه
وقسم يرجح نصبه وقسم يرجح رفعه وقسم يستوي فيه الرفع والنصب وقد اشار المصنف الى
الاقسام الخمسه فذكر في هذا البيت القسم الذي يجب نصبه خاصه والى هذا اشار بقوله
والنصب حتم يعني واجب ان تلا السابق ما يختص بالفعل يعني ان تلا الاسم السابق اداه تختص

بوقوع الفعل بعدها فما مفعول بتلا والسابق فاعل ثم نبهك على ان الذي يختص بوقوع الفعل
بعدها هو ان وحيثما يعني ادوات الشرط واشباهها ولذا قال كان ولم يخص ذلك بادوات
الشرط لان لها ما شاركها في الاختصاص بوقوع الفعل بعدها كادوات التحضيض فاراد
ادوات الشرط وما اشبهها فمثال ذلك في ادوات الشرط ان زيدا اكرمته اكرمك فيجب نصب
زيد لان ان يتعين بعدها وقوع الفعل فلا بد من تقدير الفعل بعدها ونصب زيد بذلك
الفعل المقدر ومثال ذلك في ادوات التحضيض هلا زيدا اكرمته والكلام عليه كالكلام على
ان واما قول الشاعر لا تجزعي ان منفس اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي على من
رواه برفع منفس فالوجه ان منفس مرفوع بفعل لا يتعدى تقديره ان هلك منفس ومثل
هذا قليل ولا ياتي الا اذا كان الفعل المتاخر يمكن الاتيان به غير متعد وهو متعد بالهمزه كما
في البيت لان من اهلكته فقد هلك فلا يتغير المعنى واما في مثل ان زيد ضربته فلا ياتي
ذلك لانك ان قدرت ان ضرب زيد اختلف المعنى لان الفعل الظاهر يقتضي انه مضروب وهذا
المقدر يقتضي انه ضارب وذلك مناقضه وشرط هذا الباب الموافقه في المعنى مع ان مثل
هذا موقوف على السماع يحفظ ولا يقاس عليه والله اعلم بالصواب قوله رحمه الله

وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا
كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد

لما فرغ من القسم الواجب النصب نبهك في هذين البيتين على القسم الواجب الرفع وذلك في موضعين
الاول اذا وقع الاسم السابق بعد شي يختص بالابتدا وهو اذا التي للمفاجاه نحو خرجت فاذا زيد
لقيته فلا يجوز في زيد الا الرفع لان اذا التي للمفاجاه تختص بوقوع المبتدا بعدها والى هذا اشار
بالبيت الاول فقوله السابق فاعل بتلا وما في قوله ما بالابتدا اسم موصول وهو مفعول بتلا ويعني بما
يختص بالابتدا اذا المفاجاه كما بينا ونبه على وجوب الرفع في هذا الموضع بقوله فالرفع التزمه ابدا
واما الموضع الثاني فهو اذا وقع الفعل الظاهر بعد اداه من ادوات الصدر وهي ادوات الشرط والا ستفهام
وما النافيه وكانت اداه الصدر فاصله بين الاسم السابق والفعل المتاخر فلا يجوز هنا في الاسم السابق
الا الرفع لان ادات الصدر لا يعمل ما بعدها فيما قبلها والفعل المتاخر هو المفسر للفعل المقدر ولا
يكون مفسرا للفعل العامل الا فعل يصح ان يعمل في ما عمل فيه المقدر ومثال ذلك ان تقول زيد هل
الرمته او زيد ان اكرمته اكرمك او زيد ما الرمته فاكرمك فالاول مثال الاستفهام والثاني

مثال الشرط والثالث مثال ما النافيه فلا يصح ان تكون زيد في الثلاثه الامر فوعا على الابتدا
لان اداه الصدر قد حالت بينه وبين الفعل الظاهر ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها والى هذا
الموضع الثاني اشار في البيت الثاني بقوله لذا اذا الفعل تلا ما لم يرد يعني كذا الحكم في وجوب رفع
الاسم السابق اذا تلا الفعل ما لم يرد اي ما لم يكن الاسم الذي قبله معمولا لما بعده فالثاني قوله
ما لم يرد مفعول بقوله تلا والفاعل تلا ضمير يعود على قوله الفعل والمعنى ما لم يرد ما قبله
معمولا لما بعده والمراد بما الاولى ادوات الصدر وقد مثلناها بالمثل المتقدمه والمراد
بما الثانيه الاسم السابق والمراد بما الثالثه الفعل المتاخر والله اعلم قوله رحمه الله

واختير نصب قبل فعل ذي طلب   وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب
وبعد عاطف بلا فصل على   معمول فعل مستقر اولا

نبهك في هذين البيتين على القسم الذي يختار فيه النصب واعلم ان النصب يختار اذا كان
الاسم قبل فعل ذي طلب يعني امرا او نهيا ودعا فمثال الامر زيدا اضربه ومثال النهي زيدا لا تضربه
ومثال الدعا اللهم عبدك اغفر له واللهم عبدك لا تعذبه فههنا يختار النصب في زيد في
المثالين الاولين ونصب عبدك في المثالين الاخرين لوقوعهما قبل فعل الطلب وقد اشار
المصنف الى هذا بقوله واختير نصب قبل فعل ذي طلب وكذلك ايضا يختار النصب اذا كان
الاسم السابق بعد اداه وقوع الفعل بعدها غالب وهي اداه الاستفهام غير هل ومن ادوات
النفي ما وان ولا فتقول في الاستفهام ازيدا رايته وفي النفي ما ما زيدا رايته وفي النفي بان
ان زيدا رايته وفي النفي بلا لا زيدا رايته ولا عمرا فزيد في هذه المواضع كلها يختار نصبه
وقد اشار المصنف الى هذا بقوله وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب يعني ويختار النصب ايضا بعدما
غلب ايلاوه الفعل فالضمير في ايلاوه عايد الى ما والفعل مفعول بقوله ايلاوه لانه مصدر
والايلاوه ابتدا خبره غلب والجمله صله ما واراد بما ايلاوه الفعل غلب ادوات الاستفهام غير
هل وادوات النفي الثلاثه المذكوره وانما استثني هل من ادوات الاستفهام لانه لا يقع بعدها
الاسم اصلا الا في ضروره فالاسم الواقع بعدها في هذا الباب متعين النصب وليس من هذا القسم
وكذلك ايضا يختار النصب اذا وقع الاسم السابق معطوفا على معمول فعل سابق كقولك ضربت
زيدا وعمرا اكرمته فعمرو هنا ترجح نصبه لانه معطوف على زيد وزيد معمول فعل سابق وهو
ضربت فيختار النصب للمشاكله بين المعطوف والمعطوف عليه لان المعطوف عليه وهو زيد

مفعول

مفعول فينبغي ان يكون المعطوف وهو عمرو مفعولا فلو فصل ههنا بين المعطوف والمعطوف
عليه لم يكن النصب مختارا وكان الرفع هو المختار كقولك ضربت زيدا واما عمرو فاكرمته فتفصل
اما بين المعطوف والمعطوف عليه تصار الجمله الثانيه في حكم المستقله بنفسها فلم تحتج
الى مناسبه الاولى فزال ترجيح النصب وقد اشار المصنف الى هذا بقوله وبعد عاطف
بلا فصل على معمول فعل يعني ويختار النصب ايضا بعد حرف عاطف بلا فصل يعني بين المعطوف
والمعطوف عليه كما مثلنا لك فقوله على معمول فعل متعلق بقوله عاطف وقوله مستقر
صفه لفعل اي ولا منصوب على الظرف يعني مستقر في الاول كما مثلناه لك قوله

وان تلا المعطوف فعلا مخبرا   به عن اسم فاعطفن مخيرا

هذا البيت نبهك فيه على القسم المخير فيه فقال وان تلا المعطوف يعني وان كان الاسم
المعطوف قد تلا فعلا يعني قد وقع بعد فعل مخبر به اي بالفعل عن مبتدا اسما مخيرا بين
الرفع والنصب فالمعطوف فاعل بتلا وقوله فعلا مفعول تلا ومخبرا صفه لفعل وهو
بفتح البا لان المراد به اسم مفعول وقوله عن اسم يعني مبتدا وهو متعلق بمخبرا وقوله فاعطفن
مخيرا يعني اذا حصلت لك هذه الشروط فاعطف في حال كونك مخيرا بين الرفع والنصب فمخيرا حال
من الضمير في اعطف ويحتمل ان يكون مخيرا بكسر اليا على انه اسم فاعل وبفتحها على انه اسم مفعول
والمقصود حاصل من كليهما ومثال هذه المسله زيد قام وعمرا اكرمته فزيد هو المبتدا
وقام هو الفعل المخبر به وعمرو هو المعطوف فان عطفت الجمله التي فيها عمرو على قام الذي هو الفعل
المخبر به عن المبتدا فيترجح النصب لتناسب الجملتان المعطوفه والمعطوف عليها فتكون كلتاهما
فعليه وان عطفت على المبتدا وخبره توجه الرفع للمناسبه بين المعطوف والمعطوف عليه
فلهذا خير بين الرفع والنصب لان كل واحد منهما له وجه باعتبار صحيح قوله رحمه الله

والرفع في غير الذي مر رجح   فما ابيح افعل ودع ما لم يبح

هذا البيت نبهك فيه على القسم الذي ترجح فيه الرفع وهو ما عدا الاقسام الاربعه المتقدمه
فقد نبه عليه بقوله والرفع في غير الذي مر رجح ووجه رجحانه انه اذا عدم موجب النصب وموجب
الرفع ومرجح احدهما فان الرفع ارجح لانه لا يحتاج الى تقدير بخلاف النصب وبعضهم منع
النصب في هذا القسم اذ لم يرد عنه الله وقوله فما ابيح افعل ودع ما لم يبح حمله بعضهم
على ان المراد به واذ قد بينت لك مواضع النصب والرفع وجوبا وترجيحا وتخييرا فافعل ما ابيح

لك ودع ما لم يبح لك وجعل ذلك حشوا لا فائدة فيه والذي يظهر لي الامر بخلاف ما قال وان
المصنف نبه بهذا على مسائل يتعذر فيها ان يجعل الفعل الظاهر مفسرا للفعل المقدر الناصب
للاسم السابق لخلل يحصل بذلك في المعنى ومراده قد بينت لك ان الفعل الظاهر يباح ان يكون
مفسرا للفعل المقدر فتتبع ذلك بحيث وجدته ممكنا في جهة المعنى فافعله وحيث لا يمكن
من جهة المعنى فلا تفعله تنبيها على مثل قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر لان فعلوه
هنا ان جعلناه مفسرا اقتضى ان يكون الزبر ظرفا لفعلهم اي محلا وهذا غير صحيح فتعين ان يكون
فعلوه صفة لكل شيء وفي الزبر خبر عن كل فالتقدير وكل شيء فعلوه مكتوب في الزبر فالى مثل
هذا اشار المصنف بقوله ودع ما لم يبح والى ما يستقيم لفظا ومعنى اشار بقوله فما ابيح افعل

وفصل مشغول بحرف جر   او باضافة كوصل يجري

نبهك في هذا البيت على انه اذا فصل الضمير المشغول به عن الفعل بحرف جر او باضافة فهو كما لم يفصل
ومثال هذا ان تقول زيدا مررت به فالضمير المشغول به قد فصل عن الفعل بحرف الجر ومع
ذلك فزيد منصوب بفعل مقدر من معنى الفعل الظاهر كما ينصب زيدا ضربته حيث الضمير
المشغول به غير مفصول اذ لا فرق بينهما على كل حال الا انه اذا كان الضمير مفصولا قدر فعل بمعنى
الفعل الظاهر لا بلفظه واذا كان الضمير غير مفصول قدر الفعل بلفظ الظاهر ومعناه وقد
نبهنا في اول الفصل على هذا وكذلك لو كان الضمير مفصولا باضافة كقولك زيدا ضربت اخاه
فهو مثل زيدا ضربته لا فرق بينهما الا ما ذكرناه من تقدير الفعل بالمعنى فيقول في هذا المثال
اهنت زيدا ضربت اخاه وقول المصنف وفصل مشغول الى آخر البيت معناه وفصل ضمير
مشغول به بحرف جر واقع بينه وبين الفعل او مضاف فاصل بينه وبين الفعل كحكم الضمير المشغول
به المتصل بالفعل **وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل   بالفعل ان لم يك مانع حصل**
نبهك في هذا البيت على ان الوصف قد يكون مفسرا للفعل المقدر الناصب للاسم السابق كما
يفسر الفعل على السواء الا ان يمنع من ذلك مانع وقد اشار المصنف الى تساوي الوصف
والفعل في التفسير بقوله وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل فشرط في الوصف ان
يكون ذا عمل لان الفعل المقدر يحتاج ان يكون عاملا في الاسم السابق فيحتاج الى ان يكون
الوصف المفسر ذا عمل لان شرط المفسر ان يناسب المفسر به في قبول العمل وقوله ان لم يك
مانع حصل يريد ان الوصف مساو للفعل في هذا الباب ان لم يكن مانع من جعله مفسرا

واسم الفاعل بمعنى المضي صح

ونبه بهذا على قولك زيدا انت ضاربه امس فهذا الوصف لا يصح ان يكون مفسرا
لانه بمعنى المضي لا يعمل وقد شرط في الوصف المفسر ان يكون ذا عمل فعدم العمل هو
المانع ههنا وكذلك لو كان الوصف صلة الالف واللام كقولك زيدا انت الضاربه فلا
يصح ان يكون ههنا مفسرا لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول وشرط المفسر في هذا الباب
ان يقبل العمل في الاسم السابق لو سلط عليه فان لم يكن مانع صح ان يكون الوصف مفسرا
لقولك زيدا انت ضاربه الان او غدا فتنصب زيدا بفعل مقدر من لفظ الصفة ومعناها
فتقول ضربت زيدا انت ضاربه **وعلقة حاصلة بتابع   كعلقة بنفس الاسم الواقع**
نبهك في هذا البيت على ان العلقة الحاصلة بتابع الاسم الذي اشتغل به الفعل الظاهر كالعلقة
بنفس الاسم الذي اشتغل به الفعل الظاهر ~~كالعلقة بنفس الاسم الذي اشتغل به الفعل~~
الظاهر فلا فرق بين قولنا زيدا ضربت عمرا واخاه وبين قولنا زيدا ضربت اخاه فالعلقة في
المثال الاول انما هي باضافة الاخ لضمير زيد والاخ تابع لعمرو لكونه معطوفا عليه وعمرو هو
الذي اشتغل به الفعل الظاهر فحصلت العلقة بسبب الاسم التابع لعمرو لا بعمرو نفسه
والعلقة في المثال الثاني حاصلة باضافة الاخ الى ضمير زيد والاخ هو الاسم الذي وقع بعد
الفعل فحصلت العلقة بسبب الاسم الذي اشتغل به الفعل لا بسبب تابعه وكذلك قولنا
زيدا اكرمت رجلا يحبه فالعلقة هنا بسبب التابع وهو يحبه لانه قد تضمن ضمير زيد
ويحبه تابع لرجل لانه صفة له ورجل هو الاسم الواقع بعد الفعل فهذا المثال مساو في الحكم
مع قولنا زيدا ضربت اخاه وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وعلقة حاصلة بتابع الى
آخر البيت يعني وعلقة حاصلة بتابع الاسم الواقع بعد الفعل الظاهر مساوية في الحكم
لعلقة حاصلة بنفس الاسم الواقع بعد الفعل وقد تقدمت المثل والحاصل من هذا انه
لا فرق بين ان يكون الفعل الظاهر عاملا في ضمير الاسم المتقدم او في ظاهر هو من سبب الاسم
المتقدم اي مضاف الى ضميره او في ظاهر اجنبي قد اتصل ضمير الاسم المتقدم بتابع لذلك
الاجنبي فالاول كزيد ضربته والثاني كزيد ضربت غلامه والثالث زيدا ضربت هندا واخاه

تعدي الفعل ولزومه هذا الفصل يتكلم فيه المصنف على المتعدي وغير
المتعدي من الافعال ويسمى غير المتعدي قاصرا ولازما والفعل منحصر في قسمي المتعدي
وغير المتعدي ليس هناك قسم ثالث ومعنى تعدي مجاوزة الفاعل الى المفعول وسيتكلم

المصنف على ما تعرف به المتعدي من غير المتعدي والله اعلم قوله رحمه الله

علامة الفعل المعدّى أن تصل   ها غير مصدر به نحو عمل

نبهك في هذا البيت على ان علامة الفعل المعدّى ان تتصل به ضمير غير مصدر يعني غير مصدر
ذلك الفعل بعينه ومثله بعمل فتقول الخير عمله زيد والشر اجتنبه عمرو فقد اتصل بعمل ضمير
الخير وباجتنب ضمير الشر وهو ضمير غير مصدر لهما فيحكم عليهما بانهما متعديان فالمراد بقوله
في البيت ها غير مصدر ضمير غير مصدر اذ ضمير المصدر لا يكون علامة للتعدي لوجوده في اللازم
وهو الهاء وره **فانصب به مفعوله ان لم ينب   عن فاعل نحو تدبرت الكتب** نبهك في هذا
البيت على ان الفعل المتعدي ينصب مفعوله ان لم يكن المفعول نائبا عن الفاعل لانه حينئذ
يرفع بالنيابة عن الفاعل والى هذا اشار بقوله ان لم ينب عن فاعل يريد فانصب بالفعل المعدى
مفعوله ان لم ينب المفعول عن الفاعل فيرفعه ومثل نصب الفعل للمفعول بقوله تدبرت الكتب
فهذا المثال راجع الى نصب المفعول فلو كان نائبا عن الفاعل لرفع فتقول تُدُبِّرَتِ الكُتُبُ

ولازم غير المعدّى وحتم   لزوم افعال السجايا كنهم

لما عرّف الفعل المتعدي بالعلامة التي ذكرها ها نبهك على ان غير الفعل المتعدي يسمى لازما لانه
لزم الفاعل ولم يتعده الى المفعول وقد كان عرف الفعل المتعدي بانه الذي يتصل به ضمير غير
المصدر فيفهم ان غير المتعدي ما لا يتصل به ضمير غير المصدر وانما يتصل به ضمير المصدر فقط
ويشاركه المتعدي في ذلك ايضا ويختص المتعدي باتصال ضمير غير المصدر به ثم نبهك على انه حتم
لزوم افعال السجايا يعني انه الزم ان تكون افعال السجايا اللازمة غير متعدية وهذه علامة على غير
المتعدي من معناه ويعني بافعال السجايا ما كان سجيّة اي معنى قائما بالانسان لازما له
كشجع وكرم وجبن ومثل المصنف بنهم والنهم هو الشره عند الطعام قوله رحمه الله

كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا   وما اقتضى نظافة او دنسا

لما ذكر في البيت المتقدم علامة على غير المتعدي من معناه ذكر لك ههنا في علامة عليه من
لفظه وهي من وزنه فقال كذا افعلل يعني كذلك يحتم اللزوم لكل فعل ماض على وزن افعلل مثل
اقشعر او على وزن المضاهي لاقعنسس وهو افعنلل ومعنى اقعنسس الجمل اي لم يتقدم
ومراده بالمضاهي الموازن فيقدر كلامه كذا الوزن الذي يضاهي اقعنسس فاقعنسس مفعول
بالمضاهي وحاصل كلامه ان ما جاء على وزن افعلل وافعنلل فهو لازم ولذلك ما الحق بهما ولم

يذكره المصنف لمن الملحق بافعلل اكوهدّ الفرخ بمعنى ارتعد ومن الملحق بافعنلل احرنبأ
الديك اذا انتفش ثم نبهك ايضا على ان كل فعل يقتضي نظافة او دنسا فهو محتم اللزوم اي عدم
التعدي فمثال المقتضي للنظافة طهر ونظف ونقي وما اشبه ذلك واقتضاء الفعل النظافة
او الدنس علامة على غير المتعدي من جهة معناه وكان حق عجز هذا البيت ان يكون صدرا وصدره
عجزا لتكون العلامة التي من جهة المعنى نسقا واحدا ثم ياتي بعد ذلك بالعلامة التي من اللفظ

او عرضا وطاوع المعدّى   لواحد كمدّه فامتدّا

نبهك في هذا البيت على علامة من علامات غير المتعدي ايضا وهي اذا كان الفعل دالا
على عرض واليه اشار بقوله او عرضا وهو معطوف على قوله دنسا في اخر البيت المتقدم
ويعني بالعرض ما كان معنى غير لازم وليس بحركة لجسم كمرض وسقم وخجل وفرح وحزن
وما اشبه ذلك ثم نبهك على علامة اخرى اشار اليها بقوله وطاوع المعدى لواحد يعني
او يكون الفعل قد طاوع فعلا متعديا لمفعول واحد مثل قوّمته فتقوّم وعوّجته فتعوّج
ودحرجته فتدحرج ومثله المصنف بقوله كمدّه فامتدّ فهذه الافعال كلها متعدية
الى واحد فالمطاوع لها غير متعد ومعنى المطاوعة ان يقبل المفعول فعل الفاعل فاذا
قلت قوّمت زيدا فزيد هو المفعول وانت هو الفاعل فقبل المفعول الذي هو زيد فعلك
فتقوّم وانما قال لواحد تحرزا من المطاوع لفعل متعد لاثنين لانه لا يكون غير متعد
بل يتعدى الى واحد كقولك كسوت زيدا جبة فاكتساها فكسا تعدى الى مفعولين
والثاني الذي هو مطاوعه يتعدى لواحد وهي الهاء العائدة الى الجبة قوله

وعدّ لازما بحرف جرّ   وان حذف فالنصب للمنجرّ
نقلا وفي انّ وان يطرد   مع امن لبس كعجبت ان يدوا

لما نبهك على المتعدي وغير المتعدي ذكر لك انك اذا اردت ان تعدي اللازم من الافعال
عديته بحرف الجر فمثل ذهب لا يتعدى فاذا اردت تعديته ادخلت حرف الجر عليه
فقلت ذهبت بزيد والى هذا اشار بقوله وعدّ لازما بحرف جر ثم نبهك على انه ان حذف
حرف الجر الذي عديته به انتصب المجرور بعده والى هذا اشار بقوله وان حذف فالنصب
للمنجر وحذف فعل ماض مبني للمفعول وسكنه ادغاما لالتقاء المثلين اعني فاء حذف
وفاء الجواب في قوله فالنصب وانما ادغم ليستقيم الوزن والادغام جائز في غير الضرورة

وقد جرى به في الكتاب العزيز نبه على أن نصب المنجر بعد حذف حرف الجر إنما يكون بالنقل
لا بالقياس فلا تضعه من قبل نفسك بل إذا سمعت من العرب حملت نصبه على حذف حرف
الجر كقول الشاعر: تمرون الديار ولم تعوجوا • كلامكم علي إذاً حرام • كان الأصل تمرون
بالديار لأن تمر لا يتعدى بنفسه وقد نبه على أن هذا بالنقل لا بالقياس بقوله في
البيت الثاني نقلا ونقلا منصوب على الحال من الضمير في كائن الذي يتعلق به المنجر فالتقدير
النصب كائن للمنجر في حال كونه منقولا ووضع المصدر في موضع الصفة وهو كثير ثم نبه
على أن حذف حرف الجر إنما يطرد مع أنّ وأنْ إذا أمن اللبس نحو عجبت أنك قائم تريد
من أنك قائم ومثله المصنف في أنْ الخفيفة بقوله عجبت أن يدوا والأصل من أن يدوا
ويدوا فعل مضارع من ودى إذا غرم الدية وأصله يدون حذفت نونه لأنه منصوب بأن
والواو فاعل وهو ضمير الجماعة واحترز بقوله مع أمن لبس من كون الفعل المعدى بحرف الجر
له معنيان يتعدى مع أحدهما بعن مثلا ومع الآخر بفي كرغب فإنك تقول رغبت عن أن تفعل
بمعنى لم ترد أن تفعل ورغبت في أن تفعل بمعنى أردت أن تفعل فلو حذفت هنا حرف الجر التبس
المعنيان ولم يعلم هل المحذوف عن أو في فتحصل من هذا أن حذف حرف الجر على قسمين الأول
موقوف على السماع وقد يكون في النظم كما مثلنا وقد يكون في النثر كقولك شكرت زيدا وشكرت له
ومنه نصحت تقول نصحت زيدا ونصحت له وقد يكون فيما يتعدى لواحد بنفسه وللاثنين بحرف
جر وهي أفعال محفوظة كأمرتك الخير وأمرتك بالخير واستغفرت الله من ذنبي واستغفرت الله
ذنبي وكذلك اخترت قال الله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا التقدير واختار من
قومه سبعين رجلا والقسم الثاني كون حذف حرف الجر مطردا لا يتوقف على السماع وهو مع
أنّ وأنْ كما نبه عليه المصنف والحكم في القسمين أن ينصب المجرور إذا حذف حرف الجر وقد شذ
بقاء الجر بعد حذف الحرف كقول الشاعر: إذا قيل أي الناس شر قبيلة • أشارت كليب بالأكف الأصابع
يروى بجر كليب على تقدير أشارت إلى كليب والله أعلم قوله رحمه الله

والأصل سبق فاعل معنى كمن • من ألبسن من زاركم نسج اليمن

هذا البيت نبه فيه على أن أحد المفعولين إذا كان في المعنى فاعلا فإن الأصل أن يقدم على الآخر
لأن الآخر مفعوله وتقدم الفاعل على المفعول هو الأصل وهذا إنما يكون في باب أعطيت وقد
مثله المصنف بقوله من في المثال الذي هو ألبسن من زاركم نسج اليمن فألبسن فعل أمر لحقته

النون

النون الخفيفة ومن اسم موصول وهو مفعول هو في المعنى فاعل لأنه الذي يلبس ونسج مفعول
ثان لفظا ومعنى لأنه هو الملبوس فالأصل تقدم من هنا لأن له رتبة الفاعل معنى وإن كان
مفعولا في اللفظ وهذا الباب لم يتقدم للمصنف شعار به فكان الكلام على بيتي المسألة أولى من
الكلام على أي مفعوليه يتقدم **ويلزم الأصل لموجب عرى • وترك ذاك الأصل حتما قد يرى**
لما ذكر المصنف أن الأصل تقدم المفعول الذي هو فاعل في المعنى نبه في هذا البيت على أنه قد يلزم
الأصل لموجب عرى أي نزل تقول عرى الأمر إذا نزل بك وعلى أنه قد يترك الأصل حتما أي وجوبا
فتحصل من هذا أن المفعول الذي هو فاعل في المعنى في هذا الباب على ثلاثة أقسام جائز تقديمه وتأخيره
إلا أن الأصل هو التقديم وهو الذي نبه عليه في البيت المتقدم ولازم تقديمه لموجب ولازم تأخيره
لموجب أيضا فأما لزوم التقديم للموجب فهو أن تخاف التباسه بالمفعول الثاني كقولك أعطيت زيدا
عمرا فيلزم هنا تقديم المفعول الذي هو فاعل في المعنى لأنك إذا أخرته التبس إذ كل واحد منهما يحتمل
أن يكون معطى لصاحبه ولا تعرف المعطى من الآخذ إلا بتقدم الآخذ وتأخر المعطى وكذلك أيضا
إذا كان المفعول الثاني محصورا كقولك ما أعطيت زيدا إلا درهما وكذلك إذا كان الأول ضميرا متصلا
والثاني ظاهرا كقولك زيد أعطيته درهما فالحكم في هذه الثلاثة أشار بقوله لموجب عرى وأما وجوب
تأخير المفعول الأول وهو الذي عبر عنه المصنف بترك الأصل لموجب فهو أن يكون الأول محصورا كقولك
ما أعطيت درهما إلا زيدا أو يكون المفعول الثاني ضميرا متصلا والمفعول الأول ظاهرا كقولك الدرهم أعطيته
زيدا أو يتصل بالمفعول الأول ضمير يعود على المفعول الثاني كقولك أعطيت الدرهم صاحبه ويجري في
هذه المسألة ما يجري في الفاعل إذا اتصل به ضمير المفعول في تجويز تقديمه على مذهب ابن جني ومتابعة
المصنف وقد مر الكلام عليه فعلى هذا المذهب يجوز أن تقول أعطيت صاحبه الدرهم على قلة
واعلم أن باب أعطيت يجوز فيه أن تذكر المفعولين معا كقوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر وأن تحذفهما
معا كقوله تعالى فأما من أعطى واتقى وأن تحذف أحد المفعولين وتقتصر على الآخر كقولك أعطيت
زيدا وتسكت وأعطيت درهما ولا تذكر من أعطيت وهذان المثالان في القرآن قال الله تعالى
ولسوف يعطيك ربك فترضى وقال تعالى حتى يعطوا الجزية فكل هذا جائز وسواء حذف أحد
المفعولين اقتصارا أو اختصارا **وحذف فضلة أجز إن لم يضر • كحذف ما سيق جوابا أو حصر**
نبه في هذا البيت على أنه يجوز حذف الفضلة إذا لم يقع بذلك ضرر ويعني بالفضلة ما ليس بأحد
مفعولي ظننت فيجوز أن تقول ضربت ولا تذكر المضروب لأنه فضلة والكلام غني عنه إلا أن يقع

بحذفه ضرب جاء نبه عليه المصنف فيتعين ذكره وقد نبه المصنف على محل الضرر في الحذف بقوله تحذف ما سيق جوابا او حصر فمثال الضرر في الجواب ان يقول لك قايل من ضربت فيتعين ان تقول ضربت زيدا فتذكر المفعول لانك ان لم تذكره لم تجبه بشي لانه قد علم انك ضربت وانما سال عن من هو المضروب فجوابه في ذكر المفعول ومثال الضرر في الحصر ان تقول ما ضربت الا زيدا فلو لم تذكر المفعول ههنا وقلت ما ضربت وسكت لنفيت الضرب بالكليه فيفهم منك انك لم يقع منك ضرب اصلا وليس كذلك بل مرادك انك ضربت زيدا فقط فيحصل الضرر بحذف المفعول فيتعين ذكره مع الحصر والله الموفق وبه العصمه قوله رحمه الله

(ويحذف الناصبها ان علما وقد يكون حذفه ملتزما)

لما تكلم على حكم حذف الفضله اخذ يتكلم على حذف الناصب للفضله وقد اشار الى هذا بقوله ويحذف الناصبها ان علما يريد ويحذف الفعل الناصب للفضله ان علم الناصب بقرينه تدل عليه فالضمير في قوله الناصبها عايد الى الفضله المذكوره في البيت المتقدم والالف واللام في الناصب موصوله فالتقدير ويحذف الذي نصب الفضله ثم نبهك على ان الحذف لناصب الفضله قد يكون ملتزما فتحصل من هذا ان الفعل الناصب للفضله على ثلاثه اقسام جايز الحذف وواجب الحذف وممنوع الحذف فنبه على الجايز منه بقوله ويحذف الناصبها وعلى القسم الممنوع نبه بقوله ان علم لان معنى كلامه ان لم يعلم فلا تحذف وعلى القسم الواجب نبه بقوله وقد يكون حذفه ملتزما فاما الجايز فهو ما دلت عليه قرينه حاليه كمن رايته سدد سهما فتقول القرطاس اي تصيب القرطاس فالناصب ههنا معلوم من قرينه الحال وكذلك ما دلت عليه قرينه مقاليه كمن قال من اكرمت فتقول زيدا تريد اكرمت زيدا فالناصب ههنا معلوم بقرينه من قول السايل واما الممنوع فكقولك زيدا ولم تتقدم قرينه حاليه ولا مقاليه تدل على الفعل الذي نصبه واما القسم الذي يلزم فيه الحذف فهو كل فعل له نايب ذكره باب الاشتغال وقد تقدم فلا يجوز اظهار الفعل في قولك زيدا ضربته اعني الفعل الناصب لزيد لان الفعل الظاهر هو مفسر له والمفسر يقوم مقام النايب فلا يجمع بين النايب والمنوب عنه وكذلك ايضا الفعل الناصب للمنادى لان حرف الندا نايب عنه وكذلك اذا كان في كلام قد جرى مثلا كقولهم الكلاب على البقر فلا يجوز اظهار الفعل الناصب للكلاب لان المثل انما يقال كما سمع وكذلك قولهم احشفا وسوء كيله لان هذا ايضا مثل وكذلك ايضا في باب التحذير باياك

ولذلك

ولذلك ايضا في باب التحذير اذا كرر المفعول والاغرا لقولك محذرا الاسد الاسد ومغريا السلاح السلاح لان التكرار نايب عن الفعل وكذلك ايضا اذا كان حرف العطف نايبا والله الموفق

التنازع في العمل

التنازع باب من ابواب العربيه ويسمونه التنازع وباب الاعمال وحقيقته ان يتنازع العاملان معمولا واحدا متاخرا عنهما وليس احد العاملين مؤكدا للاخر وسياتي الكلام على هذه القيود عند الكلام على البيت الاول من كلام المصنف واعلم ان معنى تنازع العاملين ان يكون كل واحد منهما يطلب المعمول فاما ان يطلباه معا منصوبا كاكرمت وبررت عمرا فكل واحد منهما يطلب عمرا على ان يكون مفعولا له واما ان يطلباه معا مرفوعا كقولك قام وقعد زيد فكل واحد يطلب زيدا فاعلا واما ان يطلب الاول منصوبا والثاني مرفوعا كقولك اكرمت واكرمني زيد فالاول الذي هو اكرمت يطلب زيدا مفعولا والثاني الذي هو اكرمني يطلب زيدا فاعلا واما ان يكون بالعكس فيطلبه الاول مرفوعا والثاني منصوبا كقولك اعطاني واعطيته زيد فان اعطيت الاسم الظاهر للعامل الاول فالمسايل كلها جايزه باتفاق النحويين وان اعطيته للعامل الثاني فجميع النحويين يجيز المسايل كلها الا الفرا فانه يمنع ذلك فيما اذا كان الاول فيه يطلب مرفوعا فيمتنع عنده في المسئله الثانيه والرابعه وذلك انه اذا اعملنا الثاني وكان الاول يطلب مرفوعا فنحن نضمره ونعيده الى ما بعد والكسايي يحذفه ويرى ان الحذف اولى من الاعاده الى ما بعده ودلاله الاسم الظاهر عليه كافيه والفرا يمنع ويقول لا حذف الفاعل يجوز ولا اعاده الضمير الى ما بعده يجوز وقوله مردود بالسماع الوارد عن العرب واذا كان الاول يطلب منصوبا واعطيت الاسم الظاهر للثاني حذفت مفعول الاول باتفاق لانه ان اضمرته عاد الى ما بعده وهو فضله ولا يجوز ذلك اذا كان الضمير فضله وان طلب الثاني منصوبا واعطيت الاسم الظاهر للاول اضمرت مفعول الثاني او حذفته الا ان الاضمار اولى هذه قاعده هذا الباب فافهم قوله

(ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل)

هذا البيت نبهك فيه على انه اذا اقتضى عاملان عملا في اسم وكانا واقعين قبل ذلك الاسم فالعمل في الاسم الظاهر لواحد منهما ومعنى قوله اقتضيا طلبا واسند الاقتضا للعاملين معا تحرزا من ان يكون احدهما يقتضي والاخر لا يقتضي بل هو بالتاكيد للاول كما قال الشاعر فاين الى اين النجا ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاتاك الثاني مؤكد للاول فلا تنازع لان الثاني لا يقتضي عملا وانما التنازع مع كون العاملين يقتضيان العمل وقال المصنف عاملان ولم يقل

فعلان لم يدخله العاملان اذا كانا فعلين كقولك شربت وكسوت الغلام واسما وفعلا كقوله
تعالى هاؤم اقرؤوا كتابيه فهاؤم اسم لانه اسم فعل واقرؤوا فعل او كانا اسمين كقول الشاعر
عهدت مغيثا مغنيا من اجرته — فلم اتخذ الا فناءك موئلا ، فالعاملان ههنا مغيثا ومغنيا
وهما اسمان متنازعان في من اجرته وقال المصنف عمل ولم يعين رفعا ولا نصبا ليدخل لان
العمل الذي يقتضيه العاملان قد يكون رفعا وقد يكون نصبا وقد يختلفان في اقتضاء العمل
كما مثلنا في اول الفصل وقال قبل يعني قبل الاسم الذي تنازعا فيه تحرزا بذلك من ان يكون العاملان
بعد الاسم اذ لا تنازع حينئذ كقولك زيد قام وقعد لان كل واحد منهما عامل في ضمير زيد قوله
فللواحد منهما العمل يعني على وجه الجواز الا ان سيبويه يختار عمل الثاني والكوفيون يختارون
اعمال الاول واللغة الفصيحة شاهدة لسيبويه رحمه الله والله الموفق قوله رحمه الله

والثان أولى عند اهل البصره — واختار عكسا غيرهم ذا أسره

لما نبهك في عجز البيت المتقدم على ان العمل لاحد العاملين ايهما اردت ولم يعين نبهك في هذا البيت
على ان سيبويه ومن تبعه من اهل البصرة يرى ان اعمال الثاني اولى مع اجازته اعمال الاول
والى هذا اشار بقوله والثان اولى عند اهل البصره واختار اعمال الاول مع اجازتهم اعمال الثاني
جماعة من اهل الكوفة والى هذا اشار بقوله واختار عكسا غيرهم ذا أسره يعني غير اهل البصره
فغير فاعل باختار وعكسا مفعول به وذا صفة لغير ووصفهم بانهم اصحاب أسره اي جماعة
قوية ويحتمل ان يكون ذا منصوبا على الحال ويشهد لسيبويه قوله تعالى هاؤم اقرؤوا كتابيه
فانه لو اعمل الاول ههنا لقال اقرؤوه فاضمر في الثاني مفعوله فان قيل لا دليل في هذا اذ يحتمل
ان يكون الاول هو المعمل والضمير من الثاني محذوف لان حذف المنصوب جائز فالجواب ان جميع
القراء اتفقوا على قراءة هذه الاية بغير ضمير في اقرؤوا وذكر الضمير المنصوب افصح من حذفه
ولا يعلم ان القراء اتفقوا في كتاب الله على غير الافصح فتعين ان يكون الثاني هو المعمل حتى يسلم
من اتفاق القراء على حذف الضمير وهو غير الافصح فتحصل من هذا ان اعمال الثاني هو الافصح لمجيء
القران به واتفاق القراء عليه **واعمل المهمل في ضمير ما — تنازعاه والتزم ما التزما** لما ذكر فيما
تقدم ان العمل في الاسم الظاهر لاحد العاملين ولا بد ان يكون الاخر مهملا من العمل في الظاهر
نبهك في هذا البيت على انك تعمل المهمل في ضمير الاسم الظاهر والى هذا اشار بقوله واعمل المهمل
في ضمير ما تنازعاه يريد واعمل العامل المهمل من العمل في ضمير الاسم الذي تنازعه العاملان فالالف

في تنازعاه ضمير تثنية عائد الى العاملين والهاء عائدة الى ما من قوله ما تنازعاه وقوله
والتزم ما التزما يريد واعمل المهمل في ضمير الاسم المتنازع فيه والتزم في ذلك ما التزم من حذف
المعمول ان كان منصوبا واعملت الثاني في الظاهر لانه فضلة فلا يجوز اضماره واعادته الى ما بعد
والتزم ايضا ما التزم من اضماره واعادته الى ما بعد ان كان مرفوعا لانه عمدة فلا يسوغ
حذفه على مذهب الجمهور غير الكسائي وان اعملت الاول فالتزم ما التزم من الاضمار في الثاني
ان كان مرفوعا وابراز الضمير حتما بخلاف المنصوب فان لك حذفه وتطابق بين الضمير والظاهر
في الافراد والتثنية والجمع وسنبين هذا كله في البيت بعد هذا حيث مثله المصنف قوله

يحسنان ويسيء ابناكا — وقد بغى واعتديا عبداكا

هذا البيت مثل لك فيه المصنف مثالين المثال الاول لاعمال الثاني وهو قوله يحسنان ويسيء
ابناكا فالاسم المتنازع فيه هو ابناكا فاعمل فيه العامل الثاني وهو يسيء واعمل الاول في ضمير
الاسم المتنازع فيه وهو ابناكا فالضمير في قوله يحسنان عائد الى قوله ابناكا وجاز اعادة الضمير
الى ما بعد لان الاول يطلب مرفوعا ولم يجز حذفه فاضمرناه واعدناه الى ما بعد وقد طابق بين
الضمير وبين الظاهر فجعله مثنى كما ان الظاهر مثنى واما المثال الثاني فهو قوله وقد بغى واعتديا
عبداكا وهو على اعمال الاول فالاسم المتنازع فيه هو عبداكا فلما اعطاه للاول اضمر في الثاني ضمير
تثنية ليطابق الظاهر ولا يجوز ههنا حذف الضمير لانه مرفوع ولو كان منصوبا لجاز حذفه كقولك
الزمتني والزمته زيد فلك ان تثبته وان تحذفه فتقول الزمني والزمت زيد قوله رحمه الله

ولا تجئ مع اول قد اهملا — بمضمر لغير رفع اوهلا

هذا البيت نبهك فيه على انه لا يجوز ان تجيء مع العامل الاول اذا اهملته من العمل في الظاهر بمضمر
منصوب والى هذا اشار بقوله لغير رفع اوهلا ومراده بغير الرفع النصب ومعنى اوهل
ادخل يقول آهله الله الجنة اي ادخله نقله الجوهري ويحتمل ان يكون اوهلا بتشديد الهاء
من غير واو بعد الهمزة اي جعله اهلا واوهل في البيت حشو والكلام تام بقوله بمضمر لغير رفع
وجاء باوهل لتتميم البيت فالمفهوم من هذا البيت امران احدهما انك اذا اهملت الاول من
العمل في الظاهر لا تضمر فيه الا ان يطلب مرفوعا وانه ان طلب غير مرفوع لم تضمره وسكت
عن نفس العمل فيه فنبه عليه في البيت الثاني فقال رحمه الله

بل حذفه الزم ان يكن غير خبر — واخرنه ان يكن هو الخبر

يعني بل حذف معمول الاول المهمل الزم لجعل الحذف لازما فتقول اكرمت واكرمني زيد بحذف
معمول الاول الذي هو اكرمت لانه يطلب منصوبا وحذفه لازم فلا يجوز ان تقول اكرمته واكرمني
زيد ثم نبه على انه انما يلزم حذفه اذا كان غير خبر نحو زيد لانه المفعول الثاني في باب ظن فانه
خبر فلا يجوز حذفه فالحاصل من هذا ان معمول الاول اذا اعمل الثاني ان كان منصوبا وكان غير
خبر في الاصل كما مثلنا لزم حذفه وامتنع اضماره وان كان في الاصل خبرا لم يجز حذفه ووجب اضماره
وتاخيره والى هذا اشار بقوله واخرنه ان يكن هو الخبر ومثال ذلك ان تقول ظننت زيدا
وظنني قائما اياه فقائما هو المتنازع فيه وقد اعملت الثاني الذي هو ظنني وبقي الاول الذي هو
ظننت مهملا من العمل في الظاهر ولم يمكنا حذف مفعوله الثاني لانه خبر في الاصل ولم يمكنا
اضماره واعادته الى ما بعده اذ الضمير المنصوب لا يعود الى ما بعده رتبة ولفظا في باب من
الابواب فاحتجنا الى اضماره وتاخيره عن قائما ليعود الى ما قبل فقولنا في المثال اياه هو
مفعول ظننت اضمرناه واخرناه ليعود على ما قبله فسلم من حذفه واعادته الى ما بعده هذا
مراد المصنف بقوله واخرنه وهو مذهب المصنف ومن الناس من يرى هنا اظهاره
ومنهم من قال بحذفه لان المفعول الثاني من باب ظننت يجوز حذفه اختصارا اذا دل
عليه دليل والاسم المتنازع فيه دل عليه دليل ولا مانع من الحذف والله الموفق قوله

واظهر ان يكن ضمير خبرا ... لغير ما يطابق المفسرا

هذا البيت نبه فيه المصنف على مسئلة وهي ما اذا اعملت احد العاملين وكان مفعول الاخر خبرا
في الاصل وهو غير مطابق للاسم الظاهر فلا يجوز ان يضمره لعدم مطابقته الظاهر فيجب ان يظهره
والى هذا اشار بقوله واظهر الى اخر البيت يريد واظهر ان يكن الضمير خبرا في الاصل للاسم
الذي لا يطابق المفسر ويعني بالمفسر الاسم المتنازع فيه لانه الذي يعود الضمير في العامل
المهمل ومثال هذه المسئلة ظننت الزيدين وظناني قائما قائمين فالاسم المتنازع فيه قائمين
وقد اعملت فيه الاول وهو ظننت فبقي الثاني وهو ظناني يطلب مفعوله الثاني ولا يمكن حذفه
لانه في الاصل خبر ولا يمكن اضماره لانا ان اضمرناه لاحتاج ان يكون مفردا لان المفعول الاول
من ظناني مفرد فيحتاج ان يكون مطابقا له لانه خبر عنه فاشارته بقوله ان يكن ضمير خبرا
لمثل قائم هنا لو اضمر لانه خبر لغير ما يطابق المفسر يعني بالياء في ظناني وهو ضمير مفرد والمفسر
هو قائمين مثنى فلا مطابقة بينهما وقائم يلزم مطابقته للياء لانه خبر عنها فلو اضمرناه مفردا على

ح

حكم الثاني ليطابق المفسر وهو قائمين فاظهر مفردا ليطابق الياء ويسلم من اضماره غير مطابق
للمفسر اذ مطابقة الضمير لمفسره لازمة لذلك لو اعملت الثاني اذى الامر الى الاظهار لعدم
المطابقة فقول المصنف في البيت ضمير اسم يكن وخبرا خبرها والمفسر مفعول يطابق وهو بكسر
السين لانه اسم فاعل نحو اظن ويظناني اخا ... زيدا وعمرا اخوين في الرخا هذا البيت
ذكر فيه مثال المسئلة التي تقدمت في البيت قبل هذا فالاسم المتنازع فيه هو اخوين لان اظن
يطلبه مفعولا ثانيا ويظناني ايضا يطلبه مفعولا ثانيا فاعملنا فيه الاول وهو اظن فبقي يظناني
مهملا من المفعول الثاني فان اضمرناه كان الضمير خبرا لغير ما يطابق المفسر وهو الياء في يظناني
لانها مفردة والمفسر مثنى فاظهرناه كما نبه عليه المصنف في البيت المتقدم وهو قوله اخا لانا لو
اضمرناه لدار الامر بين محذورين اما عدم مطابقته للمفسر ان جعلناه مطابقا للياء الذي هو
خبر عنها في الاصل واما عدم مطابقته للياء ان جعلناه مطابقا للمفسر ولا يخلص الا اظهاره
وهذا هو مذهب البصريين والكوفيون يراعون جانب الخبر فيضمرونه مطابقا للمفعول
الاول الذي هو خبر في الاصل ولا يبالون بعدم مطابقته للمفسر واجاز الكوفيون ايضا حذفه
اختصارا

المفعول المطلق

هذا الفصل يتكلم فيه على المفعول المطلق وهو
المصدر وهو ما عدا الزمان من مدلولي الفعل واعلم ان المفاعيل خمسة انواع المفعول
المطلق والمفعول به وهو الذي وقع عليه الفعل والمفعول فيه وهو الزمان او المكان الذي وقع فيه
الفعل والمفعول معه وهو المصاحب للفاعل في حال وقوع الفعل منه والمصاحب للمفعول في حال
وقوع الفعل عليه والخامس المفعول له ويسمى ايضا المفعول من اجله وهو السبب الذي لاجله فعل
الفعل ويجمعها قولك ضربت وزيدا عمرا امامك يوم الجمعة ضربا شديدا تاديبا له فقولنا وزيدا
مفعول معه لانه المصاحب للفاعل الذي هو التاء في حال وقوع الضرب منه وعمرا هو المفعول به
لانه وقع عليه الضرب وامامك ويوم الجمعة هما المفعول فيه لان امامك هو المكان الذي وقع فيه
الضرب ويوم الجمعة هو الزمان الذي وقع فيه الضرب وضربا هو المفعول المطلق لانه مدلولي
الفعل غير الزمان وتاديبا هو المفعول له ويسمى المفعول من اجله لانه من اجل التاديب فعل
الضرب وانما سمي المصدر مفعولا مطلقا لان كل واحد من المفاعيل الاربعة مقيد بحرف جر
الا ترى انك تقول مفعول به ومفعول فيه ومفعول معه ومفعول من اجله والمصدر لا يقال
فيه شيء من ذلك بل يقال مفعول من غير حرف جر فسمي مطلقا اذ لم يقيد بحرف جر وانما لم يقيد

لانه مفعول الفاعل على الحقيقة وغيره انما سمي مفعولا بسبب قيد من حرف الجر ونحو ذلك السبب

المصدر اسم ما سوى الزمان من ... مدلولي الفعل كامن من امن

هذا البيت عرف فيه المصدر بانه احد مدلولي الفعل الذي هو غير الزمان والى هذا اشار
بقوله ما سوى الزمان ومثله بقوله امن من امن فامن بالسكون في الميم هو المصدر وبكسر
الميم هو الفعل وذلك ان الفعل وضعته العرب لمدلولين اي معنيين احدهما المصدر والثاني
الزمان فاذا قلت امن دل على شيئين احدهما الامن وهو المصدر والثاني الزمان الماضي
الذي وقع فيه المصدر وان كان الفعل مستقبلا دل على الزمان المستقبل مع المصدر كيامن
غدا وان كان حالا دل على زمان الحال مع المصدر كقولك يامن الان واذا عرفت ان الفعل له
مدلولان الزمان وغيره فما سوى الزمان من مدلولي الفعل هو المصدر كما ذكر المصنف

بمثله او فعل او وصف نصب ... وكونه اصلا لهذين انتخب

هذا البيت نبه فيه على العامل في المصدر فذكر انه ينتصب بمثله اي بمصدر مثله كقولك عجبني
مشيك مشيا رفيقا فمشيا مصدر نصبه مشيك وهو مصدر مثله في الاصل الا انه لا
يعرب فيها مصدرا بل فاعل باعجبني هذا مراده بالمثلية ثم قال او فعل نريدا وبفعل كقولك ضربت
ضربا ثم قال او وصف نريد او بوصف كقولك زيد قارئ قراءة حسنة فقراءة مصدر منصوب
بالوصف الذي هو قارئ ثم نبه على ان المصدر اصل لهذين يعني للفعل والوصف وانتخب
بمعنى اختير وهو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ان الفعل هو اصل المصدر والصحيح مذهب
البصريين لان الفرع يكون ابدا اكثر فايدة من الاصل ولاجل تلك الفايدة الزايدة فرع وكون
الفعل اكثر فايدة من المصدر لانه نريد بالدلالة على الزمان فتعين ان يكون فرعا كما قال البصريون

توكيدا او نوعا يبين او عدد ... كسرت سيرتين سير ذي رشد

هذا البيت نبه فيه على انواع المصدر التي لاجلها جيء به فذكر ان معانيه ثلاثة الاول التوكيد
والى ذلك اشار بقوله توكيدا ومثال ذلك ضربت ضربا فضربا مصدر مؤكد للفعل الثاني بيان النوع
وقد مثله المصنف بقوله سير ذي رشد لان السير انواع منها سير ذي رشد الثالث ان
يبين بها العدد وقد مثله المصنف بقوله كسرت سيرتين فسيرتين مصدر لبيان العدد لان قوله
سيرتين يريد به مرتين وكذلك لو قال سيرة يريد مرة واحدة وسمي هذا النوع المصدر المعدود
ويسمى ايضا المحدود **وقد ينوب عنه ما عليه دل ... كجد كل الجد وافرح الجذل** لـ

هذا البيت على انه قد ينوب عن المصدر ما دل على معنى المصدر فقد يوضع مكانه كل وقد
مثله المصنف بقوله جد كل الجد فكل نايب عن المصدر وقد يوضع مكانه بعض كقولك سرت بعض
السير وقد يوضع مكانه لفظ يرادفه وقد مثله المصنف بقوله وافرح الجذل المراد افرح الفرح
ثم ناب عنه مرادفه وهو الجذل بذال معجمة لان معناه ومعنى الفرح واحد وقد ينوب عنه
عدده كقولك ضربته ثلاثا فثلاثا نايب عن المصدر ههنا العدد وقد ينوب عنه صفته كقولك ضربته
شديدا المراد ضربته ضربا شديدا وقد ينوب عنه الالة كقولك ضربته سوطا وقد ينوب
عنه ما هو مشارك له في اشتقاقه كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فجعل
نباتا مكان انباتا لانه مشارك له في اصل الاشتقاق وقد ينوب عنه نوع من انواعه
اشتمل الصما فالصماء نوع من انواع الاشتمال وقد ينوب عنه ضميره كقوله تعالى لا اعذبه
احدا من العالمين فالهاء ضمير قوله عذابا فجعل الضمير نايبا عن المصدر وقد ينوب عنه
الاشارة اليه كقولك ضربته هكذا فهكذا نايب عن المصدر وكل هذا داخل تحت عموم قول
المصنف وقد ينوب عنه ما عليه دل لمقتضى كلامه ان كل ما دل على معنى المصدر يصح
ان يكون نايبا عنه وكل ما ذكرناه دال على معنى المصدر فهو مندرج في قوله ما عليه دل

وما لتوكيد فوحد ابدا ... وثن واجمع غيره وافردا

وقد قسم لك المصدر فيما تقدم الى ثلاثة اقسام مؤكد ومعدود ومبين للنوع فذكر لك ان
المؤكد من هذه الانواع الثلاثة يكون موحدا ابدا فلا يثنى ولا يجمع والى هذا اشار بقوله
وما لتوكيد فوحد ابدا يعني وما جاء من المصادر للتاكيد فوحده ابدا ثم نبهك على ان
القسمين الاخرين يجوز تثنيتهما وجمعهما والى هذا اشار بقوله وثن واجمع غيره وافردا
يريد غير ما جاء للتوكيد من المصادر فالضمير في قوله غيره عايد الى ما في اول البيت وقوله
وافردا فعل امر للواحد الا انه كان دخل عليه نون التاكيد الخفيفة فصار وافردن ثم لما
وقف عليه في اخر البيت ابدل من النون الفا في الوقف وهو وجه الوقوف على النون الخفيفة
لانهم يعاملونها معاملة التنوين فالحاصل من هذا ان المصدر اذا كان معدودا او لبيان
النوع ثني وجمع وافرد فتقول في العدد ضربته ضربة وضربتين وضربات وتقول في الذي
لبيان النوع ضربت ضربين وضربت ضروبا تثني وتجمع بحسب الانواع قوله رحمه الله

وحذف عامل المؤكد امتنع ... وفي سواه لدليل متسع

هذا البيت نبّهك فيه على أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لأنه إنما جاء ليؤكد العامل فإذا حذف العامل كان مناقضاً للمقصود في المجيء بالمصدر لأن التحقق المراد من التأكيد لا يحصل بالحذف وإلى هذا أشار بقوله وحذف عامل المؤكد امتنع أما القسمان الآخران وهو المعدود والذي لبيان النوع فيجوز حذف عاملهما إذا دل عليه دليل وإلى هذا أشار بقوله وفي سواه لدليل متسع يعني وفي سوى عامل المؤكد متسع للحذف يقول الحاج الإمام متسع بفتح السين أي في سعة فإن شئت فعلته وإن شئت لم أفعله وهذا الذي ذكره المصنف من منع حذف عامل المصدر المؤكد هو خلاف قول الناس وقد رد عليه في ذلك ابنه وقال إن الناس متفقون على حذف عامل المصدر سواء كان المصدر للتأكيد أو غيره واحتج عليه بالسماع ولم يرد وما قاله المصنف ظاهر للعلة التي ذكرناها ولا سماع على ما قيل في أن الحذف يخالف مقصود التأكيد وأما السماع فيحتمل أن المصادر الواردة المراد بها التخصيص وهو الظاهر لأن مثل سقياً لك ورعياً لك إنما هو في محل سقياً كثيراً ورعياً كثيراً فالمراد به المصدر المختص وقول ابن المصنف إن الاختصاص غير ظاهر كلام غير ظاهر وقد رأيت الشيخ أبا حيان رحمه الله مائلاً إلى كلام المصنف مقرراً له مع بالاعتراض على المصنف وقال بعد تقرير المسألة وقد تورع في هذا وأما المعدود والذي لبيان النوع فلم يخالف أحد في حذف عاملهما إذا دل عليه دليل فمن حذف عامل المعدود قول القائل لم ضربت زيداً فيقول ضربتين يريد ضربته ضربتين ومثال ذلك في بيان النوع قول القائل كيف استعملت فيقول الصفاء يريد استعملت الصفاء حذفت لدلالة الكلام الأول عليه

والحذف حتم مع آتٍ بدلا ... من فعله كندلاً اللذْ كاندلا

لما ذكر حذف عامل المصدر أخذ يقسمه إلى واجب وإلى غير واجب فعدد للوجوب مواضع وذكر في هذا البيت منها واحداً وهو إذا كان المصدر بدلاً من فعله ومثله بقوله كندلاً اللذ كاندلا يريد ندلاً الذي هو كاندلا يعني الذي هو نائب عن اندلا واندلا فعل أمر دخلت عليه النون الخفيفة ثم وقف عليها فأبدلها ألفاً وندلاً مصدر وهو بالدال المهملة جعل نائباً عن فعله الذي هو اندل ومعناه اختطف وبه يتمثل هذا المثال على قول الشاعر

على حين ألهى الناس جل أمورهم ... فندلاً زريق المال ندل الثعالب

فندلاً مصدر وضع بدلاً من فعل الأمر الذي هو اندل وزريق اسم رجل مبني على الضم مفرد منادى وندل الثعالب مصدر العامل فيه ندلاً الأول والتقدير فاندل يا زريق المال ندل الثعالب أي اختطف المال اختطاف الثعالب واعلم أن المصدر الذي هو بدل من فعله على قسمين طلب وخبر فالطلب إما أمر كما مثل المصنف ومنه قوله تعالى فضرب الرقاب أي فاضربوا الرقاب وإما نهي كقولهم قياماً لا قعوداً أي قم لا تقعد فقياماً نائب عن أمر وقعوداً نائب عن نهي وإما دعاء كقولهم سقياً ورعياً في الخير وسحقاً وهلاكاً في الشر وإما استفهام للتوبيخ كقولهم أتوانياً وقد جد أتواناً وأما الخبر فسينبه عليه المصنف بعد هذا قوله رحمه الله

وما لتفصيل كإمّا منّا ... عامله يحذف حيث عنّا

نبه في هذا البيت على أن المصدر الآتي للتفصيل يحذف عامله حيث جاء وإلى هذا أشار بقوله حيث عنا ومثله بقوله تعالى فإما منّاً بعد وإما فداء فمنّاً مصدر مفصل لعاقبة الفعل المتقدم وهو بدل من فعله التقدير فإذا ملكتموهم فإما أن تمنوا وإما أن تفدوا وهذا المثال هو من المصدر الواقع بدلاً من فعله الوارد على جهة الخبر ذكر المصنف من أنواعه إذا كان خبراً نوعاً واحداً في هذا البيت والله الموفق بمنه وكرمه قوله

كذا مكرر وذو حصر ورد ... نائب فعل لاسم عين استند

نبهك في هذا البيت على نوعين من أنواع المصدر الواقع بدلاً من فعله إذا كان خبراً النوع الأول المكرر كقولك سيراً سيراً وإليه أشار بقوله كذا مكرر يريد كذا يحذف عامل المصدر المكرر النوع الثاني المحصور كقولك إنما أنت سيراً وإليه أشار بقوله وذو حصر ورد وشرط في المكرر والمحصور أن يكون فعلهما مسنداً لاسم عين كما في المثالين الأولين وإلى هذا أشار بقوله نائب فعل لاسم عين استند قوله نائب فعل منصوب على الحال من المصدر المكرر والمحصور فالتقدير كذا المصدر المكرر وذو الحصر في حال كونه نائب فعل استند ذلك الفعل لاسم عين وبيان ذلك أن التقدير في المثالين المذكورين أنت تسير سيراً وإنما أنت تسير سيراً فسيراً نائب عن تسير وتسير مسند إلى أنت وهو الضمير الواقع على اسم عين فحصل ما شرط المصنف من أن المصدر الذي هو سيراً وقع نائباً عن فعل مسند لاسم عين والله الموفق بمنه وكرمه قوله رحمه الله تعالى

ومنه ما يدعونه مؤكدا ... لنفسه أو غيره فالمبتدا
نحو له علي ألف عرفا ... والثاني كابني أنت حقاً صرفا

نبهك في هذين البيتين على نوعين من المصدر الذي يحذف فعله وجوباً لكونه بدلاً عن فعله ومما

المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره والى هذا اشار بقوله ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه
او غيره فقوله ومنه يعني ومن المصدر الذي يحذف فعله وجوبا ثم شرع يبين لك النوعين
فقال فالمبتدا يعني فالاول من النوعين وهو المؤكد لنفسه ومثله بقوله نحو له علي الف
عرفا فعرفا مصدر بحذوف الفعل ولا يجوز اظهاره وانما سمي هذا المصدر مؤكدا لنفسه لانه
هو معنى الجملة التي قبله بعينه وكذلك ذكرته اولا ثم ذكرته ثانيا مؤكدا لنفسه ويعرف هذا
المصدر بانه الوارد عقب جملة هو معناها ثم نبهك على النوع الثاني وهو المؤكد لغيره
فقال والثاني كابني انت حقا صرفا فحقا مصدر بحذوف الفعل وجوبا وسمي مؤكدا غيره
لان الجملة التي قبله لولاه لاحتملت المجاز اذ الانسان قد يقول انت ابني بمعنى انك لتحل
ابني فيكون نسبة البنوة اليه مجازا فلما قال حقا تعين ان يكون ابنه حقيقة فقد اثر في
الجملة التي قبله وصيرها بعد الاحتمال نصا قاطعا واذا كان قد اثر فيها فهي غيره لان المؤثر
غير المؤثر فيه فلهذا سمي مؤكدا غيره وقوله صرفا معناه خالصا فهو صفة لقوله حقا
ويعرف هذا المصدر بانه الوارد بعد جملة محققا لمعناها والله اعلم قوله رحمه الله

كذاك ذو التشبيه بعد جمله كلي بكا بكاء ذات عضله

نبهك في هذا البيت ايضا على نوع اخر من المصدر الواقع بدلا من فعله الوارد على جهة الخبر
وهو الواقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على لفظه والى هذا اشار بقوله كذاك ذو التشبيه
بعد جمله ومثله بقوله لي بكا بكاء ذات عضله فالكاف للتشبيه والجار والمجرور
وبكا مبتدا خبره في الجار والمجرور قبله وقصر بكا للضرورة وحقه المد مثل الثاني لانه من
معناه فهذه جملة من مبتدا وخبر وبكاء ذات عضله منصوب على المصدر وهو واقع
للتشبيه شبه بكاءه ببكاء ذات عضله وقد اشتملت الجملة على لفظ المصدر فحصل ما
قلناه من وقوع المصدر للتشبيه بعد جملة مشتملة عليه ومعنى البكا ههنا الصوت
ولهذا مده لان الصوت يكون ممدودا ولو اراد به الحزن لقصره ولاجل هذا حكمنا بانه قصر
الاول للضرورة لانه قد الثاني والاول بمعناه فتعين ان يكون الاول ممدودا والعضله بالضم
الحزن الشديد والمصاب العظيم الذي لا يخلص له المفعول له

قد تقدم ان المفعول له هو سبب الفعل من فعله ولاجل هذا يصح ان يجر بما يقتضي
التعليل من حروف الجر وهو اللام ومن وفي الواردين للتعليل والله الموفق قوله

ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن

هذا البيت نبهك فيه على انه ينصب المصدر مفعولا له اي من اجله ان ابان تعليلا يعني
ان اظهر التعليل فمعنى ابان ههنا اظهر والمقصود ان يفهم منه التعليل ومثله بقوله جد
شكرا فشكرا مفعولا له لانه مصدر وقد فهم منه تعليل الجود لانه انما امرك ان تجود لاجل
حصول الشكر فالمفهوم من هذا البيت ان للمفعول شرطين احدهما ان يكون مصدرا الثاني ان
يكون علة للفعل العامل فيه كما في المثال وله شرطان اخران وهو ان يكون فاعله وفاعل
الفعل العامل فيه واحدا كقولك جئتك طمعا فالتا هو فاعل المجي وفاعل الطمع جميعا ففاعلهما
واحد والثاني ان يكون زمانهما واحدا وقد نبه عليهما المصنف في البيت الاتي بعد هذا ومعنى
كونه مصدرا ان يكون مصدرا لغير الفعل المعلل كما في المثال وقوله ودن فعل امر من الدين وهو
معطوف على قوله جد فالتقدير جد ودن لاجل الشكر والله الموفق قوله رحمه الله

وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وان شرط فقد
فاجرره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كلزهد ذا قنع

نبهك في البيت الاول من هذين البيتين على الشرطين اللذين نبهنا عليهما في الكلام على البيت المتقدم
وهما ان يكون المفعول له متحدا بالفعل الذي يعمل فيه في الزمان والفاعل والى هذا اشار
بقوله وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا فوقتا منصوب على التمييز من الفاعل يعني انه في
الاصل فاعل فالتقدير وهو متحد وقته وفاعله مع الفعل الذي عمل فيه فتقرر من البيت
المتقدم ومن هذين البيتين ان المفعول من اجله يشترط فيه اربعة شروط وهي التي نبهنا
عليها في البيت المتقدم ثم نبهك المصنف رحمه الله على انه ان فقد شرط وجب الجر باللام والى
هذا اشار بقوله وان شرط فقد فاجرره بالحرف يريد باللام او ما في معنى اللام من الحروف
المفهمة للتعليل كما قدمنا في اول الفصل فمثال الخرم شرط المصدر ان يقول رعت ارض
الشام للعشب فالعشب وان كان علة للرعي فهو ليس بمصدر فلما فات هذا الشرط جر
باللام ومثال فوات شرط التعليل ما جاء في الخبر الوارد وهو لدوا للموت وابنوا للخراب
فان الموت ليس هو سببا للولادة ولا الخراب مقصود البنا وانما اخبرنا ان الامر هكذا
يكون فمآل كل مولود للموت ومآل كل بناء للخراب ومثال فوات شرط الاتحاد في الوقت
جئتك امس للطمع في معروفك اليوم فلما اختلف زمن الطمع وزمن المجي جر باللام ومثال

فوات شرط الاتحاد في الفاعل حسبك لا مرك لي بذلك ففاعل المجيء هو المتكلم وفاعل الامر هو المخاطب فاختلفا فجر باللام والجر باللام او ما في معناها عند فوات الشروط واجب ومن الجر بما في معنى اللام قوله تعالى كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم المعنى لاجل الغم فمن هاهنا بمعنى اللام ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امراة النار في هرة ربطتها المعنى لاجل هرة فجاءت في بمعنى اللام فان لم تفت شرط من الشروط فان شئت جررته باللام او بما في معناها وان شئت نصبته على المفعول والى هذا اشار بقوله وليس يمتنع مع الشروط يعني وليس يمتنع الجر باللام مع وجود الشروط ومثله بقوله كلزهد ذا قنع بتقدير الكلام قنع هذا للزهد اي لاجل ولو نصب فقال قنع هذا زهدا لصح لان الشروط مستوفاة وقنع هاهنا بكسر النون لان مراده القناعة ولو فتح لكان بمعنى السؤال

وقل ان يصحبها المجرد ... والعكس في مصحوب ال وانشدوا
لا اقعد الجبن عن الهيجاء ... ولو توالت زمر الاعداء

لما نبهك على انه مع وفاء الشروط يجوز الجر باللام نبهك على ان الجر باللام هاهنا وان كان جائزا فقد يقل اذا كان المفعول له مجردا عن الالف واللام والاضافة ثم نبهك على ان الامر بالعكس فيما فيه الالف واللام فانه يصحب لام الجر كثيرا بعكس المجرد من الالف واللام والى هذا اشار بقوله والعكس في مصحوب ال ثم استشهد على عدم اللام مع مصحوب ال بقول الشاعر لا اقعد الجبن عن الهيجاء • ولو توالت زمر الاعداء • اراد لا اقعد عن الهيجاء لاجل الجبن فنصب ولم يجر باللام وهذا قليل والكثير ان يجي مجرورا لجعل الجر مرجوحا في المجرد وجعله راجحا في غير المجرد وسكت عن المضاف فدل على انه عنده على التساوي قوله

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا هذا الفصل يتكلم فيه على الظرف وهو المفعول فيه وهو على قسمين زمان ومكان وكل واحد منهما ينقسم على قسمين مبهم ومختص فالمبهم من الزمان ما لا يتعين كحين ووقت وساعة ويوم وشهر ودهر فان تعين بدخول الالف واللام عليه او بالاضافة كقولك جئت اليوم او الشهر تريد يوما بعينه وشهرا بعينه او تعين بالاضافة كقولك يوم الخميس وشهر شوال كان مختصا والمبهم من المكان ما لا يثبت له اسم الا باعتبار ما اضيف اليه وهي الجهات الست وما اشبهها كقولك جلست امامك فهذا الموضع انما سمي اماما بالنسبة اليك وهو بالنسبة الى غيرك ان كان مستدبره

سمي وراء فاسمه يتغير بحسب ما اضيف اليه والمختص من المكان ما يثبت له اسم بحسب هيئته فلا يتغير اسمه ما دام على تلك الهيئة كالدار والمسجد والشام والعراق فالدار مثلا انما سميت دارا باعتبار الهيئة المخصوصة التي بها يستحق المكان ان يسمى دارا وكذلك ما اشبه هذا المسجد وغيره مما سميته لاجل هيئته وينقسم ايضا الظرف الى متصرف والى غير متصرف وسننبه المصنف على ذلك الظرف وقت ومكان ضمنا ... في باطراد كهنا امكث ازمنا

هذا البيت يتكلم فيه على ان الظرف هو وقت او مكان ضمن في باطراد فقوله الظرف وقت اشارة لظرف الزمان وقوله او مكان اشارة لظرف المكان وقوله ضمنا في احتراز مما هو وقت او مكان ولم يضمن في كقولك اعجبني يوم الجمعة فيوم الجمعة هاهنا فاعل وليس بظرف لانه لا يصح تقدير في هاهنا اذ يوم الجمعة هو الذي اعجبك بنفسه لا ان العجب وقع فيه وكذلك قولك اعجبني شرقي المسجد يعرب به فاعلا ولا يعرب ظرفا لانه لم يتضمن في اذ ليس التعجب واقعا فيه وانما هو الذي اعجبك نفسه وقوله باطراد يحترز من نحو دخلت الدار ودخلت البيت فانهما مفعولان لا ظرفان اذ تقدير في معهما ليس بمطرد لان ظروف المكان المختصة لا يتعدى اليها الفعل الواقع فيها الا بفي ظاهرة لا بتضمنه فتقول جلست في الدار ولا تقول جلست الدار على تضمين في فتبين بهذا ان دخلت الدار ودخلت البيت ليس نصبهما على تضمين في بمطرد بل خارج عن نظائره فلا يعربان الا مفعولان فلو لم يقل باطراد للزمه ان يكونا ظرفين لانهما قد يضمنان في وفي هذا القيد نظر لانه ان كان المصنف يرى انهما منصوبان على المفعول فلا يحتاج الى تضمين في فيخرجان بقوله ضمنا في وان كان يرى انهما ظرفان فلا حاجة الى اخراجهما لانهما من جملة الظروف وقد مثل ظرف الزمان وظرف المكان بقوله هنا امكث ازمنا فهنا مثل لظرف المكان وازمنا مثل لظرف الزمان والتقدير امكث هنا ازمنا وانما قلنا انهما ظرفان لان هنا محل المكث وازمنا زمان المكث فالمكث واقع في كل منهما فهما قد ضمنا في باطراد والله الموفق قوله

فانصبه بالواقع فيه مظهرا ... كان والا فانوه مقدرا

هذا البيت نبهك فيه على العامل في الظرف اعني الناصب له فذكر انه ينتصب بالفعل الواقع فيه فاذا قلت سافرت يوم الجمعة فيوم الجمعة منصوب بسافرت لان السفر واقع فيه والى هذا اشار المصنف بقوله فانصبه بالواقع فيه يعني فانصب الظرف بما وقع فيه يريد الفعل وما جرى مجراه من الصفات والمصادر فالفعل كما تلت يوم الخميس ومثال الصفة

زيد مسافر يوم الجمعة فيوم الجمعة منصوب بمسافر ومثال المصدر اعجبني سيرك
يوم الاحد فيوم منصوب بسير وهو مصدر ثم نبه على ان الناصب للظرف قد يكون
ظاهرا وهو الاصل كالامثلة المذكورة وان لم يكن ظاهرا فينوى مقدرا والى هذا اشار
بقوله مظهرا كان والا فانوه مقدرا فمظهرا خبر كان قدم عليها واعلم ان تقدير
عامل الظرف على قسمين جائز وواجب فالواجب اذا عمل فيه كان او استقر وما يصرف
منهما كقولك زيد عندك وسفرنا يوم الجمعة فالتقدير كائن عندك وكائن يوم الجمعة
فههنا لا يجوز اظهارها اصلا والجائز ما عدا ذلك اذا دل عليه دليل كقولك كم غبت فيقول
يومين ولم سرت فيقول ميلين يريد غبت يومين وسرت ميلين فحذف لدلالة السؤال
عليهما ولو شئت لذكرتهما وقد اطلق المصنف رحمه الله وقال فانوه مقدرا ولم يعين
جهة وجوب ولا جواز فكلامه شامل للقسمين لكنه لم يبين موضع الوجوب من غيره

وكل وقت قابل ذاك وما يقبله المكان الا مبهما
نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى

نبهك المصنف في البيت الاول على ان كل وقت يقبل النصب بالفعل الواقع فيه على تضمين
في سواء كان مبهما او مختصا والى هذا اشار بقوله وكل وقت قابل ذاك فالاشارة بذلك
الى ما تقدم من نصب الظرف بالفعل الواقع فيه ثم نبهك على ان المكان لا يحتمل النصب
بالفعل على تضمين في الا اذا كان مبهما والى هذا اشار بقوله وما يقبله المكان الا مبهما
وكان حقه ان يقول الا مبهما وما جرى مجرى المبهم من المختص ليدخل له مثل مرمى من رمى
فانه يقبل ذلك وان كان مختصا وقد تقدم بيان المبهم والمختص من الزمان والمكان وقد
مثل لك المصنف المنصوب من المكان بالجهات الست وهي فوق وتحت وامام وخلف
ويمين ويسار وكل لفظة دالة على جهة من هذه الجهات فكلها ومثله ايضا بالمقادير
كالميل والفرسخ والبريد ومثل ايضا باسم المكان المشتق من الفعل كمرمى من رمى وما
اشبهه وفي تمثيله ايهام لانه قد قال ان المنصوب من المكان لا يكون الا مبهما فيفهم من
كلامه ان هذه الثلاثة انواع اعني الجهات والمقادير واسم المكان المشتق من الفعل
ظروف مكان مبهمة وليس كذلك بل اسم المكان المشتق من الفعل كمرمى يكون ظرف مكان مختص
لكن الفعل ينصبه على تضمين في كما ينصب الجهات والمقادير فالثلاثة في النصب سواء الا في الابهام

فالمبهم

المكان لا يحتمل النصب
على تضمين في الا اذا كان
مبهما

المبهم من المكان هو الجهات الست
وما جرى مجراها

فالمبهم من المكان هو الجهات الست وما جرى مجراها وما عداها فهو المختص من المكان فلا
ينصبه الفعل اصلا وانما يتعدى اليه بفي يقول جلست في الدار وقعدت في السوق ولا تقول
جلست الدار ولا قعدت السوق واما قولهم ذهبت الشام فشاذ واما دخلت المسجد
او الدار فانهم اتسعوا فيه لكثرة دوره في الكلام فعدوه الى ظرف المكان المختص بغير في فقالوا
دخلت المسجد وما اشبهه فنصبوا ظرف المكان المختص نصب المفعول وقيل نصب الظرف والاول
مذهب الجمهور والثاني مذهب المبرد ومن تبعه والمختار انه منصوب نصب الظرف لان
دخل غير متعد بدليل مصدره لان المفعول كالدخول يطرد في غير المتعدي وايضا فيستدل
بنقيضه وهو خرج فانه ليس بمتعد والشيء يحمل على نقيضه ويستدل عليه ايضا بنظيره
وهو غار فانه غير متعد يقول غار الماء في الارض اي دخل فيها قوله رحمه الله

وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع

نبهك فيه على ان اسم المكان المشتق من الفعل انما يتعدى اليه الفعل بتضمين في قياسا اذا
جاء مع الفعل الذي اشتق منه كقولك رميت مرمى زيد اي في مرمى زيد وجلست مجلسك
اي في مجلسك فالاشارة بذا من قول المصنف وشرط كون ذا مقيسا الى قوله مرمى من رمى
في اخر البيت المتقدم وقوله ان يقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع معناه ان يقع اسم المكان
ظرفا للفعل المجتمع معه في اصل حروفه كمجلسا مع جلست فانهما مجتمعان في اصل الحروف
فلو جاء مع غير الفعل الذي يجتمع معه في اصل الحروف كان شاذا كقولهم زيد مزجر الكلب
اي في مزجر الكلب وعبد الله مناط الثريا لمثل هذا الحفظ ولا يقاس عليه فان قيل لم تعدى
الفعل الى ظرف الزمان المبهم والمختص بغير في ظاهرة ولم يتعد كذلك الى المبهم من المكان
فالجواب ان الفعل يدل على الزمان دلالة لفظية وعلى المكان دلالة عقلية والدلالة
اللفظية اقوى من العقلية ولاجل هذا ضعف تعديه الى المكان فلم يتعد الى المختص منه
الا بفي ظاهرة واما اسم المكان الوارد مع الفعل الذي اشتق منه وان كان مختصا فان الفعل
لما وافقه في حروفه قويت دلالته عليه فتعدى اليه بغير في ظاهرة كما يتعدى الى المبهم من المكان

وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف

هذا البيت نبهك فيه على المتصرف من الظروف وذكر ان الذي يجيء تارة ظرفا وتارة غير ظرف
هو المتصرف من الظروف كيوم وشهر وما اشبههما لانهما يجيئان ظرفا فتقول سرت يوما

وسرت شهرا وقد يكونان فاعلين كقولك ذهب اليوم وانقضى الشهر وقد يكونان مفعولين
كقولك احببت اليوم وقطعت الشهر فحد المتصرف هو ان ينتقل الظرف الى الفاعلية
والمفعولية واما جره بحرف الجر فليس بتصرف وسياتي التنبيه عليه في البيت بعد هذا

وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية او شبهها من الكلم

لما نبهك في البيت المتقدم على المتصرف من الظروف نبهك في هذا البيت على غير المتصرف منها
فذكر ان غير المتصرف هو الذي لزم الظرفية او شبه الظرفية من الكلم وهو الجر
بحرف الجر لان الجار والمجرور شبيه بالظرف لوقوعه مثله صلة وصفة وحالا وخبرا ومتعلقا
بكائن ومستقر في الجميع وقوله او شبهها منصوب معطوف على ظرفية وظرفية مفعول بلزم
تحصل من هذا البيت والذي قبله ان الظرف على قسمين متصرف وغير متصرف فاذا نظرت في
ظرف الزمان وجدته على اربعة اقسام الاول متصرف منصرف كيوم فانه متصرف لانه يكون
فاعلا ومفعولا وظرفا ومنصرف لانه يدخله الجر والتنوين الثاني لا متصرف ولا منصرف
كسحر من يوم بعينه فلا يتصرف اذ لا يكون الا ظرفا ولا ينصرف اذ لا يدخله جر ولا تنوين ومنع
صرفه للمعرفة والعدل اما العدل فعن الالف واللام لانه كان حقه ان تقول السحر بالالف
واللام واما التعريف فلانه اشبه العلم في كونه لشيء بعينه من غير اداة تعريف وهذا
موقوف على السماع لما سمعناهم لم ينونوا سحر لاحظنا فيه ما ذكر من المانع للصرف الثالث
متصرف غير منصرف وهو مثل غدوة وبكرة من يوم بعينه اما تصرفه فلانه يكون فاعلا
ومفعولا تقول اعجبني غدوة وبكرة وحمدت غدوة وبكرة واما عدم صرفه فللتانيث والتعريف
اذ هو لوقت معين كالعلم الرابع منصرف غير متصرف كصباح ومساء من يوم بعينه
فلا يتصرفان لان العرب لزمتهما الظرفية وينصرفان لو لاحظنا فيهما ما لاحظنا في سحر
لامتنع صرفهما لانها لوقت معين فاشبها العلم وكان حقهما ان يكونا بال فعدلا عنه
ولكن هذا ليس بقياس وانما علمنا بذلك في سحر بعد ثبوت السماع ولما سمعنا صباحا ومساء
مصروفين مع كونهما لليوم بعينه علمنا انهم لم يلاحظوا فيهما تلك الملاحظة ولا اعتبروها

وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر

نبهك في هذا البيت على انه قد ينوب المصدر عن ظرف المكان الا انه قليل بالنسبة الى نيابته
عن ظرف الزمان وعلى قلته نبه بقوله وقد ينوب ثم نبه على ان النيابة عن ظرف الزمان اكثر من

نيابته عن ظرف المكان والى هذا اشار بقوله وذاك في ظرف الزمان يكثر وانما ينوب المصدر
لافادة تعيين او مقدار فمن ذلك في المكان قعدت قرب زيد التقدير مكان قرب زيد
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وهكذا القاعدة في الجميع ولذلك تقول رايته
وسط القوم بسكون السين لو وسط مصدر وسط تقول وسطهم يسطهم وسطا اي
صار وسطهم فنسب المصدر عن ظرف المكان والتقدير رايته مكان وسط القوم ومثل
ذلك في ظرف الزمان قول الخليل رحلنا خفوق النجم وسافرنا طلوع الثريا وانتظرته صلوة
العصر وامهلته نحر جزور التقدير وقت خفوق النجم ووقت طلوع الثريا وقدر صلوة العصر
وقدر نحر جزور وقد ينوب المصدر من غير تقدير محذوف تقول اتيتك هيبتك اي في هيبتك
والعروس جلوتها اي في جلوتها وقد ينوب اسم عين كان المصدر مضافا اليه والزمان مضافا
الى ذلك المصدر فحذف الزمان والمصدر وابقي اسم العين وهو المضاف اليه الاخير فينتصب
نائبا عن الظرف تقول لا اكلمك هبيرة بن قيس تريد لا اكلمك مدة غيبة هبيرة بن قيس وكان
رحل ذهب فلم يرجع ولذلك تقول اهجره القارظين تريد اهجره مدة غيبة القارظين وهما
رجلان ذهبا يجنيان القرظ فلم يعودا ولا علم خبرهما فضربت العرب بهما المثل وتقول لا افعله
معزى الفزر اي لا افعل ذلك مدة تفرق معزى الفزر **المفعول معه**
هذا الفصل يتكلم فيه على المفعول معه وهو الاسم الواقع بعد واو بمعنى مع دالة على المصاحبة
غير مشعرة بالمشاركة فقولنا بعد واو بمعنى مع تحرز من الواقع بعد مع نفسها كقولك قام
زيد مع عمرو وقولنا غير مشعرة بالتشريك تحرز من واو العطف لانها تدل على المصاحبة
مع الاشعار بالتشريك فاذا قلت جاء زيد وعمرو اشعرتك باشتراكهما في فعل المجيء وكذلك
قولنا كل رجل وضيعته فان الواو ولما اشعرت بالمشاركة في التجرد عن العامل بين كل وبين
ضيعته لم يعرب مفعولا معه وكذلك جاء زيد والمطر نازل فان هذه الواو واو الحال
وهي عاطفة جملة على جملة باعتبار التشريك بينهما في امر فلا يكون ما بعدها مفعولا معه
لاشعارها بالتشريك بين نزول المطر ومجيء زيد في الزمان وهذا الحد شامل للمفعول معه
الذي لا يحتمل المشاركة كقولك سرت والطريق لان الطريق لا تسير فلا يمكن منه المشاركة وشامل
ايضا المفعول معه الذي يمكن منه المشاركة كقولك جاء زيد وعمرا بنصب عمرو فعمرو وان
قبل المشاركة مع زيد في المجيء فقد عدل عن ذلك المعنى الى المعية ولم يقصد اشعارا بالمشاركة

ولو قصد ذلك لعطف بالنوع المذكور لان دخلا تحت قولنا غير مشعرة بالمشاركة

نصب تالي الواو مفعولا معه   في نحو سيري والطريق مسرعه

هذا البيت نبهك فيه على انه ينصب الاسم بعد الواو مفعولا معه ومراده بعد الواو
التي بمعنى مع غير المشعرة بالمشاركة والا دخل في كلامه المعطوف وما جرى مجراه مما
بعد واو الحال كما نبهنا عليه قبل ثم مثل المفعول معه بقوله سيري والطريق مسرعه
فسيري فعل امر للواحدة المونثة والطريق مفعول معه لان المراد مع الطريق فالواو
بمعنى مع ومسرعة حال من الضمير في سيري ومثل ذلك المفعول معه مما لا يحتمل العطف
فهو متعين للمفعول معه وهو مثل حسن والله الموفق بمنه وكرمه قوله رحمه الله

بما من الفعل وشبهه سبق   ذا النصب لا بالواو في القول الاحق

هذا البيت نبهك فيه على ان نصب المفعول معه يكون بما هو من الفعل وشبهه لا بالواو
في القول الاحق فدل ذلك على ان في نصبه قولين الاحق منهما انه منصوب بما من الفعل
او شبهه وغير الاحق انه منصوب بالواو وهو قول عبد القاهر الجرجاني وردوا
قوله بانه لو كانت الواو عاملة لاتصل الضمير بعدها كما يتصل بعد الحروف العاملة
عمل الفعل كان واخواتها فكان ينبغي ان يقولوا جاء زيد وك كما قالوا انك ولم يسمع
الا جاء زيد واياك فدل على ان الضمير ليس لها عاملة ولو كان يليه لاتصل فقوله ذا
اسم اشارة وهو مبتدأ والنصب صفة له وبما من الفعل في اول البيت خبر مبتدأ فالتقدير
هذا النصب الذي للمفعول معه بالفعل وشبهه لا بالواو وفي بعض النسخ والنصب لا بالواو
لو امكن ذا والمعنى على هذا وان صح فان فيه تكلفا او نخرجه على ان بما من الفعل
متعلق بنصب في اول البيت المتقدم ثم استانف فقال والنصب لا بالواو في القول
الاحق اي والنصب ليس بالواو وفي هذا ما فيه والنسخة الاولى هي الصحيحة الجارية مع
المعنى على طريقة سهلة فلا يعدل عنها وقوله بما من الفعل يريد ما كان من جنس الفعل
كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وكان حقه ان يقول بالفعل وما من الفعل ولكنه
لما نبه على ان النصب يكون بما هو من جنس الفعل كان النصب بالفعل احرى لان ما هو
مشتق من الفعل لا يعمل الا بالحمل على الفعل وقوله وشبهه يعني او شبه الفعل يريد
بذلك مثل حسبك وزيدا فزيدا منصوب بحسبك فان معناه كافيك وكافيك اسم

فاعل

فاعل من كفى ففيه معنى الفعل وحسبك اسم مشبه بالفعل لان فيه معنى الفعل
فالحاصل من هذا ان المفعول معه ينصب بالفعل وبما هو من الفعل لفظا ومعنى كاسم
الفاعل والمفعول او بما هو من الفعل معنى لا لفظا كحسبك وكاسماء الاشارة وقوله
سبق نبه على ان عامل المفعول معه لا يكون الا سابقا عليه وهذا باتفاق واما سبق
المفعول معه على مصحوبه فمنعه الجمهور ونص ابو الفتح بن جني على اجازته في كتابه المسمى
بالخصائص واستدل عليه بقول الشاعر جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا
لست عنها بمرعوي على ان وفحشا مفعول معه وقد تقدم على مصحوبه ولا حجة له فيه
اذ يحتمل ان يكون معطوفا قدم على معطوفه واستدل ايضا بقول الشاعر اكنيه حين
اناديه لاكرمه ولا القبه والسوءة اللقبا على ان والسوءة مفعول معه مقدم على مصحوبه
فيكون تقديره ولا القبه اللقب مع السوءة يريد انه لا يجمع له بين اللقب والسوءة لان
اللقب قد يكون حسنا وسيئا فاراد لا القبه الا بحسن ولا حجة له فيه ايضا اذ يحتمل
ان يكون السوءة مفعولا لحذف فعله فيكون التقدير ولا القبه اللقب واذكر السوءة كما
حذف ناصب العيون في قول الشاعر وزججن الحواجب والعيونا التقدير وزججن الحواجب وكحلن العيونا

وبعد ما استفهام او كيف نصب   بفعل كون مضمر بعض العرب

نبهك في هذا البيت على الواقع بعد الواو اذا كان بعد ما التي للاستفهام او كيف بعض
العرب ينصبه بفعل كون مقدر والى هذا اشار بقوله بعض العرب ومنهم من منع نصبه
اذ لا حاجة للتقدير مع امكان العطف من غير ضعف ومثال هذا ما انت وزيدا وكيف
انت وزيدا من ترفع لم ينصب زيدا والصحة تقدير تكون فيقول ما تكون وزيدا
وكيف تكون والصحة من ترفع وعلى هذا حمل قول الشاعر فما انا والسير في متلف
لزم الرحالة ان تميل مميلا فنصب والجماعة على تقدير زمان كان قومي والجماعة قوله

والعطف ان يمكن بلا ضعف احق   والنصب مختار لدى ضعف النسق

نبهك في هذا البيت على ان الواقع بعد الواو ان امكن فيه العطف بغير ضعف فالعطف
احق من نصبه مفعولا معه كقولك جئت انا وزيد لان العطف ههنا ممكن من غير ضعف
والى هذا اشار بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق ثم نبه على ان النصب مختار اذا كان
العطف ضعيفا والى هذا اشار بقوله والنصب مختار لدى ضعف النسق والضعف قد

يكون من جهة اللفظ وقد يكون من جهة المعنى فمثال ضعف العطف من جهة اللفظ
جئت وزيدا لانك لو عطفت زيدا لكنت قد عطفته على الضمير المرفوع من غير تأكيد
وهو ضعيف ومثال الضعف من جهة المعنى قولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فعطف الفصيل على الناقة لا ضعف فيه من جهة اللفظ وهو ضعيف من جهة المعنى
لانه يحتاج الى كثرة تقدير وتطويل عبارة فتقول لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك
فصيلها لرضعها فاختير النصب لعدم احتياجه الى هذا التقدير فالنصب في المثالين المذكورين
مختار **والنصب ان لم يجز العطف يجب او اعتقد اضمار عامل نصب** نبه في هذا
التنبيه على انه يجب النصب ان لم يجز العطف وعدم جواز العطف اما من جهة اللفظ كقولك
ما لك وزيدا فلا يجوز العطف لانه يؤدي الى العطف على الضمير المجرور من غير تكرار العامل
واما من جهة المعنى كقولك سار زيد والجبل فالعطف ههنا ممتنع من جهة المعنى
لان الجبل لا يمكن ان يكون ههنا معطوفا على زيد لاقتضاء المعنى ان الجبل سار معه وهذا
غير صحيح والى هذا اشار بقوله والنصب ان لم يجز العطف يجب فاطلق قوله ان لم يجز
العطف ليدخل عدم الجواز من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ثم نبه على مسئلة وهي اذا امتنع
العطف وامتنع النصب على المفعول معه فذكر انك ان قدرت عاملا يصح به الكلام اصبت
وذلك كقول الشاعر • فعلفتها تبنا وماء باردا • حتى غدت همالة عيناها • فقوله وماء لا
يصح ان يكون معطوفا لان الماء لا يقال فيه انه يعلف ولا يكون مفعولا معه لعدم المعية
اذ الماء لا يصاحب التبن عند العلف فيقدر عاملا ينصب به الماء فيقول علفتها تبنا
وسقيتها ماء باردا وقد يكون المعية ممكنة الا انه لا يفيد الاخبار بها كقول الشاعر
وزججن الحواجب والعيونا اذ الاخبار بان العيون مصاحبة للحواجب غير مفيد اذ هو امر
معلوم لا يحتاج الى الاخبار عنه والى مثل هذين البيتين اشار بقوله او اعتقد اضمار
عامل نصب فالمتحصل من التقسيم في الواقع بعد الواو خمسة اقسام الاول الذي يكون مختلفا
في جواز نصبه وهو ما افتقر الى تقدير الفعل مع امكان العطف من غير ضعف وقد نبه عليه
بقوله وبعد ما استفهام الى اخره القسم الثاني ما يختار فيه العطف القسم الثالث ما يختار
فيه النصب وقد نبه على القسم الثاني والثالث بقوله والعطف ان يمكن الى اخر البيت القسم
الرابع وجوب النصب وقد نبه عليه بقوله والنصب ان لم يجز العطف يجب القسم الخامس

ان يمتنع العطف والنصب على المفعول معه وقد نبه عليه بقوله او اعتقد اضمار عامل نصب
واعلم انه اذا امتنع النصب على المفعول معه فقد يتعين العطف وقد يمتنع كما يمتنع المفعول
معه فيتعين النصب بفعل مقدر كما نبه عليه المصنف واما تعين العطف وجوبا فلم
ينبه عليه المصنف ومثال ذلك تشارك زيد وعمرو فههنا يجب العطف لان تشارك يفتقر
الى فاعلين فلو نصبنا عمروا على المفعول معه لجعلنا احد الفاعلين فضلة وترك الفعل مفتقرا
الى فاعل ومن وجوب العطف جاء زيد وعمرو وبعده اذ بعده قد احال حكم المصاحبة

الاستثناء

اعلم ان الاستثناء قسمان متصل ومنقطع والمتصل هو
الاصل ولا يعدل الى المنقطع الا عند تعذر المتصل فاما المتصل فهو اخراج مذكور من مذكور
او مقدر بالا وما في معناها لولا اداة الاستثناء لدخل المخرج في جملة المحكوم عليه فقولنا
اخراج جنس يشمل المتصل والمنقطع وقولنا مذكور ولم نقل اسما ليدخل استثناء الجملة المؤولة
بالمفرد المستثنى كقولك ما رايت احدا الا زيد خير منه وقولنا من مذكورا ومقدر ليدخل ما كان
المستثنى منه فيه مذكورا كقولك ما قام احد الا زيد وما كان المستثنى منه غير مذكور نحو
قولك ما قام الا زيد التقدير ما قام احد الا زيد وقولنا بالا وما في معناها اخرجنا به
التخصيص بالصفة وجميع المخصصات غير الا وما في معناها من ادوات الاستثناء وقلنا
او ما في معناها ليدخل ادوات الاستثناء المذكورة بعد المضمنة معنى الا وقولنا لولا
ادوات الاستثناء لدخل المخرج في جملة المحكوم عليه تحرز من المنقطع لانه غير داخل قبل
اداة الاستثناء كقولك قام القوم الا حمارا فالحمار غير داخل في القوم ولم يذكر اداة الاستثناء
واما المنقطع فهو اخراج مذكور بالا وغيرا وبيد من محكوم عليه مفهوم مع عدم دخوله
في جملة المحكوم عليه بالمنطوق فقولنا اخراج جنس يشمل المنقطع والمتصل وقلنا مذكور
يشمل استثناء المفرد واستثناء الجملة المنقطعة كقولك في المفرد قام القوم الا فرسا ومثال الجملة
قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر على راي من خرج
فانه جعل من مبتدا ويعذبه الخبر ودخلت الفاء في الخبر لانه في معنى الجزاء والجملة مستثناة بالا
منقطع وقولنا بالا وغيرا وبيد ليخرج لكن لان المخرج بها ليس في الاصطلاح مستثنى وقولنا
من محكوم عليه مفهوم ليخرج المتصل لانه يخرج من محكوم عليه منطوق وقولنا مع عدم دخوله
في جملته ولم نقل في جنس ليدخل الاستثناء المنقطع الذي هو من الجنس والذي هو من غير الجنس لان

مستثنا

الاستثناء المنقطع قد يكون من الجنس كقولك قام بنوك الا ابن زيد تريد فابن زيد من جنس
بنيك وليس داخلا في جملتهم فتحكم عليه بالانقطاع لان شرط الاتصال ان يكون المستثنى داخلا
في جملة ما حكم عليه الا انه اخراج باداة الاستثناء فتنبه لذلك ولا تعتقد ان المنقطع لا
يكون الا من غير الجنس فان قيل فقد جعلت المنقطع مخرجا من حكم المفهوم فعلى هذا يرجع كل
منقطع الى المتصل لانك اذا قدرت مفهوما واخرجت منه المستثنى بعد تقدير دخوله كان
متصلا فالجواب ان الانقطاع والاتصال انما يعتبر بالنسبة الى ما لم يدخل في حكم المنطوق
به كان منقطعا ومن الاستثنا المنقطع قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النسا الا ما
قد سلف فالا ما قد سلف استثنا منقطع مخرج من مفهوم ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النسا
فالتقدير نكاح نساء الآبا مواخذ به الا ما قد سلف منه في الجاهلية ومن هذا ايضا قوله
تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين فالغاوون ليسوا من عباد
الله الذين اضافهم الى نفسه تبارك وتعالى على خاصته فتعين ان يكون الاستثنا منقطعا وان الاخراج
من المفهوم فالتقدير ان عبادي ليس لك عليهم سلطان ولا على غيرهم الا من اتبعك من الغاوين
ويكون المراد من قولنا ولا على غيرهم ممن لم يبلغ درجة هولاء ما بين غاو ومهتد ومن الاستثنا
بغير اذا كان منقطعا ما غاب منهم عدو غير انهم لم يعرفوا السيف يوما عن عدوهم قوله
ومنه بيد قوله صلى الله عليه وسلم انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت
في بني سعد وينبغي لك ان تعلم ان كل استثنا من غير الجنس منقطع وكل استثنا من الجنس يحتمل
الانقطاع والاتصال فان علم ان المستثنى داخل في المذكور من جنسه ثم اخرج باداة الاستثنا
فهو متصل وان علم انه غير داخل في المذكور قبل الاتيان باداة الاستثنا فمنقطع كقولك جا الثلاثة
الا زيدا ومرادك بالثلاثة خالد وبكر وعمرو فزيد غير داخل فيهم وان كانوا من جنسه فمثل هذا
منقطع واعلم ان العامل في المستثنى عند المصنف هو الا لانها قبل الاسم فعل او شبهه بتقوية الا
وهو مذهب السيرافي ولا مستقلا بنفسه من غير تقوية بالا وهو مذهب ابن خروف
ولا ان المستثنى منصوب بفعل مقدر وهو استثني كما ذهب اليه الزجاج فهذه اربعة
مذاهب الصحيح منها عند الناظم ان العامل في المستثنى الا وانما اعملت لاختصاصها بالاسما
ولا ينقض علينا بقولنا والله ما جيتني الا تزرني فيقال قد دخلت على الفعل فلا اختصاص
لها بالاسما لانا نقول الفعل هنا في تاويل الاسم التقدير والله ما جيتني الا زايرا لي ولا يقال

لو كانت مختصة بالاسما لعملت الجر لان عمل الجر انما هو للحروف التي توصل معنى الافعال الى
الاسما والا ليست كذلك لانها تخرج الاسم الذي بعدها عن حكم ما قبلها فلما خالفت حروف الجر
في المعنى خالفتها في العمل ما استثنت الا مع تمام ينتصب وبعد نفي او كنفي انتخب
اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع
هذان البيتان نبهك فيهما على ما استثنته الا وكان عن تمام فانه ينتصب سوا كان متصلا
او منقطعا ولاجل هذا اطلق ولم يعين واحدا منهما ومعنى عن تمام ان يكون المستثنى منه مذكورا
كقولك قام القوم الا زيدا فالمستثنى منه مذكور وهو القوم وهذا النوع من الاستثنا هو الذي
يسمونه غير المفرغ ثم نبهك على ان المستثنى عن تمام اذا وقع بعد نفي وشبه نفي انتخب اتباعه
للمستثنى منه ان كان استثناء متصلا وان كان منقطعا نصب وجوزت فيه بنو تميم الابدال
فالى نصب ما استثنته الا اذا كان تاما اشار بقوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب ثم يريد
اذا كان موجبا بدليل تنبيهه على غير الموجب في عجز البيت وتخصيصه بحكم اخر والى انتخاب
الاتباع في الاستثنا المتصل في غير الموجب اشار بقوله وبعد نفي او كنفي انتخب اتباع ما اتصل
ويعني بقوله او كنفي النهي والاستفهام وهذا هو غير الموجب اعني ما كان نفيا او كالنفي
وكلامه في الاستثناء التام لانه قد ذكره اولا واستمر الكلام عليه والى نصب المنقطع وتجويز
بني تميم البدل فيه اشار بقوله وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع ومراده المنقطع
بعد نفي او كنفي كقولك ما قام احد الا حمارا ولا تضرب احدا الا حمارا وهل في الدار احد الا حمار
وانما تجيز بنو تميم الابدال اذا صح الاستغنا عن المستثنى منه بالمستثنى كقول الشاعر
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس برفع اليعافير ومنه قراءة بني تميم وما لهم به من
علم الا اتباع الظن بالرفع فما من قوله ما استثنت اسم موصول مبتدا ونقلت حركة همزة الا الى
تا استثنت لاستقامة الوزن وينتصب خبر المبتدا واتباع في اول البيت الثاني مفعول لم
يسم فاعله بانتخب في قوله وبعد نفي متعلق بانتخب فالتقدير وانتخب بعد نفي او كنفي اتباع
ما اتصل وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر ان ورد نبهك في هذا
البيت على ان غير نصب السابق في النفي وما اشبهه فقال غير نصب يدخل
الرفع والجر ومراده الاستثنا المتصل ثم نبهك على انه وان اتى فيه غير النصب فان المختار فيه النصب
والى هذا اشار بقوله ولكن نصبه اختر ان ورد ومثال هذا قول الشاعر وما لي الا ال احمد شيعة

وما لي الا مذهب الحق مذهب * فقوله الا آل احمد وقوله الا مذهب الحق مستثنيان متصلان
في نفي قد سبقا على المستثنى منه هذا هو المختار كما ذكر المصنف وقد جاء غير النصب في مثل هذا
كما نبه عليه المصنف ومنه قول حسان رضي الله عنه لانهم يرجون منه شفاعة * اذا لم يكن الا
النبيون شافع * برفع النبيون وكان المختار نصبه ووجه رفعه اما على تفريغ العامل له فيكون
فاعلا بيكن لانها تامة فيكون شافع بدلا من النبيون واما على تقديم البدل على المبدل منه
وذلك جائز عند الكوفيين والبغداديين قال سيبويه سمعت يونس يقول سمعت قوما من العرب
ممن يوثق بعربيتهم يقولون ما لي الا ابوك ناصر برفع ابوك وناصر على ان ناصر مبتدأ وابوك بدل
منه ويقول ما مررت الا غلام باحد على ان غلام بدل من احد وتقدم عليه هذا الذي يقتضيه
ظاهر كلام المصنف لانه قال وغير نصب سابق وغير نصب السابق يشمل الرفع والجر وقد نبه
الشيخ ابو حيان على ان ظاهر كلام يقتضي هذا ونبه على ان هذه لغة ضعيفة اعني تقديم التابع
على المتبوع **وان يفرغ سابق الا لما — بعد يكن كما لو الا عدما** لما فرغ من
الكلام على الاستثناء التام موجبا وغير موجب اخذ يتكلم على الاستثناء غير التام وهو الذي لم
يذكر فيه المستثنى منه ويسمونه المفرغ فنبه على ان ما قبل الا اذا فرغ لان يعمل فيما بعد الا
كان الحكم كما لو عدمت فلا حكم لها فالى تفريغ الفعل السابق قبل الا للعمل فيما بعد الا اشار بقوله
وان يفرغ سابق الا لما بعد يعني لما بعد الا فالا مفعول بسابق ولما بعد متعلق بيفرغ ونبه
على ان الا وجودها وعدمها سواء في هذا الموضع بقوله يكن كما لو الا عدما يعني يكن الكلام
كما لو عدمت الا فيعمل ما قبل الا فيما بعدها بحسب ما يحتاج اليه من فاعل ومفعول فتقول
ما ذهب الا زيد فزيد فاعل بذهب والا لغو لا حكم لها لان ذهب السابق على الا تفرغ
للعمل فيما بعد الا وهو زيد اي هو مفرغ عن الفاعل فهو يحتاج الى رفع زيد فاعلا وكذلك تقول
ما ضربت الا زيدا فزيدا مفعول بضربت والا لغو لان ضربت مفرغ للعمل في زيد قوله

والغ الا ذات توكيد كلا — تمرر بهم الا الفتى الا العلا

ينبه في هذا البيت على ان الا اذا تكررت توكيدا الغيت فلا يكون لها عمل يريد اذا كررت
للتاكيد ومثل ذلك بقوله لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا فالا الثانية مكررة للتاكيد ولا حكم لها
والعلا بدل من الفتى اذ الفتى هو العلا فاعرابه كاعرابه وليس لالا الثانية عمل هذا مثال مجيئها
للتاكيد مع البدل وقد تجي مع العطف ولا فرق بينهما الا ان ما بعدها في العطف يكون غير الاول

لان المعطوف يكون غير المعطوف عليه وقد جمع المثالان في قول الشاعر ما لك من شيخك الا
عمله الا رسيمه والا رمله فالا رسيمه مكرر للتاكيد ورسيمه بدل من عمله والا رمله
مكررة للتاكيد في العطف ايضا ورمله معطوف على رسيمه والرسيم والرمل نوعان من
السير **وان تكرر لا لتوكيد فمع — تفريغ التاثير بالعامل دع**

في واحد مما بالا استثني — وليس عن نصب سواه مغني

لما تكلم على الا المكررة للتاكيد شرع يتكلم على الا المكررة لغير تاكيد فذكر انك اذا كررتها دون
تاكيد مع تفريغ العامل الواقع قبل الا فدع العامل يؤثر في واحد من المستثنيين بالا والمستثنيات
وانصب الباقي والى هذا اشار بقوله التاثير بالعامل دع في واحد مما بالا استثني الى اخر البيت
ويعني بالعامل العامل الواقع قبل الا المفرغ هذا الذي ذكره هو الحكم في اعراب المستثنى المكرر
لغير التاكيد مع تفريغ العامل وسواء كانت المستثنيات متباينة او غير متباينة ويعني بغير
المتباينة ان يكون متداخلة ومثاله في المتباين ان يقول ما قام الا زيد الا عمرا الا خالدا فهذه
المستثنيات الثلاثة متباينة لا يدخل احد منها في الاخر فترفع منها واحدا فاعلا لان العامل
مفرغ اي يحتاج الى فاعل ويعني بالعامل قام وانصب الباقي من المستثنيات والاقرب الى قام
هو الاولى بان يرفع فاعلا ومثال ذلك في غير المتباين ما جاني الا عشرة الا سبعة الا ثلاثة فهي
غير متباينة لان الثلاثة داخلة في السبعة والسبعة داخلة في العشرة والاعراب سواء في
المتباين وغير المتباين فدع العامل يؤثر في واحد بحسب ما يصلح للمعنى وانصب الباقي على
الاستثناء ولما كان الحكم سواء في المتباين وغير المتباين اطلق المصنف وقوله استثني هو بتحريك
الياء لانه فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله فسكنت للضرورة ومغني هو اسم ليس وحقه الرفع وخبرها
مقدم في الجار والمجرور او يكون مغني خبرها وحقه النصب مقدرا جاريا على اللغة القليلة في
المنقوص لكون التقدير وليس ذلك مغنيا عن نصب سواه والله اعلم بالصواب قوله

ودون تفريغ مع التقدم — نصب الجميع احكم به والتزم

لما تكلم على تكرار الا لغير التاكيد مع تفريغ العامل اخذ يتكلم عليه دون تفريغ واذا لم يكن مفرغا
فاما ان يتقدم المستثنيات واما ان يتاخر فتكلم لك في هذا البيت على الحكم مع عدم التفريغ وتقدم
المستثنيات فقال ودون تفريغ مع التقدم يعني تقدم المستثنيات وقوله نصب الجميع
احكم به والتزم يريد نصب جميع المستثنيات وفي قوله التزم زيادة فائدة لان قوله احكم به

يقتضي جواز النصب ولا يشعر بكونه لازما اذا كان محكوما به فنبه على اللزوم بقوله والتزم
ومثالك بعدم المستثنيات ما قام الا زيدا الا عمرا الا خالدا القوم فالمستثنيات مقدمات
على المستثنى منه وهو القوم والعامل الذي هو قام غير مفرغ لان فاعله موجود وهو القوم
فهو مشغول بغير مفرغ لغيره وانصب لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد
كلم يفوا الا امرؤ الا علي وحكمها في القصد حكم الاول
لما تكلم على حكم عدم التفريغ مع تقدم المستثنيات اخذ يتكلم عليه مع تأخر المستثنيات فقال
وانصب لتأخير يعني وانصب المستثنيات اذا تأخرت واجعل لواحد منها من الحكم في الاعراب
ما كان يستحقه لو لم يكن غيره والى هذا اشار بقوله وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد
يعني وجئ بواحد من المستثنيات في الاعراب كما لو كان دون زائد عليه اي دون تكرار ومثال
ذلك ان تقول ما قام احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا فقام غير مفرغ لان احدا فاعله وهو موجود
فهذا اخذ ما يحتاج اليه فتجعل واحدا من المستثنيات مرفوعا على البدل من احد ان شئت او
منصوبا على الاستثناء وتنصب ما بقي لان المستثنى الاول لو كان وحده لجاز فيه الوجهان
المذكوران لانه استثناء في غير الايجاب والعامل غير مفرغ فلذلك يجوز فيه الوجهان مع التكرار
واعلم ان قوله وجئ بواحد يقتضي ايهام ان ومثلك في هذا بقوله في البيت الثاني لم يفوا الا
امرؤ الا علي فالعامل في هذا المثال غير مفرغ لانه قد اخذ فاعله وهو الواو فرفع الا امرؤ على البدل
من الواو ونصبه على الاستثناء ونصب الثاني على كل حال وهو الا علي الا ان المصنف حذف
الياء للضرورة وجعل النصب فيها مقدرا ثم نبهك في عجز البيت على ان حكم المستثنيات المكررة حكم
الاول منها يعني في كونه نفيا واثباتا فان كان الاول مستثنى من غير موجب كقولك ما قام
احد الا زيدا الا عمرا الا جعفرا فالا زيدا الذي هو المستثنى الاول ثابت لانه مستثنى من
منفي والمستثنى من النفي اثبات فهذا داخل لا خارج يعني مثبت لا منفي واذا كان حكم الاول
الثبوت فحكم الباقي مثله فالا عمرا والا جعفرا مثبتان وان كان الاول مستثنى من موجب
كقولك سار الحي الا عمرا الا احمدا فالاول منفي لانه استثناء من موجب فيكون الثاني مثله
منفيا والى هذا اشار بقوله وحكمها في القصد حكم الاول وهذا الذي ذكره انما يصح اذا كانت
المستثنيات متباينة فعلى هذا ينبغي ان يحمل كلامه واذا كان القصد بالمستثنيات المتباينة
اخراجها من المستثنى منه دفعة واحدة عطف بعضها على بعض كقولك قام القوم الا زيدا

والا عمرا والا خالدا وان كان المراد اخراج الاول من المستثنى منه واخراج الثاني مما
بقي بعد المستثنى الاول وهكذا الى اخرها اتيت بها من غير عطف كما في المثل المتقدمة اذ لا
يحصل هذا القصد مع العطف وان كانت غير متباينة اعني متداخلة فحكمها في القصد بخلاف
حكم المتباينة وسكت المصنف عن حكم غير المتباينة في القصد لانه مساو للمتباين في الاعراب
وانما المقصود من وضع هذا الباب حكم الاعراب لكنه بعد ان نبه على حكم القصد في النفي
والاثبات في المتباين كان يجب عليه ان يبين الحكم ايضا في غير المتباين حتى لا يقع اللبس في كلامه لانه
قال وحكمها في القصد حكم الاول اطلق وظاهر كلامه اجراء الحكم الذي ذكر في المتباين
وانا اذكر لك حكم غير المتباين في القصد من الاثبات والنفي فاعلم ان غير المتباين اما ان لا يمكن
استثناء بعضها من بعض واما ان يمكن فان لم يمكن كقولك عندي عشرة الا واحدا الا اربعة فالمستثنى
الثاني هو ههنا غير متباين للاول والثاني لا يمكن استثناؤه من الذي قبله لان الاربعة لا يصح
استثناؤها من الواحد فللنحويين ههنا مذهبان الاول وهو مذهب الجمهور ان يخرج المستثنى
الاول والثاني من المستثنى منه فيكون المقر به خمسة والمذهب الثاني وهو مذهب الفرا
ان يجعل الاستثناء الثاني منقطعا مقرا به مع الاول فتقدير كلامه عندي عشرة الا واحدا
سوى الاربعة التي له فيكون قد اقر بثلاثة عشر لانك تخرج الواحد من العشرة فيبقى تسعة
فتزيد الاربعة على التسعة فتصير ثلاثة عشر وان امكن استثناء بعضها من بعض كقولك عندي
مائة الا عشرة الا اثنين فللنحويين اربعة مذاهب الاول ان تخرج المستثنى الاول والثاني من
المستثنى منه فيكون الاقرار بثمانية وثمانين لانك اخرجت من المائة عشرة واثنين والى هذا ذهب
ابو يوسف القاضي حين سأله الكسائي عن المثال المذكور فقال الى الزم المقر بثمانية وثمانين كما ذكرنا
المذهب الثاني ان يخرج المستثنى الاخير مما قبله والذي قبله من الذي قبله حتى ينتهي الى المستثنى منه
فالباقي هو المقر به وبيانه في المثال المذكور ان تخرج الاثنين من الذي قبلهما وهو العشرة يبقى
ثمانية وتخرج الثمانية من المائة وهي المستثنى منه يبقى اثنان وتسعون وهو المقر به والى هذا ذهب
الكسائي مع اهل البصرة المذهب الثالث ان يجعل الاخير استثناء منقطعا وهو مذهب الفرا
فيكون الاقرار باثنين وتسعين لانه يخرج العشرة من المائة ويزيد الاثنين فيصير المقر به اثنين
وتسعين فيكون التقدير له عندي مائة الا العشرة سوى الاثنين الذين له عندي فالمقر به على
هذا المذهب والذي قبله اثنان وتسعون على السوا وان اختلف طريق الاخراج فيهما واما

المذهب الرابع وهو ان يجوز في المسئلة رد المستثنيات كلها الى المستثنى منه وان يخرج كل
مستثنى من الذي يليه وذكر الشيخ ابو حيان ان هذا المذهب الرابع قد استحسنه بعض
الاصحاب يعني النحويين ورجحوا اخراج كل مستثنى من الذي يليه لا إعادة كل مستثنى الى الاول
بخلاف الوجه الاخر فان فيه رد المستثنيات غير الاول الى الابعد وهو المستثنى منه فاذا
فرعنا على هذا الوجه اعني رد كل مستثنى الى ما يليه ففي طريق العلم بالمقر به وجوه الاول
نظر العدد الاول فان كان شفعا كقولك له عندي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة
الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فتعد الاوتار وهي التسعة والسبعة
والخمسة والثلثة والواحد خمسة اوتار وتسقط لكل وتر واحدا وهي خمسة فتسقط
خمسة من العشرة يبقى خمسة وهي المقر به وان كان وترا كاحد عشر عددت الاشفاع وهي عشرة
وثمانية وستة واربعة واثنان فتسقط لكل شفع واحدا فتسقط خمسة من احد عشر
يبقى ستة وهو المقر به والوجه الثاني ان تجمع الاوتار وحدها والاشفاع وحدها فتنظر
ما اجتمع من الاوتار وما اجتمع من الاشفاع فان كان اصل العدد شفعا اسقطت مجموع
الاوتار من مجموع الاشفاع فما بقي فهو المقر به وان كان اصل العدد وترا اسقطت مجموع
الاشفاع من مجموع الاوتار فما بقي فهو المقر به ويعد اصل العدد في الاوتار ان كان وترا
وفي الاشفاع ان كان شفعا مثال ذلك اذا كان العدد شفعا كالعشرة ان تجمع الاوتار فيجتمع منها
خمسة وعشرون لانها تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد وتجمع الاشفاع وهي عشرة
وثمانية وستة واربعة واثنان المجموع ثلثون فتسقط مجموع الاوتار وهي خمسة وعشرون
من مجموع الاشفاع وهي ثلثون يبقى خمسة فهي المقر به ومثال ذلك في الوتر كاحد عشر ان تجمع
الاشفاع وهي عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان المجموع ثلثون وتجمع الاوتار وهي احد
عشر وتسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد المجموع ستة وثلثون فتسقط منها مجموع
الاشفاع وهي ثلثون يبقى ستة فهو المقر به الوجه الثالث ان تخرج كل استثناء مما يليه فاذا
كان اصل العدد عشرة واستثنى الى الواحد كما تقدم فتخرج الواحد من الاثنين يبقى واحد فتخرجه
من الثلثة يبقى اثنان فتخرجهما من الاربعة يبقى اثنان ايضا فتخرج الاثنين من الخمسة يبقى ثلثة
فتخرج الثلثة من الستة يبقى ثلثة ايضا فتخرج الثلثة من السبعة يبقى اربعة فتخرج الاربعة
من الثمانية يبقى اربعة فتخرج الاربعة من التسعة يبقى خمسة فتخرج الخمسة من العشرة

وهي المستثنى منه يبقى خمسة فهو المقر به وهكذا تفعل في كل عدد شفعا كان او وترا الوجه
الرابع ان تسقط المستثنى الاول من المستثنى منه فما بقي من المستثنى منه بعد الاسقاط
تضيفه الى ما بعد المسقط منه فما اجتمع لك تسقط منه ما بعده ثم تفعل هكذا الى الاخر
فما بقي فهو المقر به ومثال ذلك في العشرة اذا استثنيت الى الواحد كما تقدم تسقط المستثنى
الاول وهو تسعة من المستثنى منه وهو العشرة يبقى واحد تضيفه الى ما بعد الذي اسقطته
وهو ثمانية تصير تسعة تسقط منها ما بعد الثمانية وهو سبعة يبقى اثنان تضيفهما
الى ما بعد السبعة التي اسقطت وهي ستة تصير ثمانية تسقط منها ما بعد الستة وهي
خمسة يبقى ثلثة تضيفها الى ما بعد الخمسة التي اسقطت وهي اربعة تصير سبعة
تسقط منها ما بعد الاربعة وهي ثلثة يبقى اربعة تضيفها الى ما بعد الثلثة التي اسقطت
وهي اثنان تصير ستة تسقط ما بعد الاثنين وهو واحد يبقى خمسة وهو المقر به وهكذا
تفعل في كل عدد شفعا او وترا وللناس طرق غير هذه الاربعة تركناها خوف التطويل وفي
هذا كفاية وهذا الذي ذكرناه انما يسوغ على رأي من يجوز استثناء الاكثر واما من يمنعه
فاذا استثنيت من العشرة تسعة بطل الاستثناء وبطل ما استثنيت بعد التسعة لانه
فرع باطل فيبطل **واستثن مجرورا بغير معربا ··· بما لمستثنى بالا نسبا** لما فرغ من
الكلام على الاستثناء بالا شرع يتكلم في الاستثناء بما ضمن معنى الا وذكر فيه ان المستثنى
بها يكون مجرورا يعني على كل حال بجره بالاضافة غير اليه والى هذا اشار بقوله واستثن مجرورا
بغير ثم نبهك على انك تعرب غير نفسها باعراب المستثنى بالا فما يجوز في الاسم المستثنى بالا من
الوجوه يجوز في غير والى هذا اشار بقوله معربا بما لمستثنى بالا نسبا يعني معربا الغير بما نسب
للمستثنى بالا من وجوه الاعراب فيما تقدم فاذا قلت قام القوم غير زيد وجب نصب غير على
الاستثناء الا انك لو قلت قام القوم الا زيدا لوجب نصب زيد لانه مستثنى من موجب ولو
قلت ما قام احد غير زيد لجاز في غير النصب على الاستثناء والاتباع ولكن الاتباع لانه
متصل في غير ايجاب كما هو الحكم في قولك ما قام احد الا زيد ولو قلت ما قام احد غير حمار لتعين
النصب على الاستثناء وقيل الاتباع وهي لغة بني تميم لانه منقطع غير موجب كما هو الحكم في قولك
ما قام احد الا حمارا فلو كان العامل مفرغا للعمل وجب رفع غير على الفاعلية كقولك ما قام غير
زيد كما يجب رفع الاسم بعد الا في قولك ما قام الا زيد وان كان العامل مفرغا للمفعول وجب نصب

عمرا بالمفعول له كما يحكم لذلك في الاسم الذي بعد الا في قولك ما رايت الا زيدا احسن من هذا انها
تجري مع الاسم الذي بعد الا في حكم الاعراب والله اعلم بالصواب قوله رحمه الله

ولسوى سوى سواء اجعلا على الاصح ما لغير جعلا

نبهك في هذا البيت على حكم سوى فذكر فيها ثلاث لغات كسر السين وضمها مع القصر فيهما
وفتحها مع المد ونبهك على ان حكمها حكم غير على الاصح فيفهم ان ثم قولا اخر صحيحا غير اصح وهو
قول سيبويه ومن تبعه فسوى عنده ظرف ملازم للظرفية فان جاءت غير ظرف فهو عنده شاذ
ورجح المصنف خلاف كلام سيبويه وجعله الاصح ولا شك ان ورودها اسما غير ظرف كثير
في النظم والنثر فمن ذلك في النثر قوله صلى الله عليه وسلم دعوت ربي ان لا يسلط على امتي
عدوا من سوى انفسهم فجرها بمن وكقوله صلى الله عليه وسلم ما انتم في سواكم من الامم الا
كالشعرة البيضاء في جلد الثور الاسود الحديث فجرها بفي وقد جاءت فاعلا في قولهم اتاني سواك
حكاه الفراء وقد جاءت مبتدا فمن ذلك قول الشاعر واذا تباع كريمة او تشترى • فسواك
بائعها وانت المشترى • وقد جاءت صفة في قول الشاعر • اصابهم بلاء كان فيهم • سوى ما
قد اصاب بني النضير • فسوى صفة لبلاء ويستثنى بها المتصل والمنقطع كغير تقول قام القوم
سوى زيد ومن المنقطع قول الشاعر • لم الف في الدار ذا نطق سوى طلل قد كان يعفو وما بالعهد
من قدم واستثن ناصبا بليس وخلا وبعدا وبيكون بعد لا نبهك في هذا
البيت بعده اشيا يستثنى بها المنصوب والى هذا اشار بقوله واستثن ناصبا ثم عدد
الاربعة فذكر ليس ومثالها جا القوم ليس زيدا فيجب نصب زيد لانه مستثنى بليس وهو
خبرها ونصب خبرها واجب واسمها ضمير لا يجوز اظهاره لئلا يفصل بين اداة الاستثنا
والمستثنى فيوهم عدم الاستثنا والتقدير ليس بعضهم زيدا ومنه يطبع المومن على
كل خلق ليس الخيانة والكذب ثم ذكر خلا وهي فعل ماض اذا نصب المستثنى وقد يجي حرفا
فيجر وسينبه عليه ثم ذكر عدا وهي مثل خلا في احكامها ثم ذكر يكون وشرط وقوعها بعد لا
النافية ويشترط فيها شرطان وهي ان تكون مضارعا وانما نبه على هذا الشرط بالمثال
تقول قام القوم لا يكون زيدا والكلام عليها كالكلام على ليس فالمستثنى خبرها فيجب نصبه
واسمها ضمير لا يجوز اظهاره لما ذكر في ليس والتقدير لا يكون بعضهم زيدا فالحاصل ان الاربعة
المذكورة في هذا البيت الاثنان منها يجب نصب المستثنى بهما والاخران يجوز جر المستثنى بهما

وسالى

وسالى واجرر بسابقي يكون ان ترد وبعد ما انصب وانجرار قد يرد
وحيث جرا فهما حرفان كما هما ان نصبا فعلان

نبهك في صدر البيت الاول على انك تجر بسابقي يكون ان اردت يعني بسابقي يكون في الذكر في البيت
المتقدم وهما خلا وعدا ثم نبه على انه ان قرنتهما ما تعين نصب المستثنى بعدهما لانه
ما تعين فعليتهما لكون ما مصدرية معهما وحرف الجر لا يقع بعد ما المصدرية فقولك
اكرمت القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا والى هذا اشار بقوله وبعد ما انصب يريد
واذا تقدم خلا وعدا بعد ما فانصب بهما وموضعهما اذا اقترنتا بما موضع نصب اما
على الحال واما على الظرف على حذف مضاف فتقدير الحال اكرمت القوم مجاوزا زيدا وتقدير
الظرف اكرمت القوم مدة مجاوزتهم زيدا ثم نبهك على الجر بهما مع اقترانهما بما قد يرد ونبه
على قلته بقد وهذا الذي نبه عليه حكاه الجرمي عن العرب وخرجه على زيادة ما ومع هذا
فهو شاذ لان زيادة ما مع حرف الجر انما تكون مع تقدم الحرف كقوله تعالى فبما رحمة من
الله لنت لهم ثم نبهك في البيت الثاني على ان خلا وعدا اذا جرا فهما حرفان والجر بهما تنبيه
على حرفيتهما ولا يعديان الفعل الى الاسم كحروف الجر وهما اذا نصبا فعلان فالمنصوب
بعدهما مفعول بهما وفاعلهما ضمير ما سوى المنصوب ولا يجوز اظهاره لما ذكرناه
في ليس وكخلا حاشا ولا تصحب ما وقيل حاش وحشا فاحفظهما نبهك في هذا
البيت على ان حاشا مثل خلا فتكون فعلا فتنصب ما استثني بها وتكون حرفا فتجر ما بعدها
فهي كخلا على السواء الا ان حاشا لا تصحب ما فلا تقول ما حاشا زيدا كما تقول ما خلا زيدا الا
ما شذ في حديث روي في بعض الاجزاء وهو قوله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس
الي ما حاشا فاطمة وقد نبه المصنف على ان حاشا لا تصحب ما بقوله ولا تصحب ما ثم ذكر في
حاشا لغتين احدهما حاشا بمد الحاء والف بعد الشين مقصورة والاخرى حشا بقصر الحاء
وهذه اللغة قليلة وفيها لغة ثالثة حاش بمد الحاء وقصر الشين وهي قراءة الجماعة في القران
ولم يصل الشين بالالف الا ابو عمرو واعلم ان سيبويه التزم حرفية حاشا وفعلية عدا
وخولف في ذلك لثبوت النصب بحاشا والجر بعدا روى ابو عمرو الشيباني اللهم اغفر لي
ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ فنصب الشيطان بعد حاشا وسمعنا انه تكون
حاشا فعلا اذ الحروف لا تنصب الاسما ومنه قول الشاعر حاشا ابا ثوبان ان ابا ثوبان

ليس بكلمة تدلّم رواه الضبي جاسي ابا بالنصب وثبت نصا الخبر بعدا فصح كونها حرفا
ومنه قول الشاعر اجباهم بها قتلا واسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير وروي بجر
الشمطاء وما عطف عليها هكذا رواه السب

الحال

اعلم ان الحال هو وصف
او في حكمه واقع فضلة بيانا للهيئة ما هو له غير مقصود به التخصيص فقولنا وصف
جنس يشمل الحال والنعت والخبر المشتق وقولنا او في حكمه ليدخل الحال التي في تقدير المشتق
كقوله تعالى فانفروا ثبات وكقولهم جاء وحده وقولنا فضلة ليخرج الخبر وقولنا بيانا
لهيئة من هو له ليخرج التمييز لانه لبيان الذات لا لبيان الهيئة وقولنا غير مقصود به
التخصيص ليخرج النعت **الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردا اذهب** هذا
الشعر فيه الحال فقال وصف وهو اسم جنس يشمل الحال وغيره من الصفات ثم قال
فضلة ليخرج به الاخبار لانها غير فضلة ثم قال منتصب ليخرج به كل مرفوع ومجرور من الصفات
ثم قال مفهم في حال اراد ان يخرج به النعوت المنصوبة والتمييز فاما التمييز فيخرج فانه غير
مفهم في حال واما النعت فانه لم يخرج فانه مفهم في حال اللهم الا ان تقول ان المعلم لقصده
بيان حالة المنعوت وانما قصده تخصيصه فان فهم في حال فانما هو بالعرض ويكون مراد
المصنف مفهم في حال بوضعه لذلك وفي هذا ما فيه لان الفاظ الحد لا ينبغي ان يكون مفتقرة
الى التقييد وقوله في حال يعني في حال كذا فهو على نية الاضافة والمضاف منوي مقدر الحضور
اذ لا يصح التقدير الا به فينبغي ان يضبط في حال بغير تنوين لان التنوين مسقط للاضافة
ثم مثل الحال بقوله فردا اذهب ففردا حال من ضمير الفاعل في اذهب فالتقدير اذهب
فردا الا انه قدم الحال على عاملها وكان ينبغي ان ياتي بها موخرة على اصلها لانه اول كلامه
عليها فتقديمه لها موهم انها مقدمة بالاصالة وانما جعل الحال منصوبة لانها فضلة والنصب
حظ الفضلات **وكونه منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا** يعني في هذا
البيت على ان كون الوصف الحالي منتقلا مشتقا هو الذي يغلب في كلامهم لكن ليس ذلك
مستحقا يعني ليس مستوجبا لازما ويضبط مستحقا بفتح الحاء اسم مفعول ويحتمل
ان يكون بكسر الحاء اي ليس الوصف الذي يكون حالا مستحقا للانتقال والاشتقاق ويكون
اسم ليس ضميرا عائدا الى الوصف الذي هو حال وعلى فتح الحاء مستحقا يكون اسم ليس عائدا
الى الاشتقاق والانتقال ومعنى الانتقال ان يكون وصفا غير ثابت كقولك جاء زيد مسرعا

فالاسراع ليس بلازم بل هو منتقل فتارة يكون وتارة لا يكون ومعنى الاشتقاق ان
يكون وصفا ماخوذا من فعل قد استعملته العرب ونطقت به كقائم وضارب هذا
هو الكثير والغالب في الحال وانما كان ذلك لان الحال انما هو عبارة عن ما يطرأ على الذوات
من الاعراض والاعراض منتقلة فاقتضى ان يكون الحال منتقلة ولما كان بعض الاعراض قد
يلزم بعد عروضه كانت الحال لازمة في القليل وذلك اذا كانت الحال مؤكدة كقوله تعالى هو
الحق مصدقا لما بين يديه وكذلك اذا كان العامل في الحال يدل على تجدد صاحب الحال ويعني
بالتجدد الحدوث كقولهم خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها فخلق هو العامل وهو
يدل على التجدد والحدوث في صاحب الحال وهو الزرافة ومنه قوله تعالى وخلق الانسان
ضعيفا فهذه الاحوال المذكورة في الامثلة ثابتة غير منتقلة ولا يجوز في غير هذه الاماكن
وما اشبهها ان تكون الحال غير منتقلة فلا يجوز ان تقول جاء زيد طويلا ولا اقبل عمر قصيرا
لان الطول والقصر صفتان غير منتقلتين والعامل لا يدل على التجدد واما الاشتقاق
فان الحال يقصد بها الدلالة على حدث وصاحبه وهذه الدلالة انما هي للمشتقات فان
دل على مثل هذا غير مشتق جعل في تاويل المشتق وسياتي كلام المصنف عليه قوله

ويكثر الجمود في سعر وفي — مبدي تاول بلا تكلف
كبعه مدا بكذا يدا بيد — وكر زيد اسدا اي كاسد

لما نبه على ان الحال الغالب فيها الاشتقاق ذكر هنا انها قد تجي جامدة في غير الغالب فنبه
في البيت الاول على ان جمودها يكثر في السعر وفي الموضع الذي يكون فيه تاولها بالمشتق
لا يحتاج الى تكلف فالى كثرة جمودها في السعر اشار بقوله ويكثر الجمود في سعر والى
كثرة جمودها حيث لا يتكلف في تاولها بالمشتق اشار بقوله وفي مبدي تاول بلا
تكلف يريد في موضع مبد للتاويل بلا تكلف فيه ثم مثل للموضعين في البيت الثاني
فمثل جمودها في السعر بقوله بعه مدا بكذا بدا بيد فمدا بيد منصوب على الحال وهي
حال جامدة مؤولة بالمشتق وتاويله بعه بكذا مناجزة لان معنى يدا بيد هي المناجزة ومثل
لجمودها في الموضع الذي يؤول فيه بلا تكلف بقوله وكر زيد اسدا فاسدا حال جامدة
مؤولة بالمشتق وقد اولها بقوله اي كاسد فيحصل من هذا ان جمود الحال يكثر في الاسعار
والتشبيه كالمثالين المذكورين ولا بد من تاويلها بالمشتق اذا جاءت جامدة قوله

والحال إن عُرّف لفظاً فاعتقد   تنكيره معنى كوحدك اجتهد

هذا البيت نبهك فيه على أن الحال أصلها التنكير لأنه ذكر أنها إذا جاءت معرفة ولفظاً فالتنكير
معنى ولا يؤوّل الشيء ولا يرد إلا لما هو الأصل واستفيد من هذا أنها قد تجيء معرفة لكن في
تأويل النكرة ومثلها بقوله وحدك اجتهد فقدم الحال والأصل اجتهد وحدك فوحدك
معرفة مؤولة بالنكرة والتقدير اجتهد منفرداً إذ هو معنى وحدك وقد تجيء الحال معرفة
بالألف واللام كما جاءت معرّفة بالإضافة في المثال المذكور فمن تعريفها بالألف واللام قولهم
ادخلوا الأول فالأول والتقدير ادخلوا مرتبين وكقراءة الحسن ليخرجن الأعز منها الأذل
بنون المتكلم في ليخرجن مضمومة ونصب الأعز مفعولاً به والأذل حالاً منه وفاعل يخرج ضمير
مستتر وهو نحن ومن مجيئها معرفة بالإضافة قولهم رجع عوده على بدئه أي رجع عائداً من
حيث بدأ ومن هذا القبيل جاؤوا الماثهم أي جاؤوا مجتمعين ويقول في التساحين لا اسهل هكذا
بالنصب عند الحجازيين على تقدير جميعاً وبنو تميم يرفعون على البدل وإنما جعلوا الحال
نكرة لأن المقصود منها الإخبار بمطلق الصفة التي عرضت للفاعل كجاء زيد راكباً أو المفعول
كضربت اللص قائماً أو الخبر كقوله تعالى هو الحق مصدقاً وذلك حاصل من النكرة فكان التعريف
لا فائدة فيه فالخروج عن الأصل الذي هو التنكير إلى الفرع الذي هو التعريف بغير فائدة وأيضاً
فإن الحال فضلة ملازمة للفضلية فأرادوا تخفيفها ببقائها على الأصل الذي هو التنكير
لأن الخروج عن الأصل ثقيل ومعنى قولنا ملازمة للفضلية أنها لا تنوب عن الفاعل أصلاً
ولذلك جعل التمييز نكرة لأنه لا ينوب عن الفاعل أصلاً وما عدا الحال والتمييز من الفضلات
قد ينوب عن الفاعل فيخرج حينئذ عن الفضلية فإن قلت فالمفعول من أجله لا ينوب
عن الفاعل فلم عُرّف فالجواب أنه يدخل عليه لام الجر فيصير نائباً عن الفاعل كقولك جيء
للطمع قوله   ومصدر منكر حالاً يقع   بكثرة كبغتة زيد طلع   نبهك في هذا
البيت على أن المصدر المنكر يقع حالاً مع كثرة في وقوعه وإلى هذا أشار بقوله ومصدر منكر
حالاً يقع بكثرة فجعل الكثرة في وقوع المصدر حالاً فدل على أن المصدر المعرف يقع حالاً قليلاً
ومنه قولهم أرسلها العراك وقوله بكثرة يحتمل أن الكثرة بالغة مبلغ القياس أو أنه موقوف
على السماع إلا أنه كثير ولكن لم يبلغ أن يقاس عليه وقد مثل المصنف المصدر المنكر بقوله
بغتة زيد طلع والتقدير طلع زيد بغتة إلا أنه قدم الحال لاستقامة الوزن وأكثر ما أتى مثل

الحال من أول الباب إلى هنا مقدماً للحال وفي ذلك إيهام للحكم بتقديمها فكان ينبغي أن
يتجنبه والأصل أن لا يجعل المصدر حالاً لأن الحال خبر عن صاحب الحال والمصدر معنى فلا
يجعل حالاً لئلا يكون صاحب الحال اسم عين فيخبر عن اسم العين بالمعنى وذلك لا يصح والمسموع
من ذلك يحفظ ويؤوّل وهو كثير كالمثال الذي ذكره المصنف ومن المسموع جاء زيد ركضاً
وقتلته صبراً وكلمته مشافهة وجعل المبرد وقوع المصدر حالاً قياساً إذا كان نوعاً من
العامل كجاء سرعة وسار جرياً فالسرعة نوع من المجيء الذي هو العامل والجري نوع من السير
وذهب الأخفش والمبرد إلى أن جميع هذه المصادر التي جعلها الجمهور في موضع الحال ليست
بأحوال وإنما انتصبت بمصادر بفعل مقدر والفعل المقدر في موضع الحال وذهب الكوفيون
إلى أنها مصادر بالفعل المذكور قبلها وليس المصدر في موضع الحال على هذا القول وادعاء
أهل القول السابق فعلاً محذوفاً هو في موضع الحال لا يصح إذ لا دليل عليه لأن الفعل لا يشعر
بالصبر الذي هو الحال المقصودة ولا المجيء بالسرعة وكذلك في الجميع ومن المطرد المصدر الواقع
بعد أما التي للتفصيل كقولك أما علماً فعالم وهو جواب لمن وصف رجلاً بالعلم وغيره فصدّق
السامع في العلم وأنكر غيره والمصدر الواقع بعدها إما معرفة وإما نكرة فإن كان نكرة فهو
عند سيبويه حال وإن كان معرفة فهو عنده مفعول من أجله كقولك أما العلم فعالم والأخفش
يعربه مصدراً والعامل فيه ما بعد الفاء سواء كان معرفة أو نكرة فيكون التقدير مهما يكن من
شيء فعالم علماً فهو مصدر مؤكد ومن النحويين من يعربه مفعولاً به فيكون التقدير مهما
يذكر العلم فعالم فالعلم مفعول يذكر المقدر وبنو تميم يلتزمون رفع المصدر إذا كان معرفاً
ويجيزون نصبه إذا كان منكراً والحجازيون يجيزون رفعه إذا كان معرفاً ويلتزمون نصبه
إذا كان منكراً واعلم أنه إذا كان حالاً وأعملنا فيه ما بعد الفاء كان حالاً مؤكدة ويكون التقدير
مهما يكن من شيء فعالم في حال علم وإن أعملنا فيه فعل الشرط المحذوف فالحال غير مؤكدة ومن
المطرد قولهم أنت إياس نبلاً وسيبويه علماً والأحنف حلماً وحاتم جوداً وزهير شعراً وعنترة
شجاعة وسحبان فصاحة وبيس زهداً وهذا مطرد كثيراً وضابطه قصد التشبيه
يحتمل أن يكون تمييزاً من الفاعل وهو ظاهر لأن المعنى أنت الذي علمه وحلمه يحتمل أن يكون تمييزاً
بعد مثل لأن المعنى أنت مثل إياس نبلاً وجعله الأخفش مصدراً والخبر محذوف والتقدير أنت
تنبل نبلاً وما أشبه ذلك   ولم ينكر غالباً ذو الحال إن   لم يتأخر أو يخصص أو يبن

من بعد نفي او مضاهيه كلا — يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا

نبه في هذين البيتين على ان صاحب الحال لا ينكر في الغالب الا ان يؤخر او يخصص او يبين اي
يظهر بعد نفي او شبهه يعني به النهي والاستفهام وكرر بقوله غالبا من نذور صاحب الحال
نكرة دون مسوغ مما ذكره حكى من ذلك سيبويه عليه مائة بيضاء بنصب بيضاء على الحال من
مائة وهي نكرة وكذلك قولهم مررت بماء قعدة رجل بنصب قعدة على الحال وفي الحديث
صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى رجال قياما فقياما حال من رجال وهو
نكرة ومثال تأخر صاحب الحال قول الشاعر • وبالجسم مني بينا لو علمته • شحوب وان تستشهد
العين تشهد • فبينا حال من شحوب وهو مؤخر انشد هذا البيت سيبويه والمراد بقوله يخصص
ان يوصف او يضاف الى نكرة وانما قلنا الى نكرة لانه لو اضيف الى معرفة لكان معرفة وانما
كلامنا في النكرة المخصصة بوجه لا يخرجه عن التنكير فمثال تخصيص صاحب الحال بالوصف
قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا فامرا الثاني حال من امر الاول وهو نكرة وساغ
وقوع الحال منه لوصفه بحكيم ومثال تخصيصه بالاضافة الى نكرة قوله تعالى وقدر فيها اقواتها
في اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة ايام واربعة نكرة ولكن سوغ وقوع الحال
منه اضافته الى ايام وهي نكرة مثله وقوله ومن اصله يبين ولكن جزم فسكن النون لعطفه على المجزوم
حذفت الياء لالتقاء الساكنين وقوله من بعد نفي في اول البيت الاول متعلق بيبن في اخر البيت الاول
فالتقدير او يبن بعد نفي ومعنى يبن يظهر ومقصوده يقع فمثال وقوع صاحب الحال بعد النفي
ما في الدار احد قائما فقائما حال من احد وان كان نكرة اذ المسوغ حاصل وهو تقدم النفي عليه
ومثال وقوعه بعد ما هو كالنفي قول المصنف لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا فمستسهلا حال
من امرئ الاول وهو نكرة وسوغ وقوع الحال منه تقدم النهي عليه ومثاله بعد الاستفهام
قول الشاعر • يا صاح هل حم عيش باقيا فترى • لنفسك العذر في ابعادها الاملا • فباقيا حال
من عيش وهو نكرة وسوغ وقوع الحال منه تقدم الاستفهام وانما قلنا ان صاحب الحال
يشترط ان يكون معرفة لان الحال خبر عنه وهو بمنزلة المبتدأ فاشترط فيه ما اشترط في المبتدأ من
التعريف او التخصيص وسبق حال ما بحرف جر قد — ابوا ولا امنعه فقد ورد هذا البيت
نبه فيه على ان سبق الحال الواقعة من الاسم المجرور بحرف الجر قد اباه النحويون وذكر انه لا يمنعه
هو لانه قد ورد فهو يخالف لهم والى منع النحويين سبق الحال من المجرور بحرف الجر اشار بقوله

وسبق

وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا والى رايه في مخالفته لهم وورود سبق حال المجرور بحرف الجر
اشار بقوله ولا امنعه فقد ورد فسبق مفعول بابوا ومعنى ابوا امتنعوا فالواو في ابوا ضمير
النحويين وحال مضاف الى ما فينضبط بغير تنوين لسقوطه بالاضافة فالتقدير قد ابوا سبق
حال الذي جر بحرف الجر وهذا الذي ذكره عن النحويين هو عندهم كالاجماع وخالفهم المصنف
ثم ذكر وتبع في ذلك الفارسي وابن كيسان ووافقهما ابن برهان ذكر ذلك ابو حيان ودليلهم
في ذلك ما سمع عن العرب من الابيات المتضمنة لسبق حال المجرور بحرف الجر فمن ذلك قول الشاعر
لئن كان برد الماء هيمان صاديا • الي حبيبا انها لحبيب • فهيمان حال من الضمير المجرور بالى ثم
تقدمه فالتقدير لئن كان برد الماء الي حبيبا هيمان صاديا انها لحبيب ومن ذلك قول الشاعر
تسليت طرا عنكم بعد بينكم • بذكراكم حتى كانكم عندي • فطرا حال من الضمير المجرور بعن وقد
تقدمت فالتقدير تسليت عنكم طرا ومن ذلك قول الشاعر غافلا تعرض المنية للمرء • فيدعى
ولات حين اباء • فغافلا حال من المرء وهو مجرور باللام وقد تقدمت الحال فالتقدير تعرض المنية
للمرء غافلا والى مثل هذه الابيات اشار المصنف بقوله فقد ورد والنحويون يجعلون
هذه الابيات ونحوها شذوذا فلا يجيزون تقديم الحال من المجرور بحرف الجر فيمتنع عندهم
ان تقول مررت قائما على ان قائما حال من الضمير المجرور بالباء ولا مررت قائمة بهند فسواء كان
عندهم المجرور مضمرا او ظاهرا كما في المثالين ومن خالفهم اجاز التقديم وسواء كان صاحب الحال
ظاهرا او مضمرا والمثال الاول من المستشهد به للمخالف فيهما تقدم حال المضمر وفي الثالث
تقدم حال المظهر وانما منعوا ذلك لان العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال والعامل في
صاحب الحال ههنا حرف الجر وهو عامل غير متصرف في العامل اذا لم يتصرف لم يتقدم عليه معموله
فلا يصح ان يتقدم الحال على حرف الجر لانه العامل فيها وقد قيل في وجه المنع ان حرف الجر انما هو
واسطة يوصل معنى الفعل الى الاسم فكذلك ينبغي ان يكون عمله في الحال فيكون العامل الفعل
بواسطة الحرف ولا يعمل الفعل شيئين بواسطة واحدة فكان ينبغي ان يكون ثم حرف جر يوصل
معنى الفعل الى الحال كما وصل معناه الى صاحب الحال واذا لم يكن ذلك الزموا الحال التاخر ليكون
عوضا من الواسطة وقيل قاسوه على المضاف والمضاف اليه فكما ان الحال من المضاف اليه
لا يتقدم على المضاف فكذلك حال المجرور لا يتقدم على حرف الجر واعلم ان الحال بمنزلة خبر المبتدأ
فيجوز تقديمه وقد يلزم وذلك اذا كان صاحب الحال مقرونا بالا كقولك ما جاء قائما الا زيد وكذلك

اعا جآ قايما زيد وكذلك اذا كان في صاحب الحال ضمير يعود على ملابس الحال كقولك هند جآء
مكرمها صاحبها وقد يجب تاخير الحال اذا كانت مقرونه بالا وما في معناها كقولك ما جا زيد
الا قايما وانما جاء زيد قايما او كانت الحال من المضاف اليه كقولك اعجبني قيام هند مسرعه
او كانت الحال من المجرور بحرف الجر وقد تقدم الكلام عليه وهو الذي ذكره المصنف مما لا يجوز
تقديمه وسكت عن الحال المحصوره والحال من المضاف اليه وانما قلنا ان الحال من المضاف اليه
لا تتقدم لانها من تعلقات المضاف والمضاف اليه بمنزله الصله للمضاف فلا يجوز ان يتقدم
شي من متعلقات الصله على الموصول ولذلك ايضا لا يجوز توسطها بين المضاف والمضاف
اليه لامتناع الفصل بينهما ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله
او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزءه فلا تحيفا
نبه في هذين البيتين على انه لا يجوز الحال من المضاف اليه الا بثلاثه شروط الاول ان يقتضي المضاف
العمل في المضاف اليه كقولك اعجبني مجي زيد ضاحكا فضاحكا حال من زيد وهو مضاف اليه
وجاز ذلك لان المضاف مصدر يقتضي العمل في المضاف اليه واذا صح عمله في المضاف
اليه الذي هو صاحب الحال صح عمله في الحال فاستقام والى هذا اشار بقوله الا اذا اقتضى
المضاف عمله يعني الا اذا اقتضى المضاف ان يكون عاملا في المضاف اليه عمل الفاعل او المفعول له
يعني ان يكون المضاف فاعلا او مفعولا في المعنى فلو كان المضاف اسما جامدا لا يقتضي ان يعمل
في المضاف اليه الا الجر لم يجز الحال من المضاف اليه كقولك اعجبني غلام هند قايمه لان العامل
في صاحب الحال هو العامل في الحال وغلام ليس له عمل في صاحب الحال الذي هو هند الا الجر
بالاضافه ولا يصح ان ينصب الحال لان النصب ليس من عمله وانما النصب للمشتقات من
الافعال الجاريه عليها ولا يمكن ان يكون العامل في الحال الفعل العامل في الغلام وهو اعجبني لانه
لا عمل له في صاحب الحال فلا عمل في الحال الشرط الثاني ان يكون المضاف جزء المضاف اليه كقوله
تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الضمير في قوله
صدورهم وصح ذلك لان المضاف جزء من المضاف اليه الا ترى ان الصدر جزء من الناس المكنى
عنهم بالضمير وانما صح ذلك لانك لو ازلت الصدور لصح الكلام بعد تقول ونزعنا ما فيهم
من غل فالعامل في المضاف صالح لان يعمل في المضاف اليه الذي هو صاحب الحال فيصلح اذا
ان يعمل في الحال ولا يحتاج لان يكون المضاف عاملا فيها واخوانا على هذا حال مقدره لانهم

في حال نزع الغل من صدورهم لم يكونوا اخوانا بل صاروا بعد ذلك وقدر في حال النزع ان
يصيروا اخوانا وهذا معنى الحال المقدره والى اشتراط ان يكون المضاف جزء المضاف اليه اشار بقوله
في البيت الثاني او كان جزء ماله اضيفا يعني او كان المضاف جزء ما اضيف اليه كما بين لك في الايه
الكريمه الشرط الثالث ان يكون المضاف كجزء من المضاف اليه والى هذا اشار بقوله او مثل جزءه
يعني او كان المضاف مثل جزء المضاف اليه ومثال ذلك قوله تعالى ان اتبع مله ابرهيم حنيفا
فحنيفا حال من ابرهيم وهو مضاف اليه وساغ ذلك لان المضاف الذي هو مله بمنزله الجزء من
المضاف اليه اذ لو قلنا ان اتبع ابرهيم لصح فالمضاف اليه مغن عن المضاف كما يغني الكل عن الجزء
فالعامل في المضاف صالح للعمل في المضاف اليه الذي هو صاحب الحال واذا صلح للعمل في صاحب
الحال صلح للعمل في الحال ولا يحتاج الى ان يكون المضاف عاملا هذا تقرير كلام المصنف وهو مخالف
للنحويين في الشرط الثاني والثالث لان جميعهم لا يعتبرون هذين الشرطين ولا يجيزون الحال
الا اذا كان المضاف يقتضي العمل في المضاف اليه على نحو ما بين في الشرط الاول ويمنعون ما
عدا ذلك سواء كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزءه او لم يكن واما الايتان اللتان
استدل بهما المصنف على اعتبار الشرط الثاني والثالث فلا دليل فيهما لان اخوانا يحتمل ان
يكون منصوبا بفعل مقدر على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من مله لا من ابرهيم
وذكر حنيفا باعتبار الدين لان المله هي الدين فاذا تقرر الاحتمال سقط الاستدلال
ولا تنتقض قاعدة النحويين بموضعين محتملين وقد رد الشيخ ابو حيان على المصنف بهذا الرد
الذي ذكرناه واما قول المصنف فلا تحيفا فالحشو والحيف الميل وكان الاصل فلا تحيفن فلما وقف
ابدل من النون الخفيفه الفا ومراده فلا تمل فتجاوز المواضع الثلاثه التي ذكرت لك ويحتمل ان يكون
مراده ولا تحف علي في الرد حيث خالفت النحويين في الشرطين الاخيرين وانظر بعد ذلك قوله
والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفه اشبهت المصرفا
فجايز تقديمه كمسرعا ذا راحل ومخلصا زيد دعا
نبه على ان الحال اذا نصب بفعل متصرف او بصفه اشبهت الفعل المتصرف جاز تقديمها على
العامل فيها ومثل لذلك بمثالين الاول مثال الحال التي انتصبت بصفه اشبهت الفعل المتصرف
وهو قوله مسرعا ذا راحل فذا مبتدا وراحل خبره ومسرعا حال من الضمير في راحل والعامل
فيها راحل وهي صفه اشبهت الفعل المتصرف وهو رحل فصح تقدم الحال عليه لان العامل

المتصرف يتصرف في معموله كيف شاء، والمثال الثاني للحال المنصوبة بفعل متصرف وهو قوله مخلصا زيد دعا فمخلصا حال متقدمة والعامل فيها دعا وهو فعل متصرف فصح تقديمها لتصرف عاملها ولو كان الفعل غير متصرف فلم يجز تقديم الحال التي عمل فيها كقولك ما احسن زيدا ضاحكا فلا يصح تقديم ضاحكا لان العامل فيه فعل التعجب وهو غير متصرف ومن هذا احترز المصنف بقوله بفعل صرفا ولذلك لو كانت الصفة ضعيفة الشبه بالفعل المتصرف كافعل التفضيل فانها وان كانت فيها حروف الفعل ومعناه فلا تقبل تاء التانيث ولا علامة التثنية والجمع كما تقبل ذلك اسم الفاعل والصفة المشبهة تضعف شبهه بالفعل فجعل بمنزلة الجوامد ومنه احترز المصنف بقوله او وصفة اشبه المصرفا فتلخص من هذين البيتين ان العامل في الحال اذا كان فعلا متصرفا او وصفة شبيهة بالمتصرف جاز تقدم الحال عليه يعني ما لم يعارضه معارض من الموجبات لتاخير الحال من حصرها او كونها في حكم الصلة لوقوعها مما عمل فيه المصدر ووقوعها من المضاف اليه او كان العامل فيها فعلا اقترن بلام الابتداء او كان العامل فيها صلة للالف واللام او لموصول من الموصولات او كان العامل فيها صفة لموصوف كقولك اعجبني رجل قارئ شاتيا حال من الضمير في قارئ وانما منع ان يتقدم اذا كانت الصفة عاملة فيها لان الصفة لا تتقدم على الموصوف وكذلك لا يتقدم شيء من متعلقاتها ومرادنا اذا كانت الصفة نعتا فاذا كان العامل في الحال غير متصرف ولا شبيها بالمتصرف فلم تتقدم الحال اصلا وغير الشبيه بالمتصرف من العوامل هو الذي فيه معنى الفعل دون حروفه او فيه حروف الفعل ومعناه ولا يقبل علامات الفرعية كافعل التفضيل

وعامل ضمن معنى الفعل لا / حروفه مؤخرا لن يعملا

كتلك ليت وكأن وندر / نحو سعيد مستقرا في هجر

يعني في هذين البيتين على ان العامل اذا كان فيه معنى الفعل ولم يكن فيه حروفه فلم يصح ان يعمل مؤخرا لضعف شبهه بالفعل والى هذا اشار بالبيت الاول ثم ذكر في البيت الثاني تمثيل العوامل التي فيها معنى الفعل دون حروفه فذكر تلك تريد وما اشبهها من ادوات الاشارة وذكر ليت وكان تريد وما اشبهها من اخوات ان وكذلك ادوات التنبيه ومما يجري مجرى هذا الظرف والمجرور لانهما يعملان لما تضمنا من معنى الاستقرار ولكنهما بمنزلة الحروف فلا يعملان مؤخرين لان شبههما بالفعل بالمعنى لا بالحروف كمثل ما تقدم الا انه قد اجاز الاخفش

ان يتقدم الحال التي عمل فيها الظرف والمجرور المتعلقان بالاستقرار بشرط ان تتوسط الحال بين العامل الذي هو المجرور او الظرف وبين اسم صاحب الحال والى هذا اشار المصنف بقوله وندر نحو سعيد مستقرا في هجر فمستقرا حال من الضمير في قوله هجر وهو فاعل استقر الذي تعلق به المجرور وجاز تقديم الحال لانها توسطت بين المجرور الذي هو عاملها وبين سعيد الذي هو اسم صاحب الحال يعني انه اليه يعود الضمير الذي هو صاحب الحال فجعل المصنف تقديم مثل هذه الحال بهذا الشرط الذي ذكرناه نادرا وهو تنبيه على مذهب الاخفش ولا فرق عند الاخفش في ذلك بين ان تكون الحال صفة صريحة والعامل فيها مجرور كالمثال المذكور وبين ان تكون الحال صفة غير صريحة يعني ان تكون ظرفا ومجرورا والعامل فيها كذلك كقولك سعيد في خير في هجر على ان في خير حال من الضمير المضمر في قوله في هجر ولا شك ان مثل هذا مسموع ولكنه نادر وكون الظرف والمجرور المتعلقين بالاستقرار في حكم العامل غير المتصرف داخله تحت قول المصنف ان كل ما فيه معنى الفعل لا يعمل مؤخرا والله اعلم قوله

ونحو زيد مفردا انفع من / عمرو معانا مستجاز لن يهن

لما نبهك فيما مضى على ان ما لم يشبه المتصرف من العوامل لا يتقدم الحال التي عمل فيها ومن جملة ذلك افعل التفضيل حسب ما قيل نبهك في هذا البيت على ان تقديم الحال على افعل التفضيل اذا توسط بين حالين جائز ومثل ذلك بقوله زيد مفردا انفع من عمرو معانا فانفع افعل التفضيل ومفردا حال من الضمير في انفع والعامل فيها انفع وصح تقديمها لان افعل التفضيل الذي هو انفع متوسط بين حالين الاولى قوله مفردا والحال الثانية قوله معانا وقوله لن يهن معناه لن يضعف وهو فعل مضارع من وهن يهن وقال في اول البيت ونحو لتدخل له هذا المثال وما اشبهه نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وضابط هذا الباب هو تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين كما في المثال المذكور فتقديم الحال في هذا جائز غير ضعيف وهو مذهب سيبويه والمحققين من النحويين كابي علي الفارسي وانكر السيرافي ان يكون حالا وجعله خبر كان المحذوفة وقدر هذا اذا كان بسرا اطيب منه اذا كان رطبا وهذا تقدير غير مقبول لانه يؤدي الى حذف شيئين اثنين اذا وكان واسمها اولا وكذلك ثانيا وانما اختصت افعل التفضيل بتقديم الحال في بعض المواضع وان كان لا يشبه المتصرف وكان حقها ان لا يتقدم عليها اصلا كالظروف والمجرور وغيرهما مما لا يشبه المتصرف لان افعل التفضيل

اقربا الى الفعل من سائر العوامل التي لم تشبه المتصرف وحيث فيها معنى الفعل وحروفه
وفي غيرها معنى الفعل دون حروفه ولم تقبلها الا قبول علامات الفرعية من تاء التانيث
والتثنية والجمع فجعل لها مزية على غيرها فيتقدم الحال عليها بشرط ان تتوسط بين حالين
وينبغي لك ان تتنبه الى ان العمل يحصل بتضمن معنى الفعل دون حروفه وان الشبه بالفعل
في تصرفه لا يحصل الا بتضمن معناه وحروفه وقبول علامات الفرعية والعوامل تقوى
وتضعف بحسب هذه الثلاثة فما كان فيه معنى الفعل فقط كان اضعفها وما كان
فيه معناه وحروفه فقط كان اقوى من الاول وما كان فيه معناه وحروفه وقبل
علامات الفرعية فهو اقوى من الاولين وذلك كالفعل في عمله وتصرفه قوله رحمه الله

والحال قد يجي ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد

لما كانت الحال شبيهة بالخبر والنعت صح ان تتعدد كما تتعدد الاخبار والنعوت وقد
يكون صاحبها متعددا وهي متعددة وقد يكون صاحبها مفردا وهي متعددة وعلى
جواز تعدد الحال نبهك المصنف بقوله والحال قد يجي ذا تعدد وعلى وقوع تعددها
مع كون صاحبها مفردا وغير مفرد نبه بقوله لمفرد فاعلم وغير مفرد يعني مع كون صاحبها
مفردا اي غير متعدد وقوله غير مفرد يعني به المتعدد فمثال تعدد الحال مع عدم تعدد
صاحبها قولك جاء زيد سالما غنيا فسالما وغنيا حالان من زيد فتعددت الحال
مع ان صاحبها واحد وانكر ابن عصفور تعدد الحال في مثل هذا وقوله مردود اذ لا فرق
بين الحال والنعت في هذا وتعدد النعوت للمنعوت الواحد جائز من غير نزاع ومثال
تعدد الحال مع تعدد صاحبها قولك لقيته مصعدا منحدرا فمصعدا حال من ياء المتكلم
ومنحدرا حال من الهاء الاولى من الفاعل والثانية من المفعول هذا اذا جعلت الاولى للاول
والثانية للثاني وقد يجوز العكس ومنه قول الشاعر متى ما تلقني فردين ترجف روانف
اليتيك وتستطارا فقوله روانف اليتيك هو جمع رانفة والرانفة طرف الالية مما يلي الارض

وعامل الحال بها قد اكدا في نحو لا تعث في الارض مفسدا
وان تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخر

نبهك في هذين البيتين على ان الحال قد تجي مؤكدة اما لعاملها واما لمضمون الجملة التي قبلها
فالتي يؤكد بها العامل اشار بقوله وعامل الحال بها قد اكدا ومثلها بقوله لا تعث في الارض

مفسدا

مفسدا فمفسدا حال من ضمير الفاعل تعث وهي مؤكدة لعاملها لان معنى لا تعث
لا تفسد فالحال والعامل بمعنى واحد وهذا معنى تجي الحال مؤكدة وقد تجي الحال
المؤكدة موافقة لعاملها لفظا ومعنى كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وكقول
امراة من العرب قم قائما قم قائما صادفت عبدا نائما فقائما حال والعامل فيه قم
والحال مساوية للعامل لفظا ومعنى وكذلك في الاية الكريمة المتقدمة ثم اشار في البيت
الثاني الى تاكيد الجملة بالحال وهو قوله وان تؤكد جملة يعني وان تؤكد الحال جملة يريد
مضمون جملة ثم نبهك على ان الحال اذا اكدت مضمون الجملة كان العامل فيها مضمرا اي مقدرا
ولزم تاخير لفظها والى هذا اشار بقوله فمضمر عاملها ولفظها يؤخر هذا هو مذهب
الجمهور وذهب الزجاج الى ان العامل فيها العامل الواقع في الجملة وزعم ان الخبر مقدر
بمسمى فاذا قال انا فلان معروفا فان التقدير انا المسمى فلان معروفا اي في حال كوني معروفا
وهو مردود بارتكاب التجوز وذهب ابن خروف الى ان العامل فيها المبتدا وزعم انه
مقدر بتنبه وفيه ما فيه من التكلف والصحيح الاول وانما الزموا الحال التاخير اذا اكدت
مضمون الجملة لان المؤكد لا يتقدم على المؤكد ومثل الحال المؤكدة لمضمون الجملة قول
الشاعر انا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للقوم من عار وهذا في معرض
الفخر وقد تجي في موضع التذلل كقولك انا عبدك معروفا وقد تجي في معنى الوعيد كقولك
انا فلان قادرا عليك الى غير ذلك من المعاني كقولهم هو الحق بينا واعلم ان الحال المؤكدة
شرطها ان تكون الجملة المؤكدة بها جامدة الجزءين وتكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة فتامل
ذلك من المثل المتقدمة وعلى مذهب الجمهور في ان عامل الحال مقدر يكون الكلام جملتين
الاولى الجملة المؤكدة والثانية عامل الحال المقدر وما يتعلق به وعلى مذهب الزجاج وابن
خروف يكون الكلام جملة واحدة وموضع الحال تجي جمله كجا زيد وهو ناو رحله
هذا البيت نبهك فيه على ان الجملة قد تجي في موضع الحال ومثل ذلك الجملة الواقعة حالا بقوله
جا زيد وهو ناو رحله فزيد فاعل بجا والواو واو الحال والجملة بعد الواو في موضع الحال
من زيد وانما ساغ ان تقع الجملة حالا لانه قد تقدم في غير موضع ان الحال بمنزلة الصفات
والاخبار فكما يصح ان تقع الجملة في موضع الصفات والاخبار كذلك يصح ان تقع في موضع
الحال وشرط هذه الجملة ان تكون خبرية لا انشائية ونعني بالخبرية ان تقبل الصدق والكذب

ثم الجملة الخبرية على انواع وكلها يصح ان يكون في موضع الحال وسياتي تقسيمها فيما بعد

وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت
وذات واو وبعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا

اعلم ان الجملة الواقعة في موضع الحال تكون انواعا فعلية واسمية مثبتتين ومنفيتين وينزل الظرف والمجرور منزلة الجمل على قول ومنزلة المفردات على قول وقد تقدم التنبيه على القولين والصحيح منهما في خبر المبتدا فلما ذكر المصنف الجملة الواقعة في موضع الحال احتاج ان يتكلم على كل انواعها اذ لها احكام مختلفة فنبه على ان الجملة التي يكون بدؤها فعلا مضارعا مثبتا يلزمها ضمير يعود على صاحب الحال ويمتنع دخول الواو فيها ولهذا اشار بقوله حوت ضميرا ومن الواو خلت ومثال ذلك جاء زيد يضحك واقبل عمرو تقاد الجنائب بين يديه ثم نبه على ان الجملة المصدرة بفعل مضارع مثبت ان جاء معها الواو قدرت بعدها مبتدا فتصير جملة اسمية حتى تسلم من دخول الواو على الفعل المضارع والى هذا اشار بقوله وذات واو وبعدها انو مبتدا ونبه على انك تجعل الفعل المضارع خبرا للمبتدا المقدر بعد الواو والى هذا اشار بقوله له المضارع اجعلن مسندا يعني للمبتدا المقدر اجعل الفعل المضارع مسندا يريد اسنادا الخبر للمبتدا وانما يفعل هذا فيما سمع عن العرب كقولهم قمت واصك عينه حكاه الاصمعي فتقدير انا اصك عينه فانا مبتدا واصك خبره والواو داخلة على الجملة الاسمية ومنه قول الشاعر

فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا التقدير وانا ارهنهم مالكا وهكذا يؤول كلما سمع مما يوهم دخول الواو على الفعل المضارع المثبت الواقع في موضع الحال وهو موقوف على السماع ولا يجوز للمولد ان يدخل الواو على الفعل المضارع ويؤول بهذا التاويل فتلخص من هذين البيتين ان الجملة الحالية اذا صدرت بالفعل المضارع المثبت لزمها الضمير ولم يجز معها الواو وان سمع من ذلك شيء اول بما ذكره المصنف

وجملة الحال سوى ما قدما بواو او بمضمر او بهما

نبه على ان ما عدا هذا القسم المذكور من اقسام جمل الحال يكون اما بالواو واما بالضمير واما بهما يعني بالواو والضمير معا فيخرج القسم الاول وهو المصدر بالفعل المضارع المثبت ويدخل تحت قوله هنا المصدرة بالفعل المضارع المنفي والمصدرة بالماضي مثبتا ومنفيا والاسمية مثبتة ومنفية فكل هذا على ما ذكره المصنف يجوز ان ياتي بالواو او بالضمير او بهما معا وهذا

الذي

الذي ذكره هو الغالب وفي اقسام الجملة تفصيل لكن نورده ونتكلم عليه قسما قسما وهي ستة اقسام فاما القسم الاول وهي ان تكون الجملة مصدرة بفعل مضارع مثبت فقد تكلم المصنف عليه على التعيين الا انه اسقط الكلام عليه اذا كان معرونا بقد فهو حينئذ يلزمه الواو كقوله تعالى وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وكلام المصنف موهم لمنع الواو مع الفعل المضارع المثبت سواء كان عاريا عن قد او مقرونا بها وليس كذلك كما بينا لك واما القسم الثاني وهو ان يكون الفعل المضارع منفيا فان كان حرف النفي لا فالاكثر مجيئها بالضمير من غير واو كقوله تعالى وما لنا لا نؤمن بالله وما جاءنا من الحق ومنه قوله تعالى حكاية عن سليمن عليه السلام ما لي لا ارى الهدهد ولقول الشاعر لو ان قوما لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا احجب او بالضمير والواو كقول الشاعر انسبته الورق البيض ابا ولقد كان ولا يدعى لاب اراد بالورق الدراهم ونقل الشيخ ابو حيان ان دخول الواو على الجملة المصدرة بالفعل المضارع اذا كان منفيا بلا ممتنع كما امتنع مع الفعل المضارع المثبت وانه يؤول ما سمع من ذلك بتقدير مبتدا بعد الواو كما يؤول في المثبت الذي ذكرناه وغيره كقول الشاعر ولست ولا ينهنهني الوعيد فان كان المضارع منفيا بلم فالاكثر الجمع بين الواو والضمير او الضمير فقط فمثال الواقع بلم قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم ومنه قول عنترة ولقد خشيت بان اموت ولم تكن للحرب دائرة على ابني ضمضم ومنه قول النابغة سقط النصيف ولم ترد اسقاطه فتناولته واتقتنا باليد ومثال لم دون الواو قوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء ومنه قول زهير كان فتات العهن في كل منزل نزلن به حب الفنا لم يحطم وقد يجيء بالواو دون الضمير كقولك جاء زيد ولم تطلع الشمس وان كان منفيا بلما فذكر الشيخ ابو حيان عن المصنف انه قال لم اجدها الا بالواو والقياس يقتضي جواز الجمع لمثل لم واستشهد على اجتماع الواو والضمير بقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم وبالضمير دون الواو ورايت زيدا لما يتكلم وبالواو دون الضمير جاء زيد ولما تطلع الشمس فان كان حرف النفي ما فهي كلم الا ونقل الشيخ ابو حيان عن ابن عصفور انه قلل النفي بما في مثل هذا وانكر عليه وقال لم اجد هذا لغيره ولم يبق من حروف النفي الا ان وهي لا يجوز ان تكون نافية للفعل المضارع الذي صدرت به جملة الحال قال الشيخ ابو حيان لم اقف

على شي من ذلك في كلام العرب وان كان القياس يقتضي جوازه واما القسم الثالث وهو ان
تكون جملة الحال مصدرة بفعل ماض مثبتا فان كان بعد الا او كان بعده او لزم الضمير
وامتنعت الواو فمثال وقوعه بعد الا قوله تعالى ما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون
ومثال وقوعه او بعده قول الشاعر كن للخليل نصيرا جارا وعدلا ولا تشح عليه جاد او بخلا
وهذا النوع الواقع بعد او يعبر عنه النحويون بالواقع بمعنى الشرط لان معنى كن للخليل
نصيرا جار او عدل اي ان جار وان عدل ولا تشح عليه ان جاد وان بخل وان لم يكن بعد الا
ولا بعد او فالاكثر اقترانه بالواو وقد يجمعهما سواء كان فيه ضمير او لم يكن فمثال ذلك مع
الضمير قوله تعالى افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ومثاله
مع عدم الضمير جاء زيد وقد طلعت الشمس وقد يتجرد من الواو وقد بشرط وجود الضمير
كقوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم واقل من هذا تجريده من قد مع بقاء الواو كقوله
تعالى الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا واقل من هذا كله تجريده من الواو مع بقاء قد كقول الشاعر
وقفت بربع الدار قد غير البلى معارفها والساريات الهواطل واذا تجرد من الواو فلا بد
من الضمير وحيث تجرد من قد فلا بد من ان تكون مقدرة هذا مذهب الاكثر ونقل الشيخ
ابو حيان الخلاف ومال الى جواز التجريد عن قد ظاهرة ومقدرة وقال السماع في ذلك كثير
ويضعف التاويل مع الكثرة والشي اذا كثر ينبني عليه القواعد ولم يقبل التاويل واما اذا
كانت الجملة المصدرة بالفعل الماضي المثبت حالا مؤكدة فلا تجوز الواو كقولك ابو بكر رضي الله عنه
خليفة قد علم الناس ذلك وان كان الماضي غير متصرف لم يجز قد وجيء بالضمير والواو او
باحدهما فتقول جاء زيد وليس يتكلم وان شئت قلت ليس يتكلم بلا واو فان لم يكن ضمير جيء
بالواو فتقول جاء زيد وليست الشمس طالعة واما القسم الرابع وهو ان تكون الجملة الحالية
مصدرة بفعل ماض منفي فالوجوه الثلاثة جائزة فيه اعني الضمير والواو معا والضمير فقط
او الواو فقط فتقول مر زيد وما تكلم او تقول ما تكلم عمرو او تقول جاء زيد وما طلعت الشمس
بالواو دون ضمير واما القسم الخامس فهو ان تكون الجملة اسمية مثبتة فالوجوه الثلاثة جائزة
وزعم الزمخشري والفراء ان الواو مع الضمير لازمة وان قولهم كلمته فوه الى في نادر وقولهما
مردود بكثرة ما سمع من ذلك فتقول جاء زيد وابوه قائم بالواو والضمير او ابوه قائم بالضمير
دون الواو وهو كثير شائع فان لم يكن ضمير اتيت بالواو فتقول جاء زيد والشمس طالعة وزعم

ابن جني في سر الصناعة ان الضمير مع الواو مقدر تقديره والشمس طالعة وقت مجيئه وغيره
من النحويين لا يقول هذا وان كانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة لم تجز الواو كقولهم هو الحق
لا ريب فيه وزعم الاخفش ان خبر المبتدا اذا كان مقدما في الجملة الحالية لم تجز الواو وقوله
مردود بثبوت السماع قال امرؤ القيس وقد اغتدي ومعي القانصان وكل بمرباة مقتفر
فكل خبر مقدم وقد دخلت الواو على الجملة واما القسم السادس وهو ان تكون الجملة اسمية
منفية فحكمها حكم الجملة الاسمية المثبتة واذا كان النفي بلا وكان ما بعدها معرفة وجب
تكرارها تقول جاء زيد لا قوله مذموم ولا فعله واعلم ان قول النحويين لا بد من الضمير اذا لم
تكن واو معناه لا بد من الضمير ظاهرا او مقدرا لان سيبويه قد اجاز قولهم مررت بالبر قفيز
بدرهم فجوز عدم الواو مع عدم الضمير لفظا فلو عدم الضمير لفظا وتقديرا لم يجز واعلم
ان الجملة الحالية شرطها ان لا يدخل عليها اداة تصرفها عن الحال الى الاستقبال كالسين وسوف
فلا يجوز ان تقول جاء زيد سيضحك وسوف يضحك نص على ذلك الشيخ ابو حيان واذا نظرت
الى قياس قولهم في الحال المقدرة اقتضى ان يجوز ذلك وتكون الجملة حالا مقدرة اذ الحال المقدرة
انما هي صفة مستقبلة تقدر وقوعها والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل
نبهك في هذا البيت على انه قد يحذف العامل في الحال وان بعض الحذف قد يكون واجبا
والى هذا اشار بقوله وبعض ما يحذف ذكره حظل ومعنى حظل منع واذا كان ذكر
المحذوف ممنوعا كان الحذف واجبا فالحاصل من هذا ان حذف عامل الحال قسمان جائز
وواجب ولا بد في الحذف من دليل على المحذوف فالحذف الواجب اذا كانت الحال في كلام قد
جرى مثلا كبعته بدرهم فصاعدا التقدير فصعد الثمن صاعدا وتصدق بدينار فسا فلا
التقدير فانحط المتصدق به سافلا وكذلك اذا كانت الحال مؤكدة لمضمون الجملة كقوله
تعالى هو الحق مصدقا وقد تقدم وكذلك اذا كانت بدلا من الفعل كقولهم اقائما وقد قعد
الناس التقدير اتقوم وجعل قائما بدلا منه وكذلك اقاعدا وقد سار الركب ومن الحذف
وجوبا قولهم لمن يتحول من حال الى حال اتميميا مرة وقيسيا اخرى التقدير اتتحول منه لمن
بيسير غير يسير قرنا بيرا اتلهو وقد جد قرناؤك على تقدير اتثبت لاهيا وهذه الامثلة الاربعة
للتوبيخ ومنه في غير توبيخ هنيئا مريئا اي يثبت به هنيئا واما الحذف جوازا فحيث لم يكن في
الكلام شي من ذلك فلا ما جرى مجراه وهو على قسمين ما دل عليه قرينة معنوية كقولك لمن راسه

يسافر راشدا مهديا ولمن قدم من حج او غزو مقبولا مبرورا الثاني ما دلت عليه قرينة لفظية كقول السائل كيف جئت فتقول له مسرعا التقدير جئت مسرعا وحذف لدلالة السؤال عليه **التمييز** هذا الفصل يتكلم فيه على التمييز ويسمى ايضا المميز والتفسير والمفسر والمبين وهو اسم منصوب فضلة نكرة مقدر بمن مفسر لما قبله من اجمال في حقيقة اسم او نسبة في جملة فقولنا اسم جنس دخل تحته سائر الاسماء وقولنا منصوب خرج به كل مرفوع ومجرور من الاسماء وقولنا فضلة خرج به خبر كان لانه منصوب غير فضلة وكذلك اسم ان وقولنا نكرة خرج به المنصوب على التشبيه بالمفعول به لانه معرفة كقولك مررت بالحسن الوجه بنصب الوجه وقولنا مقدر بمن خرجت الحال وقولنا مفسر لما قبله يخرج نحو استغفر الله ذنبا لانه منصوب فضلة نكرة مقدر بمن لكنه غير مفسر لما قبله واما اسم لا النافية للجنس فقد خرج بقولنا فضلة وقولنا من اجمال في حقيقة اسم ليدخل نحو عشرون درهما لان درهما مفسر لحقيقة العشرين وقولنا او نسبة في جملة ليدخل نحو واشتعل الراس شيبا لان شيبا مفسر لما حصل في نسبة الفعل الى الفاعل من الاجمال وكذلك وفجرنا الارض عيونا لان التمييز فيه مفسر للاجمال الحاصل في نسبة الفعل الى المفعول وسياتي الكلام من المصنف على اقسام التمييز والله الموفق قوله

التمييز

اسم بمعنى من مبين نكره   ينصب تمييزا بما قد فسره
كشبر ارضا وقفيز برا   ومنوين عسلا وتمرا

نبهك في البيت الاول على حقيقة التمييز فقال اسم فدل على ان التمييز لا يكون فعلا ولا حرفا وقال بمعنى من يخرج الحال والظرف وما اشبههما من الصفات الواردة بمعنى في وقال مبين ليخرج به اسم لا النافية للجنس والمفعول الثاني من باب اعطيت لانهما على تقدير من لكنهما ليسا مبينين وقوله نكرة ليخرج المنصوب على التشبيه بالمفعول به اذ لا فرق بينه وبين التمييز الا التعريف واذا نكر اعرب تمييزا بعد ذكر ان الاسم الذي يكون بهذه القيود ينصب على التمييز بما قد فسره وقال بما ولم يقل بالاسم الذي فسره ليدخل تفسير حقيقة الاسم وتفسير النسبة في الجملة وقد مثلنا ذلك في اول الفصل ثم مثل في البيت الثاني التمييز فمثل المثال الاول شبر ارضا وهذا من المساحة والمثال الثاني قفيز برا وهذا من الكيل والمثال الثالث منوان عسلا وتمرا وهذا من الموزون وسكت عن مثال المعدود كقولك عشرون درهما

وانما

وانما سكت عنه ليرتب على الثلاثة التي ذكرها الحكم الذي بعد هذا في البيت الاتي فتحصل لك من كلامه ان التمييز يكون في المساحة وفي الكيل وفي الوزن وفي العدد كما سيتبين من كلامه واعلم ان التمييز قد يكون منصوبا عن تنوين كالمثالين الاولين من امثلته وقد ينصب عن نون التثنية كالمثال الثالث وعن نون الجمع كقولك هم الصالحون فعلا والله الموفق قوله

وبعد ذي وشبهها اجرره اذا   اضفتها كمد حنطة غذا

نبهك في هذا البيت على انك تجر التمييز في الامثلة الثلاثة المتقدمة بالاضافة ومثل لك بقوله كمد حنطة غذا لان الاصل مد حنطة ثم اضيف فانجر التمييز بالاضافة فقوله ذي اسم اشارة اشار به الى الامثلة الثلاثة من المساحة والكيل والوزن وقد مثل لك كيف يكون بالاضافة في الكيل فتقول في المساحة شبر ارض بخفض ارض على الاضافة وكذلك منوا عسل ولهذا لم يذكر العدد في البيت المتقدم اذ لا يجوز فيه الاضافة وكان مراده ان يذكر ما يجوز فيه الاضافة في البيت المتقدم ثم يحكم عليها بجواز ذلك في هذا البيت فتحصل لك من هذا ان المساحة والكيل والوزن يجوز فيها النصب على التمييز والجر على الاضافة ووجه ثالث لم يذكره وهو الرفع على البدل ووجه رابع وهو الجر بمن وسينبه عليه فتقول شبر من ارض وصاع من بر ومنوان من عسل واما المعدود فلا يجوز فيه الا النصب على التمييز والله الموفق قوله

والنصب بعد ما اضيف وجبا   ان كان مثل ملء الارض ذهبا

هذا البيت نبهك فيه على ان ما ذكره من جواز الجر في الممسوح والمكيل والموزون انما شرطه ان يكون التمييز منصوبا عن التنوين والنون كما تقدم لا عن الاضافة فان كان التمييز منصوبا عن الاضافة وجب نصبه والى هذا اشار بقوله والنصب بعد ما اضيف وجبا ومثله بقوله ملء الارض ذهبا فلا يجوز في ذهب الا النصب على التمييز لانه بعد اضافة ونعني بالنصب بعد الاضافة ان يكون قبل التمييز مضاف ومضاف اليه كما في المثال المذكور وهاهنا انتهى كلامه في التمييز المفسر لحقيقة الاسم وتلخص من الكلام فيه انه على قسمين قسم لا يجوز فيه الا النصب وهو ما جاء بعد العدد او بعد الاضافة وقسم يجوز فيه النصب تمييزا والرفع على البدل والجر اما بالاضافة واما بمن وهو ما عدا العدد والمنصوب بعد الاضافة والله الموفق قوله

والفاعل المعنى انصبن بافعلا   مفضلا كانت اعلى منزلا

شرع من هاهنا يتكلم على التمييز المفسر للنسبة وهو التمييز الذي يكون فاعلا في المعنى او مفعولا

على راى من اجازه من المفعول فذكر فى هذا البيت ان المميز الذى يكون فاعلا فى المعنى
ينصبه اذا كان على وجه التفضيل والى هذا اشار بقوله والفاعل المعنى انصبن
بافعلا مفضلا ومثاله قولك انت اعلا منزلا فمنزلا منصوب على التمييز لازم النصب لانه
فاعل فى المعنى واقع بعد افعل التفضيل كما ذكر وبيان ذلك ان التقدير انت علا منزلك
فمنزلك فاعل بعلا ثم نصب على التمييز وبنى من علا افعل التفضيل وهى قوله اعلا فوقع
التمييز بعد افعل التفضيل واعلم ان الواقع بعد افعل التفضيل اما ان يكون سببيا
ويعنى بالسببى ان لا يكون الموصوف بافعل جزءا منه كما فى المثال المذكور لان الموصوف
باعلا هو المخاطب بانت وهو من الناس وليس بجزء من المنزل فيتعين النصب فى مثل هذا
واليه اشار المصنف بقوله والفاعل المعنى لانه لا يتصور ان يكون فاعلا فى المعنى الا
اذا كان سببيا واما ان يكون المنصوب بعد افعل غير سببى وهو الذى يكون الموصوف
بافعل جزءا منه كقولك انت اعلى رجل فههنا يجب الجر على الاضافة ان لم يفصل بينه وبين
افعل باسم اخر فان فصل بينهما باسم اخر تعين النصب كقولك انت اعلا الناس رجلا فانتصب
رجلا لانه قد فصل بينه وبين اعلى بالناس ولم ينبه المصنف على حكم غير السببى والله اعلم

وبعد كل ما اقتضى تعجبا — ميز كاكرم بابى بكر ابا

هذا البيت نبهك فيه ايضا على انك تنصب التمييز بعد كل ما اقتضى تعجبا فيدخل تحته قوله
ما احسنه رجلا واكرم به ابا لانهما فعلا تعجب والثانى مثل به ومنه قوله لله دره فارسا
لان المراد به التعجب وكذلك حسبك بزيد رجلا وهذا كله فاعل فى المعنى قوله

واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد — والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

نبهك فى هذا البيت على انه يجوز جر التمييز بمن غير العدد والفاعل فى المعنى والى استثناء العدد
والفاعل فى المعنى اشار بقوله غير ذى العدد والفاعل المعنى فيحصل من هذا ان المساحة
والكيل والوزن يجوز جر تمييزه بمن لانه غير عدد ولا فاعل فى المعنى وان العدد لا يجوز جره بمن فلا
تقول عندى عشرون من درهم ويقتضى ايضا كلامه ان جر ما هو فاعل فى المعنى لا يجوز بمن
لانه اطلق وليس هذا الاطلاق بصحيح لان التمييز فى التعجب فاعل فى المعنى مع جواز جره بمن
فتقول ما احسنه من رجل واكرم به من اب ولله دره من فارس لكن المصنف قد مثل المسالة بقوله
قوله طب نفسا تفد كانه يقول ولا يجر ايضا بمن الفاعل فى المعنى الذى هو كهذا المثال حال التمييز

من التعجب وهذا التقييد تقييد بعيد لا يفهمه الا من عرف الحكم من خارج الكتاب

وعامل التمييز قدم مطلقا — والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

نبهك فى هذا البيت على ان عامل التمييز يلزم تقديمه سواء كان العامل فى التمييز متصرفا
او غير متصرف وسواء كان التمييز منصوبا عن تمام الاسم كرطل زيتا او عن تمام الكلام
كطاب زيد نفسا والى هذا اشار بقوله قدم مطلقا ثم نبه على ان العامل اذا كان فعلا
متصرفا قد يسبقه التمييز الا انه قليل والى قلته اشار بقوله نزرا وهذا الذى قال به
وجعله قليلا هو مذهب الكسائى والمازنى والمبرد ومن تبعهم من الكوفيين والبصريين
والاول مذهب سيبويه ومن تبعه وعليه الاكثر ولمن اجاز التقدم على الفعل المتصرف
شواهد كثيرة من كلام العرب منها قولهم اتهجر ليلى بالفراق حبيبها ۝ وما كان نفسا
بالفراق تطيب ۝ اذا المرء عينا قر بالاهل مثريا ۝ ولم يعن بالاحسان كان مذمما وقال
اخر ضيعت حزمى فى ابعادى الاملا ۝ وما ارعويت وشيبا راسى اشتعلا ۝ وقال اخر
ولست اذا ذرعا اضيق بضارع ۝ ولا يائس عند التعسر من يسر ۝ وقال اخر انفسا تطيب
بنيل المنى ۝ وداعى المنون ينادى جهارا ۝ فنفسا فى البيت الاول وعينا فى الثانى تمييزان
مقدمان على عاملهما وهو فعل متصرف وكذلك شيبا فى البيت الثالث وكذلك ذرعا فى
البيت الرابع وكذلك انفسا فى البيت الخامس ولهم غير هذه ابيات مسموعة قال ابو حيان
وهذا كثير بحيث يبنى عليه القواعد ومال الى جواز التقدم وذكر ان ابن عصفور وامثاله
القائلين بالمنع اولوا البيت الاول اعتقادا منهم انه لم يرد غيره قال الشيخ ابو حيان
وهذا عدم اطلاع منهم على اشعار العرب ومما اولوا به انهم قالوا الرواية نفسى بضافة
الى ياء المتكلم فيكون اسم كان لا تمييزا وقد شذ تقدم التمييز المنصوب عن تمام الاسم على الاسم
العامل فيه كقول الراجز ۝ ونارنا لم ير نارا مثلها ۝ قد علمت ذاك معد كلها ۝ مثلها من نوع يترك
بالنيابة عن الفاعل ونارا التمييز مقدم على الاسم العامل فيه وهو مثل والفراء يذهب الى جواز
مثل هذا اذا كان القصد به التشبيه فيصح عنده زيد حسنا القمر ولا يجوز عنده ان
يتقدم على الجملة جميعا فلا يصح عنده ان يقول حسنا زيد القمر وانما يجوز ذلك عنده
مع توسط التمييز بين الاسم العامل وما قبله مستشهدا بالبيت المذكور وهذا من القلة
بحيث لا يعتبر قال الشيخ ابو حيان وغلط ابن عصفور فجعل هذا البيت يعنى ونارنا لم ير نارا

وقال بعضهم

الشيخ

مثلها من التمييز المنصوب عن تمام الكلام وما وقع في هذا البيت ان يجعل بارا مفعولا ثانيا ليرى

حروف الجر

هذا الفصل تكلم فيه على حروف الجر ومن ههنا بدا
تكلم في المجرورات وعامل الجر نوعان حروف الجر والاضافة وبدا المصنف بالكلام على حروف
الجر اعلم انه لا يعمل من الحروف الا ما اختص بجهة ولذلك لما اختصت النواصب والجوازم
بالدخول على الافعال عملت فيها ولما اختصت حروف الجر بالدخول على الاسما عملت فيها لان ما
لازم الشي وهو خارج عن لفظه اثر فيه وانما عملت الجر ولم تعمل النصب ولا الرفع لان الرفع
قد استاثر به العمد فلم يبق للفضلات فيها حظ والنصب يتوهم ان الحرف ليس له عمل لان
العامل المتعلق به حرف الجر صالح لعمل النصب فيعتقد انه هو العامل وان الحرف مهمل من
العمل فاختصت بعمل الجر ويحتمل ان يقال انه لما كان الجر في الاسما نظير الجزم في الافعال والجزم
في الافعال قد عملته الحروف المختصة بالفعل عملت الحروف المختصة بالاسم الجر الذي هو نظير
الجزم

هاك حروف الجر وهي من الى … حتى خلا حاشى عدا في عن على
مذ منذ رب اللام كي واو وتا … والكاف والباء ولعل ومتى

هذان البيتان عدد المصنف فيهما حروف الجر وذكرها عشرين حرفا في البيت الاول تسعة وفي
الثاني احد عشر هاك بمعنى خذ وحروف الجر مفعول بهاك ثم شرع يعددها فذكر من والى
لقولك جئت من زيد الى عمرو وحتى لقوله تعالى حتى مطلع الفجر وخلا وحاشى وعدا لقولك قام
القوم خلا زيد وحاشى زيد وعدا زيد بالجر وقد تقدم الكلام على هذه الثلاثة في باب الاستثنا
ثم ذكر في وعن وعلى بقول صليت في المسجد عن يمين الامام على الحصير ثم ذكر في البيت الثاني مذ
ومنذ تقول ما رايته مذ يومنا ومنذ يومنا ثم ذكر رب لقولك رب رجل لقيته ثم ذكر
اللام كقولك لزيد مال ثم ذكر كي والجر بها قليل وانما جرت في موضعين اذا دخلت على ما الاستفهامية
والدليل على ان ما ههنا مجروره بكي حذف الفها وما الاستفهاميه لا يحذف الفها الا
اذا دخل عليها حرف الجر لقولك فيم ولمه والموضع الثاني الذي كر فيه كي هو اذا دخلت على
ان الناصبه للفعل وتكون بعدها مضمرة كما سياتي بقول جئتك كي تكرمني التقدير كي ان
تكرمني فان والفعل في تاويل المصدر والمصدر المقدر مجرور بكي واستدلوا على اضمار
ان بعدها بظهورها في الضروره قال الشاعر ● فقالت اكل الناس اصبحت مانحا ● لسانك
كيما ان تغر وتخدعا ● فاظهر ان ضروره وما زايده التقدير كي ان تغر وقد تدخل كي على ما

حروف الجر

المصدر

٩٥

المصدرية والفعل مع ما في تاويل المصدر مجرور بكي التقدير انما يراد الفتى للضر والنفع
يعني ضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ثم ذكر الواو والجر بها في موضعين نائبة عن رب
لقولك ورجل لقيته اي رب رجل لقيته ونائبة عن البا في القسم لقولك والله لتفعلن
ثم ذكر التا ولا يجر الا في القسم نائبة عن الواو كقولك تالله لتفعلن وقصر التا في البيت للضروره
ثم ذكر الكاف والبا لقولك الحاتم كالغيث باحسانه ثم ذكر لعل ومتى والجر بهما قليل جدا فاما
لعل فالجر بها لغة بني عقيل حكاه ابو زيد وحكى الجر بها ايضا الفرا وغيره ومنه قول الشاعر
لعل الله فضلكم علينا ● بشي ان امكم شريم ● روايه البيت بجر الهاء من الله ● واما متى فالجر بها
لغة هذيل وانما الجر بها انها بمعنى من وانشد واعلى جرها قول الشاعر شربن بما البحر ثم
ترفعت ● متى لجج خضر لهن نئيج ● روايه البيت بخفض لجج بمتى والتقدير من لجج ومن كلامهم
اخرجها متى كمه اي من كمه ومن الناس من زعم ان متى بمعنى وسط وحكى وضعها متى كمه
اي وسط كمه وقد تكلمنا على كي ولعل ومتى لان المصنف لم يتكلم عليها بعد هذا وسياتي
كلامه على بقية حروف الجر مفصلا الا حاشى وخلا وعدا فانه قد تقدم الكلام عليها في باب
الاستثنا بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى … والكاف والواو ورب والتا هذا البيت
نبهك فيه على ان من حروف الجر ما لا يجر الا الظاهر والى هذا اشار بقوله بالظاهر اخصص
وعدد منذ ومذ وحتى والكاف والواو ورب والتا فهذه سبعة حروف لا تجر الا الظاهر
وفي حتى والكاف ورب كلام سننبه عليه حسب تعرض المصنف لذلك قوله رحمه الله

واخصص بمذ ومنذ وقتا وبرب … منكرا والتاء لله ورب

نبهك في هذا البيت على ان مذ ومنذ لا يدخلان الا على الوقت يعني انه لا يقع بعدهما الا
اسم الزمان تقول ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة وان الحي شي يوهم خلاف ذلك
قدر زمانا محذوفا كقولك ما رايته مذ قدوم الحاج التقدير وقت قدوم الحاج والى
اختصاصهما بالزمان اشار بقوله واخصص بمذ ومنذ وقتا ثم نبهك على ان رب لا
تجر الا النكرات هذا هو مذهب الجمهور وذهب بعض النحويين الى انها تدخل على المعرف
بالالف واللام وهو غير صحيح وما ورد من ذلك اول بزيادة الالف واللام واما قولهم
رب رجل واخيه فيرد على المصنف قلنا ان اخيه معرف باضافته الى الضمير لان العامل
في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه فلو كان على هذا رب قد عملت في اخيه وهو معرف

فلا يصح اطلاق المصنف انها لا تعمل الا في النكرات وان قلنا ان الحيه لا تعرف بالاضافه
الى الضمير في هذا الموضع فيكون اطلاق المصنف صحيحا وهذا هو مذهبه فلا يلزمه مذهب
غيره واما قولهم ربه رجلا فسيأتي كلام المصنف عليه ورب تفيد التقليل في الغالب
وقد ترد للتكثير عند مراد التعظيم كقول المفتخر رب فرس ملكتها فليس مراده ههنا انه
ملك فرسا واحدا وانما مراده انه ملك كثيرا من الافراس ولكن مثل هذا قليل ومنه قول امرء
القيس • ايا رب يوم قد لهوت وليلة • بآنسة كانها خط تمثال • فلم يرد التقليل وانما
اراد التكثير لذلك وتعظيمه تختص رب بنعت معمولها ومضي الفعل العامل فيها
وهو الواقع بعد صفة المجرور بها ظاهرا او مضمرا ولا يتقدم عليها لانها من ادوات
الصدر واما التا فهي مختصة بالظاهر مثل رب لكنها لا تجر من الظواهر الا اسم الله تعالى
كقوله تالله لقد آثرك الله علينا وتالله لاكيدن اصنامكم وجعل المصنف دخولها على
لفظة الرب كدخولها على اسم الله تعالى حيث عطف احدهما على الاخر واطلق ولم يبين
قلة دخولها على رب وهو من القلة بحيث لا يلتفت اليها ورد منه وقد جاء ترب الكعبة
حكاه الاخفش وهذه التا لا تأتي في القسم الا على وجه التعجب واكثر النحويين يراها بدلا
من الواو وجا ابدالها في تراث ا لاصل وراث لانه من الوراثه وذهب بعضهم الى انها ليست
بدلا من الواو بل مستقله بنفسها ورجحه الشيخ ابو حيان ولذلك قالوا في واو القسم
انها بدل من البا واختار الشيخ ابو حيان قول من قال باستقلالها وضعف قول من
قال انها عاطفه وهو السهيلي ورده بدخول حرف العطف عليها كقوله تعالى فوربك لنسالنهم
اجمعين وقال الشيخ ابو حيان لو كانت بدلا من البا لاستويا في الحركه فلما كانت البا
مكسوره والواو مفتوحه دل على ان كل واحده مستقلة بنفسها اذ البدل انما تحرك
بحركة المبدل منه وغلط ابن عصفور في نقله الاجماع على ان الواو بدل من البا في القسم
لا يظهر فعل القسم مع الواو والتا وزعم ابن كيسان انه قد يظهر مع الواو وليس بصحيح لانه لا يشهد
له شي مسموع عن العرب

وما رووا من نحو ربه فتى ... نزر كذا كها ونحوه اتى

لما نص في البيتين المتقدمين على ان رب لا تجر الا الظاهر ولا تدخل الا على النكرات وكانت في بعض
المواضع تدخل على المضمر فتوهم ذلك دخولها على المعرفه ونقض اختصاصها بجر المظهر احتاج
ان ينبه على ذلك فنص على ان ما روى من نحو ربه فتى نزر اي قليل وكلامه غير محرر لانه كان

ينبغي عليه ان ينص على ان الضمير الذي يدخل عليه رب نكره لنسلم قاعدة دخولها على النكره
وهذا هو الذي نص الناس عليه واما تنبيهه على قلة ذلك فلا يخلص اذ يقال سلمنا ان
دخولها على المضمر قليل ولكن يلزم منه دخولها على المعرفه في القليل فالمخلص هو ان ينص على تنكير
الضمير المجرور بها قال الشيخ ابو حيان وغير المصنف من النحويين لم ينص على قلة دخول رب
على الضمير قال ولم ار من خصه بالشعر ثم نبه المصنف على ان كاف الجر قد تدخل على الضمير واشار
بقوله كها الى قول العجاج • دع الدنا نات سما الاكثبا • وام اوعال كها او اقربا • والذنابات في ام
اوعال موضعان وقوله كها هو بفتح الكاف والتا ومعناه قربها وجعل المصنف دخول
الكاف على المضمر كرب كما اشار اليه بقوله كذا ليس بصحيح اذ دخول كاف الجر على الضمير من القلة بحيث
لا يلتفت اليه وليس دخول رب على الضمير كذلك وايضا فان الذي يدخل عليه الكاف معرفه سائر
الضماير والضمير الذي يدخل عليه رب نكره فكلامه موهم للتسويه بينهما ومن دخول كاف الجر
على الضمير قول الراجز • ولا ترى بعلا ولا حلائلا • كهو ولا كهن الا حاظلا • والراجز يصف حمار وحش
مع اتنه ومعنى حاظلا مانعا والتنبيه على مثل هذا البيت اشار المصنف بقوله ونحوه اتى
لينبه على ان الوارد من ذلك ليس بيت واحد والله الموفق وبه العصمه قولـه رحمه الله

بعض وبين وابتدى في الامكنه ... بمن وقد تاتي لبدء الازمنه
وزيد في نفي وشبهه فجر ... نكره كما لباغ من مفر

هذان البيتان ذكر فيهما ان من لها اربع احوال الاولى التبعيض كقوله تعالى ومن الناس
من يقول الثانيه بيان الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان الثالثه الابتدا
بها في الامكنه كقوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى
هذا مذهب البصريين ومذهب غيرهم جواز الابتدا بها في الازمنه وقد اشار المصنف الى مذهب
غير البصريين بقوله وقد تاتي لبدء الازمنه ومن مجيها لبدء الازمنه قوله تعالى لمسجد اسس
على التقوى من اول يوم والبصريون يجعلون هذا واشباهه من مجاز الحذف ويقدرونه
من تاسيس اول يوم ومجيها للابتدا في الزمان كثير الرابعه زيادتها بعد نفي او شبه
نفي بشرط دخولها على اسم نكره وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وزيد في نفي وشبهه فجر
نكره ومثل زيادتها في النفي بقوله ما لباغ من مفر وشبه النفي هو النهي والاستفهام
فمثال زيادتها في النهي لا تضرب من احد وفي الاستفهام قوله تعالى هل من خالق غير الله وجوز

من ح

الاخفش زيادتها في الايجاب ونقل من ذلك قد كان من مطر وهو متأول عند غيره وقد
جاءت للتعليل كقوله تعالى من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل وكقوله تعالى مما خطاياهم وكقول
الفرزدق يغضي حياء ويغضى من مهابته • فلا يكلم الا حين يبتسم • قوله رحمه الله

للانتها حتى ولام والى • ومن وبا يفهمان بدلا

نبهك على انه للانتها من حروف الجر ثلاثة احرف حتى واللام والى فمثال حتى قوله تعالى حتى مطلع
الفجر ولا يجر الا اخرا او متصلا بالاخر فمثال الاخر اكلت السمكة حتى راسها فالراس اخر
السمكة ومثال المتصل بالاخر زرعت الارض حتى النهر فالنهر ليس باخر الارض المزروعة ولكنه
متصل باخرها ومثال الى صمت الى الليل وهي امكن في الانتها من حتى واللام ومثال اللام في الانتها
قوله تعالى كل يجري لاجل مسمى وقوله تعالى سقناه لبلد ميت وهي اقل الثلاثة في الانتها ثم ذكر
ان من والباء يفهمان البدل فمثال من في البدل قوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة
في الارض يخلفون التقدير فلو نشا لجعلنا بدلكم ملائكة ومثال البا في البدل قوله صلى الله عليه
وسلم ما يسرني بها حمر النعم اي ما يسرني بدلها حمر النعم ومنه قول الشاعر فليت لي بهم قوما
اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا التقدير فليت لي بدلهم والبيت من ابيات الحماسة

واللام للملك وشبهه وفي • تعدية ايضا وتعليل قفي
وزيد والظرفية استبن ببا • وفي وقد يبينان السببا

قد تقدم ان اللام تكون للانتها وزاد هنا انها تكون للملك كقولك المال لزيد ولشبه
الملك ويريد به الاختصاص من قولك الباب للدار ثم ذكر ايضا انها تكون للتعدية كقوله
تعالى وهب لي من لدنك وليا وذكر ايضا انها تكون للتعليل كقولك جئت للاكرام وكقول
الشاعر واني لتعروني لذكراك هزة • كما انتفض العصفور بلله القطر • ومعنى قفي
اتبع وهو مبني لما لم يسم فاعله واصله قفي بتحريك اليا فسكنها للوقف ثم ذكر في البيت
الثاني انها تكون زائدة وزيادتها اما لتقوية العامل اذا ضعف بالتاخير كقوله تعالى
ان كنتم للرؤيا تعبرون او لكون العامل فرعا كقوله تعالى مصدقا لما بين يديه وقوله تعالى
فعال لما يريد فمصدقا وفعال فرعان للفعل والفرع ليس له قوة الاصل فجاز تقويتهما
باللام وقد تزاد لمجرد التاكيد كقول الشاعر • ولا للما بهم ابدا دواء • ثم ذكر ان الظرفية
تستبان بالبا وفي فاما البا الظرفية فكقوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل
وفي البيت للضرورة واما في فالظرفية فيها هي الكثيرة الشائعة كقوله جلست في المكان

ثم نبه على ان البا وفي قد يجيئان للسببية والى ذلك اشار بقوله وقد يبينان السببا فمثال البا
للسببية قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم ومثال في للسببية
حبست في شفاعة اي بسببها

بالبا استعن وعد عوض الصق • ومثل مع ومن وعن بها انطق

قد تقدم للبا ثلاثة معان البدل والظرفية والسببية وتمم في هذا البيت معانيها فقال بالبا
استعن اي تكون للاستعانة كقولك كتبت بالقلم ثم قال وعد يريد ان البا تكون للتعدية
كقوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم فالبا للتعدية ولا تجمع مع همزة التعدية لانها
بمعنى واحد ولهذا تاولوا قوله تعالى تنبت بالدهن على قراءة من ضم التا حتى تخلص من
الجمع بين الهمزة والبا فمن ذلك انهم جعلوا انبت بمعنى نبت فلا تكون الهمزة للتعدية
ومن فرق بين الهمزة والبا في المعنى فقد ذهب غير صحيح لان قوله تعالى لذهب بسمعهم يرد
عليه ما قال لانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت قد شاركته في الذهاب بخلاف اذهبت زيدا وهذا
لا يمكن في الاية الكريمة لان الذهاب من الله تعالى لا يصح وانما هذا تخليط البا التعدية بباء
المصاحبة والمحققون انك اذا اردت المشاركة لم تجر وربالبا في الفعل انها للمصاحبة واذا
كانت للتعدية لم تكن مشاركة ثم قال المصنف عوض يريد ان البا تكون للتعويض وهذا
تكرار وقع منه سهوا لانه قد قدم انها للبدل وعلى التكرار انه حمله الشيخ ابو حيان ثم قال
الصق يريد ان البا تكون للالصاق ولا تلزم من الالصاق المباشرة بل يقول مررت بالموفر
فتكون البا للالصاق سواء مررت لاصقا بها او قريبا منها ثم قال ومثل مع يريد ان تكون البا
مثل مع بمعنى المصاحبة ويطلق على هذا بعض النحويين الحال والمعنى واحد وان اختلف العبارة
كقوله بعته الفرس بسرجها والدار باثاثها ثم قال ومن يعني ومثل من يريد ان البا تكون
للتبعيض مثل من كقول الشاعر فلثمت فاها اخذا بقرونها ولقول الاخر شربن بماء البحر ثم
ترفعت ومنه قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله وقد تقدم البيت في شربن بماء البحر الى اخره
متى فالبا في هذين البيتين للتبعيض لانه لم ياخذ بجميع قرونها ولا شربت جميع ماء البحر
ذكره البسيس الفارسي ثم قال المصنف وعن يعني وتكون البا ايضا بمعنى عن كقوله تعالى ويوم
تشقق السما بالغمام اي عن الغمام ولقوله تعالى سال سائل بعذاب واقع اي عن عذاب واقع
وقوله بها انطق تحرم ما تتعلق به وصل بقوله بها فالتقدير وانطق بها مثل من ومع وعن قوله

على للاستعلا ومعنى في وعن • بعن تجاوزا عنى من قد فطن

وقد يجي موضع بعد وعلى   كا على موضع عن قد جعلا

ذكر لعلى ثلاثة معان الاول الاستعلا وهو اما حسا كقولك ركبت على الفرس ومعنى
كقولك تكبر زيد على عمرو المعنى الثاني ان تكون بمعنى في الظرفيه كقوله تعالى واتبعوا
ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان اى في ملك سليمان المعنى الثالث ان تكون بمعنى عن
كقول الشاعر • اذا رضيت على بنو قشير • لعمر الله اعجبني رضاها • يريد اذا رضيت عني
وقد اشار الى المعاني الثلاثه بقوله على للاستعلا ومعنى في وعن ثم شرع يتكلم في
معنى عن فقال تعدى تجاوزا عنى من قد فطن فقوله وعن في آخر نصف البيت الاول يكمل
تمام الكلام في على يعني وتكون على مثل عن وقوله تعدى في اول النصف الثاني ابتدا كلام في حكم
عن فبين لك ان عن عني بها التجاوز من فطن ومعنى عنى قصد ومعنى من قد فطن من هو ذو
فطنه لمن فاعل بعنى التجاوز مفعول به وبعن يتعلق بعنى لمثل عن للتجاوز رميت عن القوس
ثم نبهك في البيت الثاني على ان عن قد تجي موضع بعد وموضع على كما ان على قد جعل موضع
عن فمثال عن الواقعه موضع بعد قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اى طبقا بعد طبق
ومثال عن الواقعه موضع على قول الشاعر لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت
دياني فتخزوني • التقدير لا افضلت في حسب علي وتخزوني بالخا المعجمه والزاي وهو من خزاه
اى ساسه وقهره يعني ولا انت ديانا لي فتخزوني اى لا انت مالك امري فتسوسني وتقهرني
ومعنى لاه ابن عمك لله ابن عمك واما مجي على بمعنى عن فقد تقدم قوله رحمه الله

سبه بكاف وبها التعليل قد   يعني وزايدا للتوكيد ورد

واستعمل اسما وكذا عن وعلى   من اجل ذا عليهما من دخلا

نبهك في هذين البيتين على ان الكاف تكون للتشبيه وللتعليل وتزاد للتاكيد وتكون اسما
وحرفا وكذلك عن وعلى قد تكونان اسمين ولاجل ذلك تجران بمن فمثال الكاف للتشبيه قولك
زيد كالاسد والى كونها للتشبيه اشار بقوله شبه بكاف والتشبيه فيها هو المعنى
الكثير الشايع ثم نبه على كونها قد تاتي للتعليل بقوله وبها التعليل قد يعني اى يقصد ومنه
قوله تعالى واذكروه كما هداكم اى واذكروه لاجل هدايته لكم وحكى سيبويه كما انه لا يعلم تجاوز
الله عنه اى لاجل انه لا يعلم تجاوز الله عنه والتعليل بها لم يرتضه على انها تزاد للتاكيد
اشار اليه بقوله وزايدا للتاكيد ورد ومنه قوله تعالى ليس كمثله شي ومنه قول الراجز

وصاليات

وصاليات ككما يؤثفين • ثم نبه على انها قد تجي اسما بقوله واستعمل اسما فمن ذلك قول
امرى القيس • ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا • تصوب فيه العين طورا وترتقي • ومنه قوله
ايضا وانك لم يفخر عليك كفاخر • ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب • فالكاف في البيت الاول
مجرور بالبا وفي الثاني فاعل لم يفخر واذا ثبت الكاف اسما كانت كساير الاسما تجي مرفوعة
ومجروره كما مثلنا ومنصوبة كقولك لم ار ككزيد فالكاف مفعول ثم نبه على ان عن وعلى
قد يكونان اسمين بقوله وكذا عن وعلى ثم نبه على انه من اجل اسميتهما دخل عليهما من فمثال
دخول من على عن قول القطامي • فقلت للركب لما ان علا بهم • من عن يمين الحبيا نظرة قبل والحبيا
موضع بحا مهمله مضمومه وبا موحده مفتوحه ثم يا مثناه من اسفل وبعدها الف
ساكنه ومثال على اذا دخلت عليها من قول الشاعر • غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل
وعن قيض بزيزا مجهل ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا   او اوليا الفعل كجيت مذ دعا

وان يجرا في مضي فكمن   هما وفي الحضور معنى في استبن

نبهك في هذين البيتين على ان مذ ومنذ يكونان اسمين ويكونان حرفين وقد تقدم انهما
لا يجران الا الزمان فذكر ان موضع مجيهما اسما هو حيث ارتفع ما بعدهما من الزمان كقولك
ما رايته مذ يومان والى هذا اشار بقوله حيث رفعا ثم ذكر ايضا انهما يكونان اسمين
اذا وليهما الفعل وقد ذكرهما سيبويه في الظروف التي تضاف الى الافعال ومثل ذلك بقوله
ما رايته مذ كان عندي ومذ جاني وقد اشار المصنف الى هذا الكلام بقوله او اوليا الفعل
ومثل ذلك بقوله جيت مذ دعا ومن ذلك قول الشاعر • ما زال مذ عقدت يداه ازاره •
فسما فادرك خمسة الاشبار • يدني كتايب من كتايب تلتقي • في ظل معترك العجاج مثار
فمذ في البيت اسم لوقوع الفعل بعدها وخمسة الاشبار قيل هي السيف وقد يقع بعدهما
الجملة الاسميه كقول الشاعر • وما زلت محمولا على ظغينة • ومضطلع الاضغان مذ انا يافع
واذا ثبت مذ ومنذ اسمين قدرا باول ان كان الزمان ماضيا كقولك ما رايته مذ يوم الجمعه
او بمده ان كان الزمان حاضرا كقولك ما رايته منذ شهرنا برفع يوم وبرفع شهرنا ويعرب هذا
مذ والزمان بعدها خبر ومنهم من اعربه ظرفا في موضع الخبر وما بعده مبتدا فتقديرها
بين وبين لقيته يوم الجمعه وبين رويته شهرنا ثم نبهك في البيت الثاني على حرفيتهما اذا جرا ما بعدها
من الزمان وانهما مقدران بمن ان كان الزمان ماضيا وبفي ان كان الزمان حاضرا والى تقديرهما

بمن مع الماضي اشار بقوله وان يجرا فبمضي فلن بهما والى انهما مع الحاضر بمعنى في اشار
بقوله وفي الحضور معنى في استبن مثال وقوعهما بمعنى من ما رايته مذ يوم الجمعة
او منذ يوم الجمعة فالتقدير من يوم الجمعة ومثال تقدير بما بمعنى ما رايته مذ يومنا
فالتقدير في يومنا وقد حصل من مضمون الكلام على البيتين ان مذ ومنذ اما اسمان
واما حرفان فهما اسمان اذا ارتفع ما بعدهما من الزمان او وليهما الجملة الفعلية او
الاسمية على ما نبهنا عليه وهما اسمان مبتدان ان قدرا باول وظرفان في موضع الخبر
وما بعدهما مسندان قدرا بين هذا اذا كان ما بعدهما مفردا فان كان ما بعدهما
جملة فالجملة في موضع خفض وهما ظرفان خافضان لما بعدهما بالاضافة وسواء كانت
الجملة فعلية او اسمية فان انجر ما بعدهما فهما حرفان بمعنى من مع الماضي وبمعنى في مع الحاضر

وبعد من وعن وباء زيد ما فلم تعق عن عمل قد علما
وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف

نبه في البيت الاول على ان من وعن وباء الجر يزاد بعدها ما فلا تعوق عن العمل مثال
ذلك في من قوله تعالى مما خطاياهم اغرقوا الخطايا هم مجرور بمن وزيدت ما بعدها ولم تكفها
عن العمل ومثال ذلك في عن قوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين فقليل مجرور بعن وما
لما ذهي زايده ومثال ذلك في البا قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم فزيدت ما ولم
تمنع البا الجر في رحمة ثم ذكر في البيت الثاني ان ما قد تزاد بعد رب وبعد الكاف فتكف
وذكرها باعتبار الحرف ولهذا قال فكف ولم يقل فكفت مثال زياده ما بعد رب اذا
كفت قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فما زايده كافة واذا كفت رب بما
وقعت بعدها الجملة الفعلية كما في الاية الكريمة والاسمية ايضا كقولك ربما زيد قايم
ومثال زيادة ما بعد الكاف اذا الكف قول الشاعر اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد
كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه فزيدت ما بعد الكاف فكفتها عن العمل ووقعت بعدها
الجملة والواقع بعدها ههنا جملة اسمية وتقع بعدها الفعلية ايضا اذا كفت ثم نبه
على انه قد تقع ما بعد رب والكاف فلا تكفهما عن العمل والى هذا اشار بقوله وقد يليهما
وجر لم يكف مثال زيادتها بعد رب غير كافة قول الشاعر ماوي يا ربتما غارة شعواء
كاللذعة بالميسم فغارة مجرورة برب وزيدت بعدها فلم تكف عن الجر وماوي اسم مناد

مرخم التقدير يا ماوية ومثال زيادة ما بعد الكاف غير كافة قول الشاعر وننصر
مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم فالناس مجرور بالكاف وما زايدة غير
كافة قوله وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل نبه في هذا
البيت على ان رب تحذف فتجر وذلك بعد بل كقول روبه بل بلد مثل الفجاج قتمه التقدير
رب بلد والى هذا اشار بقوله فجرت بعد بل وكذلك بعد الفا كقول امرئ القيس
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمايم محول روي بخفض مثلك والتقدير
رب مثلك والفا نايبة وصح دخول رب على مثلك لانها نكرة ولا تتعرف بالاضافة وسياتي
والى حذف رب بعد الفا اشار بقوله والفا يعني بعد بل وبعد الفا وفي الفا للضرورة
وكذلك ايضا تحذف فتجر بعد الواو كقول امرئ القيس وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع
الهموم ليبتلي التقدير رب ليل ومنهم من يرى ان الواو مستقلة بالجر وليس بصحيح وحذف
رب مع بقاء عملها بعد الواو شايع في كلام العرب والى هذا اشار المصنف بقوله وبعد
الواو شاع ذا العمل ففهم من ذلك انه بعد بل والفا قليل وقد تحذف رب ويبقى عملها
دون بل والفا والواو وذلك شاذ ومنه قول الشاعر رسم دار وقفت في طلله
كدت اقضي الحياة من جلله فجر رسم دار برب المحذوفة من غير واو ولا فا ولا بل قوله

وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا

نبه في هذا البيت على ان غير رب قد يحذف ويبقى جره والى هذا اشار بقوله وقد يجر
بسوى رب لدى حذف ونبه على قلة ذلك بقوله وقد ثم نبه على ان حذف غير رب وبقا
جره قد يكون مطردا والى هذا اشار بقوله وبعضه يرى مطردا فتحصل من هذا ان الجر
بغير رب قسمان قسم موقوف على السماع لا يتعدى ما سمع منه وقسم يطرد فيقاس على ما
سمع منه فالموقوف على السماع كقول روبه وقد قيل له كيف اصبحت فقال خير والحمد لله
يريد بخير فجر بالبا المحذوفة وكذلك قول الشاعر وكريمة من ال قيس الفته حتى تبذخ فارتقى
الاعلام يريد الى الاعلام انشد البيت الجوهري وقوله وكريمة صفة لمذكر والهاء ادخل الهاء
للمبالغة وقيس هو بفتح السين وعدم التنوين لانه غير منصرف حيث اراد به اسم القبيلة
نفسه العلمية والتانيث والفته بفتح اللام تقول الفته مالفه بكسر اللام في المضارع اي اعطاه
الفا وهو المراد في البيت واما القسم الثاني وهو المطرد فذلك عندهم في مواضع منها بعدكم

الاستفهامية المجرورة بحرف جر كقولك على كم جذع بيتك فجذع مجرور بمن هذا مذهب سيبويه
والخليل وذهب الزجاج الى ان الجر بالاضافة وهو مردود لان كم الاستفهامية مقدرة بعدد
مميز منصوب فلا يجعل مضافا ولذلك بعد الواو العاطفة جملة من مبتدأ مؤخر وخبر مقدم
في الجار والمجرور على مثلها كقولك في الدار زيد والمسجد عمرو تقديره في فتقول وفي المسجد عمرو
لئلا يلزمك العطف على عاملين وهما الابتداء وحرف الجر ولذلك اذا حذف بعد كلام يتضمن الحرف
المحذوف وكان الحذف بعد الهمزة وهلا والفاء في الجزاء وبعد ان فبعد الهمزة كقولك
مررت بزيد فيقول لك القائل أزيد بن عمرو يريد أبزيد بن عمرو وبعد هلا كقولك القائل
جئتك بدرهم فيقول له هلا دينار يريد هلا جئت بدينار وبعد الفاء في الجزاء كقولهم مررت
برجل صالح الا صالح فطالح تجرهما على تقدير ان لم امرر بصالح فقد مررت بطالح كذا قدره
يونس وقدره سيبويه الا يكن صالحا فهو طالح فنصب صالحا خبر الكان ورفع طالحا خبرا
لمبتدأ محذوف ويجوز نصبهما على ان يكونا خبرين لكان فيكون التقدير ان لم يكن صالحا فيكون
طالحا ومثاله بعد ان امرر بايهم شئت ان زيد وان عمرو والتقدير ان بزيد او بعمرو ونص
سيبويه على ان حذف حرف الجر بعد ان في هذا الموضع اسهل من حذف رب بعد الواو
فدل ذلك على ان الحذف حسن مطرد كما اطرد حذف رب بعد الواو بل هذا اولى لانه جعله
اسهل ومن مواضع الحذف المطرد قول القائل ما مررت باحد فيقول له بلى زيد اي بلى بزيد

الاضافه

الاضافه

هذا الفصل تكلم فيه على الاضافة واعلم ان الاضافة محضة
وغير محضة فالمحضة ما قصد بها محض الاضافة وهي المفيدة للملك والتخصيص كدار زيد
وسرج الدابة وغير المحضة ما قصد بها التخفيف ولم يقصد بها الملك والتخصيص وهي اضافة
العامل الى معموله وما جرى مجراه ما لم يكن العامل مصدرا وسياتي الكلام على القسمين ان شاء الله

نونا تلي الاعراب او تنوينا | مما تضيف احذف كطور سينا

نبه في هذا البيت على انه اذا اضفت اسما الى اسم حذفت من الاول نونا تلي الاعراب او تنوينا
والى هذا اشار بقوله نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف ومثل حذف التنوين بقوله
طور سينا لان الاصل طور منونا فلما اضفته حذفت التنوين ومثال حذف النون اعطيت
زيدا ثوبيك لان الاصل ثوبين فلما اضفت حذفت النون التي تلي باب الاعراب واعلم ان
التنوين قد يكون ملفوظا قبل الحذف وقد يكون مقدرا فمثال الملفوظ به المثال الذي ذكر

ومثال

ومثال المقدر اشتريت بدراهمك لان الاصل دراهم بغير تنوين لانه غير منصرف فلما
اردت الاضافة نويت صرفه فقدرت فيه التنوين ثم حذفت التنوين المقدر حين اضفت

والثاني اجرر وانو من او في اذا | لم يصلح الا ذاك واللام خذا
لما سوى ذينك واخصص اولا | او اعطه التعريف بالذي تلا

نبه في اول هذين البيتين على انك تجر الثاني وهو المضاف اليه والى هذا اشار بقوله
والثاني اجرر ثم نبه على انك تقدر في الاضافة من او في اذا لم يصلح غيرهما والى هذا اشار
بقوله وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك فمثال تقدير من خاتم فضة ومثال تقدير في
قوله تعالى بل مكر الليل والنهار المعنى في الليل والنهار ثم نبه على ان الموضع الذي لا يصلح
لمن ولا في تجره على تقدير اللام والى هذا اشار بقوله واللام خذا لما سوى ذينك فاللام
مفعول بخذا والاصل خذن بالنون الخفيفة فابدلها الفا في الوقف والاشارة بذينك
الى الموضعين الصالحين لمن او في ومعنى خذا اقصد فمثال تقدير اللام مال زيد والمعنى
مال لزيد فتحصل من مضمون كلامه ان الاضافة اما على تقدير من واما على تقدير في واما
على تقدير اللام واكثر النحويين ينكرون ان تكون الاضافة على تقدير في وهو الصحيح لكون
ما ادعى فيه المصنف تقدير في على تقدير اللام مجازا والمجاز اولى من الاشتراك ولان
الاضافة على تقدير اللام متفق عليها فحمله على المتفق عليه اولى من المختلف فيه وايضا
فان جر به الظرف عند تقدير في وجعله كالاسماء غير الظروف متفق عليه كقولك اعجبني يومك
فتقدير اللام جار على امر متفق عليه بخلاف تقدير في فانه دعوى قسم ثالث في الاضافة
غير متفق عليه واعلم ان الشيء اذا اضيف الى جنسه قدر بمن لثبوت جواز جري الثاني
بالبدل والنصب على التمييز واذا اضيف الى ما لابسه او المخصوص به قدر باللام كغلام زيد وباب
الدار واذا اضيف الى الظرف قدر بفي على ما زعم المصنف وباللام مجازا على مذهب الجمهور
كقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام ثم نبه المصنف على ان الاول من المضافين اما ان يتخصص
بالاضافة يعني ان اضفته الى نكرة كغلام امراة والى هذا اشار بقوله واخصص اولا واما
ان تعرفه يعني ان اضفته الى معرفة والى هذا اشار بقوله او اعطه التعريف بالذي تلا يعني
بالذي تلي المضاف اليه وهو الثاني ومثال ذلك غلام زيد فغلام هنا قد تعرف باضافته الى زيد
وهذا القسم الذي تكلم عليه المصنف هو قسم الاضافة المحضة والله الموفق قوله

وان يشابه المضاف يفعل   وصفا فعن تنكيره لا يعزل
كرب راجينا عظيم الامل   مروع القلب قليل الحيل

من ههنا شرع يتكلم في القسم الثاني من الاضافه وهو غير المحضه فنبه على ان المضاف اذا اشبه صيغه يفعل يعني صيغه الفعل المضارع وكان المضاف وصفا فانه لا يزال نكره سواء اضيف الى معرفه او الى نكره والى هذا اشار بقوله وان يشابه المضاف يفعل وصفا الى اخر البيت ودخل تحت قوله كل صفه عملت ولم يدخل المصدر لانه غير صفه وهو اذا اضيف الى معموله تعرف دون ساير العوامل فلهذا لم يدخل وقوله وصفا مصدر وضع موضع الحال فالتقدير وان شابه المضاف صيغه يفعل في حال كون المضاف وصفا فانه لا يعزل عن تنكيره وموجب ذلك ان المضاف اذا كان وصفا مشبها الصيغه يفعل التي هي صيغه الفعل المضارع عمل كعمله فاذا اضيف كان ذلك من اضافه العامل الى معموله فليس القصد الاضافه وانما القصد التخفيف والاصل الانفصال وقد مثله المصنف في البيت الثاني بمثل حسب تنوع الصفات فقال رب راجينا الى اخره فراجينا اسم فاعل وهي صفه مشبهه ليرجوا فاضافتها الى الضمير لا تعرف به لان الاصل ان يكون الضمير منصوبا لان اسم الفاعل قد عمل فيه لو فقدت الاضافه تخفيفا وادخل عليه المصنف رب ليبين انه نكره وان كان مضافا الى المعرفه لان رب لا تدخل الا على النكرات قوله عظيم الامل مثالا ثانيا مثل اولا بالصفه الواقعه على وزن فاعل ومثل ثانيا بالصفه الواقعه على وزن فعيل وهي قوله عظيم الامل وهي موافقه لصيغه يعظم فعملت عمله فالامل فاعل في الاصل ووقعت الاضافه على التخفيف فلم يحصل بها تعريف والدليل على ذلك انه صفه لراجينا وهو نكره وصفه النكره نكره ثم مثل المصنف بالصفه الواقعه على وزن مفعل وهو قوله مروع القلب وهي اسم مفعول مشبهه لصيغه يروع فعملت عمله فالاضافه على التخفيف والاصل ان يكون القلب مرفوعا على انه مفعول لم يسم فاعله وقوله قليل الحيل مثل قوله عظيم الامل لا فرق بينهما فحصل لك في هذا البيت تمثيل الاضافه غير المحضه مع كون المضاف منصوبا على المفعوليه في الاصل وهو ثابت من قوله راجينا ومرفوعا على الفاعليه وهو الامل من قوله عظيم الامل ومرفوعا على انه مفعول لم يسم فاعله وهو القلب من قوله مروع القلب مع اختلاف صيغ الصفات وكل صيغه منها مشابهه ليفعل كما ذكر ومعنى المشبه المساواه

في عدد الحروف والحركات والسكنات فراجي مثل يرجو في حروفه وهي اربعه وفي حركاته وهي ثنتان وفي سكناته وهي ثنتان ولذلك باقي الصفات التي ذكرنا تمثيلها قوله

وذي الاضافه اسمها لفظيه   وتلك محضه ومعنويه

نبهك في هذا البيت على ان هذه الاضافه التي تكلم فيها من قوله وان شابه المضاف يفعل تسمى لفظيه وهي المراد بقولنا غير محضه والى هذا اشار بقوله وذي الاضافه اسمها لفظيه ثم نبه على ان الاضافه التي تكلم عليها اولا تسمى محضه ومعنويه وهي التي جعلها على تقدير من وفي او اللام والى هذا اشار بقوله وتلك محضه ومعنويه قوله

ووصل ال بذا المضاف مغتفر   ان وصلت بالثان كالجعد الشعر
او بالذي له اضيف الثاني   كزيد الضارب راس الجاني

اعلم انه لا يجوز ان تضاف ما فيه الالف واللام اذا كانت الاضافه محضه لان المقصود بالاضافه وهو التعريف قد حصل بالالف واللام وسواء كانت الالف واللام في المضاف اليه او لم تكن فيمتنع ان تقول الغلام رجل والغلام الرجل فان كان ذلك في الاضافه غير المحضه جاز بشروط ستذكر لان الاضافه حينيذ ليس المقصود منها التعريف وعلى جواز اضافه ما فيه الالف واللام اضافه غير محضه نبه المصنف في هذين البيتين فقال ووصل ال بذا المضاف مغتفر اشار بذا الى المضاف الذي هو صفه تضاف الى معمولها وهي اللفظيه كما ذكر وشرط في ذلك ان تكون في المضاف اليه الالف واللام كقولك الضارب الغلام والحسن الوجه والى هذا اشار بقوله ان وصلت بالثان يعني ان وصلت الالف واللام بالثاني من المضافين ومثل ذلك بقوله كالجعد الشعر فالثاني هو الشعر وقد وصلت به الالف واللام فحصل الشرط الذي ذكر ثم نبه في البيت الثاني على شرط ثان وهو ان يكون الوصف المعرف بالالف واللام مضافا الى اسم اضيف الى ما فيه الالف واللام والى هذا اشار بقوله او بالذي له اضيف الثاني يعني او وصلت بالاسم الذي اضيف اليه الثاني من المضافين ومثل ذلك بقوله كزيد الضارب راس الجاني فالصفه هي الضارب وراس هو الثاني من المضافين وليس فيه الف ولام والجاني هو الاسم الذي اضيف اليه الثاني من المضافين وقد وصل بالالف واللام فحصل الشرط الثاني الذي ذكر وسواء كانت الصفه المعرفه بالالف واللام مفرده كما مثلنا او مجموعه جمع تكسير كقولك مررت بالضراب الرجل او مجموعه جمع مونث سالم كقولك مررت بالضاربات الرجل هذا

كله في حكم الصفة المفردة فلا تجوز الاضافة الا بالشرطين الذين ذكرهما المصنف وهما ان يكون
الثاني من المضافين معرفا بالالف واللام او مضافا الى ما فيه الالف واللام واقتصر المصنف
على هذين الشرطين وهو مذهب المبرد واما سيبويه فيزيد شرطا ثالثا وهو ان يكون الصفة
المعرفة بالالف واللام مضافة الى ضمير ما فيه الالف واللام كقولك مررت بالضارب الرجل
والشاتمه فالشاتم صفة معرفة بالالف واللام مضافة الى ضمير ما فيه الالف واللام وهو الهاء
العائدة على الرجل فالهاء عند سيبويه مخفوضة بالاضافة وعند المبرد لازمة النصب اذ
لا يجوز عنده الاضافة في هذا واجاز الفراء اضافة الصفة المعرفة بالالف واللام مطلقا
فيجوز عنده انا الضارب زيد والضارب رجل والضارب هذا على الاضافة لا يشهد له
بهذا سماع لا في نثر ولا في نظم لا يوافقه احد على ذلك واذا اضيفت الصفة المعرفة بالالف واللام
الى الضمير كقولك جاني الضاربك فهو عند الرماني والمبرد في احد قوليه لازم الخفض كما لو كانت
الصفة عارية عن الالف واللام وهو عند الاخفش لازم النصب سواء كانت الصفة معرفة بالالف
واللام او لم تكن وعند سيبويه لا يلزم النصب ان كانت الصفة معرفة بالالف واللام ولا يلزم الخفض ان
عريت عنهما **وكونها في الوصف كاف ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع** لما تقدم
ان الصفة المعرفة بالالف واللام لا تضاف الى ما بعدها الا بالشرطين اللذين ذكرهما المصنف
او الثلاثة على مذهب سيبويه كما نبهنا عليه عرفك في هذا البيت ان الشروط المذكورة انما هي فيما
اذا كانت الصفة معرفة بالالف واللام مفردة او مجموعة جمع تكسير او جمع مونث سالم كما نبهنا
عليه في الكلام على البيتين المتقدمين واما اذا كانت الصفة مثناة او مجموعة جمع مذكر سالم
فيكفي كون الالف واللام في الصفة ولا يشترط كون المضاف اليه معرفا بالالف واللام ولا مضافا
الى ما فيه الالف واللام او مضافا الى ضمير ما فيه الالف واللام على مذهب سيبويه بل الاضافة
تجوز مطلقا فتقول مررت بالضاربي زيد وبالضاربي رجل والضاربي زيد
كل هذا جائز على الاضافة والى هذا اشار المصنف بقوله وكونها في الوصف كاف الى اخر
البيت يعني وكون الالف واللام في الوصف كاف في جواز الاضافة ان وقع الوصف مثنى او مجموعا
وقوله سبيله اتبع اي سبيل المثنى يريد ان يكون الجمع من قوله جمعا جمع مذكر سالم لانه هو المتبع
سبيل المثنى في الاعراب بالحروف وفي وقوع النون في اخره عوضا عن التنوين الى غير ذلك فالضمير
في كونها عايد الى ال وكونها مرفوع بالابتداء وكاف خبره وان من قوله ان وقع بكسر الهمزة وهي شرطية

والضمير

والضمير الفاعل في وقع عائد على الوصف ومثنى حال من الضمير في وقع والضمير في سبيله عائد
الى مثنى وسبيله مفعول مقدم باتبع والضمير الفاعل في اتبع عائد الى قوله جمعا والجملة من
اتبع وفاعله في موضع الصفة لجمعا والتقدير او جمعا متبعا سبيل المثنى وهو معنى قول
سيبويه في هذا الموضع جمعا على حد المثنى يعني على حد المثنى في الاعراب بالحروف وغير ذلك
مما بينا قبل واعلم انه اذا كانت الصفة معرفة بالالف واللام جاز فيما بعدها الاضافة
بالشروط المذكورة والنصب ان كانت الصفة مما يتعدى كقولك مررت بالضارب الرجل
فاما ان تخفض الرجل بالاضافة او تنصبه مفعولا بالصفة وان كانت الصفة مما لا يتعدى
كقولك مررت بالحسن الوجه جاز الخفض على الاضافة والنصب على التشبيه بالمفعول والرفع
على الفاعل على قبح لخلو المسئلة من الضمير حينئذ والله الموفق قوله رحمه الله تعالى
وربما اكسب ثان اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا
هذا البيت نبه فيه على ان الثاني وهو المضاف اليه قد يكسب الاول وهو المضاف تانيثا
ان كان الاول موهلا للحذف وموهلا اسم مفعول من اهلته للشي اذ جعلته اهلا له فالمعنى
ان كان الاول اهلا لان يحذف فيستغنى عنه وقوله تانيثا يريد او تذكيرا ومعنى ذلك انه
اذا كان مونثا والاول مذكرا فقد يونث الاول باعتبار اضافته للثاني الذي هو مونث وكذلك
العكس فيذكر ضمير الاول باعتبار اضافته الى الثاني اذا كان مذكرا فمن تانيث الاول المذكر
باعتبار اضافته الى المونث قول الشاعر • مشين كما اهتزت رماح تسفهت اعاليها مر الرياح
النواسم • ففاعل تسفهت مر من قوله مر الرياح فادخل في الفعل علامة التانيث وانث الفاعل
الذي هو مر وان كان مذكرا ولكن جاز تانيثه لكونه مضافا الى المونث الذي هو الرياح مع
كون المضاف اهلا لجواز الحذف فلو قلت تسفهت اعاليها الرياح النواسم لصح ومعنى تسفهت
تصوبت ومن تذكير الاول اذا كان مونثا مضافا الى مذكر قول الشاعر • رؤية الفكر ما يؤول
له الامر معين على اجتناب التواني • فذكر خبر رؤية وهو معين لان رؤية مضافة الى الفكر
وهو مذكر فاكتسب منه التذكير لان شرط ذلك موجود وهو انه لو حذف وقيل لصح ان
يقول الفكر معين على اجتناب التواني ويصح ان يحمل على ذلك قوله تعالى ان رحمة الله قريب
من المحسنين لانك لو قلت ان الله قريب من المحسنين لصح المعنى واستغني عن المضاف
ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى واول موهما اذا ورد

هذا البيت نبهك فيه على انه لا يضاف اسم الى ما اتحد به في المعنى فيدخل تحت قوله الصفة
والموصوف لان معناهما واحد فلا تضاف صفة لموصوفها ولا موصوف لصفته
فلا تقول كريم رجل فتضيف الصفة الى الموصوف ولا رجل كريم فتضيف الموصوف
الى الصفة ووجه المنع ان المقصود بالاضافة التعريف والتخصيص والشيء لا
يتعرف بنفسه ولا يتخصص لانه قد ثبت انهما متحدان معنى فان جاء شيء يوهم ذلك
أُوِّل والى هذا اشار بقوله واول موهما اذا ورد يريد موهما ان ذلك فمما سمع من
الموهمات لاضافة الاسم لما اتحد به في المعنى قولهم حبة الحمقاء فهذا توهم اضافة
الموصوف الى الصفة وتاويله بانه على حذف المضاف اليه واقامة صفته مقامه
فالتقدير حبة البقلة الحمقاء وكذلك قولهم جانب الغربي ومسجد الجامع وصلاة
الاولى فالتقدير جانب المكان الغربي ومسجد المكان الجامع وصلاة الساعة الاولى
فتقدر في الكل حذف المضاف اليه واقامة صفته مقامه ومما يوهم اضافة الصفة
الى الموصوف قولهم سحق سربال وخلق ثوب فالسربال هو السحق والثوب هو الخلق
فاضيفت الصفة الى الموصوف وتاويله بان تقدر حذف الموصوف واقامة صفته
مقامه وتقدر من في الثاني فتقول شيء سحق من سربال وشيء خلق من ثوب وهذا جار في
اضافة النوع الى الجنس فما ورد من ذلك أُوِّل هكذا والله الموفق بمنه وكرمه قوله

وبعض الاسماء يضاف ابدا   وبعض ذا قد يات لفظا مفردا

نبه في هذا البيت على ان من الاسماء ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى واما معنى فقط والى ما
يلزم الاضافة معنى لا لفظا اشار بقوله وبعض ذا قد يات لفظا مفردا يعني هذا الذي
ذكرنا انه يلزم الاضافة قد ياتي لفظا مفردا فجعله بعض اللازم للاضافة فلا بد ان يلزمها
في حال وقد نص على انه لا يلزمها لفظا فتعين ان يلزمها معنى وقد نص على ان الذي لا يلزم
الاضافة لفظا هو بعض ما ذكر انه يلزم الاضافة فتعين ان يكون البعض الاخر يلزمها
لفظا ومعنى فمثال ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى لدى وسوى وعند وقصارى الشيء
وحماداه بمعنى واحد والمراد بهما غاية الشيء وحماداه بحاء مهملة مضمومة ومثال ما يلزم
الاضافة معنى لا لفظا كل وبعض واي ونحوه وما اشبهها قد يجيء غير مضاف لفظا كقوله
تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم وقوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض وقوله

تعالى

تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومجيئها مضافة لفظا ومعنى هو الاكثر وقد نبه
المصنف على قلة افرادها عن الاضافة لفظا بقوله قد يات وحذف ياء يات من
غير جزم وذلك جائز في الفعل المعتل الآخر بالياء وقد قرئ به في قوله تعالى والليل اذا يسر
قرا نافع وابن كثير وابو عمرو بالياء وحذفها الباقون وقوله وبعض الاسماء جاء به على النقل
ليستقيم الوزن

وبعض ما يضاف حتما امتنع   ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع
كوحد لبي ودوالي سعدي   وشذ ايلاء يدي للبي

نبه على ان بعض ما يضاف حتما امتنع ان يليه اسم ظاهر يعني ان يضاف الى اسم ظاهر
والمراد بقوله ما يضاف حتما ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى فتحصل من كلامه ان اللازم للاضافة
لفظا ومعنى منه ما يضاف الى المضمر فقط وذكر منه المثل التي اوردها في البيت التالي
وهو وحد فتقول وحدك ووحده وما اشبه ذلك فلا تقول وحد زيد فتضيفه الى
الظاهر وذكر ايضا لبي فتقول لبيك ولا تضيفه الى الظاهر الا ما شذ منه وسياتي ولبي
هنا ساكنة الياء على صيغة المثنى المجرور وذكر ايضا دوالي فتقول دواليك
ولا تضيفه الى الظاهر وهو ايضا على صيغة المثنى المنصوب والمجرور وذكر ايضا سعدي
وهو ساكنة الياء ايضا على صيغة المثنى كما تقدم والياء هي روي البيت فتقول
سعديك ولا تضيفه الى الظاهر ثم نبهك انه قد شذ في كلامهم ايلاء يدي للبي اي جعل
يدي بعد لبي على اضافة لبي الى يدي ونبه بذلك على قول الشاعر • دعوت لما نابني مسورا
فلبى فلبي يدي مسور • فاضاف لبي الى الظاهر وهو يدي وهذا البيت شاهد لمذهب
سيبويه في ان لبي تثنية والياء علامة النصب ولو كان كما زعم يونس انها اسم مفرد على
وزن فعلى لكان اذا اضيفت الى الظاهر لم تنقلب الفها ياء كالف الى وعلى ولما ثبتت الياء
مع اضافتها الى الظاهر ولعادت الى الاصل كما تعاد الياء في الى وعلى عند دخولهما على الظاهر
ولبي في آخر بيت المصنف بياء وهي الروي في نظيرتها سعدي في المصراع الآخر ومعنى لبي
اجابة بعد اجابة ومعنى دوالي ادالة بعد ادالة ومعنى سعدي سعدا بعد سعد قوله

والزموا اضافة الى الجمل   حيث واذ وان ينون يحتمل
افراد اذ وما كاذ معنى كاذ   اضف جوازا نحو حين جا نبذ

لما فرغ من المضاف اللازم الاضافة الى المفرد شرع يتكلم على المضاف اللازم الاضافة الى الجملة

ونحو حيث واذ وهما كما قال المصنف لازمان الاضافة الى الجمل واطلق المصنف الجمل ليدخل له الجملة الاسمية والفعلية لان اضافتها الى الجمل الواحدة منهما جائزة تقول اجلس حيث جلست وحيث انت جالس وخرجت اذ نزل المطر واذ المطر نازل وقد جاء اضافة حيث الى المفرد قليلا كقول الشاعر * اما ترى حيث سهيل طالعا * طالعا منصوب على الحال وسهيل مخفوض بالاضافة وهذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ولذلك قول الاخر ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم * ببيض المواضي حيث لي العمائم * فخفض لي العمائم بالاضافة ثم نبهك على انه اذا نونت اذ يحتمل افرادها عن الاضافة ومعنى يحتمل يجوز ويكون التنوين عوضا عن الجملة التي حذف بقوله وافراد اذ في اول البيت الثاني مفعول ما لم يسم فاعله ليحتمل في اخر البيت الاول ومثل حذف الجملة وتنوين اذ بقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها وانما قلنا ان الجملة الواقعة بعد اذ وحيث وما اشبههما في موضع الاضافة لان هذه الجملة انما جيء بها لتخصيص الظرف والجملة المخصصة لا تخلو من احد ثلاثة اشيا اما صفة واما صلة واما في تقدير المضاف اليه ولا يصح ان تكون صلة ههنا ولا صفة لان جملة الصلة والصفة تستلزم رابطا ونحن نجد هذه الجملة خالية عن الرابط فتعين ان تكون في تاويل المضاف اليه ثم نبهك على ان كل ظرف زمان كان بمعنى اذ فله حكمها في اضافته الى الجمل والى هذا اشار بقوله وما كاذ معنى كاذ ونعني بمعنى اذ ان يكون ظرف زمان بمعنى المضي غير مختص كحين فان كان مستقبلا حمل على اذا في الاضافة الى الجمل وقد نبه على ان اضافة ظروف الزمان المشابهة لاذ انما هي على جهة الجواز وكذلك المشابهة لاذا والى ان الاضافة على الجواز اشار بقوله اضف جوازا يعني ان الاضافة ليست بلازمة في الظروف المشابهة لاذ وكذلك الحكم في المشابهة لاذا ومثل اضافة الظروف المشابهة لاذ بقوله حين جا نبذ فجا فعل ماض قصره للضرورة وفاعله مضمر وحين يضاف الى الجملة من الفعل والفاعل وحين ظرف زمان غير مختص والمراد به المضي لتعلقه بالفعل الماضي فهو شبيه باذ قوله رحمه الله

وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا   واختر بنا متلو فعل بنيا
وقبل فعل معرب او مبتدا   اعرب ومن بنى فلن يفندا

نبهك في هذين البيتين على حكم المضاف الى الجملة من الظروف المشابهة لاذ وذكر انه يجوز فيها البنا والاعراب والى هذا اشار بقوله وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا ثم ذكر ان البنا هو المختار

اذا كانت الجملة المضاف اليها مصدرة بفعل مبني والى هذا اشار بقوله واختر بنا متلو فعل بنيا وقصرنا للضرورة وقد جاء على الوجهين من الاعراب والبنا قول الشاعر على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت الما اصح والشيب وازع * فعاتبت جملة مصدرة بفعل مبني فلما اضيف اليها حين روي بفتح النون وقد روي بكسرها على الاعراب فثبت فيه الوجهان ثم نبه في البيت الثاني على ان الجملة المضاف اليها اذا كانت مصدرة بفعل معرب او كانت الجملة اسمية اعرب الظرف المضاف اليهما والى هذا اشار بقوله وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب يعني بالمبتدا الجملة الاسمية هذا هو مذهب البصريين واجاز الكوفيون بنا الظرف المضاف الى جملة مصدرة بفعل مضارع او الى جملة اسمية وارتضاه المصنف وقد ارتضاه قبله الفارسي والى اختيار مذهب من جوز البنا اشار بقوله ومن بنى فلن يفندا وعلى البنا حمل الكوفيون قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم على قراءة الفتح في يوم وهي قراءة نافع في السبع فرواه مبنيا مع اضافته الى الجملة المصدرة بالفعل المعرب ويوم ههنا عند غيرهم معرب في محل الخبر فالتقدير هذا كاين يوم ينفع الصادقين صدقهم وانما بنوا الظروف اللازمة الاضافة الى الجمل لشبهها بالحروف في الافتقار الى ذكر المضاف اليه وجوزوا فيما اشبهها من الظروف المحمولة عليها الوجهين لان اضافتها الى الجمل غير لازمة فلم تشبه الحروف وانما بنوها في احد الوجهين بالحمل على اذ واذا للشبه الحاصل بينهما

والزموا اذا اضافة الى   جمل الافعال كهن اذا اعتلا

نبهك في هذا البيت على ان مما بقي من الظروف اللازمة الاضافة الى الجملة لم يذكر اذا ونص على انهم الزموها الاضافة الى الجملة الفعلية بخلاف اذ وحيث كما تقدم وهو مذهب سيبويه فلا يجوز عنده ان يقع بعدها اسم مبتدا ومهما وليها الاسم حكم بانه مرفوع بفعل مقدر كقوله تعالى اذا السما انشقت واذا السما انفطرت واذا الشمس كورت التقدير اذا انشقت السما انشقت وعلى هذا فقس واجاز الاخفش وقوع المبتدا بعدها ولو كان ما قاله صحيحا لسمع بعدها مبتدا مخبر عنه بمفرد وعدم سماع ذلك يدل على عدم صحة قوله واما قول الشاعر * اذا باهلي تحته حنظلية * له ولد منها فذاك المذرع * فالبيت نادر ومع ندوره فهو محمول على ان باهلي مرفوع بكان المحذوفة وهو اولى من حمله على انه مبتدا فتخرم قاعدة اذا في لزوم اضافتها الى الجملة الفعلية ولم ينبه المصنف على مذهب الاخفش وانما ذكر مذهب

سيبويه لارتضايه له وعدم ارتضايه لمذهب الاخفش في هذا ومثل اضافه اذا الى الجمله
الفعليه بقوله هن اذا اعتلا فاعتلا فعل ماض وفاعله ضمير مستتر واذا مضافه الى
الجمله الفعليه ومعنى المثال انه اذا تعاظم غيرك وتكبر فتواضع انت وهو معنى المثل
السائر اذا عز اخوك فهن وما اشبه اذا من الظروف حكمه كحكم ما اشبهه اذ وقد تقدم
والحاصل من كلامه فيما يلزم الاضافه الى اخر البيت ان لازم الاضافه قد يلزم الاضافه الى
المفرد ظاهرا او مضمرا وقد يلزم الاضافه الى المضمر فقط وقد تقدم القسمان وقد يلزم
الاضافه الى الجمله وهي على قسمين ما يلزم الاضافه الى الجمل اسميه كانت وفعليه وهو اذ
وحيث وما يلزم الاضافه الى الجمله الفعليه وهو اذا وقد تقدم احكام الاقسام الاربعه

لمفهم اثنين معرف بلا   تفرق اضيف كلتا وكلا

نبه في هذا البيت على ان كلتا وكلا مما يلزم الاضافه لفظا ومعنى وذكر انهما لا يضافان
الا لمفهم اثنين بشرط ان يكون معرفا غير مفرق ويعني بمفهم اثنين التثنيه وسواء كانت
لفظا ومعنى او معنى دون لفظ فالاول كقولك كلا الرجلين قاما فاضفت كلا هنا الى مثنى لفظا
ومعنى والثاني كقولك كلانا تكلم فاضفت كلا هنا الى مثنى معنى لا لفظا وتحرز بقوله معرف من ان
يكون المثنى منكره كقولك كلا رجلين بالتنكير فان ذلك لا يجوز وقوله بلا تفرق تحرز من ان
يضاف الى اثنين متفرقين قد عطف احدهما على الاخر كلا زيد وعمرو قاما فان ذلك لا يجوز
ايضا واما قول الشاعر ● كلا اخي وخليلي واجدي عضدا ● في النايبات والمام الملمات
فاضاف كلا الى اثنين مفردين قد عطف احدهما على الاخر فهذا البيت من نوادر الضرورات
في الشعر وقوله واجدي خبر المبتدا الذي هو كلا وواجد اسم مفرد اضافه المتكلم الى نفسه
وعضدا مفعول ثان لواجدي والياء هي المفعول الاول فالتقدير اخي وخليلي يجدانني
عضدا في الملمات وقوله لمفهم اثنين متعلق بقوله اضيف فالتقدير اضيف كلا وكلتا
لمفهم اثنين

ولا تضف لمفرد معرف   ايا وان كررتها فاضف
او تنو الاجزا واخصصن بالمعرفه   موصوله ايا وبالعكس الصفه
وان تكن شرطا او استفهاما   فمطلقا كمل بها الكلاما

نبه في هذه الابيات الثلاثه على حكم اي في الاضافه وهي مما يلزم الاضافه معنى لا لفظا وقد
تقدم ذلك في اول الكلام على ما يلزم الاضافه وذكر هنا انه لا يجوز اضافه اي لمفرد معرف الا

بشرط ان تكون مكرره والى هذا اشار بقوله وان كررتها فاضف وتنو اجزا الاسم المفرد
المعرف الذي اضفتها اليه والى هذا اشار بقوله او تنو الاجزا وقصر الاجزا للضروره ونقل
حركه الهمزه الى لام التعريف في قوله الاجزا لستقيم الوزن فسقطت الهمزه وصارت اللام
مفتوحه فمثال تكريرها قول الشاعر ● الا تسالون الناس ايي وايكم ● غداه التقينا كان خيرا واكرما
فاضاف ايا الى يا المتكلم وهي مفرد معرف وجاز ذلك لتكريرها ومثل هذا لا يرد الا في الشعر
ومثال الموضع الذي تنوى فيه الاجزا قولك اي زيد ضربت ومرادك اي اجزايه ضربت وفي
قوله ولا تضف لمفرد معرف تنبيه على انه لو كان المعرف مثنى او جمعا جازت الاضافه وانما
امتنع اضافه اي لمفرد معرف لان المراد بها العموم والمفرد المعرف ينافي العموم فلا بد من مثنى
او جمع وان ترك مفردا نويت اجزاوه او كررت بالتكرار المضاف فتصير كالمثنى واذا اضيفت
الى معرفه مثنى او مجموع لم تطابقه تقول اي الرجلين قام واي الرجال قام فتعيد عليهما ضمير
المفرد وان كان ما اضيفت اليه مثنى ومجموعا وان اضيفت الى منكر طوبقت بما فتقول اي رجل
قام واي رجلين قاما واي رجال قاموا ثم قال واخصص بالمعرفه موصوله ايا نبه بذلك على ان
ايا اذا كانت موصوله اختصت بالاضافه الى المعرفه شرطها من التثنيه والجمع والتكرار ونيه
الاجزا كما تقدم وموصوله حال مقدم من اي وايا مفعول فالتقدير واخصص بالمعرفه ايا
في حال كونها موصوله ثم قال وبالعكس الصفه يعني وبالعكس اي اذا كانت صفه فتكون
مختصه بالاضافه الى النكره فتقول مررت برجل اي رجل ولذلك لو كانت حالا كقولك جا
زيد اي فارس وهذا داخل في قوله الصفه لان الحال صفه ثم قال وان تكن شرطا او استفهاما
يعني وان تكن اي شرطا او استفهاما فكمل بها الكلام مطلقا يعني مطلقا سوا اضيفت الى معرفه
او نكره كقولك في الاستفهام اي رجل جا واي رجال جاوا وكقولك في الشرط اي رجل تضرب اضرب
واي رجال تضرب اضرب ولا بد مع اضافتها الى المعرفه من مراعاه الشروط المتقدمه وهي ان تكون
المعرفه مثناه او مجموعه او اراده الاجزا والتكرار اي ومعنى قوله كمل بها الكلاما انها على اي وجه
من الاضافه الى المعرفه والنكره يكمل بها الكلام اي يصح والله الموفق ومنه قوله

والزموا اضافه لدن فجر   ونصب غدوه بها عنهم ندر

نبه في هذا البيت على حكم لدن وذكر انها مما يلزم الاضافه فيكون ما بعدها مجرورا والى
هذا اشار بقوله والزموا اضافه لدن فجر يعني فجر ما بعده بالاضافه ثم نبه على انها اذا وجد

بعدها غدوة قد نصبتا نادرا وتكون لدن منفردة عن الإضافة إلا مع غدوة في وجه نادر
كما ذكر ولدن ظرف لازم البناء لعدم تصرفه وقد نقل إعرابه عن قيس وبهذه اللغة قرأ أبو بكر
عن عاصم في قوله تبارك وتعالى لينذر بأسا شديدا من لدنه فجر النون لدنه ومعنى
لدن أول الغاية في مكان أو زمان والأكثر في لدن دخول من عليها قوله رحمه الله

ومع مع فيها قليل ونقل   فتح وكسر لسكون يتصل

هذا البيت نبه فيه على حكم مع وهي ظرف في جل أحوالها على المشهور وقد جاءت مسكنة العين
كما أنشد سيبويه على ذلك قول الشاعر • ريشي منكم وهواي معكم • وإن كانت زيارتكم
لماما • وقد نبه المصنف على أن هذه اللغة قليلة وإلى هذا أشار بقوله ومع مع فيها
قليل يريد لفظة مع يجيء بسكون العين قليل ثم نبه على أنه نقل في مع الساكنة العين الفتح
والكسر إذا اتصل بها ساكن فتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين جريا على الأصل ومن فتح قصد
التخفيف فقوله ونقل فتح وكسر راجع لمع بسكون العين إذا اتصل بها ساكن وقد جعل
جر مع ممن ذكر سيبويه مذهب من معه وادعى بعضهم أنها إذا كانت ساكنة العين
تكون حرفا والصحيح ظرفيتها وقد تفرد عن الإضافة وترد إليها ألفها وهي الألف وتنون فتعرب
إعراب المقصور كقول الشاعر حننت إلى ريا ونفسك باعدت • مزارك من ريا وشعباكما
معا قوله واضمم بناء غيرا ان عدمت ما   له أضيف ناويا ما عدما نبه في هذا
البيت على أنك تضم بناء غير يريد أنك تبنيها على الضم إذا عدمت ما أضيف له وكنت ناويا
له وإلى هذا أشار بقوله إن عدمت ما له أضيف ناويا ما عدما فشرط في بنائها على الضم
عدم ذكر المضاف إليه وكونه منويا فلو لم ينو المضاف إليه مع عدم ذكره حكم بالإعراب لأنها
إنما بنيت لافتقارها إلى المنوي فأشبهت الحرف فإذا لم تتعلق بمنوي زال الافتقار وكان
الحكم فيه الإعراب فإذا قلت جاء زيد لا غير إن نويت المضاف إليه المحذوف بنيت على الضم
وإن لم تنو ساغ الإعراب ما لم يمنع منه مانع لوقوعها اسم لا النافية للجنس فتبنى على
الفتح وإنما بنيت على الضم حملا لها على قبل وبعد في بنائهما على الضم قوله رحمه الله

قبل كغير بعد حسب أول   ودون والجهات أيضا وعل
وأعربوا نصبا إذا ما نكرا   قبلا وما من بعده قد ذكرا

لما ذكر أن غيرا إذا انقطع عن الإضافة تبنى على الضم إذا نوي المضاف إليه نبه في هذين البيتين

على أشياء تجري مجرى غير في ذلك وإلى هذا أشار بقوله قبل كغير يعني في أنها تقطع عن
الإضافة وينوى المضاف إليه فتبنى على الضم وعدد بعد وحسب وأول ودون والجهات
الست وعل فكل هذه تجري مجرى غير فيما ذكرناه واعلم أن ما يلزم الإضافة له أربعة أحوال
إما أن يذكر المضاف إليه أو لا يذكر لكن ينوى لفظه ومعناه فكأنه موجود أو لا يذكر ولا
ينوى أو لا يذكر وينوى معناه دون لفظه وحكمه الإعراب فيما عدا القسم الرابع فإنه يبنى
فيه على الضم وهو الذي أشار إليه المصنف في غير وما أشبهها ثم نبه في البيت الثاني من هذين
البيتين على القسم الثالث وهو ما إذا لم يذكر المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه فبين
أن المضاف يعرب وينون إذا لم ينو للمضاف إليه أثر لا في اللفظ ولا في النية وإلى هذا أشار بقوله
وأعربوا نصبا إذا ما نكرا قبلا وقوله نصبا يعني ما لم يكن مجرورا فإنه حينئذ يعرب بالجر
وقوله إذا ما نكرا يعني إذا نون لأنه لا ينون إلا إذا قطع عن الإضافة ولم ينو للمضاف إليه
أثر لا لفظا ولا معنى لأنه لو نوي اللفظ والمعنى أعرب بلا تنوين على حكم المضاف ولو نوي
المضاف إليه معنى دون لفظ لوجب البناء كما تقدم بلا تنوين ثم نبه على أن ما ذكر من
بعد قبل في البيت المتقدم يجري مجراها في الإعراب والتنوين إذا لم ينو المضاف إليه ومنه
القراءة الشاذة لله الأمر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين ومنه قول الشاعر فساغ لي
الشراب وكنت قبلا • أكاد أغص بالماء الحميم • ومنه قول الآخر ونحن قتلنا الأسد أسد
خفية • فما شربوا بعدا على لذة خمرا • ومن القسم الثاني وهو أن ينوى المضاف فكأنه موجود
قول الشاعر • ومن قبل نادى كل مولى قرابة • فما عطفت مولى عليه العواطف • رواه الثقات
بجر قبل غير منون على تقدير المضاف إليه حاضرا فإذا تقرر لك هذا علمت أنه لم يذكر المضاف
إليه فيما يلزم الإضافة إما أن يجيء مبنيا وإما أن يجيء معربا منونا وإما أن يجيء معربا غير منون
وقد جاءت الوجوه الثلاثة في قولهم ابدأ بهذا من أول بضم اللام على البناء لأن المضاف إليه
منوي معنى لا لفظا والإعراب مع التنوين لأن المضاف إليه غير منوي لا لفظا ولا معنى
والإعراب من غير تنوين على أن المضاف إليه منوي لفظا ومعنى فكأنه موجود نقل الوجوه الثلاثة
أبو علي وقد ذكر المصنف في جملة ما ذكر عل وهو من العلو تقول جئت من عل أي من علو والوجوه
الثلاثة جارية فيه كأول وما يلي المضاف يأتي خلفا   عنه في الإعراب إذا ما حذفا
نبه في هذا البيت على أنه قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه وينزل منزلة المحذوف في الإعراب

والى هذا اشار بقوله وما يلي المضاف يأتي خلفا الى اخر البيت فقوله وما يلي يعني به المضاف اليه وقوله يأتي خلفا عنه يعني اذا حذف المضاف ومن ذلك قوله تعالى واشربوا في قلوبهم العجل فان الاصل واشربوا في قلوبهم حب العجل فحذف العجل الجر بالاصل لانه مضاف اليه فلما حذف المضاف وهو حب جعل المضاف اليه وهو العجل خلفا عنه في الاعراب فنصب وكذلك قوله تعالى واسئل القرية التي كنا فيها التقدير واسئل اهل القرية ومثل هذا كثير وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه الثالث نائبا عن الاول في الاعراب كقوله تعالى تدور اعينهم كالذي يغشى عليه من الموت التقدير كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت وقول المصنف في الاعراب هو على النقل اذ لا يستقيم الوزن الا بذلك قوله رحمه الله

وربما جروا الذي ابقوا كما ... قد كان قبل حذف ما تقدما
لكن بشرط ان يكون ما حذف ... مماثلا لما عليه قد عطف

لما ذكر في البيت المتقدم انه اذا حذف المضاف خلفه المضاف اليه في الاعراب نبه في هذين البيتين على انه قد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه مجرورا كما لو لم يحذف المضاف والى هذا اشار بقوله وربما جروا الذي ابقوا الى اخر البيت ونبه بربما على قلة ذلك وقوله ما تقدما يعني به المضاف ثم نبه على ان هذا لا يكون الا بشرط ان يكون المحذوف معطوفا على مثله والى هذا اشار بقوله لكن بشرط ان يكون ما حذف الى اخر البيت وقوله مماثلا يعني في اللفظ والمعنى ومن ذلك قول الشاعر • اكل امرئ تحسبين امرأ • ونار توقد في الليل نارا • التقدير وكل نار فحذف كل الذي هو المضاف وابقى نار مجرورا كما كان قبل حذفه لان الشرط موجود وهو عطف كل المحذوف على كل من قوله اكل امرئ وهو مماثل له لفظا ومعنى قوله رحمه الله

ويحذف الثاني فيبقى الاول ... كحاله اذا به يتصل
بشرط عطف واضافة الى ... مثل الذي له اضفت الاولا

لما نبه على انه يحذف المضاف وهو الاول ويبقى المضاف اليه وهو الثاني نبه في هذين البيتين على عكس ذلك وهو انه قد يحذف الثاني ويبقى الاول على حاله لو لم يحذف الثاني والى هذا اشار بقوله ويحذف الثاني فيبقى الاول كحاله يعني كحاله من سقوط التنوين اذا اتصل به المضاف اليه وشرط في ذلك شرطين احدهما ان يكون المضاف وهو الاول معطوفا عليه والى هذا اشار بقوله بشرط عطف والثاني ان يكون المعطوف مضافا الى مثل الذي له اضيف الاول

يعني بالاول المعطوف عليه والى هذا اشار بقوله واضافة الى مثل الذي له اضفت الاولا ومثال ذلك قولهم قطع الله يد ورجل من قالها التقدير قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف من قالها الاول لدلالة الثاني عليه وترك يد على ما كان عليه مضافا اليه حاضر وساغ ذلك لحصول الشرطين وهما وجود العطف اعني عطف رجل على يد واضافة المعطوف لمثل ما اضيف المعطوف عليه لفظا ومعنى وهو من قالها والله اعلم قوله رحمه الله

فصل مضاف شبه فعل ما نصب ... مفعولا او ظرفا اجز ولم يعب
فصل يمين واضطرارا وجدا ... باجنبي او بنعت او ندا

نبه في هذين البيتين على الفصل بين المضاف والمضاف اليه وجعل ذلك قسمين قسما جائزا في السعة وقسما لا يكون الا في الضرورة فالقسم الجائز في ثلاثة مواضع الاول الفصل بالمفعول بين المصدر والفاعل المضاف اليه كقوله تعالى على قراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بخفض شركائهم على الاضافة ونصب اولادهم التقدير قتل شركائهم اولادهم فقتل مصدر اضيف الى فاعله وهو شركائهم واولادهم مفعول بالمصدر وفصل به بين المصدر وما اضيف اليه لانه غير اجنبي عنه اذ هو مفعوله فكان كلا فصل وبعد ثبوت القراءة المتواترة بذلك فلا اشكال ولا توقف في ذلك الامر في دينه وهن وقد جاء الشعر بذلك كقوله لم يدع الضمير ورة لقول الاحوص • لئن كان النكاح احل شيء • فان نكاحها مطر حرام • الرواية بخفض مطر ولا ضرورة اذ لو شاء لرفع ولم يحمل عليه وزن ولا قافية والتقدير فان نكاح مطر اياها حرام ومنه ما انشد الاخفش • فزججته بمزجة زج القلوص ابي مزاده • التقدير زج ابي مزادة القلوص والشواهد على هذا كثيرة نقل ابن مالك منها جملة ابيات الموضع الثاني الفصل بين اسم الفاعل وما اضيف اليه من مفعوله الاول كقوله تعالى فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله على قراءة من قرا بنصب وعده وخفض رسله وهي قراءة شاذة وقد دخل الموضعان اعني الفصل بين المصدر وبين ما اضيف اليه وبين اسم الفاعل وبين ما اضيف اليه تحت قول المصنف فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجز فاراد بشبه فعل ما اشبه الفعل في العمل فيدخل المصدر واسم الفاعل وشبه مخفوض لانه صفة لمضاف وفصل مفعول مقدم بأجز وما من قوله ما نصب فاعل بقوله فصل لانه مصدر والتقدير ان يفصل المضاف الذي هو شبه الفعل عن المضاف اليه ما نصبه المضاف

على انه مفعول به او ظرف متعلق به اجرم ذكر الموضع الثالث وهو الفصل باليمين واليه اشار بقوله ولم يعب فصل يمين فيفصل في اول البيت الثاني مفعول ما لم يسم فاعله بقوله لم يعب في اخر البيت الاول ومثل المصنف باليمين ما ذكره الكسائي هذا غلام والله زيد التقدير هذا غلام زيد والله وحكى ابو عبيدة ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها التقدير صوت ربها والله واما القسم الذي لا يكون الا ضرورة فهو الفصل باجنبي او نعت او نداء فمثال الفصل بالاجنبي قول الشاعر • كما خط الكتاب بكف يوما • يهودي يقارب او يزيل التقدير بكف يهودي يوما فكف مضاف الى يهودي ويوما فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي منهما اذ لا تعلق له باحدهما ومثال الفصل بالنعت قول معاوية بن ابي سفيان نجوت وقد بل المرادي سيفه • من ابن ابي شيخ الاباطح طالب • اراد من ابن ابي طالب شيخ الاباطح فابي مضاف الى طالب وشيخ الاباطح صفة لابي طالب فيفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنعت ومثال الفصل بالنداء قول الشاعر كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام اي كان برذون زيد يا ابا عصام حمار ففصل بين المضاف والمضاف اليه بالمنادى وهو قوله ابا عصام وياء المنادى محذوفة وحمار خبر كان المجرور

المضاف الى ياء المتكلم

اخر ما اضيف لليا اكسر اذا لم يك معتلا كرام وقذى

او يك كابنين وزيدين فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي

هذا الشان تكلم فيهما على حكم ما اضافه المتكلم الى نفسه فذكر ان اخر ما اضفته الى الياء يكسر اذا كان صحيحا كغلامي ودارك والى هذا اشار بقوله اخر ما اضف لليا اكسر اذا لم يك معتلا فقوله للياء قصره للضرورة وكرر بقوله اذا لم يك معتلا من المنقوص والمقصور ومثل المعتل بقوله رام وهو منقوص وبقوله قذى وهو مقصور واستثنى ايضا ما اذا كان مثنى او مجموعا ومثله بابنين وزيدين فابنين تثنية وزيدين جمع مذكر سالم واكتفى بالمثل عن النص على التثنية والجمع فقال فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي يريد بهذي اشارة الى المعتل والمثنى والمجموع فاذا اضفت واحدا من هذا الى نفسك فتحت ياء المتكلم والى هذا اشار بقوله اليا بعد فتحها احتذي يعني بعد فتح الياء فاليا مفعول مقدم لاحتذي والتقدير فذي جميعها احتذي فيها ياء المتكلم بعد ان تفتح وكان الاصل احتذي فسكن الياء للوقف وقصر الياء في قوله الياء للضرورة

وتدغم اليا فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن

والفا سلم وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن

لما نص على ان ياء المتكلم تفتح اذا اضيف اليها المعتل والتثنية والجمع المذكر السالم شرع في هذين البيتين يتمم الكلام في ذلك فذكر ان ما قبل ياء المتكلم ان كان ياء ادغم فيها وكذلك اذا كان واوا والى هذا اشار بقوله وتدغم اليا فيه والواو فمثال الياء قولك في المنقوص رامي وفي المثنى المنصوب والمجرور رايت غلامي ومررت بغلامي وفي جمع المذكر السالم اذا كان منصوبا او مجرورا شكرت كاتبي ومررت بكاتبي ومثال الواو جاءني كاتبي فان الاصل بعد الاضافة كاتبوي بواو فقلبت الواو ياء وادغمتها في ياء المتكلم وكسرت ما قبل الواو وهي الياء لتخف الكلمة لان الياء بعد الضمة ثقيل والى هذا اشار المصنف بقوله وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن اي يسهل ثم نبه في البيت الثاني على ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا سلم فلا تغير تقول عصاي وحاتي صاحباي والى هذا اشار بقوله والفا سلم اي سلمها من التغيير فالفا مفعول مقدم بسلم وروت هذيل بين الف المقصور والف غيره فقلبوا الف المقصور ياء اذا اضيف الى ياء المتكلم وادغموا وهو عندهم حسن فقالوا عصي وهوي قال شاعرهم • سبقوا هوي واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع • ولم يفعلوا ذلك في غير الف المقصور والى هذا اشار المصنف الى لغة هذيل بقوله وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن يعني وفي المقصور عن هذيل انقلاب الالف ياء حسن هذا منتهى كلام المصنف واعلم ان ياء المتكلم اذا اضيف لها الصحيح لك فيها الفتح والاسكان والفتح فيها هو الاصل والاسكان تخفيف ويكون ايضا حذفها وبقاء الكسرة دليلا عليها ثم قال رحمه الله تعالى

إعمال المصدر

بفعله المصدر ألحق في العمل مضافا أو مجردا أو مع أل

ان كان فعل مع ان او ما يحل محله ولاسم مصدر عمل

نبه في هذين البيتين على ان المصدر يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل وينصب المفعول ان كان فعله متعديا كقولك اعجبني ضرب زيد عمرا والى اعمال المصدر عمل فعله اشار بقوله بفعله المصدر الحق في العمل والضمير في قوله بفعله عائد على المصدر وجاز عوده عليه وان كان مؤخرا لتقدمه معنى والتقدير الحق المصدر بفعله في العمل ثم نبه على ان المصدر يعمل على ثلاثة احوال اما مضافا وبه بدا لكثرته واما منونا وهو قياس وليس في الكثرة كالاول ولهذا جعله ثانيا وكنى عنه بالمجرد يعني مجردا عن الاضافة والالف واللام واما معرفا بالالف واللام وهو

قليل جدًا ولهذا اخره وقد نبه على الوجوه الثلاثه بقوله مضافا او مجردا او مع ال فمثال
عمله مضافا قوله تعالى ولولا دفع الله الناس ومثال عمله مجردا عن الاضافه والالف واللام
قول الشاعر • بضرب بالسيوف رؤس قوم • ازلنا هامهن عن المقيل • فرؤس مفعول بالمصدر
الذي هو ضرب وهو مجرد عن الاضافه والالف واللام وعليه قوله تعالى او اطعام في يوم
ذي مسغبة يتيما ومثال عمله معرفا بالالف واللام قول الشاعر • ضعيف النكاية اعداءه •
يخال الفرار يراخي الاجل • فاعداءه مفعول بقوله النكايه وهو معرف بالالف واللام وقد تقدم
انه قليل جدا ولاجل هذا لم يات منه في القران الا قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من
القول الا من ظلم على من جعل من فاعلا بالجهر فلو الاستثنا مفرغا ومن جعل الاستثنا
منقطعا فتكون من مبتدا والخبر محذوف والتقدير الا من ظلم فله ان يجهر وليس من
اعمال المصدر المحلى بالالف واللام ثم نبه في البيت الثاني على ان اعمال المصدر اعمال فعله
مشروط بان يصح تقديره بان والفعل ان كان ماضيا او مستقبلا او بما والفعل ان كان
حالا لان ان لا تدخل على الحال ولهذا اشار بقوله ان كان فعل مع ان او ما يحل محله فيه
على ان بقوله مع ان وعلى ما بقوله او ما فهو معطوف على ان ويحل فعل مضارع في
موضع خبر كان وفعل اسمها والضمير في قوله محله عايد الى المصدر والتقدير يلحق المصدر
بفعله ان كان فعل مقترن بان او بما يحل محل المصدر يعني يصح ان يحل ثم نبه بقوله ولاسم
مصدر عمل على ان اسم المصدر قد يعمل عمل المصدر ونبه على قلة ذلك بتنكيره لفظ عمل
فعمل مبتدا تقدم خبره في الجار والمجرور قبله وهو قوله ولاسم مصدر ومصدر مخفوض
باضافة اسم اليه واعلم ان الاسم الذي يفهم منه معنى المصدر ان كان في اوله ميم مزيده
لغير المفاعلة كالمضرب والمحمدة او جاء من فعل غير ثلاثي على وزنه من الثلاثي كالغسل من
اغتسل والوضوء من توضا فهو اسم مصدر والا فهو المصدر وليس عمل اسم المصدر كثيرا
ولا مطردا ومنه قول الشاعر • وبعد عطائك المائة الرتاعا • فالمائة مفعول بعطا وهو اسم
مصدر لانه جاء على وزن مصادر الثلاثي وهو من فعل غير ثلاثي وهو اعطى ومنه قول عايشه
من قبلة الرجل امرأته الوضوء • وبعد جره الذي اضيف له • كمل بنصب او برفع عمله
قد تقدم ان المصدر يعمل مضافا في الاكثر واضافته اما الى الفاعل وهو الكثير واما الى المفعول
وهو قليل اذا ذكر الفاعل وبعضهم خصه بالضروره ومن لم يجعله ضروره استشهد بقوله

تعالى

تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ولا دليل فيه لاحتمال ان يكون
من بدلا من الناس وهو الراجح لفظا ومعنى ولما بين ان المصدر يضاف الى الفاعل والى
المفعول نبه المصنف في هذا البيت على انك بعد جرك ما اضفت المصدر اليه من الفاعل
او المفعول تكمل العمل بنصب المفعول ان كان المصدر مضافا الى الفاعل او برفع الفاعل
ان كان المصدر مضافا الى المفعول والى الوجهين اشار بقوله كمل بنصب او برفع عمله يعني
عمل المصدر فمثال اضافة المصدر الى الفاعل ونصب المفعول قولك كرهت اكل زيد مال اليتيم
ومثال اضافة المصدر الى المفعول ورفع الفاعل قولك كرهت اكل مال اليتيم زيد ومنه
قول الشاعر • تنفي يداها الحصى في كل هاجرة • نفي الدنانير تنقاد الصياريف • وقد تقدم
ترجيح اختصاصه بالشعر • وجر ما يتبع ما جر ومن • راعى في الاتباع المحل فحسن
قد علمت ان المصدر يضاف الى الفاعل والى المفعول فالمضاف اليه اذا كان فاعلا او مفعولا
لم يسم فاعله مجرور اللفظ مرفوع المحل واذا كان مفعولا فهو مجرور اللفظ منصوب المحل
نبه المصنف على ان التابع للمضاف اليه في هذا الباب لك فيه وجهان الجر على اللفظ والرفع
او النصب على المحل حسبما هو المضاف اليه من فاعل او مفعول والى الجر اتباعا للفظ اشار
بقوله وجر ما يتبع ما جر والى الاتباع للمحل اشار بقوله ومن راعى في الاتباع المحل فحسن
فتقول عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر على اللفظ وبالرفع على المحل لان زيدا فاعل ومنه
قوله • حتى تهجر في الرواح وهاجه • طلب المعقب حقه المظلوم • فالمظلوم صفة للمعقب
مرفوعة على المحل لانه فاعل وتقول عجبت من اكل الخبز الطيب بالجر على اللفظ وبالنصب على المحل
لان الخبز مفعول وان جعلته مفعولا لم يسم فاعله جاز الرفع في الصفة على المحل وذلك بحسب
التقدير فان قدرت المصدر بان وفعل الفاعل فالخبز مفعول به غير نايب عن الفاعل
وان قدرته بان وفعل المفعول فالخبز مفعول لم يسم فاعله

اعمال اسم الفاعل

اعمال اسم الفاعل

كفعله اسم فاعل في العمل • ان كان عن مضيه بمعزل
وولي استفهاما او حرف ندا • او نفيا او جا صفة او مسندا

اعلم ان اسم الفاعل هو الصفة الدالة على حدث وفاعله الجارية مجرى الفعل في افادة الحدوث
والصلاحية للاستعمال بمعنى المضي والحال والاستقبال فخرج بقوله وفاعل اسم المفعول لانه
لا يدل على الفاعل وبقوله في افادة الحدوث افعل التفضيل والصفة المشبهة لانهما لا يفيدان

الحدوث ولذلك لم يستعملا الا في الحال واعلم ان اسم الفاعل لا يجي الا موافقا للفعل المضارع
في حركاته وسكناته وعدد حروفه ولاجل هذا لم يعمل اذا كان بمعنى المضي مجردا عن الالف واللام
لانه قد جاء بمعنى فعل لا يوافقه في الحركات والسكنات وعدد الحروف ويعمل اذا كان بمعنى
الحال والاستقبال لحصول الشبه بينه وبين الفعل المضارع من جهة المعنى واللفظ وقد نبه
المصنف على ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله المضارع بقوله كفعله اسم فاعل في العمل ونبه على
ان ذلك مشروط بكونه ليس ماضيا بقوله ان كان عن مضيه بمعزل يعني ان كان عن مضيه بمعزل
يعني ان كان اسم الفاعل عن معنى المضي بمعزل ونبه في البيت الثاني على بقية شروط العمل وهي
ان يتقدمه استفهام نحو اضارب زيد عمرا واليه اشار بقوله وولي استفهاما يعني
ولي اسم الفاعل استفهاما ومنها ان يتقدمه حرف النداء نحو يا طالعا جبلا واليه اشار بقوله
او حرف ندا فظاهر كلامه ان اعتماده على حرف النداء هو المسوغ للعمل واشار ابنه الى خلاف
ذلك وجعل اعتماده هنا على موصوف محذوف فهو مندرج في حكم البيت بعد هذا ومنها
ان يتقدمه نفي نحو ما ضارب زيد عمرا واليه اشار بقوله او نفيا ومنها ان ياتي صفة
لموصوف ويندرج في ذلك الحال والصفة نحو جاء زيد ضاربا عمرا ومررت برجل ضارب زيدا
واليه اشار بقوله او جا صفة ومنها ان يكون مسندا اي خبرا الذي خبر فيندرج في ذلك
خبر المبتدا وخبر كان واخواتها وان واخواتها والمفعول الثاني من باب ظننت نحو زيد ضارب
عمرا وان قيس محبا ليلى وان زيدا مكرم عمرا وظننت عمرا ضاربا خالدا والى ذلك اشار بقوله
او مسندا **وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف** نبه في هذا
البيت على ان اسم الفاعل المعتمد على الموصوف قد يكون ذلك الموصوف محذوفا فيستحق اسم الفاعل
العمل باعتماده على الموصوف المحذوف وقد اشار الى حذف الموصوف بقوله وقد يكون نعت
محذوف عرف يعني وقد يكون اسم الفاعل واشار الى استحقاقه العمل وان كان الموصوف محذوفا
بقوله فيستحق العمل الذي وصف فيما تقدم ومثال حذف الموصوف في هذا الباب قوله تعالى
ومن الناس والدواب والانعام مختلف الوانه تقديره صنف مختلف الوانه ومنه قول عمر
بن ابي ربيعة • وكم مالئ عينيه من شي غيره • اذا راح نحو الجمرة البيض كالدما • التقدير وكم شخص
مالئ عينيه **وان يكن صلة ال ففي المضي وغيره اعماله قد ارتضي** اعلم ان كلام المصنف
فيما تقدم انما كان في اسم الفاعل المجرد عن الالف واللام فلما فرغ منه تكلم على اسم الفاعل المحلى

بالالف واللام فنبه في هذا البيت على انه اذا تحلى اسم الفاعل بالالف واللام عمل مطلقا
سواء كان في معنى الماضي والاستقبال والحال وهذا الحكم مجمع عليه عند النحويين رضي الله
عنهم جميعهم وانما عمل وهو يراد به المضي اذا كان فيه الالف واللام لانه اعني بفاعله عن جملة
الصلة ولا يكون ذلك الا في الجملة الفعلية والدليل على ذلك عطف الفعل عليه في قوله ان
المصدقين والمصدقات واقرضوا الله فلما ناب مناب الفعل اعطي حكمه قوله

فعال او مفعال او فعول — في كثرة عن فاعل بديل
فيستحق ما له من عمل — وفي فعيل قل ذا وفعل

لما فرغ من الكلام على قسمي اسم الفاعل شرع يتكلم في امثلة المبالغة لانها تعمل عمل اسم الفاعل
وهي ان ينقل اسم الفاعل الى صيغة تصلح للمبالغة وهي الفاظ محفوظة كما عددها المصنف غيره
فنبه على ان هذه الالفاظ بدلا عن اسم الفاعل في العمل بقوله فعال الى اخر البيت فذكر فعالا
بفتح الفا وتشديد العين نحو ما حكى سيبويه اما العسل فانا شراب نقل عن بشار تقصدا
للمبالغة وذكر مفعالا بكسر الميم نحو ما حكاه سيبويه انه لمنحار بوايكها وذكر فعولا بفتح
الفا كقوله • ضروب بنصل السيف سوق سمانها • اذا عدموا زادا فانك عاقر • وقال المصنف في
كثرة يعني ان وقوع هذه الصيغ الثلاث بدلا عن اسم الفاعل كثير واذا وقعت موقعه استحق
عمله والى هذا اشار بقوله فيستحق ما له من عمل ثم ذكر فعيلا بفتح الفا وكسر العين ويا
ساكنة بعدها نحو قول بعضهم ان الله سميع الدعاء من دعاه ثم ذكر فعلا من غير يا نحو ما
انشده سيبويه • حذر امورا لا تضير وامن • ما ليس منجيه من الاقدار • وذكر ان استعمال
هاتين الصيغتين بدلا عن اسم الفاعل قليل والى هذا اشار بقوله وفي فعيل قل ذا وفعل فنبه
على قلة هذا الاستعمال في هاتين الصيغتين كما نبه على كثرته في الصيغ الثلاث المتقدمة قوله

وما سوى المفرد مثله جعل — في الحكم والشروط حيثما عمل

نبه في هذا البيت على ان المثنى والمجموع من صيغ المبالغة المذكورة يجري في الاعمال كالمفرد في الحكم
والى هذا اشار بقوله وما سوى المفرد مثله جعل اي مثل المفرد ودخل تحت قوله وما سوى
المفرد المثنى والمجموع ونبه على ان الشروط المثنى والمجموع كالمفرد بقوله والشروط حيثما
عمل والشروط مخفوض بالعطف على قوله في الحكم وقوله حيثما عمل تتميم لا حاجة اليه فمن
اعمال المثنى من هذه الصيغ الرجلان ضرابان زيدا وحذران امورا ومن اعمال الجمع قول

طرفه ثم زادوا انهم في قومهم عفر ذنبهم غير فخر فعفر جمع عفور قوله رحمه الله

والنصب بذي الإعمال تلواً واخفض ... وهو لنصب ما سواه مقتضي

نبه في هذا البيت على ان اسم الفاعل المستحق للاعمال اذا طلب مفعولين فالمجاور في الاول النصب والجر على اضافة اسم الفاعل اليه والى هذا اشار بقوله والنصب بذي الإعمال تلواً واخفض يعني بالتلو ما يلي اسم الفاعل من المفاعيل ثم نبه على ان ما بقي يتعين نصبه والى هذا اشار بقوله وهو لنصب ما سواه مقتضي فجعله مقتضيا للنصب لا غير فمثال ذلك فيما يطلب مفعولين قولك اعجبني معطي زيد جبة فيجوز في زيد النصب والخفض لانه تلو اسم الفاعل ويجب في جبة النصب ومثال ذلك فيما يطلب ثلاثة مفاعيل سر في معلم زيد عمرا منطلقا عمروا ومنطلقا يجب نصبهما وزيد يجوز فيه الوجهان كما تقرر واذا كان اسم الفاعل من فعل ينصب مفعولين او ثلاثة وكان مما لا يعمل لكونه بمعنى المضي عاريا من الالف واللام تعين جر ما يتلوه اسم الفاعل ونصب ما بقي بفعل مضمر كقولك انا ظان زيد امس منطلقا وقد يفهم هذا من كلام المصنف لتقييده جواز الوجهين في تلو اسم الفاعل لكونه ذا عمل فيفهم منه انه اذا لم يكن ذا عمل لم يجز في تلوه الا وجه واحد وهو الجر اذ لا وجه للنصب وقد اجاز السيرافي نصبه للمفعول الثاني لانه بالاضافة قد اشبه ما فيه الالف واللام فعمل بمعنى المضي

واجرر او انصب تابع الذي انخفض ... كمبتغي جاه ومالا من نهض

لما تقدم ان تلو اسم الفاعل يجوز خفضه فيما يعمل ويجب فيما لا يعمل نبه في هذا البيت على ان التابع للمخفوض باضافة اسم الفاعل اليه يجوز خفضه ونصبه والى هذا اشار بقوله واجرر او انصب تابع الذي انخفض ومثل ذلك بقوله كمبتغي جاه ومالا من نهض فجاه هو المخفض باضافة اسم الفاعل اليه ومالا يجوز فيه الجر على اللفظ والنصب على المحل وانما يكون هذا اذا كان اسم الفاعل مما يعمل فان لم يكن اسم الفاعل مما يستحق العمل لم يجز النصب الا باضمار فعل وعليه قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا التقدير وجعل الشمس والقمر حسبانا هذا اذا لم يرد بجاعل هنا حكاية الحال فان اريد به حكاية الحال اتجه النصب على المحل والله اعلم قوله

وكل ما قرر لاسم فاعل ... يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

فهو كفعل صيغ للمفعول في ... معناه كالمعطى كفافا يكتفي

لما قرر حكم اسم الفاعل في العمل شرع يذكر حكم اسم المفعول وهو الوصف الدال على حدث ومن وقع

عليه كمضروب فانه دل على الحدث الذي هو الضرب وعلى من وقع عليه الحدث وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب ومقتول ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع الذي لم يسم فاعله فيه وتجعل بدل حرف المضارعة ميم مضمومة كمكرم بفتح الراء ومستخرج ومنطلق به ولا فرق بينه وبين اسم الفاعل من غير الثلاثي الا فتح العين وقد نبه المصنف في هذين البيتين على ان كل ما قرر لاسم الفاعل من الاحكام في العمل فان اسم المفعول يعطى مثل ذلك من غير تفاضل بينهما الا ان اسم المفعول مرفوعه نائب عن الفاعل فيجري مجرى الفعل الذي لم يسم فاعله والى هذا اشار بقوله في البيت الثاني فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه ثم مثل ذلك بقوله كالمعطى كفافا يكتفي فالمعطى صلة الالف واللام والمرفوع به ضمير مستتر لانه نائب عن الفاعل وهو عائد الى الالف واللام وكفافا مفعول ثان ويكتفي خبر المعطى لان المعطى مبتدأ وتبين من هذا المثال ان اسم المفعول اذا كان من فعل يتعدى لاكثر من مفعول رفع الاول نائبا عن الفاعل ونصب الثاني

وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع ... معنى كمحمود المقاصد الورع

نبه في هذا البيت على ان اسم المفعول قد يضاف الى مرفوعه في المعنى والى هذا اشار بقوله وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى فالاشارة بذا الى اسم المفعول وقوله مرتفع معنى يعني مرتفع باسم المفعول معنى وقيده بمعنى لانه لا يضاف اسم المفعول الى مرفوعه الا حتى يزال رفعه به معنى ويصير المرفوع باسم المفعول ضميرا عائدا على ما جرى عليه اسم المفعول ومثل ذلك بقوله محمود المقاصد الورع فان اصل الكلام الورع محمودة مقاصده فاضيف اسم المفعول وهو محمود الى المقاصد المرفوعة به وصار المرفوع باسم المفعول ضميرا عائدا الى الورع وهو الضمير الذي كانت المقاصد مضافة اليه فنقل وجعل فاعلا وصارت المقاصد فضلة فاما ان تجر بالاضافة كما ذكروا واما ان تنصب على التشبيه بالمفعول به

ابنية المصادر

قوله رحمه الله

فعل قياس مصدر المعدى ... من ذي ثلاثة كرد ردا

هذا الباب وضعه لابنية المصادر والافعال بالنسبة الى المصادر قسمان ثلاثي وغير ثلاثي فغير الثلاثي مصدره مقيس جار على طريقة واحدة واما الثلاثي فمصادره كثيرة متشعبة لا تنحصر بالقياس ولا تنضبط الا بالسماع والمقيس منها قليل وقد تعرض له المصنف فنبه في هذا البيت على ان فعلا بفتح الفاء وسكون العين هو قياس مصدر الفعل المعدى الثلاثي كضرب ضربا وفهم فهما ورد ردا والى هذا اشار بقوله فعل قياس مصدر المعدى البيت

واطلق الفعل المعدى ليدخل له المفتوح العين والمكسور والمضاعف وبه مثل واما المضموم
العين فلا يدخل لانه لا يكون متعديا **وفَعِل اللازم بابه فَعَل   كفرح وكجوى وكشلل** ينبه في
هذا البيت على ان فَعِل بكسر العين اللازم مصدره فَعَل بفتح الفا والعين نحو فرح فرحا وجوى
جوًى واسف اسفًا وشلت يده شللا وسوا في ذلك الفعل الصحيح والمعتل اللام والمضاعف
وقد نبه على ذلك بالامثلة الثلاثة وقوله بابه فَعَل يعني به قياسه فَعَل قوله رحمه الله

وفَعَل اللازم مثل قعدا   له فُعول باطراد كغدا
ما لم يكن مستوجبا فِعالا   او فَعَلانا فادر او فُعالا
فاول لذي امتناع كابى   والثاني للذي اقتضى تقلبا
للدا فُعال او لصوت وشمل   سيرا وصوتا الفَعيل كصهل

هذه الابيات الاربعة تكلم فيها على مصدر فَعَل بفتح العين اللازم فذكر في البيت الاول
ان قياسه فُعول كجلس جلوسا ونبه على ان مراده فَعَل المفتوح العين بالمثال الذي هو قعد
ومثل بمثال اخر وهو غدا لينبه على ان الصحيح والمعتل اللام في ذلك سوا ثم استثنى في البيت
الثاني من فَعَل اللازم المفتوح العين فعالا استوجبت ان يكون مصدرها فِعالا بكسر الفا
او فَعَلانا بفتح الفا والعين او فُعالا بضم الفا وقد اشار المصنف الى الامثلة الثلاثة بقوله
ما لم يكن مستوجبا فعالا الى اخر البيت وياتي تمثيلها عند الكلام على البيت بعد هذا ثم
ذكر في البيت الثالث ان الاول من المثل الثلاثة وهو فِعال يجي فيما اقتضى امتناعا والى ذلك اشار
بقوله فاول لذي امتناع كابى يقول ابى ابا ونفر نفارا وشرد شرادا ثم ذكر ان المثال الثاني
وهو فَعَلان يكون لما اقتضى تقلبا كخفق البرق خفقانا وغلت القدر غليانا ومنه التنقل
كجال جولانا ثم ذكر في البيت الرابع ان المثال الثالث وهو فُعال يكون للدا او للصوت نحو سعل
سعالا وزكم زكاما ونبح نباحا وهو كثير وقد اشار الى ذلك بقوله للدا فُعال او لصوت
ثم ذكر مثالا رابعا وهو الفعيل كالرحيل وذكر انه يشمل السير والصوت اي يعمهما تقول
في السير رحل رحيلا وذمل ذميلا وتقول في الصوت صهل صهيلا وقد مثل به المصنف
وقد يجمع فُعال بضم الفا مع فعيل في فعل واحد قالوا نعب الغراب نعابا ونعيبا وازّ
الرحل ازازا وازيزا وقد ينفرد كل واحد منهما عن صاحبه كالصهيل لا يقال فيه صهال والنعاب
لا يقال فيه نعيب **فُعولة فَعالة لفَعُلا   كسهل الامر وزيد جزلا** لما فرغ من

الكلام

الكلام على فَعَل المفتوح العين ومكسورها شرع يتكلم في فَعُل المضموم العين فذكر ان فُعولة
بضم الفا وفَعالة بفتحها هو قياس مصدر فَعُل بضم العين ومثله المصنف بسهل وجزل فسهل
راجع لفُعولة تقول سهل الامر سهولة وجزل راجع الى فَعالة فتقول جزل جزالة والله اعلم

وما اتى مخالفا لما مضى   فبابه النقل كسخط ورضى

لما فرغ من مصادر الفعل الثلاثي المقيسة وهي الاوزان التسعة التي ذكرها نبه على ان
ما جاء مخالفا لما سبق من المصادر للفعل الثلاثي فبابه النقل يحفظ ولا يقاس عليه لان نظائره
قليلة كذهب ذهابا ووقدت النار وقودا وشكر شكرانا وسخط سخطا ورضي رضى
الى غير ذلك ولم يكثر مما خرج عن القياس من مصادر الفعل الثلاثي الا فِعالة بكسر
الفاء فانه اطرد في الحرف تقول تجر تجارة وخاط خياطة وولي ولاية

وغير ذي ثلاثة مقيس   مصدره كقُدّس التقديس
وزكه تزكية واجملا   اجمال من تجملا تجملا

لما فرغ من مصادر الفعل الثلاثي اخذ يتكلم في مصادر الفعل غير الثلاثي فنبه على ان
الفعل اذا كان على ازيد من ثلاثة كان مصدره مقيسا لا يتوقف فيه على سماع وقد اشار
الى ذلك بقوله وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره فمصدره مفعول لم يسم فاعله لمقيس لانه
اسم مفعول ثم شرع يذكر مثل غير الثلاثي ويبين القياس في مصادرها فبدا بفعّل
مشدد العين ومثله بقُدّس التقديس فعلم من ذلك ان قياس فعّل التفعيل
وضبط قُدّس بضم القاف لانه مبني لما لم يسم فاعله ولو بناه للفاعل لانتصب التقديس
واختلف مجرى الروي والتقديس مصدر اقيم مقام الفاعل فرفع وهذا الذي ذكره في
فعّل هو اذا كان صحيح اللام فان كان معتل اللام فمصدره تفعلة وقد اشار اليه في البيت التالي
بقوله وزكه تزكية قوله فعل امر ثم ذكر افعل وعبر عنه باجمل ونص على ان مصدره اجمال
سواء كان صحيح العين او معتلها الا انه اذا كان معتل العين تنقل حركة عينه الى فائه فتبقى
العين ساكنة فتنقلب الفا لانفتاح ما قبلها فتلتقي مع الالف التي الزايدة فتحذف
الثانية وتعوض منها التا فتقول اقام اقامة واعاد اعادة وقد لا تعوض كقوله تعالى
واقام الصلاة ثم ذكر تفعّل وعبر عنه بتجمّل ونص على ان مصدره التفعّل وعبر عنه بالتجمّل
وقوله اجمال من مضاف ومضاف اليه فمن اسم موصول في موضع خفض بالاضافة وتجمّل التجمّل

صلته قوله **واستعذ استعاذة ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم** نبه في هذا البيت على مصدر استفعل المعتل العين وما اشبهه وما في اوله همزة الوصل واليه اشار بقوله واستعذ استعاذة واستعذ في البيت فعل امر ادته بسقيم الوزن ثم ذكر مصدر افعل المعتل العين واليه اشار بقوله ثم اقم اقامة واقم في البيت فعل امر وقد تقدم الكلام على افعل المعتل قبل هذا اي افعل الصحيح ثم قال وغالبا ذا التا لزم الاشارة به للمصدر افعل المعتل كاقامة اي وغالبا لزم هذا المصدر التا وقد تقدم الكلام في البيت قبل هذا على تعويض التا في اخر هذا المصدر وانه قد يرد بغير تا واستشهد على ذلك بقوله تعالى واقام الصلاة

وما يلي الاخر مد وافتحا مع كسر تلو الثان مما افتتحا
بهمز وصل كاصطفى وضم ما يربع في امثال قد تلملما

هذان البيتان نبه فيهما على مصدر ما زيدت في اوله همزة الوصل وعلى مصدر الفعل الوارد على تفعلل وما اشبهه مما زيدت في اوله التا نحو تكسر وتعاظم وتحلم والا على ما زيدت في اوله همزة الوصل فذكر انك اذا اردت ان تبني المصدر منه تمد ما يلي الاخر وتفتحه وتكسر الحرف الذي بعد الثاني وهو المراد بقوله تلو الثاني فتقول في اصطفى كما مثل اصطفا آ في اخر تجمع الحركة ما في انقدر انقدارا واحتمل نحو ما ذكر مما افتتح بهمز الوصل على اختلاف ابنيته لانه قال مما افتتح بهمز وصل فاطلق ولم يستثن شيا فاستعاذ واستقام داخل تحت هذا الحكم الا انه دخله التصريف كان الاصل استعوذا فتح ما قبل الاخر ومده وكسر ما بعد الثاني ثم نقلت حركة الواو التي هي العين الى الفا وانقلبت الواو الفا لاجل الفتحة قبلها فالتقى الفان فحذفت احداهما وعوضت التا في اخره مما حذف فصار استعاذه وقد نبه المصنف على هذا في البيت المقدم بالمثال حيث قال واستعذ استعاذه ثم تكلم على مصدر تفعلل فذكر انك تضم الرابع منه وهو المراد بقوله وضم ما يربع ومثل بتلملم تقول في مصدره تلملما تقول تدحرج تدحرجا وما اشبه ذلك مما زيدت في اوله التا

فعلال او فعللة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا اولا

نبه في هذا البيت على مصدر فعلل فذكر له مصدرين الاول فعلال بكسر الفا والثاني فعللة بفتح الفا وذكر ان هذا الثاني هو المقيس والاول غير مقيس فتقول في الثاني دحرج دحرجة وتقول دحراجا سماعا ومن الناس من جعله قياسا والفعل الملحق بفعلل حلم مصدره حلمه

يقول

يقول حوقل حوقلة وبيطر بيطرة **لفاعل الفعال والمفاعلة وغير ما مر السماع عادله**
نبه في هذا البيت على مصدر فاعل كقاتل فذكر له مصدرين فعالا بكسر الفا ومفاعلة فتقول قاتل قتالا ومقاتلة وضارب ضرابا ومضاربة الا ان مفاعلة يحذف منها فاوه ياء شاه من نحو ياسر مياسرة وقد جا على فعال بكسر الفا فالوا يا ومنه لوا ما قليلا وسيا ومنه كثير ثم ذكر في بقية البيت ان غير ما مر من المصادر المقيسة عادلها السماع اي صار للقاعد بلا فسوقف عليه ولا يقال الا ما سمع عن العرب فعلى هذا يكون الفاعل ضميرا عايدا على السماع والها عايده على غير ما مر والسماع مبتدا والفعل والفاعل في موضع ويمكن ان يكون عادله من العود وله جار ومجرور ويكون المعذب وغير ما مر السماع رجع له

وفعلة لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة

نبه في هذا البيت على انك اذا اردت المرة الواحدة من مصدر الفعل الثلاثي جيت به على فعلة بفتح الفا والى هذا اشار بقوله وفعلة لمرة كجلسة فمراده جلسة بفتح الجيم هذا اذا كان مصدر الفعل ليس على فعلة فان كان المصدر على فعلة نحو رحم رحمة ونعم نعمة بينت المرة الواحدة بالوصف تقول رحم رحمة واحدة ونعم نعمة واحدة ثم ذكر انك اذا اردت الهيئة كسرت الاول فقلت فعلة بكسر الفا وقد اشار الى ذلك بقوله وفعلة لهيئة كجلسة فمراده فعلة بكسر الفا وجلسة بكسر الجيم والله الموفق قوله رحمه الله

في غير ذي الثلاث بالتا المره وشذ فيه هيئة كالخمره

نبه في هذا البيت على ان المرة من مصدر الفعل غير الثلاثي تبين بزيادة التا على مصدره المقيس نحو انطلق انطلاقة واستخرج استخراجة والى هذا اشار بقوله في غير ذي الثلاث بالتا المره وقصر التا ضرورة ثم ذكر ان الفعل غير الثلاثي قد تشذ فيه بنا الهيئة بفعله بكسر الفا وذكر منه خمره تقول اختمرت المراة خمرة حسنة وتقمصت قمصة وتعمم الرجل عمة حسنة وكل هذا مسموع **ابنية اسما الفاعلين والصفات المشبهة بها**

كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون كغذا
وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى بل قياسه فعل
وافعل فعلان نحو اشر ونحو صديان ونحو الاجهر

هذا الباب وضعه لبيان ابنية اسما الفاعلين واتبعه بالصفة المشبهة لمناسبة بينهما

ثم نبه في هذه الثلاثة الأبيات على اسم الفاعل من الفعل الثلاثي فذكر في البيت الأول أن بناءه
على صيغة فاعل مثل بخل فاسم الفاعل منه عاد واطلق الثلاثي فدخل تحته كل ثلاثي سواء كان
على فعل بفتح العين كضرب فهو ضارب ووقف فهو واقف وعلى فعل بكسر العين كعلم فهو عالم
وندم فهو نادم او على فعل كحمض اللبن بضم العين فهو حامض وعقرت المراة فهي عاقر ثم ذكر
في البيت الثاني قد كان فاعلا في فعل بضم العين وفي فعل بكسرها اذا كان غير متعد قليل والى
ذلك اشار بقوله وهو قليل في فعل وفعل غير معدى ففعل ههنا بضم العين وفعل بكسرها
ثم ذكر ان القياس في مصدر الفعل الاخير فعل بكسر العين وافعل وفعلان فالضمير في قوله بل
قياسه راجع الى فعل غير المتعدي ولذلك افرد الضمير فالمصدر الاول وهو فعل يكون في
الاعراض كاشر فهو اشر وفرح فهو فرح وبطر فهو بطر واما الثاني وهو افعل فيكون في الالوان
والخلق نحو اخضر وادر واحول واعور واما الثالث فهو فعلان فيكون في الامتلاء وحرارة الباطن
نحو شبع فهو شبعان وروي فهو ريان وعطش فهو عطشان وقد مثل الاوزان الثلاثة
في البيت الثالث بقوله اشر وصديان واجهر وهو الذي لا يبصر في الشمس قوله رحمه الله

وفَعْلٌ أولى وفَعِيلٌ بفَعُل   كالضخم والجميل والفعل جمل

لما ذكر ان مجيء فاعل قليل في فعل بضم العين وفعل بكسرها اذا كان غير متعد وبين القياس في فعل
بكسر العين بقي عليه ان يبين كيف حكم اسم الفاعل من فعل بضم العين الجاري مجرى القياس فذكره
في هذا البيت فذكر ان الاولى في اسم فاعله ان يكون فعلا كصعب وضخم وسهل او فعيلا كظريف
وشريف وعظيم والى هذا اشار بقوله وفعل اولى وفعيل بفعل بفعل حركة همزة اولى الى تنوين
فعل لاستقامة الوزن ثم مثل في عجز البيت اسمي الفاعل اللذين ذكرهما للفعل بضم العين بقوله كالضخم
والجميل وقوله والفعل جمل حشو وأفعل فيه قليل وفَعَل   وبسوى الفاعل قد يغنى فَعَل
هذا البيت صدره تتميما لاسماء الفاعل من فعل بضم العين فذكر فيه ان افعل قليل الورود في
فعل بضم العين وكذلك ورود فعل بفتح الفاء والعين منه قالوا خرش فهو اخرش
وحطب فهو احطب اذا كان لحمه الى الكدرة وقالوا بطل فهو بطل وقد يجي اسم فاعله على
غير ما ذكر نحو جبن فهو جبان وجنب فهو جنب وفرت الماء فهو فرات وهذا راجع الى
السماع ثم نبه في عجز البيت على ان الفعل الوارد على فعل بفتح العين قد يجي اسم فاعله على غير
قياس فيستغنى عن صيغة فاعل بغيرها قالوا شاب فهو اشيب وساخ فهو سيخ وعف

فهو

فهو عفيف والقياس في ذلك كله فاعل وقوله وبسوى الفاعل اي وبسوى صيغة فاعل
قد يغنى فعل ويغنى بفتح اليا والنون وقوله فعل اي الفعل الوارد على فعل بفتح العين وفعل هو
فاعل يغنى وزنة المضارع اسم فاعل   من غير ذي الثلاث كالمواصل

مع كسر متلو الاخير مطلقا   وضم ميم زائد قد سبقا

لما فرغ من الكلام على اسم الفاعل من الفعل الثلاثي شرع يتكلم في اسم الفاعل من غير الثلاثي فذكر في
هذين البيتين ان اسم الفاعل من الفعل الزائد على الثلاثة يجي على زنة الفعل المضارع من ذلك الفعل
والى هذا اشار بقوله وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث فاسم فاعل في البيت مبتدا
وزنة منصوب على الظرفية في محل الخبر والتقدير واسم الفاعل من غير ذي الثلاث كائن في زنة
الفعل المضارع واعراب ابن المصنف فيه تكلف ثم مثل اسم الفاعل من الفعل الزائد على الثلاثة
بالمواصل بضم الميم وكسر الصاد ثم ذكر في البيت الثاني انك تكسر ما قبل الاخير من اسم الفاعل
في هذا الباب مطلقا يعني سواء كان المضارع مكسور ما قبل الاخر او مفتوحه نحو الزم ملزم
وتعلم متعلم ثم نبه على انك تضم الميم الزائدة في اوله والى هذا اشار بقوله وضم ميم زائد قد
سبقا ومعنى قوله قد سبقا اي وقع اول اسم الفاعل وقوله وزنة المضارع يعني ان يكون
على عدد حروفه وحركاته وسكناته لا ان الحرف هو الحرف بعينه ولا الحركة هي الحركة بعينها
اذ يمتنع ذلك في يتكلم فهو متكلم وما اشبهه وقوله مع كسر متعلق بما يتعلق به زنة المقدر
واسم الفاعل غير ذي الثلاث كائن في زنة الفعل المضارع مع كسر متلو الاخير قوله رحمه الله

وإن فتحت منه ما كان انكسر   صار اسم مفعول كمثل المنتظر

لما فرغ من الكلام على اسم الفاعل اخذ يتكلم على اسم المفعول فنبه في هذا البيت على انك ان فتحت
ما كسرت في اسم الفاعل من غير الثلاثي صار اسم مفعول منه تقول في اسم الفاعل ملزم بكسر الزاي
واذا فتحتها صار اسم مفعول فالضمير في قوله منه عائد على اسم الفاعل مما زاد على الثلاثة والمكسور
هو ما قبل الاخر ومثله بالمنتظر فان فتحت الظا فهو اسم مفعول وان كسرتها فهو اسم فاعل قوله

وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد   زنة مفعول كآت من قصد

لما بين اسم المفعول مما زاد على الثلاثة شرع يبين اسم المفعول من الفعل الثلاثي فذكر انه ياتي على
صيغة مفعول مطردا والى ذلك اشار بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول فزنة فاعل
باطرد وقوله كآت من قصد يعني كالصيغة الاتية للمفعول من قصد وهي مقصود فمن في قوله

من نصد حرف جر **ونابَ نقلاً عنهُ ذو فعيلِ نحو فتاةٍ أو فتى كحيلِ** لما ذكر
ان القياس المطرد في اسم المفعول من الثلاثي هو صيغة مفعول نبه في هذا البيت انه قد يأتي
فعيل نائبا عن مفعول في الدلالة على اسم المفعول من الثلاثي والى هذا اشار بقوله وناب نقلا
عنه ذو فعيل فالضمير في عنه عائد على اسم المفعول من الثلاثي وقوله نقلا نبه به على انه ليس
بقياس وان كان كثيرا وقد اجمعوا على عدم القياس وقوله ذو فعيل يعني صاحب هذا الوزن
وذو فاعل بناب ثم مثل لذلك بكحيل وجاء به صفة للمذكر والمونث من غير تاء ليتنبه على ان جريانه
على المونث كجريانه على المذكر بغير تاء **الصفة المشبهة باسم الفاعل**

صفةٌ استُحسِنَ جرُّ فاعلِ … معنى بها المشبهةُ اسمَ فاعلِ
وصوغها من لازمٍ لحاضرِ … كطاهرِ القلبِ جميلِ الظاهرِ

هذا الباب وضعه للكلام على الصفة المشبهة باسم الفاعل واعلم ان الصفة المشبهة باسم
الفاعل هي ما دل على حدث وصاحبه فان عريت عن افادة معنى الحدوث ولم تكن للتفضيل
فهي الصفة المشبهة ولذلك لا تكون الا للحال الدائم فلا يراد بها الماضي المنقطع ولا المستقبل الذي
لم يقع اوله وقد نبه المصنف على ذلك وعرف الصفة المشبهة بانها التي يستحسن جر الفاعل
معنى بها والى هذا اشار بقوله صفة استحسن جر فاعل معنى بها البيت فصفة مبتدأ وسوغ
الابتداء بها وان كانت نكرة لوصفها بالجملة بعد والمشبهة هو الخبر ويحتمل ان تكون المشبهة
صفة لمبتدأ محذوف وصفة في اول البيت خبر مقدم فيكون التقدير الصفة المشبهة اسم
فاعل صفة استحسن جر فاعل معنى بها ومعنى راجع الى فاعل والمراد ان المجرور فاعل في المعنى
ثم نبه في البيت الثاني على ان الصفة المشبهة انما تصاغ من فعل لازم والمراد بها الحضور وقد
اشار الى ذلك بقوله وصوغها من لازم لحاضر فاذا قلت مررت برجل حسن فالمراد انه متصف
بالحسن في الحال فان اردت بالصفة المضي او الاستقبال رددت الى صيغة اسم الفاعل فيجري
على الفعل المضارع فتقول زيد فارح امس وجازع غدا لان الاصل زيد فرح وجزع فلما اخرجا
عن معنى الحال ردا الى صيغة اسم الفاعل في ذلك قول الشاعر • وما انا من رزء وان جل
جازع • ولا بسرور بعد موتك فارح • والكثير ما تجي الصفة المشبهة على غير صيغة اسم الفاعل
كجميل وضخم وحسن وقد تجي على صيغة اسم الفاعل وذلك قليل وقد نبه المصنف على ذلك
بالمثالين في النصف الاخير من البيت الثاني فقوله طاهر القلب تنبيه على مجيئها على صيغة اسم الفاعل

قوله

وقوله جميل تنبيه على عدم الجريان على اسم الفاعل وفي المثالين ايضا تمثيل لجر الفاعل باضافة
الصفة اليه **وعمل اسم فاعل المعدى لها على الحد الذي قد حدا** لما بين الصفة
المشبهة شرع يتكلم في عملها فنبه في هذا البيت على ان عمل اسم الفاعل المتعدي ثابت لها
على الشرط المتقدمة في اسم الفاعل بل هذا الا ان وجه النصب فيهما مختلف ففي اسم
الفاعل النصب على المفعولية حقيقة نحو زيد ضارب عمرا وفي الصفة النصب على التشبيه
بالمفعولية والمنصوب على التشبيه فاعل في المعنى مثل زيد حسن الوجه الاصل حسن
وجهه وليس ذلك في اسم الفاعل المتعدي وقوله في البيت وعمل مبتدأ ولها خبره والضمير
فيه عائد الى الصفة والتقدير وعمل اسم الفاعل المتعدي مستقر للصفة وقوله على
الحد الذي قد حدا يعني ان عمل اسم الفاعل المتعدي انما يستقر للصفة على الحد الذي
حددته لك في اسم الفاعل من الشروط المتقدمة والله اعلم قوله رحمه الله

وسبقُ ما تعملُ فيه مجتنَبْ … وكونُه ذا سببيةٍ وجبْ

هذا البيت نبه فيه على ان معمول الصفة المشبهة الذي هو فاعل في المعنى لا يجوز سبقه
عليها والى هذا اشار بقوله وسبق ما تعمل فيه مجتنب وانما امتنع سبقه لضعفها اذ
عملها بالحمل على اسم الفاعل والمحمول لا يقوى قوة المحمول عليه واما الجار والمجرور المتعلق
بها فانها تعمل فيه متقدما ومتاخرا تقول لي انت فرح ثم نبه على ان معمولها لا يكون الا
سببيا والى هذا اشار بقوله وكونه ذا سببية وجب ومعنى السببية التلبس بضمير
صاحب الصفة لفظا كزيد حسن وجهه او معنى كحسن الوجه واما الجار والمجرور
فيعمل فيه سببيا وغير سببي لانه ليس بفاعل في المعنى والله اعلم قوله رحمه الله

فارفع بها وانصب وجرّ مع ألْ … ودون ألْ مصحوبَ ألْ وما اتصلْ
بها مضافاً او مجرداً ولا … تجرر بها مع ألْ سُمًا من ألْ خلا
ومن اضافةٍ لتاليها وما … لم يخلُ فهو بالجواز وُسِما

هذه الابيات الثلاثة تكلم فيها على مسائل المشبهة وهي ستة وثلثون مسئلة وذلك ان
الصفة ترفع معمولها على الفاعلية وتنصبه ان كان معرفا على التشبيه بالمفعول وان
كان منكرا فعلى التمييز وتجره على الاضافة فمعمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور
وذلك مع كون الصفة معرفة بال او مجردة منها فهي ست مسائل وقد اشار الى ذلك بقوله فارفع

بها والنصب والجر مع ال ودون ال فقوله بها يعني بالصفة وقوله مع ال ودون ال يعني
مع وجود ال في الصفة ومع عدم ال فيها ثم اخذ يتكلم في احوال معمول الصفة المذكوران الذي
يرفعه الصفة وينصبه ويجره اما ان يكون فيه ال وهو الذي عبر عنه بمصحوب ال
واما ان يكون متصلا بالصفة اي لم يفصل بينها وبينه لفظة ال والى هذا اشار بقوله
وما اتصل بها يعني وما اتصل بالصفة فقوله مصحوب ال معمول باحد الافعال الثلاثة
المتقدمة على طريقة باب الاعمال وقوله وما اتصل معطوف على مصحوب ال فتحصّل من
هذا ان معمول الصفة اما مصحوب بال واما مجرّد عنها وهو المعبر عنه بالمتصل بالصفة في
كلام المصنف ثم بين ان المتصل بالصفة اما مضافا واما مجرّدا عن الاضافة والى ذلك اشار
بقوله مضافا او مجردا والمضاف على اربعة انواع اما مضاف الى ضمير الصفة نحو الحسن
وجهه او الى ظاهر معرف بالالف واللام نحو الحسن وجه الاب او الى ظاهر مجرد من الالف
واللام والاضافة نحو حسن وجه اب واما مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن
وجه ابيه فهذه اربعة انواع في المضاف اذا تقرر هذا علمت ان معمول الصفة اما بال
وهو قوله مصحوب ال او عار عنها مضافا او مجردا عن الاضافة وهو قوله وما اتصل بها
مضافا او مجردا والمضاف على اربعة انواع كما بينا فمعمول الصفة اذا على ستة انواع وقد
تقدم ان الصفة تعمل في معمولها الرفع والنصب والجر مع تعريف الصفة وتنكيرها فيحصل من ذلك
ستة وثلاثون مسئلة من ضرب ستة في ستة ثم ذكر انه لا يجر بالصفة اذا كان فيها الالف
واللام اسم خلا من الالف واللام ومن الاضافة الى ما فيه الالف واللام والى هذا اشار
بقوله ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها يعني ولا تجرر بالصفة مع وجود
الالف واللام فيها سما اي اسما خلا من الالف واللام ومن الاضافة الى تالي الالف واللام وهو
المعرف بالالف واللام وقوله سما مفعول بتجرر وهو لغة في اسم فتلخص من هذا ان الممتنع
من المسائل الستة والثلاثين اربع مسائل الحسن وجهه الحسن وجه اب الحسن وجه الحسن
وجه اب وانما ذلك مع جر المعمول فلو نصبت او رفعت جاز وانما امتنعت هذه المسائل
الاربع مع الجر لانك اضفت ما فيه الالف واللام الى ما ليس فيه الالف واللام ولا هو مضاف
الى ما فيه الالف واللام ثم ذكر المصنف وما عدا هذه الاربع المسائل فهو جائز الا انهم
اختلفوا اذا اضيفت الصفة الى المعمول المضاف الى ضميرها او المعمول المضاف الى ظاهر مضاف

الى ضمير صاحبها نحو مررت برجل حسن وجهه ومررت برجل حسن وجه ابيه فسيبويه
يرى الاضافة في مثل هذا ضرورة والكوفيون يجيزون ذلك ودليلهم الحديث فمن ذلك قوله
صلى الله عليه وسلم في الدجال اعور عينه اليمنى وفي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي
صفته صلى الله عليه وسلم شثن اصابعه ومع جوازه في الكلام فهو ضعيف لان فيه شبه
اضافة الشي الى نفسه وقد اشار المصنف الى الممتنع بقوله ولا تجرر الى قوله ومن اضافة لتاليها
فاندرج تحت كلامه المسائل الاربع الممتنعة المتقدمة الذكر ثم بين على ان ما عدا
ذلك جائز الجر بقوله وما لم يخل فهو بالجواز وسما يريد وما لم يخل من ال ومن الاضافة الى تاليها
فهو جائز الجر بالصفة وان كان فيه الالف واللام **التعجب**

بافعل انطق بعد ما تعجبا او جئ بافعل قبل مجرور ببا

هذا البيت ينبه على انك اذا اردت ان تتعجب التعجب المصطلح عليه عند النحويين
اتيت بصيغة افعل بعد ما نحو ما احسن زيدا والى هذا اشار بقوله بافعل انطق بعد ما
تعجبا وتعجبا منصوب على الحال او تاتي بافعل قبل مجرور ببا نحو احسن بزيد والى هذا اشار
بقوله او جئ بافعل قبل مجرور ببا وقصر البا ضرورة فاما ما من نحو قولك ما احسن زيدا
فهي عند سيبويه نكرة موصوفة وفعل التعجب وفاعله وهو ضمير ما في موضع الخبر والتقدير
شي عظيم احسن زيدا اي جعله محسنا وهي عند الاخفش موصولة وصلتها فعل التعجب
والخبر محذوف والتقدير الذي احسن زيدا شي عظيم ولكون هذا الخبر لم يسمع في حال من الاحوال
يرجح كلام سيبويه لان عدم ذكر الخبر في حال يقتضي ان حذفه من قبيل الحذف اللازم وذلك لا
يكون الا اذا سد مسد الخبر غيره وذلك هنا معدوم واما افعل ففعل عند البصريين لدخول
نون الوقاية عليه اسم عند الكوفيين لثبوت تصغيره في قول الشاعر يا ما اميلح غزلانا شدن
لنا من هؤليائكن والسلم واما افعل به ففعل باتفاق النحويين ولفظه لفظ الامر ومعناه
الخبر وفاعله المجرور بالبا وهي زائدة بدليل سقوطها في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا ومنهم
من جعله امرا حقيقة والفاعل مضمر فيه والمجرور بالبا متعلق به قوله رحمه الله

وتلو افعل انصبنه كما اوفى خليلينا واصدق بهما

لما بين صيغتي التعجب نبه على انك تنصب تلو افعل اي الواقع بعد افعل والى هذا اشار بقوله
وتلو افعل انصبنه ثم مثل ذلك بقوله ما اوفى خليلينا ثم مثل الصيغة الثانية من فعلي التعجب

بقوله واصدق بهما وجر ما بعدها بالبا ليعلم ان الحكم ذلك وحصل من البيت تمثيل فعلي
التعجب وان ما يلي افعل ينصب وذلك بالنص منه وما يلي افعل يجر بالبا وذلك مفهوم من
المثال وان لم ينص عليه **وحذف ما منه تعجبت استبح ... ان كان عند الحذف معناه يضح**
نبه في هذا البيت على ان المتعجب منه يستباح حذفه اذا كان معلوما عند السامع منضحا
فدخل تحت قوله ما منه تعجبت المنصوب بعد افعل والمجرور بالبا بعد افعل لان كلهما متعجب
منه فمثال حذف المنصوب بعد افعل قول علي رضي الله عنه جزا الله عنا والجزاء بفضله
ربيعة خيرا ما اعف واكرما التقدير ما اعف ربيعة واكرمهم ومثال حذف المجرور بالبا
بعد افعل قوله تعالى اسمع بهم وابصر اي وابصر بهم والكثر ما يحذف المجرور بالبا اذا كان
معطوفا على مثله كالاية وجاز حذف المجرور وان كان فاعلا لشبهه بالفضلات حتى جاء
مجرورا وحذف في اول البيت مفعول بفعل الامر وهو قوله استبح قوله رحمه الله

وفي كلا الفعلين قدما لزما ... منع تصرف بحكم حتما

نبه في هذا البيت ان فعلي التعجب ممنوعان من التصرف والى هذا اشار بقوله وفي كلا الفعلين
قدما لزما منع تصرف ثم نبه على ان منع تصرفهما انما هو بحكم حتم فيهما وهو مجيئهما للخصوص
التعجب وهذا معنى هو اليق بالحرف فاستحقا ان لا يتصرفا وان تكون بنيتهما جارية على
طريقة واحدة لتدل بلفظها على المعنى المراد بها قوله رحمه الله

وصغهما من ذي ثلاث صرفا ... قابل فضل تم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي اشهلا ... وغير سالك سبيل فعلا

هذان البيتان نبه فيهما على الفعل الذي يبنى منه فعل التعجب قياسا وشرط فيه شروطا
منها ان يكون ثلاثيا ومنها ان يكون متصرفا والى هذين الشرطين اشار بقوله وصغهما من ذي
ثلاث صرفا اي صغ فعلي التعجب افعل وافعل به من فعل على ثلاثة احرف متصرف ومنها ان يكون
ذلك الفعل مما يتفاوت فيه الفاعلون له فيكون لبعضهم الفضل في ذلك على البعض والى هذا
اشار بقوله قابل فضل ولا يبنى فعل التعجب من مات وان كان ثلاثيا متصرفا لانه لا فضل
لاحد على احد في حقيقة الموت بخلاف الحسن والضرب ونحوهما فان الفاعلين متفاوتون
في ذلك ومنها ان لا يكون الفعل ناقصا ككان واخواتها والى هذا اشار بقوله تم فهو من التمام
الذي هو ضد النقصان وفي هذا الشرط خلاف ومنها ان لا يكون الفعل مقارنا للنفي وسواء

كان الفعل لازما للنفي او غير لازم والى هذا اشار بقوله غير ذي انتفا فلا يبنى فعل التعجب من
قولهم ما عجت به اي ما انتفعت به لانه لازم للنفي فلو بني منه التعجب لصار الكلام بالخروج عما
وضع عليه ولا من قولهم لا يقوم زيد وان كان النفي فيه غير لازم الا ان الكلام اذا كان النفي
لازما لم يتعجب منه بوجه لا ببناء فعل التعجب منه ولا باشد وما اشبهها ومنها ان لا يكون
اسم الفاعل من ذلك الفعل على افعل والى هذا اشار بقوله وغير ذي وصف يضاهي اشهلا
اي واقع على وزن اشهل فلا يبنى فعل التعجب من افعال الالوان لان اسم الفاعل منها على افعل
نحو احمر واخضر ولا من افعال العيوب التي يقع الوصف منها للفاعل على افعل كاعور واعرج
لانه لو بني فعل التعجب من مثل هذا لالتبس بالصفة ولم يكن ثم دليل على التعجب ومنها ان لا
يكون الفعل مبنيا لما لم يسم فاعله والى ذلك اشار بقوله وغير سالك سبيل فعلا وضبط
فعل في هذا البيت بضم الفا وكسر العين لان المراد به الفعل المبني لما لم يسم فاعله وانما لم يبن فعل التعجب
منه لئلا يلتبس التعجب من الفعل الذي لم يسم فاعله بالتعجب من فعل الفاعل فلو امن اللبس
بان كان الفعل لا يوجد الا مبنيا للمفعول نحو نفس الرجل وما اشبهه واردت التعجب منه جاز

وأشدد او اشد او شبههما ... يخلف ما بعض الشروط عدما
ومصدر العادم بعد ينتصب ... وبعد أفعل جره بالبا يجب

لما بين ان من الافعال ما لا يصح ان يبنى من لفظه فعل التعجب اخذ يبين لك كيف يتوصل الى التعجب
منه فذكر ان صيغة اشدد واشد او ما اشبههما ينوبان عن صيغة التعجب من الفعل
الذي لم يستوف الشروط والى هذا اشار بقوله واشدد او اشد او شبههما الى اخر البيت
ثم ذكر في البيت الثاني كيف تفعل اذا اتيت باشدد واشد فقال ومصدر العادم بعد ينتصب
اي ومصدر الفعل العادم لبعض الشروط المتقدمة تنصبه بعد اشد فتقول ما اشد احمرار
زيد وكذلك ما اشبهه نحو ما اعظم عوره وما اكثر عرجه ثم بين انك بعد افعل تجر بالبا مصدر
العادم لبعض الشروط والى ذلك اشار بقوله وبعد افعل جره بالبا يجب فالضمير في قوله
جره راجع الى مصدر الفعل العادم ولما تعين هنا انه بعد افعل تجر بالبا علم ان قوله ومصدر
العادم بعد ينتصب يريد بعد افعل فتقول من ذلك على صيغة افعل اشدد بعور زيد
وهذه القاعدة التي ذكرها من الاتيان باشدد واشد واشباههما عند ارادة التعجب من
الفعل العادم لبعض الشروط مطردة في كل فعل لم يستوف الشروط الا في الفعل غير المتصرف

إذ لا مصدر له، وأما المنفي فيأتي في مكان المصدر بأن والفعل وتدخل بينهما حرف النفي فتقول ما أحرى أن لا يصبح بالدواء أما الفعل الذي لم يسم فاعله فيأتي في مكان المصدر بما والفعل مبنيا لما لم يسم فاعله فتقول ما أكثر ما ضرب زيد إلا أن يؤمن اللبس فيأتي بالمصدر الصريح فتقول ما أسرع نفاس هند وإنما أمن اللبس لأن نفس لا يكون إلا لما لم يسم فاعله

وبالندور احكم لغير ما ذكر ... فلا تقس على الذي منه أثر

نبه في هذا البيت على أنه إن ورد فعل التعجب مبنيا من فعل لم يستوف الشروط فاحكم له بالشذوذ والندور وإلى هذا أشار بقوله وبالندور احكم لغير ما ذكر أي لغير ما ذكر من بناء فعل التعجب من فعل مستوف الشروط والإتيان بطريقة أشدد وأشد وما أشبههما ثم قال فلا تقس على الذي منه أثر يعني على الذي منه روي يقال أثرت الحديث أثرا ورويته وأثر في البيت مبني لما لم يسم فاعله والمسموع من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك قولهم ما أعساه وأعس به من عسى التي لا تتصرف ومنه قولهم ما أذرعها أي ما أخف يدها في الغزل يقال امرأة ذراع أي خفيفة اليد في الغزل فبنوه من صفة لا فعل لها ومن ذلك أقمن بزيد بنوه من قولهم هو قمن بكذا أي حقيق به وهي صفة لا فعل لها ومثله قولهم ما أهوجه وما أحمقه وما أرعنه فبنوا فعل التعجب منها ووصف الفاعل منه على أفعل ووجهه الحمل على ما أجهله لتقارب المعنى والله الموفق بمنه وكرمه قوله رحمه الله

وفعل هذا الباب لن يقدما ... معموله ووصله به الزما
وفصله بظرف او بحرف جر ... مستعمل والخلف في ذاك استقر

نبه في هذين البيتين على أن معمول فعل التعجب لا يتقدم على فعله فلا تقول زيدا ما أحسن ولا ما زيدا أحسن وإلى هذا أشار بقوله وفعل هذا الباب لن يقدما معموله ثم نص على أنه لا يجوز أن يفصل بين الفعل ومعموله في هذا الباب أيضا وإليه أشار بقوله ووصله به الزما أي ووصل الفعل بمعموله الزم وأدخل على الزم نون التوكيد الخفيفة ثم وقف عليها بالألف ثم نبه في البيت الثاني على أن الفصل بينهما بالظرف أو بالجار والمجرور مستعمل وإلى هذا أشار بقوله وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل فقوله وفصله أي فصل الفعل عن معموله وقوله مستعمل أي مستعمل عند العرب وفي ذلك تنبيه على كثرة ما ورد من ذلك فقد جاء نثرا ونظما قال الشاعر وقال نبي المسلمين تقدموا • وأحبب إلينا أن تكون المقدما • ففصل بإلينا

بين فعل التعجب وهو أحبب ومعموله وهو أن تكون ومثل هذا في الشعر كثير ومما جاء منه في النثر قول عمرو بن معدي كرب لله در بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءها • وأكرم في اللزبات عطاءها • وأثبت في المكرمات بقاءها • ففي كلامه ثلاثة مثل شواهد على ما ذكرناه وفي كل مثال فاصلة ثم نبه المصنف أن في ذلك الخلاف بقوله والخلف في ذاك استقر فمذهب الأخفش والمبرد ومن تبعهما المنع وقال الأستاذ أبو علي الشلوبين حكى الصيمري أن مذهب سيبويه المنع وذهب الجرمي وجماعة إلى جوازه وهو الصحيح لمجيئه نثرا والله الموفق قوله رحمه الله

نعم وبئس وما جرى مجراهما

فعلان غير متصرفين ... نعم وبئس رافعان اسمين
مقارني أل او مضافين لما ... قارنها كنعم عقبى الكرما
ويرفعان مضمرا يفسره ... مميز كنعم قوما معشره

هذا الباب وضعه للكلام على نعم وبئس وذكر أنهما فعلان غير متصرفين وإلى ذلك أشار بقوله فعلان غير متصرفين نعم وبئس وقوله أنهما فعلان هو الصحيح لدخول تاء التأنيث عليهما واتصال الضمائر المرفوعة البارزة بهما في لغة حكى الكسائي عن العرب نعما رجلين ونعموا رجالا وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى اسميتهما واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وكقول الآخر نعم السير على بئس العير ولا حجة في ذلك لأن ما سمع من ذلك قابل للتأويل ثم نبه المصنف على أن نعم وبئس يرفعان اسمين يعني على جهة الفاعلية وإلى هذا أشار بقوله رافعان اسمين وتقدير البيت نعم وبئس فعلان غير متصرفين رافعان اسمين ثم نبه في البيت الثاني أن هذين الاسمين المرفوعين بنعم وبئس إما معرفان بالألف واللام كقوله نعم المولى ونعم النصير وإما مضافان إلى ما فيه الألف واللام نحو نعم غلام الرجل زيد وإلى تعريفهما بالألف واللام أشار بقوله مقارني أل وإلى إضافتهما إلى ما فيه الألف واللام أشار بقوله أو مضافين لما قارنها والمراد بالألف واللام الجنسية ثم مثل المضاف إلى ما فيه الألف واللام بقوله نعم عقبى الكرما فقوله مقارني أل مضاف إلى أل وهو صفة لاسمين في قوله في البيت المتقدم رافعان اسمين ثم نبه في البيت الثالث على أن مرفوع نعم وبئس يكون مضمرا يفسره نكرة منصوبة تأتي بعده وإلى ذلك أشار بقوله ويرفعان مضمرا يفسره مميز ومثله بقوله نعم قوما معشره ونبه على أن المميز يكون

هذا

على نحو ما في المثال فهو أنه يكون نكرة منصوبة كما في المثال ففي نعم قوماً ضمير هو الفاعل وقوماً هو المميز لذلك الضمير ونعم وبئس مما يعود فيه الضمير على ما بعده فتلخص من البيتين المذكورين أن فاعل نعم وبئس إما معرفاً بالألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام أو ضميراً وقد حكى الأخفش أن ناساً من العرب يرفعون بنعم وبئس النكرة نحو نعم خليل زيد وقد جاء فاعلهما علماً في نحو نعم زيد ومضافاً إلى العلم في الحديث نعم عبد الله خالد بن الوليد **وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر** ذكر في هذا البيت أن النحويين اختلفوا في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر نحو نعم الرجل رجلاً فمذهب سيبويه منعه لأنه يرى أن الفاعل إذا ظهر استغنى بظهوره عن التمييز والتمييز لا يأتي في هذا الباب إلا لتفسير المضمر وقد زال الإضمار والمبرد يجيز ذلك ويقول كما يأتي التمييز لرفع الإبهام يأتي لتأكيد البيان لقوله تعالى إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً فجاء التمييز لتأكيد البيان لأن العلم بأنها شهور قد تقدم واستدل المبرد على ذلك أيضاً بقول الشاعر • والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلاً وأمهم زلاء منطيق • وبقول أبي طالب ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً والله الموفق قوله

وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل

نبه في هذا البيت على أن ما قد يقع بعد نعم نحو نعم ما يقول الفاضل فذكر أن ما هاهنا يحتمل أن تكون مميزاً والفاعل مضمراً تقديره نعم هو شيئاً يقوله الفاضل فما هاهنا نكرة موصوفة منصوبة على التمييز ويحتمل أن تكون فاعلاً فتكون موصولة ويكون الفاعل قد جاء غير معرف بالألف واللام ولا مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ونحو هذا قوله تعالى بئسما اشتروا به أنفسهم وأما قوله تعالى فنعما هي فالصحيح أنها نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز وجعلها ابن خروف فاعلاً وهي عنده معرفة تامة بغير صلة ونسب ابن خروف هذا القول إلى سيبويه **ويذكر المخصوص بعد مبتدا أو خبر اسم ليس يبدو أبدا** نبه في هذا البيت على أنك إذا ذكرت فاعل نعم وبئس وأتيت بما يحتاج إليه من تمييز إن احتاج ذكرت المخصوص بالمدح أو الذم بعد ذلك وهو إما مبتدأ خبره الجملة قبله وهي نعم وفاعلها وإما خبر المبتدأ المقدر وإليه أشار بقوله أو خبر اسم يعني أو خبر اسم مبتدأ مقدر ثم ذكر أن ذلك المبتدأ المقدر لا يجوز إظهاره أبداً وهو المراد بقوله ليس يبدو أبدا قوله رحمه الله

وإن يقدم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتفى

نبه في هذا البيت على أنه إذا تقدم قبل نعم وبئس ما يشعر بالمخصوص بالمدح والذم اكتفى به لك عن ذكر الممدوح أو المذموم بعد فاعل نعم وبئس ومثل ذلك بقوله العلم نعم المقتنى والمقتفى فإن الأصل نعم المقتنى والمقتفى العلم فالعلم هو المخصوص بالمدح فلما تقدم ذكر العلم قبل نعم وأشعر بأن المخصوص بالمدح هو العلم لم يحتج إلى ذكره بعد فاعل نعم قوله

واجعل كبئس ساء واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا

نبه في هذا البيت على أن ساء تجري مجرى بئس في قصد الذم بها وأن فاعلها إما معرف بالألف واللام الجنسية أو مضاف إلى ما هي فيه حسب ما تقدم فمن ذلك قوله تعالى وساءت مرتفقا أو ضمير صح وساء مثلاً القوم وقوله تعالى ساء ما يحكمون وإعراب ما فيه كإعراب ما في قوله تعالى بئس ما اشتروا به أنفسهم وإلى إجراء ساء مجرى بئس أشار بقوله واجعل كبئس ساء ثم نبه على أنه يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثي فعل على فعُل بضم العين ويقصد به ما يقصد بنعم وبئس من المدح أو الذم فيقول علم الرجل زيد وفضو صاحب القوم عمرو ومنه في الذم قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من أفواههم وإلى هذا أشار المصنف بقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا فقوله فعلا هو بضم العين وقوله من ذي ثلاثة تنبيه على أن الفعل الذي يبنى منه فعل لا يكون إلا ثلاثياً وقوله كنعم يعني بابه نعم ولم يرد تخصيصه بالمدح والذم بل يأتي للمدح والذم فيأتي كنعم ويأتي كبئس وقوله مسجلا يعني مطلقاً يقال أسجلت الشيء إذا أمكنته من الانتفاع به مطلقاً ومعنى الإطلاق هنا أن فعل يقصد به هذا القصد سواء بني من فعَل بفتح العين نحو أو فعِل نحو قضي وعلم بكسر العين وقد تقدم التمثيل بهما قوله

ومثل نعم حبذا الفاعل ذا وإن ترد ذماً فقل لا حبذا

نبه في هذا البيت على أن حب يجيء للمدح كنعم وإلى هذا أشار بقوله ومثل نعم حبذا ثم نبه على أن فاعل حب هو ذا خلافاً لمن جعل حبذا مركبة من حب وذا وصار ككلمة واحدة وجعلها مبتدأ وما بعدها خبرها ثم نبه على أنك إذا أردت الذم أدخلت على حب لا فتقول لا حبذا قال الشاعر • ألا حبذا أهل الملا غير أنه • إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا • والممدوح وهو المرفوع بعد حبذا هو مبتدأ على مذهب المصنف وخبره جملة حبذا وهذا الإعراب الذي ارتضاه المصنف من أن ذا فاعل حب والمرفوع بعدها مبتدأ ذكر ابن خروف أنه مذهب سيبويه وقال

ان يسند اليه غير ذلك فقد لحظا وأول ذا المخصوص أيا كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا

نبه في هذا البيت على انك تذكر بعد ذا من قولك حبذا المخصوص بالمدح فتقول حبذا زيد فزيد هو المخصوص بالمدح وقوله ايا كان اي اي شي كان المخصوص مذكرا او مؤنثا او مثنى او مجموعا فانك تذكره بعد ذا ولا تغير لفظة ذا لانها قد جرت عندهم كالمثل والمثل لا تغير الا ترى انهم قالوا الصيف ضيعت اللبن فاجروه للمذكر كما اجروه للمؤنث والى هذا اشار بقوله لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا اي لا تعدل بلفظة ذا على اي حال كان المخصوص بالمدح

وما سوى ذا ارفع بحب او فجر
بالبا ودون ذا انضمام الحا كثر

نبه في هذا البيت على ان ما سوى لفظة ذا قد يجعل بعد حب فيرفع فاعلا بحب ويجر بالبا فمثال الاول حب زيد رجلا فزيد قد جعل بعد حب وهو مرفوع على الفاعلية بحب ومثال الثاني حب بزيد رجلا ثم نبه على ان حب اذا لم يكن فاعلها ذا الرفع فيها ضم حائها وذلك الضم منقول من عينها لان الاصل حبب بضم البا التي هي العين فلما وقع الادغام نقل حركتها الى الفاء وقد يبقى الحاء مفتوحة والى هذا اشار بقوله ودون ذا انضمام الحا كثر يعني كثر انضمام الحاء اذا زال ذا وجعل غيرها في مكانها فيفهم من قوله كثر ان الحاء قد يفتح مع سقوطها وجعل غيرها في مكانها وهو الكثير وروده جائز في الثاني قوله بالبا

أفعل التفضيل

صغ من مصوغ منه للتعجب
أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي

هذا الباب قصد فيه الكلام على افعل التي للتفضيل فذكر في هذا البيت انه يبنى مما يبنى منه فعل التعجب والى هذا اشار بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل يعني صغ من فعل مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل فقوله افعل مفعول بصغ وقوله وأب اللذ أبي يعني وامتنع ان يبنى افعل التفضيل مما امتنع ان يبنى منه فعل التعجب واللذ في البيت بسكون الذال وهو لغة في الذي فلا يبنى افعل التفضيل الا من فعل استوفى الشروط التي تقدمت في الفعل الذي يبنى منه فعل التعجب فان جاء افعل التفضيل من فعل لم يستوف تلك الشروط فهو شاذ كما شذت افعال تعجب مما لم يستوف الشروط

وما به الى تعجب وصل
لمانع به الى التفضيل صل

نبه في هذا البيت على انك اذا تعذر عليك بناء افعل التفضيل لكون الفعل الذي تريد ان تبنيه منه لم يستوف الشروط فالذي يتوصل به الى التعجب من فعل لا يبنى منه فعل التعجب يتوصل به الى التفضيل فيما لا يصح ان يبنى منه افعل التفضيل والمتوصل به هو اشد وما جرى مجراه فتقول

تقول ما اشد احمراره فتقول هو اشد احمرارا من الدم فقوله وما به الى تعجب وصل البيت تقديره وما توصلت به الى التعجب لاجل مانع به توصل الى التفضيل فالضمير في به الموصول عائد الى ما في اول البيت وبه الاولى متعلقة بوصل وبه الثانية متعلقة بصل قوله

وأفعل التفضيل صله أبدا
تقديرا او لفظا بمن ان جردا

نبه في هذا البيت على ان افعل التفضيل يوصل بمن لفظا او تقديرا بشرط ان يكون مجردا عن الالف واللام والاضافة والى هذا اشار بقوله صله ابدا تقديرا او لفظا بمن ان جردا اي بمن التي لبيان الجنس فمثال من ظاهرة قولك زيد اكرم من عمرو وتقديرا اذا دل عليها دليل والاكثر ما يكون ذلك اذا كان افعل خبرا كقوله تعالى والآخرة خير وابقى ويقل ذلك اذا كان افعل صفة او حالا كقول الشاعر * تروحي اجدر ان تقيلي * تقديره تروحي اي مكانا اجدر ان تقيلي فيه من غيره فاجدر افعل تفضيل وهو صفة لمكان المحذوف وحذفت منه من وهذا حكم افعل اذا كانت مجردة فان كانت غير مجردة وهي التي بالالف واللام او الاضافة فلا تجوز معها من فلا تقول زيد الافضل من عمرو فاما قول الشاعر * ولست بالاكثر منهم حصى * وانما العزة للكاثر * فمحمول على ان من متعلقة بمحذوف دل عليه الكلام او انها ليست لبيان الجنس اذ هي التي يمتنع ان تتعلق بافعل اذا كان فيه الالف واللام او الاضافة او تكون الالف واللام زائدة فلا تكون لها مانع كما لم تؤثر في منع الاضافة في قول الشاعر * تولي الضجيع اذا تنبه موهنا * كالاقحوان من الرشاش المستقي * تقديره من رشاش المستقي ذكره ابو علي وموهنا هو بفتح الميم وكسر الهاء وهو بعد نصف الليل وقيل اذا ادبر الليل

وان لمنكور يضف او جردا
الزم تذكيرا وأن يوحدا
وتلو أل طبق وما لمعرفه
أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه
هذا اذا نويت معنى من وان
لم تنو فهو طبق ما به قرن

نبه في البيت الاول على ان افعل التفضيل اذا اضيف الى منكر او كان مجردا عن الاضافة والالف واللام لزم ان يكون مذكرا مفردا سواء كان صاحب الصفة كذلك او لا فتقول في المضاف الى منكر زيد افضل رجل وهند افضل امراة والزيدان افضل رجلين والهندان افضل امراتين والزيدون افضل رجال والهندات افضل نساء وتقول في المجرد زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو وكذلك الكلام في المؤنث وقد اشار الى المضاف الى المنكر بقوله وان لمنكور يضف والى المجرد بقوله او جردا وحكم عليهما بلزوم التذكير والافراد فقال الزم تذكيرا

وإن يوحد ثم نبه في البيت الثاني على أن أفعل التفضيل إن كان فيه أل وجب أن يكون مطابقا
لمن جرى عليه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وإلى هذا أشار بقوله وتلو
أل طبق فتقول الزيدان هما الأفضلان والزيدون هم الأفضلون والهندان هما الفضليان
والهندات هن الفضليات ثم نبه على أن أفعل التفضيل إن كان مضافا إلى معرفة جاز
فيها الوجهان المطابقة لمن جرى عليه وعدم المطابقة وإلى ذلك أشار بقوله وما لمعرفه
أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه فقوله عن ذي معرفة حشو تمم المقصود دونه إلا أنه
حسن ثم نبه في البيت الثالث على أن ما ذكره من أن المضاف إلى معرفة يكون فيه الوجهان
إنما هو إذا قصد بأفعل معنى التفضيل وهو الذي أراد بقوله هذا إذا نويت معنى من إذ
التفضيل لا يكون إلا مع إرادة من فإن كان أفعل مجرد الصفة من غير تفضيل فلا بد من المطابقة
لما جرى عليه كقولهم الناقص والأشج أعدلا بني مروان وقد أشار إلى ذلك بقوله وإن لم
تنو فهو طبق ما به قرن أي وإن لم تنو من مع أفعل فهي مطابقة للموصوف الذي قرن بها
وكثيرا ما يجيء أفعل مجرد الصفة من غير تفضيل ومنه قوله تعالى وهو أهون عليه التقدير
وهو هين عليه إذ الأشياء كلها هينة على الله سبحانه وتعالى على السواء قوله

وإن تكن بتلو من مستفهما ... فلهما كن أبدا مقدما
كمثل ممن أنت خير ولدى ... إخبار التقديم نزرا وجدا

نبه في هذين البيتين على أن من المتعلقة بأفعل إذا جرت اسم استفهام وجب تقديم الجار
والمجرور على أفعل التفضيل لأن الاستفهام له صدر الكلام وإلى ذلك أشار بقوله وإن تكن
بتلو من مستفهما أي الجار الذي يتلوه من هو المجرور بها وقوله فلهما يعني بتلك من وما جرته
ومقدما في البيت بكسر الدال وقوله أبدا فيه تنبيه على وجوب التقديم ثم مثل ذلك في البيت
الثاني بقوله ممن أنت خير فخير أفعل تفضيل وممن متعلق به قدم لأن المجرور اسم استفهام ويفهم
من ثم نبه على أنه إذا كان المجرور بمن ليس باستفهام فالتقديم قليل وإلى هذا أشار بقوله
ولدى إخبار التقديم نزرا وجدا وإنما كان التأخير مع الإخبار غالبا لأن أفعل التفضيل مع
الجار والمجرور كالمضاف والمضاف إليه وقد نبه المصنف على قلة التقديم مع الإخبار بقوله نزرا
وجد فمن ذلك قول الشاعر ٭ فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت ٭ جنى النحل بل ما زودت منه أطيب ٭
الأصل بل ما زودت أطيب منه ولا يفصل بين أفعل التفضيل ومن بأجنبي لإجرائهما مجرى المضاف

والمضاف

والمضاف إليه فلما تقدم وقد جاء الفصل بغير أجنبي كقوله ٭ لأكلة من أقط بسمن ٭ ألين مسا في
حشايا البطن ٭ من يثربيات قذاذ خشن ٭ والله الموفق قوله

ورفعه الظاهر نزر ومتى ... عاقب فعلا فكثيرا ثبتا
كلن ترى في الناس من رفيق ... أولى به الفضل من الصديق

نبه في البيت الأول من هذين البيتين على أن أفعل التفضيل قد يرفع الظاهر وقسم رفعها
للظاهر إلى قليل وكثير فالقليل هو إذا لم يوجد فيه الشرط الذي ذكره في الكثير وسيأتي بيانه وإلى
القسم القليل أشار بقوله ورفعه الظاهر نزر ومنه ما حكاه سيبويه مررت برجل أفضل
منه أبوه فأبوه مرفوع بأفضل وأما الكثير فهو ما إذا صلح أن يقع في مكان أفعل الفعل
الذي اشتق منه مع حصول معنى التفضيل وإلى هذا القسم أشار بقوله ومتى عاقب فعلا
فكثيرا ثبتا ثم مراده بالفعل الفعل الذي اشتق منه أفعل التفضيل ومعنى المعاقبة أن يصلح
الفعل في مكانه ويصلح هو في مكان الفعل مع بقاء المعنى ولا يكون ذلك ولا يستقيم إلا
إذا تقدم نفي وكان الظاهر المرفوع بأفعل غيرا مسببا مفضلا على نفسه باعتبارين
وقد جعل المصنف البيت الثاني مثالا لهذا القسم الكثير حيث قال كلن ترى البيت فتقدم
النفي وهو لن ترى وأولى هو أفعل التفضيل والفضل هو الظاهر الذي ارتفع بأفعل التفضيل
وهو غير مسبب مفضل على نفسه باعتبارين فالفضل مفضل في الأولوية بالنسبة إلى
الصديق على نفسه بالنسبة إلى رفيق غير الصديق والمراد بالصديق ههنا هو أبو بكر رضي
الله عنه فلو قلت رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد لم يكن من الكثير إذ لم
يتقدم نفي ولذلك لا يصلح أن يقع الفعل الذي اشتق منه أحسن في مكانه ههنا إذ لو قلت
رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل منه في عين زيد لفات معنى التفضيل إذ لا نفي ولو قلت
يحسن بالتشديد لفات أن الحسن غريزة فيه ويكون المعنى أن غيره هو الذي صيره حسنا
وإنما رفعوا بأفعل الاسم الظاهر إذا تقدم النفي على ما مر فقلت لم أر رجلا أحسن في عينه الكحل
منه في عين زيد لأن لم أر رجلا كذب محض إذ لا يخلو أحد رأى من رؤية رجل ما فصدق الكلام
موقوف على نفي رؤية رجل خاص بوصف فكان ذكر ذلك الوصف هو الأهم ليخرج الكلام
من صورة الكذب إلى الصدق ورفعوا بالصفة الظاهر وهو الكحل في المثال ولم يلزمهم أن
يجعلوه مبتدأ لئلا يفصلوا به بين أفعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز فرفعوه على الفاعلية وجعلوا

رفع الفعل الظاهر قليلا اذا لم يتقدم النفي لان ذكر الصفة انما يزيد الكلام فائدة لا انها تصيره
صدقا بعد صورة الكذب الا ترى انك اذا قلت رايت رجلا افضل منه ابوه فرايت رجلا كلام
صحيح لكنه ليس فيه كبير فائدة اذ لا يخلو من رؤية رجل فليس في ذكر الصفة المخصصة
الا زيادة الفائدة لا تصحيح الكلام فلم يلزم المبادرة الى ذكرها بانهم حتى يتكلف في ذلك رفع الظاهر
بها واذا لم يكن كذلك فوجه تقديم ما هي له في المعنى وهو الاب فتقول رايت رجلا ابوه افضل
منه وتجعل الاب مبتدا وافضل خبره وان جاء تقديم الصفة ورفع الظاهر بها فهو قليل في
مثل هذا الموضع وهو الذي حكاه سيبويه وقد تقدم **النعت**

يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل
فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق

هذا الباب وضعه للكلام على التوابع وهي اربعة النعت والتوكيد والبدل والعطف والعطف
عطفان عطف بيان وعطف نسق وقد نص المصنف على ان التوابع الاربع تتبع الاسما الاول
في الاعراب يعني بقوله الاول المتقدمة على التوابع فاذا قلت قام زيد العاقل فزيد هو الاسم الاول
والعاقل هو التابع وكذلك سائر التوابع على نحو ما ياتي فقوله الاسما مفعول يتبع والهمزة في
الاسما منقوله الحركة الى اللام لاجل الوزن والفاعل يتبع قوله نعت وقد حد المصنف التابع
من حيث هو بانه المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد فقوله المشارك لما قبله في اعرابه
دخل تحته كل موافق لما قبله في الاعراب تابعا كان او غيره فدخل خبر المبتدا نحو زيد قائم لانه موافق
للمبتدا في الاعراب ودخل ايضا الحال من المنصوب نحو لقيت زيدا مسرعا فالحال هنا موافقة
لصاحبها في الاعراب لكنه اخرج خبر المبتدا والحال من المنصوب بقوله الحاصل والمتجدد لان خبر
المبتدا انما يتبع المبتدا في الاعراب الحاصل فيه ولو تجدد على المبتدا اعراب بدخول عامل عليه نحو
ان زيدا قائم لبقي الخبر مرفوعا ولم يتبع المبتدا فيما تجدد له من الاعراب ولذلك الحال من المنصوب
لو تجدد على صاحب الحال رفع نحو جاء زيد مسرعا لم يتبعه في هذا الاعراب المتجدد وانما التبعية في
الاعراب الحاصل والمتجدد من خواص التوابع الا ترى انك تقول قام زيد العاقل فالعاقل تابع لزيد في
اعرابه الحاصل وهو الرفع فلو تجدد لزيد نصب وجر لتبعه النعت في ذلك الاعراب المتجدد
فتقول رايت زيدا العاقل بنصبهما وتقول مررت بزيد العاقل بجرهما ثم اخذ في البيت الثاني يتكلم
على النعت وحده والاعتماد ذكر من انه تابع متم ما سبق فقوله تابع جنس دخل تحته سائر التوابع

وقوله متم ما سبق يخرج به عطف النسق والبيان والتاكيد والبدل اذ لا يتم المعطوف
المعطوف عليه ولا البدل المبدل منه ولا التاكيد المؤكد اذ المعطوف عليه تام بنفسه قبل
مجي المعطوف وكذلك المبدل منه قبل مجي البدل وان كان في البدل بيان للمبدل منه فليس ذلك
البيان بالدلالة على معنى في المبدل منه كما قيده المصنف ولذلك القول في التاكيد وعطف
البيان وقوله بوسمه يعني بوسم المتبوع فدخل النعت الحقيقي نحو قام زيد العاقل وقوله او وسم
ما به اعتلق دخل النعت السببي نحو قام زيد العاقل ابوه فالضمير في وسمه عائد لقوله ما سبق
والوسم العلامة وما سبق هو المتبوع والمعنى ان النعت متم المنعوت بالدلالة على معنى من المعاني
القائمة به التي هي له كالعلامة عليه **وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا كامرر بقوم كرما**
نبه في هذا البيت على ان النعت يعطى ما للمنعوت من التعريف والتنكير والى هذا اشار بقوله وليعط
في التعريف والتنكير ما لما تلا يعني فليعط النعت واطلق فدخل النعت الحقيقي والسببي وما لا يرتد
به المنعوت والضمير الفاعل في تلا عائد على النعت وما من قوله ما لما تلا مفعول ثان ليعط ثم
مثل التبعية في التنكير بقوله امرر بقوم كرما فكرما نعت نكرة تابع لقوم وهو مثل المنعوت في تنكيره
ومثال التعريف مررت بالرجل العاقل فلا تنعت النكرة الا بالنكرة ولا المعرفة الا بالمعرفة الا ان تكون
المعرفة شبيهة بالنكرة في عمومها وذلك المعرف بلام الجنس قالوا في قوله تعالى وآية لهم الليل
نسلخ منه النهار ان نسلخ نعت لليل لان المراد به الجنس فهو شبيه بالنكرة ولذلك قالوا في قول
الشاعر • ولقد امر على اللئيم يسبني • فمضيت ثم اقول ما يعنيني • فجعلوا يسبني نعتا للئيم لان
المراد على اسم من اللئام فرادة واحد من الجنس غير معين والله اعلم بالصواب قوله رحمه الله

وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل فاقف ما قفوا

قد تقدم ان النعت يتبع المنعوت في الاعراب حيث ذكر في اول الباب ان التوابع الاربع تتبع
الاسماء الاول في الاعراب وتقدم انه يتبع في التعريف والتنكير حسب ما بين في البيت قبل
هذا ثم شرع يذكر في هذا البيت ان النعت في التوحيد وفي التذكير وفي غيرهما بمنزلة الفعل
اذا جعل في موضع النعت فحيث يلحق الفعل ضمير التثنية والجمع وعلامة التانيث كان النعت
تابعا للمنعوت في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه وحيث كان الفعل لا يلحقه ذلك
لم يتبع النعت المنعوت في شي من ذلك فاذا قلت مررت برجل عاقل فالنعت تابع المنعوت هنا في
افراده كما ترى وفي تثنيته كقولك مررت برجلين عاقلين وفي جمعه كقولك مررت برجال عاقلين

وهي نكرة كالمثل التي تقدمت وهي بائنة كقوله مررت بامرأة عاقلة وانما كان كذلك لان الفعل
لو وضعته في مكان النعت لافرد الضمير المرفوع به وثني وجمع وذكر وانث فتقول مررت برجل عقل
وبامرأة عقلت وبرجلين عقلا وبامرأتين عقلتا وبرجال عقلوا وبنساء عقلن وان كان الفعل اذا
جعل في مكان النعت عمل في الظاهر ولم يلحقه ضمير تثنية ولا جمع ولا علامة تانيث اعتبارا بما تقدم
لم يتبع النعت المنعوت فيما ذكرناه بل يجوز اختلافهما في ذلك فتقول مررت بامرأة كريم ابوها فقد
خالف النعت المنعوت في التذكير والمنعوت مؤنث وانما كان كذلك لان النعت لو جعل في مكانه
الفعل لم يلحقه علامة تانيث تقول مررت بامرأة كرم ابوها لانه مسند الى مذكر ولا يلحقه علامة
التانيث ولقولك تقول مررت برجلين عاقل ابواهما وبرجال عاقل اباؤهم فتفرد النعت وان كان
المنعوت مثنى او مجموعا لانك لو وضعت الفعل في مكانه لم يلحقه علامة تثنية ولا جمع فتقول
مررت برجلين يعقل ابواهما وبرجال يعقل اباؤهم الا على لغة اكلوني البراغيث فيجوز ان يطابق
النعت والمنعوت في التثنية والجمع في مثل هذا فتقول مررت برجلين عاقلين ابواهما وبرجال
عاقلين اباؤهم فان جمعت النعت جمع تكسير جاز عند كل احد لان جمع التكسير بمنزلة المفرد فلك ان
تقول مررت برجال كرام اباؤهم او كريم اباؤهم والى هذا الذي فصلناه اشار المصنف بقوله
كالفعل يعني ان النعت بالنسبة الى التوحيد والتذكير وغيرهما بمنزلة الفعل فحيث يوحد الفعل
يوحد النعت وحيث يلحق الفعل ضمير التثنية يثنى النعت وحيث يلحقه ضمير الجمع يجمع النعت جمع
سلامة وحيث يلحق الفعل علامة التانيث يؤنث النعت وقد تقدمت الامثلة في ذلك والضمير
في قوله وغيرهما عائد على التوحيد والتذكير وغيرهما هو التثنية والجمع والتانيث وقوله فاقف ما قفوا
معناه اتبع ما اتبعوا هم وحشو **وانعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذي والمنتسب**
نبه في هذا البيت على ان النعت انما يكون من المشتقات من الاسماء والمشتق هو الماخوذ من المصدر
ليدل على قيام معناه بمن اتصف به ومثله بصعب وذرب وقد اشار الى هذا بقوله وانعت
بمشتق كصعب وذرب والذرب الحاد من كل شيء ويحتمل ان يكون بالدال المهملة وهو الخبير بالاشياء
المجرب لها والحق بالمشتق ما اشبهه مما هو في تاويله كاسم الاشارة تقول مررت بزيد هذا وكذا
ذو بمعنى صاحب تقول مررت برجل ذي مال اي صاحب مال وكالمنتسب تقول مررت برجل تميمي
وقد اشار الى ذلك بقوله وشبهه كذا وذي والمنتسب فالضمير في قوله وشبهه عائد الى المشتق
ثم مثل باسم الاشارة وهو قوله ذا وبذي بمعنى صاحب وهو قوله وذي وبالصفة الواقعة في

النسب وهو المراد بقوله والمنتسب قال ابن المصنف رحمه الله لو قال وانعت بوصف مثل صعب
وذرب لكان اخلص لان من المشتقات ما لا ينعت به كاسماء الزمان والمكان والالة قوله

ونعتوا بجملة منكرا فاعطيت ما اعطيته خبرا
وامنع هنا ايقاع ذات الطلب وان اتت فالقول اضمر تصب

نبه على ان المنكر ينعت بالجملة فتقول مررت برجل قام ابوه والى ذلك اشار بقوله ونعتوا بجملة منكرا
اي اسما منكرا وانما نعتوا الاسم المنكر بالجملة لانها عندهم مقدرة بالنكرة فلا ينعت بها المعرفة
واما قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فقد تقدم توجيهه ثم نبه على ان الجملة اذا وقعت نعتا
تعطى ما اعطيته اذا وقعت خبرا فتكون فيها ضمير يربط بينها وبين المنعوت كما انها اذا وقعت خبرا
يكون فيها ضمير يربط بينها وبين المبتدا والى هذا اشار بقوله فاعطيت ما اعطيته خبرا يعني
فاعطيت الجملة اذا وقعت نعتا ما اعطيته اذا كانت خبرا من الرابط بالضمير ومن كونها تقدر
بالمفرد ثم لما اطلق الجملة خاف ان يتوهم ان الجملة الطلبية تقع نعتا فقال في البيت الثاني وامنع هنا
ايقاع ذات الطلب يمنع ان تقع الجملة الطلبية نعتا اذ لا فائدة في ذلك لانها لا تدل على
معنى محصل يخصص به المنعوت ثم انه نبه على انه ان اتى ما يوهم النعت بالجملة الطلبية اول
على اضمار القول والى هذا اشار بقوله فالقول اضمر تصب وذلك نحو قول الشاعر جاؤوا
بمذق هل رايت الذئب قط فالتقدير جاؤوا بمذق مقول فيه هل رايت الذئب قط والمذق
اللبن الممزوج بالماء فصار لونه كلون الذئب **ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد والتذكيرا**
نبه في هذا البيت على ان لفظ المصدر يقع نعتا على تاويله بالمشتق وان ذلك كثير
فتقول هذا رجل خصم وهذه امراة خصم اي رجل ذو خصام وامراة ذات خصام هكذا
يأول بالمشتق وقد اشار الى ذلك بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا ثم نبه على انه اذا نعت
بالمصدر التزم فيه الافراد والتذكير كان المنعوت كيف كان فتقول مررت برجل عدل
وبرجلين عدل وبرجال عدل وبامراة عدل وبامراتين عدل وبنساء عدل وذلك لما كان
الاصل ذا عدل حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه تركوه على حاله لانه مصدر
والمصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث **ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف**
نبه في هذا البيت على ان نعت غير الواحد وهو المثنى والمجموع اذا اختلف معناه تفرقه
عاطفا لبعض النعوت على بعض فتقول مررت برجلين عالم وجاهل وبرجال ضارب وقاعد وقائم

والى هذا اشار بقوله ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه فعاطفا حال مقدمة
من الضمير في قوله فرقه فان اتفق معنى النعوت لم تفرق وثنيتها وجمعتها فتقول مررت
برجلين عاقلين وبرجال عقلا والى هذا اشار بقوله لا اذا ائتلف يعني فرقه اذا اختلف معناه
لا اذا ائتلف **ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا** نبه في هذا
البيت على انك اذا نعت معمولين او اكثر لعاملين او اكثر وكان العاملان متحدين في المعنى والعمل
اتبعت النعت سواء كان المنعوت مرفوعا او منصوبا او مجرورا فتقول ذهب زيد وانطلق
عمرو العاقلان وحدثت زيدا وحدثت عمرا الفاضلين وانطلقت بزيد وذهبت بعمرو العاقلين
والى هذا اشار بقوله ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل البيت وقوله اتبع بغير استثنا يعني
اتبع ولا تستثن حالة رفع ولا نصب ولا جر وقوله معمولي مضاف الى وحيدي ووحيدي
مضاف الى معنى وعمل معطوف على معنى التقدير ونعت معمولين لعاملين وحيدين في المعنى
والعمل اي متحدين فان اختلف العاملان في المعنى والعمل او في احدهما لم يجز الاتباع فتقول
جاء زيد وذهب عمرو العاقلان فلا يجوز هنا الاتباع لان العاملين وهما جاء وذهب مختلفان في
المعنى بل يرفع العاقلان على خبر المبتدا اي هما العاقلان او بنصبه على اضمار فعل اي اعني العاقلين
وكذلك لو اختلفا في العمل دون المعنى نحو كلمني زيد وكلمت عمرا العاقلين برفع العاقلين على خبر
المبتدا كما تقدم او بنصبه باضمار فعل وكذلك لو اختلفا في المعنى والعمل نحو جاء زيد وكلمت
عمرا فلا يجوز هنا الاتباع والاعراب كما تقدم وانما لم يجز الاتباع فيما تقدم من المثل المتقدمة
لانه يلزم منه نسبة عمل واحد لعاملين مع كل واحد منهما ان يستقل بعمله لمخالفته الاخر

وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت
واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها او بعضها اقطع معلنا
وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدا او ناصبا لن يظهرا

نبه في هذه الابيات الثلاثة على ان النعوت اذا كثرت تكون على اقسام قسم لا يتم بيان
المنعوت الا بجميعها فتكون مفتقرا اليها والى هذا اشار بقوله وان نعوت كثرت وقد تلت
مفتقرا لذكرهن اتبعت فذكر ان حكم هذا القسم الاتباع فلا يجوز قطع شي من النعوت اذا
كانت على نحو ما ذكرناه والمراد بكثرت اذا كانت اكثر من واحد والقسم الثاني ان يكون المنعوت
معلوما عند السامع بدونها بدون ذكر النعوت فالحكم في هذا القسم التخيير في الاتباع

والقطع

والقطع والى هذا اشار بقوله واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها يعني ان يكن المنعوت
معينا بدون المنعوت وقوله او اتبع نقل فيه حركة الهمزة الى الواو لاجل الوزن واتبع فعل
امر من اتبع والقسم الثالث ان يكون المنعوت مستغنيا عن بعض النعوت محتاجا في البيان
الى بعضها فيجب اتباع ما احتاج اليه المنعوت وانت بالخيار في الاتباع والقطع فيما لم يحتج
اليه المنعوت والى هذا القسم اشار بقوله او بعضها اقطع معلنا وقوله معلنا حشو
ثم نبه في البيت الثالث على كيفية القطع فذكر انك ان قطعت رفعت ونصبت بمضمر المبتدا مع
الرفع او الفعل الناصب مع النصب ولا يجوز اظهار ذلك الرافع او الناصب والى ان القطع يكون
على الرفع او النصب اشار بقوله وارفع او انصب ان قطعت ثم نبه على انك بمضمر مبتدا او فعلا
ناصبا بقوله مضمرا مبتداء او ناصبا والى ان ذلك المبتدا او الفعل الناصب لا يجوز اظهارهما
اشار بقوله لن يظهرا فيحصل من كلامه ان القطع لا يكون الا الى رفع او نصب ولا يكون الى
جر لان عامل الجر لا يعمل مضمرا واعلم ان النكرة لا تستغني عن البيان فاذا اجتمعت نعوتها فلا
بد من جريان بعضها عليها حتى تستقل بالبيان وبعد ذلك يجوز القطع فاذا قلت مررت
برجل عاقل كريم فلا بد من اتباع عاقل فان حصل به البيان فانت بالخيار في كريم ان شئت اتبعته
وان شئت قطعته **وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل** نبه في هذا
البيت على انه اذا علم النعت والمنعوت جاز حذف كل واحد منهما وابقاء الاخر الا ان حذف النعت
قليل والى جواز حذف ما علم منهما اشار بقوله وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه والى
قلة حذف النعت اشار بقوله وفي النعت يقل يعني وفي النعت يقل الحذف وقوله عقل يعني
به علم فيفهم من كلامه انه اذا لم يعلما لم يجز حذفهما واعلم ان المنعوت يكثر حذفه اذا صلح النعت
لمباشرة العامل كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف اي وعندهم نساء قاصرات الطرف
فان لم يصلح النعت لمباشرة العامل قل حذف المنعوت كقول الشاعر ترمي بكفي كان من ارمى
البشر التقدير بكفي رجل كان فحذف المنعوت وابقى النعت وهو جملة لا تصلح لمباشرة العامل الا ان
هذا القليل يطرد بعد النفي كقوله منهما مات حتى رايته يفعله كذا اي ما منهما احد وقد
جاء هذا من غير نفي ولا ضرورة قال الله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين اي شي من نبا
المرسلين واما حذف النعت فقد نبه على قلته ولا بد مع ذلك من قرينة تدل عليه اذا حذف
وتلك القرينة تكون حالية او مقالية فالحالية كقوله تعالى تدمر كل شي بامر ربها فالحال يشهد

بانها لم تذكر الا ما امرت بتذكيره والمقابلة نحو قوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين
غير اولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله باموالهم وانفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم
وانفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين
اجرا عظيما درجات منه ومغفرة ورحمة وكان الله غفورا رحيما التقدير فضل الله
المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدين من اولي الضرر درجة وفضل الله المجاهدين
على القاعدين من غير اولي الضرر درجات فحذف قوله من اولي الضرر اولا وهو نعت للقاعدين
وحذف قوله من غير اولي الضرر ثانيا وهو نعت للقاعدين آخرا وساغ الحذف لدلالة
القرينة المقابلة وهو قوله تعالى غير اولي الضرر المذكور **التوكيد**

بالنفس او بالعين الاسم اكدا ... مع ضمير طابق المؤكدا
واجمعهما بافعل ان تبعا ... ما ليس واحدا تكن متبعا

هذا الباب وضعه لبيان التاكيد وهو الثاني من التوابع الاربعة التي عدها والتاكيد
قسمان معنوي وهو بالفاظ مخصوصة ولفظي وهو تكرار اللفظ بعينه وسياتي وبداء
المصنف بالكلام على المعنوي فذكر من الفاظ التوكيد المعنوي في هذين البيتين النفس والعين
واحكامهما فقال بالنفس او بالعين الاسم اكدا يعني انك تؤكد الاسم بالنفس او بالعين فتقول
جاء زيد نفسه واقبل عمرو عينه ولك ان تجمع بين النفس والعين فتقول جاء زيد نفسه عينه
فظاهر عطف المصنف باو يقتضي ان لا تجمع بينهما وليس كذلك فينبغي ان تحمل او على الاباحة
ثم نبه على انك اذا اكدت بالنفس والعين اضفتهما الى ضمير يطابق المؤكد اي يكون مثله في
افراده وتثنيته وجمعه وتانيثه وتذكيره والى هذا اشار بقوله مع ضمير طابق المؤكدا فقوله
الاسم مفعول مقدم باكدا واصله اكدن بالنون الخفيفة ولكنه وقف عليها بالالف ونقل
حركة الهمزة في الاسم الى لام التعريف لاجل الوزن ثم نبه في البيت الثاني على ان النفس والعين
يجمعان على افعل اذا اكدت بهما اكثر من واحد فتقول جاء الزيدان انفسهما ورايت الزيدين
انفسهما انما جمع مع التثنية لان الضمير المضاف اليه العائد الى المؤكد مجزي لمعنى التثنية
ولك ان تثني فتقول جاء الزيدان نفساهما وان شئت افردت فقل نفسهما وهذا مطرد في
كل شيئين يضافان الى ضميرهما او اليهما فلك فيهما الجمع وهو المختار لقوله تعالى فقد صغت
قلوبكما والتثنية وقد جمع الشاعر بين اللغتين في قوله ظهراهما مثل ظهور الترسين والافراد مثل

قول

قول الشاعر حمامة بطن الواديين ترنمي ... سقاك من الغر الغوادي مطيرها وقد اشار
المصنف الى جمع النفس والعين على افعل في تاكيد ما زاد على واحد بقوله واجمعهما بافعل
ان تبعا ما ليس واحدا ثم قال تكن متبعا اي تكن متبعا لطريق العلماء وهو حشو والضمير في قوله
ان تبعا عائد الى النفس والعين

وكلا اذكر في الشمول وكلا ... كلتا جميعا بالضمير موصلا
واستعملوا ايضا ككل فاعله ... من عم في التوكيد مثل النافله

قد علمت ان التوكيد المعنوي بالفاظ مخصوصة والفاظه على قسمين قسم يرفع به توهم الاضافة
الى المؤكد ثم حذف المضاف فاذا قلت جاء زيد احتمل ان يكون المراد جاء خبر زيد او رسوله فاذا
قلت نفسه او عينه ارتفع هذا التوهم وعلم انه جاء بنفسه والموضوع لرفع هذا الاحتمال
هو النفس والعين القسم الثاني يرفع به توهم وضع العام موضع الخاص والموضوع لرفع
هذا الاحتمال هو كل وما في معناها فاذا قلت جاء القوم احتمل ان يكون جاء البعض ولكن
تجوزت فوضعت الكل موضع البعض فاذا قلت كلهم ارتفع هذا التوهم وهذا القسم لا يكون
الا فيما يتجزى وذلك بحسب الفعل فاذا قلت كلمني زيد لم يكن بهذا التجزي واذا قلت رايت زيدا
امكن التجزي اذ الرؤية تقع على بعضه وكلام المصنف في هذين البيتين انما هو على القسم الثاني
وقد تقدم كلامه على القسم الاول فنبه على ان المذكور لتبيين الشمول هو كل وكلا وكلتا
وجميع وذكر ان كل واحد من هذه الالفاظ اذا اكد بها يوصل بضمير عائد الى المؤكد ولا بد
من مطابقته للمؤكد فقوله وكلا منصوب باذكر وكلا وكلتا وجميع معطوفات عليه الا انه
حذف حرف العطف من كلتا وجميع وقوله موصلا حال من كل وما عطف عليه والتقدير واذكر
لبيان الشمول كلا وكلا وكلتا وجميعا في حال كونه لك موصلا بالضمير وموصلا بفتح الصاد لانه
اسم مفعول ومعنى الوصل بالضمير الاضافة اليه ثم ذكر في البيت الثاني انهم استعملوا في التاكيد
ايضا استعمال كل لفظا على وزن فاعله مشتقا من عم فتقول جاء القوم عامتهم والى هذا
اشار بقوله واستعملوا ايضا ككل فاعله من عم في التوكيد فجعل استعمال لفظة عامة
كاستعمال كل فلا بد ان تضاف الى ضمير المؤكد كما تقدم في كل وقوله مثل النافله يعني
النفل ضد الفرض وهو في الاصل المراد به الزيادة يريد ان لفظ جميع وعامة بالنافلة زادها
في الفاظ التاكيد على النحويين لان غالبهم اهمل ذكرها وقد نبه عليها سيبويه وانشد المصنف
على التاكيد بجميع قول امراة من العرب ترقص ابنها وهو من المنسوح المنهوك الموقوف

فذاك خولان جميعهم وهمدان • وذلك آل قحطان والاكرمون عدنان • قوله

وبعد كل اكدوا باجمعا   جمعاء اجمعين ثم جمعا

ودون كل قد يجي اجمع   جمعاء اجمعون ثم جمع

نبه في البيت الاول على انهم يؤكدون بعد كل باجمع وهو للمذكر الواحد وقد اشار الى ذلك
بقوله وبعد كل اكدوا باجمع فحصل من كلامه ان اجمع لا يؤتى بها الا بعد كل وهذا الذي ذكره
هو الاكثر وقد جاء اجمع دون كل في قول الراجز اذا ظللت الدهر ابكي اجمعا فاجمع تاكيد للدهر
ولم يسبق بكل وفي البيت الفصل بين التاكيد والمؤكد بابكي وهو قليل فصيح ومنه في التنزيل وله
يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن فكلهن تاكيد للنون في يرضين وقد فصل بينهما بقوله بما
اتيتهن وذكر المصنف لفظة اجمع للمذكر الواحد ثم ذكر بعدها لفظ جمعا للمؤنثة الواحدة
ثم ذكر اجمعين لجماعة المذكرين ثم ذكر جمع لجماعة الاناث ولم يذكر صيغة للتثنية اذ لم يسمع ذلك
من العرب واستغنوا عن ذلك بكلا وكلتا ثم نبه في البيت الثاني على انه قد يجي اجمع وما تفرع عنه
دون كل فتقول رايت زيدا اجمع وهندا جمعا ورايت القوم اجمعين والهندات جمع وتاتي
بعد ذلك اكتع من غير ان يسبقها كل وقد تقدم ان ذلك قليل في البيت قبل هذا واعلم انهم يجيئون
بعد اجمع باكتع ثم بابصع بعد اكتع ثم بابتع بعد ابصع وكلها في المعنى كاجمع وصيغتها
كصيغته للمذكر والمؤنث افرادا وجمعا ووحدها واما اكتع ابتداء قال الشاعر • يا ليتني كنت صبيا
مرضعا • تحملني الذلفاء حولا اكتعا • فجاء اكتع من غير ان يسبقه كل واجمع وهو شاذ وقد
اسقطوا اكتع فقالوا اجمع ابصع وهو شاذ واشد منه قول الاخر جمع بتع فاسقط كتع
وبصع فحصل من هذا ان المشهور في ترتيب هذه الالفاظ ان تذكر اجمع بعد كل ثم بعد اجمع اكتع
ثم بعده ابصع ثم ابتع اخرا وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل
نبه المصنف في هذا البيت على ان تاكيد النكرة اذا افاد جاز والى هذا اشار بقوله وان يفد
توكيد منكور قبل وهذا الذي ذكره هو مذهب الكوفيين وقد ارتضاه ويشترطون في جواز
تاكيد النكرة ان تكون النكرة محدودة لتحصل الفائدة بالتاكيد كيوم وليلة وشهر مما هو مدته
محدودة والى هذا اشار بقوله وان يفد توكيد منكور فان كانت النكرة غير محدودة كحين
ووقت وزمان مما يصلح للقليل والكثير فاتفق الكوفيون والبصريون على عدم التاكيد وخالف
البصريون الكوفيين في تاكيد النكرة المحدودة فمنعوا ذلك وجعلوا منع تاكيد النكرة شاملا في

المحدودة وغيرها والى هذا اشار المصنف بقوله وعن نحاة البصرة المنع شمل يعني ان المنع
شمل تاكيد النكرة المحدودة وغير المحدودة ويشهد للكوفيين السماع قال الشاعر تحملني الذلفا
حولا اكتعا الى غير ذلك   واغن بكلتا في مثنى وكلا   عن وزن فعلاء ووزن افعلا
نبه في هذا البيت على انه يستغنى في تاكيد المثنى بكلتا ان كان مؤنثا وبكلا ان كان مذكرا
فلا يقال جاء الهندان جمعاء وان كل يقال كلتاهما ولا جاء الزيدان اجمعان بل يقال كلاهما
فقوله عن وزن فعلاء ووزن افعلا يريد بفعلاء جمعاء وبافعل اجمع فمعنى كلامه استغن
بكلتا وكلا في تاكيد المثنى المؤنث والمذكر عن تثنية جمعاء واجمع واجاز الكوفيون تثنية اجمع
وجمعاء وتاكيد المثنى بهما وذلك عندهم بالقياس لا بالسماع ولا يهمرا واالا لا مانع من ذلك
واليه ذهب ابن خروف   وان تؤكد الضمير المتصل   بالنفس والعين فبعد المنفصل
عنيت ذا الرفع واكدوا بما   سواهما والقيد لن يلتزما
نبه في هذين البيتين على انه اذا اكد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعين فلابد من تاكيده
بالمنفصل وبعد ذلك اتى بالنفس والعين والى هذا اشار بقوله فبعد المنفصل يعني فبعد
التاكيد بالمنفصل ثم نبه في البيت الثاني على ان مراده الضمير المرفوع فقال عنيت ذا الرفع
فحصل من مضمون كلامه ان الضمير المتصل الذي لا يؤكد بالنفس والعين الا بعد التاكيد بالمنفصل
هو الضمير المرفوع فان كان غير مرفوع جاز تاكيده بالنفس والعين من غير تاكيد بالمنفصل
فتقول في الضمير المتصل المرفوع قاموا هم انفسهم ولا تقل قاموا انفسهم فان كان منصوبا
او مجرورا قلت رايتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم فلا يحتاج الى تاكيد بالمنفصل ولو
اكدته به لجاز وحسن فان كان التاكيد بغير النفس والعين من الفاظ التاكيد جاز من غير
تاكيد بالمنفصل سواء كان الضمير مرفوعا او غيره فتقول في المرفوع قاموا كلهم فلا يحتاج الى
تاكيد بالمنفصل ولو اكدته لجاز وقد اشار المصنف الى ان الضمير المرفوع المتصل اذا اكد بغير النفس
والعين لم يحتج الى قيد التاكيد بالمنفصل فقال واكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما يعني بما سوى
النفس والعين ويعني بالقيد التاكيد بالمنفصل والله الموفق وبه العصمة قوله رحمه الله

وما من التوكيد لفظي يجي   مكررا كقولك ادرجي ادرجي

لما فرغ من التاكيد المعنوي تكلم هنا على التاكيد اللفظي فذكر ان التاكيد اللفظي هو الذي يجي
مكررا والى هذا اشار بقوله وما من التوكيد لفظي يجي مكررا فاطلق المكرر ليدخل فيه تكرار اللفظ

بعينه كما مثل بقوله أدرجي ادرجي ويرادفه كما قال الشاعر أنت بالخير حقيق قمن كانه قال
حقيق حقيق فان قمنا معناه حقيق واعلم ان فايدة التاكيد اللفظي هو تمكين المعنى عند
السامع خوفا من نسيان او عدم اصغايه او عدم اعتنايه والتاكيد اللفظي قسمان تاكيد
بالجملة كقول الشاعر • ايا من لست أقلاه ولا في البعد انساه • لك الله على ذاك لك الله لك الله •
وربما تقترن الجملة المؤكدة بحرف كقوله تعالى اولى لك فاولى ثم اولى لك فاولى واما التاكيد بالمفرد فقد
يكون اسما نحو قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا ويكون فعلا والاكثر ما يوكد به مع فاعله وقد
يوكد من غير فاعل وقد جمع الشاعر بينهما في قوله • فاين الى اين النجاة ببغلتي • اتاك اتاك
اللاحقون احبس احبس • ويكون ايضا حرفا وسياتي الكلام عليه قوله رحمه الله

ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به وصل

نبه في هذا البيت على انك اذا اكدت الضمير المتصل التاكيد اللفظي فلا تعد لفظ الضمير الا مع ما
اتصل به فتقول مررت بك بك ورايتك رايتك فانك لو جردت الضمير عما اتصل به لانفصل وخرج
عن وضعه **كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب كنعم وكبلى** نبه في هذا
على ان الحروف التي ليست من حروف الجواب حكمها في التاكيد اللفظي حكم الضمير المتصل فلا تكون الا
مع اعادة ما اتصلت به لانها كالجزء منه والى هذا اشار بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا به
جواب فالاشارة بقوله كذا الى حكم الضمير المتصل المتقدم في البيت قبل هذا واستثنى من هذا
الحكم حروف الجواب فتكرر من غير شيء يتصل به لكونها مستقلة بانفسها في الدلالة على
الجواب ومثلها المصنف بنعم وبلى فتقول لمن قال اتفعل كذا نعم نعم او بلى بلى واجل اجل
وما اشبه ذلك والاحسن ان يكون التكرار بالمرادف فتقول نعم اجل وما اشبهه وقد يفرد
الحرف الذي ليس بجواب عما اتصل به ويسهل ذلك اذا كان زايدا من حرف نحو قوله حتى تراها
وكان وكان اعناقها مشددات بقرن واراده اذا كان على حرف واحد شاذ كقول الشاعر
فلا والله لا يلفى لما بي • ولا للما بهم ابدا دواء • ولو اختلف لفظ الحرفين والمعنى واحد كان
اسهل كقوله فاصبحن لا يسألنه عن بما به • اصعد في علو الهوى ام تصوبا • فالذي عن
باعادة الباء لانها في معناها هاهنا فقال عن بما به والله اعلم بالصواب قوله رحمه الله

ومضمر الرفع الذي قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل

نبه في هذا البيت على ان الضمير المرفوع المنفصل يوكد به كل ضمير متصل سواء كان مستترا او

العطف

بارزا مرفوعا او منصوبا او مجرورا فتقول في ذلك في البارز انطلقتما انتما وزيد ومنه في
المستتر قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وفي المنصوب مثل المرفوع وتقول في المنصوب
اكرمتك انت وزيدا وفي المجرور عجبت منك انت ومن زيد

العطف

العطف اما ذو بيان او نسق والغرض الان بيان ما سبق
فذو البيان تابع شبه الصفه حقيقة القصد به منكشفه

لما فرغ من التاكيد اخذ يتكلم في العطف فقسمه الى عطف بيان ونسق والى هذا اشار بقوله
العطف اما ذو بيان او نسق ثم اخبر ان غرضه بيان ما سبق في الذكر وهو عطف البيان
وقوله الان يعني به في الكلام اخذ في البيت الثاني يتكلم على عطف البيان فذكر انه تابع شبيه
بالصفه يعني بالشبه انه مثل النعت في كونه يكشف حقيقة المنعوت ويوضحها والى هذا
اشار بقوله حقيقة القصد به منكشفه يعني حقيقة القصد من المتبوع به منكشفه
انكشافها بالنعت ويشبه عطف البيان ايضا بالنعت في انه لا ينوى معه تكرار العامل وبهذا
يفارق البدل والفرق بينه وبين النعت انه لا يكون مشتقا ولا في تاويله مثال عطف البيان
قوله اقسم بالله ابو حفص عمر **فاولينه من وفاق الاول ما من وفاق الاول النعت ولي
فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين**

نبه في البيت الاول على ان عطف البيان يعطى من وفاق الاول وهو المتبوع مثل ما يعطي النعت
من وفاق المنعوت فقوله فاولينه معناه فاعطينه ومعنى الوفاق في البيت الموافقة في
التعريف والتنكير والتانيث والتذكير كما يوافق النعت المنعوت فيما ذكر كذلك يوافق عطف
البيان متبوعه لانهما شبيهان ثم نبه في البيت الثاني على ان عطف البيان ومتبوعه قد
يكونان منكرين كما يكونان معرفين وهذا ثابت على من قال ان عطف البيان ومتبوعه لا
يكونان نكرتين والمصنف يرى جواز ذلك وذكر انه ان قول من منع ذلك ليس بشيء وجعل
من عطف البيان قوله تعالى يوقد من شجرة مباركة زيتونة وذكر ان ابا علي الفارسي اجاز
عطف البيان والبدل في قوله تعالى او كفارة طعام مساكين ويشترط في عطف البيان ان
يكون مغايرا للمعطوف عليه في اللفظ ليحصل به للاول زيادة بيان فعلى هذا الشرط ينبغي ان
لا يكون نصرا الثاني من قول الشاعر • اني واسطار سطرن سطرا • لقايل يا نصر نصر نصرا • تاكيدا لا
عطف بيان لانه موافق للفظ الاول واكثر النحويين يجعلونه عطف بيان ويستشهدون به

في نسبهم قال ابن المصنف وليس بصحيح ولا يشترط في عطف البيان ان يكون اوضح من
المعطوف عليه لا يشترط ذلك في النعت وهذا هو مذهب سيبويه خلافا للجرجاني والزمخشري

وصالحا لبدلية يرى ... في غير نحو يا غلام يعمرا
ونحو بشر تابع البكري ... وليس ان يبدل بالمرضي

نبه على انه ما يصلح ان يكون عطف بيان يصلح ان يكون بدلا والى هذا اشار بقوله وصالحا
لبدلية يرى واستثنى من ذلك صورتين احديهما ان يكون المتبوع منادى والتابع علما
مفردا والى هذه الصورة اشار بقوله في غير نحو يا غلام يعمرا فتعين ان يكون يعمر هنا
عطف بيان لانا لو جعلناه بدلا لتعين بناؤه لان البدل على تقدير تكرار العامل ويعمر
علم مفرد فلو قدر مباشرة حرف النداء له لبني واما الصورة الثانية فهي ان يكون التابع
عاريا عن الالف واللام والمتبوع بمخفوض باضافة صفة اليه محلاة بالالف واللام وقد
اشار المصنف الى هذه الصورة بقوله ونحو بشر تابع البكري وهو يشير الى قول الشاعر
انا ابن التارك البكري بشر ... عليه الطير ترقبه وقوعا
فبشر يتعين ان يكون عطف بيان لانه
ان جعل بدلا قدر معه تكرار العامل في المتبوع وهو التارك ولا يصح مباشرته لبشر على
جهة الاضافة لان بشرا عار عن الالف واللام ولا يضاف اسم الفاعل المحلى بالالف واللام
الى ما ليس فيه الالف واللام وقول المصنف وليس ان يبدل بالمرضي تنبيه على مذهب
الفراء في تجويز الاضافة في مثل هذه المسئلة وقوله ونحو بشر مخفوض بالعطف على
قوله نحو يا غلام يعمرا في البيت قبله

عطف النسق

تال بحرف متبع عطف النسق ... كاخصص بود وثنا من صدق

لما فرغ من عطف البيان تكلم على عطف النسق وذكر انه التابع بالحرف ومعنى التابع تقدم
تحته سائر التوابع فلما قال بحرف خرج ما عدا عطف النسق وقوله متبع بكسر الباء وهو
صفة لحرف يريد ان ذلك الحرف هو الذي يوجب اتباع المعطوف للمعطوف عليه والتقدير
عطف النسق التابع المقترن بحرف متبع ثم مثل المعطوف والمعطوف عليه بقوله اخصص
بود وثناء من صدق فثناء عطف على ود من مفعول باخصص قوله

فالعطف مطلقا بواو ثم فا ... حتى ام او كفيك صدق ووفا
واتبعت لفظا فحسب بل ولا ... لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا

نبه في هذين البيتين على ان حروف العطف على قسمين قسم يشرك في الاعراب والمعنى والى
ذلك اشار بقوله فالعطف مطلقا بواو الى اخره ثم عدد الحروف التي تشرك مطلقا فذكر الواو
نحو قام زيد وعمرو وذكر ثم نحو قام زيد ثم عمرو وذكر الفاء نحو قام زيد فعمرو وذكر حتى نحو خرج
الناس حتى الامير وذكر ام واو نحو أقام زيد ام عمرو وجهز خالدا او بكرا وقوله كفيك صدق
ووفا مثل للواو وقوله ام او يريد ام واو فاسقط حرف العطف ونقل حركة همزة او الى ميم
ام فتحركت الميم وسقطت الهمزة والمقصود في البيت ان العطف مطلقا بالواو وثم والفاء
وحتى وام واو وذكر هذه الحروف الستة ومراده عطف بعضها على بعض لكن اسقط
حرف العطف من الجميع ولما فرغ من ذكر حروف العطف المشركة مطلقا شرع في القسم الثاني
وهو الذي يشرك في الاعراب فقط فقال في البيت الثاني واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن
فقوله لفظا يعني في الاعراب دون المعنى والى هذا اشار بقوله فحسب وقوله بل هو فاعل
اتبعت فتقدير كلامه واتبعت بل ولا ولكن في اللفظ فحسب وقوله لم يبد امرؤ لكن طلا
مثل لكن والطلا هو بفتح الطاء وهو ولد بقرة الوحش والله اعلم قوله

فاعطف بواو لاحقا او سابقا ... في الحكم او مصاحبا موافقا
واخصص بها عطف الذي لا يغني ... متبوعه كاصطف هذا وابني

لما فرغ من تعداد حروف العطف اخذ يذكر معانيها فذكر ان الواو تعطف بها سابقا في
الحكم فتقول جاء زيد وعمرو قبله فعمرو معطوف على زيد وجود المجيء منه قبل وجوده من
زيد وتعطف بها لاحقا نحو جاء زيد وعمرو بعده فعمرو معطوف على زيد ووجود المجيء منه بعد وجوده
من زيد وتعطف بها مصاحبا نحو جاء زيد وعمرو معا فعمرو معطوف على زيد ووجود المجيء منه
حال مجيء زيد فهما متصاحبان في حال الفعل والى هذه الاحوال الثلاثة اشار بقوله فاعطف
بواو البيت ومراده باللاحقية والسابقية والمصاحبة ان يكون وجود الفعل من الثاني
متاخرا عن وجوده من الاول او متقدما او في حالة واحدة فتحصل ان الواو مقتضية لهذه
المعاني الثلاثة وهو الذي يعبر عنه النحويون ان الواو لمطلق الجمع من غير ترتيب ثم ذكر في البيت
الثاني ان الواو مخصوصة بعطف ما لا يغني متبوعه عنه وذلك جار في كل فعل يقتضي
فاعلين كل واحد منهما مفعول في المعنى كاختصم زيد وعمرو فلا يجوز فيه وفي امثاله العطف
بغير الواو لان غير الواو لا يعطي الاشتراك في الفعل في حالة واحدة والى هذا اشار بقوله واخصص

بها عطف الذي لا يغني متبوعه اي لا يغني متبوعه عنه بل لا بد من معطوف ومثاله
بقوله كاصطف هذا وابني فاصطف فعل ماض من الاصطفاف وهو من الافعال التي
لا يقع الامن اثنين لان الواحد لا يكون صفا فاذا كان ذلك احتاج الى عطف الابن على قوله هذا

والفا للترتيب باتصال ... وثم للترتيب بانفصال
واخصص بفاء عطف ما ليس صلة ... على الذي استقر انه الصله

لما تكلم على معنى الواو شرع هنا يتكلم على معنى الفا وثم فذكر ان الفا تكون للترتيب مع
اتصال وجود الفعل من الثاني بوجوده من الاول فاذا قلت قام زيد فعمرو فهم من الفا امران
احدهما ان قيام عمرو بعد قيام زيد والثاني ان قيام عمرو متصل بقيام زيد والى هذا اشار
المصنف بقوله والفا للترتيب باتصال واعلم ان الترتيب بالفا على نوعين ترتيب في المعنى كما
مثلنا ومنه قوله تعالى الذي خلقك فسواك والترتيب ما يكون هذا فيما يكون الثاني فيه مسببا
عن الاول نحو عطفته فانعطف والنوع الثاني ان يكون الترتيب في الذكر وهو ما عطف مفصل
على مجمل هو هو في المعنى كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي فاجمل النداء
ثم فصله بقوله تعالى فقال رب الاية فالترتيب بالفا انما هو في الذكر واما في المعنى فلا يمكن
لان القول والنداء راجعان لمعنى واحد والشي لا يترتب على نفسه واما عطف لمجرد المشاركة
في الحكم وهو الذي اذا ازلت الفا صلح الواو في مكانها نحو قول امرئ القيس بسقط اللوى
بين الدخول فحومل فلو قال وحومل لحسن ثم ذكر ان ثم للترتيب بانفصال فاذا قلت قام زيد
ثم عمرو فهمت ان قيام عمرو بعد قيام زيد الا ان بينهما مهلة فقيام عمرو منفصل عن قيام زيد
وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وثم للترتيب بانفصال وتاتي ثم للترتيب في مجرد الذكر لا الترتيب
المعنى كقوله تعالى ثم اتينا موسى الكتاب فان اتيان موسى عليه السلام الكتاب متقدم على ما ذكر
قبل ولكن جي بثم للترتيب في الذكر والترتيب في المعنى هو الاصل وهو الكثير ثم ذكر في البيت الثاني
ان الفا تختص بعطف ما لا يصح ان يكون صلة على ما هو صلة كمثال الذي على في الايضاح وهو
قوله الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقوله فيغضب زيد لا يصح ان يكون معطوفا بغير
الفا لان المعطوف على الصلة صلة ولا ضمير فيه يعود الى الموصول ولا يجوز خلو الصلة من
العائد فتعين العطف بالفا لان ما فيها من السببية تصير الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف
عليها كالجملة الواحدة واداه ان الامر كذلك استغنى بالضمير الذي في الاول وقد اشار المصنف الى

ذلك بقوله واخصص بفا عطف ما ليس صلة البيت يعني عطف ما لا يصح ان يكون صلة كيغضب زيد
في المثال المذكور

بعضا بحتى اعطف على كل ولا ... يكون الا غاية الذي تلا

لما تكلم على
معنى الفا اخذ يتكلم على معنى حتى فذكر انها تعطف بعضا على كل والى هذا اشار بقوله بعضا
بحتى اعطف على كل ثم ذكر ان المعطوف بها لا يكون الا غاية المعطوف عليه في الزيادة نحو مات
الناس حتى الانبيا او في النقص نحو يحصي كل شي حتى مثاقيل الذر والى هذا اشار بقوله ولا
يكون الا غاية الذي تلا يعني غايته في التعظيم والتحقير كما مثلنا وقد يعطف بحتى ما ليس
بعضا لقوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها الا ترى ان النعل
ليست بعضا من الزاد وانما جاز ذلك لانه بالتاويل يرجع الى البعضية فكانه قال القى ما
حمله حتى نعله واعلم ان العطف بحتى لا يقتضي الترتيب لقوله كل شي بقضا وقدر حتى
العجز والكيس فان القضا والقدر لا ترتيب فيهما وانما الترتيب في ظهور المقتضيات والمقدرات

وام بها اعطف اثر همز التسوية ... او همزة عن لفظ اي مغنية
وربما اسقطت الهمزة ان ... كان خفا المعنى بحذفها امن
وبانقطاع وبمعنى بل وفت ... ان تك مما قيدت به خلت

لما فرغ من الكلام على معنى حتى اخذ يتكلم على معنى ام في هذه الابيات الثلاثة وقسمها الى متصلة
ومنفصلة وبدا بالكلام على المتصلة فذكر ان ام المتصلة يعطف بها اثر همز التسوية والى
هذا اشار بقوله وام بها اعطف اثر همز التسوية او تعطف بها بعد همزة تقوم مقام اي والى
هذا اشار بقوله او همزة عن لفظ اي مغنية فقوله وام بها اعطف يعني ام المتصلة وهمزة التسوية
هي التي تكون مع جملة يصح تقديرها بالمصدر كقوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم
اي سواء عليهم انذارك وعدم انذارك واكثر ما تكون الجملة الواقعة بعد همزة التسوية فعلية
كالاية وقد تكون اسمية كقول الشاعر ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع
ولا يشترط في همزة التسوية ان تقع بعد لفظة سوا وانما قيل لها همزة التسوية لان وقوع
الامر المذكور بعدها وعدمه سواء وقوله عن لفظ اي مغنية يعني ان ام المتصلة يعطف
بها ايضا بعد همزة مقدرة باي كقوله تعالى وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون التقدير
وان ادري اي الامرين هو ثم نبه في البيت الثاني على ان الهمزة الواقعة قبل ام المتصلة قد تحذف
اذا امن خفاء المعنى كقوله شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر ومنه قوله فلا تجهلي يا مي ان

تتبيني بنصح الى الواشون ام تحبول • المقدر اشعيث وابنصح فحذف الهمزة لان معناها
عن خفي والى هذا اشار بقوله وربما اسقطت الهمزة ان البيت فنبه بقوله ربما على قلة الحذف
وقصر قوله خفا المعنى ضرورة ثم نبه في البيت التالي على ام المنقطعة فذكر ان كلامه فيما مضى كان
على المتصلة فذكر ان ام المنقطعة هي التي تخلو مما شرط في المتصلة من وقوعها بعد همزة التسوية
او الهمزة المغنى بها عن اي والى هذا اشار بقوله وما بانقطاع وبمعنى بل وفت اليت بقوله وبمعنى
بل وفت يعني ان المنقطعة تفي بمعنى بل فيصح ان يجعل في مكانها بل لقولك انها لابل ام شاء
المقدر بل هي شاء اعتقدا ولا ان الذي راى ابلا تبين له خطاؤه وبين عنده انها شاء فاضرب
عن الاول وقوله ان تك مما قيدت به خلت يعني عما قيدت به في الاتصال من الشروط المتقدمة

خير ابح قسم باو وابهم   واشكك واضراب بها ايضا نمي
وربما عاقبت الواو اذا   لم يلف ذو النطق للبس منفذا

لما تكلم على ام عقبه بالكلام على او فذكر لها معاني الاول التخيير لقولك تزوج هندا او اختها
تخير لك في تزوج واحدة منهما اذ الجمع لا يجوز الثاني الاباحة لقولك جالس الحسن او ابن سيرين فاباح
مجالستهما افرادا وجمعا ويجوز الجمع هنا حصل الفرق بين الاباحة والتخيير ولا تقع او في
الاباحة والتخيير الا في الطلب والى المعنيين اشار بقوله خير ابح ولما ذكر معنييها في الطلب ذكر
معانيها التي تكون في الخبر فذكر انها تكون للتقسيم وهو المعنى الثالث من معانيها لقول الكلمة
اسم او فعل او حرف والى هذا اشار بقوله قسم بها ثم ذكر معنى رابعا وهو الابهام لقوله
تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فابهم على السامعين مع علم المتكلم بهذا
حكمها في الابهام ثم ذكر معنى خامسا وهو الشك لقولك قام زيد او عمرو وانت شاك في ايهما
قام والفرق بين الابهام والشك ان الابهام على السامع والشك من المتكلم ثم ذكر معنى سادسا
وهو الاضراب وهو مذهب الكوفيين وابي علي من البصريين حكى الفراء اذهب الى زيد او دع ذاك
فلا تبرح ومنه قول جرير • ماذا ترى في عيال قد برمت بهم • لولا رجاؤك قد قتلت اولادي •
اراد واد والى معنى الابهام والشك والاضراب اشار بقوله وابهم واشكك واضراب بها
ايضا نمي ومعنى نمي نسب ثم ذكر معنى سابعا وهو مجيئها بمعنى الواو لقول امرئ القيس
فظل طهاة اللحم من بين منضج • صفيف شواء او قدير معجل • اراد وقدير معجل والى هذا
اشار بقوله وربما عاقبت الواو فنبه بقوله وربما على قلة ذلك وشرط في مجيئها بمعنى الواو ان

وفي بين الابهام والشك

١٢٠

يكون معنى الواو في الموضع ظاهرا فلا يجد المتكلم منفذا للبس اي طريقا والى هذا اشار
بقوله اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا فذو فاعل يلف ومنفذا مفعول به قوله

ومثل او في القصد اما الثانيه   في نحو اما ذي واما النائيه

نبه في هذا البيت على ان اما الثانية في نحو قولك قام اما زيد واما عمرو يقصد بها قصد
او في المعاني المتقدمة والى هذا اشار بقوله ومثل او في القصد اما الثانية ومثل ذلك
بقوله اما ذي واما النائية والنائية اسم فاعل من نأى اذا بعد وقوله الثانية نبه على
ان المعاني المذكورة في او لا تأتي في اما الاولى ونبه ايضا على ان اما تجيء مسبوقة
بمثلها وهو الكثير وقد يستغنى عن الاولى نحو قوله • تهاض بدار قد تقادم عهدها • واما باموات
الم خيالها • التقدير تهاض اما بدار واما باموات وقد يستغنى عن الثانية وعن الواو والتي
معها بالا لقولك قام اما زيدا وعمرو وقد يستغنى عنها بالا لقوله • فاما ان تكون اخي بصدق
فاعرف منك غثي من سميني • والا فاطرحني واتخذني • عدوا اتقيك وتتقيني • اراد واما فاطرحني
وقد تأتي الثانية خالية عن الواو وقال الشاعر • يا ليتما امنا شالت نعامتها • ايما الى جنة ايما الى نار
اراد اما الى الجنة واما الى نار ففتح الهمزة وهي لغة بني تميم وابدل من الميم الاولى ياء ثم حذف
الواو ومذهب المصنف انها ليست من حروف العطف لذلك لم يعدها في جملة حروف العطف
وهو مذهب ابي علي وابن كيسان والاكثر على انها عاطفة ودليل من قال انها ليست عاطفة مجيئها
بعد الواو وحرف العطف لا يدخل على مثله وانما العطف عندهم بالواو وجيء بها لقصد معنى من
معاني او المتقدمة

واول لكن نفيا او نهيا ولا   نداء او امرا او اثباتا تلا

تكلم في هذا
البيت على حكم لكن وحكم لا في العطف فذكر ان لكن يعطف بها بعد نفي لقولك ما قام لكن عمرو او
بعد نهي لقولك لا تضرب زيدا لكن عمرا والى هذين البيتين اشار بقوله واول لكن نفيا او نهيا
شرط في العطف بها ان يتقدمها نفي او نهي واهمل شرطين آخرين وهما ان لا يتقدمها الواو لقوله تعالى
ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله فوجب هنا ان لا تكون عاطفة لان حرف العطف لا
يدخل على حرف العطف واقتضى ان يقدر ما بعدها بجملة اي ولكن كان رسول الله لان الواو
هنا هي العاطفة والمفرد المعطوف بالواو ولا يخالف المعطوف عليه في نفي ولا اثبات ثم تكلم على حكم لا
فذكر انها انما تعطف اذا ثبت بالله لتدعوا يا اخي لا ابن عمي وخالف في عطفها بعد النداء ابن سعدان
او الامر نحو اضرب زيدا لا عمرا او اثبات نحو قام الرجال لا النساء وشرط السهيلي ان لا يصح اطلاق

الثاني على الاول فلا يقال عنده قام رجل لا زيد ونحو قام رجل لا امراة والى اشتراط تقدم النداء
او الامر او الاثبات اشار المصنف بقوله نداء او امرا او اثباتا تلا فلا في البيت مبتدا وتلا في
موضع الخبر وفيه ضمير عائد على لا ونداء وما عطف عليه مفعول تلا على التقدير ولفظ لا في
العطف تلا نداء او امرا او اثباتا ونقل حركة همزة او الى تنوين نداء لاجل الوزن وكذلك
صنع في همزة اثباتا نقل حركتها الى الواو في او والله الموفق بمنه وكرمه قوله رحمه الله

وبل كلكن بعد مصحوبيها — كلم اكن في مربع بل تيها
وانقل بها للثان حكم الاول — في الخبر المثبت والامر الجلي

تكلم في هذين البيتين على حكم بل من حروف العطف فقال وبل كلكن بعد مصحوبيها يعني ان
بل يكون معناها المعنى لكن اذا وقعت بعد مصحوبي لكن يعني بهما النفي والنهي فاذا قلت ما
قام زيد بل عمرو اقتضى نفي القيام عن زيد واثباته لعمرو وكذلك اذا قلت لا تضرب زيدا بل عمرا
نهيت عن ضرب زيد وامرت بضرب عمرو واجاز المبرد في العطف بها ان تنقل حكم النفي والنهي
لما بعدها فاذا قلت ما قام محمد بل خالد اخبرت عن نفي القيام عن محمد وحكمت على خالد بنفيه
فيكون خالد هو الذي لم يقم وكلام العرب يرد عليه ثم مثل المصنف في نوع بل بعد النفي بقوله
لم اكن في مربع بل تيها والمربع الارض التي يربع بها والتيها يعني الارض التي يتاه فيها ولا يهتدى
بها وهي بفتح التاء والمد على وزن صحراء فلا تنصرف وقد قصرها المصنف ضرورة وعطفها ببل
على مربع ولما ذكر حكمها اذا وقعت بعد النفي والنهي تكلم على حكمها اذا وقعت في الخبر المثبت و
الامر وذكر انها تنقل حكم الاول الى الثاني لقولك في الخبر المثبت قام زيد بل عمرو فتنقل الى عمرو
حكم القيام واضربت عن اثباته لزيد وتقول في الامر اضرب زيدا بل عمرا فتنقل الى عمرو الامر بضربه
واضربت عن الامر بضرب زيد والى هذا اشار المصنف بقوله وانقل بها للثان حكم الاول
البيت وحذف الياء من قوله وانقل بها للثان وهو جائز وقوله الجلي في اخر البيت حشو فتحصل
من كلامه ان بل يعطف بها بعد نفي ونهي وخبر مثبت وامر قوله رحمه الله

وان على ضمير رفع متصل — عطفت فافصل بالضمير المنفصل
او فاصل ما وبلا فصل يرد — في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

لما فرغ من الكلام على احكام حروف العطف تكلم على العطف على الضمائر فذكر انك اذا عطفت
على ضمير رفع متصل فصلت بينه وبين المعطوف بالضمير المنفصل فتقول قمت انا وزيد والى

هذا اشار بقوله فافصل بالضمير المنفصل ثم نبه في البيت الثاني على ان الفصل جائز بغير ضمير
والى هذا اشار بقوله او فاصل ما اي فاصل كان فما نكرة صفة لفاصل وقوله او فاصل بريده
مخفوض بالعطف على قوله بالضمير في البيت المتقدم فمن الفصل بغير الضمير قوله تعالى يدخلونها
ومن صلح من ابائهم فمن معطوف على الواو في يدخلونها وهو الفاعل ووقع الفصل بالهاء وهي
المفعول وقد جاء الفصل بلا وجعلوا منه قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فاباؤنا معطوف
على الضمير في اشركنا ووقع الفصل بلا وقد جاء العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل قال
جرير ورجا الاخيطل من سفاهة رايه ما لم يكن واب له لينالا فعطف ابا على الضمير
في يكن من غير فصل وقد نبه المصنف على ان مثل هذا فاش في النظم والى هذا اشار بقوله
وبلا فصل يرد في النظم فاشيا ثم نبه بقوله وضعفه اعتقد على انه لا يمتنع لكونه فاشيا
ضعيف وقد جاء ذلك في غير النظم حكى سيبويه مررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطفا
على ضمير الفاعل في سواء فعرف في هذين البيتين حكم الضمير المرفوع المتصل فبقوله المتصل خرج
المنفصل فيعطف عليه من غير فصل واطلق المتصل ليشمل البارز والمستتر وبقوله رفع خرج
المنصوب فانه يعطف عليه من غير فصل وخرج المجرور وسياتي حكمه قوله رحمه الله

وعود خافض لدى عطف على — ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما اذ قد اتى — في النثر والنظم الصحيح مثبتا

تكلم في هذين البيتين على حكم العطف على الضمير المجرور وذكر ان اعادة الخافض مع المعطوف
لازم والى هذا اشار بقوله وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض البيت فتقول مررت بك
وبزيد ولا يجوز مررت بك وزيد الا على ما شذ من ذلك وهذا هو مذهب الجمهور ثم نبه
المصنف في البيت الثاني على انه لا يرى اعادة الخافض لازما لكثرة ورود ذلك نظما ونثرا وقد اشار
المصنف الى ذلك بقوله وليس عندي لازما البيت فقوله في النثر نبه على ما جاء من ذلك نثرا كقوله
تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام على قراءة حمزة بخفض الارحام بالعطف على الضمير
في به ولم يعد الخافض وهي قراءة متواترة والعطف على الضمير المجرور اوجه ما حملت عليه الاية
والى اختيار المصنف مال الشيخ ابو حيان ومن شواهد النثر قول بعضهم ما فيها غيره وفرسه
بخفض فرسه عطفا على الضمير في غيره وقوله في النظم نبه ايضا على ما جاء من ذلك
نظما وهو شيء لا يحصى كثرة اذ اتبع فمن ذلك ما انشده سيبويه فاليوم قربت تهجونا

وتشمتنا فاذهب فما بك والايام من عجب ومنه قوله تعالى بل الاعز بايدرك المنى
ويكشف عنا الخطوب الفوادح ولو اعاد لخافض لقال الا بعزنا وقال ابن المصنف الحمد مذهب
الجمهور وبحث في ذلك بحثا يوقف عليه في كتابه والظاهر اختيار المصنف قوله رحمه الله

والفا قد تحذف مع ما عطفت والواو اذ لا لبس وهي انفردت
بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي

نبه في البيت الاول على ان الفاء قد تحذف مع المعطوف بها وكذلك الواو وشرط في ذلك عدم اللبس
فمثال حذف الفا مع المعطوف بها قوله تعالى فتوبوا الى باريكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم
عند باريكم فتاب عليكم التقدير فامتثلتم فتاب عليكم فحذف الفا والمعطوف بها وهو امتثلتم
ومثال حذف الواو مع المعطوف بها قوله تعالى سرابيل تقيكم الحر التقدير والبرد وقد اشار
الى ذلك بقوله والفا قد تحذف مع ما عطفت والواو ولا لا لبس ثم قال وهي انفردت يعني الواو
نبه على ان الواو قد انفردت بعطف عامل مزال اي محذوف قد بقي معموله ومثال ذلك قوله
تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان التقدير والفوا الايمان فحذف العامل الذي هو الفوا وبقيت
الواو العاطفة وبقي معمول العامل المزال وهو الايمان وذكر المصنف ان هذا انما يكون دفعا
لتوهم تنقى والى هذا اشار بقوله دفعا لوهم اتقي فلو لم يقدر في الاية الكريمة والفوا الايمان
لتوهم احد امرين اما ان الواو بمعنى مع فيقتضي انهم انما تبوؤا الدار في حال صحبتهم الايمان وليس
كذلك لانهم قد تبوؤا الدار قبل ان يؤمنوا واما ان الايمان معطوف على الدار فيقتضي ان
يكون الايمان متبوأ ولا يقال تبوأت الايمان بخلاف تبوأت الدار قوله رحمه الله

وحذف متبوع بدا هنا استبح وعطفك الفعل على الفعل يصح
واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا

نبه في هذين البيتين على ان المتبوع في باب العطف يجوز حذفه اذا كان معلوما عند السامع
كقولك جوابا لمن قال مرحبا بك واهلا وسهلا وبك واهلا وسهلا تريد ومرحبا بك واهلا وسهلا
فحذفت مرحبا للعلم به في كلام المبتدي وتركت المعطوف وهو واهلا وسهلا وقد اشار المصنف
الى هذا بقوله وحذف متبوع بدا هنا استبح فقوله بدا اي ظهر في كلام المبتدي وقوله هنا اي
في باب العطف ثم نبه على ان عطف الفعل على الفعل يصح يعني اذا اتفقا في الزمان كقولك قام
وقعد زيد فان اختلفا في اللفظ دون الزمان جاز العطف ومنه قوله تعالى تبارك الذي ان شا جعل

لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فعطف المضارع على الماضي لاتحادهما
في الزمان اذ الشرط قد صرفهما الى الاستقبال ولا يجوز عطف المضارع على الماضي اذا اختلفا في
الزمان ثم نبه في البيت الثاني على انه يجوز ان يعطف الفعل الصريح على اسم شبيه بالفعل كقوله
تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فعطف ويقبضن وهو فعل صريح على صافات
وهو جمع اسم فاعل واسم الفاعل شبيه بالفعل والى هذا اشار بقوله واعطف على اسم شبه فعل
فعلا التقدير واعطف فعلا على اسم شبيه بالفعل ثم نبه على انه ان عكست ذلك فعطفت
الاسم الشبيه بالفعل على الفعل الصريح كان ذلك سهلا ومنه قوله تعالى يخرج الحي من الميت
ومخرج الميت من الحي فمخرج اسم شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل معطوف على الفعل
الصريح الذي هو يخرج والله الموفق منه وكرمه

البدل

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا

هذا الباب وضعه للكلام على البدل فبدا بحده فقال التابع وهو جنس يشمل كل تابع ثم قال المقصود
بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بالحكم وكذا عطف النسق
الا المعطوف ببل ولكن فانه مقصود بالحكم ثم قال بلا واسطة فاخرج المعطوف ببل ولكن وذكر المصنف
ذكر المحدود وهو بعد تمام الحد البدل هو المقصود بالحكم بلا واسطة قوله رحمه الله

مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل
وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب ودون قصد غلط به سلب

لما حد البدل اخذ يقسمه فجعله خمسة اقسام الاول بدل الكل من الكل واليه اشار بقوله
مطابقا اي مطابقا للمبدل منه في معناه كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
الثاني بدل البعض من الكل واليه اشار بقوله او بعضا يعني او يكون بعض المبدل منه ومنه قوله
تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم فكثير بعض من عاد اليه الضمير في عموا وصموا الثالث بدل
الاشتمال واليه اشار بقوله او ما يشتمل عليه يعني او ما يشتمل المبدل منه عليه فيكون المبدل
منه مشتملا على البدل اما بان لا يكون البدل دالا على معنى قد اشتمل عليه المبدل منه كقولك
اعجبتني الجارية حسنها واما بان يكون البدل مستلزما معنى قد اشتمل عليه المبدل منه
كقولك اعجبني زيد ثوبه فالثوب وان لم يدل بنفسه على معنى في زيد فهو مستلزم معنى فيه
وهو تحسينه به ومنه قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت من اهلها مكانا شرقيا

فابدل اشتمال من مريم لان وقت الانتباذ وما يتعلق به مستلزم معنى في مريم وهو
كونها على غاية التقى والصون وقول المصنف يلفي معناه يوجد وهو مبني للمفعول والضمير
فيه نائب عن الفاعل وهو عائد الى البدل ومفعوله الثاني هو مطابقا وما عطف عليه
فتقدير الكلام يلفى البدل مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه الرابع من اقسام البدل
بدل الاضراب وهو الذي يحسن فيه العطف ببل مع قصد ذكر الاول كقولك اكلت تمرا زبيبا
قصدت ذكر التمر ثم ظهر لك ان المأكول هو الزبيب فاضربت عن الاول واثبت الاكل للثاني وهو
الزبيب فالتقدير اكلت تمرا بل زبيبا ومنه قوله عليه السلام ان الرجل ليصلي الصلاة وما
كتب له نصفها ثلثها ربعها الى عشرها وقد اشار المصنف الى هذا القسم بقوله اوكمعطوف
ببل وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب اي وهذا البدل الذي هو كالمعطوف ببل انسب ان صحب قصدا
لذكر الاول فانسبه للاضراب الخامس من اقسام البدل بدل الغلط وهو الذي لا يقصد
فيه ذكر الاول بل يسبق اللسان اليه غلطا فيكون الثاني هو المقصود بالذكر كقولك رأيت
رجلا حمارا اردت ان تقول حمارا فقلت رجلا ومثل هذا لا يقع في كلام فصيح وقد اشار المصنف
الى هذا القسم بقوله ودون قصد غلط به سلب ذكر انه بدل الغلط فهو سلب
الحكم عن الاول واثباته للثاني والظاهر ان الضمير في به عائد الى قوله والمعطوف ببل فقد قسمه
الى بدل الاضراب وبدل الغلط بحسب القصد وعدمه بين انه يسلب الحكم عن الاول ويثبت
للثاني فيكون شاملا للقسمين اذ الحكم في كل قسم منهما مسلوب عن الاول قوله رحمه الله

كزره خالدا وقبله اليدا واعرفه حقه وخذ نبلا مدى

لما فرع من اقسام البدل اخذ يمثلها فمثل بدل الكل من الكل بقوله زره خالدا ومثل بدل البعض
من الكل بقوله وقبله اليدا ومثل بدل الاشتمال بقوله واعرفه حقه ثم ذكر مثالا رابعا
يحتمل بدل الاضراب وبدل الغلط وهو قوله خذ نبلا مدى والمدى جمع مدية وهو السكين

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطة جلا
او اقتضى بعضا او اشتمالا كانك ابتهاجك استمالا

اعلم ان الظاهر يبدل من الظاهر معرفتين كانا او منكرين او مختلفين ويبدل ايضا المضمر من الظاهر
واما المظهر من المضمر ففيه تفصيل وعليه تكلم المصنف في هذين البيتين فذكر ان ضمير الحاضر
لا يبدل منه الظاهر الا بشروط والى هذا اشار بقوله ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله تقدير

كلامه

كلامه ولا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر فدخل تحت قوله الحاضر ضمير المتكلم والمخاطب وخرج
ضمير الغائب فيبدل منه الظاهر من غير شرط ثم اخذ يعدد شروط ابدال الظاهر من ضمير
الحاضر فذكر ثلاثة شروط الاول ان يكون البدل بمعنى الاحاطة كقولك جئتم صغيركم وكبيركم
والى هذا اشار بقوله الا ما احاطة جلا فاحاطة مفعول جلا والمعنى الا الذي اظهر احاطة الشرط
الثاني ان يكون بدل بعض من كل كقول الشاعر اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة
المناسم فابدل رجلي من ضمير المتكلم في اوعدني وجاز ذلك لانه بدل بعض والى هذا اشار
بقوله او اقتضى بعضا الشرط الثالث ان يكون بدل اشتمال كقول النابغة الجعدي بلغنا
السماء مجدنا وجدودنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم
وهو الفاعل في بلغنا والى ذلك اشار بقوله او اشتمالا ثم ذكر مثالا واحدا من امثلة ابدال
الظاهر من ضمير الحاضر وهو قوله انك ابتهاجك استمالا فابتهاجك بدل اشتمال من الكاف في انك
واستمال فعل ماض في موضع خبر ان وبدل المضمن الهمز يلي همزا كمن ذا اسعيد ام علي
نبه في هذا البيت على ان البدل لا بد ان يلي همزة الاستفهام اذا كان مبدلا من اسم فيه معنى
الاستفهام كقولك كيف اصبحت اقويا ام ضعيفا فقويا بدل من كيف وجعل البدل يلي همزة
الاستفهام لان المبدل منه وهو كيف يتضمن معنى الاستفهام والى هذا اشار بقوله وبدل
المضمن الهمز يلي همزا يعني والبدل من الاسم المضمن معنى همزة الاستفهام كمن وغيرها مرادوا
الاستفهام لا بد ان يلي همزة الاستفهام ومثل ذلك بقوله من ذا اسعيد ام علي فمن اسم
متضمن معنى همزة الاستفهام وسعيد بدل منه ولاجل هذا ولي همزة الاستفهام قوله

ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل الينا يستعن بنا يعن

نبه في هذا البيت على انه يجوز بدل الفعل من الفعل فيستويان في الاعراب ومثله المصنف بقوله
من يصل الينا يستعن بنا يعن فيستعن بدل من قوله يصل جزمه اتباعا لجزم يصل وهو
بدل اشتمال لان يستعن مستلزم لمعنى اشتمل عليه يصل وهو كاح الوصول وقد يبدل الجملة
من الجملة كقوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين الآية النداء

وللمنادى الناء او كالناء يا واي وا كذا ايا ثم هيا
والهمز للداني ووا لمن ندب او يا وغير وا لدى اللبس اجتنب

هذا الباب وضعه للنداء والنداء لا يكون الا بحروف نائبة عن الفعل ولهذا انتصب المنادى

لانه منصوب على المفعولية في المعنى وقد عدد المصنف في هذين البيتين حروف النداء ندبة
ه ان او غيرها فبدأ اولا بغير الندبة فذكر لنداء البعيد وما في حكمه خمسة احرف استعمل عليها
البيت الاول وهي يا لقولك يا زيد واي كقولك اي زيد وآ بالف بعد الهمزة لقولك آ زيد
وايا كقولك ايا زيد وهيا زيد وقوله للناء اي للبعيد وحذف يا النداء وهو جائز وقوله
او كالناي يعني به الساهي والنائم لانهما في حكم البعيد وان قربا وحذف ايضا اليا من قوله
او كالنائي ثم ذكر في البيت الثاني ان الهمزة للقريب والى هذا اشار بقوله والهمز للداني ثم ذكر ان
وا لمن يندب نحو وا زيداه وكذلك يا والى هذا اشار بقوله وا لمن يندب او يا الا انه شرط في يا
ان لا ينادى بها المندوب الا اذا امن التباسه بغير المندوب نحو يا زيداه فان الحاق الالف
والهاء في اخره يعطي انه مندوب بخلاف قولك يا زيد فانه لو قصدت به الندبة لاحتمل ان
يكون غير مندوب لان يا تستعمل في غير الندبة ولا دليل ههنا على كونه مندوبا والى هذا
اشار بقوله وغير وا لدى اللبس اجتنب يعني به يا وزاد الكوفيون في حروف النداء
آ بالف بعد الهمزة وقد ذكرنا المصنف وآي بالف بعد الهمزة ثم يا ساكنة ولم يذكرها
المصنف وقسم المبرد حروف النداء غير تقسيم المصنف فجعل الهمزة واي للقريب وايا وهيا
للبعيد ويا لهما وقال ابن برهان الهمزة للقريب واي للمتوسط وايا وهيا للبعيد ويا للجميع

وغير مندوب ومضمر وما ... جا مستغاثا قد يعرى فاعلما

وذاك في اسم الجنس والمشار له ... قل ومن يمنعه فانصر عاذله

يعني في البيت الاول على حذف النداء فذكر ان غير المنادى المندوب والمضمر والمستغاث وعليه
نبه بقوله وما جا مستغاثا قد يعرى عن حرف النداء وقوله فاعلما حشو والاصل فاعلمن ثم
ابدل من النون الالف يحصل من مضمون البيت ان كل منادى يجوز حذف حرف النداء منه الا
المندوب والمضمر والمستغاث اما المندوب فلان المقصود تطويل الصوت وحذف حرف النداء
ينافي ذلك اما المضمر فلان المغني عن حرف النداء بعد حذفه هو تضمين معنى الخطاب في المنادي
والخطاب في المضمر وضعي فلا يفهم منه ان الخطاب مضمن حتى يشعر بحذف حرف النداء اما المستغاث
فلان المراد تكثير الكلام وامتدادها ليكون احض على حصول الاجابة ثم نبه في البيت الثاني على ان
حذف حرف النداء قليل في اسم الجنس والمشار له والى هذا اشار بقوله وذاك في اسم الجنس والمشار
له قل والاشارة بقوله وذاك الى حذف حرف النداء ويعني بالمشار له اللفظ الدال على المشار وهو اسم

الاشارة ونبه بقوله قل على قلة ما سمع من ذلك والوارد في اسم الجنس أصبح ليل اراد يا
ليل وافتد مخنوق اراد يا مخنوق وفي الحديث ثوبي حجر المقدر يا حجر ومنه في اسم
الاشارة قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم التقدير يا هؤلاء ثم قال ومن يمنعه
فانصر عاذله يعني ومن يمنع حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار له فانصر من عذله
ويظهر منه الجنوح الى مذهب الكوفيين لانهم جعلوا حذف حرف النداء من اسم الجنس
والمشار له قياسا ويحتمل ان يريد المصنف ومن يمنع ما ورد من ذلك وان قل فانصر عاذله

وابن المنادى المعرف المفردا ... على الذي في رفعه قد عهدا

وانو انضمام ما بنوا قبل الندا ... وليجر مجرى ذي بناء جددا

والمفرد المنكور والمضافا ... وشبهه انصب عادما خلافا

يعني في هذه الابيات الثلاثة على ما بني من المنادى وما يعرب فقال وابن المعرف المنادى دك
المفردا اشترط في بناء المنادى شرطين الاول ان يكون معرفا يعني بتعريف العلمية نحو يا زيد
وبتعريف القصد نحو يا رجل الشرط الثاني ان يكون مفردا يعني بالافراد هنا ان لا يكون
مضافا نحو يا عبد الله ولا شبيها بالمضاف نحو يا طالعا جبلا وانما بني العلم المفرد
لتنزله منزلة ضمير المخاطب ثم نبه على ان بناء هذا النوع من المنادى يكون على الصورة
التي عهد عليها رفعه فان كان مفردا بني على الضم نحو يا زيد وان كان مثنى بني على الالف
نحو يا زيدان وان كان جمع مذكر سالما بني على الواو نحو يا زيدون والى هذا اشار
بقوله على الذي في رفعه قد عهدا ثم نبه في البيت الثاني على ان العلم المفرد ان كان مبنيا
قبل النداء ترك على حاله ونوى ضمه نحو سيبويه اذا نودي فانه كان مبنيا قبل النداء فيتركه مبنيا على الكسر وينوى ضمه عند النداء
والى هذا اشار بقوله وانو انضمام ما بنوا قبل الندا قوله وليجر مجرى ذي بناء
جددا يعني انه يجري مجرى معرب تجدد بناؤه عند النداء فيحكم عليه بنصب محله وانضمام
اخره تقديرا فيقول يا سيبويه بكسر الهاء ثم يقول الظريف بالنصب حملا على المحل
وبالضم حملا على الضم المنوي في اخره ثم لما فرغ من المنادى المبني ذكر المعرب وهو ثلاثة
انواع المفرد النكرة نحو غير المقصود نحو يا رجلا من غير قصد اليه ولا تعيين والمضاف نحو
يا عبد الله والمشبه بالمضاف نحو يا حسنا من زيد وقد ذكر ان حكمها في الاعراب النصب
والى هذا اشار بقوله والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب ثم نبه على انه لا خلاف في

نصب ذلك وانما نصبت لانها مفعول بادعو او انادي الا انه لا يجوز اظهار ذلك الفعل
لنيابة حرف النداء عنه قوله والمفرد المنلو ومنصوب بقوله انصب قوله رحمه الله

ويجوز بضم وافتحن من نحو ازيد بن سعيد لا تهن
والضم ان لم يل الابن علما او يل الابن علم قد حتما

نبه في هذين البيتين على حكم المنادى العلم اذا نعت بابن وكان الابن مضافا الى علم كالمثال
الذي مثل به فذكر ان المنادى حينئذ يجوز فيه الضم والفتح والى هذا اشار بقوله ويجوز
ضم وافتحن ثم ذكر المثال وهو ازيد بن سعيد فزيد علم منادى مفرد وابن صفة له وهو مضاف
الى علم ولم يفصل بين ابن وزيد الذي هو الموصوف وقد نبه على ان الضم والفتح لا يجوز الا في
نحو زيد الذي هو من نحو هذا المثال فلا يجري الوجهان الا فيما كان منادى علما موصوفا بابن
متصلا به والابن مضاف الى علم فان اختل شرط لم يجز الا الضم كما لو فصل بين المنادى وابن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فلا يجوز في زيد هنا الا الضم وقد نبه في البيت الثاني على لزوم الضم اذا
لم يكن المنادى علما كقولك يا غلام ابن زيد والى هذا اشار بقوله والضم ان لم يل الابن علما فالابن
فاعل يلي وعلما مفعول وكذلك ولم يكن الابن مضافا الى علم نحو يا زيد بن غلام والى هذا اشار بقوله
او يلي الابن علم فالابن مفعول مقدم وعلم فاعل مؤخر فتقدير البيت والضم قد حتم ان لم يل الابن او يله
علم وبعده علم واضمم او انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا نبه في هذا
البيت على ان الشاعر اذا اضطر الى تنوين المنادى فله فيه وجهان التنوين مع بقاء الضم تشبيها
له بمرفوع غير منصرف اضطر الشاعر الى صرفه وهذا هو الاجود فيما كان علما اسد سيبويه قوله
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام الوجه الثاني التنوين مع النصب وهذا
هو الاجود فيما كان نكرة مقصودة قال كثير لينت التحية كانت لي فاشكرها مكان يا جمل حييت
يا رجل يريد يا جملا بالتنوين والنصب ويروى يا جمل بالضم والتنوين وهي اشهر قوله

وباضطرار خص جمع يا وأل الا مع الله ومحكي الجمل

نبه في هذا البيت على انه لا يجوز الجمع بين حرف النداء والالف واللام الا اضطرارا نحو قوله
فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسباني شرا وانما لم يجز ذلك في السعة كراهة الجمع بين
اداتي تعريف وهما يا وأل والبغداديون يرون جواز ذلك في السعة وقالوا اسم يجوز ان
تدخله التنوين يجوز ان تدخله الالف واللام وقد اشار المصنف الى ان مثل هذا لا يجوز الا ضرورة

بقوله وباضطرار خص جمع يا وأل ثم استثنى من ذلك اسم الله تعالى فيجوز ان تقول يا الله
مقطوع الالف وموصولها والجملة المحكية فتقول فيمن سمي بالمنطلق زيد يا المنطلق زيد
والى ذلك اشار بقوله الا مع الله ومحكي الجمل وانما جاز ذلك في هذين الموضعين لان الالف واللام
خرجتا عن التعريف والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض نبه في هذا
البيت على ان الاكثر في اسم الله تعالى اذا نودي ان يعوض الميم في اخره من حرف النداء فتقول اللهم
اغفر لي والى هذا اشار بقوله والاكثر اللهم بالتعويض ثم ذكر انه قد شذ في الشعر الجمع بين
حرف النداء والميم كقول الشاعر اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما والى هذا
اشار بقوله وشذ يا اللهم في قريض والقريض الشعر

فصل

تابع ذي الضم المضاف دون أل الزمه نصبا كازيد ذا الحيل
وما سواه ارفع او انصب واجعلا كمستقل نسقا وبدلا
وان يكن مصحوب أل ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى

هذه الابيات الثلاثة تكلم فيها على تابع المنادى المبني على الضم فذكر في البيت الاول ان
تابع المنادى المضموم ان كان مضافا غير معرف بأل يعني التابع فهو لازم النصب والى هذا
اشار بقوله تابع ذي الضم المضاف دون أل الزمه نصبا فقوله ذي الضم يعني به المنادى
وقوله المضاف دون أل يعني به التابع فالمضاف مرفوع لانه صفة لتابع او منصوب ان
جعلنا تابع منصوبا بفعل مضمر لانه من باب الاشتغال والضمير في قوله الزمه عائد الى
قوله تابع ثم مثل ذلك بقوله كازيد ذا الحيل فزيد منادى مضموم وذا تابع مضاف عار عن
أل فهو لازم للنصب وبقي له الكلام على المضاف المعرف بالالف واللام والمفرد فتكلم عليهما في البيت
الثاني فقال وما سواه ارفع او انصب يعني وما سوى المضاف العاري عن الالف واللام فدخل
تحت قوله المضاف المعرف بالالف واللام نحو قولك يا زيد الحسن الوجه فيجوز فيه الرفع والنصب
وان كان مضافا فلانه شبيه بالمفرد لكون الاضافة غير محضة ودخل تحت قوله ايضا المفرد
نحو يا زيد العاقل فيجوز فيه الرفع والنصب وهذا الذي ذكره من الكلام على التابع الى هنا
هو حكم النعت والتاكيد وعطف البيان ثم شرع يتكلم على النسق والبدل فذكر انهما في حكم
المنادى المستقل والى هذا اشار بقوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا فقوله واجعلا الالف
فيه بدل من النون الخفيفة وقوله كمستقل اي كالمنادى المستقل فمقتضى كلامه ان يجعل

عطف النسق والبدل كأنهما باشرهما حرف النداء فتبنيهما حسب بني المنادى وتنصبهما حيث ينصب المنادى فتقول يا زيد وعمرُ ويا عبد الله محمدُ تضم عمرًا ومحمدًا لأنهما علمان مفردان وحرف النداء في حكم المباشر لهما فيبنيان على الضم وتقول يا زيد وعبد الله ويا زيد أخانا فتنصبهما لأن المعطوف والبدل هنا مضافان والمنادى المضاف منصوب ثم نبه في البيت الثالث على أن عطف النسق إذا كان معرفًا بالألف واللام جاز فيه الرفع والنصب والرفع هو المختار وقد أشار إلى ذلك بقوله وإن يكن مصحوب أل ما نسقا البيت وهذا الذي ذكره من اختيار الرفع هو مذهب الخليل وسيبويه والمازني واختار أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس النصب وفرق المبرد فقال إن كانت الألف واللام للتعريف فالمختار النصب لأن المعرف بالألف واللام شبيه بالمضاف نحو يا زيد والعاقل وإن كانت الألف واللام لغير التعريف نحو يا زيد والعباس فالمختار الرفع لعدم شبهه بالمضاف **وأيها مصحوب أل بعد صفه يلزم بالرفع لدى ذي المعرفه**

وأيهذا أيها الذي ورد ووصف أي بسوى هذا يرد

تكلم في هذين البيتين على صفة أي في النداء فذكر أن المنادى إذا كان أيا لزم أن يوصف باسم معرف بالألف واللام وإلى هذا أشار بقوله وأيها مصحوب أل بعد صفه تلزم يريد أن أيها يلزم أن يكون بعده اسم مصحوب بأل صفة له فقوله مصحوب أل مبتدأ وصفة منصوب على الحال ويلزم في موضع الخبر والتقدير وقوع مصحوب أل صفة بعدها لازم فأي في البيت مبني على الضم لقطعه عن الإضافة وليس مضافًا إلى صفة وإنما الزمت أي في حال النداء الصفة لأنها قطعت عن الإضافة فبقيت مبهمة فألزموها الصفة لتتخصص بها وجعلوا ها التنبيه معها عوضًا عما فاتها من الإضافة فإن كان المقصود بالنداء مؤنثًا ألحقوها تاء التأنيث ثم قال المصنف بالرفع لدى ذي المعرفه يعني أن الصفة التي تلزم أيا تكون مرفوعة عند أهل المعرفة وهذا يرد على من جوز فيها الوجهين وهو المازني والزجاج قياسًا على صفة غيره من المنادى المبني على الضم ثم ذكر المصنف في البيت الثاني أن أيها قد توصف باسم الإشارة وإليه أشار بقوله وأيهذا ويجوز وصفها بالذي من الموصولات وإليه أشار بقوله أيها الذي ورد ثم نبه على أن أيا لا توصف بغير ما ذكر وإليه الإشارة بقوله ووصف أي بسوى هذا يرد من الرد وهو عدم القبول **وذو إشارة كأي في الصفه إن كان تركها يفت المعرفه** نبه في هذا البيت على أن اسم الإشارة إذا جعل وصلة لنداء ما فيه الألف واللام كقولك يا هذا الرجل كان

منزلة

منزلة أي في لزوم الصفة المرفوعة وإلى هذا أشار بقوله وذو إشارة كأي في الصفة ثم نبه على أن جعل اسم الإشارة بمنزلة أي في لزوم الصفة المرفوعة إنما يلزم إذا كان ترك الصفة يفوت به معرفة المشار إليه وإلى هذا أشار بقوله إن كان تركها يفت المعرفة فالهاء في تركها عائد إلى الصفة ويفت من الفوات الذي هو عدم الحصول فإذا قلت يا هذا الرجل فإن كان المشار إليه لا يعرف إلا بقولك الرجل تعين رفع الرجل وإن كان المشار إليه معروفًا بدون ذكر الرجل لم يكن اسم الإشارة بمنزلة أي في لزوم رفع الصفة بل يجوز فيها الرفع والنصب والله الموفق قوله

في نحو سعد سعد الأوس ينتصب ثان وضم وافتح أولا تصب

نبه في هذا البيت على أن العلم المنادى إذا كرر لفظه واللفظ الثاني مضاف جاز مثل يتعين في الثاني النصب لأنه مضاف وجاز في الأول الضم والنصب فالضم لأنه علم مفرد ومن نصب ففيه اعتباران أما سيبويه فيجعله مضافًا إلى الاسم الذي بعد الثاني والاسم الثاني عنده مقحم بينهما أما المبرد فيرى أنه مضاف إلى محذوف دل عليه ما أضيف إليه الثاني والتقدير عنده يا سعد الأوس سعد الأوس ومنهم من جعله مركبًا مع الثاني كخمسة عشر فيجعل فتحته بناء وقد نبه المصنف على لزوم نصب الثاني بقوله ينتصب ثان وعلى جواز الضم والفتح في الأول بقوله وضم وافتح أولا تصب ونقل حركة الهمزة من أوس إلى لام التعريف ولذلك همزة أولا جاء افتح والروي من المصراعين مقتدى أي مسكن والله المرشد قوله رحمه الله

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

واجعل منادى صح إن يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا

هذا الباب وضعه للكلام على المنادى إذا أضيف إلى ياء المتكلم ولنذكر أولا أن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إما صحيح وإما معتل ولم يتكلم على المعتل وشرع في هذا البيت يتكلم على الصحيح إذا أضيف إلى ياء المتكلم وإلى هذا أشار بقوله واجعل منادى صح إن يضف ليا ثم ذكر فيه خمسة أوجه نذكرها واجعل المنادى الصحيح إذا أضفته إلى ياء المتكلم على وجه من هذه الخمسة الأوجه المنبه عليها بالأمثلة فقال أولا كعبدِ بحذف ياء الإضافة وإبقاء الكسرة دليلا عليها وهو أحسن الوجوه ثم قال ثانيا عبدي بياء الإضافة ساكنة ثم قال ثالثا عبدَ بفتح الدال وأصله أن تقلب ياء الإضافة ألفا بعد أن تقلب الكسرة التي تحت الدال فتحة ثم تحذف الألف وتبقى الفتحة دليلا عليها ثم قال رابعا عبدا بألف بعد الدال وقد تقدم أصله ثم قال خامسا عبديَ

بفتح ياء المتكلم وهذا هو الاصل والوجوه الاربعة تخفيف من هذا الاصل لكثرة دوره في الكلام والالف بعد اليا من قوله عبدا ياهي وصل للروي ليست من الاوجه في شي وقد زاد والي لغة المنادي الى ياء المتكلم وجها سادسا وهو ضم اخره نحو قرئ شاذا قال رب السجن احب الي مما يدعونني اليه بضم البا من رب وحكى يونس عن بعض العرب يا ام لا تفعلي بضم الميم قوله

وفتح او كسر وحذف اليا استمر   في يا ابن ام يا ابن عم لا مفر

نبه في هذا البيت على حكم ابن عم وابن ام في الندا فذكر انه يجوز فتح ميمها وكسرها اما الفتح فوجهه ان ياء الاضافة قلبت الفا بعد ان قلبت الكسرة قبلها فتحة ثم حذفت الالف وتركت الفتحة دالة عليها اما الكسرة فوجهه انهم حذفوا ياء الاضافة وتركوا الكسرة دالة عليها فالتزموا ذلك فيهما تخفيفا لكثرة دورهما في الكلام فلا يكادون ينطقون باليا بعد الكسرة ولا بالالف بعد الفتح الا في شذوذ كقول الشاعر يا ابنة عما لا تلومي واهجعي وقد اشار المصنف الى وجهي الكسر والفتح منهما ولزوم حذف اليا بقوله وفتح او كسر وحذف اليا استمر وقوله لا مفر يعني لا مفر من حذف اليا فيهما وهو حشو اما غير ابن ام وابن عم من المنادى المضاف الى ما اضيف الى ياء المتكلم نحو يا ابن اخي ويا ابن اختي فلا يجري فيها هذا الحكم بل لا بد من اثبات ياء الاضافة قوله

وفي الندا ابت امه عرض   واكسر او افتح ومن اليا التا عوض

ذكر في هذا البيت انه قد عرض في الندا يا ابت ويا امه والاصل يا ابي ويا امي فحذفوا ياء الاضافة والحقوا التا فيهما عوضا عنها ولاجل ذلك لا يجمع بينها وبين اليا فلا يقال يا ابتي ولا يا امتي وفي حركة التا وجهان الكسر والفتح والكسر اكثر والفتح اقيس لان التا عوض عن اليا فينبغي ان تحرك بما هو الاصل في تحريك اليا وهو الفتح وقد اشار المصنف الى اختصاص هذا الحكم بالاب والام في الندا بقوله وفي الندا ابت امه عرض فقصر الندا من ورة واشار الى جواز الكسر والفتح في التاء بقوله واكسر او افتح واشار الى ان التا عوض من ياء الاضافة بقوله ومن اليا التا عوض وقصر اليا والتا ضرورة وفي ذكره ان اليا عوض من التا تنبيه على عدم الجمع بينهما اذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه فاما قول الشاعر يا ابتا علك او عساكا و ... فالالف الف الاستغاثة ويمكن ان تكون الالف التي هي بدل من ياء الاضافة جاء ذلك ضرورة وسهل الجمع بينهما ان الالف ليست عين اليا

اسما لازمت الندا

هذا الفصل ذكر فيه اسما اختصت بالندا وما ورد منها في غير الندا فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه

وفل بعض ما يخص بالندا   لؤمان نومان كذا واطردا
في سب الانثى وزن يا خباث   والامر هكذا من الثلاثي
وشاع في سب الذكور فعل   ولا تقس وجر في الشعر فل

عدد في هذه الابيات الثلاثة ما يختص بالندا من الالفاظ وذكر ما يتعلق بها من الاحكام فمما يختص بالندا فل واصله فلان وتقول للانثى فله بالها وليس ذلك ترخيم فلان لانه لو كان ترخيما لحذف منه الالف لانه رباعي ولا يحذف من الرباعي الا حرف واحد وقد اشار المصنف الى اختصاص فل بالندا بقوله وفل بعض ما يخص بالندا ثم ذكر مما اختص بالندا لؤمان بضم اللام وهمزة بعدها ساكنة وهو الكثير اللوم وكذلك ملأمان وملأم ولم يذكرهما المصنف ثم ذكر فيها نومان بفتح النون وسكون الواو وهو الكثير النوم وقد نص على لؤمان ونومان بقوله لؤمان نومان كذا فالاشارة بذا الى فل اي حكمهما الحكم في الاختصاص في الندا ثم ذكر انه مما يختص بالندا وصف الانثى على وزن فعال قصدا للسب كقولك يا خباث يا فجار يا لكاع وهذا الوصف من كل فعل ثلاثي مقيس عند سيبويه وهو مبني على الكسر لشبهه بنزال وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله واطردا في سب الانثى وزن يا خباث فنبه بقوله واطرد على انه مقيس ثم استطرد الكلام في بناء الامر من الثلاثي على وزن هذا الوصف فذكر انه مقيس ايضا والى هذا اشار بقوله والامر هكذا من الثلاثي فالتشبيه راجع الى الوزن والقياس لا الى الاختصاص بالندا وهذا الذي ذكره من ان بناء هذا الوزن للامر من الثلاثي مقيس هو مذهب سيبويه وغيره يراه موقوفا على السماع كنزال عنده وما اشبهه مسموع ثم نبه في البيت الثالث على انه قد شاع مما اختص بالندا في سب الذكور ما هو على وزن فعل بضم الفا وفتح العين مبنيا على الضم نحو يا غدر ويا فسق ويا خبث وقد اشار الى ذلك بقوله وشاع في سب الذكور فعل ثم نبه على ان بناء هذا الوزن ليس بقياس فقال ولا تقس ثم نبه على ان فل استعمل في غير الندا مجرورا لحرف الجر فقال وجر في الشعر فل ومراده قول الشاعر في لجة امسك فلانا عن فل يجر فل بعن والله الموفق

الاستغاثة

اذا استغيث اسم منادى خفضا   باللام مفتوحا كيا للمرتضى
وافتح مع المعطوف ان كررت يا   وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا

نبه في هذين البيتين على حكم الاستغاثة في الندا فذكر انك اذا استغثت جررت الاسم

المستغاث به باللام وفتحت اللام لان المستغاث به بمنزلة المضمر والى هذا اشار بقوله اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحا فقوله اسم منصوب باستغيث ومعناه دعوته للنصرة والاغاثة وقوله مفتوحا راجع للام ثم مثل المستغاث به بقوله يا للمرتضى فالمرتضى مستغاث به واللام مفتوح ثم ذكر في البيت الثاني انك ان عطفت على المستغاث مستغاثا اخر ولم تكرر حرف الندا فتحت اللام من المعطوف ايضا كقولك يا لزيد ويا لعمرو والى هذا اشار بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا يعني ان كررت يا التي للندا قال وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا يعني وفي سوى ما ذكرته لك من المستغاث به والمعطوف عليه ان لم تكرر يا ائت بالكسر في اللام فيدخل في ذلك المستغاث من اجله كقولك يا لزيد لعمرو والمعطوف على المستغاث به اذا لم تكرر يا كقولك يا لزيد ولعمرو فكسر اللام من عمرو في المثالين لانه في المثال الاول مستغاث من اجله وفي الثاني معطوف على المستغاث به ولم تكرر معه يا وقوله ائتيا الالف فيه بدل من النون الخفيفة واعلم انه اذا وجدت اللام مكسورة بعد يا الندا فالمستغاث به محذوف والمذكور هو المستغاث من اجله بدليل كسر اللام كقولهم يا للعجب ويا للماء الاصل يا للناس للعجب فحذف المستغاث به وبقي المستغاث من اجله

ولام ما استغيث عاقبت الف … ومثله اسم ذو تعجب الف

نبه في هذا البيت على ان لام المستغاث به قد تحذف وتخلفه الف في اخره كقول الشاعر يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان فاستغاث بيزيد والحق الالف في اخره عوضا عن لام الاستغاثة فاذا وجدت اللام عدمت الالف فتقول يا لزيد وهذا هو الكثير وقد اشار المصنف على ان الالف تخلف لام الاستغاثة بقوله ولام ما استغيث عاقبت الف ومعنى المعاقبة ان لا يجتمعا وانه مهما وجدت الالف عدمت اللام وبالعكس وقد تعدم الالف واللام من المستغاث به كقول الشاعر الا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للاديب فقوم مستغاث به من غير لام ولا الف ثم نبه على ان المتعجب منه يجري مجرى المستغاث به في احواله فتفتح معه لام الجر وتعوض الالف منها ان تثبت في اخره كقولهم يا للعجب بفتح اللام على معنى يا عجب احضر فهذا وقتك

الندبة

ما للمنادى اجعل لمندوب وما … نكر لم يندب ولا ما ابهما
ويندب الموصول بالذي اشتهر … كبئر زمزم يلي وامن حفر

نبه في هذين البيتين على ان المندوب في الندا يجعل له حكم المنادى غير المندوب فيبنى على الضم

ان كان مما يستحق ذلك وينصب ان كان مضافا وينون ضرورة على الوجهين المذكورين في المنادى المبني كمن تنوين المندوب ضرورة قول الراجز وافقعسا وابن مني فقعس والى استعمال المندوب استعمال المنادى اشار بقوله ما للمنادى اجعل لمندوب وقد تقدم ذكر ما يندب به من حروف الندا ثم نبه المصنف على انه لا يندب نكرة ولا مبهم من المعارف واسما الاشارة والموصولات ما لم تكن الصلة مشهورة ولا اسم الجنس المفرد عن الاضافة لان هذا كله لا يحصل منه قصد النادب فان قصده اظهار التفجع على معين ولا يحصل ذلك الا بالعلمية او بالاضافة التي تعينه ويجري هذا المجرى الموصول اذا كانت صلته مشهورة وقد نبه المصنف على ما لا يندب بقوله وما نكر لم يندب ولا ما ابهما ثم استثنى من المبهمات في البيت الثاني الموصول اذا كانت صلته مشهورة والى هذا اشار بقوله ويندب الموصول بالذي اشتهر يعني ويندب الاسم الموصول بصلة قد اشتهرت ثم مثل ذلك بقولهم وامن حفر بئر زمزماه فمن اسم موصول وصلته حفر بئر زمزم وهي معلومة لان ذلك لا ينسب الا لعبد المطلب فكانه في قوة واعبد المطلباه ولم يتبع المصنف المثال في النظم فعبر عنه بقوله كبئر زمزم يلي وامن حفر قوله

ومنتهى المندوب صله بالالف … متلوها ان كان مثلها حذف
كذاك تنوين الذي به كمل … من صلة او غيرها نلت الامل

اعلم ان استعمال المندوب على نوعين الاول ان يستعمل استعمال المنادى غير المندوب وقد ذكر ذلك فيما تقدم وشرع في هذين البيتين يذكر النوع الثاني وهو ان يلحق في اخر الاسم المندوب الف والى هذا اشار بقوله ومنتهى المندوب صله بالالف فان كان مفردا الحقت الالف في اخره كقولك وازيداه وان كان مضافا الحقتها في اخر المضاف اليه فتقول واعبد الملكاه وان كان موصولا الحقتها في اخر الصلة فتقول وامن حفر بئر زمزماه ويجوز الحاق هاء السكت بعد الالف في الجميع كما في المثل ثم نبه على ان ما قبل الف الندبة ان كان الفا مثلها حذف والى هذا اشار بقوله متلوها ان كان مثلها حذف يعني متلو الف الندبة ان كان الفا مثلها حذف لالتقاء الساكنين فمتلوها مبتدأ وخبره جملة الشرط فاذا قلت واموساه فهذه الالف في اخره هي الف الندبة والالف الاصلية حذفت ثم نبه في البيت الثاني على انه يحذف التنوين ايضا لاجل الف الندبة من صلة المندوب او غيرها مما اضيف اليه والى هذا اشار بقوله كذلك تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها يعني كذلك يحذف تنوين الشي الذي كمل به المندوب من الشي

الذي يكمل به المندوب وصلته كان او غيرها فمثال حذف التنوين من الصلة قولهم وامن حفر بئر زمزماه
الاصل بئر زمزم فحذف التنوين من اخر الصلة لاجل الف الندبة وغير الصلة كالمضاف اليه فتقول
واغلام زيداه الاصل غلام زيد فحذف التنوين من زيد لاجل الف الندبة وقوله نل الامل حشو

والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم لابسا

نبه في هذا البيت على ان شكل الحركة التي في اخر المندوب يجب ان يقلب الف الندبة الى مجانس
تلك الحركة اذا خيف اللبس ببقاء الالف التي للندبة فاذا ندبت فتى مضافا الى ضمير المؤنثة
المخاطبة قلت وافتاكيه فقلبت الف الندبة ياء لتجانس كسرة الكاف فرارا من اللبس لانك
لو تركت هنا الف الندبة على حالها لانفتحت الكاف فكان يلتبس بخطاب المذكر ولذلك لو كان
الفتى مضافا الى ضمير المذكر الغائب قلبت الف الندبة واوا لتجانس ضمة الهاء فتقول وافتاهو
لانك لو فتحت الهاء لاجل الف الندبة لالتبس بضمير الغائبة والى هذا اشار المصنف بقوله والشكل
حتما اوله مجانسا يعني وشكل الحركة في اخر المندوب اوله حرفا مجانسا لها بان لم يكن الالف
مجانسها فاقلبها الى حرف يجانس ثم بين ان ذلك مشروط بوقوع اللبس كما تقدم والى هذا
الشرط اشار بقوله ان يكن الفتح بوهم لابسا ففهم من كلامه انه اذا لم يكن ثم لبس فتح اخر
المندوب لاجل الالف وتركت على حالها فتقول فيمن اسمه قام الرجل واقام الرجلاه
لتصير ضمة اخره فتحة اذ لا لبس ولذلك ما اشبهه والله المرشد قوله رحمه الله

وواقفا زد هاء سكت ان ترد وان تشا فالمد والها لا تزد

نبه في هذا البيت على انك ان اردت زيادة هاء السكت في اخر المندوب وزدتها جاز بشرط
الوقف وان يكون المندوب قد لحق في اخره الف الندبة وقد اشار المصنف الى اشتراط الوقف
بقوله وواقفا زد هاء سكت ويفهم الشرط الاخر من كون كلامه في هذه الابيات فيما اخره
الف الندبة فتحصل من هذا انه لا يلحق هاء السكت في غير وقف الا شذوذا كقول الشاعر
الا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه ولا يلحق ايضا دون الف ندبة قبلها ثم نبه المصنف على انه
ان شئت ان تكتفي بالف الندبة فوقفت عليها ولم تلحق هاء السكت والى هذا اشار بقوله وان
تشا فالمد والها لا تزد يعني وان تشاء فالمد زد ولا تزد هاء السكت فقوله لا تزد من الزيادة
وان ترد من الارادة وقائل واعبديا واعبدا من في الندا اليا ذا سكون ابدى نبه
في هذا البيت على ان من يقول يا عبدي في النداء بسكون ياء الاضافة اذا الحق الف الندبة اما

ان يقول واعبديا فتحرك اليا ويلحق بعدها الالف واما ان يقول واعبدا فيحذف اليا
ويلحق الالف بفتح الدال واليه اشار بقوله وقائل واعبديا واعبدا قال من في الندا اليا
ذا سكون ابدى فبين ان الذي يقول هذا هو من يبدي في الندا ياءا ساكنة فيقول يا عبدي
فتقدير كلامه من ابدى في الندا ياء ذا سكون يعني بالياء ياء الاضافة في مثل يا عبدي فيا
مفعول بابدى وذا صفة لليا والفاعل بابدى عائد على من ومن فاعل بقائل وقائل ومبتدا
وقائل خبر مقدم والتقدير من ابدى في الندا ياء الاضافة ذات سكون يقول في الندبة
واعبديا او واعبدا ونص في البيت الندا والياء ضرورة

الترخيم

ترخيما احذف اخر المنادى كيا سعا فيمن دعا سعادا

هذا الباب وضعه للكلام على الترخيم فذكر ان حذف اخر المنادى يسمى ترخيما والى هذا
اشار بقوله ترخيما احذف اخر المنادى وترخيما مفعول من اجله والتقدير احذف اخر
المنادى لاجل الترخيم ثم مثل الترخيم بقوله يا سعا يريد انه يرخم سعاد وللترخيم شروط ياتي

وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها والذي قد رخما
بحذفها وفره بعد واحظلا ترخيم ما من هذه الها قد خلا
الا الرباعي فما فوق العلم دون اضافة واسناد متم

نبه في هذه الابيات على مسايل من الترخيم الاولى ان ما فيه تاء التانيث يرخم مطلقا والى
هذا اشار بقوله وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها فالضمير في جوزنه عائد على الترخيم وقوله
مطلقا يعني سواء كان ما فيه هاء التانيث ثلاثي اللفظ كثبة او الرووسا كان علما او غير
علم المسالة الثانية ان الذي رخم بحذف هاء التانيث لا يحذف منه غيرها لان التاء في الكلمة
ككلمة اخرى فحذفها لا يستتبع حذف ما قبلها والى ان هاء التانيث لا يحذف معها غيرها
في الترخيم اشار بقوله والذي قد رخما بحذفها وفره بعد فقوله بحذفها يعني بحذف هاء التانيث
وقوله وفره بعد اي بعد هاء التانيث لا يحذف منه غيرها المسالة الثالثة ان ترخيم الاسم
الذي ليس فيه هاء التانيث ممنوع الا ان يكون علما زايدا على ثلاثة غير مضاف ولا مركب تركيب
اسناد وقد اشار الى منع الترخيم في الاسم الذي ليس فيه هاء التانيث الا بالشروط المذكورة
بقوله واحظلا ترخيم ما من هذه الها قد خلا فقوله واحظلا معناه امنع والالف فيه بدل
من النون الخفيفة وقوله من هذه الها يعني بها هاء التانيث وقصر الهاء ضرورة ثم اشار الى

الشروط المذكوره بقوله الا الرباعي البيت فقوله فما فوق يعني فما فوق الرباعي وقطعه عن
الاضافه المنويه وبناه على الضم وقوله العلم بدل من قوله الرباعي ثم اراده الا العلم
الرباعي فما فوقه فلا ترخم ثلاثي نحو عمر ولا غير علم وان كان ازيد من ثلاثه نحو درهم وقوله
دون اضافه واسناد متم اشار بذلك الى ان لا يكون مضافا نحو عبد الله ولا مركبا
تركيب اسناد كبرق نحره واما المركب تركيب المزج فيرخم بحذف الكلمه الاخيره منه فتقول
في حضرموت يا حضر لانهم جعلوا الكلمة الاخيره بمنزلة التانيث وقوله متم تركيب الاسناد
الفعل الى الفاعل والمبتدا الى الخبر لانه الاسناد الذي يتم به الفائده قوله

ومع الاخر احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا
اربعه فصاعدا والخلف في واو وياء بهما فتح قفي

نبه في هذين البيتين على انه يحذف مع الاخر في الترخيم الحرف الذي قبله بشرط ان يكون
حرف مد ولين زائدا مكملا اربعه احرف دون الحرف الاخير فتكون الكلمه اذا خماسيه نحو
عثمان ومنصور ومسكين وقد اشار المصنف الى حذف ذلك بقوله ومع الاخر احذف
الذي تلا يعني الذي تلا الاخير ثم شرط ان يكون الحرف الذي تلا الاخر حرف مد ولين زائدا فقال
ان زيد لينا ساكنا ثم شرط ان يكون مكملا اربعه احرف فصاعدا فقال مكملا اربعة فصاعدا
وذلك نحو عمران فالالف حرف لين زائده ساكنه مكمله اربعة احرف فقد استوفت
الشروط فاذا رخمت حذفتها مع النون فتقول يا عمر وهذا متفق عليه ولذلك الواو والياء
اذا استوفت هذه الشروط ثم نبه المصنف على ان الواو والياء يختلف في حذفهما مع الاخر
اذا كان بعد فتحه نحو فرعون وغرنيق بفتح النون والى هذا اشار بقوله والخلف في
واو وياء بهما فتح قفي ومعنى قفي تبع وهو مبني لما لم يسم فاعله وقوله ومع الاخر يضبط
بفتح العين من مع وبنقل همزه الاخر الى اللام والضمير في زيد عائد الى الذي تلا ولينا
حال من الضمير في زيد واربعه في اول البيت مفعول بمكملا قوله رحمه الله

والعجز احذف من مركب وقل ترخيم جمله وذا عمرو نقل

نبه في هذا البيت على ان المركب تركيب مزج يحذف عجزه في الترخيم فتقول في معدي
كرب يا معدي وفي اثني عشر اذا سمي به يا اثن بحذف الالف مع العجز قال سيبويه
لانه بمنزله نون مسلمين فكما يحذف الواو مع النون في الترخيم فكذلك تحذف الالف هنا

مع العجز ثم نبه المصنف على ان المركب اذا كان جمله قل ترخيمه كتابط شرا وشاب قرناها ونبه على ان
سيبويه نقل هذا واليه الاشاره بقوله وذا عمرو نقل وذلك ان سيبويه نص على منعه
في باب الترخيم وقال ما يدل على جوازه في باب النسب ففهم ان ذلك في لغه قليله قوله

وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف
واجعله ان لم تنو محذوفا كما لو كان بالاخر وضعا تمما
فقل على الاول في ثمود يا ثمو ويا ثمي على الثاني بيا
والتزم الاول في كمسلمه وجوز الوجهين في كمسلمه

تكلم في هذه الابيات على حكم المرخم بعد ترخيمه فذكر فيه وجهين الاول ان تنوي ما حذف
فيبقى ما قبل المحذوف على حاله قبل الحذف وهذا هو الوجه الذي بدا به فقال وان نويت
بعد حذف ما حذف يعني وان نويت الباقي من الاسم بعد حذف ما حذف في الترخيم استعمل
الباقي من الاسم على حاله قبل الحذف فتقول في ثمود يا ثمو بواو ولا تحتاج الى قلبها ياء لانك
قد نويت الباقي فليست الواو واقعة اخرا والى هذا اشار بقوله فالباقي استعمل بما فيه الف
يعني بما فيه الف قبل الحذف فان كان حرفا صحيحا تركته على حركته او سكونه وان كان
حرف لين لم تغير بعلة ولا بابدال ثم نبه على الوجه الثاني وهو ان لا تنوي ما حذفت في
الترخيم فيصير الباقي بمنزله اخر الكلمه فان كان واوا ساكنا بعد ضمه قلبته ياء لانه لا يوجد
في الاسماء المتمكنه ما اخره واو قبله ضمه فتقول في ثمود يا ثمي وتقول في ضمان اسم رجل يا
ضما لانك لما حذفت الالف والنون في الترخيم بقيت الياء متحركه بعد فتح الميم فوجب قلبها
الفا اذ ليس بعدها ما يمنعها من الاعلال وتقول في جعفر على هذه اللغه يا جعف بضم
الفاء لان الفاء صارت بمنزله الاخر وقد اشار المصنف الى هذا الوجه الثاني بقوله
واجعله ان لم تنو محذوفا البيت ثم بين الحكم في الوجه الاول والثاني في هذا الوجه فقال فقل على
الاول في ثمود يا ثمو اي على لغه من نوى المحذوف ثم قال ويا ثمي على الثاني بيا اي على لغه من لم
ينو ثم ذكر في البيت الرابع ان ما في اخره تاء التانيث التي للفرق بين المذكر والمونث كمسلمه بضم
الميم وكسر اللام اذا رخمته التزمت فيه الوجه الاول فتترك الميم بعد حذف التاء مفتوحه
ولا تضمها لانك لو ضممتها لالتبس بنداء الذي لم يرخم والى هذا اشار بقوله والتزم الاول
في كمسلمه ثم نبه على انه اذا كانت التاء ليست للفرق كالتي في مسلمه بفتح الميم واللام اسم رجل

جاز الوجهان لعدم اللبس وقد اشار الى ذلك بقوله وجوّز الوجهين في كمسلمه قوله

ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح نحو احمدا

نبه في هذا البيت على ان الترخيم قد يقع في غير النداء ضروره ولكن بشرط ان يصلح المرخم للندا ومثله باحمد ثم من ذلك قول امرئ القيس لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر اراد مالك فرخمه في غير الندا وتركه كاسم تام على لغة من لم ينو ونوّنه وهذا متفق عليه في الضروره واجاز سيبويه ان يرخم على لغة من نوى وانشد الا اصبحت حبال كم رماما واضحت منك شاسعةً اماما ومنع المبرد من ذلك وروى عجز البيت وما عهدك يا اماما فجعل الترخيم على لغة من نوى في النداء وروايته لا تقدح في روايته وقوله ما للندا يصلح يحترز به مما لا يصلح للندا كالاسم الذي فيه الالف واللام وقد غلطوا من جعل قول الشاعر قواطنا مكة من ورق الحمي ترخيم ضروره لان الحمى فيه الالف واللام فلا يجوز ترخيمه ضروره اذ لا يصلح للندا

الاختصاص

الاختصاص كنداء دون يا كأيها الفتى بإثر ارجونيا

وقد يرى ذا دون اي تلو ال كمثل نحن العرب اسخى من بذل

هذا الفصل يتكلم فيه على الاختصاص فذكر انه شبيه بالندا ووجه الشبه كونه منصوبا باضمار فعل لا يظهر كالمنادى والفعل تقديره اخص وقد اشار الى الشبه بقوله الاختصاص كنداء ثم فرق بينهما بقوله دون يا يريد ان المخصوص كالمنادى الا انه دون حرف النداء وفرق ايضا بينهما لان المخصوص لا يقع في ابتداء الكلام بخلاف المنادى ويفهم هذا من قوله بإثر ارجونيا حيث جعل المخصوص بعد شيء يتقدمه وفرق ايضا بينهما بان المخصوص يعرّف بالالف واللام بخلاف المنادى ويفهم هذا من قوله وقد يرى ذا دون اي تلو ال وقد مثل المصنف المخصوص بأيها الفتى والتقدير ارجوني ايها الفتى فايها الفتى هو المخصوص لانه على تقدير اخص ثم نبه في البيت الثاني على ان المخصوص قد ياتي بعد الالف واللام من غير ان يتقدمه اي والى هذا اشار بقوله وقد يرى ذا دون اي تلو ال ثم مثله بقوله نحن العرب اسخى من بذل نحن مبتدا واسخى خبره والعرب منصوب باخص وقد يجي المخصوص مضافا الى ما فيه الالف واللام كقوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث فمعاشر منصوب باخص والله اعلم بالصواب

التحذير والاغراء

اياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب

ودون عطف ذا لإيا انسب وما سواه ستر فعله لن يلزما

الا مع العطف او التكرار كالضيغم الضيغم يا ذا الساري

هذا الفصل يتكلم فيه على التحذير وعقبه بالاختصاص لاجل ما بينهما من المناسبة في النصب بفعل مضمر فذكر ان باب التحذير ان كان باياك فانه ينصب بفعل مضمر لا يجوز اظهاره وقد اشار الى نصبه بقوله اياك والشر ونحوه نصب ونبه على ان الفعل الناصب هاهنا لا يجوز اظهاره بقوله بما استتاره وجب يعني نصب اياك ونحوه في حال كونه محذرا بفعل لا يجوز اظهاره فمحذر اسم مفعول وهو حال من اياك في البيت ثم نبه في البيت الثاني على ان النصب بفعل واجب استتاره منسوب لاياك وان لم يكن ثم عطف فتقول اياك الاسد فلا يجوز اظهار الفعل الناصب كما لم يجز مع العطف فيما تقدم من قوله اياك والشر والى هذا اشار بقوله ودون عطف ذا لإيا انسب فالاشاره بذا الى ما تقدم من النصب بالفعل الواجب الاستتار وقوله لإيا يعني لاياك فحصل من هذا ان المحذر باياك ينصب بفعل واجب الاستتار سوا عطف عليه او لم يعطف ثم قال وما سواه ستر فعله لن يلزما يعني وما سوى المحذر باياك لا يلزم اضمار الفعل الناصب له فتقول نفسك الشر التقدير جنب نفسك الشر وان شئت اظهرته ثم استثنى من ذلك ان يكون معطوفا او مكررا فانه حينئذ يجب اضمار الفعل الناصب وقد اشار الى ذلك بقوله الا مع العطف او التكرار ومثل المكرر بقوله الضيغم الضيغم فالضيغم وهو الاسد منصوب بفعل لا يجوز اظهاره لان التكرار نائب عن ذكر الفعل وقوله يا ذا الساري تتميم ومثال المعطوف نفسك والشر فلا يجوز اظهار الفعل هنا لان المعطوف نائب عنه

وشذ اياي واياه اشذ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

نبه في هذا البيت على ان التحذير بالمتكلم شاذ ومنه قولهم اياي وان يحذف احدكم الارنب واليه اشار وشذ اياي ثم نبه على ان اشذ من هذا وقوع التحذير للغائب ومنه اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب فشذ من وجهين تحذير الغائب واضافته ايا الى الظاهر واليه اشار واياه اشذ ثم ذكر انه من جعل هذا الشاذ قياسا فقد تنحى عن طريق القصد وهو المراد بقوله وعن سبيل القصد من قاس انتبذ وانتبذ من النبذ وهو الطرح قوله

ومحذر بلا ايا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا

نبه في هذا البيت على حكم الاغراء وذكر ان المغرى به كالمحذر منه اما في كل ما قد فصل من الحكم فيجوز اظهار الفعل مع المغرى به ان لم يكن معطوفا او مكررا كالحكم المحذر منه اياك وقد اشار الى ذلك بقوله والمحذر بلا اياك والالف من اجعلا بدل من النون الخفيفة وقوله في كل ما قد فصلا يعني من الحكم في المحذر منه غير اياك ومعنى الاغراء حض المخاطب على امر محمود كقول الشاعر اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح فاخاك منصوب بفعل مضمر من باب الاغراء اي الزم وقد يجوز رفع المغرى به والمحذر منه غير اياك على انه خبر مبتدأ قال الشاعر ان قوما منهم عمير واشباه عمير ومنهم السفاح لجديرون باللقاء اذا قال الخو النجدة السلاح السلاح

اسماء الافعال والاصوات

ما ناب عن فعل كشتان وصه هو اسم فعل وكذا اوه ومه

هذا الباب تكلم فيه على اسماء الافعال والاصوات فبدأ باسماء الافعال فذكر ان الذي ناب عن الفعل يعني معنى واستعمالا هو اسم الفعل وانما قلنا استعمالا ليخرج المصادر والصفات العاملة عمل الفعل لانها نائبة عن الفعل في المعنى لا في الاستعمال بخلاف اسماء الافعال فانها مثل الفعل في الاستعمال فيكون عاملة لا معمولة والمصادر والصفات تعمل ويعمل فيها وتكون كالفعل في الاستعمال ومثل من اسماء الافعال بأربعة شتان ومعناه بعد فهو اسم فعل ماض وصه ومعناه اسكت فهو اسم فعل امر واوه معناه اتوجع ومه معنى الكف وفهم من تمثيله ان اسم الفعل ياتي بمعنى الماضي والحال والامر والله الموفق برحمته قوله

وما بمعنى افعل كآمين كثر وغيره كوي وهيهات نزر

لما فهم من تمثيله في البيت المتقدم ان اسم الفعل يكون للماضي والحال والامر نبه في هذا البيت ان ما يأتي بمعنى الامر هو الكثير ومثله بآمين ومعناه استجب ثم نبه ان ما يأتي لغير الامر نزر اي قليل والحد لك اشار بقوله وغيره كوي وهيهات نزر يعني وغير الامر فدخل تحته الحال والماضي ومثل الحال بوي ومعناه اتعجب ومثل الماضي بهيهات ومعناه بعد

والفعل من اسمائه عليكا وهكذا دونك مع اليكا

كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين

نبه في هذين البيتين على ان من اسماء الافعال ما يكون في الاصل جارا ومجرورا ومثله بعليك واليك قال الله تعالى عليكم انفسكم معناه الزموا وتقول اليك عني اي تنح ومنها ما يكون في

الاصل ظرفا وهو المراد بقوله وهكذا دونك تقول دونك زيدا ولا يغرى بالظروف والمجرورات الا المخاطب واما قولهم عليه شخصا ليسنى فشاذ وقد لذلك قولهم على معنى اولني واشد من هذا ما حكى الاخفش من قولهم على عبد الله زيدا واغرى الظاهر ثم قال في البيت الثاني كذا رويد بله ناصبين فذكر من اسماء الافعال رويد وهو مصدر في الاصل من ارود اذا امهله وكان اصله ارواد ولكن صغر تصغير ترخيم وذكر ايضا بله ومعناه دع ويستعمل بله ورويدا استعمالين احدهما ان يكونا اسمي فعل فيبنيان ولا ينونان وينصب ما بعدهما بهما والى هذا الاستعمال اشار المصنف بقوله ناصبين الاستعمال الثاني ان يستعملا مصدرين فيعربان ويخفض ما بعدهما على الاضافة فتقول رويد زيد وبله عمرو بالخفض في زيد وعمرو والى هذا الاستعمال اشار المصنف بقوله ويعملان الخفض مصدرين ويجوز الاضافي رويدا اذا استعمل مصدرا ان ينون وينصب ما بعده ثم ينصب بالمصدر الذي هو بدل من اللفظ بالفعل المضمون كلامه الى هنا ان اسماء الافعال منها ما هو اسم فعل في الاصل كهيهات ومنها ما هو منقول عن ظرف ومجرور كعليك ودونك ومنها ما هو منقول عن مصدر كرويد ولم يذكر منها المشتق من الفعل كنزال بمعنى انزل

وما لما تنوب عنه من عمل لها واخر ما الذي فيه العمل

نبه في هذا البيت ان ما للافعال من العمل يكون لاسمائها فان كان الفعل قاصرا كان اسمه قاصرا تقول بعد زيد تقول هيهات زيد فان كان الفعل متعديا كان اسمه متعديا ثم تقول ادرك زيدا دراك زيدا وان كان الفعل متعديا بحرف جر كان اسمه كذلك ولاجل هذا عدي حيهل بالباء كقولهم اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر لان معناه بعمر وبعلى كقولهم حيهل على الخير لانه بمعنى اقبل وبغير حرف جر كقولهم حيهل الثريد لانه بمعنى ايت وقد اشار المصنف الى ان اسم الفعل يعطى عمل فعله بقوله وما لما تنوب عنه من عمل لها يريد وما لما تنوب عنه اسماء الافعال من العمل فهو ثابت لها ثم قال واخر ما الذي فيه العمل يريد ان ما عملت فيه اسماء الافعال لا يجوز تقديمه عليها فلا تقول زيدا دراك الا عند الكسائي والاشارة بقوله ذي الى اسماء الافعال واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين لما كانت اسماء الافعال من قبيل الاسماء لم تخل من ان تكون معرفة ونكرة كسائر الاسماء فمنها ما لزم التعريف كنزال وبله ونظيره المضمرات ومنها ما لزم التنكير كويها وايها نظيره احد وعريب ودبّاد

وثلاثتها بمعنى تحدث ومنها ما استعمل تارة معرفة وتارة نكرة كصه ومه وقد نبه
المصنف على أن ما نون منها فهو منكر وإليه أشار بقوله واحكم بتنكير الذي ينون
وما لم ينون منها فهو معرف وإليه أشار بقوله وتعريف سواه بين قوله رحمه الله

وما به خوطب ما لا يعقل ... من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل
كذا الذي أجدى حكاية كقب ... والزم بنا النوعين فهو قد وجب

لما فرغ من الكلام على أسماء الأفعال شرع يتكلم على أسماء الأصوات وجعلها قسمين أحدهما
ما هو خطاب ما لا يعقل وهو الصوت والثاني حكاية الأصوات فتكلم في البيت الأول
على الأصوات قال وما به خوطب ما لا يعقل اسم الصوت الذي يخاطب به
ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في كونه دالا على الفعل وذلك كما للزجر كهلا للخيل وعدس
للبغل فهما دالان على معنى كف وانزجر وأما للدعاء كدح للدجاج وبس للغنم وأمثال
هذا كثير موضعه كتب اللغة ثم تكلم في البيت الثاني على حكاية الأصوات فذكر أن الذي يفيد
حكاية صوت يجري هذا المجرى وإلى هذا أشار بقوله كذا الذي أجدى حكاية ومعنى أجدى
أعطى ومثله بقب وهو حكاية صوت السيف إذا ضرب به وأمثال هذا أيضا كثير ثم
نبه على أن بناء النوعين واجب وإليه أشار بقوله والزم بنا النوعين فهو قد وجب يعني
بالنوعين أسماء الأصوات وحكاية الأصوات وقد بيناه ضرورة وإنما قلنا إن ألفاظ
النوعين أسماء لأنها مستقلة بالدلالة على معناها فليست بحروف وهي غير دالة على
الزمان فليست بأفعال فتعين أن تكون أسماء

نونا التوكيد

للفعل توكيد بنونين هما ... كنوني اذهبن واقصدنهما
يؤكدان افعل ويفعل آتيا ... ذا طلب أو شرطا إما تاليا
أو مثبتا في قسم مستقبلا ... وقل بعد ما ولم وبعد لا
وغير إما من طوالب الجزا ... وآخر المؤكد افتح كابرزا

هذا الباب يتكلم فيه على نوني التوكيد الشديدة والخفيفة فذكر أنهما تؤكدان الفعل
وإليهما أشار بقوله للفعل توكيد بنونين ثم مثلهما فقال هما كنوني اذهبن واقصدنهما
فاذهبن مثال للشديدة واقصدنهما مثال للخفيفة ثم ذكر في البيت الثاني أنهما مخصوصان
بالفعل بصيغة افعل التي للأمر ويفعل التي للمضارع بشروط ذكرها وإلى الصيغتين المذكورتين

أشار بقوله يؤكدان افعل ويفعل وجاء بيفعل مسندا ضرورة ثم شرع بذكر الشروط في صيغة
يفعل فشرطه أن يكون آتيا أي مستقبلا ذا طلب كقولك لتضربن بلام الأمر ولا تذهبن في
النهي وهل تضربن في الاستفهام أو واقعا بعد شرط ويكون ذلك إما كقوله تعالى فإما ترين
من البشر أحدا وإليه أشار بقوله أو شرطا إما تاليا يعني تاليا لإما وشرطا مفعول مقدم
تاليا أو بدل من قوله شرطا فتقدير الكلام ذا طلب أو تاليا شرطا وهو إما ثم ذكر في البيت
الثالث شرطا رابعا وهو قوله أو مثبتا في قسم مستقبلا نحو والله لتذهبن غدا فتذهبن
فعل مثبت مستقبل وقع جوابا للقسم فلو كان غير مثبت لم يجز تأكيده بالنون في القسم كقولك
والله لا يقوم زيد وكذلك لو كان حالا وإن كان مثبتا كقولك والله لأقوم الآن ومنع
البصريون أن يقع الحال جوابا للقسم وقالوا يستغنى عنه بالجملة الاسمية وأجاز الكوفيون
وقوعه جوابا للقسم واستدلوا عليه بقراءة من قرأ لأقسم بجعل اللام للتأكيد لا نافية
ثم ذكر أن تأكيد الفعل بالنونين قليل بعد ما الزائدة ولم ولا النافية وإليه أشار بقوله
وقل بعد ما ولم وبعد لا فمثاله بعد ما الزائدة قول الشاعر قليلا به ما يحمدنك وارث
فما زائدة ومنه في المثل بعين ما أرينك وهو عندهم كثير لكن قلله المصنف بالنسبة إلى غيره
واشترطوا أن لا تكون ما بعد رب فإن جاز فهو قليل جدا قال الشاعر ربما أوفيت في علم
ترفعن ثوبي شمالات ومثاله بعد لم قول الشاعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه
معمما أراد ما لم يعلمن فأبدل من النون ألفا ومثاله بعد لا النافية قوله تعالى واتقوا فتنة لا
تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وإنما جوزوا تأكيد الفعل بعد هذه الثلاثة لأنهم شبهوا
ما الزائدة بلام التأكيد وشبهوا النفي بالنهي ثم ذكر في البيت الرابع أن مما قل تأكيد يفعل
بعد غير إما من أدوات الجزاء وإليه أشار بقوله وغير إما من طوالب الجزا فغير معطوف
على لا في آخر البيت المتقدم فالتقدير وبعد لا وبعد غير إما مثال تأكيد الفعل بعد ما من
أدوات الجزا قول الشاعر مهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا
أراد تمنعن فأبدل النون ولا يؤكد يفعل في غير ما ذكر إلا شاذا فمن ذلك قوله
ليت شعري وأشعرن إذا ما قربوها منشورة ودعيت فأكد أشعرن من غير شرط من الشروط
المتقدمة ثم نبه على كيفية آخر الفعل المؤكد بأتي هذا البيت وما يأتي بعده فقال وآخر
المؤكد افتح كابرزا فنبه على أن الفعل المؤكد يفتح آخره إذا كان مثل ابرز يعني مسندا إلى المفرد

المذكر ظاهرا كان مثل ليقومن زيد او ضميرا مثل اضربن صحيحا كان الفعل كما مثلنا او
معتلا كاخشين واغزون والفتح قبل النون هو الاصل لانهم جعلوا الفعل معها كخمسة عشر الا ان يمنع من الفتح مانع فيعدل الى غيره وها هو يذكر ذلك قوله

واشكله قبل مضمر لين بما ... جانس من تحرك قد علما
والمضمر احذفنه الا الالف ... وان يكن في اخر الفعل الف
فاجعله منه رافعا غير اليا ... والواو ياء كاسعين سعيا
واحذفه من رافع هاتين وفي ... واو ويا شكل مجانس قفي
نحو اخشين يا هند بالكسر ويا ... قوم اخشون واضمم وقس مسويا

نبه في البيت الاول من هذه الابيات على ان اخر الفعل المؤكد بالنون ان كان مسندا الى ضمير وكان ذلك المضمر حرف لين حرك اخر الفعل بحركة تجانس الضمير فيفتح ان كان الضمير الفا مثل هل تضربان ويضم ان كان واوا مثل هل تضربن وحذف الواو كما سيذكر ويكسر ان كان الضمير ياء مثل يا هند لا تضربن وتحذف الياء على ما ياتي وقد اشار الى ذلك بقوله واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك فقوله واشكله معناه حرك اخر الفعل وقوله لين بدل من مضمر فله حل يجب قوله لين الضمير اذا كان الفا او واوا او ياء كما مثلنا وقوله بما جانس يعني بما جانس الضمير الذي هو حرف لين وقوله قد علما حشو ولما تكلم على اخر الفعل مع الضمير الذي هو حرف لين تكلم في البيت الثاني على حكم ذلك الضمير فذكر انه يحذف ما لم يكن الفا وتبقى الحركة المجانسة دالة عليه كما مر التمثيل في البيت قبل هذا وسبب الحذف التقاء الساكنين وهما الضمير والنون الخفيفة او الضمير والنون الاولى من المشددة وقد اشار الى ان الضمير يحذف اذا كان حرف لين ما لم يكن الفا بقوله والمضمر احذفنه الا الالف هذا حكم الفعل الصحيح الاخر مع الضمير الذي هو حرف لين ثم اخذ يتكلم في الفعل المعتل الاخر وذكر حكمه مع الضمير الذي هو حرف لين فذكر ان الفعل اذا كان اخره الفا قلبت الالف ياء ان كان ذلك الفعل رافعا لغير الياء والواو وقد اشار الى الفعل الذي اخره الف بقوله وان يكن في اخر الفعل الف ثم نبه على الحكم في ذلك البيت بعد فقال فاجعله منه رافعا غير اليا والواو ياء فالضمير في اجعله عائد على الالف وفي منه عائد الى الفعل ورافعا حال من الضمير في منه وقوله غير اليا والواو مفعول برافعا وقوله ياء مفعول باجعله بتقدير

الكلام

الكلام فاجعل الالف من اخر الفعل ياء في حال كون الفعل رافعا غير الياء والواو ثم مثل ذلك بقوله اسعين فان الاصل اسعى فالالف قلبت الالف ياء لان الفعل رافع غير الياء والواو وانما المرفوع به ضمير المخاطب وقوله سعيا تتميم وكذلك تقول في التثنية اسعيان فتقلب الالف من اسع ياء لان الفعل رافع للالف وهي غير الياء والواو وهما شرط واطلق المصنف جعل الالف ياء ولم يفرق بين الالف المنقلبة عن ياء كيخشى والالف المنقلبة عن واو كيرضى لانهما في الانقلاب ياء في هذا الباب سواء فتقول اخشين وارضين لما فرغ من الفعل الذي اخره الف اذا رفع غير الياء والواو تكلم عليه اذا رفعهما فقال واحذفه من رافع هاتين يعني ولحذف الالف من كل فعل رافع لهاتين يعني الواو والياء ونبه على نفس الواو والياء بحركة تجانسهما فتضم الواو والضمير وتكسر الياء والى هذا اشار بقوله وفي واو ويا شكل مجانس قفي ومعنى قفي اتبع وقصر ياء ضرورة ثم مثل ذلك في البيت الاخير فقال اخشين يا هند بالكسر فقوله اخشين مثال للياء حرك لها بمجانسها وهي الكسرة وحذف الفتحي والحقها النون الخفيفة ثم مثل الواو بقوله اخشون فحرك الواو بمجانسها وهي الضمة وحذف الفتحي واتى بالنون الخفيفة وقوله واضمم نص على ضم الواو كما نص على كسر الياء وقوله وقس مسويا حشو ومراده قس على ما ذكرت لك ما ساواه وشابهه

ولم تقع خفيفة بعد الالف ... لكن شديدة وكسرها الف

نبه في هذا البيت على ان النون الخفيفة لا تقع بعد الف فلا تلحق الفعل المسند الى ضمير التثنية هذا هو مذهب سيبويه لانه لا يجوز اجتماع ساكنين الاول منهما حرف مد ولين في غير الوقف الا ان يكون بعدهما مدغم كدواب واجاز يونس لحاق النون الخفيفة بعد الالف وتكسر لالتقاء الساكنين ويحتمل ان يكون منه قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون بكسر النون وتخفيفها على ان لا للنهي والواو للعطف وان كانت الواو للحال فلا للنفي والنون للرفع والى عدم وقوع الخفيفة بعد الالف اشار بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف ثم اشار الى وقوع الشديدة بعد الالف وانها تكسر حينئذ بقوله لكن شديدة وكسرها الف هو من الالفة قوله رحمه الله

والفا زد قبلها مؤكدا ... فعلا الى نون الاناث اسندا

ثم نبه في هذا البيت على انك اذا اكدت الفعل المسند الى نون الاناث لتضربن زدت بين
نونا التاكيد ونون الاناث الفا لكراهية اجتماع الامثال فتقول اضربنان وتكسر
النون على ما تقدم ولا تكون النون هنا الا شديدة على ما مر من مذهب سيبويه
ويجوز ان تكون خفيفة على ما مر من مذهب يونس وقد اشار المصنف الى ادخال الالف
بين نوني التاكيد والاناث بقوله والفا زد قبلها فالها في قبلها عايد الى نون التاكيد
ثم نبه على ان ذلك لا يكون الا اسند الفعل الى نون الاناث بقوله فعلا الى نون الاناث
اسندا ففعلا مفعول بقوله مؤكدا والله الموفق قوله

واحذف خفيفة لساكن ردف وبعد غير فتحة اذا تقف
واردد اذا حذفتها في الوقف ما من اجلها في الوصل كان عدما
وابدلنها بعد فتح الفا وقفا كما تقول في قفن قفا

نبه في البيت الاول ان نون التاكيد الخفيفة تحذف في موضعين احدهما اذا كان
بعدها ساكن مثل اخرج اليوم التقدير اخرجن عاملوها معاملة حرف المد واللين
في حذفه لالتقاء الساكنين نحو يرمي الرجل والى هذا اشار بقوله واحذف خفيفة لساكن
ردف ومعنى ردف جاء بعدها الثاني اذا وقف عليها وكان قبلها ضمة او كسرة
فتقول في الضمة اخرجوا فتحذف نون الخفيفة وتردوا الضمير التي كانت حذفت
لاجل النون وتقول في الكسر اخرجي فتحذف النون الخفيفة وترد يا الضمير المحذوف لاجل
النون وقد اشار المصنف لحذف النون في الوقف اذا كان قبلها ضمة او كسرة بقوله
وبعد غير فتحة اذا تقف واشار الى اعادة المحذوف قبلها بقوله واردد اذا حذفتها
في الوقف ما البيت يعني واردد اذا حذفت النون الخفيفة في الوقف ما كان قد حذف
من الفعل لاجل النون في الوصل وقد تقدم تمثيل ذلك في الضمير في قوله من اجلها عايد
على النون ثم نبه في البيت الثالث على ان النون الخفيفة اذا كانت بعد فتحة لا تحذف وقفا
بل تبدل الفا فتقول في قفن كما مثل قفا

ما لا ينصرف

الصرف تنوين اتى مبينا معنى به يكون الاسم امكنا

هذا الباب وضعه لبيان ما لا ينصرف من الاسما فشرع في هذا البيت يبين ما ينصرف من
الاسما لانه الاكثر والاصل واذا علم ما ينصرف علم ان الباقي لا ينصرف فاذا ليس ثم قسم

بالب فذكر ان المنصرف من الاسما ما يقبل التنوين الدال على زيادة الاسم في التمكن لانه جعل
الصرف هو التنوين وما دخله الصرف فهو منصرف

وقد اشار المصنف الى ان الصرف هو التنوين الدال على التمكين الاسم بقوله الصرف تنوين البيت
وقوله امكن يدل على ان ثم من الاسما متمكنا غير امكن والتمكن هو بقا الاسم على اصله
من الاعراب فان قبل الالف واللام او التنوين فهو المتمكن الامكن وان لم يقبلهما مع كونه
معربا فهو المتمكن غير الامكن وهو غير المنصرف والصرف من الصريف وهو الصوت ولهذا
جعلوا التنوين هو الصرف لما يحدث به عند النطق من الصوت موجب عدم الصرف
في الاسما شبهها بالفعل في فرعيته وذلك ان الفعل فرع من وجهين احدهما لفظي وهو
كونه مشتقا من المصدر والثاني معنوي وهو كون وجوده فرعا عن وجود الفاعل
فاذا صار الاسم فرعا من وجهين او من وجه يقوم مقام وجهين اشبه الفعل فيمنع من
الالف واللام والتنوين كما يمنع منه الفعل فالف التانيث مطلقا منع صرف الذي حواه كيفما وقع
لما بين الصرف شرع يبين ما يمنع من الصرف وقسم الممنوع من الصرف الى قسمين قسم يمتنع مطلقا
سوا كان معرفة او نكرة وهو الذي بدا به المصنف وهو خمسة انواع وقسم يمتنع اذا كان
معرفة وينصرف اذا كان نكرة وهو سبعة انواع فمجموع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا
فذكر المصنف في هذا البيت ان مما لا ينصرف مطلقا ما فيه الف التانيث مقصورة كحبلى
او ممدودة كحمرا فهذا لا ينصرف معرفة ولا نكرة لان التانيث بالالف ثابت لازم وذلك ان
الصيغة التي هي فيه لا توجد للمذكر وانما للمذكر صيغة اخرى براسها فجعلوا التانيث بالالف
مما يقوم مقام علتين لانها تستعمل على التانيث ولزومه بحيث وجدت امتنع الاسم من الصرف
بمجردها وقد اشار المصنف الى ان الالف للتانيث تمنع مطلقا بقوله فالف التانيث مطلقا
منع صرف الذي حواه كيفما وقع اي معرفة او نكرة وهو معنى قوله مطلقا وقال
الف التانيث لم يعين المقصورة ولا الممدودة فيحتمل ان يكون مطلقا راجعا لذلك قوله

وزايدا فعلان في وصف سلم من ان يرى بتا تانيث ختم

هذا البيت ذكر فيه النوع الثاني مما يمنع صرفه مطلقا وهو الوصف الذي فيه الف
ونون زايدتان نحو سكران بشرط ان لا يقبل تا التانيث والى زيادة الالف والنون اشار

بقوله وزايدا فعلان ونبه على اشتراط عدم قبوله لتاء التانيث بقوله سلم من ان يرى
بتاء تانيث ختم وانما منع الصرف مثل سكران لان فيه علتين احدهما معنوية وهي الوصف
والثانية لفظية وهي زيادة الالف والنون وهما فرعان لان اصل الاسم ان لا يكون
فيه زيادة وان لا يكون مشتقا ولم يجعلوا الوصف مقام علتين اذ فيه فرعية من
جهة المعنى كما تقدم ومن جهة اللفظ لانه مشتق من المصدر لانه باشتقاقه من المصدر
لم يبعد منه اذ لم يخرج عن كونه اسما فلم يعتبروا فيه فرعية الاشتقاق فلهذا اعتبروا
نحو عالم والالف والنون عندهم في فعلان نظير الفي حمرا ولهذا اشترطوا ان لا يقبل تا
التانيث لانه اذا قبلها خرج عن مشابهة حمرا اذ حمرا مذكره ومونثه بلفظ واحد
واعلم انهم شرطوا في منع فعلان ان يكون مونثه على فعلى موجودا ومنهم من اشترط
انتفاء فعلانه وان لم توجد فعلى فعلى هذا سكران ممتنع باتفاق اذ فعلى موجوده
وفعلانه منتفيه وندمان منصرف باتفاق اذ فعلانه موجوده وفعلى غير موجوده
واختلفوا في لحيان فمن اشترط انتفاء فعلانه منع الصرف لوجود شرطه ومن اشترط
وجود فعلى صرفه لعدم وجود شرطه اعلم ان كل وصف جاء على فعلان للمذكر مونثه
على وزن فعلى على اللغه الفصحى الا الفاظا ندرت ذكرها ابن مالك منظومه دون شرح
وقد نظمتها بشرحها وزدت في اخره ما لم يرد فيه فعلانه ولا فعلى وهي كل فعلان فهو اتاه
فعلى غير وصف للنديم بالندمان والذي البطن حبلان ايضا ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وضحيان لذي قوة على الحملان ثم صحيان لخوي اليوم صحوا ثم سخنان
وهو سخن الزمان ثم موتان للضعيف فوادا ثم علان وهو ذو النسيان ثم سوان
الذي قل لحما ثم نصران جا في النصراني ثم مصان للام وفي لحيان رجحان يفقد النوعان

ووصف اصلي ووزن افعلا ... ممنوع تانيث بتا كاشهلا
والغين عارض الوصفيه ... كاربع وعارض الاسميه
فالادهم القيد لكونه وضع ... في الاصل وصفا انصرافه منع
واجدل واخيل وافعى ... مصروفه وقد ينلن المنعا

ذكر في هذه الابيات النوع الثالث مما يمتنع صرفه مطلقا وهو ما كان فيه وصف اصلي
وكان على وزن الفعل المضارع بشرط ان يكون ممتنعا من قبول تا التانيث وقد اشار المصنف

الى اشتراط اصليه الوصف بقوله ووصف اصلي ويحترز بذلك مما عرض فيه الوصف
بعد ان لم يكن كما سياتي في البيت الثاني واشار الى ان يكون على وزن الفعل المضارع بقوله
ووزن افعلا والى اشتراط عدم قبوله لتاء التانيث اشار بقوله ممنوع تانيث بتا وقصر التا
ضروره ثم مثل بقوله اشهل وهو وصف اصلي على وزن الفعل المضارع غير قابل للتا فلا
يقال للانثى اشهله والشهله من الوان العين ثم نبه في البيت الثاني على ان الوصف اذا
كان عارضا الغي فلا يعتبر في منع الصرف والى ذلك اشار بقوله والغين عارض الوصفيه
ولذلك اذا كانت الاسميه عارضه الغيت فلم يعتبر في اخراج اللفظ عن الوصفيه والى
ذلك اشار بقوله وعارض الاسميه بريد والغين عارض الاسميه فهو معطوف على عارض
الوصفيه ومثل عارض الوصفيه باربع بقول مررت بنسوه اربع فتعربه وصفا وليس
في الاصل بوصف لانه اسم عدد ولكن عرضت فيه الوصفيه فلم تعتبر ولاجل هذا صرف
ولما قرر ان عارض الوصفيه وعارض الاسميه غير معتبر ذكر في البيت الثالث الحكم
المرتب على عدم اعتبارهما فنص على ان ادهم المفسر بالقيد لما وضع في الاصل وصفا
منع الصرف ولم يضره عروض الاسميه لجعله اسما للقيد وبين ان اجدلا وهو اسم للطائر
واخيلا لطائر ذي خيلان وافعى لضرب من الحيات لما وضع في الاصل اسما لم يعتبر
عروض الوصفيه فصرف ثم ذكر ان من الناس من منعها من الصرف لمحا للوصفيه فيها
لان اجدل يمكن ان يكون من الجدل وهو الشده ولم يقصد بها الا الاسميه وكذلك
اخيل يمكن ان يكون ماخوذا من المخول وهو كثير الخيلان واما افعى فكذلك فانها بعد
ادليس فيها مادة يرد في الاشتقاق اليها وانما ملاحظة الوصف فيها عند من منعها
باعتبار انها اذا ذكرت تصورنا انها كثرة الشر والصرف في الثلاثة اكثر وقد جاء منع
الصرف قال الشاعر في منع الصرف اجدل كان العقيليين يوم لقيتهم فراخ القطا
لاقين اجدل بازيا وقال في منع صرف اخيل ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري
يوما عليك باخيلا وقد اشار المصنف الى حكم ادهم بقوله فالادهم القيد البيت
والى حكم اجدل واخيل وافعى بقوله واجدل واخيل وافعى البيت قوله

ومنع عدل مع وصف معتبر ... في لفظ مثنى وثلاث واخر
ووزن مثنى وثلاث كهما ... من واحد لاربع فليعلما

نبه في هذين البيتين على النوع الرابع مما يمنع صرفه مطلقا وهو ما فيه وصف مع
عدل والعدل على قسمين عدل أُخَر ونحوه وهو جمع أخرى للإناث في مقابلة أُخَرين
جمع آخَر للذكور وأخر معدول عندهم عن الألف واللام لأن نحو أخرى التي مذكرها آخر
أن يكون بالألف واللام أو بالإضافة أو بمن لمذكرها وحكم الجمع حكم المفرد ولا إضافة
ولا من فتعين أن يكون بالألف واللام ولما لم يوجد فيه حكم معدول عنهما القسم
الثاني من العدل هو عدل العدد وقد أشار المصنف إلى أن الوصف مع العدل معتبر
في منع الصرف بقوله ومنع عدل مع وصف معتبر ونبه على العدل في العدد بقوله
مثنى وثلاث وعلى غيره بقوله وأخر ذكر في البيت الثاني أن وزن مثنى وثلاث يجري
من واحد إلى أربع فالضمير في قوله أنهما راجع إلى مثنى وثلاث يريد أن وزن المعدول
في العدد من واحد إلى أربع يحكي لوزن مثنى وثلاث وفي هذا اللفظ ما ترى من المطلقة
في المعنى فإنه يقتضي تشبيه الشيء بنفسه ومن إدخال كاف التشبيه على الضمير مع أنه
ليس بلفظ ضمير الجر إذ لو كان ضمير جر لكان له في الضرورة مخلص في حاصل الأمر أن
يقال أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع هذا الذي ذكره المصنف
وهو الذي كثر سماعه وقد سمع قليلا عشار ومعشر ومخمس ولم يسمع خماس وقاس
الزجاج والكوفيون ما بقي من العشرة على ما سمع منها والذي سمع من هذه الألفاظ
أما جاء نكرة وقول المصنف فليعلما حسبو الألف فيه بدل من النون الخفيفة

وكن لجمع مشبه مفاعلا ... أو المفاعيل بمنع كافلا
وذا اعتلال منه كالجوار ... رفعا وجرا أجره كساري
ولسراويل بهذا الجمع ... شبه اقتضى عموم المنع
وإن به سمي أو بما لحق ... به فالانصراف منعه يحق

نبه في هذه الأبيات على النوع الخامس مما لا ينصرف مطلقا وهو النوع الأخير منها
فذكر أن كل جمع أشبه مفاعل بلا ياء كدراهم أو مفاعيل كدنانير وقد أشار
إلى ذلك بقوله وكن لجمع البيت فكافلا خبر كن والتقدير كن كافلا بمنع صرف الجمع الذي
أشبه مفاعل أو المفاعيل وقد مثل بالوزنين المذكورين فهو مأخوذ من كلامه أن هذا الجمع
شرطه أن يكون مفتوح الأول ويكون ثالثه ألفا ليست عوضا من ياء النسب

ورابعه

ورابعه مكسور وخامسه إن كان زائدا من خمسة ياء ساكنة إنما منع هذا
الجمع من الصرف لأن فيه علتين إحداهما لفظية وهي الصورة التي ذكرناها والثانية معنوية
وهي الدلالة على الجمع وهما فرعان لأن الأصل الإفراد وأن يكون الجمع نظير من المفردات
وهذا الوزن الذي ذكرناه لهذا الجمع إذا تتبعت الآحاد لم يوجد له فيها نظير أما عُذافر
فمضموم الأول وأما عباني فالألف فيه عوض من ياء النسب وأما تدافع فرابعه مضموم
وأما الرفاهية فخامسه ما غير ساكنة وإذا لحقت هذا الجمع تاء التأنيث صرف لأن
هذه التاء تقوي جانب الاسمية فتضعف شبه الفعل الموجب لمنع الصرف ثم تكلم
المصنف في البيت الثاني على هذا الجمع إذا كان معتل الآخر وهو نوعان أحدهما ما صار
آخره ألفا كعذارى فتقدر الحركات فيه ولا ينون أصلا الثاني أن ما آخره ياء ساكنة
كجوار وهذا الذي تكلم عليه المصنف وأشار إليه بقوله وذا اعتلال منه كالجوار فذكر
أنه يعامل في الرفع والجر معاملة سار فتقدر فيه حركة الرفع والجر وينون وإلى
هذا أشار بقوله رفعا وجرا أجره كساري ففهم أن النصب يظهر فتقول رأيت جواري
ولا تنون لأن التنوين عندهم في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة وفي النصب قد وجدت
فلا يحتاج إلى عوض وذهب الأخفش إلى أن تنوينه تنوين تمكين لأن صورته بعد حذف
الياء قد صارت على لفظ جناح وصار له نظير في الآحاد وذهب الزجاج إلى أنه عوض
من الحركة وهو مردود بعدم التعويض منها في المقصور الذي لا ينصرف وهو أولى
وذهب المبرد إلى أن في غير المنصرف تنوينا في رأيه بدليل رجوعهم إليه عند الضرورة
فقدروه في جوار موجودا وحذفوا الياء لأجله وعوضوا منها التنوين ورد بأن
حذف الساكن لالتقاء الساكنين متوهم لا نظير له فإن قيل لم لم تظهر الحركة في مثل جوار
كما ظهر النصب لأنه فتحة مثله فالجواب أن الضمة تثقل إذا ناسبت حركة تقبله فلما نابت
عن الكسرة عوملت معاملتها ثم ذكر المصنف في البيت الثالث حكم ما جاء على وزن هذا الجمع
وهو يدل على المفرد وذلك سراويل وإليه أشار بقوله ولسراويل بهذا الجمع شبه ثم
ذكر أن ذلك الشبه اقتضى عموم منع الصرف له ومن جعل سراويل يدل على المفرد
كالمصنف فهو عنده أعجمي إذ ليس في آحاد العربية نظير هذا الجمع ومن جعله جمع
سروالة فلا إشكال ثم ذكر في البيت الرابع أن هذا الجمع إذا سمي به أو بما لحق به يعني سراويل

استحق منع الصرف بعد التسمية كما كان يستحقها قبل وانما منعوه بعد التسمية
اعتبارا للفظ الجمع وايضا ردا له على المفرد حينئذ قوله رحمه الله

والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معدي كربا

لما فرغ من الانواع الخمسة التي لا تنصرف نكرة ولا معرفة شرع في الانواع السبعة
التي لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة فذكر في هذا البيت منها العلم المركب واليه اشار
بقوله والعلم امنع صرفه مركبا وشرط في التركيب ان يكون تركيب مزج وهو ان يجعل
الكلمتين كالكلمة الواحدة وتنزل الثانية منزلة تاء التانيث في فتح ما قبلها الا ان
يكون اخر الاولى معتلا فيسكن تخفيفا كمعدي كرب والى اشتراط تركيب المزج اشار بقوله
تركيب مزج ومثله بمعدي كرب **كذاك حاوي زائدي فعلانا كغطفان وكاصبهانا**
تكلم في هذا البيت في النوع الثاني مما لا ينصرف في حال المعرفة وهو العلم الذي في اخره
الالف والنون الزائدتان واليه اشار بقوله كذاك حاوي زائدي فعلانا يريد الا بتقدير
اداة ان علما ومثله بغطفان وهو اسم حي من العرب واصبهان وهي اسم بلدة قوله

كذا مؤنث بهاء مطلقا   وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث وكجور او سقر   او زيد اسم امراة لا اسم ذكر
وجهان في العادم تذكيرا سبق   وعجمة كهند والمنع احق

تكلم في هذه الابيات على النوع الثالث مما لا ينصرف في حال المعرفة وهو العلم المؤنث
فان كان فيه هاء التانيث منع صرفه مطلقا والى هذا اشار بقوله كذا مؤنث بهاء مطلقا
يعني كذلك يمنع صرف المؤنث اداة ان علما وفيه هاء التانيث مطلقا سواء كان ثلاثيا
او زائدا مؤنث اللفظ مذكر المعنى كحمزة او مؤنث اللفظ والمعنى كعائشة ثم نبه
على ان العاري من تاء التانيث يشترط في تحتم منع صرفه احد اربعة اشيا احدها
ان يكون زائدا على ثلاثة احرف لكون الحرف الرابع يقوم مقام تاء التانيث كزينب اسم
امراة او عناق اسم رجل فهو بمنزلة حمزة والى هذا اشار بقوله وشرط منع العار
كونه ارتقى فوق الثلاث يعني العاري عن تاء التانيث وحذف الياء من العاري الثاني ان
يكون ساكن الوسط اعجميا كجور وهو اسم بلد وماه وهو كذلك فهذا يتحتم
منع صرفه لان فيه ثلاث علل العجمة والتانيث والعلمية فاحدى العلل تقاوم خفة

الوسط ويبقى العلتان تمنعان الصرف وقد نبه عليه بقوله او كجور الثالث ان يكون
ثلاثيا متحرك الوسط نحو سقر اسم جهنم اعاذنا الله منها فهذا يتحتم منع صرفه لان
حركة الوسط تقوم مقام الحرف الرابع واليه اشار بقوله او سقر الرابع ان يكون ثلاثيا
ساكن الوسط وهو اسم مذكر في الاصل ثم نقل فسمي به مؤنث كزيد اسم امراة فهذا
يتحتم منع صرفه على قول الجمهور وجوز فيه الوجهين عيسى بن عمر والجرمي والمبرد وانما
قال الجمهور بعدم صرفه حتما لانه لما نقل من التذكير الى التانيث حصل له بذلك النقل ثقل عادل
خفة الوسط فبقيت العلمية والتانيث المعنوي وقد اشار اليه بقوله او زيد اسم امراة
لا اسم ذكر ثم ذكر في البيت الثالث ما فيه وجهان عند الجمهور وهو الثلاثي الساكن الوسط
الذي ليس باعجمي ولا منقول عن مذكر كهند اسم امراة فالجمهور اجمعوا على ان فيه وجهين
الصرف وتركه ومنع الصرف هو الاكثر حكى السيرافي عن الزجاج وجوب صرفه وقد اشار
المصنف الى هذا النوع بقوله وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمة يجري في ذلك
على مذهب الجمهور ثم نبه على ان منع الصرف هو الاحسن بقوله والمنع احق قوله

والعجمي الوضع والتعريف مع   زيد على الثلاث صرفه امتنع

تكلم في هذا البيت على النوع الرابع مما لا ينصرف في حال المعرفة وهو العلم العجمي كابراهيم
ويشترط فيه ثلاثة شروط احدها ان يكون وضعه اعجميا احترازا من لجام لو سميت
به الثاني ان يكون علما عند العجم فلو لم يكن عندهم علما ولكن جعلته العرب علما لم يعتبر
في منع الصرف كما لو سمي رجل بلجام لانه وان كان لفظا اعجميا فليس بعلم عندهم الثالث
ان يكون زائدا على ثلاثة احرف فلو كان ثلاثيا سواء كان متحرك الوسط كشتر او مسكنه
كنوح تحتم صرفه على المشهور ومنهم من اجراه مجرى المؤنث الثلاثي فحتم المنع في
المتحرك الوسط واجرى الوجهين في الساكن الوسط وهذا قول ضعيف لا يساعده
كلام العرب وايضا فالعجمة اضعف من التانيث لانها امر معنوي والتانيث لفظي في
الغالب وقد اشار المصنف الى هذا القيد بقوله والعجمي الوضع والتعريف البيت ومراده
بالتعريف تعريف العلمية ومراده بعجمة الوضع والتعريف ان لا يكون عربي الوضع
والتعريف ولكن استعملته العجم بعد ان نطقت به العرب واستعملته معرفة واشار
الى اشتراط الزيادة على الثلاثة بقوله مع زيد على الثلاث المعنى مع زيادة فمراده بزيد

المصدر فهو بفتح الزاي ثم بين الحكم بقوله صرفه امتنع قوله رحمه الله

لذا كذو وزن يخص الفعلا او غالب كاحمد ويعلى

تكلم المصنف في هذا البيت على النوع الخامس مما لا ينصرف في حال المعرفة وهو
ما فيه العلمية مع وزن الفعل المختص او الغالب واليه اشار بقوله كذاك ذو وزن
يخص الفعل او غالب يعني كذلك يمتنع صرف ذي وزن يخص الفعل او ذي وزن غالب
على الفعل اذا كان علما ومثل باحمد ويعلى وهما وزنان غالبان على الفعل ولم يمثل
الوزن المختص واعلم ان الوزن المختص هو الذي لا يوجد في الاسما وان وجدنا نادرا
فلا يخرج الوزن بذلك عن الاختصاص لان النادر كدئل وهو اسم دابة وتبشر اسم
طاير ويجلب اسم خرزه وخضم اسم رجل وشمر اسم فرس وكذلك لو يوجد في الاسما الاعجميه
لم يضر كبقم اسم صبغ اما الوزن الغالب فغلبته باعتبارين اما ان يكون اكثر في الفعل
كاثمد واصبع واسلم فانها اكثر في فعل الامر منها في الاسما واما ان يكون في اوله همزه
تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فحل وادلب فان نظيرهما في الاسما
كثير كما هو في الفعل لكن جعل الهمزه لمعنى هو الغالب كما هو في الفعل المضارع فمن
هنا جعل هذا الوزن غالبا ولو غير وزن الفعل الى وزن موجود في الاسما كثيرا كرد
وقيل مبنيا لما لم يسم فاعله صرفا اذا سمي بهما ولذلك لو سمي بحوام صرف لان حوله
العين يمنع حوله اللام والاتباع لا يكون في الفعل والله الموفق قوله رحمه الله

وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف

نبه في هذا البيت على النوع السادس مما لا ينصرف في حال المعرفة وهو الاسم الذي
زيدت فيه الف الالحاق المقصوره اذا صار علما كارطى اسم شجر فلو سميت به رجلا
امتنع صرفه للعلميه وشبه ما فيه الف التانيث المقصوره لان ارطى كوزن سكرى
ولكثيرا ما يلحق الشبه شبهه وقد منع سيبويه صرف شاجيم اسم رجل لانه على
وزن هابيل وقابيل ومنع ابو علي صرف حمدون للعلميه وشبه العجمه لان مثل
هذه الزياده التي في اخره لا يكون الا في الاحاد الاعجميه فلو كانت الف الالحاق ممدوده
كعلباء لم يمنع صرفه ولو صار علما الا ان يسمى به مونث فيمنع للعلميه والتانيث لا
لالف الالحاق ويقول المصنف وما يصير علما من ذي الف البيت انما يريد الف الالحاق المقصوره

والعلم

والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد او كثعلا
والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا تعتبر

تكلم الشيخ في هذين البيتين على النوع السابع مما لا ينصرف في حال المعرفه وهو ما فيه
علميه وعدل واليه اشار بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا ومثل بثلاثه امثله منها
في البيت الاول مثالان وهما قوله كفعل التوكيد او كثعلا والمثال الثالث في البيت الثاني
ولكل واحد من هذه الامثله في العدل وجه اما فعل التوكيد فالمراد به جمع وتوابعه
وهي كتع وبصع وبتع فهذه لا تنصرف لانها معرفه بالاضافه الى ضمير المؤكد بها وحذف
الضمير للعلم به واعتبرت الاضافه فيه فاجري على اللفظ حكم التعريف فاشبه العلم
في كون تعريفه بامر معنوي وفيه مع هذا التعريف العدل عن جمعاوات لانه كان
حقه ان يجمع بالالف والتاء كما جمع مذكره بالواو والنون حيث قالوا اجمعون وقيل
هو معدول عن جماعى كصحارى وقيل عن جمع كحمر والاول اظهر واما ثعل وهو علم
لجنس الثعلب فلا ينصرف للعلميه والعدل عن فاعل ومثله عمر عن عامر وزفر عن زافر وهذا
هو العدل المتوهم لانهم لما سمعوا هذه الاعلام غير منصرفه لم يعلموا فيها غير منع الصرف
على سبب واحد وهو العلميه فاحتاجوا الى توهم سبب ثان ولم يجدوا فيها سببا الا
العدل عن فاعل ثم تكلم في البيت الثاني على المثال الثالث وهو سحر اذا قصد من يوم
بعينه فذكر ان فيه العدل والتعريف والى ذلك اشار بقوله والعدل والتعريف مانعا
سحر ثم نبه على شرط التعيين فيه بقوله اذا به التعيين قصدا تعتبر فاما التعريف
فيه فانه لما كان معينا استحق ان يكون تعريفه بالالف واللام او الاضافه اذ ليس بعلم
ولا مضمر ولا مبهم ثم عروه عن الالف واللام والاضافه فاشبه العلم في التعريف بغير
اداة ومن هنا يفهم عدله فان حقه ان يكون السحر بالالف واللام فعدل عنهما واما
من راى انه مبني على الفتح وهو صدر الافاضل فمردود فان ادعاء البناء ادعاء خلاف
الاصل ولو كان مبنيا لم يترك مفتوحا لانها حركته في حال الاعراب نظيره قبل وبعد وايضا
فان البنا يقتضي تضمن الالف واللام اذ هو الموجب عنده للبنا وذلك على خلاف الاصل
لان التضمين يخرج اللفظ عن معناه بزياده فيه فالحق مع من يدعي الاصل وهو الاعراب

وابن على الكسر فعال علما مونثا وهو نظير جشما

عدل تميم واصرفن ما نكرا … من كل ما التعريف فيه أثرا

نبه في هذين البيتين على مسئلة حذام وما أشبهها وعلى ما لا ينصرف في حال التعريف
إذا نكر فأما حذام فهي عند الحجازيين مبنية على الكسر لشبهها نزال في الوزن والعدل
والتعريف والتأنيث لأن نزال عندهم علم مؤنث بدليل قول الشاعر إذا دعيت نزال
البيت وهو عند بني تميم معرب غير منصرف ما لم يكن في آخره راء فإنهم يوافقون فيه
الحجازيين في الغالب وموجب منع الصرف العلمية والعدل عن فاعلة وإلى مذهب الحجازيين
في بنائه أشار المصنف بقوله وابن على الكسر فعال علما مؤنثا ثم نبه على مذهب التميميين
فقال وهو نظير جشما عند تميم فنظره بجشم في إعرابه ومنع صرفه لأجل العلمية والعدل
عن جاشم ثم أخذ يتكلم على مسئلة ما لا ينصرف في حال المعرفة إذا نكر فذكر أن كل ما كانت
العلمية فيه مؤثرة في منع الصرف إذا نكر انصرف لزوال العلمية وليس ثم ما يخلفها وقد
أشار إلى هذا بقوله واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا وشرط أن يكون التعريف
مؤثرا احترازا من الأنواع الخمسة التي تقدمت في أول الباب لأن التعريف فيها غير
مؤثر فهي غير منصرفة سواء كانت معرفة أو نكرة هذا ظاهر كلامه فتكون العلمية المؤثرة في
الأنواع السبعة الأخيرة وأما باب أحمر فإن كان في الأصل وصفا فمذهب سيبويه
أنه إذا نكر بعد العلمية منع من الصرف لوزن الفعل والوصف ومذهب الأخفش أنه
مصروف لأن الوصف قد ذهب بالعلمية فلا يعود بعد التنكير هذا الذي قرره
الأخفش في حواشيه على الكتاب ورجع عنه في كتابه الأوسط والله الموفق قوله

وما يكون منه منقوصا ففي … إعرابه نهج جوار يقتفي

تكلم في هذا البيت على غير المنصرف إذا كان منقوصا فذكر أنه يجري مجرى جوار وسنون في
الرفع والجر وتحذف ياؤه وتحرك الياء بالنصب في حال النصب ولا ينون وسواء كان علما
كقاض اسم امرأة أو غير علم كأعيم تصغير أعمى ولذلك أطلق المصنف المنقوص ولم يعتبر
علما ولا غيره وخالف عيسى بن عمر الكسائي ويونس في العلم نحو قاض اسم امرأة فالزموه
حذف التنوين وفتحوا الياء في الجر كفتحها في النصب واحتجوا بقول الشاعر قد عجبت مني
ومن يعيليا لما رأتني خلقا مقلوليا وذلك عند الخليل وسيبويه محمول على الضرورة
فالضمير في قول المصنف منه عائد على ما لا ينصرف ونهج منصوب بيقتفي وهو الطريق

ومعنى

ومعنى يقتفي يتبع **ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف** نبه في
هذا البيت على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة أو للتناسب وهذا متفق عليه
وقد أشار إلى ذلك بقوله ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع فأما الاضطرار
فهو كثير لا يحصى وأما التناسب فمنه قوله تعالى في قراءة نافع سلاسلا وأغلالا
فصرف سلاسلا لمناسبة أغلالا ومنه ولا يغوثا ويعوقا على قراءة الأعمش صرف يغوث
ويعوق لمناسبة ودا وسواعا ونسرا ثم ذكر أنه قد يمنع صرف الاسم المنصرف للضرورة
وإليه أشار بقوله والمصروف قد لا ينصرف وهذا الذي ذكره هو مذهب الكوفيين
والأخفش وأبي علي واستدلوا عليه بقوله وما كان حصن ولا حابس يفوقان
مرداس في مجمع وله شواهد غير هذا ومذهب سيبويه أن ذلك لا يجوز ضرورة

إعراب الفعل

ارفع مضارعا إذا يجرد … من ناصب وجازم كتسعد

المعرب من الأفعال قد تقدم في أول الكتاب ووضع هذا الباب للكلام على إعراب
الفعل وهو الرفع والنصب والجزم فذكر أن الفعل المضارع إذا تجرد عن الناصب
والجازم رفع وإلى هذا أشار بقوله ارفع مضارعا إذا يجرد من ناصب وجازم فيجرد
فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ومثل الفعل المضارع بقوله كتسعد وهو مبني لما
لم يسم فاعله وظاهر كلامه أن الرافع للفعل المضارع هو تجرده عن الناصب والجازم
لأنه رتب الرفع على التجريد وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أن الرافع له وقوعه
موقع الاسم وصحح ابن المصنف مذهب الكوفيين واعتذر عما اعترض عليه من أن
التجريد أمر عدمي بأن التجريد هو الإتيان بالفعل على حالته الأولى قبل أن يدخل عليه
ناصب أو جازم وهي صفة وجودية واعترض على مذهب البصريين بأن وقوع الفعل
المضارع في موضع الاسم إن أرادوا وقوعه في الموضع الصالح للاسم فذلك باطل لأنه لو
كان كذلك لما رفع المضارع بعد أن الشرطية لأنه موضع صالح للاسم وإن أرادوا أن
الرافع للفعل وقوعه في موضع هو للاسم بالأصالة سواء استعمل فيه الاسم كيقوم زيد
فإن يقوم وقع موقع الندا واستعمال الاسم فيه كثيرا ومنع من استعمال الاسم فيه كجعل
زيد يتكلم فذلك باطل لأنه لو كان الموجب لرفعه ذلك لما امتنع رفعه بعد لو وحروف

المخصص لانه موضع ليس للاسم بالاصالة وذلك باطل قوله رحمه الله

وبلن انصبه وكي كذا بان لا بعد علم والتي من بعد ظن
فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد
وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت عملا
ونصبوا باذن المستقبلا ان صدرت والفعل بعد موصلا
او قبله اليمين وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا

لما فرغ من الكلام على رفع الفعل المضارع شرع تكلم في نصبه فعدد من نواصبه في البيت الاول من هذه الابيات الخمسة لن وكي وان فاما لن فتنصب الفعل المضارع وتخلصه للاستقبال كما تنصب لا الاسم واختلف فيها فقيل انها مركبة من لا وان وقيل انها غير مركبة واما كي فتكون حرفا جارا وقد تقدم الكلام عليها في باب الجر وتكون مصدرية تؤول مع الفعل بالمصدر وهي الناصبة للفعل واذا انتصب الفعل بعدها احتمل ان تكون المصدرية فتكون هي التي نصبت الفعل بنفسها وهذا هو الاكثر ويحتمل ان تكون الجارة فيكون الفعل منصوبا بان مضمرة فتكون ان والفعل في موضع جر بكي الا ان يدخل على كي لام الجر فتتعين ان تكون هي المصدرية كقوله تعالى لكيلا تاسوا على ما فاتكم وقد تكون كي مختصرة من كيف قال الشاعر كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجا تضطرم التقدير كيف تجنحون واما ان فتنصب الفعل بنفسها وهو بعدها مخلص للاستقبال فان كان الفعل الذي قبلها فعل علم تعين ان تكون المخففة من الثقيلة ورفع الفعل بعدها كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى التقدير علم انه سيكون وقد اشار المصنف الى هذا بقوله كذا بان لا بعد علم يريد كذا تنصب الفعل بان لا بعد علم فان خرج العلم الواقع قبلها يخرج غير العلم انتصب الفعل بعدها قال سيبويه في قولهم لا اعلم الا ان تفعل وذكر ان المعنى لا اشير الا بان تفعل ثم ذكر المصنف حكم ان اذا وقعت بعد الظن فقال والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح فالتي مبتدا وفانصب بها في موضع الخبر فتحصل من كلامه انها اذا وقعت بعد الظن جاز فيها وجهان نصب الفعل بعدها ورفعه وصحح المصنف الرفع فقال والرفع صحح وتبين انك اذا رفعت الفعل تعتقد انها المخففة من المشددة وان ذلك مطرد واليه اشار بقوله فهو مطرد ويعني

الاطراد

الاطراد انه متى ارتفع الفعل بعدها تعتقد انها المخففة من الثقيلة فتبين حكم ان اذا وقعت بعد العلم وحكمها اذا وقعت بعد الظن وسكت عما عدا ذلك وهو باق على النصب ومتى جاءت بعد غير علم وغير ظن انتصب الفعل بعدها كقوله اريد ان تحسن ثم نبه في البيت الثالث على ان قد يهمل حيث تستحق العمل حملا على ما المصدرية لانها اختها وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها البيت ومن اهمالها قول الشاعر ان تقرءان على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فرفع تقرءان واهمل ان وكان حقها ان تعمل واعملها في الجزء الثاني حيث قال وان لا تشعرا احدا ثم ذكر في البيت الرابع والخامس من النواصب اذا فقال ونصبوا باذا المستقبلا البيتين واعلم ان اذا حرف جواب لجملة مقدرة بشرط كقولك لمن قال ازورك فتقول اذا احسن اليك وقد يكون الشرط ظاهرا كقول الشاعر لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذا لا اقيلها وذكر المصنف لاعمالها شروطا الاول ان يكون الفعل بعدها مستقبلا وقد مر فلو كان بمعنى الحال لم تعمل فيه كقول القائل احبك فتقول اذا اصدقك فترفع لان المراد تصديقك في الحال ثم شرط ان يكون تصدره في الجملة وان يكون الفعل بعدها متصلا بها وقد اشار الى ذلك بقوله ان صدرت والفعل بعد موصلا يعني ان كانت اذا في صدر الجملة وكان الفعل الذي دخلت عليه مستقبلا فالفعل مبتدا وبعد ظرف في موضع الخبر وموصلا منصوب على الحال والتقدير والفعل مستقر بعد في حال كونه موصلا فلو وقعت اذا متوسطة في الجملة لم تعمل كقولك انا اذا اكرمك فترفع اكرمك لانها توسطت بين المبتدا والخبر وكذلك لو توسطت بين ذي جواب وجوابه كقولك ان تكرمني اذا اكرمك فلو فصلتها عن الفعل بقسم لم يعد فصلا وانتصب الفعل بعدها كقولك والله اكرمك فان فصلتها بغير قسم ارتفع الفعل بعدها كقولك اذا انا اكرمك وقد اشار المصنف الى ان اليمين لا يعد فصلا بقوله او قبله اليمين ثم نبه على ان اذا اذا وقعت بعد حرف العطف جاز فيها الالغا والاعمال والى ذلك اشار بقوله وانصب وارفعا اذا اذا من بعد عطف وقعا والالغا هو الاجود وبها قراة السبع في قوله تعالى واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا وقرى في الشاذ واذا لا يلبثوا بحذف النون على اعمال اذا والالغا في قوله

اذ فعلا بدل من نون التاكيد الخفيفة قوله رحمه الله

وبين لا ولام جر التزم اظهار ان ناصبة وان عدم
لا فان اعمل مظهرا او مضمرا وبعد نفي كان حتما اضمرا

نبه في هذين البيتين على ان ان الناصبة للفعل اذا وقعت بين لام الجر ولا وجب اظهارها
كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب والى هذا اشار بقوله وبين لا ولام جر التزم اظهار ان
ناصبة ثم نبه على انه ان عدم لا جاز اظهار ان واضمارها فتقول جئتك لتكرمني وجئتك
لان تكرمني والى هذا اشار بقوله وان عدم لا فان اعمل مظهرا او مضمرا فقوله لا في
اول البيت مفعول لم يسم فاعله بعدم في اخر البيت ونقل حركة همزة اعمل الى نون ان
ومظهرا او مضمرا اسما فاعل حالا من فاعل اعمل ثم نبه على ان ان اذا وقعت بعد لام الجر
وقبلها كان منفية لقوله تعالى وما كان الله ليطلعكم على الغيب وجب اضمارها والى هذا
اشار بقوله وبعد نفي كان حتما اضمرا والالف في اضمرا بدل من النون الخفيفة فتلخص
من كلام المصنف ان ان بعد لام الجر على ثلاثة اقسام واجبة الاظهار وهو اذا اقترنت
بلا وواجبة الاضمار وهو اذا وقع قبلها كان المنفية وجائزة الاظهار والاضمار وهو
اذا عدم الامران ولام الجر الواقعة بعد كان المنفية تسمى لام الجحود وهي زائدة لتوكيد
النفي وما عدا ذلك تسمى لام كي وقد تجي زائدة لقوله تعالى يريد الله ليبين لكم قوله

كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا ان خفي

لما ذكر في البيت قبل ان يجب اضمارها بعد لام الجر الواقعة بعد كان المنفية استمر
على ذكر المواضع التي يجب فيها اضمارها وذكر في هذا البيت انها واجبة الاضمار اذا
وقعت بعد او التي تصلح في موضعها حتى او الا وان الى هذا اشار بقوله كذاك بعد او
البيت فالاشارة بذاك الى ما تقدم من حكم لزوم اضمار ان والضمير في موضعها عائد الى
او وقوله خفي فعل ماض بمعنى استتر اي كذلك خفي لفظ ان بعد او اذا صلح في محلها حتى او الا ان
ومراده بحتى التي بمعنى الى لا التي بمعنى كي فلهذا قال اذا صلح في محلها الى او الا ان والفرق
بين الموضعين ان او ان كان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا فهي بمعنى الى كقولك لانتظرنك
او يجي القدير الى ان يجي وان كان ما قبلها على خلاف ذلك فهي بمعنى الا ان كقولك
لاقتلن الكافر او يسلم التقدير الا ان يسلم والفعل المنصوب بان بعد او منها ويلي ان مصدر

معطوف على مصدر الفعل الذي قبل او ليعطف المصدر على مثله فاذا قلت لالزمنك
او تقضيني ديني فالتقدير ليكونن مني لزوم او قضاء منك قوله

وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم كجد حتى تسر ذا حزن
وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا

نبه في هذين البيتين على انه يجب اضمار ان بعد حتى واليه اشار بقوله وبعد حتى
هكذا اضمار ان حتم ثم مثل لذلك بقوله جد حتى تسر ذا حزن التقدير حتى ان تسر ذا حزن
جد فعل امر من الجود ضد البخل وتسر فعل مضارع للمخاطب وهو من السرور ثم نبه في البيت
الثاني على ان الفعل المضارع اذا وقع بعد حتى ان كان بمعنى الحال او مؤولا به فحكمه الرفع
واليه اشار بقوله وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن فمثال الحال قولك سالت عنه حتى لا
احتاج الى سؤال اي لا احتاج الان الى سؤال ومثال المؤول بالحال قوله تعالى في قراءة
نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع معنى المؤول بالحال ان يكون الفعل قد وقع ولكن
تقدر المتلبس به في الحال واذا كان الفعل حالا او مؤولا به كانت حتى ابتدائية ولذلك يرتفع
الفعل بعدها ثم نبه المصنف على ان الفعل الواقع بعد حتى ان كان مستقبلا نصب والى
هذا اشار بقوله وانصب المستقبلا ويريد المستقبل الحقيقي والمؤول فمثال الحقيقي لاتبعن
زيدا حتى ادركه ومثال المؤول بالمستقبل قوله تعالى في قراءة غير نافع حتى يقول بالنصب ومعنى
المؤول بالمستقبل ان يقدر اتصاف الفاعل بالعزم على الفعل فيصير كالمستقبل اذ لا عزم
الا على مستقبل واذا نصب الفعل بعد حتى كانت بمعنى الى او بمعنى كي فمثال الاول لاسيرن
حتى تغرب الشمس ومثال الثاني لاتوبن حتى يغفر الله لي اي كي يغفر لي فاذا كانت بمعنى الى
كان بعدها غاية لما قبلها كما في المثال واذا كانت بمعنى كي كان ما قبلها سببا لما بعدها

وبعد فا جواب نفي او طلب محضين ان وستره حتم نصب
والواو كالفا ان تفد مفهوم مع كلا تكن جلدا وتظهر الجزع

نبه في هذين البيتين على ان ان تنصب واجبة الاستتار بعد الفاء في جواب النفي والطلب
المحضين والى هذا اشار بقوله وبعد فا جواب نفي او طلب محضين واحترز بقوله محضين من
النفي الذي ليس بخالص وهو النفي الذي يقترن به الايجاب كقولك ما تاتينا الا فتحدثنا ومثله
دخول حرف النفي على زال نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا فالفعل هنا مرفوع بعد الفاء اذ ليس في

جواب نفي محض وتحرز ايضا بقوله محضين من الطلب باسما الافعال او بما هو في صورة
الخبر فمثال الاول صه فاحدثك ومثال الثاني حسبك الحديث فينام الناس
فالفعل مرفوع في المثالين لان الطلب فيهما غير خالص لانه في الاول ليس بفعل وفي الثاني
جملة اسمية صورتها الخبر ومعناها الطلب واجاز الكسائي نصب الفعل ههنا نظرا
الى المعنى وقول المصنف أن وستره حتم نصب ان فيه مبتدا ونصب فعل ماض
فاعله ضمير يعود الى ان والفعل والفاعل في موضع خبر المبتدا وقوله وستره حتم جملة
من مبتدا وخبر في موضع الحال من فاعل نصب وبعد في اول البيت متعلق بنصب والتقدير
وان نصب في حال كون ستره حتما بعد فا الجواب في النفي والطلب المحضين وقصر فاء
للضرورة ودخل تحت قوله الطلب الامر نحو انزل فاكرمك والنهي نحو لا تدن من الاسد
فتسلم والدعا نحو اغفر لنا فندخل الجنة والاستفهام نحو اتزورني فاحسن اليك والعرض
نحو الا ماء بارد فيروي والتحضيض نحو هلا فعلت خيرا فتفوز والتمني نحو ليت لي مالا
فانفق منه فتحصل من هذا ان الفعل ينتصب بعد الفا في الاجوبة الثمانية سبعة في الطلب
وواحد في النفي وقد حملوا الخبر على ليت فنصبوا الفعل المضارع بعد الفا في جوابها
ومنه قراءة فاطلع وتنفعه بالنصب فيهما وهما في السبع ثم ذكر في البيت الثاني ان الواو
مثل الفا في نصب الفعل بعدها باضمار ان في الاجوبة الثمانية وشرط في الواو ان يفهم منه
الجمعية والى ذلك اشار بقوله والواو كالفا ان تفد مفهوم مع ومفهوم مع هو معنى
الجمعية ثم مثل ذلك بقوله لا تكن جلدا وتظهر الجزع اي لا تجمع جلدا مع جزع فانهما متنافيان
ومنه قوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم ومنه في الاستفهام
قوله اتبيت ريان الجفون من الكرى وابيت منك بليلة الملسوع ومنه في الامر قوله
و اي اضربه مع الرفق وفي الدعا احسانا خير وتغفر لنا اي اجمع لنا بين ذلك وفي العرض
الا تطعمك وتنزل منزلا حسنا اي تجمع لك بين الاطعام والمنزل الحسن وفي التحضيض هلا
تسير وتسرع اي هلا تجمع بين السير والاسراع وفي التمني ليت لي زوجا ويوافقني اي
ليت لي زوجا مع حصول الموافقة ما تزورنا وتهدي شيا اي لم يحصل منك زيارة مع
الاهدا وبعد غير النفي جزما اعتمد ان تسقط الفا والجزا قد قصد
وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف يقع

١٥٢

يعني في هذين البيتين على انك اذا اسقطت الفا من الاجوبة الثمانية غير النفي جزم الفعل
في جوابها لان ما عدا النفي من الاجوبة طلب والطلب فيه معنى الشرط فيجزم الفعل في جواب
الشرط المقدر فاذا قلت زرني اكرمك فالتقدير ان تزرني اكرمك وقد اشار المصنف الى ذلك
بقوله وبعد غير النفي جزما اعتمد ان تسقط الفا وهو الفاء وقوله ثم نبه على ان ذلك
لا يكون الا اذا قصد بالفعل الجواب فان لم يقصد به جواب رفع كقولك اعط زيدا تريد وجه
الله فان تريد هنا لم تقصد به الجواب وانما قصدت به الحال والتقدير اعط زيدا مريدا بذلك
وجه الله وانما استثنوا النفي من الاجوبة الثمانية لانه يقتضي تحقق العدم والطلب
شرط في المعنى والشرط يقتضي الشك في العدم والوقوع والشك مناف للتحقق فلا يفهم
الشرط من النفي لان الشي لا يفهم من منافيه ثم نبه المصنف في البيت الثاني ان شرط جزم
جواب النهي اذا اسقطت الفا ان يصلح المعنى مع دخول ان الشرطية على لا كقولك لا تشتم
الناس تحمد فتحمد هنا مجزوم لانه يصح ان يدخل ان على لا فتقول ان لا تشتم الناس تحمد
بخلاف قولك لا تدن من الاسد ياكلك فاكلك مرفوع لانك لو ادخلت ان على لا فقلت
ان لا تدن من الاسد ياكلك لم يصح المعنى وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وشرط
جزم بعد نهي البيت بقوله دون تخالف يقع يريد به دون تخالف يقع في المعنى يقتضي عدم
الصحة هذا الذي جرى عليه المصنف هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى جزم جواب
النهي بعد اسقاط الفا مطلقا وتقدير الشرط بحسب المعنى بحيث يصلح مع ابقا لا فالتقدير
لقولك لا تدن من الاسد تسلم فتقدره ان لا تدن لصلاح المعنى وحيث لا يصلح بقا
لا يسقطها كقولك لا تدن من الاسد ياكلك فاكلك عنده مجزوم وتقدير ان دون لا
فتقول ان تدن من الاسد ياكلك والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا
يعني في هذا البيت على ان الامر ان كان بغير صيغة افعل الجزم جوابه مع اسقاط الفا ولا
ينصب بعد الفا وقد تقدم فتقول مه احسن اليك بالجزم احسن ولا تقل مه فاحسن
بالنصب وقد اشار المصنف الى عدم نصب الجواب بعد الفا اذا كان الامر بغير افعل
بقوله والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه والى جزم الجواب بعد اسقاط الفا اشار
بقوله وجزمه اقبلا والالف في اقبلا بدل من النون الخفيفة والله الموفق قوله
والفعل بعد الفا في الرجا نصب كنصب ما الى التمني ينتسب

نبه في هذا البيت على مذهب الفراء في الحاق الترجي بالتمني فكما ينتصب الفعل بعد الفاء في جواب التمني كذلك ينتصب بعد الفاء في جواب الترجي وليس ما ذهب اليه الفراء ببعيد لان الرجاء داخل تحت الطلب والعرب تنصب بعد الفاء في اجوبة الطلب فهذا مع السماع الثابت وهو ما تقدم من القراءة المتواترة عند ذكر الاجوبة والله الموفق قوله

وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان ثابتا او منحذف

نبه في هذا البيت على ان الفعل اذا عطف على اسم خالص نصب بان ثابتة او منحذفة وقوله خالص اي غير شبيه بالفعل فمثال الاسم الخالص قولها للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف فتقر منصوب بان المضمرة ولو جاء بها مظهرة لكان حسن وانما نصبوا بان ليكون مع الفعل بتاويل المصدر فيصح عطف المصدر على المصدر ومثال الاسم غير الخالص الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب هنا مرفوع لان الطائر اسم فاعل شبيه بالفعل لوقوعه صلة الالف واللام فهو اسم غير خالص مراد التقدير الذي يطير فيغضب زيد الذباب وقول المصنف ان فاعل ينصبه وثابتا حال من ان ومنحذف معطوف عليه فهو حال التقدير ينصب لفظ ان في حال كونه ثابتا ومنحذفا ووقف على منحذف بالسكون ولم يبدل من التنوين الفا على لغة من وقف على المنصوب كالمرفوع والمجرور من غير ابدال وبالله العصمة قوله

وشذ حذف ان ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى

لما بين حيث يجوز حذف ان ويحسن نبه في هذا البيت انها قد تحذف شذوذا في غير الاماكن التي ذكر والى ذلك اشار بقوله وشذ حذف ان ونصب في سوى ما مر يعني وشذ حذف ان مع بقاء النصب في غير ما مر من الاماكن ثم قال فاقبل منه ما عدل روى فنبه على انه لا يقبل من حذفها في غير ما مر الا ما رواه العدول فيوقف عنده ولا يقاس عليه فمن ذلك قولهم في المثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فمن رواه بنصب تسمع سمع من بعضهم خذ اللص قبل ياخذك بنصب ياخذك يريد قبل ان ياخذك

عوامل الجزم

بلا ولام طالبا ضع جزما ... في الفعل هكذا بلم ولما

واجزم بان ومن وما ومهما ... اي متى ايان اين اذما

وحيثما انى وحرف اذما ... كان وباقي الادوات اسما

هذا الباب وضعه لجوازم الفعل المضارع فقال بلا ولام طالبا ضع جزما في الفعل فذكر ان لا واللام تجزم بهما اذا قصدت بهما الطلب ومراده لا التي للنهي والدعاء فالنهي كقولك لا تفعل شرا وفي الدعاء لا تعذبنا بالنار ومراده باللام لام الامر والدعاء فالامر كقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته وفي الدعاء ليغفر لنا ربنا ولام الامر والدعاء مكسورة فان وقعت بعد الفاء والواو فان المختار تسكينها ولذلك اجمع القراء عليه وان وقعت بعد ثم كان الحكم بالعكس ولاجل ذلك قرا بعضهم دون بعض وتدخل هذه اللام على الفعل المضارع مطلقا الا ان ذلك مع فعل المخاطب المبني للفاعل قليل ومنه قوله عليه السلام لتاخذوا مصافكم وانما قل ذلك عندهم لانهم استغنوا عن ذلك بصيغة افعل ثم ذكر ان من الجوازم لم ولما واليه اشار بقوله هكذا بلم ولما فاما لم فتنفي الفعل المضارع وتصير معناه ماضيا ولا يلزم اتصال نفي فعلها بالحال واما لما فالمراد بها النافية لا التي بمعنى حين كقولك لما قام زيد قام عمرو ولا التي بمعنى الا كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن قراها مشددا فان كانت ما اداة لما النافية وهي كلم في صرف المضارع الى الماضي الا ان نفيها متصل بالحال وهذه الجوازم التي ذكرها في هذا البيت هي التي تجزم فعلا واحدا ثم عدد في البيت الثاني والثالث الجوازم الشرطية وهي التي تجزم فعلين فبدا بان لانها اصل باب الشرط وما عداها ملحق بها لتضمنها معناها وبعضهم سماها جوازم لانها تجزم فعلين الاول يقال له الشرط والثاني الجزاء نحو ان يكرمني اكرمك وسياتي ذلك ثم ذكر بعد ان من كقوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله ثم ذكر من كقوله تعالى ومن يعمل سوءا يجز به ثم ذكر مهما كقوله تعالى مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ثم ذكر ايا نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ثم ذكر متى نحو متى تقم اقم ثم ذكر ايان نحو ايان تفعل افعل ثم ذكر اين كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت ثم ذكر اذما نحو اذما تقم اقم ثم ذكر في البيت الثالث بقيتها وهما حيثما وانى كقولك حيثما تجلس اجلس وانى تذهب اذهب ثم نبه على ان اذما حرف كان وان باقي ادوات الشرط مما ذكر اسماء والى هذا اشار بقوله وحرف اذما كان وباقي الادوات اسما وهذا الذي ذكره المصنف من ان اذما حرف هو الاصح ومن قال بخلافه راى انها سلبت الدلالة على الزمان الماضي وقرنت بما

الا في قوله تعالى وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق وليسمعوا فسوف يعلمون ثم

الزائدة لزوما فدخلها معنى الحرف وهو ان ومن الناس من جعلها اسما باقية على
اصلها وما ذهب اليه المصنف في ان باقي الادوات اسما هو الاصح واستثنى بعضهم
مهما فجعلها حرفا **فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما**
وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين
وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن
نبه في هذه الابيات على ان ادوات الشرط الجازمة تقتضي فعلين يقال للاول شرط
وللثاني جزاء وجواب وقد اشار الى اقتضاء هذه الادوات فعلين بقوله فعلين
يقتضين ففعلين مفعول مقدم بيقتضين والنون في يقتضين فاعل راجع الى ادوات
الشرط الجازمة واشار الى ان الفعل الاول يسمى شرطا بقوله شرط قدما واشار
الى ان الثاني يسمى جزاء وجوابا بقوله يتلو الجزا وجوابا وسما فالجزا فاعل
يتلو والتقدير يتلوه الجزا والضمير المحذوف من يتلوه يعود على الشرط ومعنى
يتلوه يتبعه وجوابا منصوب بوسما ثم ذكر في البيت الثاني ان هذين الفعلين
الواقعين في الشرط والجزا اما ان يكونا مضارعين وهو الاصل كقوله تعالى وان
تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله والجزم في الفعل الاول في هذه الصورة حتم
واما الثاني فالجزم فيه هو المشهور وقد جاء رفعه شاذا في قراءة طلحة اينما تكونوا يدرككم
الموت برفع يدرككم واما ان يكونا ماضيين نحو قوله تعالى وان عدتم عدنا فالفعلان في
موضع جزم وهذه الصورة تلي الصورة الاولى في الكثرة واما ان يكونا مختلفين ويشمل
على صورتين احديهما ان يتقدم الماضي ويتاخر المضارع فجزمه هو الاكثر ويجوز رفعه
وعليه قول الشاعر وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم ومذهب
سيبويه فيما ورد من مثل هذا بالرفع انه مؤخر من تقديم وليس بجواب والجواب
محذوف والتقدير يقول ان اتاه خليل يوم مسغبة يقول وحذف الجواب لدلالة يقول
الاول عليه ومذهب المبرد ان الفا محذوفة وهي الجواب والتقدير فهو يقول وهذه
الصورة تلي الصورة الثانية في الكثرة والصورة الثانية من المختلفين ان يتقدم
المضارع ويتاخر الماضي وهذه الصورة اقل الصور ولا بد من الجزم في المضارع في
هذه الصورة كقول الشاعر من يكد لي بسيء كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد

وقد اشار المصنف الى هذه الصور الاربع بالبيت الثاني حيث قال وماضيين او مضارعين
البيت وكان حقه ان يقدم المضارعين لاصالتهما ولكن حكم عليه النظم ودخل تحت قوله
او متخالفين الصورتان الاخيرتان ثم نبه في البيت الثالث على ان رفع الجزا اذا كان الشرط
ماضيا حسن والى ذلك اشار بقوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن يريد انه حسن
بالنسبة الى رفع الجزا اذا كان الشرط مضارعا واما بالنسبة الى الجزم فالجزم احسن
كما تقدم ثم نبه على ان رفع الجزا اذا كان الشرط مضارعا ضعيف والى ذلك اشار بقوله
ورفعه بعد مضارع وهن يعني ورفع الجزا بعد شرط مضارع وهن اي ضعف
واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل
وتخلف الفا اذا المفاجاه كان تجد اذا لنا مكافاه
نبه في هذين البيتين على حكم الفا في جواب الشرط فذكر ان الجواب ان كان مما لا يجوز ان
يجعل شرطا لان واخواتها فلا بد من اقترانه بالفا وقد اشار الى ذلك بقوله واقرن بفا
حتما جوابا لو جعل البيت وقصر بفا ضرورة وقوله لان او غيرها اراد بغيرها اخواتها
من ادوات الشرط والجواب الذي لا يصح ان يجعل شرطا هو الفعل الماضي غير المتصرف كجواب
نعم فليس زيد بقائم او فعل طلب كجواب لقيت زيدا فبلغه رسالتي او الفعل غير المجرد
من قد ولام التاكيد ماضيا او مضارعا كجواب نعم فقد قام زيد او فقد يقوم زيد
ومثال لام التاكيد كجواب نعم فلقد قام زيد او فليقومن زيد او المنفي بان او ما كجواب نعم
فان ذهب زيد او فما ذهب زيد او فان يذهب زيد او فما يذهب زيد او الجملة الاسمية
كجواب نعم فانا قائم فان جاء شيء من هذه المواضع من غير فاء فهو ضرورة قال الشاعر
من يفعل الحسنات الله يشكرها فحذف الفا والتقدير فالله يشكرها وقد جاء في الصحيح
فان جاء صاحبها والا استمتع بها المراد وان لم يجي فاستمتع بها ثم نبه في البيت الثاني
على ان اذا التي للمفاجاة قد تاتي عوضا عن الفا في الجواب لما بينهما من المناسبة لكونهما
لا يبتدأ بهما ابتداء ومنه قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون التقدير فهم يقنطون وقد اشار الى ذلك بقوله وتخلف الفا اذا المفاجاه
فالفا مفعول بتخلف واذا الفاعل ثم مثل ذلك بقوله كان تجد اذا لنا مكافاه التقدير فلنا
مكافاه **والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا او الواو بتثليث قمن**

جواب الجواز الثاني
او المعطوف على الجزاء

وجزما ونصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنفا

نبه في هذين البيتين على مسئلتين الاولى اذا عطف فعل مضارع بالفاء او بالواو على الجزاء المجزوم جاز فيه ثلاثة وجوه الجزم عطفا على الجزاء والرفع على الاستيناف والنصب على تقدير ان لان الجزاء غير محقق الوقوع فاشبه الاستفهام وجعل الواقع بعده كالواقع في جواب الاستفهام وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء فالجزم عطفا على يحاسبكم والرفع على الاستيناف والنصب على تقدير ان وهذه في غير السبع والاولان في السبع وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله والفعل من بعد الجزاء ان يقترن البيت فقصر الجزاء ضرورة وكذلك الفاء وقوله تثلث فيه تنبيه على الوجوه الثلاثة المذكورة ومعنى يحقق وعن العطف بالفاء والواو تحرزا من العطف بثم فانه لا يجوز فيه الا الرفع والجزم ويمتنع النصب المسئلة الثانية حكم المعطوف اذا توسط بين الشرط والجزاء تكلم عليه في البيت الثاني يجوز فيه الجزم بالعطف على فعل الشرط والنصب على اضمار ان فتقول ان تكرمني وتكلمني احسن اليك فاحسن هو الجزاء وتكلم هو المعطوف على فعل الشرط فيجوز فيه النصب والجزم وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وجزم او نصب بفعل اثر فا او واو البيت فعين العطف بالفاء والواو تحرزا من العطف بثم لان النصب لا يجوز معها وقد قصر الفاء ضرورة ثم نبه على ان المعطوف يكون بين جملتي الشرط والجزاء بقوله ان بالجملتين اكتنفا يعني جملتي الشرط والجزاء ونقل حركة همزة ان الى تنوين واو

والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى فهم

نبه في هذا البيت على ان الجزاء قد يحذف ويستغنى عنه بالشرط اذا كان الجزاء معلوما وقد اشار اليه بقوله والشرط يغني عن جواب قد علم ثم ذكر في بقية البيت ان العكس قد يجوز وهو حذف الشرط وابقاء الجزاء ولا بد ايضا ان يكون مفهوما والى ذلك اشار بقوله والعكس قد ياتي ان المعنى فهم فاما حذف الجزاء فعلى وجهين احدهما ان يتقدم على الشرط ما هو الجواب في المعنى نحو اقوم ان قمت والثاني ان لا يتقدم شي من ذلك ولكن يكون الجواب معلوما من المعنى كقوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتاتيهم باية التقدير فافعل فحذف جواب الشرط للعلم به واما حذف الشرط فهو قليل وقد نبه على قلته بقوله قد ياتي وحذفه اما مع حرف الشرط كقوله تعالى فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم فحذف منه فعل الشرط بعدها واما ان يحذف الشرط وتترك اداته كقول الشاعر فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام اراد والا تطلقها فحذف تطلقها وابقى ان وهذا كثير بالنسبة الى الاول وقد يحذف الشرط والجزاء معا وتترك اداة الشرط كقول الشاعر قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان كان فقيرا معدما فانا راضية به

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم

وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر

وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم

هذه الابيات نبه فيها على حكم جواب الشرط والقسم اذا اجتمعا فذكر انهما اذا اجتمعا يحذف جواب المؤخر منهما ويؤتى بجواب المقدم فتقول ان تكرمني والله اكرمك فتجزم اكرمك لانه جواب الشرط ويحذف جواب القسم لتاخره وتقول في العكس والله ان تكرمني لاكرمنك فلاكرمنك جواب القسم وحذف جواب الشرط لتاخره وقد اشار الى ذلك بقوله واحذف لدى اجتماع شرط وقسم البيت ثم نبه في البيت الثاني على ان الشرط والقسم اذا اجتمعا وكان قبلهما ما يحتاج الى خبر رجح الشرط فيذكر جوابه سواء كان متقدما او متاخرا ويحذف جواب القسم فتقول زيد والله ان تكرمه يكرمك فيكرمك جواب الشرط وان كان متاخرا ويحذف جواب القسم وان كان متقدما لانه قد رجح الشرط لكونه خبرا عن المبتدا المتقدم وقد اشار الى ذلك بقوله وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح البيت فالشرط مفعول برجح ومطلقا يعني به سواء تقدم الشرط او تاخر ومعنى تواليا جاء احدهما بعد الاخر ثم نبه في البيت الثالث على ان الشرط قد يرجح مع تاخره من غير تقدم ذي خبر فيذكر جوابه ويحذف جواب القسم الا ان ذلك قليل ومنه قوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا واركب حمارا بين سرج وفروة واعر من الخاتام صغرى شماليا فاصم جواب الشرط وان كان القسم قد تقدم من غير تقدم ذي خبر وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وربما رجح بعد قسم البيت فقسم مجرور بعد وربما على قلة ذلك وبعد ظرف مضاف الى قسم وشرط مفعول لم يسم فاعله يرجح والتقدير ربما رجح شرط واقع بعد قسم

فصل لو

حذف الشرط وابقاء الاداة وحذفهما معا

اذا اجتمع الشرط والقسم يحذف جواب المتأخر منهما

حذف الجزاء على وجهين

حذف الشرط قليل

لو حرف شرط في مضي ويقل ... إيلاؤها مستقبلا لكن قبل
وهي في الاختصاص بالفعل كإن ... لكن لو أن بها قد تقترن
وإن مضارع تلاها صرفا ... إلى المضي نحو لو يفي كفى

ذكر في هذا الفصل حكم لو وذكر أنها من أدوات الشرط وأنها لا يليها إلا الماضي لفظا أو معنى وإلى هذا أشار بقوله لو حرف شرط في مضي ثم ذكر أن المستقبل معنى يقع بعدها قليلا وهو مع قلته مقبول لثبوته في كلام العرب قال الله تعالى وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ومنه قول الشاعر ولو أن ليلى الأخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح فتركوا في الآية وسلمت في البيت ماضيان وهما في المعنى مستقبلان وإلى هذا أشار بقوله ويقل إيلاؤها مستقبلا لكن قبل فقوله مستقبلا يعني به معنى ثم نبه في البيت الثاني على أن لو تساوي إن في الاختصاص بالفعل إلا أن لو يجوز أن يقع بعدها أن المفتوحة كقوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام وقد أشار المصنف إلى مساواتها لإن في الاختصاص بالفعل بقوله وهي في الاختصاص بالفعل كإن وإلى جواز دخولها على أن بقوله لكن لو أن بها قد تقترن فلو اسم لكن وأن مبتدأ وبها قد تقترن خبره والجملة من المبتدأ والخبر خبر لكن ونبه على القلة في ذلك بقوله قد تقترن وإذا وقعت أن بعدها فسيبويه يجعله مبتدأ فتكون الجملة الاسمية قد وقعت بعد لو كقوله لو ذات سوار لطمتني وعلى هذا التأويل يكون من قبيل القليل ومنهم من يجعل أن بعد لو فاعلا بفعل مقدر تقديره ثبت ليخرج بذلك عن أن تليها الجملة الاسمية ثم نبه في البيت الثالث على أن لو إن وقع بعدها المضارع لفظا فهو مصروف المعنى إلى الماضي نحو قوله تعالى لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وقول الشاعر لو يسمعون كما سمعت حديثها خروا لعزة ركعا وسجودا وإلى هذا أشار بقوله وإن مضارع تلاها صرفا إلى المضي ثم مثل ذلك بقوله لو يفي كفى

أما ولولا ولوما

أما كمهما يك من شي وفا ... لتلو تلوها وجوبا ألفا
وحذف ذي الفا قل في نثر إذا ... لم يك قول معها قد نبذا

هذا الفصل وضعه للكلام على أما بفتح الهمزة وتشديد الميم وعلى لولا ولوما فتكلم في هذين البيتين على أما وهي عندهم حرف تفصيل فذكر أن معنى أما مهما يكن من شي فهو عوض عن أداة الشرط وفعلها فإذا قلت أما زيد فقائم فالتقدير مهما يكن من شي فزيد قائم وإلى هذا أشار بقوله أما كمهما يك من شي ثم ذكر أن الفا تجعل في تلو تلوها فتقول أما عمرو فقائم فالفا دخلت على قائم وهو تلو عمرو الذي هو تلو أما وكان الأصل أن تأتي الفا بعدها فيقول أما فعمرو قائم لكنهم استقبحوا هذا اللفظ لأنه صورة عطف على غير معطوف ففصلوا بينها وبين الفا بجزء الجواب كما في المثال وهو المبتدأ ويجوز الفصل بالخبر فتقول أما قائم فعمرو وقد يفصلون بمعمول يكون الجواب يفسر العامل له كقولك أما زيدا فاضربه وقد يفصلون بالشرط كقوله تعالى فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ولا يقع الفعل فصلا بينها وبين الفا لأنه يتوهم أنه فعل الشرط وأنها ليست نائبة عن فعل الشرط وقد أشار المصنف إلى فصلها عن الفاء بقوله وفا لتلو تلوها وجوبا ألفا فقوله الفا وهي مبتدأ وألفا في آخر البيت فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله من الألفة وهو في موضع خبر المبتدأ الذي هو قوله وفا والتقدير والفا ألفت وجوبا في تلو تلو أما ثم نبه بقوله وجوبا على أن الفا لازمة لا يجوز حذفها إلا حيث ذكر بعد ثم نبه في البيت الثاني على أن حذف هذه الفا إذا كان هناك قول محذوف جائز كقوله تعالى فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ التقدير فيقال لهم أكفرتم فحذف الفا مع القول فإن حذفت في غير ذلك فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ومنه في صحيح البخاري أما بعد ما بال أقوام التقدير فما بال أقوام وقد أشار إلى أن حذف هذه الفا مع حذف القول في النثر جائز وأنه إذا لم يكن هناك قول محذوف قليل بقوله وحذف ذي الفا قل في نثر البيت وقصر الفا ضرورة وقوله نبذ معناه طرح قوله

لولا ولوما يلزمان الابتدا ... إذا امتناعا بوجود عقدا
وبهما التحضيض ميز وهلا ... ألا ألا وأولينها الفعلا
وقد يليها اسم بفعل مضمر ... علق أو بظاهر مؤخر

نبه في هذه الأبيات على أن لولا ولوما يلزمان وقوع المبتدأ بعدهما إذا أريد بهما امتناع شي لوجود غيره كقولك لولا زيد لقام عمرو والمراد امتناع قيام عمرو لأجل وجود قيام زيد وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله لولا ولوما يلزمان الابتدا البيت فقوله يلزمان يريد يلزمان وقوع المبتدأ بعدهما وخبر ذلك المبتدأ لا يظهر

وقوله اذا امتناعًا بوجود عقدا يعني اذا عقد امتناعا بوجود اي ربطا فالالف في
عقدا فاعل راجع الى لولا ولوما وامتناعا مفعول لعقدا وقد تقدم بيان انعقاد
الامتناع بالوجود في المثال ثم نبه في البيت الثاني على ان لولا ولوما تكونان للتحضيض
على الشي اذا وليهما الفعل وتساويهما في ذلك هلّا وألّا وألا كقولك لولا نزلت عندنا
ولوما زرتنا وهلا اتيتنا وألّا رافقتنا والا امت عندنا تريد بذلك الحث والتحضيض
على الفعل وقد اشار المصنف الى ما ذكر بقوله وبهما التحضيض مز البيت فالضمير
في بهما عايد الى لولا ولوما والتحضيض مفعول مقدم لمز وهلا وما بعده معطوف
على الضمير في بهما ولم يكرر الخافض والمعنى ومز التحضيض بهما وبهلا ثم نبه على
انما تلزم ان تقع الفعل بعدها بقوله واولينها فعلا ثم نبه في البيت الثالث على ان
ادوات التحضيض قد يليها اسم معلق بفعل مضمر او بفعل ظاهر مؤخر فمثال الاول
قول الشاعر تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا التقدير
لولا تعدون عقر الكمي المقنعا فحذف تعدون لتقدمه ووقع الاسم بعد لولا ومثال
الثاني هلا زيدا ضربت وقد اشار المصنف الى المسئلة الاولى بقوله وقد يليها اسم
بفعل مضمر علق والى الثانية بقوله او بظاهر مؤخر وتقدير البيت قد يليها اسم علق
بفعل مضمر مقدم او بفعل ظاهر مؤخر **الاخبار بالذي والالف واللام**

ما قيل اخبر عنه بالذي خبر — عن الذي مبتدا قبل استقر
وما سواهما فوسطه صله — عائدها خلف معطي التكمله
نحو الذي ضربته زيد فذا — ضربت زيدا كان فادر المأخذا

نبه في هذا الباب على حكم الاخبار بالذي وهو باب عند النحويين بمنزلة باب الابنية
عند التصريفيين فكما يقال على جهة الامتحان كيف تبني من نحو ضرب مثل جعفر وما اشبهه
لذلك يقال كيف تخبر عن هذا الاسم بالذي فكما انه لا يحسن ان يبني من اللفظة غيرها الا
من نبغ في علم التصريف فلذلك لا يعرف حقيقة الاخبار بالذي الا من نبغ في علم العربية
واعلم ان قولهم كيف تخبر عن هذا بالذي ظاهره ان تجعل الاسم مبتدا والذي خبرا عنه
والامر بالعكس وانما المراد كيف تعبر عن هذا بان تجعله خبرا للسبب جعل الذي مبتداء
له فالباء في بالذي سببية لا للتعدية وقد نبه المصنف على ان الاسم المقول فيه اخبر

عنه

عنه بالذي معناه انه استقر خبرا عن الذي وتجعل الذي مبتدا فقال ما قيل اخبر عنه بالذي
خبر عن الذي ثم مبتدا وقيل اخبر عنه بالذي صلته واستقر خبر عن المبتدا وخبر منصوب
على التمييز والعامل فيه استقر ووقف على خبر كما يوقف على المرفوع والمجرور وعن الذي متعلق
بخبر ومبتدا حال من الذي وقيل ثم نبه على جعل الذي في اول الكلام ولم يكتف في ذلك
بقوله مبتدا لان المبتدا قد يكون مؤخرا فتقدير البيت الاسم المقول فيه اخبر عنه بالذي
استقر خبرا عن الذي في حال كون الذي مبتدا قبل ثم نبه في البيت الثاني على انه اذا جعلت
الذي مبتدا والاسم الذي يقال عنه اخبر عنه بالذي خبر اجعل ما سواهما من الكلام صلة
للذي متوسطة بين الخبر والمبتدا وقد اشار الى ذلك بقوله وما سواهما فوسطه صله
ثم نبه على انك تجعل العايد من الصلة الى الموصول ضميرا في مكان الاسم الذي اخرته وجعلته
خبرا عن الذي والى هذا اشار بقوله عايدها خلف معطي التكمله ومعطي التكملة هو الخبر
لانه به تكمل الفايدة ثم مثل ذلك في البيت الثالث نحو الذي ضربته زيد فنص على كيفيته
الكلام في الاخبار عن زيد من قولك ضربت زيدا فجعلت اول كلامك الذي مبتدا واخرت
زيدا وجعلته خبرا وجعلت في مكان زيد ضميرا خلفه فقلت ضربته وجعلت ضربته صله
متوسطة بين الذي وزيد وقد نبه المصنف على اصل الكلام فقال ضربت زيدا كان يعني
ان قولك الذي ضربته زيد كان اصله ضربت زيدا وقوله فادر المأخذا يعني فاعرف مأخذ
باب الاخبار بما مثلته لك **وباللذين والذين والتي اخبر مراعيا وفاق المثبت**
نبه في هذا البيت على انك توافق بين الاسم المخبر به وبين الموصول الذي جعلته مبتدا فان
كان الاسم المخبر به مثنى جعلت المبتدا الموصول مثله فتقول اللذان ضربتهما الزيدان
وان كان مجموعا قلت الذين ضربتهم الزيدون وان كان مؤنثا قلت التي ضربتها هند وكذلك
في التثنية والجمع والى ذلك اشار بقوله وباللذين والذين والتي اخبر ثم بين ان سبب
الموافقة المراعاة لحق الاسم المخبر عنه لانه يصير خبرا وحق الخبر ان يطابق مبتداه والى
هذا اشار بقوله مراعيا وفاق المثبت ومراده بالمثبت المخبر عنه وهو الاسم الذي صار
خبرا

قبول تأخير وتعريف لما — اخبر عنه ههنا قد حتما
كذا الغنى عنه باجنبي او — بمضمر شرط فراع ما رعوا

نبه في هذين البيتين على شروط الاسم الذي يصح الاخبار عنه فذكر منها اربعة شروط

الاول ان يصح تأخيره فلا يخبر عما لا يجوز تأخيره كالاسماء التي تستحق الصدر وهي اسماء الاستفهام وما اشبهها الثاني ان يقبل التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز لانه لا بد ان يجعل الضمير في مكان المخبر به فيؤدي الى ان يصير الحال والتمييز ضميرا وهما لا يكونان معرفه وقد اشار الى هذين الشرطين بقوله قبول تأخير وتعريف الشرط الثالث جواز الاستغنا عنه باجنبي فلا يخبر عن ضمير عايد على اسم في الجمله التي يخبر فيها لانه انما يخلفه مثله فيحتاج ان يعود الى ما كان الاول له عايدا ونحن نريد ان يرجع الى الموصول الذي يجعله مبتدا فان اعدناه الى ما كان يعود ولا يبقى الموصول بلا عايد وان اعدناه الى الموصول بقي ما كان يعود اليه بلا ضمير وان اعدنا اليهما لزم اعادة الضمير الى شيئين ومثال ذلك الها من قولك زيد ضربته الشرط الرابع جواز الاستغنا عنه بمضمر فلا يخبر عن موصوف دون صفته ولا عن مضاف دون المضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله فلا يخبر عن زيد وحده من قولك قام زيد العاقل لانه يصير الذي قام العاقل زيد فيلزمه ان يكون العاقل صفه للضمير الذي في قام والضمير لا يوصف فان اردت جواز ذلك فاخبر عن زيد مع صفته فتقول الذي قام زيد العاقل وكذلك لا يخبر عن غلام وحده من قولك قام غلام زيد لانه يلزم اضافة الضمير الى زيد وكذلك لا يخبر عن القرب وحده من قولك حسن القرب لانه يلزم اعمال الضمير في المجرور وقد اشار الى الشرط الثالث والرابع بقوله كذا الغنى عنه باجنبي او بمضمر شرط فنقل حكمه او الى يونس يعني ثم قال فراع ما رعوا اي فراع ما رعوا من الشروط والله اعلم قوله

ولخبروا هنا بال عن بعض ما — يكون فيه الفعل قد تقدما
ان صح صوغ صلة منه لال — كصوغ واق من وقى الله البطل
وان يكن ما رفعت صلة ال — ضمير غيرها ابين وانفصل

نبه في هذه الابيات على بقية الاخبار بال فذكر انه يخبر بال عن جزء الجمله التي تكون مصدره بفعل كقولك قام زيد فهذه جمله مصدره بفعل وجزؤها زيد فاذا اخبرت عن زيد بالالف واللام قلت القايم زيد فجعلت في القايم ضميرا خلف زيدا وهو عايد الى الالف واللام وصغت من قام اسم فاعل جعلته صلة لال وقد اشار المصنف الى الاخبار بال عن جزء الجملة المصدره بفعل بقوله ولخبروا هنا بال عن بعض ما البيت فهذا اشاره الى باب الاخبار وقوله بعض يعني به الجمله وقوله ما يعني به الجمله ونبه بقوله يكون فيه الفعل قد تقدما على تصدير الجمله بالفعل ثم نبه في البيت الثاني على انه يشترط في الفعل الذي صدرت به جملة المخبر عن جزئها ان يكون متصرفا لكي يصاغ منه اسم فاعل او اسم مفعول ليكون صلة لال وقد اشار الى ذلك بقوله ان صح صوغ صلة منه لال ثم مثل ذلك بقوله وقى الله البطل فوقى فعل متصرف يصح منه صوغ صلة لال فاذا اخبرت عن الله قلت الواقي البطل الله وان اخبرت عن البطل قلت الواقيه الله البطل ثم نبه في البيت الثالث على ان الضمير المرفوع بصلة ال ان كان عايدا الى الالف واللام لم يبرز وان كان عايدا الى غيرها فتكون الصفه جارية على غير من هي له فيبرز ومثال ذلك ان تقول بلغت رسالة الى زيد فان اخبرت عن التاء في بلغت قلت المبلغ رسالة الى زيد انا ففي قولك المبلغ ضمير فاعل تقديره هو ولم يبرز لانه عايد الى الالف واللام فالصفه جارية على من هي له وان اخبرت عن الرسالة قلت المبلغها انا الى زيد رسالة بكسر اللام من مبلغها فبرز الضمير المرفوع بقولك المبلغ لانه غير عايد الى الالف واللام فالصفه جارية على غير من هي له والى هذا اشار المصنف بقوله وان يكن ما رفعت صلة ال البيت ومعنى قوله ابين وانفصل ابرز وفصل والله الموفق

العدد

ثلاثة بالتاء قل للعشره — في عد ما آحاده مذكره
في الضد جرد والمميز اجرر — جمعا بلفظ قلة في الاكثر

هذا الباب وضعه للعدد واصل العدد من الثلاثة الى العشرة ان يكون بالتاء كله لانه في المعنى جماعة والجماعة مؤنثة الا انهم ارادوا ان يفرقوا بين عدد المذكر والمؤنث فجعلوا المذكر بالتاء والمؤنث بغير تاء لان المذكر اصل والمؤنث فرع ومجي المؤنث بالعلامة اصل ومجيئه بغير علامة فرع فاعطوا الاصل للاصل والفرع للفرع وقد نبه المصنف على ان عدد المذكر من الثلاثة الى العشرة بالتاء فقال ثلاثة بالتاء قل للعشره البيت ونبه على ان عدد المؤنث بغير تاء فقال في الضد جرد يعني في المؤنث جرد لفظ العدد عن التاء ثم شرع يتكلم في مميز العدد فنص على انه يكون مجرورا والى ذلك اشار بقوله والمميز اجرر وانه يكون بلفظ جمع القلة في الاكثر والى هذا اشار بقوله جمعا بلفظ قلة في الاكثر فتقول عندي تسعة افراس فافراس مجرور وهو جمع قلة وغير الاكثر نحو

ان يجيء بلفظ جمع الكثرة مع وجود جمع القلة ومنه قوله تعالى ثلاثة قروء فقروء جمع كثرة
مع انه قد وجد جمع القلة وهو اقراء فان لم يوجد جمع قلة استغني عنه بجمع الكثرة
ولكون من باب اطلاق الكثرة والمراد به القلة فتقول عندي خمسة رجال لانه لم يوجد
لرجل جمع قلة واعلم ان تانيث المعدود انما المعتبر فيه لفظه ان كان اسما وقد تقدم
مثاله وان كان صفة اعتبر بحسب موصوفه المقدر ومنه قوله تعالى فله عشر امثالها
ذكر عشر لعدم المثال المقصود الموصوف المحذوف وهو الحسنات والتقدير عشر
حسنات امثالها **ومائة والالف للفرد اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف** ثم نبه في
هذا البيت على ان المائة والالف انما يميزان بمفرد مجرور والى ذلك اشار بقوله ومائة
والالف للفرد اضف ثم نبه على ان المائة قد يجيء مميزها مجموعا ومنه قراءة حمزة ولبثوا
في كهفهم ثلثمائة سنين باسقاط التنوين من مائة على الاضافة والى ذلك اشار بقوله
ومائة بالجمع نزرا قد ردف ومعنى ردف اتبع وهو مبني لما لم يسم فاعله وقد جاء
تمييز المائة بمفرد منصوب قال الربيع الفزاري اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب
المسرة والفتاء

واحد اذكر وصلنه بعشر مركبا قاصد معدود ذكر
وقل لدى التانيث احدى عشرة والشين فيها عن تميم كسرة
ومع غير احد واحدى ما معهما فعلت فافعل قصدا
ولثلاثة وتسعة وما بينهما ان ركبا ما قدما

لما فرغ من العدد المفرد تكلم في المركب وهو من احد عشر الى تسعة عشر والقاعدة في
المركب ان يعطى الاول من التذكير والتانيث ما كان له في حال الافراد ويجعل الثاني
بعكس ما كان له في حال الافراد فاذا ركبت الواحد مع العشرة واردت به المذكر قلت
احد عشر فاتي باحد مذكرا لان حكمه في حال الافراد التذكير اذا اريد به المذكر وجعل عشرة
من الثاني بعكسها في حال الافراد مالك للمذكر وقد نبه المصنف على ذلك فقال واحد اذكر
وصلنه بعشر مركبا ثم بين ان هذا الحكم انما يكون اذا كان المعدود مذكرا ثم نبه على انه
اذا كان المعدود مؤنثا انه يلفظ احدى كما هو في حال الافراد والحق الثاني العشرة
بعكس ذلك في حال الافراد فتقول احدى عشرة امراة وقد نبه على ذلك بقوله وقل لدى
التانيث احدى عشرة ثم نبه على ان شين عشرة مع المؤنث في المركب تكسر عند بني تميم ولغة

غيرهم الاسكان كما لفظ به المصنف ثم نبه في البيت الثالث على انك تفعل مع غير احد
واحدى ومراده اثنان واثنتان ما فعلت مع احد واحدى من الحكم المتقدم في التذكير
والتانيث فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث فتقول اثنا عشر رجلا واثنتا عشرة
امراة والدليل على ان مراده بغير احد واحدى اثنان واثنتان فقط ذكره بعد ذلك
حكم الثلاثة الى التسعة فالضمير في قوله معهما عائد الى احد واحدى والتقدير
افعل مع اثنين واثنتين ما فعلته مع احد واحدى ثم ذكر في البيت الرابع حكم الثلاثة
الى التسعة في التركيب فقال ولثلاثة وتسعة وما بينهما البيت فقوله وما بينهما
اراد به من الاربعة الى الثمانية ونبه على ان ذلك الحكم له بما تقدم من الحكم في حال الافراد
ولهذا اشار بقوله ما قدما يعني ما قدم من الحكم في حال الافراد فتاتي بالثلاثة واخواتها
الى التسعة في التركيب بالتاء مع المذكر وتحذف من اللفظ الثاني وهو العشر من التاء فتقول عندي
ثلاثة عشر رجلا وتعكس في المؤنث فتقول عندي ثلاث عشرة امراة والله الموفق قوله

واول عشرة اثنتي وعشرا اثني اذا انثى شئا او ذكرا

قوله

والياء لغير الرفع وارفع بالالف والفتح في جزئي سواهما الف

لما تكلم على حكم اثني عشر في التذكير والتانيث استتبع الكلام في ذلك على المركب من الثلاثة
الى التسعة في التركيب عاد الى الكلام في اعراب اثني عشر فذكر انها تعرب بالياء في غير الرفع
وترفع بالالف فاعلم انها اذا اعراب المثنى والى هذا اشار بقوله والياء لغير الرفع

وارفع بالالف وقصر الناظم وزنه ثم نبه على ان ما بقي من المركبات غير اثني عشر واثنتي عشرة يبنى جزآه على الفتح طلبا للتخفيف اذ المركب قد ثقل لطوله والى هذا اشار بقوله والفتح في جزئي سواهما الف فالضمير في سواهما عائد على اثني عشر واثنتي عشرة وانما بنيت هذه المركبات من الاعداد لانها تضمنت واو العطف اذ الاصل خمسة وعشرة هكذا في الجميع الا اثني عشر فان صدره معرب وعجزه مبني لانهم اجروه مجرى التثنية ووقع عجزه موقع الحرف الذي هو نون التثنية فبني قوله

وميز العشرين للتسعينا … بواحد كأربعين حينا

وميزوا مركبا بمثل ما … ميز عشرون فسوينهما

وان أضيف عدد مركب … يبق البنا وعجز قد يعرب

ذكر في هذه الابيات ثلاث مسائل الاولى مميز العدد من عشرين الى تسعة وتسعين فذكر انه مفرد منصوب تقول عندي عشرون رجلا وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وميز العشرين للتسعينا بواحد يعني بواحد منصوب واكتفى عن بيان النصب بالمثال وهو قوله كأربعين حينا وقد يقع المميز في هذا النوع جمع اداة نصا دالا على كل واحد من العدد كقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا المراد اثنتي عشرة فرقة كل فرقة منها اسباط المسألة الثانية مميز المركب وهو منصوب مفرد كمميز عشرين والى اشار بقوله وميزوا مركبا بمثل ما المسألة تقول عندي احد عشر رجلا هكذا الى تسعة عشر المسألة الثالثة اضافة العدد المركب فذكر انه اذا اضيف بقي على بنائه فتقول هذه خمسة عشرك بفتح الصدر والعجز والى هذا اشار بقوله وان اضيف عدد مركب يبق البنا وقصر الناظم ضرورة ثم نبه على ان من العرب من يعرب عجز المركب في الاضافة قال سيبويه وهي لغة رديئة فيقال هذه خمسة عشرك ببناء الصدر واعراب العجز والى اشار بقوله وعجز قد يعرب اما الكوفيون فيعربون الصدر والعجز فيقولون هذه خمسة عشرك فيرفعون الخمسة ويجرون العشرة باضافة الخمسة اليها قوله

وصغ من اثنين فما فوق الى … عشرة كفاعل من فعلا

واختمه في التأنيث بالتا ومتى … ذكرت فاذكر فاعلا بغير تا

وان ترد بعض الذي منه بني … تضف اليه مثل بعض بين

وان ترد جعل الاقل مثل ما … فوق فحكم جاعل له احكما

نبه في هذه الابيات على بناء اسم الفاعل من لفظ الاثنين الى العشرة والى ذلك اشار بقوله وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا يعني صغ منها الوزن فاعل المصوغ من فعل فتقول ثان وثالث وعاشر ثم نبه في البيت الثاني على انه ان اردت به مذكرا جئت به دون تاء وان اردت به مؤنثا الحقته بالتاء ولا يجرى مجرى العدد وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله واختمه في التأنيث بالتا ومتى البيت وقصر التاء ضرورة فتقول للمذكر ثان كما تقول ضارب وتقول للمؤنث ثانية كما تقول ضاربة ثم نبه في البيت الثالث على انك ان اردت به بعض الذي اشتققته منه استعملته مضافا اليه ليس الا فتقول ثالث ثلاثة ورابع اربعة وما اشبه ذلك ولا يجوز هنا تنوين الاول ونصب الثاني لان المراد واحد الثلاثة وواحد الاربعة والشيء لا يعمل في نفسه وقد اشار الى هذا بقوله وان ترد بعض الذي منه بني البيت اي بعض الذي منه اشتق فاستعمله مضافا الى ما اشتق منه كما تستعمل البعض فكما تقول هذا بعض ثلاثة بالاضافة لا غير فكذلك تقول هذا ثالث ثلاثة بالاضافة لا غير ثم نبه في البيت الرابع على انه ان كان مرادك الحاقه العدد الاول بما فوقه جاز الوجهان الاضافة والنصب مع تنوين الاول فهو بمنزلة اسم الفاعل العامل فتقول هذا رابع ثلاثة بالاضافة ورابع ثلاثة بالنصب فالثلاثة هي الاقل ومرادك ان الموصوف برابع هو الذي صيرها بما فوقها اربعة فمعنى قولك رابع ثلاثة هذا الذي صارت به الثلاثة اربعة وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وان ترد جعل الاقل مثل ما فوق البيت المعنى وان ترد جعل العدد الاقل مثل الذي فوقه فاحكم له بحكم اسم الفاعل الذي هو جاعل فان شئت اضفت وان شئت نونت ونصبت فكما تقول هذا جاعل الثلاثة اربعة فكذلك تقول هذا رابع ثلاثة ولذلك في الاضافة وقد تقدم مثال ذلك والالف في احكما بدل من نون التوكيد الخفيفة والله اعلم قوله

وان اردت مثل ثاني اثنين … مركبا فجئ بتركيبين

او فاعلا بحالتيه اضف … الى مركب بما تنوي يفي

وشاع الاستغنا بحادي عشرا … ونحوه وقبل عشرين اذكرا

وبابه الفاعل من لفظ العدد … بحالتيه قبل واو يعتمد

نبه في هذه الابيات على بنا اسم الفاعل من العدد المركب فذكر انه ذلك يستعمل
على ثلاثة اوجه الاول ان تاتي به لتبين المركب الاول مضافا الى الثاني فتقول هذا
حادي عشر احد عشر فالفظ الاول والثاني مبنيان لان احدهما قد ركب مع الاخر
وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وان اردت مثل ثاني اثنين مركبا فجئ بتركيبين واسم
الفاعل اذا بني من المركب لا يراد به الا انه بعض ما بني منه فلا يكون الا مضافا الوجه
الثاني ان يحذف العجز من المركب الاول فيزول تركيبه ويعرب الصدر وهو المصوغ على
وزن فاعل فتقول حادي احد عشر وان شئت قلت حادية احدى عشرة وتضيفه
الى المركب الثاني وقد اشار المصنف الى هذه الصورة بقوله او فاعلا بحالتيه اضف
الى مركب بقوله بحالتيه اشارة الى حالتي التذكير والتانيث وقوله اضف الى مركب يعني الى
المركب الثاني فتقدير الكلام او اضف وزن فاعل بحالتي تذكيره وتانيثه الى المركب الثاني
ثم نبه على ان المقصود من الصورة الاولى توفيه لك هذه الصورة الثانية واليه اشار
بقوله بما تنوي يعني الصورة الثالثة ان تاتي بمركب واحد صدره هو المصوغ على وزن
فاعل فتقول حادي عشر وهو مختصر من الصورة الاولى بحذف عجز المركب الاول وصدر الثاني
وركب ما بقي وقد اشار المصنف الى هذه الصورة بقوله وشاع الاستغنا بحادي عشر
اي شاع الاستغنا بهذه الصورة عن الصورة الاولى والثانية وقوله ونحوه يعني
ثاني عشر الى تاسع عشر فعلى هذا تكون الصورة الاولى من اربعة الفاظ الاولان
مركب مستقل والثانيان مركب ثان والمركب الاول مضاف الى الثاني والصورة الثانية
من ثلاثة الفاظ لانه حذف عجز المركب الاول واضيف ما بقي منه الى المركب الثاني والصورة
الثالثة لفظان مختصران من الاربعة في الصورة الاولى وقد تقدم بيانه واللفظ الاول
في الصور الثلاث هو المصوغ على وزن فاعل وهو مبني في الاولى والثالثة معرب في الثانية
ثم نبه المصنف على انه اذا عطف العشرين فما فوقها الى التسعين يذكر قبلها المبني على فاعل
من لفظ العدد بحالتيه من التذكير والتانيث وتعطف العشرين فما فوقها عليه فتقول في
المذكر حادي وعشرون وفي المونث حادية وعشرون هكذا الى التسعين وقد اشار الى
ذلك بقوله وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه يعني من التذكير
والتانيث ثم نبه على العطف بالواو فقال قبل واو يعتمد وقوله اذكرا الالف فيه بدل من

نون التاكيد الخفيفة وقوله وبابه معطوف على عشرين والمراد به العقود الى التسعين

كم وكاين وكذا

ميز في الاستفهام كم بمثل ما ... ميزت عشرين ككم شخصا سما
واجز ان تجره من مضمرا ... ان وليت كم حرف جر مظهرا
واستعملنها مخبرا كعشره ... او مائة ككم رجال او مره

هذا الباب وضعه لكم وكاين وكذا وهو في الحقيقة من فصول العدد لان هذه
الالفاظ الثلاث كنايات عن عدد مبهم في هذه الابيات على كم فذكر انها ان كانت استفهامية
فان تمييزها كتمييز العشرين فيكون مفردا منصوبا والى هذا اشار بقوله ميز في الاستفهام
كم بمثل ما ميزت عشرين ثم مثل ذلك بقوله ككم شخصا سما انما شبهوا تمييز كم الاستفهامية
بتمييز المركب من العدد لان المركب فرع عن المفرد كما ان كم الاستفهامية فرع عن الخبرية
فحملوا الفرع على الفرع وشبهها المصنف في البيت بعشرين لان العشرين في الحقيقة مركب
من عشرة وعشرة ثم نبه في البيت الثاني على انه يجوز ان تجر مميز كم الاستفهامية بمن مضمرة
بشرط ان تكون كم قد جرت بحرف الجر فتقول بكم درهم بعت والتقدير بكم من درهم
بعت خلافا لمن جعل جره بالاضافة وقد اشار الى ذلك بقوله واجز ان تجره من مضمرا
البيت يعني اجز ان تجر مميز كم الاستفهامية بمن في حال كونك مضمرا لها والها في تجره
عائد الى مميز كم ومن فاعل بتجر ومضمرا حال من الفاعل في اجز فهو بكسر الميم لانه اسم فاعل
ثم نبه في البيت الثالث على ان كم الخبرية تجر مميزها فيكون اما جمعا كمميز العشرة او مفردا
كمميز المائة وقد اشار الى ذلك بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة او مائة ثم مثل لمميزها
المجموع بكم رجال ولمميزها المفرد بقوله او مرة يريد او كم مرة فتقول جر لك الهمزة
الى الرا وقد فهم من كلامه ان كم للتكثير استفهامية كانت او خبرية لانه قد جعلها
بمنزلة العدد الكثير وفهم ايضا من كلامه انها اسم لدخول حرف الجر عليها وقد يكون
مميز كم الخبرية على الاستفهامية فينصب لجواز الفصل بين كم ومجرورها بالظرف
والمجرور ككم كاين كذا وينتصب ... تمييز ذين او به صل من تصب في هذا
البيت على حكم كاين وكذا فذكر انهما مثل كم الخبرية في الدلالة على التكثير والافتقار الى
التمييز الا ان مميز كاين وكذا منصوب فتقول كاين رجلا رايت ورايت كذا رجلا وقد

اشار المصنف الى ذلك بقوله ككم كاين وكذا وينتصب مميز كاين ثم نبه على انه يجر مميزهما بمن وهو الاكثر كاين قال الله تعالى وكاين من نبي وكاين من قرية وقد اشار المصنف الى جر مميزها بمن بقوله او به صل من تصب فالضمير في به راجع الى المميز ومن مفعول بصل والمراد من الجاره واعلم ان لكل من هذه الثلاثة تنفرد بانها لازمة الصدر

الحكاية

احك باي ما لمنكور سئل … عنه بها في الوقف وحين تصل

ووقفا احك ما لمنكور بمن … والنون حرك مطلقا واشبعن

وقل منان ومنين بعد لي … الفان كابنين وسكن تعدل

هذا الباب وضعه للحكاية فتكلم اولا على الحكاية باي فذكر في البيت الاول انه يحكى بها ما كان موضوعا للنكرة كرجل والى هذا اشار بقوله احك باي ما لمنكور سئل عنه بها ثم بين ان الحكاية باي تكون في الوقف وفي الوصل واليه اشار بقوله في الوقف او حين تصل ولا بد ان توافق بين المحكي به والمحكي في الاعراب والتذكير والتانيث فاذا قيل قام رجل قلت اي بالرفع وان كان نصبا قلت ايا وان كان منصوبا قلت ايا وفي الانثى ايه وان كان مجرورا قلت اي وفي الانثى ايه وتقول في التثنية ايان وايتان في الرفع وايين وايتين في النصب والجر وتوافق ايضا في الوصف والوقف ثم تكلم في البيت الثاني على الحكاية بمن فقال انه يحكى بها ما وضع لنكرة كاي الا انه لا يكون ذلك الا في الوقف والى هذا اشار بقوله ووقفا احك ما لمنكور بمن ثم نبه على انك تحرك النون من من مطلقا يعني سواء كان حكاية مرفوع او منصوب او مجرور ثم نبه بقوله واشبعن على انك تشبع حركة النون فينشى عنها واو في حكاية المرفوع والف في حكاية المنصوب وياء في حكاية المجرور وتحكي حركة النون من من حركة المحكي فاذا قيل قام رجل قلت منو باو بعد ضمة النون وان كان منصوبا قلت منا وان كان مجرورا قلت مني ولا بد ايضا من الموافقة في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع وقد تقدم مثال ذلك وياتي الكلام على الباقي ثم نبه في البيت الثالث على حكاية المثنى المذكر فذكر انك توافقه في التثنية والاعراب وقد اشار الى ذلك بقوله وقل منان ومنين بعد لي الفان كابنين يريد انك تقول منان بالالف اذا حكيت به مرفوعه نكرة مثل الفان وتقول منين بالياء اذا حكيت به منصوبا او مجرورا وذكر له

مثالا واحدا مجرورا وهو قوله كابنين واكتفى به لاستواء لفظ المنصوب والمجرور ثم نبه على انك تسكن النون لان الحكاية بمن لا تكون الا وقفا واليه اشار بقوله وسكن تعدل وانما حرك النون في البيت ضرورة والله اعلم قوله

وقل لمن قال اتت بنت منه … والنون قبل تا المثنى مسكنه

والفتح نزر وصل التا والالف … بمن باثر ذا بنسوة كلف

وقل منون ومنين مسكنا … ان قيل جا قوم لقوم فطنا

وان تصل فلفظ من لا يختلف … ونادر منون في نظم عرف

تكلم في هذه الابيات في حكاية المؤنث مفردا او تثنية او جمعا وعلى حكاية جمع المذكر وعلى حكم من اذا وصل بها كلام فذكر ان المؤنثة الواحدة يقال في حكايتها منه بفتح النون وسكون الها واليه اشار بقوله وقل لمن قال اتت بنت منه ثم نبه على ان دانت الحكاية لتثنية المؤنث سكنت النون قبل التا والى هذا اشار بقوله والنون قبل تا المثنى مسكنه يريد نون من وتاء التانيث التي في تثنية المؤنث فتقول منتان لمن قال عندي جاريتان ثم نبه في البيت الثاني على ان فتح نون من قبل تاء التانيث في تثنية المؤنث نزر ثم نبه على ان حكاية جمع المؤنث هي ان تلحق الالف والتاء بعد نون من فتقول منات جوابا لمن قال عندي نسوة وقد اشار الى ذلك بقوله وصل التا والالف بمن ثم مثل فقال باثر ذا بنسوة كلف يريد انما تكون باثر كلام من قال ذا بنسوة كلف وما اشبهه ثم ذكر في البيت الثالث حكاية جمع المذكر ونبه على انه تلحق بعد نون من واوا رفعا وياء نصبا وجرا وتسكين نون الجمع والى هذا اشار بقوله وقل منون ومنين مسكنا يعني مسكنا لنون الجمع ثم ذكر ان ذلك انما يقال جوابا لمن قال جاء قوم لقوم فطنا فمنون راجع لقوم المرفوع ومنين راجع لقوم المجرور واكتفى به عن تمثيل النصب اذ اللفظ واحد ثم نبه في البيت الرابع على انك ان وصلت من بكلام لا يختلف لفظها بالحاق علامة ولا غيرها كيف كان المحكي لان الحكاية التي تقدمت صورها بالالحاق انما هي مختصة بالوقف وقد اشار الى ذلك بقوله وان تصل فلفظ من لا يختلف فاذا قيل قام رجل قلت من يا هذا وكذلك لو قيل رجلان او رجال قلت من يا هذا في التثنية والجمع ثم نبه المصنف على انه قد شذ لحاق العلامة في الوصل ومنه قوله اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

نشد البيت من وجهين فانه حكى مقدرا لم يذكر وألحق العلامة في الوصل والى هذا اشار المصنف بقوله ونادر منون في نظم عرف يريد بالنظم البيت المذكور قوله

والعلم احكينه من بعد من ... ان عريت من عاطف بها اقترن

تكلم في هذا البيت على حكاية العلم فذكر ان العلم يحكى بمن بشرط ان لا يقترن بحرف عطف فاذا قيل قام زيد قلت من زيد بالضم واذا قيل رأيت زيدا قلت من زيدا واذا قيل مررت بزيد قلت من زيد بالكسر فلو ادخلت حرف العطف على من بطلت الحكاية وقلت ومن زيد بالرفع في كل حال وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله والعلم احكينه من بعد من البيت وهذا الذي ذكره المصنف في الحكاية هو مذهب الحجازيين واما التميميون فانهم لا يحكون سواء صحبت من حرف العطف ام لا واجاز يونس حكاية غير العلم من المعارف على ما شرط في العلم ولم يوافق على ذلك والله الموفق قوله

التأنيث

علامة التأنيث تاء او ألف ... وفي أسام قدروا التا كالكتف

ويعرف التقدير بالضمير ... ونحوه كالرد في التصغير

هذا الباب وضعه للكلام على التأنيث وهو فرع عن المذكر ولذلك يفتقر الى علامة فذكر المصنف في البيت الاول ان علامة التأنيث اما تاء او ألف والتاء انسب اي اصل بدليل كثرة استعمالها ولذلك تقدر دون غيرها وقد اشار المصنف الى تقديرها بقوله وفي أسام قدروا التاء مثل ذلك بالكتف والكتف مؤنثة فالتاء فيها مقدرة ثم ذكر في البيت الثاني ان الاسم يعرف تقدير تاء التأنيث فيه باعادة الضمير اليه فان اعيد اليه ضمير مؤنث علم انه مؤنث والتاء فيه مقدرة فتقول الكتف نهشتها والقدر طبختها والى هذا اشار بقوله ويعرف التقدير بالضمير ثم قال ونحوه اي نحو اعادة الضمير مما يدل على التأنيث وذكر من ذلك رد التاء في التصغير فاذا اردت ان تعلم هل الاسم مؤنث فصغره فان ظهرت فيه التاء فاحكم بتأنيثه فتقول سنية وقديرة فتعلم تأنيث المكبر بذلك وكذلك الصفة كقولك يد كريمة وبالاشارة نحو هذه يد وبخلو لفظ العدد من التاء نحو ثلاث قدور

ولا تلي فارقة فعولا ... اصلا ولا المفعال والمفعيلا

كذاك مفعل وما تليه ... تا الفرق من ذي فشذوذ فيه

نحو مغشم

ومن فعيل كقتيل ان تبع ... موصوفه غالبا التا تمتنع

تكلم في هذه الابيات على ان من صفات المؤنث ما لا يلحقه تاء التأنيث الفارقة بين المؤنث والمذكر توسعا من العرب في ذلك فذكر منها فعولا الذي بمعنى فاعل نحو امرأة صبور بمعنى صابرة وقد اشار اليه بقوله ولا تلي فارقة فعولا اصلا يعني ولا تلي التاء فعولا الاصل في حال كونها فارقة بين المذكر والمؤنث وقيد فعولا بالاصل تحرزا من فعول بمعنى مفعول لانه فرع لقلته كركوبة بمعنى مركوبة وتحرز بفارقة من التاء التي تجيء للمبالغة لا للفرق بين المذكر والمؤنث نحو علامة ونسابة ثم ذكر مفعالا نحو مذكار للمرأة التي تلد الذكور ومئناث للمرأة التي تلد الاناث ثم ذكر مفعيلا نحو معطير لانه في معنى متحول وشرط فعيل الذي لا يدخله التاء ان يكون بمعنى مفعول ثم ذكر في البيت الثاني مفعلا نحو مغشم ثم ذكر انه مهما ولحقت هذه الاوصاف التاء فهو شاذ والى هذا اشار بقوله وما تليه تا الفرق من ذي فشذوذ فيه فالاشارة بذي الى الاوصاف المتقدمة الذكر وقصر التاء للضرورة ثم ذكر في البيت الثالث فعيلا من الاوصاف المتقدمة اذا تبع موصوفه اخلي من تاء التأنيث في الغالب فاذا ذكرت امرأة قلت قتيل في الغالب ويجوز قتيلة بالتاء وان لم تذكر المرأة واتيت بالصفة وحدها قلت قتيلة بالتاء حتما وقد اشار الى ذلك بقوله ومن فعيل كقتيل ان تبع موصوفه البيت

وألف التأنيث ذات قصر ... وذات مد نحو انثى الغر

والاشتهار في مباني الاولى ... يبديه وزن أربى والطولى

ومرطى ووزن فعلى جمعا ... او مصدرا او صفة كشبعى

وكحبارى سمهى سبطرى ... ذكرى وحثيثى مع الكفرى

كذاك خليطى مع الشقارى ... واعز لغير هذه استندارا

نبه في هذه الابيات ان ألف التأنيث مقصورة وممدودة ولكل واحدة منهما اوزان تعرف بها ففي البيت الاول قسمها الى مقصورة وممدودة فقال وألف التأنيث ذات قصر وذات مد ثم مثل الممدودة بالغراء التي هي انثى الاغر والى هذا اشار بقوله نحو انثى الغر ومراده بالغر جمع اغر ثم شرع في البيت الثاني يبين ما اشتهر من اوزان ألف التأنيث المقصورة فقال والاشتهار في مباني الاولى يريد بالاولى المقصورة والاشتهار منصوب بيبديه

ووزن فاعلم انه قد ذكر من الاوزان في هذا البيت وزن اربى وهو فعلى بضم الفا وفتح
العين وهي الداهيه ووزن فعلى بضم الفا وسكون العين ولبى عنه بطولا ثم ذكر في
البيت الثالث وزن مرطى وهي فعلى بفتح الفا والعين وهي ضرب من المشي ثم ذكر وزن فعلى
بفتح الفا وسكون العين ونبه انه يجي جمعا كصرعى وهلكى ومصدرا كدعوى وصفه
كشبعا وغرثى ضده وقد اشار الى الانواع الثلاثه بقوله ووزن فعلى جمعا او مصدرا
او صفه كشبعا ثم ذكر في البيت الرابع وزن حبارى لطاير وهو فعالى بضم الفا
وفتح العين دون تشديد ووزن سمهى وهو الباطل فعلى بضم الفا وفتح العين وتشديدها
وذكر وزن سبطرى لنوع من المشي ووزنه فعلى بكسر الفا وفتح العين وتخفيفها وتشديد
اللام وعد منها ذكرى ووزنه فعلى بكسر الفا والعين ثم ذكر الحثيثا وهو كثره الحث
على المشي ووزنه فعيلا بكسر الفا والعين مع تشديدها ثم ذكر الكفرى وهي غشا
الطلع ووزنها فعلى بضم الفا وفتح العين وتشديد اللام والكفرى من الالفاظ التي وقع
في ثانيها التثليث فوزنها اذا على حسب ثانيها ثم ذكر في البيت الخامس وزن خليطى للاختلاط
وهي فعيلى بضم الفا وفتح العين وتشديدها ويا ساكنه بعدها وذكر وزن شقارى
لضرب من النبات وهي فعالى بضم الفا وفتح العين وتشديدها ثم ذكر انه مهما جات الف
التانيث في غير هذه الاوزان التي ذكرها فذاك نادر والى هذا اشار بقوله واعز لغير
هذه استندارا موضع ما ندر من ذلك كتب اللغه قوله رحمه الله

لمدها فعللا افعلا   مثلث العين وفعللا
ثم فعالا فعللا فاعولا   وفاعلا فعليا مفعولا
ومطلق العين فعالا وكذا   مطلق فا فعلا اخذا

تكلم في هذه الابيات على الاوزان التي تختص بالف التانيث الممدوده وهي سبعه عشر
وزنا فما ذكرها ولها اوزان غير هذه السبعه عشر لم ينبه عليها فذكر في البيت الاول
خمسه اوزان وهي فعلا بفتح الفا وسكون العين اسما كصحرا ومصدرا كرغبا وصفه
في مقابله افعل كحمرا ولا في مقابلته كديمه هطلا وجمعا في المعنى كطرفا وافعلا
بضم العين وفتحها وكسرها كنوم الاربعا فانه يقال بالحركات الثلاث في البا وفعللا بفتح
الفا واللام الاولى وسكون العين نحو عقربا الموضع خارج دمشق وقد اشار الى هذه

الاوزان الخمسه بقوله في البيت الاول لمدها فعلا افعلا البيت في ثنيه بقوله مثلث العين
على الوجوه الثلاثه في افعلا ثم نبه في البيت الثاني على سته اوزان وهي فعالا بكسر الفا
نحو قصاصا من القصاص وفعللا بضم الفا واللام الاولى نحو قرفصا النوع من الجلوس
وفاعولا بضم العين نحو عاشورا وفاعلا بكسر العين نحو قاصعا الباب من ابواب جحر
اليربوع وفعليا بكسر الفا وسكون العين نحو كبريا ومفعولا نحو مشيوخا وقد اشار
الى هذه الاوزان السته بقوله ثم فعالا البيت في الاوزان في البيت مقصوره ضروره الا
الوزن الرابع فقط ثم ذكر في البيت الثالث سته اوزان ايضا وهي فعالا بفتح الفاء
والعين من غير تشديد نحو براشا للناس وفعيلا بفتح الفا وكسر العين قرنا النوع
من البسر وفعولا بفتح الفا وضم العين نحو دبوقا وفعلا بفتح الفا والعين نحو جنفا ما الجم
والنون اسم موضع وفعلا بكسر الفا وفتح العين نحو سيرا وفعلا بضم الفا مع فتح
العين نحو خيلا وقد اشار المصنف الى هذه الاوزان السته بقوله ومطلق العين
فعالا فدخل فيه الاوزان الثلاثه المتقدمه وقصر فعالا ضروره وبقوله وكذا مطلق
فا فعلا اخذا يدخل فيه الاوزان الثلاثه الباقيه

المقصور والممدود

اذا اسم استوجب من قبل الطرف   فتحا وكان ذا نظير كالاسف
فلنظيره المعل الاخر   ثبوت قصر بقياس ظاهر
كفعل وفعل في جمع ما   كفعله وفعله نحو الدما

هذا الباب وضعه لبيان المقصور والممدود وكلاهما يعرف بالقياس والسماع
فبدا المصنف بالكلام على المقصور القياسي فذكر انه اذا اسم استوجب ان يكون ما
قبل طرفه مفتوحا وله نظير من الصحيح قد اطرد فتح ما قبل اخره وقد اشار الى ذلك
بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا البيت ومثل النظير من الصحيح بالاسف
فيحكم على اسا بانه مقصور لان نظيره من الصحيح مفتوح ما قبل الاخر الاسف وقد
نبه المصنف على ان نظير الصحيح اذا كان على الهيئه المذكوره حكم بقصره وهو المراد بقوله
فلنظيره المعل الاخر ونص على ان مثل هذا قياس ثم نبه في البيت الثالث بفعل بكسر الفا وفتح
العين جمع فعله بكسر الفا نحو مريه ومرى ومثل ايضا بفعل بضم الفا وفتح العين جمع
فعله بضم الفا كمديه ومدى حكم بقصر الجمعين المذكورين لان نظيرهما من الصحيح مفتوح

ما قبل الاخر فنظير الاول قربة وقرب لوعاء الماء ونظير الثاني قربة وقرب من
القرب وقد اشار المصنف الى هذا بقوله لفعل وفعل في جمع ما التا وقوله
نحو الدما مثيل للجمع الثاني وهو جمع دمية وهي الصورة المصنوعة على صورة الانسان
من الرخام ونحوه وما استحق قبل اخر الف فالمد في نظيره حتما عرف
كمصدر الفعل الذي قد بديا بهمز وصل كارعوى وكارتأى
لما فرغ من المقصور قياسا تكلم في هذين البيتين على الممدود قياسا فذكر ان كل ما
استحق ان يكون قبل اخره الف من مصادر الفعل الصحيح كان نظيره من المعتل ممدودا
وقد اشار الى ذلك بقوله وما استحق قبل اخر الف البيت فالف مفعول بالاستحق والذي
وقف عليه بغير ابدال وهي لغة ثم مثل في البيت الثاني فقال كمصدر الفعل الذي قد
بديا فذكر ان ذلك يجري في مصدر كل فعل اوله همزة وصل ومثل ذلك بقوله ارعوى
وارتأى فتقول في مصدرهما ارعواء وارتياء بالمد لان نظيرهما من الصحيح انطلق انطلاقا
واقتدر اقتدارا والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجى وكالحذا
وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه والعكس بخلف يقع
لما فرغ من المقصور والممدود قياسا ذكر ان ما عدا ما ذكره انما يكون سماعا والى ذلك
اشار بقوله والعادم النظير البيت فقوله بنقل يعني انه لا يستفاد الا من لسان اللغة
وقوله كالحجى والحذا الاول مثال المقصور سماعا وهو العقل والثاني للممدود سماعا وهو
النعل ثم نبه في البيت الثاني على انه يجوز قصر الممدود ضرورة وهو امر مجمع عليه عند
البصريين والكوفيين وان العكس وهو مد المقصور مختلف فيه فالكوفيون يجيزونه
خلافا للبصريين وقد اشار الى ذلك بقوله وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه البيت وقوله

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

اخر مقصور تثني اجعله يا ان كان عن ثلاثة مرتقيا
كذا الذي اليا اصله نحو الفتى والجامد الذي اميل كمتى
في غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف
هذا الباب يتكلم فيه على كيفية التثنية للمقصور والممدود وجمعهما على حد التثنية
فبدا بتثنية المقصور فذكر ان الاسم المقصور ان زاد على ثلاثة احرف او كان ثلاثيا

والف

والفه منقلبة عن ياء او كان ثلاثيا مجهول اصل الفه الا انه سمعت فيه الامالة فان
الالف في ذلك كله تقلب ياء في التثنية وقد اشار الى ابدال الف ما زاد على الثلاثة
ياء بقوله اخر مقصور تثني اجعله يا البيت والى ابدال الثلاثي ياء اذا علم ان اصله
الياء وجهل واميل بقوله كذا الذي اليا فتمثيله بالفتى يعلم ان المراد الثلاثي
وقوله الجامد يعني الذي لا اشتقاق له فيعلم اصل الفه ومثله بمتى فلو سميت رجلا
بمتى وثنيته قلبت الفه ياء ثم نبه في البيت الثالث على ان ما عدا ما ذكر تقلب الفه
واوا وهو الثلاثي الذي الفه منقلبة عن واو كالعصا والذي الفه من الثلاثي
مجهوله ولم تمل كالى فتقول في تثنية الاول عصوان لان الاصل الواو وفي تثنية
الثاني اذا سميت به الوان لان الالف مجهولة الاصل ولم تمل وقد اشار الى ذلك
بقوله في غير ذا تقلب واوا الالف فالاشارة بذا الى المواضع التي ذكر ان الالف تقلب
فيها ياء ثم ذكر ان بعد قلب الالف ياء او واوا يلحق علامة التثنية والى هذا اشار
بقوله واولها ما كان قبل قد الف يعني ما الف قبل هذا من علامة التثنية المذكورة في اول
الكتاب وما كصحراء بواو ثنيا ونحو علباء وكساء وحيا
بواو او همز وغير ما ذكر صحح وما شذ على نقل قصر
لما فرغ من تثنية المقصور شرع في تثنية الممدود فقسم الممدود بالمثل فذكر ان ما
كانت همزته زائدة قلبت واوا في التثنية والى ذلك اشار بقوله وما كصحراء بواو ثنيا
وما كانت همزته للالحاق كعلباء او بدلا من واو اصلية ككساء او يا كحياء من حيا الوجه
فان الهمزة يجوز فيها القلب واوا وابقاء الهمزة والى هذا اشار بقوله ونحو علباء وكساء
وحياء بواو او همز فيجوز في تثنيته بالواو والهمز واطلق المصنف جواز الوجهين فيما ذكر
من المثل والابدال في بعضها اولى من بعض فالابدال في الزائدة للالحاق اولى من ابقائها
همزة والمبدلة من اصل بالعكس ولما ذكر انواع الهمزة الثلاثة بقي عليه نوع وهو
الاصلية نحو قراء فنبه عليه بقوله وغير ما ذكر صحح فذكر ان حكمه ابقاء الهمزة
وهو المراد بقوله صحح ثم نبه على ان ما جاء من ابدال الاصلية او تصحيح الزائدة او
نحوه فهو شاذ مقصور على السماع والى ذلك اشار بقوله وما شذ على نقل قصر
واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا

والفتح ابق مشعرا بما حذف وان جمعته بتاء والف
فالالف اقلب قلبها في التثنيه وتاء ذي التا الزمنها تنحيه

لما فرغ من تثنية المقصور والممدود اخذ يتكلم في جمعهما جمع السلامه فذكر ان المقصور
اذا جمعته بالواو والنون حذفت منه الالف فتقول في موسى موسون وموسين
نصبا وجرا وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى
البيت فقوله على حد المثنى اي الجمع الذي يكون بالواو والنون كما في التثنيه بالالف والنون
وقوله ما به تكملا يعني الالف لانه بها يكمل الاسم ثم نبه في البيت الثاني على انك اذا حذفت
الالف تبقي الفتحة التي قبلها دليلا عليها والى ذلك اشار بقوله والفتح ابق مشعرا
بما حذف ثم نبه على كيفية الجمع بالالف والتاء فقال وان جمعته بتاء والف ثم قال في
البيت الثاني فالالف اقلبه قلبها في التثنيه فاجرى الجمع بالتاء على الحكم الذي تقدم في
التثنيه فتقول في مشترى مشتريات وفي رحى رحيات وفي مثنى اسم امراة مثنيات فقلب
الالف ياء في ذلك كله على ما تقدم وتقول في عصى عصوات وكذلك ما اشبهه من الثلاثي
الذي اصل الفه واو وعلى اصله في التثنيه ولذلك ما اخره همزه يجريه على حكم التثنيه في الوجوه
المتقدمه ثم نبه على انه ان كان في الاسم تاء التانيث نحو مسلمه ازلتها لاجل تاء الجمع فرارا
من اجتماع تاءي تانيث وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وتاء ذي التا الزمن تنحيه
يريد تاء الاسم ذي التاء الزمنها الاسقاط وقصر التاء التانيث ضروره والزمن فعل امر من الزم
فالالف الف قطع والسالم العين الثلاثي اسما انل اتباع عين فاءه بما شكل

ان ساكن العين مؤنثا بدا مختتما بالتاء او مجردا
وسكن التالي غير الفتح او خففه بالفتح فكلا قد رووا
ومنعوا اتباع نحو ذروه وزبيه وشذ كسر جروه
ونادر او ذو اضطرار غير ما قدمته او لاناس انتمى

نبه في هذه الابيات على جمع الثلاثي بالالف والتاء فذكر انه ان كان اسما سالم العين
من الاعتلال تبعت عينه حركة فائه سواء كانت فيه تاء التانيث ولم تكن فتقول
في جفنه جفنات وفي سدره سدرات وفي غرفه غرفات بتحريك العين في الجميع
بحركة الفاء اتباعا وتقول كذلك في الخالي من تاء التانيث دعد ودعدات وهند وهندات

وجمل

وجمل وجملات فتحرك العين بحركة الفاء اتباعا وقد اشار الى ذلك بقوله والسالم العين
الثلاثي اسما انل البيت فقوله والسالم العين يحترز به من المعتل العين كبيضه وجوزه
فانه يسكن فتقول بيضات وجوزات وتشديد العين عندهم يجري مجرى الاعتلال
فتقول عده وعدات وقوله اسما يحترز به من ان يكون صفه فانها تسكن صحيح عينها
كصعبه وصعبات او اعتلت نحو هينه وهينات وخفف ياء الثلاثي ضروره وقوله
اتباع عين فاءه هو مصدر مضاف الى مفعوله الاول وفاءه هو المفعول الثاني وقوله
بما شكل يعني بما شكلت به الفاء من الحركه ومراده ان العين تتبع الفاء في حركتها ثم نبه في البيت
الثاني على ان هذا الحكم انما هو بشرط ان يكون الاسم ساكن العين مؤنثا كالمثل التي
تقدمت وهذا هو المراد بقوله ان ساكن العين مؤنثا بدا فساكن العين ومؤنثا حالان
مقدمان من ضمير الفاعل في بدا ثم نبه على انه لا فرق في ذلك بين ما فيه تاء التانيث
وبين ما هو مجرد عنها وهو المراد بقوله مختتما بالتاء او مجردا ثم نبه في البيت الثالث على
ان ما كانت العين فيه تتلو غير مفتوح كهند وجمل فانه يجوز فيه الاسكان والتخفيف
بالفتح وقد تقدم فيه وجه الاتباع فتحصل من كلامه ان في المكسور الاول والمضموم
ثلاثة اوجه وفي المفتوح الاول وجه واحد وهو الاتباع وقد اشار الى ذلك بقوله
وسكن التالي غير الفتح او خففه بالفتح ونبه على ان ذلك كله مروي بقوله فكلا قد رووا
لما تقرر من كلامه ان المكسور الاول والمضموم يجوز فيه الاتباع فيما تقدم من الوجوه
احتاج الى ان يستثني من ذلك ما كان معتل اللام فانه لا يجوز فيه الاتباع فقال في
البيت الرابع ومنعوا اتباع نحو ذروه وزبيه ثم نبه على انهم قد قالوا جروات فاجروا
بكسر الراء اتباعا مع انه معتل اللام ثم نبه في البيت الخامس على انه ان ورد شيء على
خلاف ما تقدم من القاعده فهو اما قليل واليه اشار بقوله ونادر او في ضروره
واليه اشار بقوله او ذو اضطرار او منسوب الى لغة قبيلة للعرب والى ذلك اشار بقوله
او لاناس انتمى اي انتسب والله الموفق جمع التكسير

افعلة افعل ثم فعله ثمت افعال جموع قله
وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس جاء كالصفي

وضع هذا الباب للكلام على جمع التكسير وهو الذي تتغير فيه بناء الواحد ظاهرا

كرجال ومتونهما كفلك للواحد والجمع جموع التكسير على قسمين جمع قلة وجمع كثرة
فبدأ بجمع القلة ومدلوله الثلاثة فما فوقها الى العشرة ولا يتجاوز العشرة ولا ينقص
عن الثلاثة نظرا الى الحقيقة وذكر المصنف له اربعة اوزان افعِلة نحو اعمدة وافعُل نحو
افلس وفِعْلة نحو غلمة وافعال نحو اجمال والى ذلك اشار بقوله افعلة افعل ثم فعله وحذف
تنوين افعل ضرورة وتقدير البيت جموع القلة هذه الاوزان الاربعة ثم نبه في البيت
الثاني على ان بعض هذه الاوزان التي للقلة قد يوضع موضع الكثرة مجازا وكذلك العكس
فقد توضع جموع الكثرة موضع القلة مجازا والى الاول اشار المصنف بقوله وبعض ذي
بكثرة وضعا يفي فالاشارة بذي الى الاوزان المتقدمة وقوله وضعا يعني الوضع المجازي
ثم مثل لذلك بارجل جمع رجل للقدم يطلق ويراد به الكثرة وقد اشار الى الثاني بقوله والعكس
جاء كالصفي يريد جمع صفاة للحجر الاملس فظاهر كلامه اطلاقها في موضع القلة مجازا ولا
يحمل كلامه على انه عدم جمع القلة من صفاة واستغني عنه بصفي لان اهل اللغة قد
نقلوا اصفاء منهم الجوهري ولم يكن المصنف يخفى عليه ذلك وبالله التوفيق

لفُعْلٍ اسماً صحّ عيناً أفْعُلُ ... للرباعي صح اسما يُجعَلُ
ان كان كالعَناق والذراع في ... مدٍّ وتأنيثٍ وعدِّ الاحرف

لما فرغ من جموع القلة شرع في ذكر مفرداتها واتبعها بجموع الكثرة وهي ثلاثة وعشرون
بناء وذكر اربعة لجموع القلة فالمجموع سبعة وعشرون وزنا فتكلم في هذين
البيتين على اول بناء منها وهو افعُل فذكر انه يكون جمعا لاسم صحيح العين على وزن
فَعْل كفلس فتقول فلس وافلس وظبي واظب ودلو وادل ويجري هذا المجرى الصفة اذا
غلبت عليها الاسمية نحو عبد واعبد وشذ في المعتل العين نحو عين واعين وثوب
واثوب قال الشاعر لكل يوم قد لبست اثوبا وكذلك سيف واسيف قال الشاعر
كانهم اسيف بيض يمانية عضب مضاربها باق بها الاثر وقد اشار المصنف
الى ان افعلا جمع فَعْل للاسم الصحيح العين بقوله لفعل اسما صح عينا افعل ثم نبه في اخر
البيت انه يكون ايضا للرباعي بشروط يذكرها في البيت الثاني فقال ان كان كالعناق
والذراع البيت فشرط ان يكون قبل اخره مدة وان يكون مؤنثا وان يكون رباعيا وهو
المراد بقوله وعد الاحرف فتقول عناق واعنق وذراع واذرع وعقاب واعقب

وعين واعين وشذ من المذكر نحو شهاب واشهب وغراب واغرب وبالله العصمة قوله

وغير ما أفعُلُ فيه مُطّرِد ... من الثلاثي اسما بافعالٍ يرد
وغالبا اغناهم فِعْلانُ ... في فُعَلٍ كقولهم صِردانُ

تكلم في هذين البيتين على البنية الثالثة وهي افعال من جموع القلة فذكر انها تكون
جمعا لغير ما اطرد فيه افعُل من الثلاثي بشرط ان يكون اسما والذي لم يطرد فيه افعُل
اما فَعْل المعتل العين نحو ثوب واثواب وسيف واسياف واما فِعْل كحمل واحمال واما
فُعْل كقفل واقفال واما فَعَل بفتح الفاء والعين كجمل واجمال او فَعُل نحو عضد واعضاد
او فُعُل كعنق واعناق او فِعِل كابل وآبال او فِعَل كعنب واعناب او فَعِل ككبد واكباد
او فُعَل فقالوا فيه رطب وارطاب والغالب عليه فعلان كما يذكر في البيت الثاني واما
فَعْل الصحيح العين الساكنه فافعال فيه شاذ نحو فرخ وافراخ وزند وازناد فالحاصل
من هذا ان امثلة الثلاثي جميعها غير فَعْل الصحيح العين تجمع على افعال ما لم تكن صفة
وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وغير ما افعُل فيه مطرد البيت فخرج بقوله ما افعل
فيه مطرد فَعْل الصحيح العين كفلس وبقوله اسما الصفات فبقي الافعال فيما عدا ذلك
من اوزان الثلاثي وسكت في البيت عن الثلاثي ثم نبه في البيت الثاني على ان فُعَلا الغالب فيه
فعلان فقال وغالبا اغناهم فعلان في فعل ومثله بصردان وهو جمع صرد اسم طائر

في اسمٍ مذكّرٍ رباعيٍّ بمدّ ... ثالثٍ افعِلةُ عنهم اطّرد
والزمه في فَعالٍ او فِعالِ ... مُصاحِبَيْ تضعيفٍ او إعلالِ

تكلم في هذين البيتين على البناء الثالث وهو افعلة فذكر انه يكون جمعا لاسم اسما
الاول الاسم المذكر الرباعي الذي يكون ثالثه حرف مد نحو قذال واقذلة ورغيف
وارغفة وعمود واعمدة وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله في اسم مذكر رباعي
بمد البيت فالمفعول لم يسم فاعله بمد وافعلة مبتدا خبره اطرد وحذف
تنوين افعلة ضرورة ونقل حركة همزة الى تنوين ثالث الثاني مما جمع على افعلة فَعال
بفتح الفاء المضاعف او المعتل اللام نحو بتات وابتة وقباء واقبية الثالث
فِعال بكسر الفاء مضاعفا او معتل اللام نحو امام وائمة واناء وآنية وقد اشار
المصنف الى النوع الثاني والثالث بقوله والزمه في فَعال او فِعال

ونبه على أن هذا الجمع ملتزم في هذين النوعين بخلاف الأول والله الموفق قوله

فُعْلٌ لنحو أحمر وحمرا ... وفِعْلَةٌ جمعًا بنقلٍ يُدرى

ذكر في هذا البيت من الأوزان الرابع والخامس وهما فُعْل نحو حُمْر وفِعْلة نحو غِلْمة فأما فُعْل فهو من جموع الكثرة وأما فِعْلة فهو الباقي من جموع القلة ونبه على أن فُعْلا يكون جمعًا لأفعل الذي في مقابلة فعلا ولفعلا الذي في مقابلة أفعل سواء كان المقابل موجودًا أو مقدرًا فيجمع أحمر وحمرا على حُمْر ومقابل كل منهما موجود ويجمع أكمر على كُمْر ومقابله غير موجود لأنه لا يقال للأنثى كمرا ولكنه مقدر ويجمع عجزا على عُجْز ومقابله غير موجود لأنه لا يقال للرجل أعجز وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله فُعْل لنحو أحمر وحمرا أو قصر هنا جمرا ثم ذكر فِعْلة ونبه على أن مفرده لا يجري على قياس وإنما هو محفوظ في ألفاظ منها وَلَد وولدة وصبي وصبية وفتى وفتية وشيخ وشيخة وثور وثيرة وغلام وغلمة وغزال وغزلة وخصي وخصية ونبي ونبية

وفُعُلٌ لاسم رباعي بمدّ ... قد زيد قبل لام أعلالا فقد
ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف ... وفُعَلٌ لفُعْلة جمعا عرف
ونحو كبرى ولفِعْلة فِعَل ... وقد يجي جمعه على فُعَل

ذكر في هذه الأبيات البناء السادس والسابع والثامن وهي فُعُل بضم الفاء والعين وفُعَل بضم الفاء وفتح العين وفِعَل بكسر الفاء وفتح العين فأما فُعُل فذكر أنه يكون جمعًا لاسم رباعي قد زيد قبل لامه مدة بشرط أن لا يكون اللام معتلة وذلك كذاب وكتب وسرير وسرر وعمود وعمد وسواء كان مذكرا أو مؤنثا وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله وفُعُل لاسم رباعي بمد فقوله بمد جار ومجرور والضمير في زيد عائد على مد وأعلالا مفعول بفقد وفاعل فقد ضمير يعود على اللام التقدير ما لم يفقد إعلالا لامه ونبه في البيت الثاني على أن هذا الاسم الرباعي المذكور إن كان حرف المد فيه ألفا اشترط فيه أن لا يكون مضاعفا فإن كان مضاعفا فجمعه على فُعُل قليل نحو عنان وعنن والكثير فيه أفعلة نحو أعنة وأزمة وأمة وإلى ذلك أشار بقوله ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف أما فُعَل بضم الفاء وفتح العين فذكر أنه يكون جمعا لشيئين لفُعْلة نحو غرفة وغرف وللفعلى أنثى أفعل نحو كبرى وكبر وصغرى

وصُغَر وقد أشار إلى ذلك بقوله وفُعَل لفُعْلة جمعًا عرف ونحو كبرى أما فِعَل بكسر الفاء وفتح العين فذكر أنه يكون جمعًا لفِعْلة نحو سدرة وسدر وكسرة وكِسَر وإليه أشار بقوله ولفِعْلة فِعَل ثم ذكر أن فِعْلة بكسر الفاء وسكون العين قد يجي جمعه شاذا على فُعَل بضم الفاء وفتح العين نحو حلية وحُلى وإلى هذا أشار بقوله وقد يجي جمعه على فُعَل فالضمير في قوله جمعه عائد إلى الوزن الأخير وهي فِعْلة بكسر الفاء وسكون العين قوله

في نحو رام ذو اطراد فُعَلة ... وشاع نحو كامل وكَمَلة

ذكر في هذا البيت البناء التاسع والعاشر وهما فُعَلة بضم الفاء وفتح العين وفَعَلة بفتحهما فذكر أن الأول يكون جمعًا لفاعل معتل اللام صفة لعاقل مذكر وهذه الشروط مأخوذة من مثاله وذلك نحو رام ورماة وقاض وقضاة وذكر أن الثاني يكون جمعًا لفاعل الصحيح اللام المذكر عاقل وهذه الشروط أيضا مأخوذة من مثاله نحو كامل وكملة ونبه على ذلك كله بالبيت فَعْلى لوصفٍ كقتيل وزمن ... وهالك وميت به قمن ذكر

في هذا البيت على البناء الحادي عشر وهو فعلى فذكر أنه يكون جمعا لوصف على فعيل بمعنى مفعول نحو قتيل وقتلى لأنه بمعنى مقتول ثم نبه على أنه يلحق به ما هو في معناه مما دل على توجع أو هلك ومثله بزمن وهالك وميت فتقول زمن وزمنى وهالك وهلكى وميت وموتى ولذلك يلحق به فعيل بمعنى فاعل نحو مريض ومرضى ولذلك أفعل وفعلان نحو أحمق وحمقى وسكران وسكرى وقوله زمن وما عطف عليه مبتدأ وخبره ومعنا حقيق لفُعْل اسمًا صح لامًا فِعَلة ... والوضع في فَعْل وفِعْل قِلّة ذكر في

هذا البيت على البناء الثاني عشر وهي فِعَلة بكسر الفاء وفتح العين فذكر أنه يكون جمعا لفُعْل بضم الفاء وسكون العين وشرط أن يكون اسما صحيح اللام نحو قُرط وقِرَطة ودُرج ودِرَجة وكوز وكِوَزة ودُب ودِبَبة وإلى هذا أشار المصنف بقوله لفُعْل اسما صح لاما فِعَلة ثم نبه على أنه قد جاء هذا البناء قليلا جمعا لفِعْل بكسر الفاء نحو قرد وقردة ولفَعْل بفتح الفاء نحو غرد وغردة وإلى هذا أشار بقوله والوضع في فَعْل وفِعْل قلة وقد يُذكر هذا الجمع أيضا في فاعل نحو هادر وهدرة وفي فَعَل بفتح العين والفاء لذكر وذِكَرة

وفُعَّلٌ لفاعلٍ وفاعِلة ... وصفين نحو عاذل وعاذلة
ومثله الفُعّال فيما ذكرا ... وذان في المعتل لامًا ندرا

تكلم في هذين البيتين على البنا الثالث عشر والرابع عشر وهما فُعَّل بضم الفا وفتح العين
وتشديدها من غير الف بعدها وفُعّال كذلك الا انه بالف بعد العين فاما
الاول فذكر انه يكون جمعًا لفاعل وفاعلة بشرط ان يكونا وصفين صحيحي اللام وبعهم
صحة اللام من مثاله وقد اشار الى ذلك بقوله وفُعَّل لفاعل وفاعله وصفين ثم مثل
بعاذل وعاذله فيقول عاذل وعُذَّل وعاذله وعذل ثم نبه في البيت الثاني فقال
ومثله الفعّال فيما ذكرا فظاهر كلامه ان الفعّال يكون جمعًا مطردا في فاعل وفاعله
بالشرطين المتقدمين وليس كذلك بل هو مطرد في فاعل نحو صائم وصوام ونادر في
فاعله نحو صاده وصداد قال الشاعر ابصارهن الى الشبان مائلة وقد اراهن
عني غير صُدّاد ثم نبه على ان هذين البنائين قد ندرا جمعًا لفاعل المعتل اللام
وفاعله قالوا غاز وغزى وعاف وعفى وقالوا غاز وغزا وسار وسراء وقد
اشار المصنف الى ذلك بقوله وذان في المعل لامًا ندرا فذان اشارة الى فُعّل
وفُعّال وقد ندر ايضا فُعَّل جمعا لفعيلة قالوا خريدة وخرد ولافعل قالوا اعزل
وعزل ولفعلا قالوا نفسا ونفس

فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لهما ... وقَلّ فيما عينُه اليا منهما
وفَعَلٌ ايضا له فِعَالُ ... ما لم يكن في لامه اعتلالُ
او يك مضعفا ومثل فَعَلِ ... ذو التا وفِعْلٌ مع فُعْلٍ فاقبلِ
وفي فَعِيلٍ وصفَ فاعلٍ ورد ... كذاك في انثاه ايضا اطّرد
وشاع في وصفٍ على فَعْلانا ... او انثييه او على فُعْلانا
ومثله فُعْلانة والزمه في ... نحو طويلٍ وطويلةٍ تفي

تكلم في هذه الابيات على البنا الخامس عشر وهو فِعال بكسر الفا فذكر انه يكون
جمعًا لثلاثة عشر وزنا فذكر منها في البيت الاول وزنين فَعْل وفَعْلة بفتح الفا
وسكون العين اسمين كانا او وصفين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب
وثوب وثياب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال وقد اشار المصنف الى ذلك
بقوله فعل وفعله فعال لهما واطلق فلم يعين اسما ولا وصفا ولا صحيحًا ولا
معتلا فدخل الجميع ثم استثنى من ذلك ما كانت عينه يا فان جمعه على فعال قليل

في الوصف ضِياف وضيعة وضِياع والى هذا اشار المصنف بقوله وقلّ فيما عينُه
اليا منهما يعني من فعل وفعله وقصر اليا ضرورة ثم ذكر في البيت الثاني الوزن الثالث وهو
فَعَل بفتح الفا والعين نحو جَمَل وجمال وشرط ان لا يكون معتل اللام ولا مضاعفا نحو
رحا وطلل فانهما يجمعان على افعال كارحا واطلال والى جمع فعل على فعال اشار بقوله
وفَعَل ايضا له فعال والى اشتراط صحة لامه اشار بقوله ما لم يكن في لامه اعتلال والى
اشتراط عدم التضعيف اشار بقوله في البيت الثالث او يك مضعفا ثم ذكر في بقية البيت
الوزن الرابع والخامس والسادس فالرابع فَعَلة ما ليس كثمرة وثمار ورقبة ورقاب
والخامس فِعْل بكسر الفا وسكون العين وهي ذئب وذئاب وقِدح وقداح والسادس فُعْل
بضم الفا وسكون العين نحو دهن ودهان وقد اشار المصنف الى الاوزان الثلاثة بقوله
ومثل فعل ذو التا وفعل مع فعل فاقبل يعني ومثل فعل ذو التا ويشترط فيه ما اشترط
في فعل من صحة اللام وعدم التضعيف ثم ذكر في البيت الرابع الوزن السابع والثامن وهما
فعيل صفة بمعنى فاعل وفعيلة مؤنثه فذكر انهما يجمعان على فعال نحو ظراف وكرام جمع
ظريف وظريفة وكريم وكريمة والى هذا اشار بقوله وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك
في انثاه ايضا البيت فقوله وصف فاعل معناه انه بمعنى فاعل ثم نبه في البيت الخامس
على الوزن التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر وفي البيت السادس على الوزن
الثالث عشر وهي فعلان بفتح الفا ومؤنثاه وهما فعلى وفعلانه وفعلان ومؤنثه وهي
فعلانة بشرط ان يكون جميعها صفة فذكر انه قد شاع جمعها على فعال نحو غضاب
جمع غضبان وغضبى وندام جمع ندمان وندمانة وخماص جمع خمصان بضم
الخا وخمصانة والى فعلان بفتح الفا والمؤنثة اشار بقوله وشاع في وصف على فعلانا
او انثييه والى فُعلان بضم الفا اشار بقوله او على فُعلانا والى انثاه اشار بقوله في
البيت السادس ومثله فعلانة ثم نبه في بقية البيت على ان فعالا قد التزم جمعا لنحو
طويل وطويلة مما عينه واو ولامه صحيحة وهو صفة فيقول في جمع طويل
وطويلة طوال ولا يجوز غيره فيهما وقد اشار الى ذلك بقوله والزمه في نحو طويل وطويلة
تفي

وبفُعُولٍ فَعِلٌ نحو كَبِد ... يخص غالبا كذاك يطرد
في فَعْلٍ اسمًا مطلق الفا وفَعَل ... له وللفُعال فِعْلان حصل

تكلم في هذه الابيات على البناء السادس عشر والسابع عشر وهما فعول بضم الفاء وفعلان بكسر الفاء فذكر ان فعولا يكون جمعا لفعل كالكبد مختصا به في الغالب نحو كبد وكبود ونمر ونمور ووعل ووعول واليه اشار بقوله وبفعول فعل نحو كبد يخص غالبا وقال غالبا احترازا من قولهم كبد واكباد ثم نبه على انه يكون جمعا مطردا في فعل مثلث الفاء اذا كان اسما فقول جمل وجمول وفلس وفلوس وجند وجنود والى هذا اشار بقوله كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفا يعني ان المراد بحركة الفاء الثلاث وقصر الفا ضرورة واهمل من الشروط في فعل بضم الفاء ان لا يكون مضاعفا ولا معتل اللام فانه لا يجمع على فعول الا نادرا فالو لخص وخصوص وني ونوي ثم ذكر ان فعولا ايضا يكون جمعا لفاعل بفتح الفا والعين والى هذا اشار بقوله وفعل له اي لفعول وفهم منه عدم اطراده فدل على انه محفوظ فالوا ذكر وذكور واسد واسود وشجن وشجون وذنب وذنوب وساق وسوق وسمع ايضا في شاهد وشهود وصال وصلي وباك وبكي ثم شرع يتكلم في البناء السابع عشر وهو فعلان بكسر الفاء فعال وللفعال فعلان حصل فذكر ان فعلان يكون جمعا للفعال بضم الفاء نحو غلام وغلمان وغراب وغربان ثم نبه في البيت التالي على ان فعلان ايضا قد شاع جمعا في فعل بضم الفاء وسكون العين وفي فعل بفتح الفاء والعين بشرط ان تكون عينهما واوا وذلك مأخوذ من تمثيله بحوت وقاع ثم نبه على ان فعلان قل جمعا لغير ما ذكر والى هذا اشار بقوله وقل في غيرهما لكن القليل خروف وخرفان وخرب صد المبنى وخربان واخ واخوان وغزال وغزلان وصوار وصيران في قطيع البقر وقنو وقنوان وظليم وظلمان وحائط وحيطان قوله

وفعلا اسما وفعيلا وفعل غير معل العين فعلان شمل

تكلم في هذا البيت على البناء الثامن عشر وهو فعلان بضم الفاء فذكر انه يكون جمعا لثلاثة اوزان لفعل بفتح الفاء وسكون العين نحو ظهر وظهران ولفعيل نحو رغيف ورغفان ولفعل بفتح الفاء والعين نحو حمل وحملان وهو ذكر الغنم وشرط في كلاسها ان يكون اسما وان يكون فعل المفتوح العين والفا صحيح العين والى ذلك كله اشار بقوله وفعلا اسما وفعيلا وفعل الست فقوله وفعلا وما عطف عليه مفعول بشمل والفاعل فيه

ضمير عائد على فعلان وغير معل العين حال من فعل وهو المثال الاخير وقد ندر فعلان في راكب وركبان وفي افعل نحو اسود وسودان واعمى وعميان وفي فعال نحو زقاق وزقان

ولكريم وبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما قد جعلا
وناب عنه افعلاء في المعل لاما ومضعف وغير ذاك قل

تكلم في هذين البيتين على البناء التاسع عشر والعشرين وهما فعلاء بضم الفاء وافعلاء فذكر ان فعلاء يكون جمعا مقيسا لفعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل بشرط ان لا يكون مضاعفا ولا معتل اللام نحو ظريف وظرفاء وكريم وكرماء وبخيل وبخلاء وقد اشار الى ذلك بقوله ولكريم وبخيل فعلا والشروط المذكورة تفهم من تمثيله ثم نبه على ان فعلاء يكون جمعا لما اشبه المثالين المذكورين في الدلالة على معنى هو كالغريزة نحو عاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء والى ذلك اشار بقوله كذا لما ضاهاهما قد جعلا والضمير في ضاهاهما عائد على المثالين الذين ذكرهما والضمير في جعلا عائد على فعلاء ثم نبه في البيت الثاني على البناء التالي وهو افعلاء فذكر انه ينوب عن فعلاء في فعيل اذا كان معتل اللام او مضاعفا نحو ولي واولياء وشديد واشداء وغني واغنياء والى هذا اشار بقوله وناب عنه افعلاء في المعل لاما ومضعف فالضمير في عنه عائد على فعلاء ثم نبه على ان افعلاء قل في غير المعل والمضاعف من فعيل نحو نصيب وانصباء وصديق واصدقاء وهين واهوناء والى هذا اشار بقوله وغير ذاك قل والاشارة بذاك الى مجيء افعلاء جمعا لفعيل المعتل والمضاعف والضمير في قل عائد على غير وبالله العصمة

فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله وشذ في الفارس مع ما ماثله

تكلم في هذه الابيات على البناء الحادي والعشرين وهو فواعل فذكر انه يكون جمعا لفوعل نحو جوهر وجواهر وكوثر وكواثر ولفاعل بفتح العين نحو طابع وطوابع وقالب وقوالب ولفاعلاء ايضا نحو قاصعاء وقواصع وهو من ابواب جحر اليربوع ولفاعل بكسر العين نحو كاهل وكواهل وقد اشار الى الاوزان الاربعة بقوله في البيت الاول فواعل لفوعل البيت وشرط في رابعها ان يكون اسما ولم ينبه المصنف عليه ثم نبه في البيت التالي على ان فواعل يكون جمعا لفاعل صفة لعاقل مؤنث وذلك مأخوذ من

بمثله كايض فيقول حايض وحوايض وطامث وطوامث ولفاعل ايضا صفه
لما لا يعقل وذلك ماخوذ من مثله ايضا نحو صاهل فيقول صاهل وصواهل وناعق
ونواعق ولفاعله سواكان اسما او صفه نحو فاطمه وفواطم وصاحبه وصواحب
ولذلك اطلق المصنف فاعله ثم نبه على ان فاعلا اذا كان صفه لعاقل لجمعه على
فواعل شاذ فالوا فارس وفوارس وشاهد وشواهد وسابق وسوابق وداجن
ودواجن وناكس ونواكس والى هذا اشار بقوله وشذ في فارس مع ماماثله
اى مع ما اشبهه من الامثله المسموعه فيما هو صفه لعاقل والله الموفق قوله

وبفعايل اجمعن فعاله نحو سحابه ورساله وشبهه ذا تا او مزاله

تكلم في هذا البيت على البنا الثاني والعشرين وهو فعايل فذكر انه يكون جمعا لكل رباعي
مونث قبل اخره مده سواء كانت المده الفا او واوا او يا وكان في اخره تا التانيث
او لم يكن كان اوله مضموما او مكسورا او مفتوحا نحو سحابه وسحايب ورساله
ورسايل وعقاب وعقايب وصحيفه وصحايف وحلوبه وحلايب وعجوز وعجايز
والى ذلك اشار بقوله وبفعايل اجمعن فعاله البيت فقوله وشبهه يريد به
الرباعي الذي قبل اخره واوا ويا مع سوى في ذلك بين وجود التا وعدمها وسكت
عن حركه الفا فدل على انها بالتمام ويفهم من قوله ان فعلا بغير تا يجمع
على فعايل لانه مندرج تحت ما قاله نحو سعيد اسم امراه قال ابن المصنف وجمع فعيل
على فعايل عزيز لا يكاد يعثر عليه وبالله العصمه وله المنه قوله

وبالفعالي والفعالى جمعا صحراء والعذرا والقيس اتبعا

تكلم في هذا البيت على البنا الثالث والعشرين والرابع والعشرين وهما فعالي بفتح الفا
وكسر اللام وفعالى بفتح الفا واللام فذكر انهما يكونان جمعا لفعلا اسما كان كصحرا
او صفه كعذرا فيقول صحرا وصحارى وصحارى وعذرا وعذارى وعذارى وقد اشار
الى ذلك بقوله وبالفعالي والفعالى جمعا صحرا والعذرا ثم امر باتباع القياس
في ذلك فقال والقيس اتبعا يعني القياس والالف في اتبعا بدل من النون الخفيفه
ويجي هذان البناءان جمعا لما اخره الف مقصوره اما للتانيث كحبلى او للالحاق
نحو ذفرى فيقول حبالى وحبالى وذفارى وذفارى والذفرى بالذال المعجمه ما وراء الاذن

البعير

البعير وهو اول ما يعرق منه واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد كالكرسي تتبع العرب

تكلم في هذا البيت على البنا الخامس والعشرين وهو فعالي بفتح العين وتشديد اليا
وذكر انه يكون جمعا لكل ثلاثي اخره يا مشدده لم تتجدد فيه للنسب وقد اشار
الى ذلك بقوله واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد ومثل بالكرسي ونعني بالثلاثي
هنا ان يكون على ثلاثه احرف غير اليا المشدده وذكر انك اذا فعلت ذلك تبعت العرب
فيقول كراسي وكراسي وبختي وبخاتي ولا يقول في بصري بصاري لان اليا فيه مجدده
للنسب وعلى هذا الاشكال في اناسي انه جمع انسي لان اليا فيه مجدده للنسب وانما هو
جمع انسان ابدلت فيه النون يا في الجمع كما قالوا في ظربان ظرابي وقد نطق بعض
العرب بالنون كما جاء في ذلك على الاصل فقال اناسين وظرابين ولو كان اناسي جمع
انسي لقيل في جني وتركي جناني وتراكي ولم يقله احد والله اعلم قوله

وبفعاليل وشبهه انطقا في جمع ما فوق الثلاثه ارتقى
من غير ما مضى ومن خماسي جرد الاخر انف بالقياس
والرابع الشبيه بالمزيد قد يحذف دون ما به تم العدد
وزايد العادي الرباعي احذفه ما لم يك لينا اثره اللذ ختما

تكلم في هذه الابيات على البنا السادس والعشرين والسابع والعشرين وهما خاتم
الابنيه فالاول لكل جمع ثالثه الف وبعدها حرفان ومفرده كله اصول
نحو جعفر وجعافر وزبرج وزبارج الثاني شبيهه وهو ما كان احد حروف مفرده
زايده اما للالحاق نحو جوهر وجواهر او لغيره كمسجد ومساجد فذكر ان هذين
البناءين يكونان جمعا لما زاد على الثلاثه والى هذا اشار بقوله وبفعاليل وشبهه
انطقا والالف في انطقا بدل من نون التوكيد الخفيفه ثم شبهه على البنا
الثاني ودخل تحت قوله ما فوق الثلاثه الرباعي والخماسي مجردين او مزيدا فيهما
وقد تقدم مثال الرباعي المجرد والمزيد فيه وسياتي الخماسي بشرط في البيت الثاني
ان يكون الزايد على الثلاثه من غير ما مضى من نحو كبرى وصغرى واحمر وحمرا وسكرى
وسكارى وساحر وراهم وصايم فانه قد تقدمت جموعها على ما ذكرها لك
والى هذا اشار بقوله من غير ما مضى فدخل تحت قوله من غير ما مضى الرباعي المجرد

والثلاثي المزيد فيه اذا كان من غير ما مضى وهو متعلق بقوله انف بحذفها وليس
معطوفا على غير في قوله من غير ما مضى وقسم الخماسي الى مجرد وهو الذي تجرد عن
الزوائد فذكر ان حكمه في الجمع حذف اخره فتقول في سفرجل سفارج بخلاف اللام
والى هذا اشار بقوله الاخر انف بالقياس وكذلك همزة الاخر منقوله الى اللام والاخر
منصوب بانف ثم نبه في البيت الثالث على ان رابع الخماسي المجرد ان كان يشبهها
بالزوائد جاز حذفه وابقاء الاخير فتقول في خدرنق خدارق وفي فرزدق فرازق
ومعنى الشبه بالزائد ان يكون الحرف الاصلي من حروف الزيادة كالنون في خدرنق
او يكون من مخرج ما هو من حروف الزيادة كالدال في فرزدق وحذف الاخر هنا اولى من
حذف الرابع وقد اشار المصنف الى ما ذكرنا بقوله والرابع الشبيه بالمزيد
قد يحذف البيت فقوله الرابع يعني من الخماسي وقوله قد يحذف نبه على قلة حذف
الرابع في مثل هذا بالنسبة الى حذف الاخير وما به تم العدد يعني به الحرف الخامس
ثم لما فرغ من الخماسي المجرد تكلم في البيت الرابع على الخماسي المزيد فيه فذكر ان كلمة الكلام
منه الزائد ما لم يكن الزائد حرف لين قبل الاخر فتقول في سبطرى سباطر وفي فدوكس
فداكس فيحذف الزائد فيهما وهما الالف والواو والى هذا اشار بقوله والزائد العادي
الرباعي احذفه فقوله العادي الرباعي يعني المجاوز الرباعي فهو اسم فاعل من عداه اي
جاوزه والرباعي مفعول بالعادي ثم نبه على استثناء الزائد اذا كان حرف لين قبل الاخر
فقال ما لم يك لينا وقوله اثره اللذ ختما يعني اثر حرف اللين الحرف الذي ختم الكلمة وشكل
ذاك اللذ بعد حذف الياء وهي لغة فتقول فيما قبل اخره حرف مد ولين عصفور
وعصافير وقنديل وقناديل وقرطاس وقراطيس فيثبت حرف المد واللين وتجعله في الجمع ياء

والسين والتا من كمستدع ازل اذ ببنا الجمع بقاهما مخل
والميم اولى من سواه بالبقا والهمز والياء مثله ان سبقا
والياء لا الواو احذف ان جمعت ما كحيزبون فهو حكم حتما
وخيروا في زائدي سرندى وكل ما ضاهاه كالعلندى

تكلم في هذه الابيات على الاسم اذا كان فيه اكثر من حرف زائد فذكر انه ان كان فيه
ثلاث زوائد حذفت منها اثنين وترك الاول بالبقاء وهو ما كان دالا على معنى اوفى

بحل ما دل على معنى فتقول في مستدع مداع فيحذف السين والتا وبقي الميم
لانها دالة على اسم الفاعل والى هذا اشار بقوله والسين والتا من كمستدع ازل
وقصر التاضرورة ثم نبه على ان سبب الحذف اخلالهما بلفظ الجمع لو بقيا اذ يخرج بهما
عن ابنية الجمع الموجودة والى ذلك اشار بقوله اذ ببنا الجمع بقاهما مخل وقصر البنا
والبقا ضرورة ثم نبه في البيت الثاني على ان الميم من مستدع وشبهه اولى بالبقاء في
الجمع من غيره والى هذا اشار بقوله والميم اولى من سواه بالبقا ثم نبه في بقية البيت
على ان الهمزة والياء اذا زيدا في اول الكلمة كانا كالميم في الاولوية بالبقاء لكونهما في محل
ما يدل على معنى والى هذا اشار بقوله والهمز والياء مثله ان سبقا فتقول في الندد
ويلندد الادد ويلادد فيحذف النون منهما وتبقى الهمزة والياء فيهما ثم لما ذكر نبه في
البيت الثالث على انه اذا اجتمع زائدان احدهما واو والاخر ياء حذف الياء وترك الواو
لان حذف الياء لا يؤدي الى حذف الواو بخلاف العكس والقاعدة ان الزائدين اذا كان
حذف احدهما يؤدي الى حذف الاخر وحذف الاخر لا يؤدي الى ذلك فالحذف الذي لا يؤدي
وترك الاخر والى هذا اشار المصنف بقوله والياء لا الواو احذف ان جمعت ما كحيزبون
فاذا جمعت مثل حيزبون وهي الداهية حذفت الياء وتركت الواو فقلبتها ياء في الجمع
فتقول حزابين ولا تحذف الواو وتترك الياء لانه يؤدي الى حذفها لانك لو ابقيت الياء
بعد حذف الواو لوقعت في ان يكون بعد الف الجمع المتناهي ثلاثة متحركات فكنت تقول
حيابن وذلك لا يوجد الا حيث يكون اخر الكلمة تاء لحاقه فتفوت صيغة منتهى
الجموع فيحتاج الى حذف الياء فرارا من هذا المحظور فيؤدي الى حذف الواو والياء
وكان حذف الياء الاولى لا يؤدي الى شيء من ذلك ثم نبه في البيت الرابع على ان الزائدين
ان كانا متكافئين لا يلزم من حذف احدهما حذف الاخر ولا مزية لاحدهما على الاخر كنت
مخيرا في حذف ايهما شئت كالنون والالف من سرندى والى اشار المصنف بقوله
وخيروا في زائدي سرندى فتقول في جمعه سراند بحذف الالف وابقاء النون او
سرادي بحذف النون وابقاء الالف ثم قلبها ياء ثم قال وكل ما ضاهاه كالعلندى
اي وكل ما اشبهه يفعل فيه هكذا كالعلندى فان شئت ان تقول علاند وان شئت
ان تقول علادي والعلندى الصلب الغليظ من كل شيء والله الموفق وبه العصمة قوله

التصغير

فُعَيلا اجعل الثلاثي اذا صغّرته نحو قُذَيٍّ في قذى
فُعَيعِل مع فُعَيعِيل لما فاق كجعل درهم دريهما
وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل
وجائز تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما انحذف
وحائد عن القياس كل ما خالف في البابين حكما رسما

هذا الباب وضعه للتصغير وهو جار في احكامه على احكام التكسير وقد قال سيبويه التصغير والتكسير يجريان من واد واحد اشاره الى ان احكامهما واحده وقد نبه المصنف في هذه الابيات على ان ابنية التصغير ثلاثه فعيل وهو للثلاثي نحو فليس والى هذا اشار بقوله فعيلا اجعل الثلاثي اذا صغرته ومثله بقذيّ في تصغير قذى الثاني فعيعل بكسر ما قبل اللام وهو للرباعي نحو جعيفر ودريهم في تصغير جعفر ودرهم والخماسي اذا صغرته ولم تعوض من الحرف الخامس المحذوف فتقول في سفرجل سفيرج الثالث فعيعيل بياء قبل لامه وهو للخماسي اذا عوضت من المحذوف فتقول في سفرجل سفيريج بياء عوضا من اللام المحذوفه وللخماسي الذي قبل اخره حرف مد ولين زائد فتقول في تصغير عصفور عصيفير وفي قنديل قنيديل وفي مصباح مصيبيح فتقلب الواو والالف ياء لانكسار ما قبلها وتدع الياء على حالها وقد اشار المصنف الى جميع ما ذكرناه بقوله فعيعل مع فعيعيل لما فاق كجعل الثاني لما فاق الثلاثه في عدده فدخل فيه الرباعي والخماسي الذي حروفه اصول والخماسي الذي رابعه حرف مد ولين زائد ومثل بدرهم وهو من الرباعي وفي كلامه اجمال لانه جعل الثاني من المذكورين لما زاد على الثلاثي ولم يفصل فلم يعين حيث يكون فعيعل وحيث يكون فعيعيل وقد تقدم تفصيل ذلك ثم نبه في البيت الثالث على ان الذي يتوصل به لمنتهى الجمع من الحذف في المفرد مثل ذلك يتوصل الى ابنية التصغير فكما حذفت الاخر من نحو سفرجل حين جمعته كذلك تفعل في تصغيره فتقول سفيرج كما قلت سفارج وكما قلت مداع في جمع مستدع بحذف السين والتاء كذلك تقول في تصغيره مديع والى هذا اشار بقوله وما به لمنتهى الجمع وصل البيت ثم نبه في البيت الرابع على انه يجوز ان يعوض

من المحذوف في التصغير كما يجوز ذلك في التكسير وعين ان التعويض يكون قبل الطرف فتقول سفيريج بياء قبل الجيم عوضا من اللام كما عوضوا في التكسير فقالوا سفاريج والى اشار بقوله وجائز تعويض قبل الطرف فاضاف التعويض الى ما قبل الطرف وهي من اضافه الشي الى محله لان المراد ان ما قبل الطرف يكون محلا للتعويض والضمير في قوله فيهما راجع الى التصغير والتكسير ثم نبه على ان ما خالف الحكم الذي ذكره في التصغير والتكسير فهو حائد عن القياس والى ذلك اشار بقوله وحائد عن القياس البيت فمن الخارج عن القياس قولهم مغيربان في تصغير مغرب وعشيشيان في تصغير عشيه وما اشبه ذلك كما خرج عن القياس في باب التكسير اراهط جمع رهط واباطل جمع باطل واكارع جمع كراع واحاديث جمع حديث واعاريض جمع عروض واقاطيع جمع قطيع وامكن جمع مكان والله المستعان وبه التوفيق قوله

لتلو يا التصغير من قبل علم تانيث او مدته الفتح انحتم
كذاك ما مدة افعال سبق او مد سكران وما به التحق

نبه في هذين البيتين على ان الحرف الذي بعد ياء التصغير ان كان قبل علامه التانيث نحو نعمه وحبلى او مدته بان كان حمرا وجب فتحه فتقول نعيمه وحبيلى وحميرا والى هذا اشار بقوله لتلو يا التصغير من قبل علم التانيث فمراده بتلو يا التصغير ضروره وتلوها هو الحرف الذي بعدها وعلم مضاف الى تانيث وقوله او مدته معطوف على علم والهاء عايد على التانيث ثم نبه في البيت الثاني على ان الفتح ايضا حكم ما قبل افعال والالف والنون في سكران وما الحق به كعثمان وقد اشار الى ذلك بقوله كذاك ما مده افعال سبق اليت يريد كذلك الحرف الذي سبق مده افعال فمده مفعول بسبق والفاعل به ضمير يعود على ما فتقول اجيمال في تصغير اجمال وسكيران في تصغير سكران وعثيمان في تصغير عثمان واما سرحان فتقول في تصغيره سريحين لانهم قالوا في تكسيره سراحين ولم يقولوا سحارين فجعلوه مخالفا لسكران في تكسيره والتصغير يتبع التكسير فان لم يكن ما بعد ياء التصغير شيا مما ذكر وجب كسره كدريهم ما لم يكن محل اعراب نحو فليس فهو على ما يقتضي العامل قوله

والف التانيث حيث مدا وتاوه منفصلين عدا
كذا المزيد اخرا للنسب وعجز المضاف والمركب

وهكذا زيادتا فعلان   من بعد اربع كزعفران
وقدّر انفصال ما دلّ على   تثنية او جمع تصحيح جلى

لما تقرر ان ما بعد ياء التصغير يكسر فيما زاد على الثلاثة واستثنيت منه المواضع
المذكورة قبل ذكر ايضا مواضع استثنيت من قوله ما فات اي ما زاد على الثلاثة
نحو على فعيعل او على فعيعيل لان هذه المواضع التي يذكرها ظاهرها مخالف لذلك
لما في اخرها من الزيادة ولكنهم عدّوا تلك الزيادة بمنزلة المنفصل عن تلك الكلمة
فلم يعتد بها والى هذا اشار بقوله والف التانيث حيث مدّ البيت وانما ذاك
اذا كان الف التانيث الممدودة وما ذكر بعده قد تقدم قبله اربعة احرف غير
ياء التصغير فتقول في جحدبا جحيدبا وتقول في حنظلة حنيظلة ثم نبّه في البيت
الثاني على ثلاثة مواضع ما فيه ياء النسب كالعبقري تقول عبيقري وعجز المضاف
نحو عبد الله تقول عبيد الله وعجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك تقول بعيلبك ولا
يعتد بياء النسب ولا بعجز المضاف والمركب والى هذا اشار بقوله كذا المزيد
آخرا للنسب ثم نبّه في البيت الثالث على موضع آخر وهو ما فيه الالف والنون الزائدتان
في نحو فعلان اذا كانت بعد اربعة احرف نحو زعفران تقول فيه زعيفران وقد
اشار الى ذلك بقوله وهكذا زيادتا فعلان البيت ثم نبّه في البيت الرابع على موضعين
وهما المثنى والمجموع جمع تصحيح فتقول مسيلمان ومسيلمون ومسيلمات ولا يعتد
بما زيد للتثنية والجمع وقد اشار الى ذلك بقوله وقدّر انفصال ما دلّ على تثنية البيت

والف التانيث ذو القصر متى   زاد على اربعة لن يثبتا
وعند تصغير حبارى خيّر   بين الحبيرى فادر والحبير

لما تقرر ان الزائد بعد اربعة احرف يُعدّ في حكم المنفصل ولا يضرّ ابقاؤها عند
التصغير نبّه على ان الف التانيث المقصورة ليست من ذلك اذ لا تعدّ في حكم المنفصل
لعدم استقلال النطق بها وحدها بخلاف الممدودة فتحذف المقصورة ان جاءت
بعد اربعة احرف لقولهم في قرقرى قريقر بحذف الالف والى هذا اشار بقوله
والف التانيث ذو القصر متى البيت ثم نبّه في البيت الثاني على انها ان كان قبلها في
الكلمة مدّة تتخيّر بين حذفها في التصغير وابقاء المدة وبين العكس فتقول في حبارى

حبير بحذف الف التانيث وحبيرى باثباتها وقد اشار الى ذلك بقوله وعند تصغير حبارى خيّر

واردد لاصل ثانيا لينا قلب   فقيمة صيّر قويمة تصب
وشذّ في عيد عييد وحتم   للجمع من ذا ما لتصغير علم
والالف الثاني المزيد يجعل   واوا كذا ما الاصل فيه يجهل

تكلم في هذه الابيات على ثاني الكلمة اذا كان حرف مدّ ولين فذكر انه يردّ الى اصله
فتقول في قيمة قويمة فتردّ الياء الى الواو لانها الاصل وشذّ في عيد عييد وكان الاصل
عويد لانه من العود وتقول في موسر ميسر لانه من اليسر وتقول في ناب نييب فتردّه
الى اصله وهو الياء فانك ان كان اصل الالف همزة تلي همزة كآدم قلبت واوا فتقول اويدم
وقد اشار المصنف الى ردّ حرف اللين الى اصله اذا كان ثانيا بقوله واردد لاصل ثانيا
لينا قلب البيت ومثّل بقيمة وهو مما اصله الواو وقوله ثانيا حال من لينا وقلب في
موضع الصفة لثانيا وصحّت الحال من ثانيا وان كان نكرة لانه موصوف بقلب والتقدير
واردد الاصل ثانيا منقلبا من اصل في حال كونه حرف مدّ ولين ثم نبّه في البيت الثاني
على شذوذ قولهم عييد في تصغير عيد وكان حقه ان يقال عويد لانه من العود
ثم نبّه في بقية البيت على انه يحتم لجمع التكسير من القلب مثل ما يحتم للتصغير فكما قالوا
عييد بالياء في التصغير لذلك قالوا اعياد في التكسير وكما قالوا نييب قالوا انياب ثم
نبّه في البيت الثالث على ان الالف الزائدة اذا وقعت ثانيا قلبت واوا وكذلك المجهول
الاصل فتقول في ضارب ضويرب لان الالف زائدة وتقول في عاج عويج لان الالف
مجهولة الاصل وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله والالف الثاني المزيد يجعل البيت

وكمّل المنقوص في التصغير ما   لم يحو غير التاء ثالثا كما

نبّه في هذا البيت على انك تكمّل الاسم في التصغير بردّ ما حذف منه ما لم يكن على ثلاثة
احرف وكان الثالث غير تاء التانيث فتقول في عضة عضيهة وفي سفة سفيهة
فتردّ المحذوف لانه قد نقص عن ثلاثة احرف ولا عبرة بالتاء فان كان
على ثلاثة احرف لم تردّ المحذوف فتقول في تصغير قاض قويض ولا تردّ المحذوف
لانه قد حصل بدونه وقد اشار المصنف الى ردّ المحذوف فيما لم يكن على ثلاثة
احرف بقوله وكمّل المنقوص في التصغير ما لم يحو غير التاء ثالثا كما

وبكون ذلك الثالث غير تاء التانيث كما تقدم بيانه فان كان الثالث تاء التانيث لم
تعتد بها وترد المحذوف وتلحقها فلو سميت بها وصغرتها جاءت صيغة فعيل وفعل
موى وقوله المنقوص يريد به المحذوف منه اولا والوارد على حرفين من المبنيات فيقول
قد نقص عن الثلاثة كماله في الاسما ونعني بها الموصولة وما اشبهها من اقسام ما

ومن بترخيم يصغر اكتفى ... بالاصل كالعطف يعني المعطفا

هذا البيت يحل فيه على تصغير الترخيم وهو ان يجرد الاسم عن الزوائد فان كانت الاصول
ثلاثة صغرته على فعيل فيقول في احمد حميد وان كانت فيه الف التانيث الحقت التا فتقول
في سوداء سويدة وان كانت الاصول اربعة رددته الى فعيعل فتقول في قرطاس
قريطيس وفي عصفور عصيفير اما ابرهيم فقالوا فيه بريه كما قالوا في اسمعيل سميع
نص عليهما سيبويه كانهم لما لم يعرفوا فيهما الاصل من الزائد لعجمتهما عاملوهما معاملة
ما اصوله ثلاثة اذ هي اقل ما يكون من الاصول وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله ومن
يرخم يصغر اكتفى بالاصل اليت يحصل تصغير التجرد من الزوائد والاكتفا بالاصول
ومثله بقوله في المعطف عطيف ولم ينبه على غير ذلك مما ذكرناه والله اعلم قوله

واختم بتا التانيث ما صغرت من ... مونث عار ثلاثي كسن
ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس ... كشجر وبقر وخمس
وشذ ترك دون لبس وندر ... لحاق تا فيما ثلاثيا كثر

نبه في هذه الابيات على ان الاسم الثلاثي المونث العاري من تاء التانيث اذا صغرته
رددت اليه التاء وسواء كان ثلاثيا في الحال كدار ودويرة او في الاصل ولكن حذف
منه كيد ويدية وقد اشار الى ذلك بقوله واختم بتا التانيث ما صغرت من مونث
عار ثلاثي ومثل بسن فتقول سنينة ولا تلحق هذه التا في تصغير المونث الثلاثي
العاري من تاء التانيث الا في شذوذ وذلك في الفاظ منها قوس وذود وحرب
وعرس ودرع ونعل واذا خيف اللبس بالحاقها كشجر وبقر وخمس التي من
الفاظ العدد المونث فتقول شجير وبقير وخميس لانك لو الحقت التا لالتبس
بتصغير شجرة وبقرة وخمسة في عدد المذكر وقد اشار الى ذلك بقوله ما لم يكن بالتا
يرى ذا لبس ومثل بالمثل المتقدمة ثم نبه في البيت الثالث على انه قد شذ ترك التا

من المونث الثلاثي العاري وان لم يكن ثم لبس نحو ما مثلنا من قويس وما عطف
عليه والى ذلك اشار بقوله وشذ ترك دون لبس ثم نبه في بقية البيت على انه
قد ندر الحاق التا فيما زاد على الثلاثة فقالوا في وراء وقدام وريئة وقديديمة والى
ذلك اشار بقوله وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر قصر الناظم ثلاثيا ضرورة وثلاثيا مفعول
مقدم بكثر وكثر بفتح الثاء يقول كثرت القوم اذا زدت عليهم كثرة فالتقدير فيما كثر الثلا
اي زاد عليه وصغروا شذوذا الذي التي ... وذا مع الفروع منها تا وتي نبه في هذا
البيت على تصغير الذي وفروعها من الموصولات وذا وفروعها من الاشارات وكان
حقها ان لا تصغر لانها مبنيات والمبني لا يتصرف فيه بتصغير وانما صغر هذا النوع
من المبنيات لشبهه بالمعرب لانه يوصف ويوصف به ولما ان غير مستحق للتصغير
في الاصل خالفوا بتصغيره تصغير المعرب فلم يضموا اوله وعوضوا من الضمة الفا في
اخره والحقوا يا التصغير بالبيه فقالوا في الذي اللذيا وفي ذا ذيا والاصل ذييا بثلاث
ياات الاولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير فلو هو اجتماع ثلاث
ياات خففوا بحذف الاولى اذ لم يمكن حذف الاخرة لاحتياج الالف الى انفتاح ما
قبلها ولا حذف ياء التصغير لدلالتها على معنى وقد اشار المصنف الى جواز تصغير
هذين النوعين من المبنيات بقوله وصغروا شذوذا الذي التي البيت ونص على
ان هذا التصغير شذوذ ونبه بالتي على فروع الذي فيجوز تصغير اللذان واللذين
ونبه على فروع ذا من اسما الاشارة بالنص وذكر من الفروع تا وتي ولم المصنف لبقية
التصغير قوله

باب النسب

ياء كيا الكرسي زادوا للنسب ... وكل ما تليه كسره وجب
ومثله مما حواه احذف وتا ... تانيث او مدته لا تثبتا
وان تكن تربع ذا ثان سكن ... فقلبها واوا وحذفها حسن
لشبهها الملحق والاصلي ما ... لها وللاصلي قلب يعتمى اي اختار

هذا الباب وضعه للكلام على النسب فذكر انك اذا اردت ان تنسب الاسم الى اب
او قبيلة او بلد او شبهه الحقت لاخر الاسم المنسوب اليه ياء مشددة كياء الكرسي
فتقول في النسبة الى جعفر جعفري والى تميم تميمي والى دمشق دمشقي وقد اشار

المصنف الى هذا بقوله يا كيا الكرسي زادوا للنسب وقصد بيا الكرسي وشبهه بيا النسب
يا الكرسي في تشديدها وكسر ما قبلها الا ان يا الكرسي للنسب ثم نبه على ان كل
ما يليه يا النسب يجب كسره والى هذا اشار بقوله وكل ما تليه كسره وجب اى وكل
ما يليه يا النسب ثم نبه في البيت الثاني على انك اذا اردت ان تنسب الى ما فيه يا
النسب حذفت يا النسب وجئت بيا نسب اخرى فتقول في النسبة الى الشافعي
شافعي والى هذا اشار بقوله ومثله مما حواه احذف فمثله مفعول مقدم باحذف
والضمير فيه عائد الى يا النسب والهاء في حواه عائد الى مثل ثم نبه على انه تحذف تا
التانيث من الاسم المنسوب اليه فتقول في مكة مكي وكذلك الف التانيث والى ذلك اشار
بقوله وتا تانيث او مدته لا تثبتا والالف في لا تثبتا بدل من النون الخفيفة ثم نبه في البيت
الثالث على ان الف التانيث ان كانت رابعة وما هي فيه ساكن الثاني نحو حبلى جاز فيها القلب
واوا والحذف فتقول حبلوي وحبلي وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وان تكن تربع ذا
ثان سكن فالضمير في تكن عائد الى الف التانيث ومعنى تربع تصير حروفا اربعة وذا مفعول
تربع ثم نبه على الوجهين بقوله فقلبها واوا وحذفها حسن الا ان الحذف احسن وفيه وجه
ثالث وهو القلب مع زيادة الف بعد اللام فتقول حبلاوي ثم نبه في البيت الرابع على ان الالف
الالحاق والالف المبدلة من اصل ما لالف التانيث من الحكم الذي ذكره فتقول في علقى علقوي او
علقي الا ان القلب هنا احسن بخلاف الف التانيث ولا يجوز هنا الوجه الثالث الذي ذكرناه
في الف التانيث وتقول في المبدلة من اصل ملهوي او ملهي الا ان القلب هو المختار وقد اشار
المصنف الى ذلك بقوله لشبهها الملحق والاصلي ما لها فالضمير في شبهها عائد الى الف التانيث
والمراد بالشبه كونه رابعا في اسم ثانيه ساكن والضمير في لها عائد على الف التانيث ايضا
وما مبتدا خبره لشبهها والملحق صفة لشبهها والاصلي معطوف على شبهها ومعنى يعتمى
يختار وهو بالعين المهملة وتحذف الالف اذا كانت رابعة وما في الاسم ساكن نحو ان
الوجهين تبقى ما زاد على الاربعة على الحذف فقط نحو جبري ومصطفى وكذا ان كانت رابعة
والثاني متحرك نحو ملطى **والالف الجائز اربعا ازل كذاك يا المنقوص خامسا عزل**
والحذف في اليا رابعا احق من قلب وحتم قلب ثالث يعن اي يظهر
واول ذا القلب انفتاحا وفعل وفعل عينهما افتح وفعل

وقيل في المرمي مرموي واختير في استعمالهم مرمي

نبه في هذه الابيات على ان الالف الزائد على اربع تحذف وقد تقدم مثاله وعلى حكم يا
المنقوص في النسب فذكر انها اذا كانت خامسة تحذف نحو مشتر فتقول في النسب مشتري
والى ذلك اشار بقوله كذاك يا المنقوص خامسا عزل ومراده بعزل الحذف وقصر يا المنقوص
ضرورة ثم نبه في البيت الثاني على ان يا المنقوص اذا كانت رابعة كان الحذف فيها احق فتقول
في قاضي قاضي على الاحسن ويجوز قاضوي والى هذا اشار بقوله والحذف في اليا رابعا احق
من قلب ثم ذكر ان قلبها اذا كانت ثالثة يتحتم فتقول في عم عموي والى ذلك اشار بقوله وحتم
قلب ثالث يعن ومعنى يعن يظهر ثم نبه في البيت الثالث على ان الحرف المقلوب في النسب يفتح ما قبله
فتقول قاضوي بفتح الضاد وحبلوي والى هذا اشار بقوله واول ذا القلب انفتاحا ثم تكلم
على ما قبل اخره كسرة فذكر انه يفتح عينه فتقول في نمر نمري بفتح الميم وفي دئل دؤلي بفتح الهمزة
وفي ابل ابلي بفتح البا وقد اشار الى الامثلة الثلاثة بقوله وفعل وفعل عينهما افتح وفعل
فالمثال الاول بفتح الفا وكسر العين والثاني بضم الفا وكسر العين والثالث بكسر الفا والعين
وفهم من تمثيله ان ذلك في الثلاثي فان كان قبل الحرف المكسور حرفان جاز الفتح والكسر
نحو تغلب ثم ذكر في البيت الرابع ان ما في اخره يا مشددة نحو مرمي يجوز ان يقال فيه مرموي
والمختار مرمي وقد تقدم الوجه الثاني في كلام المصنف وانما نبه هنا على جواز الوجه
الاول ولا فرق في ذلك بين ان يكون الثالث زائدا نحو كرسي او احدهما نحو مرمي وقد
اشار الى الوجهين بقوله وقيل في المرمي مرموي البيت والله الموفق بمنه وكرمه قوله

ونحو حي فتح ثانيه يجب واردده واوا ان يكن عنه قلب

نبه في هذا البيت على ان ما فيه يا مشددة وليس قبلها الا حرف واحد نحو حي تقول
في النسبة اليه حيوي فترد اليا الثانية الى اصلها وتفتح الاولى وقد اشار الى ذلك بقوله
ونحو حي فتح ثانيه يجب فان كانت اليا المشددة بعد حرفين نحو علي جاز لك الوجهان
تقول علوي وعلي والاول اجود وان كانت بعد اكثر من حرفين فقد تقدم حكم المصنف عليه في البيت
قبل

وعلم التثنية احذف للنسب ومثل ذا في جمع تصحيح وجب
وثالث من نحو طيب حذف وشذ طائي مقولا بالالف

تكلم في الاول من هذين البيتين على النسب الى المثنى والمجموع جمع سلامة فذكر
المسام

انه يحذف علامة التثنية والجمع فيقول في النسبة الى الزيدان زيدي وفي النسبة
الى الزيدون كذلك هذا فيمن اعربه بالحروف واما من جعل اعرابه ذلك في النون
فيقول في النسبة الى الزيدان زيداني كالنسبة الى حمدان وفي النسبة الى الجمع زيديني
كالنسبة الى غسلين وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وعلم التثنية احذف للنسب البيت
وذكر احد الوجهين فيهما وهو الفصيح ثم ذكر في البيت الثاني انه اذا كان قبل الحرف الذي
يليه يا النسب يا مشددة مكسورة نحو طيب حذفت اليا الثانية المكسورة وتترك الاولى
الساكنة فيقول في النسب طيبي بسكون اليا كالنسب الى قيس وقد اشار المصنف الى ذلك
بقوله وثالث من نحو طيب حذف ثم نبه على ان المسموع في النسب الى طي طائي بالف بعد
الطا وان القياس طيئي كالنسبة الى فعل لان حكمه وحكم طيب سوا ولكن العرب شذت
فيه واخرجته عن القياس وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وشذ طائي مقولا بالالف

وفعلي في فعيلة التزم ... وفعلي في فعيلة حتم
والحقوا معل لام عريا ... من المثالين بما التا اوليا
وتمموا ما كان كالطويلة ... وهكذا ما كان كالجليلة

يتكلم في هذه الابيات على النسب الى فعيلة بفتح الفا والى فعيلة بضم الفا فذكر في البيت
الاول ان العرب التزموا في النسب الى فعيلة اذا كانت صحيحة العين غير مضاعفة حذف اليا منها وفتح
العين فيقال في النسب الى حنيفة وقريظة حنفي وقرظي وقد اشار الى ذلك بقوله وفعلي
في فعيلة التزم البيت ويفهم ان مراده غير المعل اللام والمضاعف من كلامه في البيت الثالث
وحكم فعولة نحو شنوءة كحكم فعيلة ثم ذكر في البيت الثاني ان المثالين المذكورين ان كانا
لامهما معتلة وهما عاريان عن تا التانيث اجريا مجرى ما فيه تا التانيث فيحذف اليا الزائدة
وتقلب اليا التي هي اللام واوا وتفتح العين فيقول في النسب الى عدي وقصي عدوي وقصوي
وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله والحقوا معل لام عريا البيت يريد عري عن تا التانيث
وقصر الناظم ورده فيفهم من كلامه ان ما كان صحيح اللام من المثالين عاريا من تا التانيث
لا يلحق بما فيه التا بل ينسب اليه على التمام فيقال في النسب الى عقيل بفتح العين وضمها
عقيلي وعقيلي ثم ذكر في البيت الثالث ان فعيلة ان كان معتل العين نحو طويلة لم يحذف منه
شي في النسب فيقول في النسب اليه طويلي سوا كان فيه تا التانيث او لم يكن وقد اشار المصنف

الى ذلك

الى ذلك بقوله وتمموا ما كان كالطويلة ثم ذكر انه ما كان مضاعفا مثل ذلك في الحكم فيقول
في النسب الى جليلة جليلي ولا يحذف منه شيا وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وهكذا
ما كان كالجليلة وسوا كانت فيه تا التانيث او لم يكن والله المرشد قوله

وهمز ذي مد ينال في النسب ... ما كان في تثنية له انتسب

ينبه في هذا البيت على ان ما اخره همزة ممدودة نحو صحرا وحمرا فانه يعطى في النسب
من الابدال والتصحيح مثل ما يعطى في التثنية فيقول في قرا قرائي بالهمزة لانها اصل
وفي حمرا حمراوي بالابدال واوا لانها زائدة وفي كسا وردا الوجهان لانها بدل من
اصل وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وهمز ذي مد ينال في النسب البيت ومعنى ينال
يعطى

وانسب لصدر جملة وصدر ما ... ركب مزجا ولثان تمما
اضافة مبدوءة بابن او اب ... او ماله التعريف بالثاني وجب
فيما سوى هذا انسبن للاول ... ما لم يخف لبس كعبد الاشهل

يتكلم في هذه الابيات على النسب الى المركب على اختلاف انواعه فذكر انه ان كان المركب
جملة او مزجيا نسب الى صدره وحذف عجزه فيقول في برق نحره برقي وفي
بعلبك بعلي والى هذا اشار بقوله وانسب لصدر جملة وصدر ما ركب مزجا ثم ذكر
انه ان كان المركب مضافا ومضافا اليه وكان الاول معرفا بالثاني او كان الاول ابنا
او ابا نسبت الى الثاني وحذفت الاول فيقول في النسب الى غلام زيد زيدي لان الاول معرف
بالثاني وفي النسب الى ابن الزبير والى ابي بكر زبيري وبكري لان المضاف ابن واب وقد اشار
المصنف الى ذلك بقوله ولثان تمم اضافة مبدوءة بابن او اب او ماله التعريف بالثاني وجب
يريد وانسب للجزء الثاني من المركبين اذا تمم اضافة فاضافة مفعول تمم وشرط في
الاضافة ان تكون مبدوءة بابن او باب ويكون الاول معرفا بالثاني فالتقدير او مبدوءة
بما له التعريف بالثاني ثم ذكر في البيت الثالث ان غير ما ذكر من المضاف والمضاف اليه
ينسب فيه الى الاول فيقول في امرئ القيس امرئي الا ان يخاف لبس فينسب الى الثاني
وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله فيما سوى هذا انسبن للاول البيت ومثل ما يقع فيه اللبس
بعبد الاشهل فيقول في النسب اليه اشهلي لانه لو قلت عبدي لم يعرف هل نسب الى عبد الاشهل
او عبد الله واجبر برد اللام ما منه حذف ... جوازا ان لم يك رده الف

في جمعي التصحيح او في التثنيه   وحق مجبور بهذي توفيه
وباخ اختا وبابن بنتا   الحق ويونس ابى حذف التا
وضاعف الثاني من ثنائي   ثانيه ذو لين كلا ولائي
وان يكن كشيه ما الفا عدم   فجبره وفتح عينه التزم

تكلم في هذه الابيات على النسب الى ما حذفت منه اللام والنسب الى ما كان على حرفين نحو لا ولم فذكر ان المحذوف اللام يجبر برد لامه في النسب جوازا ان لم ترد في جمعي التصحيح او في التثنيه ووجوبا ان كانت قد ردت في الجمع او في التثنيه فتقول في النسب الى يد يدوي برد اللام ويدي بعدم الرد لان لامه لم ترد في التثنيه وتقول في النسب الى اخ اخوي برد اللام وجوبا لانها قد ردت في التثنيه وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله واجبر برد اللام ما منه حذف ثم نبه على ان ذلك يكون جوازا ان لم ترد في جمعي التصحيح او التثنيه بقوله جوازا ان لم يك رده الف في جمعي التصحيح او في التثنيه ففهم ان الرد يكون وجوبا ان ثبت انه رد في الجمع او في التثنيه وقد نص المصنف عليه بقوله وحق مجبور بهذا توفيه فالاشاره بقوله هذا الى ما ذكره من الرد في الجمع والتثنيه ثم ذكر في البيت الثالث ان اختا تلحق في النسب باخ وبنتا بابن فتقول في النسب الى اخت وبنت اخوي وبنوي وسوى سيبويه المذكر والمونث فيه هذا مذهب سيبويه وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وباخ اختا وبابن بنتا الحق ثم نبه على ان مذهب يونس انه لا تسقط التا فتقول اختي وبنتي والى هذا اشار بقوله ويونس ابى حذف التا ثم نبه في البيت الرابع على النسب الى ما كان ثنائيا وهو على حرفين فذكر انه يضاعف الحرف الثاني فتقول في النسب الى كم كمي بتشديد الميم وكذا ان كان لا يضاعف فتقول في النسب الى لو لوي بتشديد الواو وجوبا وان كان الثاني الفا كلا وما زدت عليه همزة فتقول لائي ومائي وان شئت قلبت الهمزه واوا فقلت لاوي وماوي وقد اشار المصنف الى تضعيف الثاني مما كان على حرفين بقوله وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه ذو لين فاوجب التضعيف فيما ثانيه حرف لين وسكت عما ثانيه حرف صحيح كلم وقد تقدم ان فيه وجهين ومثل المصنف بلا ثم ذكر كيفيه النسب اليه فقال ولائي ثم تكلم في البيت الخامس على النسب الى المحذوف الفا فذكر انه ان كان معتل اللام كشيه وجب رد فاؤه وفتح عينه فتقول في النسب اليه وشوي بفتح الشين وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وان يكن كشيه ما الفا

عدم

عدم البيت فنص على فتح العين بعد رد الفا وهو مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ان ترد العين الى سكونها الاصلي فيقال وشيي بسكون الشين لان الاصل وشيه وان لم يكن المحذوف الفا معتل اللام لم ترد فاؤه فتقول في عده عدي والله اعلم بالصواب قوله

والواحد اذكر ناسبا للجمع   ان لم يشابه واحدا بالوضع
ومع فاعل وفعال فعل   في نسب اغنى عن اليا فقبل
وغير ما اسلفته مقررا   على الذي ينقل منه اقتصرا

نبه في الاول من هذه الابيات على ان النسب الى الجمع كالنسبه الى واحده فاذا نسبت الى زيود قلت زيدي كالنسبه الى الواحد وقد اشار المصنف الى هذا بقوله والواحد اذكر ناسبا للجمع ثم ذكر ان ذلك انما يكون اذا لم يزل الجمع عن جمعيته بنقله الى العلميه كانمار وبغلبته فيجري مجرى العلم نحو انصار فينسب حينئذ الى لفظ الجمع فيقال انماري وانصاري والى هذا اشار بقوله ان لم يشابه واحدا بالوضع معناه ان لم يخرج عن جمعيته بحيث يشابه الواحد ثم ذكر في البيت الثاني ان فاعلا وفعالا وفعلا يغني عن صيغة النسب فيعطي معناه فمثال فاعل لابن وتامر اي ذو لبن وذو تمر ومثال فعال نجار وخياط وما اشبهه ومثال فعل ما انشده سيبويه   لست بليلي ولكني نهر   لا ادلج الليل ولكن ابتكر   اراد ولكني نهاري وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله ومع فاعل وفعال فعل البيت ثم ذكر في البيت الثالث ان كل ما خرج عما قدمه من القياس في النسب فهو موقوف على السماع والى هذا اشار المصنف بقوله وغير ما اسلفته مقررا البيت فمن الشاذ عبدري وعبشمي وعبقسي في عبد الدار وعبد شمس وعبد قيس وكذلك قولهم صنعاني في النسبه الى صنعا ومروزي في النسبه الى مرو والى غير ذلك مما يذكر في كتب اللغه والله المرشد والمعين قوله

الوقف

تنوينا اثر فتح اجعل الفا   وقفا وتلو غير فتح احذفا
واحذف لوقف في سوى اضطرار   صله غير الفتح في الاضمار
واشبهت اذن منونا نصب   فالفا في الوقف نونها قلب
وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما   لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما
وغير ذي التنوين بالعكس وفي   نحو مر لزوم رد اليا اقتفي

هذا الباب يتكلم فيه على الوقف فذكر ان التنوين اذا كان اثر فتح ابدل في الوقف الفا وسوا
كانت فتحة اعراب كرايت زيدًا او فتحة بناء كويها وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله تنوينا
اثر فتح اجعل الفا وقفا ثم ذكر ان التنوين اذا كان اثر غير الفتح حذف في الوقف وسكن الحرف
الذي قبله فتقول جا زيدْ ومررت بزيدْ بسكون الدال والى هذا اشار بقوله وتلو غير فتح
احذفا والالف في احذفا بدل من النون الخفيفة وهذه اللغة التي ذكرها هي اكثر اللغات
ومنهم من يقف بالسكون في الجميع ومنهم من يبدل في الجميع ثم ذكر في البيت الثاني انك اذا
وقفت على الضمير حذفت صلته وسكنته ان كان مضمومًا او مكسورا وتقف على الالف ان
كان مفتوحًا فتقول جاني غلامه ومررت بغلامه بسكون الهاء فيهما ورايت غلامها فتقف
على الالف وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله واحذف لوقف في سوى اضطرار الى قوله
سوى اضطرار تنبيه على انه يجوز في الشعر ان يوقف على صلة الضمير المضموم والمكسور ثم ذكر
في البيت الثالث نون اذن في الوقف حكمه حكم تنوين المنصوب فتبدل الفا والى هذا اشار
بقوله واشبهت اذن منونا نصب البيت ويجري ايضا مجرى تنوين المنصوب نون التاكيد
الخفيفة اذا كانت بعد فتحة لقوله تعالى لنسفعًا بالناصية فتبدل الفا في الوقف
ثم نبه في البيت الرابع على ان حذف يا المنقوص المنون غير المفتوح اولى في الوقف من
اثباتها فتقول جاني قاض ومررت بقاض بالسكون وقفا اولى من جاني قاضي ومررت
بقاضي باثبات اليا وقد اشار الى ذلك بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما البيت ثم
ذكر في البيت الخامس ان غير المنون بعكس المنون فيكون اثبات يائه اولى فتقول جاني القاضي
وقفا ومررت بالقاضي ورايت القاضي وللبيت تفصيل ذكرته واطلق غير المنون ليدخل
المرفوع والمنصوب والمجرور كما مثل ثم ذكر ان المنقوص اذا كان محذوف العين لزم الوقوف
عليه باليا ولا تحذف لئلا يكثر الاعلال وقد اشار الى ذلك بقوله وفي كمر لزوم رد اليا
اقتفي ومعنى اقتفي اتبع ومثل بمر اسم فاعل من ارى يري فهو مر والاصل مرئي على وزن مكرم
ثم تصرف فيه بحذف العين وهي الهمزة وسكنت اليا رفعا وجرا لثقل الضمة والكسرة عليها
فصار مر ويجري هذا المجرى ما اذا حذف الفا كيفي فعل مضارع من وفى اذا سمي به
فنون فقيل يف واذا وقفت عليه قلت يفي برد اليا وبالله العصمة قوله

وغيرها التانيث من محرك سكنه او قف رائم التحرك

او اشمم الضمة او قف مضعفا ما ليس همزا او عليلا ان قفا
محركا وحركات انقلا لساكن تحريكه لن يحظلا
ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصري وكوف نقلا
والنقل ان يعدم نظير ممتنع وذاك في المهموز ليس يمتنع

تكلم في هذه الابيات على احوال الوقف من السكون والروم والاشمام والتضعيف
والنقل فذكر ان المحرك ان كان غير هاء التانيث جاز الوقف عليه بالاسكان والروم
وهو عبارة عن اخفاء الصوت بالحركة عند الوقف وهو جائز في الحركات الثلاث
ومنعه الفرا في الفتح وقد اشار المصنف الى جواز الوقف بالسكون والروم على
المحرك اذا كان غير هاء التانيث بقوله وغيرها التانيث من محرك البيت فاطلق الروم
في المحرك كيف كان في غير هاء التانيث ثم نبه في البيت الثاني على الوقف بالاشمام
والتضعيف فذكر الاشمام مختص بالضمة وهو ان يقف بالسكون ثم يشير بالشفة
الى الضمة فهو يرى ولا يسمع واما التضعيف فهو جائز في الحركات الثلاث ما لم يكن الحرف
الموقوف عليه همزا او حرف علة او حرفا صحيحا قبله ساكن فلا يجوز التضعيف في مثل
خبا لاجل الهمز ولا في مثل الرامي لاجل حرف العلة ولا في دهر لاجل الساكن وقد اشار
المصنف الى الاشمام بقوله او اشمم الضمة ثم اشار الى التضعيف بقوله او قف مضعفا
ما ليس همزا او عليلا ان قفا محركا فشرط ان لا يكون الموقوف عليه همزا ولا حرف علة
وان يكون قد تبع محركا وهو المراد بقوله ان قفا محركا ومعنى قفا تبع ولا يجوز الوقف
بالتضعيف على مثل عمرو لاجل ان الموقوف عليه لم يقف محركا لمحركا فيقول يقفي ثم تكلم في
بقية البيت الثالث على الوقوف بالنقل فقال وحركات انقلا البيت حركات مفعول بانقلا
والالف في انقلا بدل من النون الخفيفة فجعل النقل في الحركات كلها حيث اطلق وشرط
ان يكون قبل الحرف الموقوف عليه ساكن يقبل الحركة التي تنقل اليه وهو المراد بقوله تحريكه
لن يحظلا اي لم يمنع فلا يجوز النقل في مثل رمان وقضيب وحروف لان الساكن حرف علة
لا يقبل الحركة وانما يجوز النقل اذا كان الساكن حرفا صحيحا كقول الشاعر انا ابن ماوية اذ جد
النقر ثم ذكر في البيت الرابع ان البصريين لا يرون نقل الفتحة من غير همزة والكوفيون
ينقلونها مطلقا فالفتحة في قولهم ضربت عبدا جائزة النقل بالاتفاق لانها من همزة

وفي ذات عمر اجازه النقل عند الكوفيين ممنعه عند البصريين وقد اشار المصنف الى
ذلك بقوله وبقل فتح من سوى المهموز لا اراه احل الخلاف في نقل الفتحه اذا كان غير
الهمزه كما تقدم ذكره في البيت الخامس ان النقل اذا ادى الى مثال لا نظير له في العربيه امتنع
وذلك بان يكون المنقول ضمه مسبوقه بكسره كقولك هذا عِلْمٌ فاذا نقلت حركه اللام وهي
الضمه الى الميم صار عِلُمْ على وزن فِعُل بكسر الفا وضم العين وذلك غير موجود ولذلك
لو كان المنقول كسره مسبوقه بضمه نحو الحفني برد فلو نقلت كسره الدال الى الرا صار
بُرِد بضم الفا وكسر العين وهو غير موجود والى مثل هذا اشار المصنف بقوله والنقل ان
يعدم نظير ممتنع ثم نبه على ان الخروج الى غير نظير في النقل مغتفر فيما اخره همزه والى هذا
اشار بقوله وذاك في المهموز غير ممتنع والله الموفق بمنه وكرمه قوله

في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل ... ان لم يكن بساكن صح وصل
وقل ذا في جمع تصحيح وما ... ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى

نبه في هذين البيتين على ان تا التانيث المختصه بالاسم تقلب في الوقف ها والى هذا اشار
بقوله في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل نحو رحمه وهاجروه وخصها بالمخرج التاء من تاء الفعل
وشرط في ذلك ان لا يكون التا موصوله بساكن صحيح نحو اخت وبنت فلا تبدل ان هنا في الوقف
ها فان قبلهما ساكنا صحيحا والى هذا اشار بقوله ان لم يكن بساكن صح وصل فتحصل من
هذا ان التا التي يوقف عليها بالها هي التي قبلها متحرك نحو مسلمه او ساكن غير صحيح نحو قناه وفتاه
ثم ذكر في البيت الثاني ان الوقف بالها على تا الجمع المونث السالم قليل والكثير الوقف بالتا وكذلك
ما شابه جمع المونث السالم نحو اولات والى هذا اشار بقوله وقل ذا في جمع تصحيح وما
ضاهى فالاشاره بذا الى الوقف بالها ثم نبه على ان غير جمع المونث السالم ومضاهيه على
العكس والموقوف عليها بالها هو الكثير وذلك نحو شجره وقد وقف بالتا نافع وابن عامر وحمزه
وعاصم في قوله شجرت الزقوم وامرات نوح والى هذا اشار بقوله وغير ذين بالعكس انتمى
ومعنى انتمى كثر والاشاره بذين الى جمع المونث السالم ومضاهيه والله اعلم قوله

وقف بها السكت على الفعل المعل ... بحذف اخر كاعط من سال
وليس حتما في سوى ما كع او ... كيع مجزوما فراع ما رعوا

تكلم في اول هذه الابيات على الوقف بها السكت فذكر ان ها السكت يوقف بها على الفعل الذي
حذف اخره بالجزم او ما جرى مجراه والى هذا اشار بقوله وقف بها السكت على الفعل المعل
بحذف اخر يريد على الفعل الذي اعل بحذف اخره ومثل ذلك باعط فعل امر من اعطى
فاذا وقفت بها السكت قلت اعطه هذا فيما جرى مجرى المجزوم ويقول في المجزوم لم
يعطه ثم نبه في البيت الثاني على ان الوقف بها السكت لا يتحتم الا في الفعل الذي
تصرف فيه بالحذف حتى لم يبق منه الا حرف واحد او بقي على حرفين احدهما زائد وقد
اشار المصنف الى ذلك بقوله وليس حتما في سوى ما كع او كيع مجزوما فمثل بع وهو فعل
امر من وعى فيجب الوقوف عليه بها السكت لانه على حرف واحد لانه لو سكن للوقف
لم يمكن النطق به وحاله ومثل بيع وهو فعل مضارع مجزوم بلم وقد بقي على حرفين
احدهما زائد وهو حرف المضارعه فتعين الوقوف عليه بها السكت لانه في حكم ما بقي على
حرف واحد وقوله فراع ما رعوا حشو قوله

وما في الاستفهام ان جرت حذف ... الفها واولها الها ان تقف
وليس حتما في سوى ما انخفضا ... باسم كقولك اقتضا م اقتضى
ووصل ذي الها اجز بكل ما ... حرك تحريك بنا لزما
ووصلها بغير تحريك بنا ... اديم شذ في المدام استحسنا
وربما اعطي لفظ الوصل ما ... للوقف نثرا وفشا منتظما

ذكر في اول هذه الابيات ان ما الاستفهاميه اذا جرت حذفت الفها ووقف عليها
بها السكت فيقول لمه ولمه وقد اشار الى ذلك بقوله وما في الاستفهام ان جرت حذف
البيت واطلق الجر ليدخل الجر بالحرف كما مثلنا وبالاضافه وسياتي مثاله ثم ذكر في البيت
الثاني ان الوقف بها السكت على ما الاستفهاميه لا يتحتم الا اذا جرت باضافه الاسم
اليها والى هذا اشار بقوله وليس حتما في سوى ما انخفضا باسم ومثل ذلك بقوله اقتضا م
اقتضى فما استفهاميه حذفت الفها وهي مخفوضه باقتضا لانه مضاف اليها فلو وقفت عليها
لقلت اقتضا مه واما المخفوضه بحرف الجر فلا يتحتم الوقوف عليها بها السكت الا انه احسن
ثم ذكر في البيت الثالث ان ها السكت انما توصل بحركه بنا لازمه فان كان البناء غير لازم
نحو العلم المفرد في الندا لم يوقف عليه بها السكت فلا تقل يا زيده وكذلك حركه فتح الفعل
الماضي عندهم لانه انما بني على الحركه لشبهه بالمعرب وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله ووصل

ذي الها اجرا بحكم ما انبت فقوله ذي الها يعني ها السكت وقصر الها ضرورة ثم ذكر
في البيت الرابع ان وصل ها السكت بغير حركة بنا لازمة شذ ووجد فيه قول الشاعر
يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من عله فالحق ها السكت بقوله من عله
وبناؤه غير لازم وقد اشار الى ذلك بقوله ووصلها بغير تحريك بنا ادِيمَ شذ فوصلها
مبتدا وشذ في موضع الخبر وادِيمَ فعل ماض لم يسم فاعله من الدوام وهو في موضع صفة
لبنا اي بنا مستدام ثم نبه في بقية البيت على ان الوقوف بها السكت على المبني دائما حسن
وقد اشار الى ذلك بقوله في المدام استحسنا اي في البنا الذي استمر ودام فالمدام اسم مفعول
من ادمته ادعه فهو مدام اي مستدام ثم ذكر في البيت الخامس ان الوصل قد يجري مجرى
الوقف في النثر فتلحق ها السكت في غير الوقف كقوله تعالى ما اغنى عني ماليه وقوله تعالى
لم يتسنه الى غير ذلك وقد اشار الى هذا بقوله وربما اعطى لفظ الوصل ما في الوقف نثرا
ثم ذكر انه في النظم فاش كثير وهو المراد بقوله وفشا منتظما **الامالة** ماله

الالف المبدل من يا في طرف ... امل كذا الواقع منه اليا خلف
دون مزيد او شذوذ ولما ... تليه ها التانيث ما الها عدما

هذا الباب يتكلم فيه على الامالة وللامالة اسباب يذكرها المصنف فمنها ان يكون الالف
مبدلة من يا في طرف نحو الهدى والفتى وهدى واشترى وقد اشار اليه المصنف بقوله
الالف المبدل من يا في طرف امل فالالف مفعول مقدم بامل وقصر اليا ضرورة ثم نبه على ان
الالف الراجعة الى اليا في بعض التصاريف تمال ايضا وان لم يكن اصلها اليا كالالف في
حبلى فانها ترجع الى اليا في التثنية فتقول حبليان وهو المراد بقوله كذا الواقع منه اليا
خلف يريد كذا الالف الواقع منه اليا خلفا ثم نبه في البيت الثاني ان وقوع اليا خلفا من الالف
لا يعتبر الا اذا كان دون شذوذ ويحترز بذلك من انقلاب الالف يا في الاضافة فتقال يا
المتكلم مثل قفي وهوى فان هذه لغة شاذة وشرط ايضا ان لا يكون انقلابها بسبب
زيادة في الاسم نحو قفيا اذا صغرته على قفي فانه بسبب زيادة يا التصغير قلبت الالف يا
وقد اشار الى الشرطين بقوله دون مزيد او شذوذ ثم نبه على ان ما فيه ها التانيث
يعطى حكم ما ليس فيه فتعد الفه طرفا نحو نواة وفتاة والى هذا اشار بقوله ولما
تليه ها التانيث ما الها عدما والتقدير ولما يليه ها التانيث حكم ما عدم ها التانيث قوله

رهما

وهكذا بدل عين الفعل ان ... يؤل الى فلت كماضي خف ودن

نبه في هذا البيت على ان من اسباب الامالة ان يكون الالف بدلا من عين فعل اذا
اسند الى تاء المتكلم آلت حركته فايه الى الكسر نحو خاف ودان فانك اذا اسندتهما الى
تاء المتكلم قلت خفت ودنت بكسر الخا والدال والى هذا اشار بقوله هكذا بدل عين
الفعل ان يؤل الى فلت يريد ان يؤل الفعل الى فلت حركة فانه كسره عند الاسناد الى تاء
المتكلم فيصير على وزن فلت بكسر الفا ومثل بالماضي من خف ودن فانك اذا قلت خاف
ودان املت الفهما لذلك كذاك تالي اليا والفصل اغتفر ... بحرف او مع ها كجيبها ادر
كذاك ما يليه كسر او يلي ... تالي كسر او سكون قد ولي
كسرا وفصل الها كلا فصل يعد ... فدرهماك من يمله لم يصد

نبه في البيت الاول على ان من اسباب الامالة ان يقع الالف بعد يا اما متصلة باليا
نحو بايع او منفصلة عنها بحرف نحو سيار او بحرفين احدهما ها والى هذا اشار بقوله
والفصل اغتفر بحرف او مع ها يعني بحرف وحده او مع ها ومثل ذلك بقوله جيبها
ادر فالالف في جيبها تمال لان قبلها يا وقد فصل بينهما حرفان احدهما ها وادر فعل امر
من ادار يدير وجيبها مفعول مقدم بادر والمراد به جيب القميص وقصر اليا من قوله
مع ها ضرورة ثم ذكر في البيت الثاني ان الالف تمال اذا وليتها كسرة نحو عالم واشار
اليه بقوله كذاك ما يليه كسر او كانت الالف حرفا بعد كسرة ككتاب او يلي حرفا
بعد ساكن والساكن بعد كسرة نحو شملال وقد اشار المصنف الى النوعين بقوله او يلي
تالي كسر او سكون قد ولي كسرا التقدير او يلي تالي كسر او تالي سكون قد ولي ذلك السكون
كسرا فكسرا في اول البيت الثالث مفعول بولي في اخر البيت الثاني والفاعل يولي ضمير عايد
على السكون ثم ذكر ان الفصل بالها لا يعد فصلا ومثل ذلك بقوله درهماك فالالف
حكمها الامالة لاجل كسرة الدال فانها تلي حرفا يلي ساكنا بعد كسرة ولا يعتد بالها
فاصلة والى هذا اشار بقوله فدرهماك من يمله لم يصد اي لم يمنع قوله

وحرف الاستعلا يكف مظهرا ... من كسر او يا وكذا تكف را
ان كان ما يكف بعد متصل ... او بعد حرف او بحرفين فصل
كذا اذا قدم ما لم ينكسر ... او يسكن اثر الكسر كالمطواع مر

وكف مستعل ورا ينكف بكسر را كغارما لا اجفوا
ولا تمل لسبب لم يتصل والكف قد يوجبه ما ينفصل

نبه في البيت الاول على ان حرف الاستعلا يكف سواء كان سبب الامالة كسرة او يا وكذلك الرا اذا كانت مضمومة او مفتوحة وحروف الاستعلا يجمعها قظ خص ضغط فاذا قلت ساخط لم تجز الامالة وان كانت الفها قبل كسرة لاجل حرف الاستعلا والى كف سبب الامالة بحرف الاستعلا وبالرا اشار بقوله وحرف الاستعلا يكف مظهرا المظهرا مفعول يكف والتقدير سببا مظهرا وتنوعه الى كسرة ويا يحترز بالمظهر من السبب الخفي لسبب الامالة في خاف ومن سبب الامالة في اي فانه ليس بظاهر وقوله وكذا يكف را يعني المضمومة والمفتوحة بدليل قوله بعد هذا ان الرا اذا كانت مكسورة كف المانع واقتضت الامالة ثم اشترط في الذي يكف سبب الامالة ان يكون بعد الالف متصلا به او مفصولا بحرف او حرفين ومثال المتصل ناقف ومثال المفصول بحرف نافخ ومثال المفصول بحرفين مواثيق وقد اشار الى ذلك كله بقوله ان كان ما يكف بعد متصل البيت ثم ذكر في البيت الثالث ان الرابع اذا كان متقدما ايضا اثر ما لم يكن مكسورا او ساكنا اثر كسرة فانه حينئذ لا يمنع فمثال المكسور طلاب وغلاب فتمال الالف ولا اعتداد بحرف الاستعلا فانه مكسور ومثال الساكن بعد كسرة اصلاح وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله كذا اذا قدم ما لم يكسر البيت يعني كذا اذا قدم حرف الاستعلا ومثل الساكن اثر الكسر بالمطواع ثم نبه في البيت الرابع على ان كف حرف الاستعلا ينكف بكسر الرا ولا يكون حينئذ لحرف الاستعلا تاثير ولا للرا وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وكف مستعل ورا ينكف البيت ورا معطوف على مستعل وقصر الرا في الاولى والثانية ضرورة والتقدير ومنع مستعل ورا الامالة يزول بكسر الرا ومثل ذلك بقوله غارما فلولا كسرة الرا لامتنعت امالة الالف من جهتين وقوع الرا بعدها وحرف الاستعلا قبلها واذا كانت كسرة الرا تزيل المانع فهي احرى باقتضا الامالة اذا لم يكن ثم مانع نحو دارك وحمارك وقوله لا اجفوا تتميم للمثال وغارما مفعول اجفو ثم ذكر في البيت الخامس ان الامالة لا تحصل بسبب منفصل في كلمة اخرى كقولك لزيد مال فالالف في مال لا تمال وان كان قبلها كسرة دال زيد لانها في كلمة اخرى والى هذا اشار بقوله ولا تمل بسبب لم يتصل

ثم نبه على ان كف الامالة قد يوجبه مانع منفصل كقولك الكتاب قاسم فالف كتاب لا تمال لوقوع حرف الاستعلا بعدها وهو القاف وان كان منفصلا والى هذا اشار بقوله والكف قد يوجبه ما ينفصل وهذا الذي ذكره في المنفصل في البيت [illegible]

وقد اما لوا لتناسب بلا — داع سواه كعمادا وتلا
ولا تمل ما لم ينل تمكنا — دون سماع غيرها وغيرنا
والفتح قبل كسر راء في طرف — امل كللايسر مل تكف الكلف
كذا الذي تليه ها التانيث في — وقف اذا ما كان غير الف

نبه في البيت الاول على انهم قد يميلون سوى الحرف الممال ولا داعي سوى التناسب كقوله ان عمادا فالالف التي بعد الميم ممالة لتقدم الكسرة واما الالف الثانية المبدلة من التنوين في الوقف لتناسب الالف التي قبلها والى هذا اشار بقوله وقد اما لوا لتناسب بلا داع سواه اي بلا داع للامالة سوى التناسب مثل عمادا يعني اذا كان منصوبا ومثل تلا من قوله تعالى والقمر اذا تلاها فاما لوا الفه وان كانت في الاصل واوا لتناسب رؤوس الاي في الامالة ثم ذكر في البيت الثاني انك لا تمل ما ليس بمتمكن الا ان يسمع السماع بشيء من ذلك فيحفظ والى هذا اشار بقوله ولا تمل ما لم ينل تمكنا دون سماع واستثنى ها ونا كقولك مر بها وبنا وهو المراد بقوله غيرها وغيرنا ثم نبه في البيت الثالث على ان من اسباب الامالة ان يقع الحرف مفتوحا قبل راء مكسورة في طرف كقوله تعالى غير اولي الضرر فالالف الاولى من الضرر ممالة لوقوعها مفتوحة قبل راء مكسورة والى هذا اشار بقوله والفتح قبل كسر راء في طرف امل كللايسر مل تكف الكلف فشرط ان يكون الرا طرفا وكلام سيبويه يقتضي خلاف ذلك ومثل بقوله كللايسر وهو جار ومجرور فتمال سين الايسر لوقوعها قبل راء مكسورة ومعنى المثال مل الى الايسر من الاشيا تكف الكلف لان من مال الى العسر الكثير كثرت كلفه ثم نبه في البيت الرابع على ان الحرف المفتوح ايضا يمال اذا وقع قبل ها التانيث في الوقف نحو رحمة ونعمة اذا وقف عليهما والى هذا اشار بقوله كذا الذي تليه ها التانيث في وقف البيت يعني كذا الحرف المفتوح وقصرها ضرورة والنفي عن النص على فتحه بتشبيهه بما قبله في البيت المتقدم لانه قد نص على فتحه هناك وقيد الامالة هنا بالوقف لانها لا تكون في الوصل واطلق في

التصريف

البنا الذي قبل فدل على جوازها هنالك وصفا ووقفا **التصريف**

حرف وشبهه من الصرف بري — وما سواهما بتصريف حري

هذا الباب وضعه للتصريف وهو العلم باحكام بنية الكلمة مما لحروفها من اصالة او زيادة او صحة او اعلال ونبه المصنف في هذا البيت على ان التصريف لا يكون في الحروف ولا في الاسما المشبهة لها اللازمة للبنا والى هذا اشار بقوله حرف وشبهه من الصرف بري فعلم ان التصريف انما يدخل في الاسما المتمكنة والافعال لانها التي ينظر في اصالة حروفها وزيادتها وصحتها واعلالها وقد اشار الى ذلك بقوله وما سواهما بتصريف حري اي حقيق والضمير في سواهما عائد الى الحرف وشبهه المذكورين في اول البيت والله اعلم قوله

وليس ادنى من ثلاثي يرى — قابل تصريف سوى ما غيرا

نبه في هذا البيت على ان كلمة اقل من ثلثة احرف لا يجري على قانون التصريف الا ان تكون مغيرة بالحذف فيكون اصلها ثلثة احرف فحذف منها حرف وبقيت على حرفين نحو يد في الاسما وقل في الافعال وعلى حرف واحد نحو م الله في الاسما وق في الافعال فعل امر من وقى وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وليس ادنى من ثلاثي يرى البيت يعني قوله قابل تصريف اي حكم تصريف فهم من كلامه ان الاسما والافعال بالاصل لا تكون على اقل من ثلثة احرف لان البنا المستقل المقصود من مبدا ووسط ومنتهى والله الموفق بمنه وكرمه قوله

ومنتهى اسم خمس ان تجردا — وان يزد فيه فما سبعا عدا

نبه في هذا البيت على ان اكثر ما تنتهي اليه حروف الاسم المجرد عن الزوائد خمسة نحو سفرجل واكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة الى سبعة احرف نحو اشهيباب ولا يتعدى السبعة الا بتا التانيث وقد اشار المصنف الى ان منتهى المجرد خمسة احرف بقوله ومنتهى اسم خمس ان تجردا والى ان الاسم المزيد فيه لا يتعدى سبعة بقوله وان يزد فيه فما سبعا عدا اي جاوز

على ص

وغير آخر الثلاثي افتح وضم — واكسر وزد تسكين ثانيه تعم

نبه في هذا البيت على جميع ما يتصور من ابنية الثلاثي المجرد فجعل الطريق لذلك ان يفتح ما سوى الآخر ويضمه ويكسره والى هذا اشار بقوله وغير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر واستثنى الحرف الآخر لانه لا عبرة به في وزن الكلمة اذ هو محل الاعراب فبقي الاول والثاني فيعطى كل واحد منهما حظه من الحركات الثلاث فيفتح ويجعل الثاني مثله نحو جمل او مضموما

3

نحو عضد او مكسورا نحو كبد فهذه ثلثة ابنية ثم يضم الاول والثاني معه نحو عنق او يفتح الثاني نحو صرد او يكسر نحو دئل الدويبة فهذه مع ما مضى ستة او يكسر الاول والثاني نحو ابل او يفتح الثاني نحو عنب او يضمه ولم يوجد لانه غير موجود لثقله فهذه مع ما مضى تسعة ابنية ثم يسكن الثاني مع الحركات الثلاث في الاول فيصير ثلثة ابنية نحو فلس وقفل وحمل فيصير اثني عشر بناء والى هذا اشار المصنف بقوله وزد تسكين ثانيه تعم اي تعم الاوزان كلها والله الموفق والمسدد بمنه وكرمه قوله

وفعل اهمل والعكس يقل — لقصدهم تخصيص فعل بفعل

نبه في هذا البيت على انهم اهملوا من الاوزان المذكورة بناء فِعُل بكسر الفا وضم العين وان عكسه قليل وهو المضموم الفا المكسور العين والى هذا اشار بقوله وفعل اهمل والعكس يقل ثم بين ان علة قلة فُعِل انما هي لانهم ارادوا تخصيصه بالدلالة على الفعل الذي لم يسم فاعله نحو ضُرِب واستعملوه قليلا في الاسما تنبيها على ان تركه ليس لاجل مانع والى هذا اشار بقوله لقصدهم تخصيص فعل بفعل يعني بفعل ما لم يسم فاعله والله ولي التوفيق قوله

وافتح وضم واكسر الثاني من — فعل ثلاثي وزد نحو ضمن

لما فرغ من ابنية الاسم الثلاثي المجرد شرع يتكلم في ابنية الفعل الثلاثي المجرد وهي اربعة ابنية ثلثة لفعل الفاعل وواحد لما لم يسم فاعله وقد اشار المصنف الى الثلاثة التي لفعل الفاعل بقوله وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي فجعل الثاني على الحركات الثلاث وسكت عن الاول لانه غير مختلف وهو مفتوح على كل حال لخفة الفتحة فاذا فتحت الثاني كان فَعَل نحو ضرب واذا ضممته كان فَعُل نحو ظرف واذا كسرته كان فَعِل نحو علم ثم ذكر الوزن الرابع وهو الذي لم يسم فاعله فقال وزد نحو ضُمِن يريد بضم الضاد وكسر الميم والله المرشد قوله

ومنتهاه اربع ان جردا — وان يزد فيه فما ستا عدا

نبه في هذا البيت على ان اكثر ما تنتهي اليه حروف الفعل المجرد من الزيادة اربعة نحو دحرج واليه اشار بقوله ومنتهاه اربع ان جردا ثم نبه على ان الفعل لا يتعدى في الزيادة ستة احرف نحو استخرج والى ذا اشار بقوله وان يزد فيه فما ستا عدا اي جاوز والله اعلم قوله

لاسم مجرد رباع فعلل — وفِعلِل وفِعلَل وفُعلُل

ومع فِعَلّ فُعلَل وان علا — فمع فعلّل حوى فعلللا

كذا فُعْلَلٌ وفِعَلٌّ وما غاير للزيد او النقص انتمى

تكلم في هذه الابيات على اوزان الاسم الرباعي المجرد والخماسي المجرد فذكر للرباعي المجرد ستة اوزان فَعْلَل بفتح الاول والثالث وتسكين الثاني نحو جعفر وفِعْلِل بكسر الاول والثالث نحو زبرج وهو السحاب الرقيق وفِعْلَل بكسر الاول وفتح الثالث نحو درهم وفُعْلُل بضم الاول والثالث نحو دُمْلُج هذا ما تضمنه البيت الاول ثم ذكر في البيت الثاني فِعَلّ بكسر الاول وفتح الثاني وتشديد اللام نحو قِمَطْر وهو اسم لمن خرج نوح عليه السلام من السفينة وفُعْلَل بضم الاول وفتح الثالث نحو طُحْلَب ولم يذكره سيبويه ونقله الكوفيون والاخفش والى الوزنين اشار بقوله ومع فِعَلّ فُعْلَل ثم شرع في ذكر اوزان الخماسي المجرد فقال وان علا يعني وان زاد على الاربعة فبلغ الخمسة فله اربعة اوزان الاول فَعَلَّل بفتح الاول والثاني والثالث مع التشديد نحو سفرجل الثاني فَعْلَلِل بفتح الاول والثالث وكسر الرابع نحو جَحْمَرِش وهي الافعى العظيمة والى الوزنين المذكورين اشار بقوله مع فعلل حوى فَعْلَلِلا ثم ذكر في البيت الثالث الوزن الثالث والرابع وهما فُعَلِّل بضم الاول وفتح الثاني وكسر الرابع نحو جُعَنْثِل للاسد وفِعْلَلّ بكسر الاول وفتح الثالث وتشديد الرابع نحو قِرْطَعْب وهو الشي الحقير ثم ذكر في بقيه البيت ان ما خرج عن الاوزان المذكورة فهو منسوب الى انه زيد فيه نحو ظريف ومنطلق او نقص منه نحو يد ودم والى ذلك اشار بقوله وما غاير للزيد والنقص انتمى اي انتسب قوله للزيد بفتح الزاي مصدر زاد يزيد ومنه نقل زيد العلم **والحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد مثل تا احتذى**

لما فرغ من ابنية الاصول شرع يتكلم فيما يعرف به الاصل من الزائد فذكر ان الحرف مهما لزم تصاريف الكلمة حكم باصالته نحو ضاد ضارب فانك مهما صرفت هذه اللفظة وجدت الضاد لم تسقط والى هذا اشار بقوله والحرف ان يلزم فاصل ثم ذكر ان الزائد هو الذي لا يلزم بل يسقط في بعض تصاريف الكلمة والى هذا اشار بقوله والذي لا يلزم الزائد فالزائد مرفوع خبر اعن الذي لا يلزم ومثل بتا احتذى فهي محكوم بالزيادة عليها لسقوطها في بعض التصاريف نحو حذا الحذو وقص الاثر ورده قوله

بضمن فعل قابل الاصول في وزن وزائد بلفظه اكتفى

وضاعف اللام اذا اصل بقي كراء جعفر وقاف فستق

وان

وان يك الزائد مثل اصل فاجعل له في الوزن ما للاصل

نبه في هذه الابيات على كيفية الوزن فذكر انك اذا اردت ان تزن كلمة فقابل حروفها الاصول بما في ضمن لفظة فعل من الفا والعين واللام واذكر الزائد بلفظه فاذا وزنت مكرما قلت مفعل فتقابل الكاف والرا والميم الاخيرة بالفا والعين واللام لانها اصول وتذكر الميم الاولى بلفظها لانها زائدة وقد اشار المصنف الى مقابلة الاصول بالفا والعين واللام بقوله بضمن فعل قابل الاصول في وزن فبضمن جار ومجرور وفعل مضاف اليه وقابل فعل امر والاصول مفعول به ثم نبه على ان الزائد يذكر بلفظه فقال وزائد بلفظه اكتفي ثم نبه في البيت الثاني على ان الاصول ان كانت اكثر من ثلثة فقابل الاول بالفا والثاني بالعين والثالث باللام وبقي حرف او حرفان ان كان على اربعة احرف او خمسة كررت اللام بحسب ما بقي والى هذا اشار بقوله وضاعف اللام اذا اصل بقي في البيت مثل را جعفر وقاف فستق فتقول في وزن جعفر فعلل فتكرر اللام لان الرا بقي بعد المقابلة بالفا والعين واللام وكذلك فستق تقول في وزنه فعلل ثم ذكر في البيت الثالث ان الزائد ان كان مثل الاصل قابلته بما تقابل به الاصل فتقول في وزن اعدودن افعوعل فتقابل الدال الثانية الزائدة بمثل ما قابلت به الاولى الاصلية لان الثانية هي عين الاولى مكررة والى هذا اشار المصنف بقوله وان يك الزائد مثل اصل البيت فمعنى المماثلة ان يكون الزائد هو الحرف الاصلي كرر والله الموفق قوله

واحكم بتاصيل حروف سمسم ونحوه والخلف في كلملم

نبه في هذا البيت على انه اذا تكرر الفا والعين نحو سمسم فانه يحكم باصالة الجميع لانه لا بد من الحكم باصالة الثالث ليكمل الفا والعين واللام وليس الثالث اولى بالاصالة من الرابع والى هذا اشار بقوله واحكم بتاصيل حروف سمسم ونحوه ولا يحكم بزيادة شي من هذا الا ان يدل عليه الاشتقاق ثم نبه المصنف على انهم اختلفوا في لملم فعل امر من لملم وفيما اشبهه فالكوفيون يجعلون الحرف الثالث بدلا من ميم زائدة فلما توالى الامثال ابدلوا الثاني من الامثال لاما من جنس فا الكلمة وقال الزجاج اللام هي الزائد نفسها وذهب البصريون الى ان الجميع اصول وقد اشار الى ذلك بقوله والخلف في كلملم فالكاف للتشبيه اي في لملم وما اشبهه **فالف اكثر من اصلين صاحب زائد بغير مين**

نبه في هذا البيت على ان الالف اذا جاءت مع اكثر من اصلين نحو ضارب حكم بزيادتها
والى هذا اشار بقوله فالف اكثر من اصلين صاحب زائد فالف مبتدا وزائد خبره
واكثر مفعول لصاحب وقوله بغير مين حشو والله المرشد قوله

واليا كذا والواو ان لم يقعا كما هما في يؤيؤ ووعوعا

نبه في هذا البيت على ان اليا والواو لهما حكم الالف في انهما اذا كانا مع اكثر من اصلين حكم
بزيادتهما والى هذا اشار بقوله واليا كذا والواو فالاشارة بذا الى حكم الالف في
البيت المتقدم وقصر اليا ضرورة ثم استثنى اليا والواو اذا كانتا مكررتين نحو يؤيؤ اسم
لطاير ووعوع مصدر وعوع اذا صوت فان اليا والواو هنا يحكم باصالتهما حكم
باصالة حروف سمسم اعلم ان اليا تقع زائدة في الاول نحو يعمل اذا كان بعدها
ثلاثة اصول فان كان بعدها اكثر حكم باصالتها الا في المضارع وزيدت ثانيا نحو
صيرف وثالثا نحو قضيب وآخرا نحو حاذية بالحا المهملة والذال المعجمة وهي القطعة
الغليظة من الارض وكذلك الواو والا انها لا تزاد اولا وتزاد ثانيا نحو جوهر وثالثا
نحو عجوز **وهكذا همز وميم سبقا ثلاثة تاصيلها تحققا** نبه في هذا
البيت على ان الهمزة والميم اذا وقعا وبعدهما ثلاثة احرف وقد تحقق اصالتها حكم
بزيادة الميم والهمزة نحو افكل وهي الرعدة من بردا وغيره واحمد وملزم وقد اشار
الى ذلك بقوله وهكذا همز وميم سبقا البيت وقوله تاصيلها تحققا احترز من ان يكون
الثلاثة الاحرف لم يتحقق اصالتها نحو اولق وهو الجنون فانهم اختلفوا في الواو وهل
هي زائدة او اصل فمن جعله من الولق فالواو زائدة ومن جعله من ولق فالواو اصل وما
ذكره من زيادة الهمزة والميم مع الثلاثة الاحرف الاصول انما هو ما لم يدل الاشتقاق
على اصالتهما نحو ميم مرعزان وزنه فعللان والميم اصلية لقولهم ثوب مرعز ولم يقولوا
رعز **كذاك همز آخر بعد الف اكثر من حرفين لفظها ردف** نبه في هذا
البيت على ان الهمزة حكم ايضا بزيادته اذا وقع آخرا بعد الف وقبل الالف اكثر من
اصلين نحو حمراء وعلباء والى هذا اشار بقوله كذاك همز آخر بعد الف البيت واكثر
مفعول بردف والضمير في لفظها عائد الى الالف فلو كانت الهمزة بعد الف قبلها
اصلان فقط نحو سماء حكم باصالتها والله الموفق لمنه وكرمه قوله

والنون في الآخر كالهمز وفي نحو غضنفر اصالة كفي

نبه في هذا البيت على ان النون اذا وقعت آخرا فلها حكم الهمزة فيحكم بزيادتها اذا كانت
بعد الف قبل الالف اكثر من اصلين نحو زعفران وقد اشار الى ذلك بقوله والنون
في الآخر كالهمز فلو وقعت بعد الف ليس قبلها الا اصلان حكم باصالتها نحو زمان وامان
ثم نبه على ان النون تزاد ايضا ساكنة اذا كان قبلها اصلان وبعدها اصلان نحو غضنفر
وهو الاسد والى هذا اشار بقوله وفي نحو غضنفر اصالة كفي وقوله كفي من كفيته الشي وهو
مبني لما لم يسم فاعله والنايب عن الفاعل ضمير يعود على النون والمفعول الثاني اصالة فالتقدير
وفي نحو غضنفر كفيت النون اصالة وانما حكم بزيادتها في مثل غضنفر لوقوعها في موضع
ما هو معلوم الزيادة فيه سميدع وواو مدولس والله اعلم بالصواب قوله

والتاء في التانيث والمضارعه ونحو الاستفعال والمطاوعه

نبه في هذا البيت على مواضع زيادة التا فذكر انها تزاد للتانيث نحو مسلمة وللمضارعة نحو
انت تضرب ومع سين الاستفعال كيف ما تصرف نحو استخرج يستخرج استخراجا وفي المطاوعة
نحو علمته فتعلم ودحرجته فتدحرج وقد اشار الى المواضع الاربعة بقوله والتاء في التانيث والمضارعة
البيت **والهاء وقفا كلمه ولم تره واللام في الاشارة المشتهره** نبه في هذا
البيت على مواضع زيادة الها واللام فذكر ان الها تطرد زيادتها في الوقف بعد ما الاستفهامية
المجرورة او الفعل المحذوف آخره للجزم وكذلك بعد كل حركة بناء لازمة وقد اشار الى زيادة
الها وقفا بقوله والهاء وقفا كلمه ولم تره ومثل لما الاستفهامية المجرورة بلمه ولم تره وهو
فعل حذف آخره للجزم ثم نبه على ان اللام تزاد في اسما الاشارة نحو تلك وذلك وهنالك وقد
اشار المصنف الى ذلك بقوله واللام في الاشارة المشتهره والله المرشد قوله

وامنع زيادة بلا قيد ثبت ان لم تبين حجة كحظلت

لما فرغ من ذكر حروف الزيادة وتعيين المواضع التي تزاد فيها ذكر انه يمتنع الحكم بزيادة الحرف وان
كان من حروف الزيادة الا بقيد من القيود التي ذكرها في زيادة كل حرف حسبما تقدم تفصيلها
الا ان تقوم حجة بينة من اشتقاق على ان الحرف زائد وقد اشار الى ما ذكرناه بقوله
وامنع زيادة بلا قيد ثبت ان لم تبين حجة ومثل بحظلت وهو من حظلت الابل اذا اكلت
الحنظل فيحكم بزيادة نون حنظل لسقوطها في قولهم حظلت الابل اذا اكلت الحنظل وكذلك يحكم

بزيادة همزة شمال لسقوطها في قولهم شملت الريح وكذلك حكم بزيادة نون سنبل لقولهم اسبل الزرع بسقوط النون

فصل في زيادة همزة الوصل

للوصل همز سابق لا يثبت ... الا اذا ابتدي به كاستثبتوا

هذا الفصل وضعه للكلام على همزة الوصل ولما كان بعض الكلم مما يعرض لاوايلها السكون ولم يمكن الابتدا بالساكن اتي بهمزة الوصل فلا حاجة بها الا في الابتدا ولهذا سقط في الوصل وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله للوصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدي به ثم مثل ذلك بقوله استثبتوا فعل امر للجماعة المذكور من استثبت فاذا ابتدات الحقت في اوله همزة مكسورة واذا وصلته بكلام سقطت الهمزة

وهو لفعل ماض احتوى على ... اكثر من اربعة نحو انجلى
والامر والمصدر منه وكذا ... امر الثلاثي كاخش وامض وانفذا

نبه في هذا البيت على مواضع همزة الوصل في الفعل وما تصرف منه فذكر انها تكون في الفعل الماضي الزايد على اربعة احرف فدخل الخماسي نحو انطلق والسداسي نحو استخرج والى هذا اشار بقوله وهو لفعل ماض احتوى على اكثر من اربعة ومثل بانجلى وهو فعل ماض خماسي وفهم من تقييده الفعل الماضي بالزايد على اربعة احرف انها لا تدخل في ماض رباعي ولا ثلاثي ثم ذكر في البيت الثاني انها تدخل ايضا في الامر والمصدر من الفعل الماضي الزايد على الاربع نحو انطلق انطلاقا واستخرج استخراجا والى ذلك اشار بقوله والامر والمصدر منه يعني من الفعل الزايد على اربعة احرف ثم نبه على ان الامر من الثلاثي تكون همزته همزة وصل والى هذا اشار بقوله وكذا امر الثلاثي ثم مثل باخش وامض وانفذ والالف في انفذا بدل من نون التوكيد الخفيفة ولا تكون همزة الوصل في الامر من الثلاثي الا اذا كان تالي مضارعه ساكنا كالمثل التي ذكرنا فان كان تالي المضارع متحركا فليس في الامر همز وصل نحو هب ودع وقل وما اشبهه قوله

وفي اسم است ابن ابنم سمع ... واثنين وامرء وتانيث تبع
وايمن همز ال كذا ويبدل ... مدا في الاستفهام او يسهل

ذكر في هذين البيتين ما ورد من همز الوصل في الاسما والحروف فذكر انها وقعت في الاسما في لفظ اسم واست وابن وابنم وهو ابن الا انه زيدت فيه الميم واثنين وامرء وهذه كلها معدودة في البيت الاول ثم قال وتانيث تبع اي وكذلك ما تؤنث من هذه الاسما نحو ابنة واثنتين وامراة والمثنى من هذه الاسما المفرد بخلاف الجمع فان الفه الف قطع ثم ذكر في البيت

الثاني من القسم والفه الف وصل الا انها مفتوحة ثم ذكر ما وقع من ذلك في الحروف فذكر همزة ال التي للتعريف وهي ايضا مفتوحة وقد اشار الى ايمن وال بقوله وايمن همز ال كذا ثم ذكر ان همزة الاستفهام اذا دخلت على الفلان تبدل همزة الوصل مدا او تسهلها وقد قرئ بهما قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين والى ذلك اشار بقوله ويبدل مدا في الاستفهام او يسهل

الابدال

الابدال (margin)

احرف الابدال هدات موطيا ... فابدل الهمزة من واو ويا
اخرا اثر الف زيد وفي ... فاعل ما اعل عينا ذا اقتفي

هذا الفصل وضعه للكلام على حروف البدل وقد اشار الى مجموعها بقوله احرف الابدال هدات موطيا فذكر تسعة احرف الها والدال والهمزة والتا والميم والواو والطا واليا والالف وزاد هنا الها على ما ذكر في التسهيل ومعنى هدات سكنت وموطيا اسم فاعل من اوطاته اذا جعلته وطيا فاليا في اخره بدل من الهمزة ثم شرع في الكلام على حروف البدل واحدا واحدا فقال فابدل الهمزة من واو ويا اخرا اثر الف زيد فشرط في ابدال الهمزة من الواو واليا ان تقع طرفا وان يكون قبلها الف زايدة نحو ردا وكسا الاصل رداي باليا وكساو بالواو فلو كانت الواو والياء غير طرف لم تبدل نحو تعاون وتباين وبا الهاء التانيث لا تخرج الواو والياء عن كونهما طرفا نحو سقاوة من بني ما لم تبن الكلمة على تا التانيث فلا تعد الواو والياء طرفا نحو اداوة وهداية ولو كانت الالف التي قبلها غير زايدة لم يقع البدل فرارا من توالي الاعلال نحو اية وراية ثم ذكر ان الهمزة تبدل من الواو واليا في اسم الفاعل من فعل معتل العين نحو قايل وبايع فلو لم يعتل العين لم تبدل همزة في اسم الفاعل نحو عاور وعاين لان فعله عور وعين وقد اشار المصنف الى الابدال في اسم الفاعل بقوله وفي فاعل ما اعل عينا ذا اقتفي يعني اتبع ابدال الهمزة من الواو واليا

والمد زيد ثالثا في الواحد ... همزا يرى في مثل كالقلايد

نبه في هذا البيت على ان المد الزايد ثالثا في الواحد يبدل في الجمع همزة والى هذا اشار بقوله والمد زيد ثالثا في الواحد همزا يرى في نحو كالقلايد اي في الجمع اذ القلايد جمع قلادة فابدل المد الزايد ثالثا وهي الالف في قلادة همزا في الجمع وهو قلايد والمد يشمل الالف والواو واليا نحو صحيفة وصحائف وعجوز وعجايز وقلادة وقلايد وتضمن كلامه شرطين ان يكون مدا

وان يكون زايدًا فلو كان مدًا غير زائد نحو مفازة ومفاوز لم يجز البدل وكذلك لو
كان زايدا غير مد نحو قسورة وقساور وشذ قولهم مصائب بالهمز والاصل ان يكون بالياء
لانها مدة غير زائدة ولذلك شذ معائش بالهمز وعن نافع بالهمز في غير السبع

كذاك ياءٍ لين اكتنفا مدَّ مفاعل الجمع نيفا

نبه في هذا البيت على انه مما يبدل ايضا همزة الثاني من حرفي لين توسطت بينهما مدة
الجمع والى هذا اشار بقوله كذاك يا في لين اكتنفا مد مفاعل يعني كذاك يبدل همزا ثاني حرفين
لينين وشرط ان يكونا مكتنفين لمد مفاعل ومثل بجمع نيف تقول في جمعه نيايف بهمزة
بعد الالف والاصل نيايف بيائين وقعت الف الجمع بينهما فابدلت الياء الثانية همزة وانما
فعلوا ذلك كراهية اجتماع حروف لين ثلثة متصلة بالطرف فلو انفصل عن الطرف بمدة
ظاهرة نحو طواويس ومقدرة نحو قول الشاعر وكحل العينين بالعواور الاصل عواوير
لانه جمع عوار وهو الرمد فلا يبدل همزة وهذا مفهوم من كلام المصنف لانه شرط مدة
مفاعل غير ياء بعد العين وطواويس وما اشبهه بياء بعد العين فلا يدخل تحت قوله
ونصب المصنف نيفا وهو مضاف اليه ووجهه ان يكون حكاه على النصب الاولى عندي
ان يكون قوله الجمع منونا ونيفا مفعول به لانه جمعًا مصدر فيكون التقدير كان يجمع نيفا

وافتح ورد الهمز ياء فيما اعل لاما وفي مثل هراوة جعل
واوا وهمزا اول الواوين رد في بدء غير شبه ووفي الاسد

نبه في هذين البيتين على ان الهمزة تبدل ياء بعد ان تفتح فيما كانت لامه معتلة نحو قضية
وقضايا الاصل قضايي بيائين فابدلت الاولى همزة لوقوعها بعد الف الجمع وهي في المفرد
مدة في الاصل ثم فتحت الهمزة تخفيفا فانقلبت الياء الاخيرة الفا لانفتاحها وتحرك ما قبلها
فصار قضاءا بالف بعد الهمزة فاستثقلوا اجتماع الامثال فقلبوا الهمزة ياء فصار
قضايا والى هذا اشار بقوله وافتح ورد الهمز يا فيما اعل لاما فقصر ياء ضرورة ونبه
على ان مثل هراوة اذا جمع قلبت الهمزة فيه واوا لانك اذا جمعته صار هرائو بهمزة بعدها
واو ثم استثقلوا كسرة الهمزة ففتحوها فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها ثم كرهوا اجتماع الامثال فجعلوا الهمزة واوا لتناسب ما ظهر في الواحد فقالوا
هراوا والى هذا اشار بقوله وفي مثل هراوة جعل واوا اي جعل الهمز واوا في ول

البيت

البيت الثاني مفعول ثان لجعل في اخر البيت الاول ثم نبه على ان اول الواوين الواقعين في بدء
الكلمة ترد همزا اذا واصل الاصل ووواصل والى هذا اشار بقوله وهمزا اول الواوين رد ثم
شرط ان لا تكون الواو الثانية مدة زائدة والى هذا اشار بقوله في بدء غير شبه ووفي الاسد
يعني يرد اول الواوين همزا في بدء كلمة غير شبه ووفي الاسد اصل ووفي واقي فالواو الثانية
في مدة فاعل وهي زائدة في الاصل فلو كانت الواو الثانية مدة غير مزيدة ابدلت الواو ايضا
همزة نحو الاولى مونث الاول اصله الوولى بواوين وبالله العصمة والتوفيق قوله

ومدا ابدل ثاني الهمزين من كلمة ان يسكن كاثر وائتمن
ان يفتح اثر ضم او فتح قلب واوا وياء اثر كسر ينقلب
ذو الكسر مطلقا كذا وما يضم واوا اصر ما لم يكن لفظا اتم
فذاك ياء مطلقا جا واوم ونحوه وجهين في ثانيه ام

نبه في هذه الابيات على حكم ابدال الهمزة اذا التقت مع همزة اخرى في كلمة فذكر ان الهمزة
الثانية اذا سكنت ابدلت مدة من جنس حركة الهمزة التي قبلها والى هذا اشار بقوله ومدا
ابدل ثاني الهمزين من كلمة ومثل باثر فعل امر من آثر وبائتمن فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله
فالهمزة الاولى من المثال الاول مفتوحة فقلبت الثانية الفا والهمزة الاولى من المثال الثاني
مضمومة فقلبت الهمزة بعدها واوا ومن هذا يعلم ان مراده اذا كانت الهمزة ساكنة
ومثال الساكنة بعد الكسرة ايثارا مصدر آثر وقد صح مثل هذه الهمزة الساكنة بعد
كسرة في قوله تعالى ائلافهم رحلة الشتاء والصيف وهي قراءة شاذة ثم تكلم في البيت الثاني
على الهمزة الثانية اذا كانت متحركة فذكر انها ان كانت مفتوحة بعد ضمة او فتحة قلبت واوا
فمثال ذلك بعد ضمة اويدم تصغير ادم ومثالها بعد فتحة اوادم جمع ادم والى هذا اشار
بقوله ان يفتح اثر ضم او فتح قلب واوا ثم نبه على انها ان كان مفتوحا بعد كسرة فانه ينقلب ياء
والى هذا اشار بقوله وياء اثر كسر ينقلب يعني اذا كان مفتوحا ومثاله اذا بنيت من ام مثل
اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فقلت ايمم بكسر الهمزة وفتح الياء وتشديد الميم والاصل ائمم
فنقلوا حركة الميم الاولى الى الهمزة الثانية وادغموا الميم في الميم فصار ائم فقلبوا الهمزة
الثانية ياء لوقوعها مفتوحة بعد كسرة ثم تكلم في البيت الثالث على الهمزة الثانية
المكسورة فذكر انها تقلب ياء مطلقا سواء كانت الاولى مفتوحة او مضمومة او مكسورة

كذا

والى هذا اشار بقوله ذو الكسر مطلقا اى مثل ما تقدم فى الابدال ياء فذو الكسر مبتدأ
وكذا فى موضع الخبر فمثالها مكسورة بعد فتحة قولك ايّن مضارع أنّ ومثله أيمّه وقد ترك
التصحيح فى هذا الحرف خصوصا فى السبع ومثالها مكسورة بعد ضمة أُيِنّ مضارع أنّه
اذا جعله يئن وكان الاصل فى المضارع أأنن مثل أعلم فنقلت حركة النون الاولى الى الهمزة
الثانية فادغمت النون فى النون وقلبت الهمزة الثانية ياء لوقوعها مكسورة بعد ضمة فصار
أين ومثالها مكسورة بعد كسرة اذا بنيت مثل اصبع والثامن ام فتقول إئِمّ بكسر الهمزة والياء
وتشديد الميم والاصل إأمم فدخله النقل والادغام ثم تكلم على الهمزة الثانية المضمومة فذكر
انها تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا او مضموما او مكسورا ما لم تكن الهمزة آخر الكلمة
فانها تقلب ياء حينئذ والى هذا اشار بقوله وما يضم واوا اصر ما لم يكن لفظا اتم فذاك ياء
مطلقا جا يعنى واوا اصيره ما لم يكن الهمزة اتم الكلمة اى لام الكلمة وقوله مطلقا يعنى انها
اذا كانت لام الكلمة قلبت ياء سواء كان ما قبلها متحركا او ساكنا فمثالها بعد متحرك اذا بنيت
من قرا مثل سفرجل فتقول قرأأى بثلاث همزات الاولى ساكنة والثانية مفتوحة والثالثة لام
الكلمة فتقلب ياء ومثالها بعد ساكن اذا بنيت من قرا مثل قمطر فتقول قرأى بهمزتين الاولى ساكنة
والثانية لام الكلمة فتقلب ياء ولما ذكر ان المضمومة اذا لم تكن لاما تقلب واوا سواء كانت بعد
فتحة او ضمة او كسرة نبه على ان المضمومة بعد الفتحة فيها وجهان تصحيحها همزة وقلبها واوا
والى هذا اشار بقوله واوم ونحوه وجهين فى ثانيه ام اى قصد وقوله اوم مضارع ام يلك
فى ثانيه الهمزة تشبيها للهمزة الاولى بهمزة الاستفهام فهى منفصلة والقلب واوا لوقوعها مضمومة
بعد فتحة

وياء اقلب ألفا كسرا تلا … او ياء تصغير بواو ذا افعلا
فى آخر او قبل تا التانيث او … زيادتى فعلان ذا ايضا رووا
فى مصدر المعتل عينا والفعل … منه صحيح غالبا نحو الحول

تكلم فى البيت الاول على حكم الالف اذا وقعت بعد كسرة او بعد ياء التصغير فذكر انها تبدل
ياء فى الموضعين فمثال ابدالها ياء بعد كسرة مصابيح جمع مصباح لما انكسر ما قبلها فى الجمع
قلبوا الالف التى بعدها ياء لوقوعها بعد كسرة ومثال قلبها ياء بعد ياء التصغير قولهم
فى تصغير غزال غزيل الحقوا ياء التصغير بعد الزاى وهى ساكنة ولم يمكن النطق بها مع الالف
فابدلوا الالف ياء وادغموا وقد اشار الى المسئلتين بقوله وياء اقلب ألفا كسرا تلا او يا

تصغير ثم ذكر مسئلة اخرى وهى ان الواو تقلب ياء اذا وقعت اخرا بعد كسرة نحو رضى وقوى
الاصل رضو وقوو لانه من الرضوان والقوة الا انه لما وقعت الواو طرفا بعد كسرة قلبت ياء
والى هذا اشار بقوله بواو ذا افعلا فى آخر اى افعل ما ذكر من القلب ياء وقوله فى آخر يعنى
بعد كسرة والالف فى افعلا بدل من النون الخفيفة ثم ذكر ان الواو تقلب ياء ايضا اذا وقعت
قبل تاء التانيث وقبل الالف والنون فى فعلان ولا يخرجها ذلك عن كونها طرفا لان ذلك فى
حكم الانفصال فتقول امراة شجية بالياء والاصل شجوة فلما وقعت الواو بعد كسرة وهى فى طرف
قلبت ياء ولم يعتد بتاء التانيث ولذلك اذا بنيت من الغزو مثل ظربان بفتح الظاء وكسر الراء وهى
دويبة فتقول غزيان والاصل غزوان الا ان الواو اذا وقعت فى طرف بعد كسرة قلبت ياء ولم
يعتد بالالف والنون وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله او قبل تا التانيث او زيادتى فعلان
ذا ايضا رووا وقصر تاء التانيث ضرورة ثم نبه فى بقية هذا البيت مع البيت الثالث على ان مصدر
الفعل المعتل العين تقلب فيه الواو ياء نحو صام صياما وقام قياما والاصل صوام وقوام
حملوا المصدر فى الاعلال على الفعل ليجريا مجرى واحدا فاعلوا الواو وقلبوها ياء لوقوعها بين
الكسرة والالف وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله ذا ايضا رووا اى البيت الثانى مع قوله
فى هذا البيت فى مصدر المعتل عينا فقوله فى مصدر المعتل متعلق برووا فى البيت قبل هذا
وقد شذ قولهم نار نوارا واى نفر نفارا فتركوا الواو على حالها فى المصدر تنبيها على الاصل
ثم نبه على ان المصدر من الفعل المعتل العين اذا كان على وزن الفعل بغير الف بعد العين
صححت الواو وتركت على حالها غالبا والى هذا اشار بقوله والفعل منه صحيح غالبا اى من الفعل
المعتل ومثل بالحول وهو مصدر حال عن المكان حولا اذا تحول عنه ومنه قولهم عاد المريض عودا

وجمع ذى عين اعل او سكن … فاحكم بذا الاعلال فيه حيث عن
وصححوا فعلة وفى فعل … وجهان والاعلال اولى كالحيل

نبه فى البيت الاول على ان الواو اذا وقعت فى الجمع بعد كسرة وبعدها الف وكانت فى المفرد معتلة
او ساكنة بعد فتحة قلبت فى الجمع ياء نحو دار وديار والاصل دوار وقعت الواو بين الكسرة والالف
فى الجمع وهى فى المفرد معتلة فقلبت ياء فى الجمع ومثال ما هى فيه ساكنة بعد فتحة قولهم ثوب وثياب
وقد اشار المصنف الى النوعين بقوله وجمع ذى عين اعل او سكن البيت يعنى او سكن بعد فتحة
وقوله بذا الاعلال فيه اشارة الى قلب الواو ياء المذكور فى البيت المتقدم وقوله عن معناه ظهر ولم ينبه

في هذا البيت على ان القلب مشروط بوقوع الالف بعد الواو ولكنه يفهم من البيت الثاني
لانه جعل فعله الخالي من الالف مصححا ولا تقلب فيه الواو يا وجعل فعلا من غرتا ولا الف
يجوز فيه الوجهان فدل على ان مراده في البيت المتقدم فعال بالالف وقد اشار الى تصحيح
الواو في فعله بقوله وصححوا افعلة وذلك نحو قولهم كور وثورة واشار الى جواز الوجهين
في فعل بقوله وفي فعل وجهان يعني تصحيح الواو وقلبها يا فقالوا ثوره وحوج وصححوا
وقامه وقيم فاعلوا ثم نبه على ان الاعلال اولى في فعال والاعلال اولى كالحيل وهو جمع حيله

والواو لاما بعد فتح يا انقلب كالمعطيان يرضيان ووجب
ابدال واو بعد ضم من الف ويا كموقن بذا لها اعترف

نبه في هذين البيتين على ثلاث مسائل الاولى ان الواو اذا كانت لام الكلمة بعد فتحة وهي
رابعة فما زاد قلبت يا والى هذا اشار بقوله والواو لاما بعد فتح يا انقلب فانقلب
فعل ماض ويا منصوب على التمييز مقدما وقصره ضرورة والتقدير انقلب يا ونفهم كون
الواو رابعة من تمثيله ومثل بمثالين الاول المعطيان وهو اسم مفعول من اعطى والاصل
المعطوان فقلبت الواو يا وان كانت بعد فتحة لانحمل اسم المفعول على اسم الفاعل
لان موجب القلب في اسم الفاعل حاصل وهو وقوع الواو بعد كسرة فارادوا ان يكون المادة
كلها واحدة كما قالوا اعطيت والاصل اعطوت حملا على نعطي والثاني مما مثل به يرضيان
فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله والاصل يرضوان لحمل الفعل المبني للمفعول على الفعل المبني
للفاعل المسئلة الثانية ان الالف اذا وقعت بعد ضمة وجب ان تقلب واوا وذلك نحو
ضورب وضوتل الاصل ضارب وقاتل فلما بني الفعل للمفعول ضم اوله فانقلبت الالف واوا
لوقوعها بعد ضمة والى هذا اشار بقوله ووجب ابدال واو بعد ضم من الف المسئلة
الثالثة ان اليا اذا وقعت ساكنة بعد ضمة قلبت واوا نحو موقن الاصل ميقن لانه من اليقين
قلبت اليا واوا لوقوعها ساكنة بعد ضمة وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله ويا كموقن
بذا لها اعترف والاشارة بذا الى قلب اليا واوا فلو تحركت اليا او كانت مضاعفة لم
تقلب نحو هيام وحيص

ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم عند جمع اهيما

نبه في هذا البيت على ان اليا الواقعة في المفرد غير منقلبة اذا اقتضى القياس ان تقع في
الجمع ساكنة بعد ضمة لم تقلب واوا ولكن يخفف الجمع بقلب الضمة كسرة نحو ابيض وبيض

الاصل

الاصل بيض بضم اليا وسكون اليا لانه نظير حمر فقلبوا الضمة كسرة ولم يقلبوا اليا واوا
وتركوا الضمة لان الجمع اثقل من المفرد فلم يزيدوه ثقلا بقلب اليا واوا وقد اشار المصنف
الى ما ذكرناه بقوله ويكسر المضموم في جمع ومثل بهيم جمع اهيم والله المسدد قوله

وواوا اثر الضم رد اليا متى الفي لام فعل او من قبل تا
كتاء بان من رمى كمقدره كذا اذا كسبعان صيره

نبه في هذين البيتين على ثلاثة مواضع تقلب فيها اليا واوا الاول اذا كانت لام فعل بعد ضمة
نحو نهو الرجل اصله نهي ومنه قضو الرجل بمعنى ما اقضاه اصله قضي وقد اشار المصنف الى
هذا بقوله وواوا اثر الضم رد اليا متى الفي لام فعل وقصر اليا ضرورة الموضع الثاني ان تقع
اليا لام اسم بعده تا التانيث وقبلها ضمة ومثال ذلك ان تبني من رمى مثل مقدرة بضم
الدال فتقول مرموة الاصل مرمية وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله او من قبل تا يعني في
الاسم ومثل ذلك بالتا في قول من بنى من رمى مثل مقدرة فقال كتا بان فليس مراده التا
التي تصير في قوله مرمية على وزن مقدرة في قول من بنى ذلك من رمى الموضع الثالث ان
تقع اليا قبل الف ونون زائدتان وقبلها ضمة مثل ان تبني فعلان بضم العين من رمى
فتقال رموان بالواو والاصل رميان باليا لكن قلبت واوا لوقوعها بعد الضمة قبل
الالف والنون الزائدتين والى ذلك اشار بقوله كذا اذا كسبعان صيره يعني ان صير
اللفظ كسبعان من رمى وسبعان موضع وهو بضم البا وانما شرط في ابدال اليا واوا
اذا كانت لام اسم بعد ضمة ان تكون بعدها التا او الالف والنون الزائدتان لتخرج بذلك
عن كونها طرفا اذ ليس في الاسما المتمكنة واو متطرفة بعد ضمة وكذلك لو وقعت اليا المذكورة
عارية عن التا او الالف والنون صحت اليا وقلبت الضمة كسرة نحو قولهم توالي توانيا الاصل
توانيا على وزن تداركا فتركوا اليا على حالها وقلبوا ضمة النون كسرة قوله

وان تكن عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى

نبه في هذا البيت على ان اليا اذا كانت عين فعلى على وزن كبرى وكان وصفا فان فيها
وجهان لمونث الاكيس فانه يقول كوسى وكيسى فمن قلب اليا واوا وضم ما قبلها راعى وزن
الكلمة ومن ابقى اليا وقلب الضمة كسرة راعى لفظ المذكر وابقى اليا في المونث كما هي في المذكر
وقد اشار المصنف رحمه الله الى الوجهين بقوله وان تكن عينا لفعلى وصفا البيت ونحو

بقوله وصفا من نحو طوبى فانه اسم لشجرة في الجنة فلا يجوز فيه الا قلب اليا واوا

فصل من لام فعلى اسما الى الواو بدل يا، لتقوى غالبا جا ذا البدل

نبه في هذا البيت على ان الواو تبدل من اليا اذا كانت اليا لاما لفعلى وكان اسما كتقوى اصله تقيا لانه من وقيته فابدلوا اليا واوا فرقا بينه وبين الصفة نحو صديا والى والى اشار بقوله من لام فعلى اسما اتى الواو بدل يا لتقوى ثم نبه على ان هذا البدل انما جاء في الغالب فقال غالبا جا ذا البدل وقد جاء في ضد وهو ريا للرائحة وطغيا لموضع معين سعيا ولولد البقرة الوحشية طغيا والله اعلم قوله رحمه الله

بالعكس جاء لام فعلى وصفا وكون قصوى نادرا لا يخفى

نبه في هذا البيت على ان حكم الواو اذا وقعت لام فعلى على العكس من اليا المنصوص عليها في البيت المتقدم فاذا كانت الواو في فعلى التي هي صفة قلبت ياء فيقال الدنيا والعليا والاصل دنوى والعلوى الا ان الاولى من الدنو والثانية من العلو وشذ من ذلك في قول اهل الحجاز قصوى وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله بالعكس جاء لام فعلى وصفا البيت فان كانت فعلى اسما صحت الواو كحذوى اسم موضع والله اعلم

فصل

ان يسكن السابق من واو ويا واتصلا ومن عروض عريا
فياء الواو اقلبن مدغما وشذ معطى غير ما قد رسما

نبه في هذين البيتين على ان الواو والياء اذا التقتا في كلمة واحدة وسبقت احداهما ساكنة سكونا غير عارض قلبت الواو ياء وادغمت احداهما في الاخرى وذلك نحو هين وميت والاصل هيون وميوت وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله ان يسكن السابق من واو ويا واتصلا فشرط اتصالهما في كلمة تحرزا من قولك يعطي واقد فلا ادغام لانهما في كلمتين ثم قال ومن عروض عريا فشرط ان لا يكون فيهما عروض لا ذاتا ولا سكونا فمثال العارض الذات رويا تخفيف رؤيا فالواو في الاصل همزة ومثال العارض السكون قوي بسكون الواو تخفيف قوي فعل ماض فالسكون عارض لان الواو مكسورة اصلا ثم نبه على الحكم عند حصول ما ذكر من الشروط فياء الواو اقلبن مدغما ثم قال وشذ معطى غير ما قد رسما يعني وشذ لفظ جاء عن العرب يعطي من الحكم خلاف ما رسمته لك اولا والشاذ منه دال على ثلاثة انواع نوع شذ ادغامه لكونه لم يستوف الشروط كقراءة من قرا ان كنتم للريا تعبرون

فادغم مع ان الواو عارضة لان اصلها الهمزة النوع الثاني ان يستوفي الشروط لكن لم يدغم نحو ضيون للسنور وعوى الكلب عوية ويوم ايوم النوع الثالث ابدال اليا واوا وادغامها في الواو وعكس الحكم المتقدم نحو عوى الكلب عوة كما حكاه ان تقول عبه ومنه قولهم نهو عن المنكر فان التقت الواو والياء في الاسم المصغر نظرت الى الجمع المكسر فان جمع على مفاعل جاز لك الوجهان فتقول في تصغير جدول جديل وجديول وان لم يكسر على مفاعل ادغمت فقط فتقول في تصغير اسود اسيد لانهم لم يقولوا في تصغيره اساود قوله

من ياء او واو بتحريك اصل الفا ابدل بعد فتح متصل
ان حرك التالي وان سكن كف اعلال غير اللام وهي لا يكف
اعلالها بساكن غير الف او ياء التشديد فيها قد الف

نبه في هذه الابيات على حكم اليا والواو اذا تحركا وانفتح ما قبلهما فذكر انهما يقلبان الفا بالشروط التي نص عليها والى هذا اشار بقوله من ياء او واو بتحريك اصل البيت فقوله بتحريك اصل يعني من الاصالة فشرط ان يكون تحريك الواو والياء اصيلا تحرزا من ان يكون عارضا كتحريك اليا والواو من جيل وتوم فان الاصل جيال وتوام تخفف ذلك بنقل الحركة من الهمزة الى اليا والواو وقوله بعد فتح متصل شرط اتصال الفتح بهما ثم ذكر في البيت الثاني انه يشترط ان يكون الحرف التالي بعدهما متحركا تحرزا من نحو بيان وطويل فصحت الواو والياء لسكون ما بعدهما والى هذا اشار بقوله ان حرك التالي وان سكن كف ثم نبه على ان هذا الشرط انما هو اذا لم تكن اليا والواو لاما فانها حينئذ لا يمنع سكون ما بعدها من ابدالها نحو يخشون ويمحون الاصل يخشيون ويمحوون تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما وهما لاما الكلمة فقلبتا الفا ولم يضرهما سكون ما بعدهما ثم حذفت الالف لالتقا الساكنين فصار يخشون ويمحون وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله اعلال غير اللام يعني وان سكن ما بعد اليا والواو فكف اعلالهما ما لم يكونا لام الكلمة فاعلال مفعول بكف وقوله وهي لا يكف اعلالها بساكن غير الف يعني واللام اذا كانت ياء او واوا لا يكف اعلالها ساكن يقع بعدها الا ان يكون الساكن الفا او ياء مشددة وقد تقدم مثال الساكن بعد اللام اذا كان غير الف او ياء مشددة فمثال الالف فتيان فصحت اليا لان الساكن بعدها الف ومثال اليا المشددة علوي فصحت الواو لان الساكن بعدها ياء مشددة وهو المراد بقوله او

بالتشديد فيها قد الف وصح عين فعل وفعلا ذا افعل كاغيد واحولا

نبه في هذا البيت على ان الواو تصح في المصدر والفعل مما جاء اسم فاعله على افعل نحو هيف هيفا فهو اهيف وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وصح عين فعل وفعلا ذا افعل فاراد بفعل الاول المصدر وبالثاني الفعل وذا منصوب على الحال اى في حال كون اسم فاعله على افعل ومثل اسم الفاعل باغيد واحول يقول غيد غيدا وحول حولا وانما صححوا مثل هذا الفعل لانهم اجروه مجرى افعال الالوان كاسود وابيض فلما لم يكن الواو والياء توجب للانقلاب في هذين المثالين وما اشبههما صححوهما في نحو عور وعور احملا على ذلك قوله

وان يبن تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل

نبه في هذا البيت على ان افتعل اذا كانت عينه واوا وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وعدم المانع من الابدال وذلك نحو اعتاد الاصل اعتود الا ان يفهم منه التفاعل وهو التشارك نحو اجتوروا من المجاورة واستوروا من المشاورة فان العين في ذلك تصح وقد اشار الى ذلك بقوله وان يبن تفاعل من افتعل والعين واو والمعنى وان يظهر معنى التفاعل من افتعل صحت وشرطان يكون العين واوا احترازا من ان تكون ياء فانها تقلب الفا وان فهم منها معنى التفاعل نحو ابتاعوا من التبايع واستافوا من المضاربة بالسيوف لقرب الياء من الالف فابدلوا بخلاف الواو واسه دلى الموفق قوله

وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول وعكس قد يحق

نبه في هذا البيت على انه اذا اجتمع في الكلمة حرفا علة كل واحد منهما يستحق الاعلال لتحركه وانفتاح ما قبله صحح الاول واعل الثاني في الاكثر لئلا يجتمع على الكلمة اعلالان وجعل الاعلال في الثاني لكونه طرفا والطرف محل التغيير ومثال ذلك الهوى والحيا الاصل هوى وحيو فكل واحد من الواو والياء في الكلمة متحرك وقبله فتحة فحقه الانقلاب الفا الا انهم صححوا الاول لما ذكرناه وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول والاشارة بقوله ذا الاعلال الى ما تقدم من اعلال الواو والياء بسبب تحركهما وانفتاح ما قبلهما ونقل حركة همزة اعلال الى لام التعريف ثم نبه على انه قد يصحح الثاني ويعل الاول فقال وعكس قد يحق ونبه على قلته بقد ومن ذلك قولهم غاية الاصل غيية وطاية وهو السطح وثاية وهي حجارة صغار يجعلها الراعي عند متاعه ليثوي عندها اى يقيم قوله

وعين ما اخره قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلما

نبه في هذا البيت على ان عين الكلمة اذا كانت واوا وياء قد تحركت وانفتح ما قبلها وكان في اخر الكلمة زيادة تختص بالاسما فان ذلك موجب لان يسلم عين الكلمة من الاعلال نحو جولان لان زيادة الالف والنون في اخر الكلمة مما يختص بالاسما ولذلك قولهم حيدى لان زيادة الف التانيث مما يختص بالاسما فكانت هذه الزيادة مباعدة عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال فاقتضى ذلك ان يسلم عين الكلمة وشذ من ذلك ماهان وداران في الاعلال كما شذ تصحيح الحوكة والخونة وقد اشار المصنف الى سلامة العين عند ما ذكر من الزيادة بقوله وعين ما اخره قد زيد ما البيت فزيد مبني لما لم يسم فاعله والنايب عن الفاعل ضمير يعود الى قوله اخره وقوله ما يخص الاسم مفعول ثان لزيد ويحتمل ان يكون هو النايب عن الفاعل واخره ظرف فالتقدير وعين الاسم الذي زيد في اخره زيادة تختص بالاسما يقتضي لان تسلم عينه وقبل با اقلب ميما النون اذا كان مسكنا كمن بت انبذا نبه في هذا البيت على ان النون الساكنة اذا وقعت قبل الباء قلبت ميما لما بين النون الساكنة والباء من اختلاف المخرج والمنافرة بسبب لين النون وشدة الباء فتعسر الجمع بينهما فابدلوا النون ميما لموافقتها الباء في المخرج وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وقبل باء اقلب ميما النون اذا كان مسكنا فقط الجار مزوره ومثل بمثالين منفصل ومتصل فالمنفصل من بت ومعنى بت قطع والمتصل انبذا ومعناه اطرح والالف منه بدل من النون الخفيفة

فصل

لساكن صح انقل التحريك من ذي لين ات عين فعل كابن
ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام عللا

نبه في هذين البيتين على حكم الياء والواو اذا وقعا عين الفعل وقبلهما ساكن صحيح فذكر انها ينقل حركتهما الى الساكن قبلهما كقولك يبين ويقول اصلهما يبين ويقول فنقلت حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما وهما الباء والقاف وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله لساكن صح انقل التحريك من البيت بشرط ان يكون الساكن صحيحا احترازا من ان يكون معتلا نحو بايع فلا تنقل الحركة ومثل بابن من ابان فعل امر من ابان اصله ابين نحو ارم فنقل حركة الياء الى الباء فقيل ابن ولو كانت الحركة المنقولة غير مجانسة للواو والياء قلبتا من جنس الحركة نحو اقام اصله اقوم فلما كانت الفتحة لا تجانس الواو قلبوها من جنسها الفا

فحصل فيه نقل وقلب ونبه في البيت الثاني على أن هذا الحكم الذي ذكره من النقل انما
هو ما لم يكن الفعل فعل التعجب نحو ما اقومه واقوم به حملوه في عدم الاعلال على افعل
التفضيل لما بينهما من الشبه ولا مضاعفا نحو ابيض لانهم لو اعلوه التبس بفاعل لانهم
كانوا يقولون باض بسقوط الف الوصل للاستغنا عنها بحركة البا ولا معتل اللام كاهوى
لانهم اذا اعلوه لتوالى عليه الاعلال وقد اشار المصنف الى استثنا الثلاثة بقوله ما لم يكن
فعل التعجب ولا البيت ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم نبه
في هذا البيت على ان الاسم يجري مجرى الفعل في الاعلال بالنقل حسبما تقدم وذلك اذا كان
الاسم مشبها للفعل المضارع وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله ومثل فعل في ذا الاعلال اسم
البيت فنقل حركة همزة اعلال الى لام التعريف فشرط في الاسم ان يكون مشابها للمضارع وهو
المراد بقوله ضاهى مضارعا وقوله وفيه وسم يعني وفيه علامة من علامات المضارع
اما زيادة من زيادة الفعل المضارع دون وزنه واما وزنه دون زيادته فمثال الاول
رجل تبيع من البيع فانه اشبه المضارع في زيادة اوله لا في وزنه ومثال الثاني مقام
فانه اشبه المضارع في وزنه لا في زيادته لان الميم ليست من حروف المضارعة فلو اجتمع
الشبه وزنا وزيادة فان كان في الاصل فعلا وسمي به اعل نحو تزيد وان لم يكن فعلا صحح
واسود لم يعل فرقا بينه وبين الفعل ومفعل صحح كالمفعال والف الافعال واستفعال
ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض ومثلها ما النقل ربما عرض
نبه في البيت الاول على ان مفعلا بغير الف بعد العين لا يعل بالاعلال المذكور فيما تقدم وان
كان قد اشبه الفعل المضارع في زنته لانه على وزن يعلم فكان حقه الاعلال ولكنهم حملوه
في عدم الاعلال على مفعال بالالف نحو مسواك ومخياط وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله
ومفعل صحح كالمفعال وانما صحح المفعال لكونه لم يشبه الفعل المضارع في وزن ولا زيادة ثم
نبه على ان الف افعال واستفعال مصدري افعل واستفعل نحو اقامة واستقامة محذوفة
لاجل الاعلال بالنقل لان الاصل اقوام واستقوام فنقلت حركة الواو الى القاف منهما فصارت
الواو ساكنة بعد فتحة فقلبت الفا فالتقى الفان فحذفت احداهما والى هذا اشار المصنف
بقوله والف الافعال واستفعال ازل لذي الاعلال ثم نبه على انه اذا حذفت الالف منهما
للاعلال المذكور جي بتاء التانيث عوضا من الالف والى هذا اشار بقوله والتا الزم عوض

نقص التاخر ورده ثم نبه على ان هذه التاء المعوضة قد يقل حذفها حكى الاخفش عن العرب
اراه اراء واجابه اجابا ويكثر ذلك مع الاضافة نحو قوله تعالى واقام الصلاة وقد اشار
المصنف الى قلة الحذف لهذه التا بقوله وحذفها بالنقل ربما عرض ونبه بربما على القلة في ذلك
وما لافعال من الحذف ومن نقل فمفعول به ايضا قمن
نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر
نبه في هذين البيتين على ان ما حكم به لافعال مصدر افعل المتقدم الذكر من الحذف والنقل
حكم به لمفعول نحو مبيع ومصون الاصل مبيوع ومصوون نقلت حركة اليا والواو الى البا والصاد
منهما فسكنت اليا والواو وساكن فالتقى ساكنان فحذف احدهما فصار مصونا واما مبيع فكان
حقه ان يكون مبوعا لوقوع اليا ساكنة بعد ضمة ولكنهم لم يريدوا ان يزيدوا اليا
لئلا يقلبها واوا فقلبوا الضمة قبلها كسرة فقالوا مبيع وقد اشار المصنف الى ذلك
بقوله وما لافعال من الحذف ومن نقل البيت وما لافعال المتقدم الذكر من الحكم
لمفعول حقيق به ثم نبه في البيت الثاني على ان تصحيح مفعول اذا كان من ذوات الواو
نادر فقالوا ثوب مصوون وفرس مقوود وان تصحيحه اذا كان من ذوات اليا كثير
وهي لغة تميم فقالوا مبيوع ومخيوط وقد اشار المصنف رحمه الله الى المسئلتين
بقوله وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر وقصر البا ضروره قوله
وصحح المفعول من نحو عدا واعلل ان لم تتحر الاجودا
نبه في هذا البيت على ان مفعولا اذا بني من فعل مفتوح العين معتل اللام بالواو صحح
فقيل مغدو من غدا والى هذا اشار بقوله وصحح المفعول من نحو عدا ومن تمثيله بغدا
يعلم ان المراد الفعل المفتوح العين الذي لامه واو ثم نبه في بقية البيت على انه اذا لم يقصد
الوجه الاجود اعللت مفعولا من هذا الفعل فتقول مغدي بقلب الواو ياء وهو المراد
بقوله واعلل ان لم تتحر الاجودا فنقل حركة همزة ان الى لام اعلل ولو كان الفعل فعل بكسر
العين نحو رضي اعل اسم المفعول منه فيقال مرضي الا في لغة قليلة فالوا مرضو ولو كانت
اللام ياء فلا بد من الاعلال بقلب الضمة كسرة والواو التي بعدها يا فتدغم في اللام فيقال مهدي
ومرمي كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذي الواو لام جمع او فرد يعن نبه في
هذا البيت على ان المفعول اذا كان جمعا او مفردا واللام واو فان لك فيه وجهين الاعلال

والتصحيح فمثال الجمع عصي وقفي وقد جاء تصحيحه بالواو نحو دلو وادلو وابو نحو وجو للسحاب الذي اراق ماءه والاكثر الاعلال في الجمع ومثال المفرد علا علوا وسما سموا وقد جاء اعلاله نحو عتى عتيا وقسى قسيا والتصحيح في المفرد اكثر وقد اشار المصنف الى جواز الوجهين في الجمع والمفرد بقوله لذاك ذا الوجهين جا المفعول الست فعص جا ضروره واطلق الوجهين في الجمع والمفرد ولم يفصل في القله والكثره كما قدمنا ولام جمع منصوب على الحال من الواو ومن قوله ذي الواو وقوله يعني معناه يظهر

وساغ نحو نيم في ذي   ونحو نيام شذوذه نمي

نبه في هذا البيت على ان فعلا جمعا لغير الف مزيد وات الواو يجوز قلب عينه ياء نحو نيم وصيم ويجوز ابقاؤها واوا على الاصل فيقول نوم وصوم والى هذا اشار المصنف بقوله وساغ نحو نيم في نوم فجعل تلك الواو شاذا تنبيها على ان ابدالها واوا الاول وانما فعلوا ذلك لقرب العين من الطرف فقلبت العين ولو بعدت العين عن الطرف بالف حال بينهما كان الاعلال شذوذا لحصول البعد عن الطرف والى هذا اشار المصنف بقوله ونحو نيام شذوذه نمي اي روي فجعل تلك الواو ياء وبهم ان الاكثر نوام بالواو **فصل**

ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا   وشذ في ذي الهمز نحو ايتكلا

نبه في هذا البيت على ان فا افتعل وما تصرف منه اذا كانت واوا او ياء فانها تبدل تاء لما بينها وبين التاء من المناسبه في المخرج وذلك نحو اتصل يتصل اتصالا فهو متصل والى هذا اشار المصنف بقوله ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا اي بحرف اللين اذا كان فا ابدل تاء وقصر الفا والتا ضروره وهذا الذي ذكره هو الغالب في كلام العرب وقوم من اهل الحجاز لا يبدلون ويتطقون بحرف اللين فيقولون اتصل يا تصل فهو موتصل ثم نبه على ان فا الافتعال اذا كانت همزه فابدالها تاء شذوذ والى هذا اشار بقوله وشذ في ذي الهمز نحو ايتكلا مثل بما فاءه همزه ايتكل فهو افتعل من الاكل وليس مراده ان ايتكل بما شذ ابدال فاءه تاء وانما شذ في غير هذا اللفظ وهو قولهم اتزر اي لبس الازار

طا تا افتعال رد اثر مطبق   في اداّن وازدد وادّكر دالا بقي

نبه في هذا البيت على ان تاء الافتعال تبدل طاء اذا وقعت بعد حروف الاطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء نحو اصطبروا واضطربوا واطعنوا واظطلموا من صبر

وضرب وطعن وظلم وانما فعلوا ذلك لعسر النطق بالتاء مع هذه الحروف فابدلوها حرفا يزول به عسر النطق وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله طا تا افتعال رد اثر مطبق بعد تاء الافتعال طاء اذا وقعت اثر حرف من حروف الاطباق وقصر التاء والطاء ضروره ثم نبه على مسئله اخرى وهو ان تاء الافتعال تبدل دالا اذا وقعت بعد الدال وهو المراد بقوله وادكر وقوله دالا بقي يريد دالا بقي تاء الافتعال في الامثله الثلاثه وبقي هنا اراد به معنى صار

فصل

فا امرا ومضارع من كوعد   احذف وفي كعده ذاك اطرد

نبه في هذا البيت على ان فاء المضارع والامر يحذف اذا كان الماضي مفتوح العين وفاؤه واوا نحو وعد فتقول في المضارع والامر يعد عد والاصل يوعد اوعد وحذفت الواو في المضارع لوقوعها بين ياء وكسره وحمل الامر على المضارع كما حمل ما في اوله غير الياء من حروف المضارعه على ما في اوله الياء وقد اشار المصنف الى ما ذكرناه بقوله فا امر او مضارع من كوعد احذف ثم نبه على ان المصدر من مثل هذا الفعل محمول في الحذف على المضارع اذا كان المصدر على فعل نحو عده والتاء فيه عوض من الواو المحذوفه ولو كان فعله غير مصدر كان يحذف الواو وشذ قولهم في الفضه رقه الاصل ورقه وفي التركه الاصل ولده وللارض الموحشه حشه الاصل وحشه والله اعلم قوله

وحذف همز افعل استمر في   مضارع وبنيتي متصف

نبه في هذا البيت على ان همزه افعل يحذف في الفعل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو اكرم يكرم فانا مكرم وهو مكرم الاصل حذفها في المضارع الوارد بهمزه المتكلم تخفيفا عند اجتماع الهمزتين ثم حملوا عليها باقي حروف المضارعه واسم الفاعل واسم المفعول ولم تثبت هذه الهمزه الا في شذوذ كقوله فانه اهل لان يؤكرما قوله

ظلت وظلت في ظللت استعملا   وقرن في اقررن وقرن نقلا

نبه في هذا البيت على حكم الفعل المضاعف المكسور العين اذا اسند الى تاء الضمير او نونه فذكر انه يكون ثلاثه اوجه الاول وهو الاصل ان تستعمل تاما مفككا للادغام الثاني ان تحذف لامه وتنقل حركه عينه الى فائه فتقال ظلت بكسر الطاء ولام واحده مسكنه الثالث ان تحذف لامه وتسكن عينه من غير نقل حركتها الى الفاء فتقال ظلت بفتح الطاء وقد اشار

المصنف الى الوجوه الثلاثة بقوله ظلت وظلت في ظللت استعملا ثم نبه في بقية البيت
على مسألة قرن وهو فعل امر من قر في المكان يقر على فعل يفعل بكسر العين في المضارع فذكر
انه يجوز في الامر منه اذا اسند الى نون الاناث قرن بكسر القاف والاصل اقررن بكسر
الراء الاولى فحذفت اللام وهي الراء الثانية ونقلت حركة الراء الاولى وهي العين الى الفاء
وهي القاف فزالت الف الوصل للاستغناء عنها والى هذا اشار بقوله وقرن في اقررن
نزر واستعمل ايضا قرن بكسر القاف في اقررن بكسر الراء الاولى ثم نبه على قراءة نافع
وعاصم فقال وقرن نقل اي بفتح القاف على ان الاصل اقررن بفتح الراء الاولى وهي لغة
حكاها ابن القطاع فحذفت اللام ونقلت حركة العين الى الفاء فصار قرن بفتح القاف
وهذا قليل لان النقل انما هو في مكسور العين

الادغام

اول مثلين محركين في ** كلمة ادغم لا كمثل صفف
وذلل وكلل ولبب ** ولا كجسس ولا كاخصص اي
ولا كهيلل وشذ في ألل ** ونحوه فك بنقل فقبل

هذا الفصل وضعه للادغام فذكر ان المثلين اذا التقيا في كلمة ادغم احدهما في الاخر على ما شرط والى هذا اشار بقوله اول مثلين محركين في كلمة ادغم وذلك نحو رد وشد فعلين ماضيين واستثنى ان يكون على فعل بضم الفاء وفتح العين وهو المراد بقوله لا كمثل صفف وان يكون على فعل بضم الفاء والعين واليه اشار بقوله وذلل وان يكون على فعل بكسر الفاء وفتح العين واليه اشار بقوله وكلل وان يكون على فعل بفتح الفاء والعين واليه اشار بقوله ولبب او يكون قبل اول المثلين حرف مدغم واليه اشار بقوله ولا كجسس في جمع جاسس وان يكون حركة احد المثلين عارضة واليه اشار بقوله ولا كاخصص اي يريد بنقل حركة همزة اي الى الصاد الثانية فالحركة عارضة او ان يكون ملحقا واليه اشار بقوله ولا كهيلل اذا قال لا اله الا الله منع الادغام لئلا تفوت صورة الملحق به وكان حقه ان يستثني ايضا وقوع المثلين في اول الكلمة نحو ددن وهو اللعب فان الادغام في ذلك ممنوع لانه لا يتأتى الابتداء بالساكن ثم نبه على انه قد شذ عدم الادغام في اشياء استوفت شروط الادغام فتحفظ ولا يقاس عليها والى ذلك اشار بقوله وشذ في ألل ونحوه فك بنقل فقبل ومعنى ألل تغير رائحة السقاء ومن ذلك دبب الانسان اذا نبت في وجنتيه

عام

الشعر وصكك الفرس اذا اصطك عرقوباه وضبب البلد اذا كثر فيه الضباب ولححت عينه اذا التصقت

وحيي افكك وادغم دون حذر ** كذاك نحو تتجلى واستتر

لما ذكر ما يحتم فيه الادغام اتبعه في هذا البيت بما يجوز فيه الاظهار والادغام وذلك فيما اذا كان المثلان ياءين نحو حيي الرجل فلك ان تدغم فتقول حي اعتبارا بالمثلين المتحركين ولك ان تفك لان حركة اخر المثلين بمنزلة العارضة لزوالها في المضارع وقد اشار المصنف الى ذلك بقوله وحيي افكك وادغم دون حذر ولم ينبه على الحكم الا بالمثال واما مثل لن يحيي فانه لا يدغم فان حركته عارضة تزول بالناصب ثم نبه على ان مما فيه الوجهان الفعل اذا كان المثلان تاءين مصدرتين في الكلمة نحو تتجلى فمن فك اعتبر تصدر المثلين ومن ادغم اعتبر كونهما مثلين محركين واجتلب الف الوصل عند الادغام فقال اتجلى ونبه ايضا على مثل استتر مما قبل المثلين فيه ساكن فمن اظهر اعتبر شبههما بالساكن ومن ادغم نقل حركة اول المثلين الى الساكن فزالت الف الوصل فقال ستر يستر ستارا وقد اشار الى المثلين بقوله كذاك نحو تتجلى واستتر

وما بتاءين ابتدي قد يقتصر ** فيه على تا كتبين العبر

نبه في هذا البيت على ان الفعل المضارع اذا كان في اوله تاءان جاز ان يقتصر على تاء واحدة فرارا من اجتماع المثلين او من الادغام المؤدي الى جلب الف الوصل كما تقدم والى هذا اشار بقوله وما بتاءين ابتدي قد يقتصر فيه على تا وقصر تا ضرورة ومثل بتبين العبر الاصل تتبين وهذا التخفيف في التاء هو الكثير وقد جاء في النون وعليه حمل قراءة ابن عامر وعاصم نجي المؤمنين الاصل ننجي ولذلك سكن اخره

وفك حيث مدغم فيه سكن ** لكونه بمضمر الرفع اقترن
نحو حللت ما حللته وفي ** جزم وشبه الجزم تخيير قفي

نبه في البيت الاول على ان الفعل الماضي المضاعف اذا اسند الى ضمير الرفع فك والى هذا اشار بقوله وفك حيث مدغم فيه سكن ثم مثل ذلك في البيت الثاني بقوله حللت ما حللته فاسند الفعل الى ضمير المتكلم ثم الى نون الاناث وكلاهما ضمير رفع وكان الاصل حل فلما احتيج الى تسكين الاخر عند الاسناد الى ضمير الرفع فك ثم نبه على ان هذا المدغم اذا جزم نحو قولك لم يحلل فانت فيه بالخيار ان شئت فككت وان شئت ادغمت وقد قرئ بهما في قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه ويجري مجرى المجزوم الامر نحو ردد فلك ان تقول رد واردد وقد اشار الى جواز الوجهين في المضارع والامر بقوله وفي جزم وشبه الجزم تخيير قفي وشبه الجزم يعني به الامر

ومعنى وفى اتبع **وفكّ افعل في التعجب التزم ... والتزم الادغام ايضا في هلم**

نبه في هذا البيت على ان افعل الوارد في التعجب على صيغة الامر نحو اعزز بزيد واحبب
به ملتزم فيه الفك واليه اشار بقوله وفك افعل في التعجب التزم ونبه في اخر
البيت على ان هلم من اسماء الافعال ملتزم فيه الادغام واليه اشار بقوله والتزم الادغام
ايضا في هلم هذا منتهى كلامه على علمي العربية والتصريف ولله المنة وبه العصمة

وما بجمعه عنيت قد كمل ... نظما على جل المهمات اشتمل
احصى من الكافية الخلاصة ... كما اقتضى غنى بلا خصاصة
فاحمد الله مصليا على ... محمد خير نبي ارسلا
وآله الغر الكرام البرره ... وصحبه المنتخبين الخيره

نبه في البيت الاول على ان ما عنى بجمعه قد كمل وانه مشتمل على جل المهمات في هذا
العلم ونبه في الثاني على ان هذه الارجوزة المسماه بالخلاصة احصى من ارجوزته
الكبرى المسماه بالكافية الشافية انما جعل هذه الخلاصة احصى من الكافية بالنسبة
الى قلة ابيات الخلاصة والا فالكافية اكثر احصاء لهذا العلم فيكون على هذا احصى المراد
به افعل التفضيل والخلاصة مبتدا واحصى خبره مقدم والتقدير الخلاصة احصى الى
احصاء من الكافية الشافية ويحتمل ان يكون احصى فعلا ماضيا فاعله ضمير مستتر عائد
الى ما من قوله في البيت المتقدم وما بجمعه عنيت والخلاصة مفعول باحصى فالتقدير
احصى ما عنيت بجمعه الخلاصة من الكافية وفي ذلك تنبيه على سبب تسميتها بالخلاصة
والقولان منقولان في قوله تعالى احصى لما لبثوا امدا ثم حمد الله سبحانه وتعالى في البيت
الثالث وصلى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ثم استتبع الصلاة في البيت الرابع على
آل النبي واصحابه صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه والتابعين سلاما كثيرا الى يوم الدين

تم هذا

شرح الالفية في النحو للاعمى والبصير على يد جامعه لنفسه ولمن شاء الله
من بعده عمر بن حسن بن نوبان الاوزاعي العزي الحنفي عامله الله بلطفه الخفي
والجزل من وعده الوفي انه ولي ذلك والقادر عليه [illegible]
في [illegible] صحوة نهار [illegible] من العشر الاول من رجب الفرد الاصب المبارك سنة ٨٧١

حسبي وحدي
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بابن الصدر
١١٧٥ وكفى

قال مؤلف هذا الشرح
رحمه الله قد فرغ هذا الاملاء للشرح شرفها
الله تعالى وعظمها في سلخ ذي القعدة الحرام سنة
ست وخمسين وسبعمائة من الهجرة النبوية وذلك
على حسب الاختصار وكلال الافكار وتشويش
الاسفار وتلك مظنة العثرة للاسفار نسال الله
تعالى ان ينفع به ويجزل لنا الثواب بسببه

كذا وجد في نسخة قوبلت على
نسخة قرئت على المؤلف
رحمه الله فاحببت
ان اكتبه